

0749



٥٧٣٩

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"
الرقم: ٥٧٢٩ - ف ١٦٨
العنوان: (حاشية على كتاب في النحو)
المؤلف: ---
تاريخ النسخ: الثالث عشر ١٢٧٥
اسم الماسخ: ---
عدد الأوراق: ٢٩٢ - ١٥٧
ملاحظات: ---

فقد النسب الى امر معلوم المذكور ثم عتزم بعد ذلك ولولا قصده المذكور لم يترتب
ما يحتاج الى عرفان فلو كان طاردا لكان ايهام في واحد منهما وانما الابهام نشأ عن
نسب الطار الى امر معلوم يريد فكون تلك النسب مبهمة وطعنا فاحتمل الى
تفسيرها لهما معا والثاني كقولك زيد ابا وابوه ودارا وعلما والثالث كقولك يحيى
طيب زيد ابا وابوه ودارا وعلما ويعبر بها كغير الاول واعلم ان طاهر كلام
المصنف في الكافة وشرحها يدل على ان الدات المقدرة هي النسب وهو
صحيح فان النسب في هذه الصورة كما يعرفنا مبهمة ولا يحفى ان النسب ^{لست}
امر المذكور فكون داتا مقدرة وعارضة في شرح المفصل يدل على ان الدات المقدرة
هو متعلق المذكور وهو غير النسب وانما هو متعلق النسب لانه قال في هذه
العبارة وقد يكون عزرات مقدم وهي ايضا مبهمة كقولك حسرتي انا لان قولك
حسرتي في اللفظ الى زيد وهو في المعنى مسند الى مقدر متعلق بزيد وذلك
مبهم لاحتماله متعلقا به كلها واذا قلت انا فقد رفعت الابهام في الدات المقدرة
اعني المعلوم هذا كلامه وهو يدل على ما ذكرنا وهذا الذي في شرح المفصل
صحيح ايضا فان الامر المتعلق بالمذكور غير المذكور فكون المسمى عزرات مقدم قال
الامام الحديثي مثل لكل قسم من الانواع الثلاثة اربعة بامثلة لان النسب
اما ان يصلح لصدقة عن المهر عند اي لان محرمه عند اولها او كل ما اسم عن او اسم
معنى اولها — فنه نظر لان ثلثه منها لا يصدق على المهر عند بالمعنى
المذكور وهي الابوة والدار والعلم فالوجه فيه ان يقال المهر اما ان يكون اسما
راجعا الى المسوب اليه واما ان يكون راجعا الى امر متعلق به وكل منهما اما ان

يكون اسم عن اسم ومعنى وصل لقوله والله دبره فارسا بالنسبة به على انه لا يشترط
في التميز ان يكون حامدا **فاما** ثم ان كان اسما متميزا بالنسبة اما ان يكون
صفة او اسما واسما على تميز قسم يصح فيه جعله لما اصبغ عنه بان يكون اسما
راجعا الى المنسوب اليه ويريد رجوع اليه ان يكون عينه او يكون معنى
قائما فالاول مثل طاب زيد ابا والثاني مثل زيد ابا والتميز في هذا القسم
يحوز ان يكون للمنسوب اليه وحوز ان يكون لمنغلقه يعني يحوز في المثال الاول
ان يكون زيد هو الاب وان يكون له ولد وفي المثال الثاني يحوز ان يكون الابوه
ابوه زيد وحوز ان يكون ابوه من ولده وقسم لا يصح فيه جعله لما اصبغ عنه والتميز
في هذا القسم مع ان يكون لمعلوم من اصبغ عنه على حسب مدلوله التميز يعني ان يكون
المراد منه منغلقه الذي هو مدلوله التميز منغلقا اخره مثال القسم الثاني
طاب زيد دارا وعلمنا والمنسوبة هنا ليس عن زيد ولا هي معني قائما به وكذلك العلم فان
المراد منه المعلوم فلا يكون العلم والدار محتملا اجتمعا كما احتملها اما ابوه ولا
يحمل الاحتمل واحدة على حسب ما هو له فان **فاما** فوجه التعريف المنسوب
اليه اعني عن زيد في الامثلة ما اصبغ عنه **فاما** وجهان يراد بهما
عنه ما اصبغ عنه فان اصاب التميز في قولنا طاب زيد ابا وانما كان زيد
اي نسبة الطيب الى زيد قال **صاحب الكشاف** في تفسير قوله تعالى
فازلها الشيطان عنها الضمير في غيا للشجرة اي فخلها الشيطان على الزلج بسببها
وبحقيقته فاصدر الشيطان زلها عنها او على ما قررنا يصح ان يطلق ما اصبغ
على طاب ايضا كما اطلقت عليه جاراه العلامة في الفصل قوله فطاب زيد بالمطابقة

طاب

التميز ان قصد التشبه والجمع ان قصد الجمع وقوله فهما معني اذا جعلت
للاولاي المسبب عنه اولا في نفسه وهو اذا ارد به معلوما اصبغ عنه فمردك
لما قلت اي فتمتع اذا اردت ان يقول طاب زيد ابا وقصدت الى ان الاب هو زيد
وحب ان يقول طاب زيد ابا فلو استزيد على هذا المعنى فله طاب الزيدان ابو زيد وجمع
اذا جمعت ولو قصدت بغيرك ابا ابا لزيد وقصدت به واحدا فله طاب زيد ابا فان
قصدت لهما اب وام او جد فله طاب زيد ابوين فان قصدت لجماعة من ابا اب
فله طاب زيد ابا اباء ولو قصدت مدح اب واحد للزيدن او الجماعة فله طاب الزيدان
ابا وطاب الزيدون ابا واعبر مثل هذا في القسم الثاني مثلا وحب ان يقول طاب
زيد دارا ان قصدت دارا واحدة له وان قصدت دارين له وحب ان يقول طاب زيد
دارين ولو قصدت دارا واحدة لجماعة من الزيدن وحب ان يقول طاب الزيدون دارا
والحاصل ان المطابقة ليست باعتبار المنطوق بل باعتبار المقصود لانه ان يكون
التميز حسا بحوايه وعلمنا فالكلام في مفرد اذا قصدت الى معنى الابوه والعلم
مخرج هو ابوه وعلم وان كان هو له لا يكون مفردا لانه تعدد جمعة على ما اقدم في تفسير
الذات المذكورة لانه ان قصدت لافانواع والدلالة عليها فموجب النسبة ان قصد
بوعن والجمع ان قصد اكثر كما تقدم في غير المفرد **فاما** وان كان صفة
غير النسبة ان كان صفة يكون لما اصبغ عنه ويكون مطابقا له اما الاول
فان الصفة لا بد فيها من ضمير راجع الى ما اصبغ عنه ويكون التميز لمنغلقه واما
الثاني فلان صفة الصفة وجمعها حسب الضمير المستتر فيها الراجع الى ما اصبغ
عنه واذا كان كذلك فلو كان ما اصبغ عنه مفردا وحب ان يكون الضمير العائد اليه

مفرد

مفردا وبحال يكون الصفة مفردة باعتبار المستثنى فيها ولنزوم فذلك مطابقا للتميز
 لما اصعب عنه في الالبوة وهكذا نقول في التثنية والجمع فعول الله زيد فارسي
 الله زيد فارسي زيد الله زيد فارسي انا وقال قوم هو حال والمعنى التمجيد
 في حال كونه فارسي عندهم والصحيح انه تمتر وانضابه على الحال اضعف لما قاله المصنف
 في اما الى المفصل فانه لا يحل اما ان يكون حالا مؤكدا او مقيدة وكلاهما غير مستقيم اما
 المقيدة فلان فوك الله زيد فارسي لم يرد به المدح في حال الفروسيه وانما يريد مدحه
 مطلقا بدليل انك تقول الله زيد كاتب وان لم يكتب لم يرد بالاطلاق كذلك فوك الله زيد
 عالما والحال المؤكدة ايضا غير مستقيمة لان الحال المؤكدة شرطها ان يكون معنى الحال
 مفهوما من الجملة التي قبلها وانت هنا لو قلت الله زيد لكان محتملا للفروسيه
 وغيرها فدل والحاله هذه على اسفار الحال المقيدة والحال المؤكدة واذا بطلنا
 ثبت التميز قال الامام عز الدين الرحاني في شرح الهادي لله زيد كلام
 معناه التعجب والعرب اعطوا الشيء غاية الاعظام اضافوه الى الله تعالى اذ انما
 بان هذا الشيء لا يقدر على الجادة الا الله تعالى وبان هذا جدير بان يسبح منه
 لانه صادر عن فاعل قادر مصدر للاشياء العجيبة والدر في الاصل مصدر في اللين
 يدرة او يسمى اللين واولا اريد بالدر هنا الخريف فانهم كانوا يعتقدون ان اللين منشأ
 لكل خير لانه من عالم قوام وكانوا اسفوا لخل وترويه الصفات واكثر ما تمثل
 به النحور اضافة الى ضمير الغائب وبحوز ان يضاف الى ضمير المخاطب والضمير المتكلم
 قال ولا سعدم التمر عامل التمر ما فعل او شبهه او غير ذلك او شبهه
 مثال الاول والثاني ظاهر ومثال الثالث عنوان سنا وعشرون درها وامل الاناعلا

اقم

فانه مشابه لضاربان زيدا وضاربون زيدا وضرب زيد عمر او ما هو غير المفرد منها لا يقدم
 على عامله بلا خلاف فلا يجوز عندي درهما عشرون وكذلك ما شبهه وانما الخلاف فيما
 اصعب عن الجملة المحققة كقولك طاب زيد نفسا وحسن زيدا با واجازا لما زني والبحر
 التقدم ومنعه سببونه والمحققون وانما اسمع بعدم التمر عند المحققين مع الفعل
 لانه في المعنى فرع عن الفاعل لانه منعه محققة بدون الفاعل لما علمت في غير النسبة
 فان غير النسبة لا يحق للمفعول ان يبعد نسب الفعل الى امر آخر غير التمر ولو ادرك لم يكن
 ثمرة عمرا صلا واذا كان ما منع محققة بدون الفاعل يكون وعاء على الفاعل لا
 يصح تقدمه فالفرع اجدر وقال المصنف في شرح المفصل وانما لم يحرفه
 لانه في المعنى فاعل وكما ان الفاعل لا يقدم على الفعل فكذا هذا واعلم
 ان هذا الذي ذكره في شرح المفصل معنى اخر غير المعنى الذي ذكره في شرح
 الكافية على ما لا يخفى بادي بامل والامام الحدادى طهنا واحدا في شرح
 الكافية عليه وليس الامر على ما ظن كما علمت واشد في الشرح بدليل اخر
 شاملا بتميز المفرد وليس النسبة لعمرو ان التميز كله في الاصل موصوف بما
 اصعب عنه اما تمتر المفرد فظاهر فان اصل فوك عندي عشرون درهما عندي درهم عشرون
 واما غير النسبة فاصل فوك طاب زيد ابا طاب ابوه زيد ان كان الاب ما اصعب
 وطاب ابوه زيد ان كان الاب متعلقا والفعل وصف في المعنى للفاعل اذ لا فرق
 في المعنى بين الصفات والاعبار وانما يفرقان من جهة علم المخاطب وجهه فسي الحكم
 باعتبار جهة المخاطب لا خرا وسمى باعتبار علمه صفة ثبت ان التمر في الاصل موصوف
 بما اصعب عنه وانما خولف به لغيره لانه اولى والفسر ثانيا للحاصل ضرب من المبالغة

قطعا والفاعل

فانك اذا ذكرت شيئا منها بوقت الدواعي طلب علمه وكان في ذلك سبيل العدة وتقطيع
واضا فانك اذا ذكرت منهما ثم فسرته بعد ذكرته فترشيد وما ذكرته مرتين الكمال كما ذكرته
واحدة فبتبين ان في العدد والاصل سبيل العدة وما كذا وجوز الما زنة والمبسر
نقدعه على الفعل فاسما على سائر الفصائل في الحال وغيرها واخياره ابن
الماكر قائلا قدم في كلام الفصح كقوله اذا لم يرسا في الامل مثيرا ولم يرسا
كان مذمما وكقوله انهم سلموا بالمرافحسها وما كاد نفسا بالمرافق يطيق واجب
عن العباس بالفرق فان التقدم فيها خرفه فخل بالمعنى الذي امره بخلاف غيره
وغر المبتدئ الاول بان تقديره اذا لم يرسا فقلنا تقدم ح على الفعل وعر المبتدئ
الثاني بانه لم يصدر عن فصح بل قاله بجهول واكثر الرواية ما كان نسي وان
سلم نفسا بالنصب يكون في كان ضمير الحسب ونفسا يكون خبر موصوفا بما بعده
والله اعلم **المستثنى** قل ان الاستثناء حقيق في المتصل مجاز
في المنقطع ومثل ان مشتركهما اشتراكا لفظيا وقل موضوع للفعل المسرك
سهما فكون متواطيا وعلى القولين الاولين لا يمكن حدا المستثنى باعتبار المعنى
حد واحد لان احدهما مخرج من حيث المعنى وهو فصل الذي به يعمر عن الآخر
والآخر غير مخرج وادا اختلفا في الحقيقة الى فصل فكونا حقيقتين
مختلفتين فبعد جمعها في حد واحد ولا يلزم عدم اختلاف المتقابلين نعم
يمكن ان يجمع سهما في حد واحد ولا يلزم عدم اختلاف المتقابلين باعتبار
اللفظ وهو ان يقال هو المذكور بعد ذلك واحدى اخواتها **والقول** بانه متواطى
عكس ان يجمع سهما في حد واحد باعتبار المعنى **فالمستصل** المخرج

فيستغنى

المستثنى المستثنى
منه والله المستثنى والمستثنى موضوع لمعنى واحد فتقدير الاول للمعنى ثم اخرج
منه حتى كان العرب وصفت للشعيرة عبارة من احدهما شعيرة والاخرى عشرة الاول واحد
وهذا القول ايضا غير مستقيم لانا فاطعوز بان المنكلم عبر بالعشرة عند لولها الذي
هو خمتان وبلاعر المخرج وبواحد عزانه مخرج ولو كانت عشا به شعيرة لم يستقيم
فهم هذه المعاني منها كما لا يفهم من بعض حروف تسعد عند اطلاقها معنى وهذا الذي
ذكرته معلوم من لغة العرب في الطرف ان المنكلم عبر بالعشرة عند لولها الى اخر
وانه لا يفهم من بعض حروف تسعد عند اطلاقها معنى ثم هو باطل باجماع النحويين
على انه اخرج وايضا العهد في لغة العرب كلمات مركبة وضعت لمعنى لغوي في وسطها
والذي حمل التفسير على مخالفة المخرج ما هو هو من لزوم الكذب في كل استثناء فقد
القول بالمخرج وسانه انه اذا قال له عند عشرة وفقد لها على افرادها بجلتها
م اخرج الدرهم منها فان لم يدخل الدرهم في العشرة لم يتحقق المخرج وان كان
داخلا فيها كان ما اقرب او لانا في الة ناسا فلزم الكذب في احد الامر من معنى في
العشرة او لادرها عند ذلك اي فقد لزوم كذا احد الامر من في كل استثناء سعد
الاستثناء في كلام الله نعم فانه اذا قال فلبث فيهم الف سنة للمحسن عا ما اراد
بالف سنة على الافراد جميع مدلولها بعد اخبر بانهم لبثوا الجميع فستحل ان يخرج
شي من لانه ودي ان يكون البت اقل من الف وقد علم انه كتب القاف لوب
في الشرح وهذا الذي ذكره نفصرا جالي توجيهه لوصح ما ذكرتم بلزم ان لا يقع
بدل الاستثناء وبدل البعض في القرآن واللازم باطل لو وقع فيه قال الله نعم والله

على الناس حج السب من استطاع اليه سبيلا اما اللزوم فلان المحذور الذي ذكرتم
 قائم فيه لعنه وذلك لانه محذور كذا الناس مع الوجوب على جميعهم وابدال البعض
 من الناس بعضي الوجوب على بعضهم فصر المعنى امرت البعض في وقت واحد وهو باطل
 فان دعم الاولون الناس مناهم المستطيعون وانه انما المستطيعون ليسوا بالمقصود
 بالناس كان الرد عليهم على ما تقدم فبطلان خصوصه الناس في مدلوله واجماع
 النخاة انه بدل بعض من لا انه من المراد منه وزيادة وهو ان التقدير من استطاع
 منهم بلا خلاف والضمير فيهم راجع الى الناس فاذا اراد من الناس المستطيعين بصر
 المعنى والله على المستطيعين من استطاع من المستطيعين وهذا طاهر الفساد وان دعم
 الفرق الثاني ان المراد بما سمي بدله وبدل منه غير ما نفهم اخر كما في المستثنى عندهم
 كان اظهر فساد لان جميع ما تقدم سطله بان قال هنا نحن فاطعون بان المكلم غير
 نكل من المبدل منه والبدل على افراد غير مدلول كل واحد واجماع النخاة انه بدل وكون
 كلمة مركبة معر في وسطها وكذا الضمير فيهم المذكور لانه عندهم يعود على بعض الكلمة
 وزيادة وايضا فانه يودي الى ان يكون بعض الناس والمستطيعين جميعا عبارة عن المستطيعين
 فان البعد من استطاع منهم ولا يخفى ان المستطيعين من الناس بعضهم فالناس
 يكون بعضا آخر فنصدق ان بعض الناس والمستطيعين جميعا عبارة عن المستطيعين
 وفساد هذا مقطوع به قال الامام الحاشي في هذا الكلام نظر ادلزم ان لا يوجد
 البران ولا في غير محصور لئلا يلزم عدم ارادة مدلوله وهو ان يخصص وعائيه
 التحصيل وهو ارادة بعض ما تناول اللفظ مع قرينه وهو وجود المحصور نعم يكون
 مجازا والمجاز واقع كثيرا ولو استنع ان يراد من العشرة وكجوها اول مدلولها الحقيقي

الوجوب
 ذكره

لما كان لكاملة في قوله نعم تلك عشرة كاملة فائدة وقد اراد الله نعم من قوله الحج اشهر معلوما
 شهرين وعشرين ليل واما لكون عشرة نصا في موضعها اذ لا حد فربما بغيرها كغيرها
 ومراد النخاة من ان يخرج ما اراده الاصوليون منه لئلا يعارض اجماعا في مدلوله ليط
 عرب لا بعد العربة وليس ارادة الخاص من العام كالنصرح باللفظ الموضوع للخاص
 حتى يلزم طاهر الفساد في انه الحج وكذا مرادهم من ان يدرك انه مبين مخصوص ولا منافاة
 بينهما اول الجواب عنه ان المحذور هنا انما هو بطلان النصوية وفي
 التحصيل لا سطل النصوية فان العام طاهر في مدلوله لا يصر فلا يلزم من امتناع الاول
 امتناع الثاني واما قوله ولو امتنع ان يراد من العشرة فجوابه ان خصوصه العشرة لا
 يمنع حمله على معناه المحاذي فعادة الكاملة في قوله نعم يكون نفى المحاذي واما النصورية
 الحج اشهر معلومات فعدو اراد فان اشهر العشرة في النصوية واما قوله ومراد
 النخاة انه يخرج ما اراده الاصوليون فجوابه ان قول النخاة طاهر في المخرج لا
 فساد كره الاصوليون وحمل اللفظ على معنى غير طاهر مع حقيق المعنى الطاهر غير جائز
 واما قوله وليس ارادة الخاص الى آخره فجوابه انه ان اراد به انه لا يؤول المعنى الى ما ذكره
 المصنف فبطل لانه بعد ثبوت مقدمتين اعني البعد من استطاع منهم بغير خلاف و
 الضمير فيهم راجع الى الناس يؤول المعنى اليه وان اراد به انه لا يفسد فانه وان
 الا المعنى اليه هو ايضا باطل لان ما يودي الى الفساد يكون باطلا وان اراد معنى
 اخر فلا بد من ان قال المصنف والمذهب الثالث وهو المستغن المنقطع
 الاشكال لانه كل ما فروا منها وما يلزم منهم ان المستثنى منه يراد به جميع اوارده بالنظر
 الى المفردات اعني القسام والقوم وان منهم ردا واخراج ريد منهم بالا في قولنا فام القوم
 المراد مثلا هكذا قاله المصنف في شرح المفصل وبعد ذلك اخرج منه المستثنى على

قطعاً

التحقيق حكم بالاسناد بعد عدد من الاخراج ولا خلاف ان الحكم بالاسناد
بعد الاخراج لا يحكم العالم بالعربية على كلام المتكلم بالاسناد الا بعد ثمانية فلو
فقط ان ان المتكلم اذا قال له عندي عشرة عند نقطة بالتام عن ان يعلم قطعه
الكلام عليها انه مقرر عشرة سند اليها الا فرار كان محط العلم ان لا يجوز له
ان يذكر ما خرج من الحكم بالاسناد فانه قد ذكر اشكال الكذب في الاستثناء
ولا بد ان يندفع ما يلزم من التفسير مما ارتكبه في جميع ما ذكره عليهم قال
الامام الحديثي رد عليه حوايا الرجال هم العامون الا يزيد فان الفصل المبني
عن الاسناد تقدم الاستثناء وان لا يلزمه شيء لو سكت في وسط الاستثناء او ما
اذ لا يلزم دون الاسناد شيء وان يقع فمما ورنه اذ عشرة في عندي عشرة الاخيرة
بعد الاخراج بدله عنده على خمسة واما لم يحكم العالم بالعربية على المتكلم بشيء
فلان عام كلامه لعلمه بان المبني المتصل بخور ذكره وسئل بخور رد على «هم ناقض لا
لانه لم يسند الا بعد ثمانية وايضا لو كان المراد من المخرج ما ذكره الحاجبي لم يخرج
منه التخصيص وكذا العطف المغاير بخور زيد لا عمرو وجار القوم لا زيد فانه ينظر
الحاجبي وغيره على انه لسراخر ارجاء لا ينبغي ذكره في القيد في الحد اذ لم يشر
سار كحقي بخور زيه عنه اقول الفصل مبني على ان ما بعد خبر
لافت لك بعد تمام الكلام لا قبله ولو مات في وسط الاستثناء او سكت في قولنا
زيد على عشرة الا ان لا يكون مقرر بعشرة ولا يلزم منه ان لا يكون شيء اصلا
اذ لا يلزم من اسفار الخاص انتفاء العام واما قوله وان يقع فمما ورنه الى اخره
فحواه انه لا يلزم من دلاله عشرة على خمسة بعد الاخراج بطلان النصوصية

مطلقا واما يلزم ان لو لم يدل على الحسن بالنظر الى المفردات واما قوله واما لا
بحكم العالم بالعربية الى اخره فحواه ان المصنف في الحكم العالم بالعربية بالا
الا بعد تمام الكلام فكيف يصح ان يقال عليه لانه لم يسند الا بعد ثمانية واما قوله
وايضا لو كان المراد من المخرج الى اخره فمما ورنه ما قد مضى في تقرير التعريف
وهو من صور المسببي بحسب اعرابه على اقسام خمسة الاول ما يجب نصبه وذلك في مواضع
فمنها ان تقع بعد الاخراج لصفة في كلام موجب الكلام موجب للسرقة
حرف النفي ولا حرف محرم مجازي حرف الاستثناء والكلام المستأنف وكان
فكل مثبت موجب ولا يعكس فقام زيد مثبت موجب يقوم زيد موجب وليس
عشيب واما وجب النصب هنا لما ذكره المصنف في اما الى الكافية مائة لا يجوز
ان يكون ما بعد اذ ليس يؤكد الالف طبعا ولا معنويا وهو ظاهر ولا يصف لانه
باعتبار السمع ايضا ليست موحدة ولا بد كل لانه ليس مدلوله مدلول الاول
ولا بد للعصر لان العامل بقدر اسحاه ولو در اسحاه ههنا كان منافضا
ولا بد لاسما الا لا زيد ليس مشتملا على القوم ولا القوم مشتمل على زيد
ولا بد لعلط فانه لا محرم في القرآن ولا في كلام الفصح واما العطف بالحرف
وظاهر واما عطف السان فلان حقيقة ان يكشف عن امراد كشف
الصفة والامر هنا ليس كذلك واد اطلت الاقسام كلها كان له حكم الاستقلال
ببفسه معربا العرب به سائر الفصليات كالحال والامر والمفعول وما شاكل
ذلك واشتهر ان يكون غير صفة لانه اذا كانت صفة كانت متاعدا لما قبلها
قوله في كلام موجب حمراد من القسمين اللذين بعد ذلك فانه لا يكون منصوبا على

سناد

ضع

الاستثناء لا ريبا واعلم انه لا حاجة الى قوله غير صفة لان الصفة في مكان
عائد الى المسمى والواقع بعد الالف صفة مسببة وقد ذهب المصنف في شرح الفصل
لا عدم الاحياء الى هذا القيد قال الامام الحدي لا بد من فداخر وهو ذكر
المستثنى منه لشرح قرأت الا يوم كذا فانه نص على الطرف لا على الاستثناء
ومنها ان يكون المستثنى مع ما على المستثنى منه مثل ما جاني الى الاحاد
واما وجب المصلي لان البدل لا يقدم على البدل منه وشرطه ان يقدم احد جري
الحمله كالمثال المذكور ولو قلنا لا زيد ما جاني اخوك لم يحل لان المسمى منه غير
المعطوف بل من المعطوف عليه وكما لا يقدم على العامل لا يقدم على المستثنى
وهذا بعض ان لا يقدم على المستثنى منه ايضا الا انه حاز في مثل قام الا
زيد القوم وضرب لا زيدا القوم توسعا لانه يقدم ما يطلب المسند اليه
والواقع عليه اللزوم المستثنى منه فهو كقدمه لفظا ونصفا في غيرها
بحوما ضربته الا الخمس جمع الانيام اذ ليس طلب الفعل لغير المسند اليه والواقع
عليه كطلبه اياها وقد حار لا زيدا قام القوم شاذا وقال المصنف
في شرح الفصل لانه كالمفعول معه عند المحققين وكما لا يقدم المفعول
معه فلهذا ومنها ان يكون المستثنى منقطعاً نحو ما جاني احد
الاحرار لانه منع فيه واحد لا بد الا ما الكل والعصر فظاهر واما
الاشمال ولانه لا بد فيه مضمير للبدل منه اما الغلط لانه سعي ان يذكر
بدون الا قال المصنف في شرح المصنوع لان الالف بمعنى لكن
مع نصه على اللف الفصيحة والذين رفعوه اجروه مجرى المتصل

في البذل كما نهم لما رواه جاني احد الاحرار معنى جاني حار حروه محرم ما
جاني حار واحد لا زيد وليس يجتهد لان البدل هنا انما جاز لكون ما بعد الالف
بعضا وليس هو في الاستثناء المنقطع كذلك فسد البدل وسوء سمع
المنقطع كما ينص عليه فاعلم انه لا بد له ليسها انفسها المعافاة والافاق
ومنها ان يكون المستثنى بعد عدا وخلا نحو حار القوم حار زيد او عدا زيد او انما
وجب النصيب لانه فعل اصرفه فاعلم مستترا بعد برة عدا بعضهم زيد اي
حاشي بعضهم فكون ما بعده معكوله فكون منصوبا وجوبا وانما قال في الاكثر
لانه قد نقل عن بعض العرب انه يحضرها لانها حار فاجر عندهم ولم يذكر هذا القول
سبويه ولا المبرهه هكذا علق المصنف واعلم ان القيد المذكور اورد
المصنف في شرح الفصل وعزم وفيه فان خلو بعض القوم عن زيد لا يقتضي خلق
العضد الاخر فلا يحصل المقصود وهو عدم محي زيدا الوجه ان الصلة المستتر
عائد الى اسم الفاعل من الفعل المذكور والعذر حار الحاني زيد او لو زيد بالعضد
العضد المطلق لا يستقام بعد المصنف وكذلك يجب النصيب اذا كان المستثنى بعد
ما خلا وما عدا لما قر في عدا وخلا وانما لم نقل هنا في الاكثر اذا اختلف في وجوب
النصيب بعد ما خلا وما عدا وسببه ان في ما خلا وما عدا مصدرية ويجب
وقوع الفعل بعد ما المصدرية ما يباو واذا وجب واذا وجب وقوع الفعل بعد
ما المصدرية ما يباو ويجب النصيب بعد ما يباو وانما كانت ما مصدرية لما قاله
المصنف في شرح الفصل فانه لا يصح ان يكون موصولا لان الموصول موصو
للمصنف والموصوف جمعاً وهنا قد ذكر الاسم فليس موضع ما الما يرى انك تقول

نظر

اشترت الكتاب الذي تعلم ولا نقول اشترت الكتاب ما علم والاخر انها
لو كانت بمعنى الذي يصح ان يقع موضعها من قولك جارا للقوم لاها من فعل
والاخرها لو كانت بمعنى الذي لو كان يكون في الفعل ضمها والضم الذي
ذكرنا صمد بعض القوم واما كونها ليست من الرفع الباقية فعلى الاستغناء مية
والشرطية وغيرها فظاهر فادون قد ربه جارا للقوم حلوم فزيد كمال قلت و
خلوم فزيد ووجب هذا التقدير لما لم يكن من مقصر المصدر بمعنى اعاقدت و
مضاف المصدر المستقيم المعنى لانه لو لم يقدر الاستقيم المعنى لانه ليس هنالك
نقص المصدر ليعتقد به فسمى المصدر بغير متعلق بنفسه واما اذا قدر و
مضاف فمكوز طرفا مستقيم المعنى وكذا كبح نصب المستثنى بعد ليس
ولا يكون وهما ناقضان استتراك اسمها عائد الى بعض وما بعدها يكون
حررها والخبر واجبا لنصب واعلم ان عامل المستثنى في هذه الصور
اغنى في صورة خلا وعدا وما حلا وما عدا وليس ولا يكون واحد من هذه
الافعال الاربعة لان المستثنى اما مفعول او خبر منصوب به فلا يكون
له عامل سواء وما سوى ذلك منصوب بالفعل بواسطة الا ان كان في
فعل فان لم يكن فالعامل المستثنى منه بواسطة الحرف هذا هو الوجه في مثل
فولك الريدون الا انا كما اصحابك **فالسبب** وحوز فيه النص القسم الثاني
من اقسام المسببي ما حوز نصبه وخبره البديل ذلك لما يكون
اذا كان المستثنى بعد الاني كلام غير موجب ذكر المسببي منه في قوله غير
شامل للنفى وما اشبهه وهو الاني والاستغناء بمعنى النكار مثالا للنفى

يعود

الام

ما حاقني القوم الازيد بالرفع على البدل والنصب على الاستثناء ومثال
النفى لا يقع احد الازيد ومثال الاستغناء ومن تعمد لدوب الام لا بد منه
قوله تعالى ما فعلوه الا قليلا منهم فراء انعام بالنصب وقراء الباقر بالرفع
على البدل فراء وفعلوا خبر بقوله غير الموجب عن الموجب فانه قد تقدم انه
منصوب ليس ال فوله والمستثنى منه مذكور احريه من قولك ما ضربت
الازيد فانه لا يحوز فيه البدل وانما اختر فيه البدل لانه اظهر من جهة
فما سعى من العرب فانه اذا جعل بديلا لم يكن عاملا عامل المبدل منه بديلا
احساح واسطة الا واكثر العوامل النحوية ان يعمل بديلا واسطة واد جعل
مستثنى يكون عاملا واسطة او عامل العامل بواسطة شئ قبل او
قوله تعالى ولا تلتفت منكم احد الا امرتكم بالرفع والنصب اكثر الفدا
على النصيب فعلى بعضهم اذا نصب يكون مستثنى من قوله فاسر فكون في كلام
موجب فلا يكون مما نحن فيه واذا رفع يكون مستثنى من قوله ولا تلتفت و
انما جعل النصيب على الاستثناء من موضع والرفع من موضع اخر لانه لو كان النصيب
والرفع موزعا لملت احد لزم ان يكون قراء الامر على غير المختار اعني على
غير البدل فحملها على موضعين فراء من حمل قراء الامر على غير المختار وقد طر
هذا السائل انه قد اتى بما يخلص من ذلك اني من الحمل على غير المختار وهو غلط
لان القصيدة واحدة واذا استثنى من قوله نعم فاسر باهلك كان غير مسير
بامرأة واذا ابدل من قوله ولا تلتفت منكم كان مسيرا غير مسيرها وهو باطل
وانما وقع في مثل ذلك من اعتقاد ان القراءات السبع احاد وحوز ان يكون

في ال
رود
الم

مورد الى ان يكون

بعضها خطأ فلا يبالى في حمل الراءتين على ما هما بقصير واما في بعض قد الصحة
 في جميعها لولا انها فعدت عن مثل ذلك قال المصنف في شرح المفضل و
 الاولى من هذا ان يكون الاء اترك في الرفع والنصب مثل ما فعلوه الاقل منهم
 ولا يعد ان يكون اقل الغار على الوجه الما قوى والكثير على الوجه الذي دعونه بل قد
 انهم بعض الناس ان يحور ان يجمع الغار على قراءة غير الما قوى والمصنف قد
 هذا في شرح المفضل بوجه اخر وهو ان المقصود احدى هو اما ان يكون سري
 بها او ماسري بها فان كان قد سري بها فليس مستثنى الا من قوله ولا يملك منكم
 احد وان كان ماسري بها فهو مستثنى من قوله فاسر باهلك واعترض عليه بهذه
 قال لا الوجه ان يقال لم يسر بها لانه نهي عن ذلك ولا تعبر بالنصب لحوال ان يكون قد
 معهم فبناؤها النهي عن الالفات فاخرجت منه بالاستثناء وانما اخرجت
 من وجوب الاسراء ولا وجه في محرم الاسراء وحده لا يمنع اذ احباني ولا
 لمقت ثم من عدم ارادتها بالاستثناء اذ لم يكره ان يراها لها اقول
 لا يحق علي ان هذا انما ورد على غير شرح المفضل واما على غير شرح المفضل
 فلا ورد له اصلا كما توهم الامام الحديث واجاب عنه **قال** وعرب
 القسم الثالث ان يكون معا على حسب العوامل وذلك ان يكون اذا كان المستثنى
 منه غير مذكور وهو في غير الموجب المراد فكونه معا على حسب العوامل هو ان العامل
 الذي قبله ان امضى الفاعل يكون المستثنى منصوبا على انه منقول وان اقضى
 الحال يكون منصوبا على انه حال لا غير ذلك مثل ما مضى في الازيد وما مضى في الازيد
 وما جاني زيد لا راكب وهذا القسم هو الذي سمىه النحويون بالمستثنى المفعول لانه

ان فاعل وان
 بقوله يكون المستثنى

وقع العامل قبل المحذوف المستثنى منه وجعل اعرابه لما بعد لا وسمى باسمه
 وفي قوله وسمى باسمه اشارة الى ان زيدا مثلا في قولنا ما مضى في الازيد وان سمي
 بالفاعل للكرس فيه الامور تسمى لانه فاعل من حيث التحقيق لانه في المعنى
 مخرج من مسيبي منه محذوف هو فاعل في التحقيق الما تسمى ان معنى ما قام احد
 الازيد والما لم يستعمل الاستثناء ولم يفهم وما يدرك على انهم اعتبروا ذلك قولهم
 ما قام الازيد وانما قام هندا وانما كان هذا دليل على اعتبار ذلك لان هذا
 في الصورة الاولى للفاعل في التحقيق ولو كان كان محسوبا دون ما نث
 الفعل كالصورة الثانية لكنه جازي دونه اتفاقا واذا لم يكن هندا فاعلا
 في المحسوف فكون الفاعل في التحقيق شيئا اخر وهو المستثنى منه وهذا
 ولكن لما حذف المستثنى منه وقع العامل له بفعل في المحذوف
 يعني انه عمل به بلا واسطة كما فعل في المحذوف بلا واسطة الا او بقوله
 يعني انه رفعه على الفاعله كما كان رافعا اليه عليها **قال** وهو
 في غير الموجب ان قد مثل ما مضى في الازيد هذا يعني غير الموجب هو الكثرة في
 هذا الباب يعني في باب الاعراب على حسب العوامل لان المستثنى منه
 محذوف ولا بد من تقدير معنى وهاتان المقدمتان طاهران واما بعد
 عاما من حيث المسبي اذ بعد الحاضر سلب من التخصيص بلا محصور ولو قدر
 مع حسمه لما كان معا لان كل مفعول متصل بفعل المصنف في اصول
 الفقه وهذا القدر يعني بعد عام من حيث المستثنى انما يستعمل مع الفاعل
 الما تسمى انما اذا قلت ما مضى في الازيد استفهام بعد ما مضى احد ولو قلت صري

الازيد ما قام

السامه فاعل في
 فكون محسوبا دون
 الفعل وهذا في ال

لا يريد المستقيم فيه ذلك الوجه قال المصنف ابا الى المسائل المسرفة انما لم
 نعم المستعار في غير الموجب في الفاعل والمفعول لان الواقع في الوجود
 نعم البصر عند في الموجب لتعذر وقوع ذلك اذ لا يمكن وقوع معنى فوكضرت
 زيدا وملك له عمر او حرج الزيد وسافر الاعرج ولا يودي الى ان يكون العام المملوك
 عنه مستد الى جميعه ذلك وقوعا وهو مستعد للوقوع من حيث العادة فلما كان ذلك هو
 الغالب اعسار اسات الفعول في باب الاثبات واستعملوه في النفي الذي لا يستعد
 فيه ذلك غالبا لكونك ما ضربت لا زيدا وما جاني لا زيدا وشبهه واما عا الفاعل
 والمفعول محو طرف الزمان والمكان فيجئ في الموجب المنفي جمعا اذ لا يستعد ذلك
 في المعنى لصحة وقوعه كقولك ضربت اليوم الجمعة اذ يصح ان تضرب في كل يوم من يوم
 الجمعة ويصح العكس فادراك ان فيه ذلك هذا ما ذكره في الامالي وقوله في طرح
 الكافية فيما كان فصله ويستقيم فيه المعنى بدلا على انه فلا يستقيم المعنى في
 الطرف الواقع في الاثبات فحينئذ لا يحى في الموجب قال الامام الخليلي كلام
 المصنف يدل على امتناعه في الفاعل والمفعول وان علم نحو شئ لا الخليفة
 ليدور كونه مفيدا فله محو مطلقا واما قوله في المتن لنفد يعني ليسم
 المعنى مفيدا الكلام لانه لو لم يستقيم المعنى لنفد الكلام شأ وهو ظاهر
والجواب ومعنى ما حل المستثنى المفعول بحال ان يكون في غير الموجب
 لعدم محو ما زال زيدا لا علما وان كان في اوله حرف النفي ان معنى ما زال
 منقضا او مستثنا مفعولا في الواجب فلا يستقيم المعنى فيه ثم لو فهم انه محو
 الاستثناء المفعول في الموجب فانه لا يستقيم المعنى فيه هنا لان محو ما زال

هذام

لا شات ما انتصبا لم فوعها والاعداد اسات للمعنى فيما عدها وهو خبر ما زال
 فنصه هذا المنصور مسالك لونه خبر ما زال منفسا لوقوعه بعد الاعداد اسات
 فنصه مستثنا في حالة واحدة وهو محال واعلم ان الاستثناء
 المفعول محو في الاخبار والصفات كما يحى في غيرها لكنه هما مشكل لانه يكون
 المعنى اثبات هذه الصفة دون غيرها من الصفات ويحذف قطع مان ذلك غير
 مستقيم فاما اذ انك ما زيدا لا عالم لم يستقيم في جميع الصفات غير زيدا اذ لا بد
 ان يكون على صفات متعددة غير العلم واحاط عنه المصنف في كتبه
 بما هو بده ان لم يرد في صفات كمن اسعارها ما نضاد المبتدأ لا يصح في جميع
 الصفات كما اذ انك ما قام الزيد فان العرض حيث هو لا في جميع الارض ومان
 هذا الكلام يقال في جواب من سئى تلك الصفة بالعد في رده فالعرض اطهار سوب
 تلك الصفة دون نفي ما عداه ونظم كثير قال الله تعالى قل لا احد فها اوحى الى محرمها
 على طاع الله قال المصنف في امالي المسائل المسرفة وكذا قوله
 صلى الله عليه وسلم لا صلوة الا بطهور فان معنى اسات الطهارة للصلوة
 المشروعة لا اثبات الطهارة لها خاصة حتى يلزم انها اذا وجدت وجدت
 اذ قد لوحده الطهارة ولا يكون الصلوة مشروعة لفوات شرط اخر
 واذا بعد ابدله قد ذكرنا ان المستثنى منه اذا كان مذكورا في كلام غير موجب
 محو في المستثنى النصيب البدل على اللفظ ان امكن معين وقد مر مثاله واذا
 تعذر ابدله على اللفظ ابدل على الموضع مثل ما حان في واحد لا زيدا وما زيدا شئ

ولا احد منها الا زيدا

الاشياء لا يعاينها اما امتناع البدل على اللفظ في قوله ما جاني من احد المازيد
 فكل لو ابدت على اللفظ لوجب بعد ريد على وهو اثبات لان الاعد للنفي
 اثبات فلزم ريدانها بعد الاثبات وهي غاريدت في النفي خاصة كما سيجي في الخراف
 انشا الله نعم ومحل احد رفع على انه فاعل فرفع ريد على انه يد في موضع احد واما امتناع
 البدل على اللفظ في قوله لا احد فيها المازيد ولا علام رحل في الدار المازيد فان
 العامل لفظا سوار كان الاسم مفردا او مضافا هو ولا انما عملت لكونها ايضا فاذا
 ابدت عن معيها على اللفظ وحب بعد ريد لها بعد الاثبات وهي عملت للنفي فكيف يعمل مع
 اسما صرحت لاجله وانضافا في اللفظ باطل لان الاسم صرحت اثبات ما بعدها ولا
 نصفي نفسه فصرحت ايضا في حالة واحدة وهذا عينه جاز في قوله ما يزيد شيئا
 الاشياء لا يعاينها اما الماول فان يقال ما عملت للنفي فاد ابدت شيئا معيها
 تقديرها واذا اذنتها بعد الاثبات اخرجها عن المعنى الذي عملت لاجله واما الثاني
 فلان الاسم صرحت ما بعدها وما نصفي نفسه فلزم التناقض المذكور في الاول فان قيل
 العامل في النوام هو العامل الماول بحكم الاسماء على المذهب لا عامل مقدر فلا يصح
 وله لو ابدت على اللفظ لكان معيها الماول مقدرين بعد الماول واجب عنه بان هذا
 السؤال وارد على عبارة المصنف عند القائل بالسحب لكن لا يضر مطلوبنا لو قيل
 بل انما صرحت ايضا لانه اما سيجي عليها على ما بعد الا اذا السحب النفي الذي عملت له
 لكن يمنع ان يكون بعد الامتناع لان صرحت ما قد استغنى بالان في قوله ما ذكرتم
 امتناع البدل على اللفظ في خبر ما يلزم ان يمنع البدل على اللفظ في خبر ليس
 لكن يصح ليس يبد شيئا لا يعاينها على البدل على اللفظ فالجواب عن الاول ان يقال

في الامتناع
 اثبات

انما يلزم ذلك ان لو عمل ليس للنفي وسر كذلك وانما عمل لكونها فعلا فلا اثر لنقص
 معنى النفي ليقا الماول العالم هي لاجله وهو كونهما فعلا بخلاف الاثبات في ما فانه
 يخرجها عن المعنى الذي عملت لاجله وهو النفي والجواب عن الثاني وهو ان
 وتقرر الثاني ان اذ اذنت ليس بعد الماول صرحت ما بعدها مثبتا بالامتناع ليس وهو محال
 وهو ان ليس لها حتمان احدهما النفي والاخرى الفعلة وعملها انما كان لاجل
 الفعلة لا لاجل النفي والحاح هنا انما هي باعتبار العمل لا باعتبار النفي فصرحت
 باعتبار الفعلة لا باعتبار النفي لان الامتناع الى بعد ريدها للعمل والعمل للفعلة
 لا للنفي فورا بها وان كانت لفظ واحدة وادان فوكا ما كان زيد شيئا الاشياء لا يعاينها
 فليس معنى ما كان وانما اذنت شيئا بعد الماول في مسله ما كان انما تقدر العامل الذي
 هو كيان غير النفي فذلك اذ اذنت ليس بعد الماول في مسله ليس زيد شيئا انما تقدرها مجردة
 عن معنى النفي وانما وقع الاشكال من جهة كونها لفظ واحدة اذ اذنت ما افادته فوكا ما كان
 وذهل عافها من الجهتين فالـ المصنف في شرح المفصل لما كان انما كان
 عن النفي مسددا لفظا بوجه ان التقدير مسددا كما بعد في الاول الذي يدل على اعسار ذلك
 اي عملها للفعلة ولغة العرب صحيحة اساسا المفعول في خبر ليس بالنفي كقولك ليس زيد
 بل فاما كما يقول ما كان زيد الماول فاما وامساعه في خبر ما نحو ما زيد الماول فاما فصحت
 في ليس يدل على اعسار الجهتين فيها وان عملها للفعلة وامتناعه في ما يدل على انها
 عملت للنفي فلو جاز ما زيد الماول فاما لزم اعلا ما عمل للنفي في الاثبات والساقض المذكور وهو
 اجماع المذاهب النفي والاثبات في ما بعد الماول والعلة الذي ذكره المصنف على امتناع
 البدل على اللفظ في لا احد فيها المازيد حرم من عمل على وعلى وهو انما امتنع البدل

فان الامتناع لا يخرجها عن

على اللفظ لا يورى الى دخول الاعلى المعاني في محضه بالتركات فانه يورى عليه
 لا احد فيها الا رجل واشباهه فذا سفت العمل الى ذكرها والاجماع ما وقع استعمال
 البدل على اللفظ **قال** **المحفوظ** بعد عن القسم الرابع المستثنى ما يجب حرم
 وهو الواقع بعد غير وانما يجب فيه لانه مضاف اليه فلا يكون المحفوظا وبعد سوى
 وسواء لانه كذلك وبعد حاشا في الاكثر لانهم يستعملونها حرف جمع وفجار منصوب
 بعدها في مثل قوله اللهم اعزني في حاشي الشيطان وانزل اليمين ووجهه ان بعد فعل
 مستترا فاعله معنى حاشي بعضهم الشيطان **قال** **والاعراب** غير اذا استعملت
 غير صفة فاعرابها كاعراب سائر الصفات على ما سياتي واذا استعملت اسما وجعلت
 عنده الاء اعربت باعراب ما بعد الاء لانها اسم واقف في الترك فلا بد لها من اعراب وقد وجب
 لما بعدها الحذف بالاضافة فجعل اعرابها كاعراب المستحق لما بعد الاء **المحفظ**
 في شرح المفصل لما وقع عن موقع الاء والاعراب غير معروف وعراسم وجان يكون لها
 اعراب فجعل اعرابها كاعراب الذي يكون على الاسم الذي يكون بعد الاء وجعل ما بعدها
 محفوظ بالاضافة لانها اسم على الاضافة فوقع في مقتضى الاسمين ومثل ذلك اذا
 وقع موقع غيره في الوصفه جعل اعرابها كاعراب غير بعد الاء فمفعولون
 حاشا لا كبا ولا ضاربا اي غير راكب ولا ضارب فلا يكون حاشا في القوم عز زيد وقار
 جاني عز زيد واحد وما جاني احد عز حمار وما حاشا في احد عز زيد بالصبي على الاستسنا
 وعز زيد بالرفع على البدل وما جاني عز زيد بالرفع على انه فاعل الاء مسعى مفرع واعلم
 ان المصنف لم يذكر القسم الخامس من المسبي في هذا الكتاب فهو الذي يحذف
 المصوب والحرف والرفع وقد استثنى بلا اسما لعل كل احسن الا القوم لا سيما في وجهه المذكور

ولم يسمع

افى الاسات
اثبات

في شرح المفصل للمصنف **المحفوظ** **المحفوظ** **المحفوظ** **المحفوظ** **المحفوظ**
 انها اسم يدل على ذات باعتبار معنى هو المعارة وحلاف لما لا يكون معار فانه يدل
 على ذات باعتبار معنى هو المعارة فكما ان معار اصنف فذلك غير واسمها في المعارة
 على وجه واحد المعارة في الذات كقولك عزت برجل عز زيد بر يد بانسان اخر
 والثاني المعارة في الصفات وان كانت الذات واحدة كقولك دخلت بوجه غير وجه
 الذي عزت به والاعراب يستثنى بها ولما كان بمنزلة الماشابهة جعل كل واحد منهما
 على الاعراب يستثنى بعرو وصف بالاء **المحفظ** في شرح المفصل سب
 حمل كل واحد منهما على صاحبه ان ما بعد كل واحد منهما معار لما قبلها اما ان وقع
 على موقع الاكثر ووقع الموقع غير قليل وسببه ان غير الاسم وبصرفهم في الاسماء
 اكثر من بصرهم في الحروف **وقال** في اما الى الكاف لم يسرط في استعمال
 غير معنى الاء بعد جعلها صنف كما اسرط استعمال الاء بمعنى عز بعد ركوتها اسنا
 لان عز اذا استعملت في الاستسنا كانت لها امثال عزت كالحري لان وقوع
 الاسماء اسنا الاء بعد فيه كسوى وسوار بخلاف استعمال الاء صنف لانها حرف
 واستعمال الحرف صنف على خلاف لقياس لانه استعمال الحرف بمعنى الاسم واخراج
 هجر الحرفيه الى حصر الاسماء فاشترط فيه بعد حربه على اصله
 ادا كانت بمعنى الاء فاعلم ان استعمال الاء صنف اما يكون اذا بعد الاء اسما بها
 وبعد الاء اسما بها اما يكون اذا كانت الاء بعد الجمع منكور غير محصور مثل جاني
 رجال الاء بعد الاء وانما بعد الاء اسما في امثال هذا المثال لانك لو جعلت يستثنى
 من رجال لم يستقم لان سرط الاستسنا ان دخل المستثنى لو سكت عنه في المستثنى

منه وهما لا يدخل ردي في وكذا في رجال الازداد له عليه فان قيل
انما تعذر الاستساق المتصل في نحو حاني رجال الازداد لا المتقطع فهذا نصيب عليه
قلت قال المصنف في اما الى الكافة كلاما في المتصل وقال الامام الحديقي
الظاهر من كلامهم ان المتصل ما لو سكت عنه لدخل على سبيل القطع والمنقطع ما لو سكت
عنه لم يدخل على سبيل القطع فما احتملها كما في المثال المذكور لو سكت عنه لم يكون متصلا
ولا منقطعا قوله منكر ان الجمع لو كان معناه نحو حاني رجال الازداد لا يمكن حملها على
الاستثناء لان زيد ان كان منهم فيكون متصلا ولا يكون منقطعا واذا صح الاستساق
لا يصح حملها على الصفة لان شرط الصفة تعذر الاستثناء قوله عن محصور اد لو كان محصورا
نحو عندي عشر الادرها صح الاستساق لانه لو سكت عنه لدخل في العشرة فلم يعد له الاسماء
التي هو شرط حمل الاعلى عيرو وما يخبر فيه قوله نعم لو كان فيها الهة الا الله لفسدتا
قال المصنف في شرح المنظومة الهة النكرة لا يدخل في مدلولها حصص
المعرفة فلا يصح ان يكون الا الله استثناء منها لانه لا يكون اخر اجا في لو
يصح الاستساق في الاله يكون كون الهة مستثنى منهم الله ملازم وما وفاد
السموات والارض لازما واللازم اعني الفساد متصفا بالشاهدة فينتفي الماروم
وانتفا الماروم يكثر انتفا الهة وعكس ان يكون بافتقار شيء مستثنى منهم وعكس
ان يكون بافتقار الله تعالى فعلى العدد الاول من التوحيد وعلى العدد الباقي من
يلزم الكفر بعدد الصبغة الاستساق وان لم يلزم الكفر مطلقا لكنه لا يلزم التوحيد
المقصود من القياس الاستساق وهو قوله نعم لو كان فيها الهة الا الله لفسدتا
فاما ان حمل الاعلى الوصف فيرفع الله يلزم التوحيد مطلقا بانه انه لا يعمل الا

ان يكون

وصفا صار معنى الكلام لو كان فيها الهة موصوفة بانها غير الله لفسدتا ولم يفسد
فلم يكن الهة الموصوفة موجودة لم يلزم التوحيد فان قيل الماروم هذا
انما مجموع امرين وهما الهة وكونها موصوفة بانها غير الله فلو كان
الهة فظاهر انه مستلزم لاستساق الاشتراك وسور التوحيد واما اسما ركه
موصوفه فلو كان الهة مستلزم كونها موصوفة بانها غير الله قال
المصنف في شرح الفصل قوله تعالى لو كان فيها الهة الا الله لفسدتا ليس على
في قول بعضهم وانما هو على البدل وصح لانه في معنى النفي قوله لو كان فيها الهة الا
فيها الهة الا الله فلما كان معناه معنى النفي حري في البدل مجراه وهذا صعب
مزاوجه احدها انه لو كان كذلك لجاز ان يقول لو كان فيها الهة الا الله كما يقول
فيها الهة الا الله لانه عرته وليس الامر كذلك الثاني انه لا حري النفي المعنوي حري
اللفظي الا ترى انك تقول الى القوم الازداد بالنصب لسرا والو لو كان بالنفي المعنوي
كاللفظي لجاز الى القوم الازداد وكان المختار وهما اولي لان النفي محقق غير مفاد
فه اثبات ولو قدر ما بعدها الاسماء وانما قدر في النفي لما كان الاثبات
الثالث انه لو كان على البدل كان معناه معنى الاستساق ولو كان معناه
الاستساق لجاز ان يقول الهة الا الله بالنصب ولا يستقيم المعنى لان الاستثناء
سكت عنه دخل ما بعده فاما قوله الا ترى انك لا تقول حاني رجال الازداد فلو كان
يستقيم ان تقول لو كان فيها الهة الا الله وقد رجم قوم انها يصح حملها على البدل
مع صح الاستثناء وشمسكم قول الشاعر وكل اخ مفارقة اخوه لعمري
العرفان وهو شاذ عند الاولين قال المصنف في شرح الفصل

12

شد و ان احدهما انه وصف المضاف بهما وهو كل والقياس ان يوصف
المضاف اليه في كل لما سدر والثاني انه قد دل بن الصفة والموصوف بالجزء
هو كل وقال في امالي المسائل المعروفة القياس في كل ان يوصف
صافها دونها فقال كل رجل عاقل حاشي هذا هو الفصح وكوز عكته فعول عاقل
بالرفع وصفا لكل وفي غير هذا الباب كوز الوصف على حسب مراد المتكلم فعول
جار علام زيد ان شئت وصف الغلام وان شئت وصف زيد والفرق بينهما ان
كلا ومضافا لكثير واحد وانما حاشي بكل لفادة الاحاطة واصف الجاما يضاف اليه
لفادة الجمع المقصود بالاحاطة وكان وصف المقصود بالذات وهو المضاف اليه
اول من وصف كذا لانها ليست في الحقول قصد الدلالة على الذات وجاز وصفها
على الشاذ لانها غير الذات واما علام زيد فلكل واحد منهما ممدول ومغاير للآخر فلا
يحوز ان يحري على احدهما ما هو وصف للآخر في الحقيقة بخلاف كل ونحوه وكحو كل فيما
كرنا اسما الاعداد المميزة في مثل قولك ثلثة رجال وشبهة فان وصف المضاف
اليه احسن من وصف المضاف على ما ذكر في كل قال الله نعم اني اري جميع
فرائد سمان ولو وصف سبعة الف سمانا وهو حائر ووجه ما تقدم والفتيح وصف
لمضاف اليه دونه قال بعض اصحاب المصنف يجوز عري في قوله وعري صفة
وغير بالتون فقال كلما سكر به الانسان اما اسم او فعل او حرف فان كان فعلا
حرفا فالاحسن ان يذكر على ما كان عليه في اصل وضعه فعول ضرب حكمة كذا ومن
عرف حروا ان كان اسما فلا تخ مان يكون معربا او مسد فان كان معربا فالحسن
بضا ان سكر معا على ما هو في اصل وضعه فعول زيد حكمة كذا بالتون ولو قلت زيد

حكمة كذا غير السون كان جائزا الا انه ضعيف وان كان غير منصرف فكل ان يحكمه
فعول سوار اسم غير سون وكذا ان تعربه وسويه فعول سوار اسم وان كان منصرفا
اعربت لا غير وان كان مسحا حكي كالافعال والحروف هذا مما في امالي الكافية
قال واغراب سوى مذهب سسويه وهو الاصح ان سوى وسوا
منصوب وهو عنده ظرف فرحت المعنى لا بل اذا قلت حارة القوم سوى زيد فكانا
فليس مكان زيد ولم يسمع منهم الا منصوبا فلكل الهم في النص وقد اجاز قوم اخرا
محري غير واخرا ان المالك ومنسكهم قول الشاعر ولم يسوي العدو وان دياهم
كما دافو وقوله بحاس عزاهل امامه ناقي وما فصدت عزاهل السوايكا قال
ان المالك الطرف ما فده معني في سوى ليس كذلك ولين سلم لم يلزم الطرفية
للسواهد ولا يلزم وقوعه صلة لزوم الطرفية فان حرف الجر مع مدحولة يقع صلة
ولم يلزم الطرفية وهذه الاسكالات قال المصنف جعله كغير ليس معناه
والبت عند المولى شاذ **قال** خبر كان واخواتها هو المسند بعدد حها
لا سمح حركان غير المسند الابدحول كان لانه لو قطع النظر عن دخول كان كان خبر
المسند فلكل جعل دخول كان مميزا لحر كان عن المسند فان قيل دخول كان مميز
لفعل لا معنوي والحد باعسار المعنى احسب بانه لو سلم انما اراد به المعنى
الذي سب الخبر وهو حصول الخبر للمسند اليه في زمان معين وامر على نحو خبر
المسند اما يجوز ومنع محوز ان يكون خبر كان مفردا وحمله مثبتا ومحدوفا وبمع
ان يكون معرفة مع كون اسمه نكرة وكل ذلك كاف في خبر المسند **قال**
وسقدم معرفة محصورة عن خبر المسند لان خبر المسند الاسقدم معرفة وهذا اسقدم

نحو انا ك زيدا وسب ذلك ان الحكم على حرام المبدأ بالعدم اذا كان معروفا
لانه لو دى الى الناس فلا يتبين قصد المتكلم وهذا هو ما اذا قدر بعد ما استجب
فتبين فعند المتكلم سببه الما اذا استعمل العرب فيها والغريبة نحو كان فاك
مولا كاقول هذا علم من قوله في اوائل المرفوعات واذا استعمل العرب لفظا فيها
والغريبة فله ذلك لم يذكر في هذا المحل قال المصنف في امالي المسائل المتفرقة
قال صاحب المحل حاز ما كان احد مثلك لم يحرم ما كان مثلك لان الخبر هو المقصود
بالسفي فادان ما كان احد مثلك فقد نفى مماثلة كل احده لان الضمير المرفوع في مثل
لاحد والكاف في معنى المفعول والمعنى ما كان احد مماثلة لاي شبهة لاي معنى مشابهة
كل احده فصار المعنى بلغت مبلغا من الفصل البشاهل احديده فادان ما كان
مثلك احدا وحيث ان يكون المنفى معنى الاحدية وهي الانسانية فيصير المعنى ما مثلك
انسانا ويكون المماثلة مثبتا وانما في الانسانية عند والمثل المثبت اما ان يراد به
نفس المضاف اليه كما في قولك مثلك لا تقول دأك واما بمعنى المشابهة وعلى كلا
التقديرين لا يستقيم نفى الانسانية لانه يصير معنى ما انت انسانا او ما مثلك
انسانا وكلها غير مستعم واما اذا قصد معنى المسالعة في الذم او المدح كان جائزا
يريد معنى قوله ما هذا بشر لان المعنى اسائل مرا على من البشرية في مقصود المحكي
كقول الشاعر فلت نتي ولكن علارك فكون قوله ما كان مثلك احدا
في مقصود المدح اما معنى ما انت بشر اى بل على من البشرية كان هو كذا في طريق
الاولى لان المشبه به اقوى في المعنى والمراد من المشبه ويكون معناه في الذم
ما انت بشر اى دنى من البشرية تريبا بهيمة وشبهها اقول ولما كان يورد

كان مماثلة على من البشرية

على قوله في الترتيب الثاني ويكون المماثلة مثبتا المنع المشهور وهو ان لا يسلم
اشار المماثلة وانما يكون كذلك ان يوم بكر صدق السالبة باسم التوضيح وهو ظاهر
وقال ايضا في امالي المسائل المتفرقة على قوله كان رسول الله صلعم اجود
الناس وكان اجود ما يكون في رمضان الرفع في احود الثاني هو الوجه لا كل اذا
جعلت في كان ضمير يعود الى رسول الله صلعم لم يكن اجود بمجرد خبر الامة مضاف
الى ما يكون فهو كون ولا يستقيم الخبر بالكون عما ليس يكون الا ترى انك لا تقول
زيد اجود ما يكون فحيث ان يكون اما مبتدأ خبر قوله في رمضان من باب قولهم
اخطب ما يكون الامر قايما واكثر شره السويرة في يوم الجمعة فكون الخبر الجملة
تكميها لكونك زيدا احسن ما يكون في يوم الجمعة واما بدله من الضمير كان فيكون
مزيدا لاشمال كما يقول كان زيد علما حسنا وان جعلته ضمير الشأن تعين
رفع اجود على الامانة والخبر وان لم يجعل في كان ضمير العز الرفع على انه اسمها
والخبر محذوف فامر المحل مقامه على ما تقدم في باب اخطب ما يكون الامر قايما
وان جعلت في رمضان هو الخبر كقولهم ضرب في الدار لان المعنى الكون الذي هو
اجود الا لو ان حاصل في هذا الوقت فلا تعين من باب اخطب ما يكون الامر قايما
باب وقد محذوف عامله بمعنى عامل خبر كان انما يكون كان قال
المصنف في امالي الفصل اخر كان بالذكر ليدانهم ان اخواتها مثلها وانما
اضمرت كان دون غيرها لانها اكثر في الاستعمال ولما اكثر في الاستعمال شأن
في الحذف ولان معناها اذا حذفت لا محل لها فيها الحذف لذلك وشي قوله
الناس ان يكون باعمالهم ان خير اخير وهذه المسئلة ونظايرها مثل المر تقول

بما قبله ان سيف سيف وان خير فخير بحرفها اربعة اوجه هذا المعنى نصب
المولود ورفع الثاني افعهما وعكس وهو رفع الاول ونصب الثاني اصعبها وبصها
ورفعها متوسط بقدر الوجه الاول ان كان عمله خيرا فجاره خيرا وحذف من الشرط
كان واسمها ومجرز المبتدأ فالحذف من مجموع الشرط والجار ثلثة امور
بقدر الوجه الثاني ان كان في عمله خيرا فكان جارا خيرا وحذف من الشرط كان والجار
والجور من الجزاء كان واسمها فالحذف من مجموع الشرط والجار خمسة امور
بقدر الوجه الثالث ان كان عمله خيرا فكان جارا خيرا وحذف من الشرط كان
واسمها وكذا من الجزاء فالحذف من مجموع اربعة امور بقدر الوجه الرابع
ان كان في عمله خيرا فجاره خيرا وحذف من الشرط كان والجار والجور من الجزاء المبتدأ
فالحذف من مجموع اربعة امور فظهر ما ذكرنا ان الوجه الاول اصعب الوجه لجمعه
جهات بوجه كل الاولى قلنا بقدر فان الحذف قد اقل منه في باقي الوجوه والباقي
قوة المعنى فانه لو رفع في الشرط لرجع المعنى مخصوصا وليس المعنى على الخصوص
واما المعنى فيه على الاطلاق والتعميم فمعنى المعنى على تعميم العمل لانه يكتفي
باشمال العمل على خبره لانه ليس المراد لو كان شئ من عمله خيرا فجاره خيرا بل المعنى على
ان عمله كله لو كان خيرا كان جارا خيرا والسالك اضمار المبتدأ بعد فجاره وهو كثير
وفي النص اضمار كان واسمها وليس بكثير والرابعة بقدر الفعل الماضي مع وجود الفاء
وهما التامعان والوجه الثاني اصعب الوجه لجمعه جهات الضعيف كثر الحذف
وخصوص المعنى وضمارة كان وبقدر الفعل الماضي مع وجود الفاء والوجه الثالث
والرابع متوسط لان كل واحد منهما مشتمل على جهة من القوة ووجه من الضعف

على ما لا يخفى عليك بعد ما علمت ما قرنا **و** محب ولا يحذف كان على
سبيل الوجوب في مثل اما انت مطلقا انطلقت اي لان كنت مطلقا انطلقت
فان مصدره موصولة كان المحذوف حذف اللام على الفياس الجاز في حذفها لان
حروف الجر محذوف مع انه قياس لانها يستعمل كثيرا مع ان المصدرية فمحذوف لانه لا لها
عليه وحذف كان للاختصار فوجب ان يكون الفاعل متصلا بالحذف ما ينصل به
فصار ان انت مطلقا انطلقت ولما حذفت عوضت عنها ما زائدة لمسايتها للفعل
في انها مصدرية في اصلها فدل عليه فصار ان ما انت مطلقا فادغمت نون ان في
ما لان ادغام النون الساكنة في الميم واجبة فصار ما انت مطلقا انطلقت وصار
حذف كان واجبا لانه جمع بين عوض ومعوصه وهذا التقدير وان كان فيه استيعا
قريب بالنظر الى ما يلزم لو لم يقدروا الاستبعاد الاول اذا كان تركه يودي الى ما هو اسد
منه وذلك انك اذا لم تأول ذلك لم تستمع اعرابك كذا وخرج عن فاس كلامهم وذلك
معلوم البطلان فارتكاب استبعاد جزاء كتاب ما يخرج عن القاعدة المعلومة
فالمصنف في امالي الفصل ولم يعرض ما عن الفعل اذا حذف بعد ان الشرط
وان اقصى الفعل كان ايضا لم ين احد هما ان الشرط في الاستعمال
بما اخرا مامع ان صلة فان غير مستقلة لم يوصلها واما ان مستقلة بعينها
فلا يلزم من التعويض بما لا يستعمل التعويض المستقل ومنه ابا خراشة
اما انت فابن فان قومي لم ياكلهم الضبع استعار الضبع للسنه المحدث لانها
اذا حدثت صغفوا فاكلتهم الضبع فادخل الفاني فان لان الشرط والعلة في المعنى
واحد **و** ان قولك ان استغنى اكرمك بمعنى فوكر اكرمك لاجل اتيانك واذا كان

الشرط والعلة بمعنى واحد فضع ان يدخل في المعلل الفاعل كما يدخل في الجار هكذا تفهم
 ما ذكره المصنف في شرح الفصل **قال** اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد
 دخولها لا تخبر اسم ان عن المبتدأ في المعنى بل يدخل لفظ ان عليه فذلك جعل دخول
 ان فضلا له اسم ان والكلام على ان واخواتها في باب الحرف انما انما على
 المنصوب بلا التي ليعالج الجنس لما كانت جملة هذا الفصل بعلوم المنصوب جازية
 في تعريف القنود التي يكون معها منصوبا وهي ثلثة احدها ان يلها والساني ان يكون
 نكرة والثالث ان يكون مضافا او مشبها به فذلك ذكرته هذه الشرايط ليعي القنود
 الثلثة المذكورة فلو رجم باسم لا استغنى بان قال هو المسند اليه بعد دخولها
 وسبب زيادة اشراط كل واحد من هذه القنود مثال المضاف لا غلام رجل مثالي
 المشبه بالمضاف لا عشر من درهما لكون المعنى بالمشبه له مضاف ان يكون الداخل
 عليه لا متعلقا باسم اخر على غير جهة المضافة فاجرى مجرى المضاف له به في
 الارتباط **قال** فان كان مفردا احتز بالمراد عن المضاف والمشتبه به فانها
 نصبان والمفرد يكون منصبا على ما نصب به مثل الرجل ولا غلامين ولا مسلمين
 فالاول يكون منصبا على الفتح لان نصبه يكون بالفتح والثاني والثالث على
 الياء لان نصبهما بالياء وهذا اولى من قول من قال المفرد مبني على الفتح لان لا غلامين
 ولا مسلمين مبني وليس مبني على الفتح واذا قلنا مبني على ما نصب به فانه اشتمل
 الجميع واعني المفرد لانه منصوب معنى الحرف وسان تضمنه معنى الحرف ان قولهم
 لا رجل في الدار بلغة في النبي من رجل في الدار وليس رجل في الدار ولا على تقدير
 ما يكون به كذلك لا يحرف بولد للنبي في المسند اليه وهو مفاد انه بولده النبي المسند اليه

سابقه

مثل ما خاني من احد فادالم بكن ظاهر يكون مقدر او الباء وان كان ما زاد لتأكيد
 النفي لانه لما كد في الحكم في الخبر يجوز ان يدع بطلان مع ان الحكم منهم مثل الرجل
 في الدار لان الباء في لغتهم اما يكون مبتدأ فادالم بكن ظاهر او جوبا ومله وضمن
 الاسم معنى الحرف كثيرا وبما به من غير سبب مقصود وارتكابه اولى ولم يسم المضاف
 ولا المشبه به اما لان المضاف مانع لخصوصيتها بالاسماء واما لان الباء بار
 تركب فكره تركب اكثر من كلمتين **قال** الامام الحديث هذا ممنوع اذ لم
 يضره واسمه مسا واحد بخلاف خمسة وليس **قال** كما قاله سبويه لكن لا يلزم
 بنا اكثر من كلمتين اذ المضاف اليه لا يصح منسا ويكون مثل خمسة عشر زيد وهو
 كثير **قال** ايضا ولو زاد على الحد غير مكرر لكان اولى لان حوارقوكر
 لا غلام رجل في الدار ولا غلام امرأة بالرفع في جواب هل غلام رجل منها او غلام
 امرأة اشتمل الحد مع انه لم ينصب **قال** وان كان معرفه هذين
 لفقدان شرط النكرة وقوله او مفصولا عنه وبين لا تشبه لفقدان شرط كونها
 يلها ولما كان حكم انفا هذين الشرطين واحدا جمع بينهما وحكمهما الرفع و
 التكرار بقوله لا زيد فيها ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة اما وجوب الرفع
 في المعرفة فلان وضع النفي المتعددات وهذا معنى التكرار فاداد حل على
 المعرفة فلا يعمل فيها لانهما ليست منقضاها واما وجوب التكرار مع المعرفة
 فلانه لما تاب التكرار المودى الى معنى نفي الاحاد حل التكرار كالعوض للتكرار
 العام في التكرار فافادة التعدد فتوفر عليها ما تضمنه من التعدد واما
 وجوب الرفع في المفصول عنه وبين لا فلانه صغفها بالفصل وهو في نفسه

وجوب هذا العدد
 ولو كان مضافا لكان
 لا رجل في الدار

ضعيف كانه يعمل عشرة الحرف الذي يعمل بالمشابهة فبعد وجود الفصل
نصا عصفها فلم يعمل او يقول اما وجب الرفع في المفصول لارادة المسألة
بنه وبين ما بعد المفصول جوابا له على ما ذكر في علم وجوب التكرار عند الفصل
فلان المفصول جواب لسؤال مكرر فقصدا ومطابقة لما هو جوابه فاداءت
لها رجل ولا امرأة فهو جواب لقول من قال في الدار رجل ام امرأة فجعل الجواب
مشكلا للسؤال في الفصل وفي التكرار وفي الرفع جميعا هذه على ما يصلح لليلة
احكام الفصل والرفع والتكرير فان قيل فنقص ما ذكر في وجوب التكرار
في المفصول ان يجوز ولا فيها رجل جوابا لما قال في الدار رجل نوحيه ان يقال
ان في الدار رجل حزين بالانفاق وسعي ان يجوز لا فيها رجل في جوابه كما جاز لا فيها
رجل ولا امرأة في جواب في الدار رجل ام امرأة وتخصه ان يقال انما احرمت لا فيها
رجل ولا امرأة لوقوعه في جواب ما هو جاز لا لساو فذكر سعي ان يجوز ولا في الدار
رجل لوقوعه في جواب ما هو جاز لا لانفاق فالجواب — فوجه من احدها
ان يقال كلاما فاما هو جواب على التحقيق وولم لا فيها رجل السرحا على التحقيق
او في الدار رجل فان السؤال اعم وقع في السوت في الدار فيكفي نعم او لا واما على التحقيق
فانه لا يلزم ان لا يحجب لا بذلك فانه قد يحجب بزيادة على ما يحسح اليه في الجواب كما لو قيل
اقام زيد صح ان يقال ما قام زيد وان كان الجواب في التحقيق لا واذ اردت ما خرفه على
ما هو جواب على التحقيق معا لا فيها رجل لان عدم الخبر يمنع فلا يرتك
لا من استخسني عنه بغير خلاف ما اذا كان السؤال مكررا فانه لا يحصل الجواب
للا بنة اذ لا يحصل المقصود به والثاني ان يقال سلمنا ان جوابه على التحقيق

واما وجوب التكرار

لعل

موان يصرح باسم لا وجب وكما يحجب بل لا رجل فيها لئلا يغير عن اصله ولا يلزم من رفعه
المطابقة في الفاظ متعددة رعاها في الفاظ اقل منها **قال** — وشمل قصده
هذا جواب عن سؤال تنبيه السوالا ان لم قلتم مدحوله اذا كان معرفة بحجبه وتكرره
ومدحوله في قوله فضيه وكما ابا حسن كنهه وهي قسم من اقسام العلم الذي هو قسم من
اقسام المعرفة فكون معرفة قطعا مع انه لم تكرر ولم يرفع وكرر الجواب به لم يقصد
لا ابا حسن قصد المعرفة لانهم لا يعنون بذلك معناه ولا على من ان طالب كان استغارة
معلوم قطعا والمعلوم استغارة لا سفي وانما قصد الى نفي المماثلة وهو ان المماثلة في
المعنى تكرر لان المثل لا يتعرف بالاضافة فكانه قال ولا مثل ابا حسن لها وجوه
يكون تكرر في المعنى فلا ارد السوال واعتبر من ابن المالك عليه بان تكرر
المثل باطل لقوله سكي على زيد ولا زيد مثله وشمل وصف زيد او خبره بعد مثل
اخر قبله سألزم وصف الشيء بنفسه او الاخبار عن الشيء نفسه وهو ممتنع وكان
القصد به نفي سمي العلم المفرد بل لا ويحتمل لا يكون نفسه بل الصحيح ان يقول
العلم بكرة فيصير كما سم جبر في الجواب مثل نراد في كلامهم كثيرا كما يحذف
كثيرا يقال مثلك لا تفعل كذا اي انت لا تفعل كذا بعد الاستدلال لا مثل زيد هو اي
بشله صورة ونسب لا تقوم مقامه كرماء وشجاعه فلا يلزم شي مما ذكر ولا نسلم ان
القصد به نفي سمي الى الحسن لان سماه معرف فان نفاه يكون اسم لا معرفة غير تكرر
ورفع وان يعمى غير لا يكون نفياله وقوله بل الصحيح عن مستقيم لان الاخبار او لا
من النفي **قال** — ومثل لا حول ولا قوة ذكر المصنف له ضابط في شرح
المنطوية وهو ان يكون لا مكررا وداخلا على ما يكون منعا معها لولا التكرير فاق

موضع الفوق وجود الضابط في مثل الاول والقوة لا بالله يجوز في خمسة
اوجه الاول فتحها ووجهه ان قدر كل جملة على حالها وهي اذا انزلت كانت كذلك
ثم عطف احدى الجملتين على الاخرى قال المصنف في شرح المفصل وذلك
واضح وانما الاشكال في الاستسنا الواقع بعده وهو في المعنى راجع الى الجملتين و
الاستسنا اذا استعقب الجملتين اما يكون للثانية في اول الفصل او في اخره
سببي بل الواحدة عن شئين ولا يقوم المنزع مقام شئين فلا يستتبع فيه
مشكل من هذين الوجهين ايضا قال المصنف في شرح المفصل واشبهه
ما قاله لان الحول والقوة لما كانا بمعنى كائنا كانتا تكرارا فضع رجوع الاستسنا اليهما
لينزلهما مرة شئ واحد في الطاهر انه حذف المتبقي العام من الاول للدلالة
على والاسسار بعده عليه كما مر في باب النسخ في مقام وقعد لا زيد الثاني
فتح الاول ونصب الثاني معدر الاول جملة مستقلة وقدر الثاني معطوفا على لفظها
ولا الثانية زائدة لما كذا التي مثلها في قولك ما جاني رجل ولا امرأة فهي على هذا
جملة واحدة الثالث فتح الاول ورفع الثاني ووجهه الرفع في الثاني الاول
مفعول مثل وجه النص في الثاني يعني ان يكون معطوفا على الاول لانه معطوف
على الموضع الرابع رفعها ووجهه احدى امرين اما لانه جواب قولهم ارجل في الدار ام
امرأة اي مثل ذلك الجواب يعني مثل جواب سوال مكرر مفعول لان السؤال هنا
هذا يعني فانه طاهر الفساد فانوا بالجواب مطابقا للسؤال على ما ذكر في قولهم
لا رجل في الدار ولا امرأة واما لانها لو فتحا على اصلها لوفهم متزاح الناطق متعددة
وليس من جنس كلامهم مثل ذلك ثم كره هو لا العود باحدها لما فيه من التحكم فعدوا

بها جميعا الى المصنف في الرفع الخامس رفع الاول ورفع الثاني ووجهه ان لا الاول
هي المشبهة بل رفعها فرفع حركتها على انه اسما ولا كقيل على صفت فان استعماله
معنى ليس قسلا واما فتح الثاني فواضح لان لا الماشية هي التي انفع الجنس فيكون قوله
مساء على الفتح واعلم ان حار الله العلامة زادت في المفصل وجها سادسا
قالوا وان عكس هذا يعني ان الرفع الاول ورفع الثاني فيكون عكسا للوجه الخامس
قال المصنف في شرح المفصل واما الوجه السادس من الرفع لانه
المال بعينه وانما ذكره وهما من وجهين وقد فهم بعضهم وكان المصنف اراد به ان يعبر
فانه يفهم من شرحه فهم ان ذكر وجه سادس باعتبار وجه الرفع فيكون رفع الماء
في الثالث على غير هذا الرفع لانه ذكر في الخامس على ان لا بمعنى ليس او على مذهب
ابن العباس فان ابن العباس المبرد محرم رجل في الدار مفعول رجل مفعول تكرار
وهذا الاعتبار ليس شئ فانه لم يقصد الى عدد الوجوه باعتبار وجهها واما قصد
الى عددها باعتبار اختلاف لفظها ولا يزيد ذكره على خمسة وعلى ما ذكره هذا
المعتذر بحج ان يرد على السنة لان رفعها جميعا يجوز ان يكون على المناسبة
وعلى كراهة وهم الركب وعلى ان لا معنى ليس وعلى مذهب ابن العباس وعلى العكس
قال واذا دخلت قد دخل مرة الاستفهام على لاهده فلا تغير
عليها لان اي عامل فصر لا يعبر عنه بدو كقوله الاستفهام عليه سوار كان الحقيقة
الاستفهام او لما حمل عليه من انكار او نفي او عرض او تمن وهذا جاز في كل باب
فلذلك بقي عمل لا بعد دخوله مرة الاستفهام مفعول لاهرجل في الدار مستقما
والا فلول عند في العرض والاما اشبه في التخي واما قوله لاهرجل اخذ الله خبرا

على محصلة تبيّن فله وجهان الأول ما ذكره الخليل وهو أن لا في السب
 لست الداخلة عليها هي الاستفهام ولكنها حرف موضوع للتخصيص برأسه
 وحرف التخصيص يوصي الفعل لفظاً أو قد يراوفاً لا فعل بعده لفظاً محذوف
 فعل بعده ورجل منصوب في كل الفعل المقدّر قدوة لا تروني رجلاً بمعنى هذا أروني
 رجلاً ولا كلف نصب وتوزن الوجه الثاني ما ذكره نويس وهو أن لا في البيت
 نحو يصدده دخلت عليها هي الاستفهام بمعنى التمني وكان القياس أن يكون
 الما رجلاً مساعداً على الفتح ولكن فون لضرورة الشعر والوجهان مستقيمان
 المحصلة في البيت لصاد الممثلة المكسورة المرأة التي حصل نزاع المحدثين
 في الوجه الأول ونظر في أن الـ التي للتخصيص مشددة أقول — يمكن أن يحاب
 عنه بان مراد الخليل أن الـ بالتحفيف أيضاً موضوع للتخصيص كالمشددة ولفظه
 موضوع وبرأسه في الشرح بذلك على ما ذكرنا من تحاقل لا يصح أن يقال على الخليل
 التي للتخصيص مشددة لما ثبت عنه أن المحففة برأسها أيضاً موضوع قال
 المصنف في أمالي المفصل فإن في كل نحو أن يكون رجل منصوباً بفعل
 دل عليه جري كأنه قال لا أخرى الله رجلاً خيراً فكون الـ للاستفهام مثلاً
 في الأم زبد ولا از وعد الله حق قل — هو مستبعد مع حواز لفظاً بـ
 ومعنى أما المعنى فهو أنه نودي إلى أن يدعو رجلاً على هذه الصفة وأما فصل طلبه
 فنصبه على ذلك المعنى نفساً بمعنى الطلب وأما اللفظ فإن قوله يدل على هذا الما
 صفة لرجل وقد فصل بينه وبينه بالحركة المفسرة وهي حيث أقول —
 لا تحفى على أن قوله أما المعنى الآخر مشتمل على المصادرة فإن قصد الطلب

الثالث إذا كان الـ للاستفهام وهذا بعينه وهو يصدق ما به **قال**
 ونعت وصلاً اسم لهذه إذا وجد في القيد الرابع التي ذكرها المصنف وهي أن
 يكون اسم لا مبتدأ وأن يكون الموصوف قد وان يكون الوصف مفرداً أي غير مضاف
 ولا مشبهاً به وأن لا يكون بين الوصف وموصوف الذي هو اسم لا فاصلة بحروف النداء
 والأعراب وقد يندرج الأعراب الرفع والنصب كرجل طرف وطرفاً وطرفاً أما البنا
 فلا أنهم نزلوا الوصف مع الموصوف كالشيء الواحد فرجعه أن ذاتها واحدة والمقصود
 نفي رجل موصوف بالطرف وأما الأعراب فلما ألزم أنها مركبة أكثر من كلمتين مركبة
 من جزأين وأما الرفع فلأن الموصوف مبني وإن كان سار عارضاً على ما عدم في مثل يازيد
 الطرف وإن كان الأعراب أي أعراب الصفة بالعكس يعني في صفة المنادى إذا حمل على
 المحل يكون مرفوعاً وأما النصب فلأن الحركة في قولك لا رجل عارضه في هذا الموضع فاشبه
 لغرضها حركة الأعراب فلهذا جاز النصب عليها ونصب النعت هنا مثل رفعه في يازيد الطر
 فار الضمة عارضه هنا مثل النعت في لا رجل وقد عدم في نواع المنادى ما مرشد
 وجه الحمل على اللفظ للمثابرة قوله ونعت المنى احترازاً عن أن يكون الموصوف معرباً
 كحولا علم رجل طرفاً فإنه لا يكون نعتاً الأمعرباً وقوله الأول احترازاً عن المعنى الثاني
 والثالث مثل لا رجل طرف فإنه لا يكون في أيضاً الـ الأعراب وقوله مرفوعاً احترازاً
 من نعت مضاف فإنه لا يكون فيه الـ الأعراب كقولك لا رجل حسن الوجه وقوله
 يليه احترازاً عن فصل بينه وبين المنعوت فاصل مثل لا رجل في الدار طرف فإنه
 لا يكون فيه الـ الأعراب ولا يحفى على أن القيد الثاني وهو الأول زائد فالنعت
 الثاني وما بعده يخرج بالقيد الرابع فإن في الـ لم ينزل صفة المنادى

الوصف منصوباً
 إذا حمل على المحل

المبنى مع الموصوف كالشي الواحد حتى يكون الصفة مبتدئة قلت اختلفت
المصنف في امالي الفصل بوجه ثلثه بغير الوجه الاول ان الصفة هنا مقصودة
مختصة ادلولاهي لم رجل الطرف وغيره فيكون المعنى جميع الرجال لا النوع
وتحل المعنى واما العاقل في ما زيد العاقل فرفع وهم معدون في المتكلم بالعاقل
ليلا ينضم زيد الذي هو غير عاقل انه المراد بالنداء ودلك ام معدون في قوله لان لا يقع هذا
القوم اصلا الوجه الثاني ان صفة المنادى المبني لا تكون الا معرفة بالالف واللام
او بالاضافة والاضافة والالف واللام عنان من الباء دليل ان لا يبنى لعلام رجل
ولا علام زيد واد كان ذلك ما عاقل في الاصل الموصوف فهو في الصفة
اجدر الثالث ان الالف واللام حرف معنى مثابة واو العطف كونهما حرفا
لمعنى فكما ان لا يبنى لرجل وامرأة فكذلك لا يبنى صفة المنادى المعروف باللام لسلا الود
المناد اشياء متعددة **قال** والعطف على اللفظ اذا عطف على اسم لا
المبنى كونه مثل لرجل وامرأة كحوران عطف المعطوف على اللفظ وان يرفع على المحل
ولا يصير المعطوف مسا لان حرف العطف هنا فاصل بين التام والمتنوع قال
المصنف في امالي الفصل السابع عشر في المعطوف اما الزيادة الحرفية على ما تقدم
في الوجه الثالث من الوجه التي ذكرها في الفرق من صفة المنادى وصفه اسم لا واما
لان المعطوف والمعطوف عليه معار وان فلا يستقيم جعلها كشي واحد كالصفة
وفرامس المعطوف فلا الفرزدق في البيت وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد
ارفى وتأزرا عدح مروان بالحكم وابنه عبد الملك جعلها كشي واحد
كالاسم **قال** المصنف في امالي الفصل بحوزة مثل الرفع على ان

تكون خبرا وحوزا منصوب على ان تكون صفة وهو وصف لها ولا حوزا الرفع على الصفة لها
لان ابنا معرب الرفع انما حوز على المحل اذا اتفق الموصوف محل مخالفا للفظ وهنا
احد الاسمين وهو الثاني منصوب معرب فليس له محل في الرفع فوجب ان يكون الصفة
لها ما العاقل وهو لفظ النص ولا حوزا ان يكون الصفة لها ما اختلفا فيه
لانه يورى الى مثل فوك قام زيد وضربت عمارا العاقل لان الرفع في الصفة في قوله
لا ابنا مثل مروان انما يصح لان فوك لا اب في محل رفع معي فوك وابنا
منصوبا لفظا ومحل انفس قد وصفت بصفة واحدة اسم واحد فرفع والآخر
منصوب على التبع اللفظية وهذا مثل فوك ما زيد وعد الله العاقل لا حوزا الرفع
لانها لم يبقا في حقة اذا حدها منصوب لفظا ومحل افا حرت الصفة على ما انما
في جهه اذا حدها منصوب لفظا ومحل افا حرت الرفع عليه وحج النص لانها
تاعتاره لان الاول منصوب محل والثاني منصوب لفظا ومحل افا حرت الصفة
على ما اتفقا لا على ما اختلفا فاجراء الصفة هنا على المحل واجب كاجراء الصفة
ثم على اللفظ لانها هنا اتفقا بالمحل واختلفا باللفظ وثم اختلفا بالمحل
واسما باللفظ فذلك كما كانت الصفة باعسار الاسماء وهذا اذا كان المعطوف نكرة
واما اذا كان معروفا حبان محل على المحل لا غير كوك لا علام كوك ولا العباس عليه
المصنف في شرح الفصل بان ان جعل مستقلا وجب رفعه كما يجب في قوله لا زيد عو
وان جعل سعا وجب ك لان الصفة في قوله لا رجل وامرأة انما جازا حركه
البناء من له حركه الاعراب فجعل المعطوف كان حرف النفي مسانعة فاعطى الحركه التي
كانت يكون له لو باسره والمعرفة لو باسرها حرف النفي لم يكن الامر فرفع في اذا كانت تابعة

بذلك احده **قال** ومثل الابل قال المصنف في شرح المنظومة
ان النكرة المفردة اذا ذكر بعدها ما يصح اضافها اليه وفصل بينهما باللام المضافة
كقولك الابل لزيد ولا علام من لعمري ولا يصح حذف الفاء الفصحى ان سقى على
بنائها على ما سببه كما ذكر وفيها لغة اخرى وهي ان يجري عليه احكام المضاف في
الاعراب وغيره فقال الابل لزيد ولا علامي لعمري ولا يصح حذف الفاء لثبوتها بالمضاف
ثم قال بعد هذا بسطور وانما يطهر اثر هذه اللغة في هذا التشبيه في الاسماء الخمسة
لانه اسقط ذواله لانه لا يجري هذا الجري وفي التشبيه والجمع المصحح اما في الاسماء الخمسة
فلان اعرابها في الاضافة في نصب بالالف وبحذف الف في الافراد واما في النسب
وجمع المذكر فلانه في الاضافة يسقط نونها وفي الافراد يستظهر ان جمع الموصوف
الصحيح كذلك لانه في الاضافة يحذف سوسه كقولك لاضرار ياك وفي الافراد يست
كقولك لاضرار ياك في الدار وفي غير ذلك لا يخلو لانه اذا قلت لعلام لزيد وقدرته مفردة
وحذف الفتح وكذا اذا شبهت بالمضاف فلا يحى اثر اللغز في لفظ اللفظ
اذا تقرر هذا فقول **يحوز** على اللغة الثانية وهي لغة التشبيه لابل
باشات الف ولا علامي لا يحذف نون التشبيه لان اسان الف في الاول
حذف النون في الثاني حكمه اذا كان مضافا وهو على هذه اللغة معر لانه لما اجري
محري المضاف واعطى حكمه صار معر بالتشبيه اليه لو اضيف اليها لكانت تشبها
او بول صار معر منصوبا بالالف بالتشبيه اليه اذا كان مضافا اليه
بخلاف اللغة الاخرى فانه فيها مبني لانه غير مشبه بالمضاف بل محري محري المفرد
وانما شبه بالمضاف في هذه اللغة الفاعل لمشاركة المضاف في اصل معناه

فحفظنا انك اذا قلت غلام زيد وغلام لزيد وكلما اللفظ منفوق على ان المعنى نسبة
الغلام الى زيد وان كان في حذف اللام معنى زيد باعتبار زيادة خصوصية حتى
يصير معرفة واسان اللام لا يصير معر كذلك وانما استدل بغيره صارا وحذفه للام
وما لم يوجد مشرك في اصل النسب فلما اشركا في اصل معنى الاضافة شبه
بالمضاف وحمل عليه فاجري محري المضاف في اللفظ والمعنى على حاله فلا بد
من الابل ولا علامي لانه كما اجري لاضرار ياك ما تفاق محري المضاف في الاعراب
واذا احرزوا التشبيه بالمضاف فحذف اللفظ محري المضاف حقيقة فلا يبعد
في ان يجري التشبيه بالمضاف فوجه في المعنى محري المضاف هذا جميع ما
ذكره المصنف في الشرح واما الى الفصل وانما قال في اصل معناه لان المضاف
فيه امران احدهما مابه الاساء وهو نسبة الغلام الى زيد والثاني المعنى المراد
باعتبار زيادة خصوصية واشتركا انما هو في الامر الاول وسماه اصلا لان
الثاني باعتبار انه زاد محتاج الى مزيد عليه والمحتاج اليه اصل ويجوز ان يتب
هنا الامر من ان الجار والمجرور في الابل ولا علامي لا يخلو لانه لا يصير الاسم
معرا متكررا فحان يكون مبتدأ على ما سببه والثاني ان لا اباله لغيره
لا خيرا من زيد حتى يكون مشابها للمضاف منونا الالب فيه لان الابل اسم جامد
لا يتعلق به حرف جر ولا يعمل به بقدره لابل كذلك بخلاف لاضرار ياك والذي
يوضح ان هذا الحكم وهو اثبات الف وحذف النون في مثل الابل ولا علامي
له اما كان تشبها بالمضاف فماد كراه انهم لا يقولون لابل انها ولا رقتي عليها
لان الاضافة لا تكون بهذا المعنى **قال** ورد على المصنف انه قابل بان الاضا

قد يكون معنى في اول **ولما** ان تقول مراد المصنف ان الاضافة فما شئت
 لا اما فيها به وهو لا يكون معنى في لان الاضافة معنى في لم يحد اصله او قول
 المصنف في الشرح في او ابل هذا البحث ولذا لم يسم بالالف في لا اما لا حذف
 النون ولا علامي له لان ذلك حكم اذا كان مضافا مد على هذا الذي ذكرته **قال**
 وليس مضاف لفساد المعنى خلاف السبويه ذهب سبويه الى ان لا اما له ولا علامي له
 مضاف واما لا لا وحذف النون له وانما الختم للام تؤكد للاضافة وقضاء
 في حق النفي في السكر ما نظره من صورة الانفصال **قال** المصنف واما غير
 ذلك وجود احكام الاضافة فطر انه مضاف وليس مستقيم لامر من احدها اما انقطع
 بان قولهم لا اما لك معنى لا اب لك ولا خلاف ان لا اب لك غير مضاف فوجدان يكون
 الاخر مثله والوجه الثاني ان لا هاء لا يدخل الاعلى التكرار ولو كان مضافا لكان
 معرّفه وحج عن دخول الاعلى وصحة دخولها دليل على انه غير مضاف فتدفع ان الحق
 ما قد تنازع في اعطى هذا الحكم لشبهه بالمضاف لا لكونه مضافا في المحصول اول
 ولما لم ان يقول لا اما لك لا خلو اما ان يكون مضافا او غير مضاف فان كان مضافا
 سم كلام سبويه وان كان غير مضاف يكون التعريف الذي ذكره المصنف بعد هذا المقام
 الذي غير مانع من الملازمة ان لا اما لك اذ لم يكن مضافا لا يكون الضمير مضافا اليه قطعاً
 والتعريف المذكور صوابه وانما المانع ان يمنع الملازمة في الوجه الثاني وهو قوله
 ولو كان مضافا لكان معرّفه وانما يكون كذلك لو كان اللام محذوفاً كما اعترف به المصنف
 في هذا في الشرح في قوله حذف اللام بعد الخصوصية حتى يصير معه كذلك **قال**
 خبر ما ولا المصنف في خبر ما ولا غير خبر المبدأ الا بعد خبرين فوجب تنبيه

معرّفه واما اللام
 لا يصير

بما وقد قدم مثل هذا في المرفوعات في خزان وهذا التشبيه لغة اهل الحجاز
 واما بنو عجم فمرفعون ما بعد ما على الابتداء والحرولة اهل الحجاز جاء عليها النزل
قال الله تعالى يا هذا ثبت راو مله من اهلهم **قال** المصنف في شرح الفصل
 الخوون يزعمون ان لغة بني عجم في ذلك على القياس ويقولون ان الحرف اذا لم يكن له
 اختصاص بالاسم وبالفعل لم يكر له عمل في احدها وما ولا يدخل على القسمين فالتقاس
 ان لا يعمل في احدها **قال** لا خلاف في اعمال التي تتبع الحذف واذا صح اعمال لا
 ما تقا ولا بعد في اعمال ما فان زعم ناعم ان لا الناصبه عملا الداخلة على الفعل
 في ال فاما المانع من ان يكون ما ال رافعة عمرا الداخلة على الفعل ووجه شبههما
 ليس في النفي والدخول على المبدأ والخبر الا ان ما اقوى شبهة الكونهما في الحال ولذلك
 كان استعماله لا معنى ليرشاد **قال** واذا زيدت كل واحد من زاده ان مع
 وعدم الحر على الاسم واسماء النفي بالامور يجب لبطان عملها اما وجه نظر ان عملها
 اذا دخلت ان فلا انها عامل ضعيف عمل على خلاف القياس لشبهه ليس بالقوى اما انه
 عامل ضعيف فطاهر واما انه عمل على خلاف القياس فلا انه مشترك الدخول واما ان
 شبهه ليس بقوى فلا ان شبهه ليس بمعيار المعنى ووزن اللفظ محل اوصافه فانه يصير
 لفظا ومعنى فذلك انه عامل ضعيف عمل على خلاف القياس لشبهه ليس بالقوى فلما
 فصل بينهما ومن معيها ضعف عن العمل واما وجه ابطالها اذا انفصلت عن العمل
 فلا انها اعلمت لما فيها من معنى النفي فاذا دخلت الا حصل الاثبات فاصغر معنى
 النفي وهو المعنى الذي عمل له بطل العمل واما وجه ابطالها اذا ابدى الخبر
 فلما علم ان يكون عملها على غير القياس فلم تقوى النفي بخلاف لسر فانه اصله في العمل

من التي

شبه

فلم سطر عليها سقدم الجزر فلهذا كان لرس قاعا زيدا **والا** اعطى العطف
 على خبرها حرف موجب لوجوب الرفع في المعطوف مثله قولك ما زيد قاعا بل قاعا وما زيد
 قاعا لكون قاعا ولا يجوز في هذا المعطوف الا الرفع لما عركناه معنى في صورة اسم الفاعل
 بالامر ان عليها سطر فيها لما قصد فيه الى الاشارة لانها عطف للنفي فادخلنا ذلك
 مبطلا للعلماء في الاصل المعطوف عليه فهو في المعطوف الذي هو فرع عليه اجدر
 ويكون رفعه على العطف على محل خبره لانه لما بطل معنى النفي في المعطوف صار كانه
 معطوف على اسم غير معمول للنفي واذا قدر الاول غير منفي باعسار هذا المعطوف فحمل
 اي محل الاول بالنسبة الى هذا المعطوف رفع لوجوب رفعه عند عدم النفي وانما قاله
 بوجوب لانه لو عطف بحرف لا يكون موجبا لكون حكمة في الاعراب حكم المعطوف عليه لقولك
 ما زيد قاعا ولا قاعا ويشترط فيه ما يشترط في غير المعطوفات في انه من ان ينزل
 المعطوف عليه معنى موجبا لكون حكمة في الاعراب ما اشترط في انه من ان يابى له قوله في انه
 من ان يابى له قوله في غير ذلك اسماء ونحوه ان سطر المعطوف ان يكون من ان يابى له المعطوف
 ولهذا السطر شرط وهو ان المعطوف عليه لو كان منه ضمير عليه على شيء لكان يكون في
 الثاني ايضا ضمير عائد على ذلك الشيء فلهذا لم يحرك ما زيد قاعا ولا قاعا عرو ولا كان جعلت
 قاعا معطوفا على قاعا بما لم يحرك لولا الثاني من الضمير الذي يجب للاول وان جعلت معطوفا
 عليه عطف الجملة على الجملة يعني بان يكون قاعا خبرا لما وعمروا اسمه والجملة عطف على الجملة
 الاولى وسدفع المحذور المذكور وهو خلو الثاني عن الضمير الذي يجب للاول لكن لم يحرك محذورا
 آخر وهو ان لا يثبت الجزر اعلى ما في الجزر مقدما وهو غير جائز في الاصل الذي هو المعطوف
 عليه فلهذا يجوز في الفرع الذي هو المعطوف قاعا اذا قلت لرس زيدا قاعا ولا قاعا عرو وهذا

جارة على التقدير الثاني يعني بان يكون قاعا خبرا لرس وعمروا اسمه والجملة عطف على
 الجملة الاولى منسجمة على التقدير الاول يعني بان يكون قاعا عطف على قاعا وعمرو
 فاعل قاعا للزوم المحذور المذكور وهو خلو الثاني عن الضمير الذي يجب للاول وسحق
 لهذا في المعاني في باب العطف بالحرف مزيد بيان والله اعلم **قال** المحذور
 هو ما اشتمل على علم المضاف اليه لاسم المحذور عن المرفوع والمنصوب لا يعلم المضاف
 اليه وهذا اي العريف المذكور او المجرى كانه في المرفوع والمنصوب **قال**
 والمضاف اليه عرف المضاف ما دخل فيه المحذور بالحرف والمحذور بالاضافة وانما عرفت
 به لان المحذور بالحروف مضاف اليه الا ترى انك اذا قلت مررت بزيد بعد اصف لم يرد
 الي زيد بواسطة حرف الجر ولذلك سمي حرف جرح لانها خرجت معاني الافعال الى الاستفصال
 هذا الكلام يدل على ان المضاف لا يجب ان يكون اسما لانه قال انبأني شي ولم يقل
 اسم ومثل لقوله مررت بزيد وقال في الحروف حرف الجر ما وضع للاقتضاء بفعل
 او معناه الى ما يليه ولكن علم في اول الكتاب انه اسم وقد صرح به الرمحشي وغيره
 فالحق ان مررت فحش ان زيد في زيد مفعول لرس مؤنثا باسمه وفحش ان زيد في مصا
 اليه ما اوله ولذا قال بعد اصف لم يرد الي زيد فعلم ان المضاف قد يكون فعلا
 ما ولا باسم كالمبتدأ بوله لفظا لدخوله المحذور بحرف جرح وقوله بعد اصف في
 المحذور باضافة اسم اليه قوله مررت بزيد احراز مررت بزيد في قولك قمت يوم الجمعة فانه نسب اليه
 القيام بواسطة حرف جرح بعد اوصافه محذوف عن مراده لانه لو كان مراد بالتي عمل
 اذا المراد كما ثبت في قد صرح به المصنف في شرح المنظومة حيث قال والمحذور
 احدها محذور حرف الجر والثاني ما نسب اليه ما قبله بواسطة حرف الجر مراد بذلك

هنا

نحو ساق شرط كونه مراد وهذا وعد فعر الوفاء به الا ان يحمل على ان المعنى وساق
 شرط كون الحرف مقدر افعير عن المقدر بلازمه **قال** التقدير افعير قوله ان يكون
 المضاف مجرد اتوب لاجلها شرط لتقدير حرف الجر وتعرف المحض باضافة اسم
 اليه والعرض تعرف به بيان التقدير المشترك من اللفظي والمعنوي ولا يعبر التثنية
 بينهما الا بذلك وليس العرض تعرف به غير كل واحد من نوعي الاضافة غير الاحراد لا
 يكثر ذلك الا تحيز ولا متمم فاد اريد متمم متبنا خسر من ذلك ولم يرد السون خاصة
 بل اراد السون وما قام مقامه من كون التثنية والجمع المذكور السالم وانما حذف
 السون وما قام مقامه لا يجمع الاتصال مع الانفصال معالانه يدل على انفصال
 ما دخل فيه عما بعده لانه لم يخلو الاخر ليدل على تمامه والاضافة تدل على اتصال المضاف
 بالمضاف اليه لانه صار مع فاه بل على انه جزم منه لانها كاللام والمعرف به وما ليس فيه
 سون كان محذوف لاجلها **قال** المصنف اما الى الكافة اذا قل هذا احمر الثوب
 فلا سون فيه فالجواب اما اذا اردنا السون اللفظي والتقديرى جميعا فان احمر
 قبل الاضافة لا سون فيه لانه غير منصرف وبعد الاضافة كذلك ولكن لما بعد عن
 شبه الفعل بالاضافة حكم عليه بالرجوع الى اصله فكون السون مقدر الا ترى
 ان الحذف يدخل اد اقبلت مرتب باحمر الثوب ولو لانه في حكم المنصرف لم يحذف
 الحذف فيه فلهذا يقول زالا السون فيه لاجل الاضافة **قال** هذا صحيح
 عند محكم بان المضاف منصرف واما عند غيره فلا **اول** **قال** محكم عليه
 بانه منصرف بحكم عليه بانه في حكم المنصرف لاجل اضافة الالف الى اللام فحكم
 المنصرف بكون السون فيه مقدر اقبل الاضافة ما قطا بها **قال** والمعنوية

يقدّر ان لو كان فيه سون

و اذا كان في حكم المنصرف

ان يكون المضاف كل صفة لا يكون صفة مضافة الى معمولها فامضاف معنوية وذلك
 لان لا يكون المضاف صفة اصلا سواء اضيف الى معمولها ولا واما بان يكون المضاف
 صفة كقولهم يصفى معمولها فالا ولا مثل ضرب زيد حنزا مضافه ضرب وان كان
 مضافا الى معموله معنوية والثاني مثل علام زيد والثالث مثل مصارع مصر
قال المصنف في اما الى المفصل اذا قل صار ب مصر فالاضافة معنوية
 لانك لم ترد ان الضرب واقع في مصر وانما نسبت الضارب الى مصر كما لو نسبت
 الى العلم وشبهه لتعرفه وعلى ذلك حمل بعضهم ما لا يوم الذين كراهه ان يحرق
 النكرة صفة على المعرفة وعلى هذا الوجه يكون معرفة لانها اضافة معنوية فيفيد
 تعريفا **اول** **قال** لانه لم يرد ان الضرب واقع في مصر خراج الى سان وانه
 انك لو اردت ذلك لاسفت الاضافة عن اصلها لوجب نصبه على المفعول فيه فتحصر
 به المصنف في مباحث المفعول فيه فشرح المفصل وادالم تردد ذلك فاما لكون
 المراد نسبتة اليه لتعرفه فكون اضافة معنوية قطعا واعلم
 ان اللام في قوله ان يكون المضاف للعهد والمعهود المضاف الذي هو اسم مجرد سوا
 لاجلها وهذا هو التقدير المشترك الذي ذكره ولما اراد هنا متمم المعنوية عن اللفظ
 اخذ معه متممها وانما فسر المعنوية بان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها
 ويجعل متممها امر او احد او هو انتفاء كونه صفة مضافة الى معمولها لان المعنوية
 لا يلتبس الا باللفظي فاذا قصد متممها فصل بذكر ما يلتبس به فان قيل
 المذكور انتفاء ما يلتبس به لانفسه فالجواب ان انتفاء الشيء لا يمكن
 ان يدرك الا بذكره فان **قال** ما يلتبس به انتفاء اللفظي والفصل المذكور

لاسفار اللفظ - بل اسفار فصله فالجواب ان اللفظ لما كان ساويا
 لفصله صح ان يوضع موضع فصله واما فائدة اداة الحصر في قوله لا بها لا يلتبس الا
 في ان ما يلتبس لما كان امرا واحدا كفي فصل واحد ولو كان متعددا فيحتاج الى متعددا
 عن الجميع فصل واحد لا يحتاج في تميز عن كل واحد الى فصل واحد وهي على
 ثلث اصناف بمعنى اللام وبمعنى من ومعنى في فليلا فالذي بمعنى في شرط ان يكون المضاف
 نوع المضاف اليه قال المصنف في شرح الفصل ومعنى النوع ان يصح
 اطلاق اسم الجنس عليه كقولك خانم فضة واعتبر عليه بان قولك علام رجل الاول في
 نوع والثاني على نفسه وليست الاضافة بمعنى مزاولة - يمكن ان يحاط به
 المصنف فنقول يصح ان يطلق اسم المضاف اليه على المضاف حتى يرد هذا الاعتراض بل
 قال يصح ان يطلق اسم الجنس بمعنى انه يصح ان يقال ان المضاف اليه جنس المضاف وفي
 مثال المعترض لا يصح ان يقال ان الرجل جنس للعلام لانها لا تتحدان ذاتا والذي
 في شرط ان يكون المضاف اسما مضافا الى طرفه كقولك ضرب اليوم والذي بمعنى اللام
 ما عدا هذا القسمين اول - بحال يحمل ضرب اليوم على ما في امالي الفصل
 فان المراد منه نسبة الضرب الى اليوم ليعرف ان الضرب واقع فيه والا لوجب
 السبب كما قرأنا - وقد عرفنا معنى الاضافة المعنوية لان الكلام
 فيها تفيد تعريف المضاف مع المعرفة وتخصيصه مع السكون بخلاف اللفظية فانها لا
 تفيد امرا معنويا على ما ساقى واما افادت هذه تعريفها مع المعرفة لان وضعها على ان
 تفيد ان المضاف والمضاف اليه خصوصية نسبة ليست لغزير بمعنى لفيدهما
 نسبة لا تفيد فيها فان نسبة العلامة مثلا ليست مما تفيد من شئ من

كل

بسبب الخصوصية فلكل اى فليغيرها افادت تعريف المضاف لانها لما لم يكن
 متعددا فلكون قائمة بمعنى فليغيرها فليغيرها قال المصنف في امالي الكاف
 فادانها لاسفار الخصوصية المعنى للتعريف بقى منكرا واذلك نحو وعرو مثل
 وشبه لان المثلثة والغرة تقدر بين كل شيئين واما قوله في الشرح فماد عليه
 لفظ المضاف في بيانه انا اذا قلنا غلام زيد فالمضاف كما ان له نسبة الى المضاف
 اليه بالعلامه فحاذان يكون له نسبة الى اخيه بالابوة والى اخيه بالبنوة والى
 اخيه بالاخوة ففي الاضافة انما تخصص النسبة فماد عليه لفظ المضاف وهي
 العلامة في مثالها لا غيرها من النسب ولا بد من تحديد المسكلم والمخاطبة في افادة
 الخصوصية وهذا هو المصنف في الشرح واعتبر في سياير كتب واما تخصصها
 اذا اضيفت الى انكرة فواصح والمخصص قصر العام على بعض سمياته ويطلق المخصص
 على قصر اللفظ وان لم يكن عاما والمراد في هذا المحل بالمخصص هو المعنى الثاني و
 حصوله من الاضافة الى النكرة ضروري فلكل ادى المصنف وضوحه
 وسرهما بخبر المضاف قال المصنف في امالي الفصل انما كان ذلك
 فحده ان يعرف الاضافة راجع الى امر معنوي معهود منك ومن محاط لك في
 نسبة المضاف الى المضاف اليه والعرف باللام راجع الى ذلك فلو ان الجمع
 بين امرين احدهما مغز عن الآخر فان قلت - لم لا تجمع من الاضافة ومن
 عرف يعرف اللفظ واللام كالاعلام واسماء الاشارة قلت - انه في ذلك العبد
 اذا لم يجمع بين تعريفين متساوين للاستغناء باحدهما ان لا يجمع بين تعريفين
 وتعرفين صغافا بالقوى عن الصغاف احدهما والتعرف بالاصلة اوى من تعرف

فلان

الاضافة فذلك لم يحرم اسم الاشارة ولا المضمر ولا العلم واما زيد الفوارس فذلك
راجع الى ما قبله بالكرات لانه مع ارادة العلم لان ذلك منع هذا اذا اضيف
الى معرفة واما اذا اضيف الى انكرة فلم يستقم لان تعريفه ابلغ من خصيصه
وما اجاز الكوفون ان الكوفون كوزون في العدد الثلثة الاثواب
وهو ضعف لانه جمعوا بين التعريفين الاضافة الى المعرفة ودخول الالف واللام في
المضاف وليس يستقيم لمحال القياس واستعمال الفصحى اما القياس فادكرناه
من اشتاع الجمع بين التعريفين واما استعمال الفصحى فالسموع منهم بلثه الاثواب
بدون اللام قال وهل يرجع التسليم او يكشف المعنى ثلث الاثافي والديار البغلا
التي لدى الرمة ورجع يكون لازما ومنعوا بما لا يرجع زيد في نفسه ورجع زيدا
اي صير رجعا ومعنى وهل يرجع التسليم وهل يصير رجعا قال كشف الله الغم
اي اذا لها والاثافي جمع الاثافي وهي حجارة ينصب عليها القدر والبلغة الارض
لخاليه وقال ما زال مدعيتي بياه اذارة سما واد خمسة الاشارة
هذا البيت للبردقريه يريد من الملبى اي لم يزل منذ نشأ شجاعا فائرا بالمعالي
حتى مات واقبر في حده هو خمسة اشارة والدي غرا الكوفون ما لم يرفع عن فصحى
انهم عرفوا المضاف وجهه في القياس ضعف اما وجهه فهو انهم راوا ان الثلثة
والاثواب لذات واحدة في المعنى بخلاف قولك علام زيد لانهما متعارضان فلما فهم اتحاد
الذات عرفوا الاول لانه محل التعريف ولانه المسند اليه ولم يخلو الثاني عن التعريف
لانه هو المقصود بالذات في الحقيقة وانما جئ بالاول لغرض العدد واما انه ضعيف
فلانه مضاف اضافة معده بالفار في بعض النسخ اي مفده للتعريف او المخصص

وفي بعض ما مفده بالقاف وسدد اليها اي مفده للمضاف بالمضاف اليه ليس
ما ذكره من الاتحاد بالذي يجوز ذلك الا ترى انك لو قلت خاتم الفضة فالحاتم هو الفضة
وليس يجوز تعريف الاول فمطل ما عكسوا به هذا جمع ما ذكره المصنف في شرح الكاف
وشرح المفصل ورقه مذهب الكوفين في اما الى الكاف وجه آخر فالاول وجهه للبعد
انهم لما راوا الثلثة الاثواب وبابه المضاف والمضاف اليه في المعنى كثير واحدا
ما بعلام زيد فهو انه ليس من ذلك القبيل فهو الامر جمعاً وهو وهم محض فانه لو لم
يقدر العدد لم يصح الاضافة الا ترى كيف امتنع في خبر ومنع واسد وسبع لما لم يكن
بعد من العدد مضافاً فذكر ان ما بالاضافة عندهم سوار فكل لا يجوز اعلام
زيد بالاجماع كذا لا يجوز الحجة الاشارة قال **واللفظة**
المراد من الصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمراد من العامل
الفاعل والمفعول به وانما فال صفة المحرر ما ليس بصفة وانما فال مضاف الى
معمولها المحرر الصفة المضافة الى غير معمولها كقولك مصارع مصر قال
المصنف في اما الى الكاف واذا اضيف الى ما يحتمل ان يكون معمولاً والى ما يحتمل
ان لا يكون معمولاً كقولك هذا مصارع السلطان جازان يكون الاضافة لفظية
وحار ان يكون معنوية واما صار بمصر فلا ينبغي ان يكون الاضافة معنوية
لتقدير ان يكون مصر معمولاً لصار ونحو ما لك يوم الدين على الاصح لما علمت من
ان المراد نسبتها الى اليوم لتعريفه وليس المراد كونه واقفاً فيه وانما قال
على الاصح لان بعضهم ذهب الى انه جعل يوم الدين مفعولاً به انشأ عام اضافة اليه
فكون اضافة لفظية قال المصنف فانما لك البقاء على اصله وهو

اللام للانزول يعرفه مضافا الصفة اليه فحصل التحفيف بحذف الضمة من
الوجه واساره في الحسن فان قيل انما يتحقق التحفيف بعد ان لم يولد بعض
من الضمة للام يعرف ولما عرّف عند اللام فلا تحفف والجواب ان اللام اخف
لفظا ومعنى من الضمة وعصر تصاريح الحسن الوجه قد يكون ضمير المحذوف في شدة الحرف
محذوف بالزنيات الحسن الوجه فان اصل الحسن وهو من وفده بالاضافة
تحفف تنان في التحفيف عما قرع في المضاف اليه لكنه يجب ان يكون
في المضاف فالجواب لانه لا يكون في المضاف الاضافة التحفيف في اللفظ
اعم من ان يكون ذكر في المضاف اليه او في المضاف ولذلك قال المصنف ولا يفيد الا
تحففا في اللفظ ولم يقل في المضاف خلافا للفرار اعلم
ان الفراء اجاز الضارب زيد وعكس بوجه الاول ان التعريف انما دخل بعد الحكم
باضافته فحصل التحفيف بالاضافة فلما قصد التعريف عرف ما يليق به وهو اللام
وجوابه ان الالف واللام في اول الاسم سابقة على ما يشعر بالاضافة
فوجب ان يكون حذف السوز لها لانه موجب وجبان سبق احدهما فنسب الحكم بالاسم
كما لو لم يسم بالان فان تناقض الوضوء للسابق ولم يؤثر الثاني شيئا اذ لا يحصل
لحاصل هذا الجواب قرره المصنف في شرح المفصل ولا يخفى عليك ان عبارة
دالة على انه على السبق تقدم اللفظي قال الفاضل المحقق صدر الدين الحارثي
تعمده الله بعزانه لسر السبق معللا بالتقدم اللفظي كما هو مابل اللام لعرف المحذور
والمعرف لما كان امرا معنويا فاستعماله يكون اهم والاسان به اقدم بخلاف الاضافة
اللفظية فانها لا تفيد امرا معنويا بل تحففا لفظيا الوجه الثاني انه جائز للعرب

سورة
تحريرا

لا

بان

مطلوب

انما قال المخرج لمخرج المصنف واما قال عن متعدد وان كان المخرج لا ينص
الى غير متعدد ليكون مذكورا في الحد بالمطابقة فان دلاله الالزام محذوفة في المعنى
واما قال لفظا او بعدا لنسب على ان المستثنى نوعان احدهما هو الذي
يكون المستثنى منه مذكورا وانها هو الذي يكون المستثنى منه منه مقدرا
وهو المسمى بالمستثنى المفعول نحو جاني الازيد وقوله بالام واخواتها لسان الاماد
الموصوعه للاخراج لا للاحرار به غرضي وما يوهوم مائة للاحرار غرضي قوله
فاقلوا المشركين قال لا تسولوا اهل الذمة وغرضي ان قام القوم لا زيد باطل
لما قاله المصنف في شرح المفصل ان هذا السر باخراج واما هو مستند مراد
المستكمل باللفظ الاول وكذا لو قيل قام القوم لا زيد فليس زيد داخلا في القوم
بل هو غير له فوالفام زيد لا عرف وهذا ما ذكره والحق في قولنا قام القوم لا زيد ان
لا العاطفة لفي ما ثبت الاول لا للاخراج بدليل انه يستعمل حيث لا ينص
اجرا نحو قام زيد لا عرف وقال الامام الحارثي قوله عن متعدد مخرج نحو
رايت اسدا رايا فان رايا مخرج الحيوان المفترس من مدلوله مطاوع الاسد
وليس هذا اخراجا عن متعدد اد الاسد لم يسم له والرامي ادله مراد معناه الحقيقي
والمتجازي معاهنا وقال بالام واخواتها لمخرج كوجاني القوم لا زيد قوله
هذا الكلام عن سقيم اما الاول فلان رايا ان اخرج الحيوان المفترس
وجب شموله له وللرامي فان المخرج بدون الشمول محال وان لم يشمله فلا ينص
اخراجا والحاصل ان حكمه بالام اخراج وحكمه بعد الشمول متناقصان واما الثاني
معد عرفت وقد يقال لا احذر بقوله بالام واخواتها غرضي ان العجني القوم الظرف فان

فيه
وات

الطرف الآخر غير الطرف الآخر متعدد هو القوم وهذا ايضا مستقيم فانه ايضا
من مراد المنكلم باللفظ اخراج على ما علم في قام القوم لا زيد
والمقطع المذكور بعدها المذكور من الجنس شامل للمقطع وغيره وقوله بعدها اخرج
ما هو المذكور لئلا يذكر بعدها وقوله غير مخرج المصل قال المصنف في املا
الكافية وهذا اولى من حد الخوض الذي يقولون في حد المقطع انه ما كان غير جنس
فانه باطل يقول اجاب القوم لا زيد القوم معبود من جنسك ومن محاطك ليس منهم زيد
هذا استسار الجنس ومع ذلك هو منقطع قال ويمكن ان يعتمد الخوض بان
عن الجنس يطلق على ما لم يكن داخل في الما واما كان المقطع غير داخل في الما ولا مكن ان
يعبر عنه بانه من غير الجنس بالتفسير الذي ذكرناه هذا كلامه وبه ظهر ما في الشرح
مفوله وقد توهم بعض الخوض الى اخره وفي حقن معنى الاستثنائية اقول انقول
الاول ان المستثنى من لفظ المنكلم من المسبب منه كسائر التخصيصات مرفوع
تعالى واحل الله البيع وحرم الربوا وكوه لا فرق عند هؤلاء بين الما ومن احدها
ان المستثنى بح ان ينصل بالمسبب منه لفظا او ما في حكم الاتصال لفظا كقطع
من المسبب منه لسر او سعال او نحوه مما يكون مانعا عن الاتصال اللفظي والثاني
ان المستثنى مع صيغ مخصوصة كخوال او اخوات او قولا المصنف فهو مثل التخصيص
عند هؤلاء مشعر بانه عدم التخصيص وليس كذلك بل هو عند جميع الاصولين نوع التخصيص
وداخل في حده عندهم قال المصنف وهو ان كون المستثنى مسا للفرق من المستثنى
منه غير مستقيم لحوار اعني عشرة الما وها والعشرة نص في مدلولها واولا عشرة
شعروا ذكر الما واحدا تبين مراده بطل التخصيص واجماع الخوض على ان الاستثناء

الجنس ما كان داخله

تسمية

لا

بان

الواهب الما المحان وعندها وجه التمسك ان يقال قوله وعندها عطف على الما
والمعطوف حكمه حكم المعطوف عليه وكأنه قال الواهب عندها والواهب عندها مثل
الضارب زيد واد اجاز ذلك اجاز الضارب زيد قال المصنف هذا التمسك
ضعف لانه المجوزة لغير الخوض ان لا يشر او انه تابع وقد يحمل في التابع ما لا يحمل
في المتبوع كما في قوله رثاة وسجلها بدرهم ولو قال رب سجلها لم يحل الوحد
الثاني ان الضارب الرجل اجاز بالاتفاق فسدعي ان يجوز الضارب زيد حمل على
احاب عنه المصنف بانه اجاز ان الضارب الرجل حمل على المختار في الحسن
الوجه لانهم لا يشبهوا الحسن الوجه في النصب مع صحة الاضافة بالصارف الرجل
كما قرناه قبل هذا يشبهوا الصارف الرجل في صحة الاضافة بالحسن الوجه وذلك
اي صحة الاضافة في الحسن الوجه للمحلى الالف واللام في الثاني لما عرفت بما قرناه ان
اللام لم يدخل في صحة الاضافة لان صحة الاضافة موقوف على النصب ووجود الالف
واللام في الثاني واد كان كذلك لكان الخوض الغا للام فحين ان يشبه ما كان موقفا
في ذكر اي في وجود اللام في الثاني فلا يلزم من حوار الضارب الرجل حوار الصارف
بل ذكرناه من الفرق وانما قال على المختار في الحسن الوجه لان الحسن الوجه يخص
الوجه من المسائل التي هي احسن كما يحق في الصفة المشبهة بخلاف رفع الوجه فانه يفتح
قوله في الشرح في النصب مع صحة الاضافة قبل قد نظر لانه يدل على انه
مشبه بالصارف الرجل في صحة الاضافة وليس كذلك قطعاً فحق ان يقال في النصب
لصحة الاضافة كما ذكره في باب صفة المشبهة اقول انه وان قال في باب
الصفة المشبهة على هذا الوجه الذي هو حق لك قال ايضا انه ثم لما شبه باب اسم

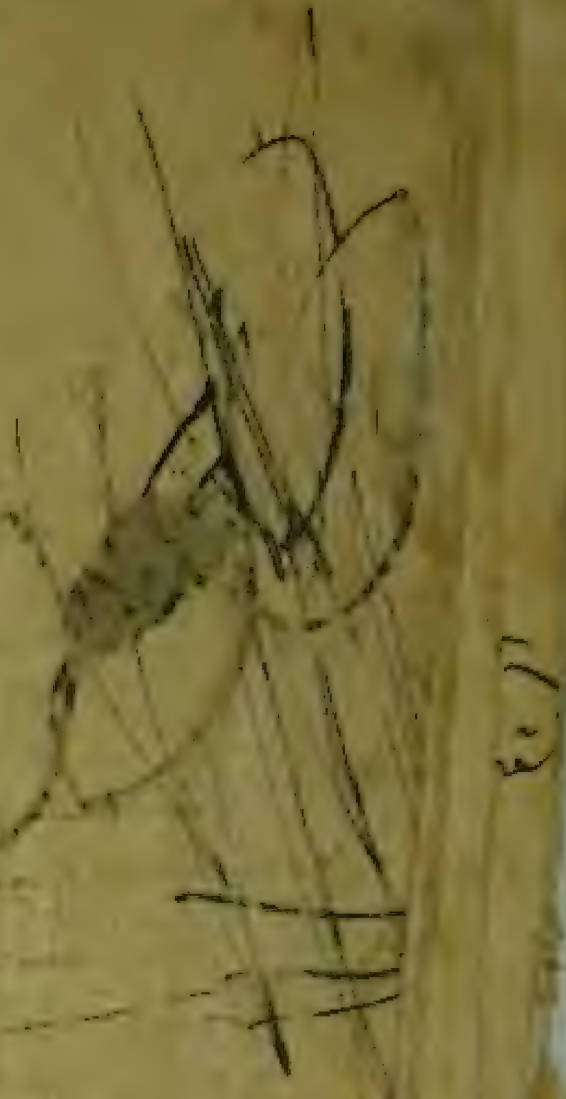
الفاعل في نصبه والاضافه فالسطر المذكور واري على عبارة التي هنا وكذا على
 عبارة التي في باب النصب المشبهه وعكس توجه عبارة التي هنا بان يقال قوله
 مع صحة الاضافة في محل الحال في النصب يكون معناه شبهوه به في النصب حال
 كون النصب مصاحبا لصحة الاضافة لانهم شبهوه به في صحة الاضافة وامتل
 عبارة التي في باب النصب المشبهه فسيحى وجهها في الوجه الرابع انه كونه
 وشبهه وهو الضار بانك والضرار في الضار بان في معنى ان كونه الضار بان
 اجاب عن المصنف انه اما جار الضار بان لانه محمول على ضار بان وضار
 لا يستقيم اعتبار تحقق الخفيف فيه الا ترى انه اراد وصلوا اسما للفاعل
 والمفعول في قوله لا تها وكانت مضمرات متصلات الرهوا الاضافة ولم ينظروا
 الى تحقق الخفيف الا ترى انه لا يجوز ان يقول صار بانك والا لزم الجمع من بدل
 متناقض لان السون بدل على الاتصال والصم المتصل بدل على الاتصال وها
 متناقضان ولما الرهوا الاضافة غير تحقيق خفيف في ضار بان كملوا الضار بان
 عليه لانه باب واحد باعتبار ان المفعول فيهما مصمم متصل بخلافه في الضار بان
 قد سلك لا يغير في ضار بان كخفيف لما منع ولما كان الضار بان في باب ضار بان
 فلا بعد في ان يحمل عليه بدون اعتبار خفيف فجعل ذلك لانه لا يلزم في صحة اضافة
 الضار بان في الشرح الرهوا الاضافة ولم يسطروا الى تحقيق
 خفيف لانهم لو اثنوا قوله لانهم لو اسوا قبل قوله ولم يسطروا الى تحقيق خفيف
 لصلح الخفيف في ضار بانك ووجهه انهم لو نظروا الى تحقق خفيف في ضار بانك وضار بانك وضار بانك
 ولو جوزوا ذلك لادى الى التقيض ولم يعرض لعلل الراجح الاضافة في الشرح

لا
 بان

ونعصر له في امالي المسائل المفروضة قال وقد يكون الاضافة في باب اسم الفاعل
 لا يغير غيرها كقولك مرتب رجل ضار بان لانهم لو لم يضيفوا مع نفاذ الصم المتصل
 لبا لو اصار بانك فجمعوا من ذلك الى الاتصال والافصال وهو ما فرضوا ولم
 يضيفوا مع نفاذ الصم المتصل لبا لو اصار بانك فجمعوا من ذلك الى الاتصال والافصال وهو ما فرضوا ولم
 الاتصال والافصال وهو ما فرضوا ولم يضيفوا مع نفاذ الصم المتصل لبا لو اصار بانك فجمعوا من ذلك الى الاتصال والافصال وهو ما فرضوا ولم
 لا يقولون في قوله لا تها وكانت مضمرات متصلات الرهوا الاضافة ولم ينظروا الى تحقق الخفيف الا ترى انه لا يجوز ان يقول صار بانك والا لزم الجمع من بدل متناقض لان السون بدل على الاتصال والصم المتصل بدل على الاتصال وها متناقضان ولما الرهوا الاضافة غير تحقيق خفيف في ضار بان كملوا الضار بان عليه لانه باب واحد باعتبار ان المفعول فيهما مصمم متصل بخلافه في الضار بان قد سلك لا يغير في ضار بان كخفيف لما منع ولما كان الضار بان في باب ضار بان فلا بعد في ان يحمل عليه بدون اعتبار خفيف فجعل ذلك لانه لا يلزم في صحة اضافة الضار بان في الشرح الرهوا الاضافة ولم يسطروا الى تحقيق خفيف لانهم لو اثنوا قوله لانهم لو اسوا قبل قوله ولم يسطروا الى تحقيق خفيف لصلح الخفيف في ضار بانك ووجهه انهم لو نظروا الى تحقق خفيف في ضار بانك وضار بانك وضار بانك ولو جوزوا ذلك لادى الى التقيض ولم يعرض لعلل الراجح الاضافة في الشرح

لا يادى الى السائل
 او يحال الى السائل
 او يحال الى السائل

المفصل بان الكاف في الضار كمحور بالاجماع والامام الحديث حور فيه النصيب
والخفص ونحوه خلافا في كاف ضار كوصار كوصار بوب **قال** ولا يضاف
موصوف الى **ع** انه لا يضاف موصوف الى صفة ولا كل لا يضاف صفة الى
موصوفها العذر كواحد منها لفظا ومعنى اما الاول وهو امتناع اضافة الموصوف
الى صفة فاستدل عليه في الشرح بوجه **ث** انه في الامام الحديث في الوجه
الاول منها بان المقصود بالذات اذا قلنا زيد العالم زيد والعالم لم يخفى به الا
يضاح بل في العالم اي ليم به لانه المقصود بالذات والاضافة المعنوية ما يعرف
المضاف بالمضاف اليه فلو اضيف زيد الى العالم لكانت معرفة لما قصد به الذات لما
لم يقصد به الذات فليكن كمال الاعلى بالادنى ولا يرد الرجل لان اللام جز ولذا
مدلولها شيء واحد ولا الصفة لانها موصوفة لا مكملة ولذا حور حذفها وقدر
اخوه الفاضل صدر الحديث بان فوك زيد العالم الغرض بالعالم الحكم على زيد
فهو شبه الفعل في كونه حكما فلا يصلح لتعريف المضاف كالفعل وانا الاول
في تقريره لو اضيف الموصوف الى صفة لكانت معرفة للشيء بما لم يقصد به الذات
يعني لكانت مضميلا للشيء الى ما لم يقصد به الذات ضرورة ان الصفة لم تقصد به الذات
وانما قصد به المعنى في الذات والسالي باطل وان المضاف اليه لا يقصد به الا الذات
بل على هذا ما ذكره المصنف في شرح المنظومة وهو قوله لا يضاف موصوف الى صفة
لان المضاف اليه مقصود به الذات لا المعنى والصفة مقصود بها المعنى لا الذات
فيقتضيان والوجه الثاني هو ان كونه صفة يقتضي له حكم التبعية وح لا يكون له
حكم المقصود بالنسبة وكونه مضافا اليه يقتضي له حكم المقصود بالنسبة اليه



فكيف يكون الشيء تبعا لغيره مع حقيقة واحدة تعني بالنسبة الى اسم واحد بخلاف ما
اذا كان الشيء **م**ع **ا**سم آخر فانه لا يكون ممثلا لوجه الثالث هو ان الصفة
مضمي ان يكون امر بالموصوف وكونه مضافا اليه سمي ان يكون محفوضا بالاضافة
مرفوعا اذا كان موصوفها مرفوعا مثلا وهو باطل ولا يخفى على كل من الوجهين الاول
معويان والثالث لفظيا واما امتناع اضافة الصفة الى موصوفها فالكلام فيه
كالكلام في الاول يعني في الثلثة المذكورة في امتناع اضافة الموصوف الى صفة
ولم يعرض الامام الحديث لكيفية جزمها فيه وقدر اخوه الفاضل صدر الحديث
الحديث الوجه الاول بان يورد في تعريف الصفة مكنون تعريف الحكم وكما ان الفعل
لا يقبل التعريف كونه حكما فكذا الصفة واما الاول **ب**عبر الوجه الاول
هو انه لو اضيفت الصفة الى موصوفها وقل عالم رجل مثلا فالعالم من حيث انه
صفة يحجب ان يقصد به المعنى لا الذات **ف**رحشة مضافا الى محجب ان يقصد به
المعنى فبما قصار قطعنا ونعبر الوجه الثاني انه لو اضيف العالم فماد كرام المثال
الى موصوفه لو حجب ان يكون بعالمه **م**رحشة صفة له ولا يحجب ان يكون بعالمه **م**رحشة
انه مضاف اليه فيكون **م**ع **ا** غير **م**ع **م**رحشة واحدة اعني بالنسبة الى اسم واحد
وهو ممتنع ونقترن الوجه الثالث لو اضيف العالم الى رجل كان الموصوف
محجورا بالصيرورة مضافا اليه فحجب ان يكون العالم محجورا لانه صفة محجور ولا
يحجب ان يكون محجورا **م**رحشة انه مضاف يورد الى ان يكون محفوضا عن محض
وهو باطل فثبت امتناع اضافة الصفة الى موصوفها بالوجه السلب المذكور
وفيه وجه آخر وهو انه لو اضيفت الصفة الى موصوفها لادى الى تقدم التابع

مضافا باعداد

بالاضافة فيكون ان يكون

الدلائل

بل يمكن ان لا يقصد به

فان

وناخر المتبوع وذلك على حقيقتها **قال** ومثل مسجد الجامع هذا مرد
شبهه في اضافة الموصوف الى صفته بقررها انهم يقولون المسجد الجامع والجانب
الغربي والصلوة الاولى والبقلة الحنفية ولا يخفى ان المسجد في المثال الاول موصوف
والجامع صفته ولا كذلك في الامثلة الثلاثة الباقية فاذا قالوا مسجد الجامع فقد
اضافوا الموصوف الى صفته والجواب **انه** قد تقدم ما منع ذلك فوجب ايراد
هذه المواضع مما يستقيم بقررها على قاسر لغوهم فيكون مسجد الجامع متساو ولا
بمسجد الوقت الجامع وكما يصح وصف الموضع اي المسجد بكونه جامعاً لانه موضع مجتمع
فيه يصح وصف الوقت بكونه جامعاً لانه وقع مجتمع فيه فصحت الاضافة لا باعتبار
اضافة الموصوف الى صفته **قال** المصنف في شرح المنظومة في حذو الوقت
واضيف الجامع الى صفته الوقت الى صفته المسجد وجانب الغرب متاؤل بحال المكان
الغربي وصلوة الاولى متاؤل بصلوة الساعة الاولى وهذه الحنفية متاؤل بصلوة
الحبة الحنفية فانه كما يصح وصف القبلة بالحنفية يصح وصف الحجرة بالحنفية فحذفت
الحبة واضيف القبلة الى الحجة لا الى صفته **قال** ومثل مجرد قطيفة
واحد او ثاب هذا مرد شبهه في اضافة الصفه الى موصوفها بقررها انهم
يقولون قطيفة مجرد وثاب بخلاف القطيفة في المثال الاول موصوف مجرد وصفه
لها في المثال الثاني فاذا قالوا مجرد قطيفة واحد او ثاب فلما اضافوا الصفه
الى موصوفها فالجواب **انه** قد تقدم ما منع ذلك فوجب ايراد على وجه
يستقيم وباولد انهم حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة مجرد حتى صار كأنه اسم عرصة
فلما قصدوا تخصيصه لانه صار مبهم الذات بعد حذف القطيفة لكونه صالحاً لانه

وكذلك

يكون من فضة وغيرها اضافوه الى جنسه الذي يخصه فقالوا مجرد قطيفة
كما اضافوا اخافا الى فضة فقالوا اخاف فضة وقد شبه الخوفون هذا الباسقوله
والمومن العايدان الطير بقررها **رجاز** مكنة بين الغيل والسند **قال**
المصنف في شرح المفصل وشبهه لافرجة الاضافة لكونه جزءاً من جهة اكل احرط الطير
على العايدات عطف بيان بعد ان اردت بالعايدات نفس الذات محدفة موصوفها
فلما صار مبهمه جاز بيانها بموصوفها فوجه تشبيهها انك اردت بالاول
حذف الموصوف فصار مبهماً فصدت الحسنة الا انك تتنبد في الاول بالاضافة
وهي اعطت البيان هذا كلامه ومعنى البيت انه اقيم بالله الذي يوفى الطير التي
يعود بالحرم والغيل والسند موضعان والعايدات منصوب بالموفى والطير
عطف بيان **قال** ولا يضاف اسم مماثل الاسمان المماثلان في العموم
والخصوص وهما اللذان لا يختلفان في الدلالة لوجه على ما ذكره المصنف في شرح
المنظومة واللذان علقا على سمي واحد على ما ذكره جارا له العلامة في المفصل
لان اضافة احدهما الى الآخر سوار كانا اسمي عن معنى فالاول مثل الشئ واسد
والثاني مثل حبس ومنع وانما لا يجوز الاضافة المذكورة لعدم القابلية لان
الاضافة لم يأت الا لتخصيص المضاف او توضيحه فاذا اضيف الاسم الى مثله
كثرت كالك او ضحكت بنفسه او خصصت بنفسه وهو غير مستقيم اذ لا يستقيم
ايضاح الشئ او تخصيصه بنفسه واذا كان كذلك فلا يتضح المضاف ولا يتخصص
في هذه الاضافة قطعاً فلا يجعل فيها فائدة فلا يجوز ان قل قد جاء كاللهم
وعر الشئ مع ان المضاف هو المضاف اليه فيها فالجواب **انه** ليس مثله

فان كلا صالح للدرهم وعزم ضرورة انه اعم فاذا اصبته الى الدرهم فقد حصل
فائدة لم يكره ذلك غير الشئ ونفس الشئ وما كان مثله فان المضاف محصور هذه
الاضافة لما فيه من صلاحه ان يكون المضاف اليه وعزم كونه اعم والحاصل
ان دلالة الاسمين مما ذكرتم محله فان المضاف في المثال الاول يدرك على اعم مما يدرك
عليه المضاف وكذا يكون في المثال الثاني فان المراد بعزم ونفس جملة الذات
معبر الدار معناه حقيقة ما وعلى ما قاله الجار الله المصاوي غير معلوم في المثالين على ما علق
عليه المضاف اليه **قال** وفولهم سعد كزهدا برذا عراضا على
فولهم لا يضاف اسم محال للمضاف اليه في العموم والحضور وتقرره ان سعدا
وكزها اسمان لمسمى واحد كليهما واسم غير ان يكون في احدهما حضورا وعموم
وود صحت اضافة سعيد الى كزها بقا فليصح اضافة ليد واسد والجواب
انه قد تقدم الدليل الدال على امتناعه فوجب ما قبل ما تحرف فيه ليد لا سقض
الدليل المذكور وتأويله ان الاسم يطلق ويراد به اللفظ كقوله تعالى انبئوني باسماء
هؤلاء وقوله تعالى اسمه المسيح مريم ويطلق ويراد به المعنى كقوله نعم بالعدو
مزدونة الاسماء سميتموها وسمي اسم ربك فبحر حمل الاول منها على المدلول والاسم
على اللفظ فكذلك اذا قلنا حاني سعد كزها حاني مدلول هذا اللفظ فهو في
الحقيقة اضافة الشئ الى غير لان مدلول اللفظ غير اللفظ ولا عكس بقدر العكس
فيه وهو ان يحمل الاول على اللفظ والثاني على المعنى لانك سجد اليه ما
يصح اسناده الى اللفظ كوك كحاني سعيد كزها لما ان يقول وسند الى الاول
ما لا يصح اسناده الى المعنى كوك كزها كزها فروع بحاني فالوجه ان يحمل الاول على المعنى

والثاني على اللفظ حيث يسعم ذلك ويحمل على عكس ذلك حيث لم يسعم ذلك ويسعم
عكسه ولم يقولوا كزها سعيد وان كان يحمل هذا التاويل يعني ان يراد من الاول المعنى
ومر الثاني اللفظ لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم فكان الاضا
في الاوضح اولي والعكس وما يكون اللفظ اوضح من الاسم فعلم من كلام ذكره المصنف
في امالي المفضل وهو حذف اللقب كل اسم غير صفة صار علما بالغلبة والمراد بالغلبة
ما لم يوضع بوضع واضع خاص وانما قلنا غير الصفة احراز من الصفات التي
على حوصارت اعلا ما محو فذكر الكاتب والوزير والصاحب لانها لو كانت منها
لما جاز اضافة الاسم اليها في مثل قولك زيد الكاتب وعمر الصاحب بل بقوا
حازر على ما كانت عليه وهذه جوزوا فيها الاضافة اذ لم يكرها مع الاسم
جاء مخصوصه متقدمة فمقي عليها يعني اللقب في مثل زيد الكاتب صفة للاسم
قبل التسمية وعزم اضافة الموصوف الى صفة كما مر فمقي على ذلك الحالة بعد
التسمية اجراء لها محو الاصل وليس اللقب في هذه كذا وكذا قالوا زيد قفه
والمراد سمي هذا اللقب وانما قلنا صار علما بالغلبة احراز من ان سمي
سمي باسمين بالاصالة فانه لا يقال زيد بن عمر ولا نهما عندهم سوا بخلاف
اللقب الغالب لانه لم يغلب الا لشهرة فاضافوا الخفي الى المشهور لوضوحه
واعلم ان المصنف ذكر في امالي الكافية تأويل اخر من مثل قولهم
سعد كزها ان سعد لما كان في معنى الجنس المسمى سعيد صح اضافة
الى ما سعد تقدير ذلك فانه من نحو كزها فصار هذا التاويل من باب خاتم حديث
ويكون على هذا استعمال العلم لواحد من الامة المسماة به فصحت اضافة ذلك

مثلها في باريداً وشبهه والاخر انهم يحضرون في الاعلام لكونها في الكلام فحوزوا
اصافه الى الفقه لما فيه من الخفيف حذف السور لفظاً او بعدد الحروف وحذف
السور عند وصفه بانز و غير ذلك من الخففات **قال** **واذا اصف الاسم**
اعلم ان الاسم الصحيح عند النحويين ما ليس آخره الفاء ولا واو ولا ياء نحو المحو
ما آخره واو او ياء قبلها ساكن وانما سمي هذا ملحقاً بالصحيح لان حرف العلة خفف
الطريق من السكون ما قبله فالاسم الصحيح والمحقق اذا اصف الى ما لم يكسر
آخره **مثال** الصحيح المضاف الى ما لم يكسر ثوبه وداري و مثال
المحقق طيبي ودلوي وانما كسر آخره لاساسها اي لتناسب الكسرة الياء ولان الضم
والفتح مما قبل التام مستثقل بخلاف الكسر لا ترى انهم يقولون راء الفاء
مستفوز الياء بعد الكسرة ولا يقولون رحي باثبات الياء بعد الفتح ولا قلبي
بياء بعد ضمة السين بل يابدل الضمة السين كسرة بعد قلب الواو المتطرفه ما واذالك
الاحقة الاولى واسمها الاخر من وجوز في ما لم يكسر الفتح والسكون وقد
اختلف في ان ايها الاصل والصحيح ان الاصل الفتح لانها كلمة على حرف واحد
فوجب ان سمي على حركته فاسما على الاكثر في كلامهم كقولك ضربت وضربت وضرب
واشياء دكر ثم سكونها بعد ذلك على سبيل الخفيف وشبهه اولئك انها حرف
علة يوجب ان يبنى على السكون وان كانت كلمة واحدة كوا وضربوا وجواب
ان تحريك الواو بعد الضم مستثقل والدليل عليه اطراحهم اياه في الاسماء اذ ادى
اليه قياسه لا ترى انهم لم يقولوا في جمع دلو او دلو وان كان يقال في جمع قفل اقول
كفلس واقلس فلا يلزم من رفض الحركة في الواو استثقالها لرفض الحركة في غيرها وهو

البا الترخن فيها مع انه القياس اي تحريك الياء وهو القياس كما عرفت واسفار
المعارض اي ومع اسفار المعارض وهو السفل الذي في تحريك واوضروا
قال فان كان آخره الفاء الاسم المعتل عند النحويين وهو الذي
آخره حرف علة ان كان آخره الفاء عند الاضافة الى ما لم يكسر سوار كان
الف التثنية او غيرها لكونها عصى ورحاى وصارباى وانما ثبتت لانها لا
يمكن تحريكها بكسر ولا غنة فوجب ان سمي الفاء ولو قد جواز تحريكها لوجب ان
سقى الفاء فوجب ان سمي الفاء وهذا يوافق ما يضارباى لما كان للسين
فيثتها ومخالفة في غير فتقبلها ياء معول رحي وعصى ووجهه ان الالف وقع
في محل المتحرك لما علمت من وجوب كسر ما قبل ما الاضافة ولا على تحريكه فرفع
الاصلة فصار عصى ورحى فاستثقل الحركة على الواو والياء اخذت
فسكر حرف العلة قبل ما لم يكسر فوجب ان يسمي لان حرف العلة الذي قبل ما لم يكسر
ان كان ياء فلا اجتماع المثلين وان كان واو او ا فلا اجتماع مع الياء وسبق احدهما
بالسكون فما لو اعصى ورحى ولم يفعلوا ذلك في التثنية لامر من احدهما
ان العلة التي ذكرنا في غير التثنية مستثناة فيها اذا الالف في التثنية
لا اصل لها في واو او ياء فيمكن ردها اليها حتى تجرى فيها ما جرى في عصى و
رحى والثاني انهم لو فعلوا ذلك في المثني لالتبس المرفوع بغيره لان الف
التثنية علامة الرفع فاذا قبلتها ياء لم سقى للرفع علامة فان قلت
فصحت في الاحوال التثنية ليس في الرفع بغيره قلت الفرق بينهما
ان عصى اللبس ليس قبل الالف بل لانها لو قبلت لكان الامر كذلك فلم يكن

القلب فيها مؤدبا الى اللبس ولا يلزم فقلت لالف بار في الموضع الذي لا يودي
القلب فيه الى لبس وهو باب عصي فلها في موضع يودي القلب فيه الى اللبس
المذكور وهو السبب واعرض الامام الحديدي على الوجه الاول انه منقوص
بالف بشرى فانه لا اصل له مع انه يعلو على الوجه الثاني بان مسلمي قيت
واوه بار وادعت رفا وان اللبس بالنصب والجر واعلم ان المصنف قد
وجد لغة هذا في شرح الفصل غير ما قرره في شرح الكافية قائلا ولا يفعلون
ذكر في التنبيه لو حيز احدها ان الف السبب لم يكن مقدرا لحرركاتها حتى تعين
عكسها القلب فلم يقلبوها بخلاف موسى وعيسى وشبهه فان حكم الكسر قدرا
فلما قدر الكسر لفظا عوضوه القلب ما السبب فقلت كذا والسبب انهم
كروها ان يقلبوها بار لئلا تغيروا حرفا حتى يبعث معنى خلاف لف موسى وشبهه
فانه لم يثبت على انفراد معنى ولا يلزم فحوار تغيير ما ذكرنا ولا يخفى
عليك انه يرد على الوجه الثاني مسلمي رفا وان كان اخرا لاسم المعتل بار
فانك اذا اصفته الى بار المتكلم ادعته في بار المتكلم سوار كان مقصودا نحو
قاضي وعاز او تشبهه نحو غلامين او جمعا غير مقصور نحو المسلمين او مقصورا
نحو اسعير ومصطفين لانها لما اجتمعت ساكنة مع بار المتكلم وجب الادغام
لاجتماع المثليين فها هو كالمواحدة وان كان اخرا لاسم المعتل واو وادرك انما
يكون في المجموع جمع السلامة لا في غيره اذ لو وقع في غيره الواو في الآخر كان منقلبا
الى السار قبل الاضافة نحو ادلي في جمع دلو فان اصله اذ لو قلت الضمة كسرة والواو
بار لما تقرر في التقرين واما المجموع جمع السلامة في الرفع فمصور ووقع ذلك فيه

فانه اذا اصفته الى بار المتكلم سقط النون فيكون اخرا لاسم واو وبعدها بار
المتكلم في حين ان قلب الواو بار ويدغم في بار المتكلم ثم لا يخ ما قبل واو الجمع التي
قلب بار فان يكون مضموما او مفتوحا فان مضموما فيجب ان يكسر كواو في مسكو
مسلي اما قلب الواو بار فلان ما سرقتم اذا اجتمعت الواو والياء وتقدمت
احدهما بالسكون تكتب الواو بار ويدغم واما كسر ما قبلها فلا لانها لما انقلبت بار
ساكنة لم يمكن بها الضمة قبلها اذ ليس في كلامهم بار ساكنة قبلها ضمة فوجب تغييرها
بحركة بالحركة المناسبة لبار المتكلم وهي الكسرة وان كان ما قبل الواو مفتوحا
وجب ان تكتب الواو بار وسقى ما قبلها مفتوحا كواو في مصطفون مصطفين
وفي معلون معلي اما قلب الواو بار فلما تقدم واما ابقا ما قبلها مفتوحا فلانه
لا وجب لتغير الفتحة لسهولة النطق ما قبل الساو والاضافة مع ما ذكرناه
من حروف العلة مفتوحة اما بحر بها فلا لانها لو سكنت لالتقى ساكنان واما بحر بها
بالفتح فاما لان الفتح اصل بار الاضافة لما ذكرناه واما الاستثقال للضم والكسر
على بار المتكلم فعوله في المتن وفتح السار للساكنين معناه ما ذكره المصنف في املا
الكافية قائلا وفتح الياء حذرا من اجتماع الساكنين لو سكنت لانها تصبح ساكنة
هي وحرف العلة التي قبلها وقد جاز الاسكان على الياء مع الالف اما لكون
الالف مدان قوم مقام الحركة فحصر اسكان الياء اما اذا كان قبلها الف ولا يجوز
اذا كان قبلها واو او بار واما النية الوقف والجمع من الساكنين معبر في الوقف
مطلقا فلا يحصر الاسكان على هذا اما اذا كان قبلها الف لا يجوز في غير الالف
وهو في فارة مانع بحياي وعما في وهو عند النحر ضعيف فالـ المصنف في شرح

كان

ان

المسطومة ومصرخي في قوله تعالى ما انتم مصرخي تجمع مصرخ جمع تصحح فاصله مصرخين
مثل قاضيه في الجمع حذف النون للاضافة فاجمعت ياء الاعراب ياء المتكلم فوجب الادغام
كما وجب في قاضي الجمع سوار وفرا حمة بمصرخي بكسر اليا وهى لغديت بالقوة في جميع
الباب وقال المصنف ايضا في شرح المسطومة جوارى المضاف اليها ياء المتكلم قياسه
ان يكون كظبي ودلوي لان قبل حرف العلة ساكننا فقياسه ان يجري مجرى الصحيح
في الاعراب والاضافة قال هذا جوارى ومررت بجوارى ورايت جواريا كما قال هذا ظبي
ورايت ظبيا ومررت بظبي فاذا اصفته الى ياء المتكلم قياسه ان قال هذا جوارى
كما قال هذا ظبي وكريسي وقد جاء في جوارى كأنهم استشفوا كسرتين وثلث بآت فحذفوا
ياء المتكلم وابدلوا من الكسرة فتحه وفي الحديث الصحيح لكل نبي جوارى وجوارى الزبير
فالقياس كسر اليا كما تقدم وروي بفتحها وهو اختيار ابن وضاح **قال**
واما الاسماء الستة اعلم ان الاسماء الستة لها مثل احوال احديهما
ان يكون مضاف الى غير ياء المتكلم وبانها ان يكون مضافا الى ياء المتكلم وبالثاني ان
يكون مقطوعا عن الاضافة ذكر المصنف في الاحوال في اوائل الكتاب والباقيتين
هنا اما اب واخ فعول عند اضافته الى ياء المتكلم اب واخ كما تقول يدي لانهم لما
حدفوا حرف العلة مخرج كحذفهم مزدوم وبدلوا نسيا منسيا ولذلك اعربوه على ما
قبله فعولوا حتى اب واخ فصارت حكمه حكم الصحيح فلهذا قالوا اخ واخى واما المبرخ
فانه بحيز اب واخى شدد ابرده الواو المحذوف قلبه ياء وادغامه في ياء المتكلم متمسكا
بقول الشاعر قد را حلتك ذا الحجاز وقد اري واني ما كرت ذوا الحجاز بدار ذوا الحجاز
موضع عيني والعذر ما تقدم الله تعالى من القضاء اي نقضا الله نعم رلت في هذا المكان

والسرفه دليل الاحتمال ان يكون اقسام بالاب مجموعا جمع السلامة واصلا بين
فلما اضافة سقطت النون لاجل الاضافة فاحتمفت ياء الاعراب ويا المتكلم
فاحتمفت بها فصارت لفظة ابى فان قيل شرط جمع الاسم جمع السلامة ان يكون
مذكرا علميا يعقل والاب ليس علميا فلا يصح جمعه جمع السلامة فلا يستقيم هذا الجواب
اجيب بانه محذوف اللام فهو جمع جمع السلامة كسنين والدليل عليه قول الشاعر
فلما تبين اصواتنا ليكن وقد بنا بالابينا واذ اصبح حمل ابى في البيت الذي عسكره
المبرد على ما ذكرناه من الجمع لم يكره لعله على ما ذكره وجه لانه اثبات ليا بيا محتمل
غمر مما هو قياس لغتهم ثم لو سلم له ذلك لعنى ان ابى في بيت المبرخ قسم ياء ولحد كان
مردودا لانه خلاف القياس واستعمال النقصاء قال المصنف في امالي
الكافية ما معناه ان المبرد وجد السماع في ابى وقاس عليه اخى لانه مثله في لغة
واصله وكثر استعماله بخلاف البواقي واما حم وهن فالك اذا اضيفتا الى ياء المتكلم
على لغة مزاعربها بالحروف فله حمى وهنى والكلام فهما كالكلام في اخى واخى
دليلهما كدليل اخى واخى واما فوك فادا اصف الياء المتكلم فالاصح في في
الاحوال الثلثة وقد جاء في على غير الاصح فاما وجه في فهو انه اذا افرد اي قطع عن الاضا
فعله فيه فم عيم بعد الفاء وقاسر هذه لاسما ان لمحق ياء المتكلم عندها اي معطو
عن الاضافة على ما هو عليه حاله القطع عن الاضافة لا يرى انهم يقولون اخى واخ
لانهم يقولون بحاله قطعه عن الاضافة اخ واب فكما قل في اخ اخى فم في واما
وجه في وهو اللعنة النصيحة فهو انه انما سلم في حاله القطع عن الاضافة لصورة ترو
عند الاضافة وذلك انهم لو قطعوه عن الاضافة على اصل اخواتها لما قالوا فوك فقلب

فه
عها

الواو والقاف مع ساكه مع الشون محذوف لا لبقا الساكنين فسقى الاسم على
حرف واحد وليس ذلك في الممكن من كلامهم فقلت واوه مما لا يفرح واحد لان
فيه غنة تناسب مد الواو فاذا اضافوه الى ما المنكلم انما حذفوا العن وقتا
الاسم المتكلم على حرف واحد والى موجب حذف العن وهو الوزن من اجل الاضافة
وحيث ان لا محذوف العن حالة الاضافة لعدم المقضي لحذفها واذا وحيث ان شئت
العن وهي واوه سار هذه الواو اي فياس الواو في الاسماء الستة سوار كانت
عينا نحو فوك او لا ما نحو اوك ان يكون ما قبلها فحسبها فضم ما قبلها لا كقصار
اصلة فوي فوجب قبل الواو بارادغامها في السار على ما هو قياس مثل ذلك لان قاسر الواو
التي تجتمع مع الباء وقد سبق احدهما بالسكون ان يقلب ثم قبلت ضمها القاسرة ليصح
النطق بالباء بعدها لما علمت في سلبها فصار في الاحوال الثلاثة فان قيل
هلا قيل رايته فاي بالالف في النص لسطر الاعراب لا موجب للقلب كما قيل
في التنبيه جاني غلاماي اجيب بان الف ولو كرر رايته فاي مكسورة
تقدرا لوقوعها قبل بار الاضافة وكذا فاهالان فار الفعل من الاسماء الستة
تابع في الحركة لحركة عنها التقديرية فيعوى سبب القلب فيه فقلبوا لسكره لاسم
التنبيه كذلك **قال** واذا قطعت هذا شروع في بيان الحالة الثالثة
وهي ان يكون مسطوعا عن الاضافة مطلقا اي لا يكون مضافا اصلا الى ما المنكلم
ولا الى غيره لوقوع مفردة فاذا وقعت كذلك لم يواحد في لاماتها وجعلوا الاعراب على
عيناها كما فعلوا في دم ويد ولا كراي ولا لرام حذف اللام وجعل الاعراب على العن
قلبو الواو سيما قال المصنف في شرح الفصل وعلمته انه لو حذف واوه كاهية

لبقى على حرف واحد فحذفوا ولو قبلت واوه لم يقبل الحركات فابدت منها الميم للصح قبل
الحركة وبخفيف ميم فم افصح من شدة تشبهها لما باخواتها والافصح فتح فاقم على الاصل
ونهم من ضم القاف فم لان الميم عوض عن الواو فضمت لكر اي لتكون الميم عوضا
عن الواو وتقرء وان الميم لما كان عوضا عن الواو ومناسبا للضم او نقال اليد
على ان الاصل الواو ونهم من كسرهما لان يعوض السار من واو فوكثرهما عوض
عنها الميم صار كيعوض السار عنها ونهم من شدة ميم معقول فم لانهما لما
عوضوه شدة واممه لتكون عوضا عن العن واللام **و** **جاء**
مع معنى انه جاء في حم لغات خمر اللغة الاولى وكانت لغته الاولى ان يكون مع
بالجوف عند الاضافة الى غير ما المنكلم والحركات عند قطعه عن الاضافة على
ما ذكر وهذه اللغات احدها ان يكون مثليد مطلقا لغتي حالة الاضافة وحاله
القطع عن الاضافة وتقرء وان يد معر بالحرركات في الاضافة والقطع عنها
بقول هذه يد ورايته يد ومررت بيد وهذه يدك ورايت يدك ومررت بيدك
فلا كرا على هذه اللغة معر في كلتا الحالتين نحو هذا حم ورايت حم ومررت بحم وهذا
حمك ورايت حمك ومررت بحمك فوافق حم في هذه اللغة اللغة الاولى في الافراد
لانه في اللغة الاولى معرب بالحركات حالة الافراد وفي هذه اللغة ايضا معرب
بالحرركات حالة الافراد ونحوها في الاضافة لانه في اللغة الاولى معرب
بالجوف وفي حالة الاضافة وفي هذه اللغة معرب بالحركات حالة الاضافة واللغة
الثانية ان يكون مهورا للام فحوي محوي خب فقال هذا حمك ورايت حمك ومررت
بحمك وهذا حمو ورايت حمو ومررت بحم كما قال هذا خبك ورايت خبك ومررت

في الواو

وهذا خب ورايت خبا ومرت خب مخالفة للغة الاولى في الوجود جميعا
وهما الاضافة والقطع عنها اذ ليس في لغة مهوز اللام لا في الاضافة ولا
في عدم الاضافة واللغة الثالثة ان يكون ملحفا بالصحيح او في آخره فخرى
مجرى دلومعا هذا نحو وهذا نحو كما قال هذا ذلوم وهذا ذلوم والارابعة
ان يكون مقصورا فخرى مجرى عصا فقال هذا نحو وهذا نحو كما قال هذه عصا
وهذه عصا وجار في ههنا اخرى غير ما ذكر وهو ان مجرى يد مطلقا فقال
هذا من وهذا من كما قال هذه يد وهذه يد فوافق للغة الاولى في الافراد كما قلنا
في الاضافة كما عرفت في اول هذه اللغات **باب** ودولا يضاف الكلام هنا
في الاسماء الستة باعتبار الحالتين الاخرين من الاحوال الثلاث التي ذكرت في اول هذا
الباب وهما اضافتها الى ما المتكلم وقطعها عن الاضافة مطلقا ودون منع فخرى
ذلك اذ لا يضاف الى الضمير سوار كان ضمير متكلم او غيره ولا يقطع عن الاضافة اصلا
فلم يحج الى الكلام عليها ههنا باعتبار ذلك وانما يضاف الى المضمرة لان وضعها لا
يوصف بها الى الوصف باسم الاحناس كقولك مرت برجل ذي مال فانه بدونها
لا يصح وصف الرجل بالمال لانه لا يصدق عليه فهي فخرى الوصف بقضي ان يضاف
الى اسم الجنس والمضمرة باسم الجنس لان المراد به ما يدرك على الحقائق فلا يضاف
اليه وانما لم يقطع لانها ليست بمقصودة وانما هي وصلة الى المضاف اليه والمقصود
هو المضاف اليه فلو قطع لزم ترك المقصود وذكر عر المقصود وهو مسمع
النواع الاعراب ثمان قسم بالاصال وقسم بالبنع والكلمات التي اعربها
بالسبع سمي النواع وعرفها المصنف بقوله كل ان ما عراب سابقة فخرى واحدة

قوله كل ان سمي الجنس سمي النواع وغيره لان خبر كان وخبر ان وان لاسماها
قوله باعراب سابقة فخرى عنه مثله كل قوله فخرى واحدة فخرى عنه خبر المنذر
والثاني من باب علت والثالث من باب عط لا هنا وان باعراب سابقة فخرى
فخرى فخرى واحدة لان اعراب المنذر فخرى عنه فخرى عنه فخرى عنه فخرى عنه فخرى عنه
انه مستد وكل اعراب لمفعول الاولى باب علت فخرى عنه فخرى عنه فخرى عنه فخرى عنه فخرى عنه
المفعول به فخرى عنه فخرى عنه فخرى عنه فخرى عنه فخرى عنه فخرى عنه فخرى عنه فخرى عنه فخرى عنه
فمفعول الاول يكون منصوبا فخرى عنه فخرى عنه فخرى عنه فخرى عنه فخرى عنه فخرى عنه فخرى عنه فخرى عنه فخرى عنه
انه منسوب وكذا بقوله الثالث من باب علت قال المصنف في امالي
الكاف فخرى به اعطت زيدا درهما فان تعلق بزيد على معنى كونه احدا وتعلق بالدرهم
على معنى كونه ما خذ اختلف جاز زيدا العاقل يعني به ان زيدا في خارج زيدا العاقل مرفوع
مخبر به فاعل وانما سمي صفة ليعلم انه فاعل ليعا او ليعتبر عن النواع الاخرى لانه ليس
فاعلا فان في يلزم تعدد الفاعل لكنه فاعل ليس الا فاعل
بالاصالة من منع ان تعدد ولا امتناع في تعدده اذا كان بعضه اصليا وبعضه
ما عا فان في التعريف مقصور بالثاني مما اذا قل زيدا بوجه قائم
فان انوه بان باعراب سابقة فخرى واحدة فاجواب عنه ان المراد من قوله
ثان هو ان يكون فرعيا استحقاق الاعراب كما اشار المصنف الى هذا المعنى
في شرح المنظومة بقوله النواع ما ثبت لها الاعراب فرعيا عن غيرها والمنذر الثاني
ليس كذلك واعلم ان ذكر في الحد خطا لانه سور يد على كية افراد الموضوع
فلا يدخل في الحد لان الحد للحقيقة وهي ليست كية ولا حرة ولا واحدة ولا كثر

وكذا العاقل مرفوع
مخبر به فاعل

كلام

وان لم يخل عن بعض هذه الاحوال **قال** النعت اعلم ان الصفة يطلب باعتبار
عام اي باعتبار التابع وهو مادة على ذات باعتبار معنى هو المقصود من ذكره الخاص
باعتبار التابع ووراد الصفة باعتبار الثاني النعت وحده ماد كره المصنف
فان قيل يرد على الحد الاول اسما الاجناس فانها كلها تدل على ذات باعتبار
معنى وليست بصفات فان رجلا موضوع لذات باعتبار الذكورة والاناثية والمرأة
باعتبار الانوثة وكذلك جميع الاسماء **اجاب** عن المصنف في شرح الفصل
ان الصفات المقصود بها المعنى لا الذات والاسماء المقصود بها الذات وقد احرزنا
عند في الحد بقولنا هو المقصود فان قيل **فولم** جاني هذا الرجل الرجل في
صفة ما تفاق من النحويين المحققين وهو لفظ يدل على ذات هو المقصود ويكون صفة
وعر صفة ومدلوله واحد **فد** **اجاب** عن المصنف في شرح الفصل **توحي**
بمرر الوجه الاول ان الصفة يطلق باعتبار مختلفين عام وخاص كما علمت في مجموعها
حد واحد فالحد المذكور اولاه هو الحد العام والرجل فماد كره لسر صفة باعتبار
العام فلا يضر عدم دخوله في الحد العام وانما هو صفة بالاعصار الخاص فانه قسم من
اقسامها واذا قصد حد هذا القسم بل هو اسم الجنس الجاري على الاسم اليهم وليس
كل ما هو صفة بالاعتبار الثاني يجب ان يكون صفة بالاعصار الاول وان الصفة
بالاعصار الاول يجب ان يكون مشتقا والاعتبار الثاني لا يجب ان يكون مشتقا
والوجه الثاني ان يقول هو مندرج تحت الحد الاول وبما ان راجع هو ان الرجل
في قولك جاني هذا الرجل المحي الا بعد تقدم لفظ يدل على الذات ثم تحيل ابرام في
الحقيقة التي عندها الذات فلم يار رجل هذا لا يتبين المعنى الذي يترتب له الدار في لفظ

يدل على ذات في هذا الموضع باعتبار معنى هو المقصود هو عن ماد كره في الحد العام
والذي يظهر ذلك انهم يقولون مررت بشدة رجال فهو عندهم اسم عر صفة بلا
مخلاف ويقولون مررت برجل بشدة فله اسم بلا خلاف فالمراد الاسم الواحد
كيف جاز عر صفة لما قصد به الذات وحار صفة لما عرف الذات ولم يقصد به الا قصد
المعنى قوله في حد النعت تابع عمره الجنس يدل النعت وغيره وله يدل على معنى في متبوعه
مخرج عنه ما سواه قوله مطلقا يدفع وهو التوهم في مثل ضربت زيد فاعا فانه
داخل في ذلك اما سان توهم الدخول هو ان يقال انه تابع يدل على معنى هو التوهم
في مسوعة وهو زيد واما انه وهم فلان فاعا فله لسر ما عا لانه حال والحال لا يكون
تابعيا قطعيا واما سان اذ فاعا فله هذا القيد هو اما اذا سلمنا انه تابع
يدل على معنى في متبوعه فله دلالة على ذلك مطلقا وانما هو صفة بحال الصر
كما تقدم في مباحث الحال واعترض الامام الحديثي عليه فانه اذا خرج
الحال بقوله تابع لان اسم التوهم وليس لم لا يراد في الحد لدفع التوهم الباطل
وايضا لو لم يكن الحال جازا بقوله تابع لدخل فيه الحال المولدة فانها تدل على
معنى في صاحبها مطلقا **اول** الاعتراض بالحال المولدة لبعض
مصحح المصنف مذكورة في الكافية فان قيل الحد صادق على
مثل قولنا العجني زيد علمه فان هذا تابع يدل على معنى وهو العلم في مسوعة وهو
زيد فله كونه ولسر ذلك **فد** **اجاب** عن في الكافية ان هذا وقع
في بعض مواضع البدل اعاقا فمقتضى عقبت وهو كون العلم لا بد له من محل ولا
محل الا زيد واما قولنا العجني زيد توهم والعجني زيد يدعي وما اشبههما المسائل

ليس فيها ذلك مسعى ان يكون السائل كلها واحدة وهو ان الاعجاب انما ينسب الى الثاني
 والاول على سبيل التمهيد وان احذنا الدلالة على ما ذكرنا او لا من قضاة عقليته
 ولهذا احدث في البدل احد سبيل هذه السائل كلها وهو انما تابع مقصود بان
 الى المتبوع دون تلخيص هذا الجواب ان العلم بما ذكرتم انما يقصد به ان الاعجاب ينسب
 اليه ولم يصدحها الدلالة على معنى في سبوعه ودلالة عليه من قضاة عقليته
 وليس كلامنا فان قيل يلزم ان يكون كلهم في جأ القوم كلهم تعقلا لا بد
 على معنى في متبوعه وهم القوم قلنا قد اورد على المصنف هذا السؤال بعض من
 اصحابه واجاب عنه في امالي الكافية بانه ان كان كلهم الاعلى معنى في المتبوع فليكن
 قولك جار زيد زيدا الاعلى معنى في المتبوع وليس الاعلى معنى في المتبوع وسأله القوم
 الذي رفع زيد الثاني لسرا عما زيد الاول ولم يكن موضوعا له وانما جأ اللبس على السامع
 بالنظر الى الوجود اذ يحمل ان يكون جار زيدا علامة او غير من المنسوب اليه فالمسوع
 ليس التوهم فاعلم ان التمسك بالمخاطب ونحوه قد قدنا وقلنا ما دل على معنى في المتبوع
 وكذلك قولنا جأ القوم كلهم مات الحكم لغة كلهم الارافعا بها التوهم عن السامع
 لئلا نقدر ان نعظم جأ فلسفة المتبوع الذي هم القوم احوال اصلا مع كلهم
 وفائدة اعلم ان فائدة النعت تخصص او بوضع والتخصص في التكرارات مثل
 قولك مرت رجل عاقل وقد عرفت معنى التخصص في المجزئات والوضع يكون في المعارف
 مثل جار زيدا عاقل والوضع تكثر الوضوح قال تليد المصنف المعارف
 واضحه مردها وضوحا والوضع البياض وقد عرفت ليجرد الشاكا وصادف الله تعالى
 مثل اسم الله الرحمن الرحيم وشبهه فانما هي ليجرد الشا والمذح وقد يكون ليجرد الذم

كقولك فعل زيد العاقل الجشت في الموضع الذي رددت عن قبيل ذكر القات
 وانما قيل هذا ليدل على ان يكون ذلك يكون مقبلا فائدة الوضوح وقد يكون
 ليجرد السائل ليعلم ان ضرب ضرب واحدة لانها معلوم مضرة انها واحدة فلم ينفذ
 الا ليجرد التاكيد ومنه قوله نعم نفي واحدة **قال** ولا فصل لما كان
 الاكثر في هذا المقصود يعني مقصودا لغت وهو الدلالة على المعنى الذي في المتبوع
 المشتق توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط النعت حتى ما ولو اعر المتبوع المتشوق
 والمصنف في هذا بان معنى النعت ان يكون ما عاقل اعلى معنى في متبوعه وانما
 كانت دلالة ذلك صريح وقوة نعتا ولا فرق بين ان يكون مشتقا وغيره والاسماء
 التي وقعت صفات وهي غير مشتقة منها ما وقع صفة مطلقا اي في جميع اشغالها
 وهو معنى قوله عموما مثل المنسوب وفيه والمضاف الى اسم الجنس واشياءها ما هو
 مررت برجل عاقل وفي ما لو اراد باشباه المنسوب مثل ياب وعواج وبامر
 ودرع واشباه ذواته ولو ومنها ما وقع صفة في بعض احواله كاي
 في مثل قولك مررت برجل اي رجل ومعناه وصف الرجل كمال الرجل قيل
 فيه معنى التعجب لان المتعجب انما يعجب من شئ خارج عن حد اشكاله فاذا خرج
 عن حد ما فقد استبهم امره فبقي تكلم الاها م معناه رجل قد استهوى في
 كماله في الرجولة الى حد يحل ان يسهم عنه لحفا سببه وعبارتهم في
 نقر معنى اي رجل يد على انها استنفات لكر الاستنفات لاجماع الوصف
 فالوجه ان يحل على انها في الاصل استنفات لانه الان استنفات واشترط
 ان يضاف اليها مثل المنعوت لانك تريد بها بيان كماله في الحصلة الدالة هو عليها من

كان قد
 برجله

الرجولة وكجوها ولا حور حار رجل الى عالم ومنها اسما الاجناس اذ حرت
معرف باللام مابعد لاسما الاشارة كقولك مرت رجل هذا الرجل يقول الرجل
عند المحققين صفة هذا وان كان وصفا للذات في غير هذا الموضع وانما استعمل
هنا صفة لان ما تقدم من اسما الاشارة دل على الذات فتعبر دلالة الرجل على
المعنى لتقدم ما دل على الذات وهو معنى لصفة واحصر وصف اسم الاشارة بذلك
اي باسم الجنس المعروف باللام لانه لا دلالة في اسم الاشارة على حقيقة الذات المشار
اليها فاحتج الى بيان حقيقة ما في اسما الاجناس لبيان حقيقة الذات المشار
اليها ومثل اسم الاشارة في وصفه بذى للام قولهم يا هذا الرجل ومنها
اسم الاشارة في مثل قولهم مرت برت هذا فان هذا فيه دل على معنى في ذات
زيد وهو كونه مشارا اليها فثبت ان الاشتغال ليس شرط في اللفظ بل في وقوع
هذه اللفاظ المذكورة نعوامع انها غير مشتقة والذين يشترطون الاسماء
ياولون هذه اللفاظ ويقولون تسمى ما اول غسور وذل وما اول صاحب مال
واي رجل يكامل في الرجولة وهذا الرجل ما اول هذا المعنى وزيد هذا زيد المشار
اليه **قال** ويوصف النكرة هنا بحباب البحث الاول لان الوصف يصح
بالجمل وانما كان كذلك لاستعمالها معنى الوصفية الذي اذا لم يرت
رجل يقوم فان يقوم فيه دل على معنى في متبوعه فيكون نوعا قطعاً البحث
الثاني ان الجملة التي تقع نعتا لا يكون الا خبرية لانه الصفة في المعنى حكم على
موصوفها كالجزم فلم يستعمل ان يكون انشاسه لذلك اي تكونها حكما كالحركة البحث
الثالث انه لا يوصف الجملة الا بالنكرة لان الجملة لا يكون الا مكرة وكل ما لا يكون

الكرة

الا نكرة لا يوصف به الا النكرة فالحمل لا يوصف بها الا النكرة اما سان
الكبرى فيسبح في قوله فالاول سبعة في الاعراب الى آخره واما سان الصغرى
فلان الوصف الجملة انما كان في المعنى بالحكم والحكم في المعنى نكرة فكان الاسم
الذي يسكن منها نكرة **قال** المصنف في شرح المنفصل ونفروا انك
تقول في الفعلة مرت رجل قام ابوه فمعدوم تمام ابوه ما هذا الاسم بالحكم
لان المحكوم عليه ولو كان اسمه كقولك مرت رجل قام ابوه فمعدوم بالحكم
الذي هو الثاني فان قيل قد يكون بعض الاحكام معارضة في قولك زيد
القيام فالجواب **ليس** الاخبار في زيد القيام بالقيام بل بالبدان يكون
القيام معلوما بسببه الى صاحبه عند مخاطبته ولو كان الحكم بالقيام
لوجب ان يكون مجهولا وانما الخبر في المعنى الحكم بان هذه الذات هي هذه
الذات وان كان كذلك صار زيد محكوما عليه والذي دل على ذلك نعتي على كون
الخبر في المعنى هو الحكم الذي هو غير معلوم لا القيام الذي هو معلوم فلو لم يرت
رجل اخوه القيام ولم يره ان الجملة الواقعة صفة مقدرة بمفرد بالاجماع فكون
الجملة التي هي صفة في مثل فوانا مرت رجل اخوه القيام غير مفرد فلو لم
يكن ذلك المفرد الحكم الذي هو غير معلوم بل يكون ذلك المفرد القيام الذي هو معلوم
في مثل فوانا مرت رجل اخوه القيام يلزم وصف النكرة بالمعرفة وهو باطل
قطعاً فان **ليس** اسكن منها قلت رجل محكوم عليه ان اخاه
القيام فباطل كيف سكه موقوف محكوم لانه الحكم في الحقيقة كما سكه
في قولك قام ابوه البحث الرابع انه لا بد فيها من حصول الربط بينها وبين

ابوه قام لكان قد
مرت رجل

موصوفها كما كان ذلك في الخبر الا ترى انك لو قلت مررت برجل قام عرو لم يكر ربط
 بينهما بشي فان قيل ما يربط قوله ما رتب اسعى معهم واحيط حتى
 اذا حزن الظلام واختلط جاؤا عندك هل رايته قط اصف قوما سقوة
 لنا مخلوطا بالما حتى علمه الماء وما بالويه لون الدن لورقته لانه سمار
 الاخياط صرنا السحر لزره ورقه والورقة لون الرماد والسمار اللين الرقيق
 معوله هل رايته الذب قط صفة ملذذ وانشاه وحال عن الضمير فله ان
 ماؤه بالانفاق قد بره عدو مقول عندها هل رايته الذب قط فاهو صفة بالحقيقة
 محذوف والثاني معوله **قال** ووصف بحال الموصوف وحال متعلقه
 اما الوصف بحال الموصوف فتقولك مررت برجل عالم وهو القاسر واما الوصف
 بحال متعلقه فيزله من حاله كما في الخبر لحصول الفائدة بذلك معنى كما اتحاله
 بذلك على معنى في متبوعه فذلك الوصف بحال متعلقه بذلك على معنى في متبوعه
 مثل قولك مررت برجل حسن علامه فماد المصنف من الفائدة في قوله في الشرح
 لحصول الفائدة هو معنى النعت الفائدة التي تكون بمعنى العرض **قال**
 المصنف في شرح الفصل وانما نزلوا نعت الشيء بحال ما هو مرسى منزلة نعت
 بحاله فحقيقة انه في الحقيقة باعتبار نسبتة لا باعتبار افراده فادانك
 مررت برجل قام ابوه فالقيام ابوه هو الرجل وما وصفته الا بذلك ولم يصفه
 بالقيام المجرد فاجل ذلك صرح به صفة عليه اقوال **ادخل** هذا علمت
 اندفاع ما قاله الامام الحديث لا يصح قياسه على الخبر باعتبار الحد الذي ذكره
 فان الواجب في الخبر صدق على ما صدق عليه المبدأ واما النعت فيجب ان يدل على معنى

في

من

في متبوعه ومجرد الفائدة لا يصح النعت فان عطف البيان ايضا صدق الموضع
 لا بد من دلالة على معنى في متبوعه كمالا لاختراجه وهو لا يدل على معنى في
 ظاهره فنتبغ ان يقول الحاجي بذلك قوله كما في الخبر لحصول دلالة على معنى في
 متبوعه **قال** فالاول متبوعه اراد بالاول الصفة بحال الموصوف
 كقولك مررت برجل عالم مثل ذلك سمع الموصوف في عشرة امور الاعراب وهو لثه
 الرفع والنصب والجر والعرف والتكرار والافراد والتشبيه والجمع والتذكر
 والساكن **قال** المصنف في شرح المنظومة لا يعنون ان العشر كجمع
 لانها انواع متضادة الافراد وانما يعنون انه لا بد من كل نوع من واحد من الرفع
 والنصب والجر احدها ومن التكرار والعرف احدها ومن الافراد والتشبيه
 والجمع احدها فلا بد من اربعة من هذه العشر للتقسيم الاول وبعبارة اخرى
 في كل صورة انما كجمع اربعة من العشرة لا غير لان كل اربعة منها تسمى في التشبيه
 السامية الا ترى انك اذا قلت حار ريد الظرف يوافق افرادا وعرفا وتذكرا
 ورفعا فالافراد تسمى في التشبيه والجمع والتذكر تسمى في الساكنة والعرف في التكرار
 والرفع في النصب والجر فالحاصل ست وثلثون مسئلة لان الرفع مثلا يكون
 معادما للعرف والافراد والتذكر واما العرف والتشبيه والتذكر
 واما العرف والجمع والتذكر فهذه ثلثة وباقى ثلثة اخرى مع هذا الز
 ادا بدك بالتذكر الساكنة فحصلت سته وباقى ستة اخرى ادا بدك بالتذكر
 بالعرف والتكرار فحصلت اعاشر قسما مع الرفع ومثله مع النصب ومثله مع
 الجر فالجمع ستة وثلثون اما متبوعه في الاعراب فلان النعت تابع والتابع

ومن التذكير والت
 احدهما

تيب

عرب في الجفة التي اعرب متبوعه فاذا كان المتبوع فاعلا فالتابع ايضا
فاعل الا انه بالفرقة يكون اعرابه موافقا لاعراب متبوعه قطعا وكذلك يقال
في غيره واما تتبعه في التعريف والتكرار فلا في المعنى هو الاول المعنى بان كان
المتبوع هو ذات متبوعه فقصدا الى موافقتها في ذلك لو افقها في قصد المعنى
المراد فلو لم يتوافقا في التعريف والتكرار يكون ذاتا احدهما مع ما عتبار
تعريفه وذات الاخر معنية باعتبار كونه نكرة فلم يزل عدم اتحاد ذاتهما ضرورة
ان المعنى لا يكون غير المعين وعدم اتحادها واما الجملة الباقى التي هي الافراد
والنسبة والجمع والمذكر والتانيث ولانه في المعنى لذات المتبوع فوجب
مطابقتها في ذلك ولو تخالفنا في شئ منها تخالفنا في الذات فنحن المعنى ولان
الاصل في النعت والكثرة ان يكون مشتقا فاذا كان النعت كحال الموصوف يستمر
فيه صمد عائد اليه والضمير بطائفة المرجوع اليه افرادا وتثنية وجمعاً والمشتق
بطابق مستنزه افرادا وتثنية وجمعاً ومطابق المطابق للشيء مطابق لذلك الشيء
فان قيل ما ذكرتم معوض بقوله نعم فعدة من ايام اخر فان الايام فيه مذكر
لانه جمع لوم واخر مؤنث لانه جمع اخري فلم يطابق الصنف الموصوف في التذكير
قلت يعلم جوابه مما قاله المصنف في امالي القرآن حيث قال الاخر جمع
اخرى مثل قولك فصل وفصل واما اخر فجمع على واخر مثل قولك فصل وفصل
واخر وان كان لم يفعل كقوله نعم واخرون يصرون واما جمع ههنا على فعل
وهو في المعنى جمع اخر لانه لا ايام وواحد ههنا يوم واما ما قال فيه اخر باعتبار
اصل اخر وهو ان كل صنف لموصوف مذكر مالا يعقل فافسها بالاختار ان شئت

غيره

عاملتها معاملة الجمع المؤنث وان شئت عاملتها معاملة المفرد المؤنث
فيعمل هذه البكيات الافاضل والفضليات والفصل والفصل فالافاضل
على النقطه في المذكر والفضليات والفصل اجراء له مجرى جمع المؤنث لكونه
لا يعقل والفصل اجراء له مجرى الجماعه وهذا جار في الصفات والاحبار
والاحوال ولا كبحار اخر فعلى الامام اجراء له مجرى جمع المؤنث ولو لا ذلك لم يستقم
ولا لك في ذلك حاشي رجال ورجال اخر لم يخرج حتى سولوا واخرا واخرون لانه لم يعقل
وقد اعرب العرب مالا يعقل من المذكر في الضمير ومثل هذا الا براهم يقولون
لكتب اشترتهم وهو المذكر مثل اخر ولم يات مالا يعقل من المذكر غير الامر من
ما لجمع المذكر وما لمفرده بخلاف لظاهر فانه جار له ما لجمع المذكر من يعقل اذ كان
مكسرا كانهم قصدوا ان يجعلوا من يعقل امر مختص به ولما كان في جمع الطواهر
يصح محض من يعقل شاركو ابن المذكر من لا يعقل ومنه في جمع المكسر
لاختصاصه بالجمع السالم وليس في الضمار مذكر من يعقل امر ان احدهما يخص
به فشاركه بنبه وبين من لا يعقل في الاخر فلما لم يشارك مع المذكر في الضمار
الا لفظا خصوصا به من يعقل سر كوا ابن المذكر من لا يعقل وسر المؤنث في الضمير
فلهذا لم يقولوا الكتب اشترتهم لانه مخصوص بالعقل لا بكونه العبد اشترتهم
وكذلك لا يقولوا الكتب سمووا ولكن نفقروا لانه مخصوص بمن يعقل القول
العبد نفقروا وكذلك في جميع ابواب الضمير **قوله** والثاني يريد
بالثاني الوصف كحال المعلق فهذا تتبعه في الجملة الاولى الرفع والنصب
والجار التي عبر عنها بالاعراب والتعريف والتكرار وانما سبعة في الجملة الاولى

لان الحجة الاولى احكام ليت احكام الافعال وانما هي من احكام الاسماء
فوجب ان يحري في الاسم الواقع صفة باعتبار الاول يعني الموصوف لانها
لا باعتبار الاستدلال في الباء يعني الجنس البولي وهي الافراد والتشبيه والجمع
والذكر والتانيك لا تتبع الموصوف لان تتبعته في هذه الحجة في القسم الاول
انما كان باعتبار الفاعل لان هذه الحجة احكام هي احكام الافعال وليت
مراحكام الاسماء الاخرى انما يذكر والسبب انما يكون في الاسم المشتق باعتبار
فاعله كما انهما في الفعل باعتبار فاعله وكذلك الافراد والسبب والجمع في الاسماء
المشتقة انما هو باعتبار فاعله فان كان ظاهرها كاسم مفرد وان كان مضمراً
مثنى كاشياء وان كان مضمراً مجموعاً كاسم مجموع كل ذلك ايضا كما في الفعل
وفاعله انما يعني في القسم الاول صمراً مقدم ووجب نفي فيه بالذكر والفاعل هنا
يعني في القسم الثاني عن المقدم لان فاعله بالحق صفة هو المتأخر عنه لا الموصوف
فالصفة بالنسبة الى الفاعل في ذلك معنى في الحجة البولي كالنقل لما عرفت
ان حكم المشتق في الافراد والسبب والجمع والتذكر والسبب حكم الفعل كما ان
الفعل انما يكون مفرداً اذا تقدم معنى اذا لم تقدم عليه ما هو في المعنى فاعله مثل
قام زيد لا مثلاً زيد قام فذلك الصفة في القسم الثاني وكما ان الفعل انما يذكر
ويؤتى باعتبار فاعله فذلك الصفة هذا تقرير ما في الشرح مع محاذاته بما ذكره
المصنف في شرح الفصل واعرض الامام الحديثي على قول المصنف في شرح
الكافية الفعل انما يكون مفرداً اذا تقدم فاعله نظراً لان الفعل دائماً مفرد
مقدم على فاعله وانت علمت كذا في غير كلام المصنف عدم ورود هذا الاعتراف

اشتملته مرتين رجلين حسن علاماها وحسن غلاماها ورجل حسن جارته
قال ومرتني يعني ومرتني كونهما كالنقل حسن قام رجل فاعده غلاماها
بافراد المصفة وان كان فاعله جمعاً كما يقول قام رجل فعده غلاماها وضعف قام رجل
فاعده غلاماها جمع الوصف كضعف تقعدون غلاماها فان قيل قام رجل
تعود غلاماها عن ضعف مع ان الوصف فيه جمع مسلم في قام رجل تعود غلاماها
اجيب بانه انما جاز قام رجل تعود غلاماها من غير ضعف المحجة على صفة
لم يشبه بها الفعل ضرورة انه يخالف الفعل في الحركات والسكون بخلاف
فاعدون فانه مشبه لقوله تقعدون لتوافقه له فيما قلنا من ان ماسع فاعدون
غلاماها امتناع فعود والاولى ان يقال فضعف فاعدون غلاماها ضعف فعود
غلاماها **قال** والمضمير لا توصف لان المضمير معرفة وصفه المعرفة توضح
لها والمضمير واضح فان انا في عامة الوضوح وحمل عليه ما بالضمير لانه منه
ولم توصف للمدح والذم حملاً على انه لم توصف للسان لانه الاصل ولا توصف
بالمضمير واستدل عليه المصنف في شرح الفصل بانه فقد فيه معنى الوصفية
وهو الدلالة على المعنى فان المضمير لم يوضع للدلالة على المعنى وانما وضع
للذوات ولذلك امتنع ضمير الحال **قال** والموصوف اخضر حان يكون
الموصوف اعرف من صفته او مساوياً لها في العرف لان الموصوف هو المقصود
بالنسبة المقيدة والصفة عن مقصوده بذلك وانما المقصود بها الدلالة على المعنى
الذي في الذات فلو كان الصفة اخضر لزم ان يكون المقصود بالسبب دون غير
المقصود في الدلالة على الذات المرادة لكن غير لائق بالقياس فان قيل

كيف من الاعمال اخضر قلن — السان اما حصل مجموعها ومجموعها
 احصى كل منهما منفردا فان زيد الطويل اخضر من زيد وحده ومن الطويل وحده
 ومن كان الموصوف والصفة كشي واحد ولعل ان يقول هذا انما يستقيم
 ان لو كان المراد بالخصوص المنطقي وليس كذلك وانما المراد هنا معنى التعريف
 ومعرفة وجوب كون الموصوف اخضر وساوا لم يوصف ذوا اللام الا بمثله او
 بالمضاف اليه لانه لان ما عداه من الاسماء اخضر منه فذلك لم يوصف
 وانما التزم او رد ذلك اعتراضا وتقريره ان يقال قوله والموصوف اخضر او
 ساو يقتضي حوازه وصف اسم الاسماء بالمضاف الى الماهية والى ذى اللام لانه
 اخضر منها ولا يجوز ذلك باناف واجاب — عن ذلك بقوله للابهام وتقريره
 ان اسم الإشارة لا يدل على حقيقة الذات المشار اليها فكون وصفه ما يدل
 على معنى في الذات هو القياس بمعنى القياس ان يقال مررت بهذا الرجل العالم
 فبوت بالرجل اولام بصفات اخرى والى هذا اشار المصنف في شرح المنظومة
 بقوله كرهوا ان يصفوه بالعوارض بل بحقق الماهية والاسماء الدالة على
 حقيقة الذات هي اسما الاجناس ولا بد من تعريف لطابق موصوف بشي نفسي
 تعريفه باعتبار معناه في نفسه اى باعتبار حقيقة ودكر انما هو باللام فان
 الموضوع لعرف الحقيقة هو اللام لا غير فمخ اخضر وصف اسم الإشارة باللام
 فان لم يوصف باسم الإشارة بالصفة لا باسم الجنس نحو مررت بهذا
 العاقل ومررت بهذا البصير قلن — اجاب عنه المصنف في شرح المفصل
 بان هذه الصفة الجارية على اسم الإشارة في الحقيقة انما هي صفة لاسم الجنس

حقيقة الذات
 قبل الصفات
 اى قبل وصفه
 عاملا على

المقدر صفة لم يدل اسم الجنس على المعنى الذى كان ذاتا مخصوصا باعداد
 ولذا كان قولك مررت بهذا العاقل بواو كان قولك مررت بهذا البصير ضعيفا
 لما في العاقل من معنى الدلالة على معنى الجنس المخصوص **قال** — ومنه ضعف
 يعنى حقيقة ان البتة صفة الماهية ذى اللام لانه حقيقه صفة مررت بهذا
 البصير اذ ليس في قولك البصير ما يشترط حقيقة الذات المشار اليها لانه لم يضع
 الا شيئا له البصير وليس فيه دلالة على خصوصية حقيقة وحسن مررت
 بهذا العالم لانه وان لم يوضع العالم حقيقة الذات بل شيئا لا العلم الا انه تبين
 بان المشار اليه رجل اذ لا يوصف بما سواه مما اشار اليه بالإشارة الحية
 وكان في فهمه من حقيقة الذات **قال** — العطف تابع التام شمل
 التوابع كلها وقوله مقصود بالنسبة اى نسبة عاملة الى متبوعه اسنادا او غير
 فان للتعامل الكمال في معنى نسبة مخرج عن الصفة والتوكيد وعطف السان لانها
 ليست مقصودة بالنسبة الا ترى انك اذا قلت حار زيد العاقل فالمقصود بالنسبة
 انما هو زيد والصفة انما هي بها التوضيح بازدياد لانه مقصودة بنسبة الجي والى ذلك
 شرط في الصفة كونها معلوما للحاطب شوقا مع انها ثابتة في نفس الامر للموصوف
 فنفخ ايضا بها فان قلنا قوله نعم البصير الله بشر ارسولا وصف فيه
 بشر ارسولا مع ان الصفة فيه غير ثابتة للموصوف قلن — ذهب الامام
 الجرجاني الى انه ليس بصفة لما يورى اليه من كون رسول الله قبل البعث اخذ ابن
 ان الصفة بحسب شوقها للموصوف في الحكم ودكر غير مستقيم وقال المصنف
 في امانى القرآن ما ذهب اليه الجرجاني غلط والجواب — عنه من وجهين احدهما

ان ما ذكره انما يكون في الاشارة الى النفي وهذا نفي لان معناه انكارهم بشرا
موصوفين بصفة الرسالة والافتكار نفي ولو كان ما نفي مستقما لم يستقيم ان يقال ان
الوجود الثاني لانه يلزم من فساد ما ذكره اذ لا يستقيم نفي سوية الابد قوته
ونعومة لا يستقيم نفي ثبوته وخل الاشكال من وجهين احدهما وهو قول الاكثرين
ان نفي الجمع في مثل ذلك ورد على شيء بعد حقيقته وانما معنى مثل قولك لا يجمع حركة
وسكون اكل نفي الجمع المطلوب نسبة الى الحركة والسكون فوحد العقل بالماهية
لا اكل العقل به مثبتا ثم نفسه فلكل ما ذكرناه على نوعهم الاستحالة في ان يكون
بشرا ورسولا وعلى هذا اولهم سخط اجتماع الضدين وجميع ما ياتى وهو لا
هم القائلون باستحالة العقل الامر على خلاف حقيقة الوجه الثاني ان
يكون ذلك متعقلا في الذهن وان كان مستحالة في الوجود فسوف باعتبار الوجود
وان كان متعقلا سوية فعلى هذا يكون البشر الرسول متعقلا عندهم في الذهن
وانما المكر واوجوده والوجه الثاني ان يسلم ان ذلك جاز في النفي والاساس
ولا يلزم ما ذكرناه هنا لان حصول البعث مشتمل على الرسالة فعند بعثه
لكن رسول فيصم وصفه فلا يلزم بوقف احدهما على الآخر في دفع الاشكال
وحمله هو لا على الحال لما حصلوه وان يتكلموا احد كل صيغة الحال من النكرة
قوله مع متبوعه نخرج عنه البدل لانه غير مقصود مسوعة معه الا ترى انك اذا
قلت اعجبني زيد علمه فانما الاسناد الى العلم دون زيد فيخرج يقولنا مع متبوعه
البدل عن هذا الحد قال ابن المالك يرد عليه نحو جاز زيد بل عمرو وما
جاز زيد لكن عمرو لانه لم يقصد بالحكم الا التابع وتقرير منه ما قاله غير منتهى

يقولنا جاز زيد لا عمرو واجب عنه ان المراد بالمقصود في النفي هو
ان لا يكون مثالا للشيء ولا مفرزا له ولا خفيا حنذا على الصور المذكورة
ممكن ان يحاسب عنه بوجه اخر وهو ان التابع والمتبوع مقصودان فيما
ذكرهم من الصور وان كان احدهما بالنفي والاخر بالاثبات فان النفي والاساس
خارجان عن بعض النسب فان قيل فعلى هذا لا يستقيم قوله في
البدل دون متبوعه لانه مقصود بالنسبة السلبية اجبا عنه
بانه غير مقصود اصلا ولا يلزم من كونه غير مقصود مطلقا ان يكون مقصودا
بالنسبة السلبية قال الاندلسي الجمل غير مرادة وهذا الحد
قلت بل هو مراده منه لما ذكره المصنف في مباحث حروف العطف
مرسح الفصل وسحق ذكره اسما للتعالي **قال** توسطه ون
متبوعه احد الحروف العشرة شرط بعد تمام الحد لان الحد بما قبله قد تم لانه صار
حائعا ما تعابروا لم يستغن بقوله تابع توسطه ونه من متبوعه احد الحروف العشرة
لان الحروف قد توسطت من الصفات وعرضا حد يصلها عنها فلوحد العطف
بذلك لخل فيه بعض الصفات قال المصنف في امالي الكاف
وهذا يرد على جاز زيد العاقل والعالم فانه تابع توسطه ونه من متبوعه احد
الحروف العشرة وليس يعطى في التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه في الوصف
وانما حسن دخول حرف العطف لنوع النسب بالمعطوف لما سها من التعابير
وقال في امالي المسائل المبررة لا نحو جاز زيد والعامل الاكل
اما ان يعطف العاقل باعتبار المعنى او باعتبار الذات فان عطفه باعتبار

الذات فسد لعدم التعدد وان عطفه باعداد المعنى فسد ايضا لان
 انما نعطفه على الذات المنسوب اليها المحي بحال كونه المعنى منسوب اليه
 المحي لشركه معه بالواو وهو فاسد بخلاف قولنا جازب العاقل والكرام
 فالك عطف معنى على معنى والمعنى الاول منسوب الى الذات المتعدي
 وكذلك المعنى الثاني سفسه ما سفس المعطوف عليه بخلاف قولنا جازب
 زيد والعاقل لما عدم فان قلت ذهب صاحب الكشاف الى ان
و ثامنهم كلبهم في قوله نعم ويقولون سبعة و ثامنهم كلبهم صفة لسبعة وان
 ولها كتاب معلوم في قوله نعم وما اهلكنا من قبته الاولها من دون صفة
 وهذه الصورة عن صاحب المصنف ما تنازع في امالي المسائل المتفرقة وهو
 جازب والعاقل قلت انما حكم المصنف ما تنازع جازب زيد
 بقدر ان يكون الواو للعطف واما ان لم يكن الواو للعطف لم يكون لتأكيد
 لصوق الصفة بالموصوف كما قاله جازب العلامة فلا يكون تمنعا والسكالي
 ذهب في معاني المنفاح الى ان واو العطف لا توسط بين الصفة والموصوف
 ثم قال واما قوله عراسه وما اهلكنا من قبته الاولها كتاب معلوم
فالوجه فيه غدي هو ان ولها كتاب معلوم حال القرية لكونها في حكم الموصوف
 باراد منزله وما اهلكنا من قبته من القرى لا وصف وحمله على الوصف فهو
 اقول انما يصح هذا ان لو جعل جازب لعلامة الواو للعطف لكنه
 لم يجعله للعطف بل جعله لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف واعترض ابن
 المالك على جازب في شرح التسهيل ما ذهب اليه جازب من توسط الواو

بين الصفة والموصوف فاسد لان مذهب في هذه المسئلة مذهب لا يفرق
 بين الصفتين والكوفين معول عليه فوجب ان لا يلتفت اليه وايضا انه معك
 وبما لا يناسب وقد كان الواو قد اقبل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها وذلك لان
 لتعريفها وهو صمد لما يراد من التوكيد فلا يصح ان يقال للعاطف موكد وايضا
 ان الواو فصلت الاول والثاني ولولا هي لتلاصقا فكيف انما اكدت لصوقها
 وايضا ان الواو لو صلحت لتوكيد لصوق الموصوف بالصفة لكان اولي المواضع
 بها موضع لا يصلح للحال نحو ان رجلا راى سديا لسعد فراه سديا حمله فعبث
 ولا يجوز اقترانها بالواو لعدم صلاحية موضعها للحال بخلاف ولها كتاب معلوم
 فانها حمله نصلح في موضعها الحال لانها بعد منفى والمنفى صلح لان جعلها
 حال بما هو صلح لان جعل مبتدأ اول على الوجه الاول ان جازب
 الله العلامة اعرف باللفظ مع انه لا يلزم فعدم العرفان بالمعول عليه عدمه وعلى
 الثاني ان تعار الشين لا ينافي بلاصتها والحمله التي هي صفتها التصاق
 بالموصوف والواو اكد لا لتصاق ما عشارها في اصلها بالجمع المناسب
 للتصاق لانها الان عاطفة وعلى المسائل ان المراد من الالتصاق ليس
 الالتصاق اللفظي كما فهمه ابن المالك بل المعنوي وبما لا يوافق الثاني
 وان اسقى الاول وعلى الرابع ان الله الاول من تلك المواضع وقد قارنها
 الواو لتأكيد قال واذا عطف نعتا اذا عطف على الضمير المرفوع
المتصل الكد او لا ضمير منفصل ثم عطف عليه مثل ضربنا وزيدا لان الضمير
 المتصل المرفوع بالذات صلة معنى لانه فاعله ولفظا لانه جعل الجزاء ولذلك

نكاح

اي ولا يسمي جعلوه كجزء اسكنوا الام لانهم لم يجدوا الكلمة رابعة جميع حروفها
 بحركة الاعمق بالثاني بحسب استعلاء فلما صار كالجزء كرهوا ان يعطف عليه
 باسم مستقل فانوا باسم مستقل موافق في المعنى ليكون كأنهم عطفوا عليه
 في الصورة ولا يخفى انه في المعنى يعطوف على المتصل لانه المقصود بالشيخة
 واحترز بالمضم من المطهر وبالمتصل عن المتصل وبالرفوع عن المنصوب فها هو
 من شرط المذكور مثال جاء زيد وعمرو وانا وزيد قايما وضربت وزيدا
 الا ان تقع فصل فحور ترك الفاصل وحوز الايتان به اما الايتان فعلى
 ما تقدم قال الله تعالى وما عديا مردونه فشيئ نخزولا ابونا واما تركه فلطول
 الكلام لقوله تعالى ما اسركنا ولا ابونا وفي ايراد هذا المثال فادى ما احدهما ان
 الفصل قد يكون حرف النفي وثانيهما انه قد يكون بعد حرف العطف كما في هذا المثال
قال واذا عطفت يعني اذا عطفت على المضم المحرور اعيد الحافض
 مثل مرتب كوزيد لان اتصال المضم المحرور بالجاء اشد فحش ان ليس
 معه كلاما ولم ينفصل عنه بوجه ما اشد اتصال المضم المرفوع بعامله فكم ان يعطف
 عليه اسم مستقل وليس له محرور منفصل لئلا يكره ثم يعطف عليه فاعيد العامل
 الاول ليكون عطفت المجموع على المجموع فكون المعطوف عليه مستقلا بنفسه
 ولذا كره ولا حرج وجوب إعادة الحافض قالوا المالك سنك ويزيد فاعاد الحافض
 الذي هو من هذا العرض الذي هو وجوب إعادة الحافض وشبهه ان إعادة اما
 ان يكون هذا العرض اول ان اصاحبه المالا لا تعد فيه جائزة والثاني باطل
 لانه لو قل المالك سنك لم يستتم الاصل السبب الا في متعدد فسد الاول

وهو ان إعادة السبب لوجوب إعادة الحافض عند العطف على المضم المحرور فان
 قيل وان لم يكن له محرور منفصل لئلا يكره المحرور بالرفوع المنفصل اهلا
 الكثرة به فعطفوا وقالوا مرتب كات وزيدا لا خلاف في جواز مرتب كات قلت
 احذر عند المصنف ان يترك مرتب كات بخلاف للقياس ولكن منع مانع منها وهو
 انه لو قالوا مرتب كات وزيدا لكان هناك مخالفة لفظية ومعنوية وفي قول مرتب
 كات ليس فيه الا مخالفة المقدرة بخالفة اللفظ والبعد لا يرى ان بعضهم
 يقولون انهم اجمعون ولا احد يقول ان القوم اجمعون **قال** والمعطوف
 يريد ان المعطوف في حكم المعطوف عليه في المعنى واللفظ فشرط في العطف
 ان يكون مشاركا للمعطوف عليه في المعنى الذي عطف عليه بالنظر اليه وكل ما
 لفظا ومعنى في الاول باعتراف ذلك المعنى وحيث الثاني ولا كذا كما ان منع في
 الاول اشنع في الثاني كما اذا رفع صلة وعطف عليه جملة اخرى فانه حجب في الثاني
 من الضم ما حجب في الاول ومنع في الثاني ان يقدم ما في حيزه كما اشنع في الاول
 واذا عطفت على الخبر اخر يكون مشاركا للاول في المعنى الذي عطف عليه بالنظر
 اليه وهو معنى الخبر فكون خبرا مثل الاول قطعاً فلزم في الثاني من احكام الخبر
 من الاعراب والضم ما يلزم في الاول ولا كذا اذا وقع حالا او ظرفا هذا تقر بما في شرح
 الكافرو اما الهاء فممن لم يحرم ما زيد فيهم او فاما ولا ذاهب عن الارتفاع ذاهب لانه لو لم
 يكره فروعاً فاما ان يكون محفوظاً او منصوباً وكلاهما باطل اما الحذف فلا يكره لانه لو حفضه
 لصار الحذف مشتملاً عليه ومن قام فحجب ان يكون مشاركا للقيام في المعنى الذي
 عطف عليه بالنظر اليه وهو معنى الخبر عز زيد فحجب ان يكون ذاهباً عن وجهه ان يكون

ولا يلزم من مخالفة
 مخالفة اللفظ

خبر عن زيد ايضا ولو صح ان يكون خبرا عن زيد مثل قام لوحيد ان يصح حلوه محل قام
 لكنه لا يصح حلوه محل اذ لو قلت ما زيد بذهب عرو لم يصح حلوه عن ضمير ايد الى زيد بن زبط
 به لان فاعله ظاهر وهو عرو واذا خلا عن ضميره فكون اجنبيا عنه فلا يصح فاعله ولا يصح
 ان يكون خبرا عنه لان الخبر بحذفه عن المجرى عنه واما النصب فليس كذلك لانه لو نصب وقيل
 ولا ذهابا عرو لوحيد ان يكون النصب شركا بينه وبين قام ويلزم المحذور المذكور
 وادبطل الحذف والنصب في ذهاب تغير رفعه على ان يكون عرو مبتدأ وذهاب خبر مقدم
 عطوف على الجملة واذا كانت المسئلة بسر حوران سبب ذهاب ونعال السر زيدا فاما
 ولا ذهابا عرو وكذا حوران على عطوف ذهابا على قائما وعرو فاعل الذاهب لانه لو كان
 كذلك لفسد بعض ما قرئ في ما ذكر على ان يكون ذهابا عرو وحده عطوف على الجملة التي قبلها
 وقدم الخبر فيها على الاسم كما قلت سر زيدا فاما ولا عرو ذهابا قلت فان
 فلم تعد ذلك في المسئلة الاولى وهي ما زيد فاعله فان ذكرهما معذرا لانه لا
 يتقدم الخبر على الاسم معولهما في الجملة التي لا دخل عليه فلا ان لا يكون ذلك في
 المعطوف لانه فرعها اجدر بالان المصنف في اما الى المسائل المتبقية
 لسر فيها مسائل وكذلك ما احدها السر زيدا بقاء ولا فاعله ابو هذه المسئلة بحوز
 فيها تلك اوجه حفص فاعله على لفظ قام في رفع ابو بالفاعلية والنصب
 على وجهين احدهما ان يكون خبرا متقدما معطوفا على الخبر الذي هو بقاء و ابو معطوف
 اسم لسر والاخر ان يكون معطوفا على موضع بقاء و ابو مرفوع بالفاعلية والرفع
 مبتدأ وحرف مقدم عليه فاذا قلنا هذه المسائل في ما جازت الاوجه
 الثلثة فالحذف كما ذكر في لسر والنصب على الوجه الثاني لا على الوجه الاول لانه

يودي الى اعمال ما في الخبر المقدم وهو منفع والرفع على ما ذكر في لسر فان كان موضع
 ابو اجنبيا كقولك عرو وشبهه امتنع الحذف في لسر وما جمعا لانه يودي الى
 الاخبار بالاجنبى او العطوف على عامدين وكلاهما منفع و حار النصب في لسر خاصة
 على الوجه الاول لا على الوجه الثاني لانه يودي الى الاخبار بالاجنبى ولا يجوز النصب
 في ما البتة لا ان جعلت عرو فاعلا اخبرت بالاجنبى وان جعلت خبرا مقدما
 اعلم ما مع تقدم الخبر وهو منفع والرفع جائز فيه ما جمعا على ان يكون مبتدأ وخبر ابو
 النصب في المسئلة الاولى وجه آخر وهو ان يقال سعد بن زبط فاعله لا يكون من
 فيل عطوف المفردات بل يكون ابو اسما و فاعله خبرا متقدما والجملة يكون معطوف على
 الجملة السابقة كما نفهم من شرح الكافية قال وانما جاز هذا جواز
 عن اعراض بقوله ان نعال قد عطفت في قولهم الذي بطر معصية زيد الذي يعصب
 وعلى بطر وفيه ضمير الموصول ولا ضمير في يعصب لان فاعله ظاهر حال عن ضمير الذي
 واجاب المصنف عنه بان فاعله يعصب للسببية لان معنى هذا الكلام
 هو ان الشيء الذي طرته سبب لعصب زيد هو الدباب ليس للعطوف ولا لاي لاجل
 انها ليست للعطف هو انك لو جعلت مكان الفاء حرف عطف اخر وقلت الذي بطر
 ونعصب زيد الدباب لم يحذف الفاء واذا كانت الفاء للسببية فحوران يكون ما بعدها
 خاليا عن الصلة لان فاعله السببية لا يشترط فيها ذلك وقال
 ابن المالك اختص من العاطفة الفان بان يكون المعطوف عليه سببا للمعطوف
 نحو كسرت فانكسر فاحض من حرف العطف يعطف ما لا يصلح للصلة حلوهما عن
 العايد على الصلة نحو الذي بطر معصية زيد الدباب لانها من حيث سببيةها تجعل

ما قبلها مع ما بعده الحمل واحد فلا حاجة الى الضمير في المعطوف وكان قبل الذي ان
 بطر يعصم ريدا الذي وهو الذي ذكره ابن المالك يدركها على انها المعطوف الا ان
 سببها يغني عن الضمير **والداعطف المعطوف على عاملين هو ان**
 سعدم معمولان لعاملين مختلفين يعطف عليهما معا عاطف واحد ولا بد ان يكون
 احدهما محجورا والا كان المعمولان لعامل واحد وصورة ازدياد في الدار وعن المحرور
 وزيد في الدار وعن المحرور فانه قد عطف في الصورة الاولى على ريدا والمحجور
 على الدار وهما اعني ريدا والدار معمولان لعاملين مختلفين هان والجار وعطف في
 الصورة الثانية على زيد والمحجور على الدار وزيد والدار معمولان لعاملين مختلفين
 هما المحرور والجار واختلفوا في العطف على عاملين محجوزا الفراء مطلقا اعني سوار
 سعدم المحرور على المرفوع والمنصوب ولا ومنع سيبويه مطلقا وينقسم امر عند
 كثير من المتأخرين فمنه ما يجوز ومنه ما يمنع وضابط ما يجوز هو ان سعدم المحرور
 في المعطوف عليه وسائر المصورات المرفوعة على المعطوف على ذلك الترتيب والمصنف
 قدم في المتن مذهب المتأخرين على مذهب الفراء واخر مذهب سيبويه مذهب الفراء بعد
 كلام المصنف ادعطف على معمول عاملين محجورا اذا تقدم المحرور مثل في الدار والمحجور
 عن خلاف الفراء فانه اجازة مطلقا خلافا لسبويه فانه لا يحزم مطلقا وجه المتأخرين
 له مطلقا هو ان حرف العطف ثابت عن العامل الواحد فام مقامه فادان في الدار
 وعن المحرور فقد اتمت مقام عاملين لكنه ضعف من وجهين فوجه حرفه
 ووجه ثباته فلم يقوان يقوم مقام عاملين والمتأخرون يزعمون ان هذا الذي
 حوزناه قد احازة العرب لبثوتهم في المثال والشعر والقرآن وتعللون بان

احدى المسلسلين المحرور فيها الى العاطف مقام العاطف في مقام الجار
 وفي المسئلة الاخرى للمحرور فيها الى العاطف وكان فيها اصدار الجار
 عن عوض وقال **تمت المصنف لان حرف الجر ضعف فلجعل المحرور**
مباكرا بالعاطف الذي هو خلف عن الجار اما المثال فنقولهم ما كل سوداء ثمرة
 ولا بيضا شجرة فهذا مثل من خطي في امرهم حاب في نظره عطف فيه مضارع
 على سوداء وهو معمول كل وشجرة على ثمرة وهو معمول ما والمحرور مقدم في المعطوف
 عليه والمعطوف جميعا واما الشعر فنقول اكل امرئ تحسينا امرأ وبارتوود
 باللسان ارامعناه انكار ان يعقد ان صورة الشجر محجور بها ووجب الصبا
 الحمد في الحديث الى ذلك الجنس كانه لسر كل ما يوقد نوحبان يكون ارامعنه للاصبا
 والمتأخرين ومعناه اكل امرئ يحسن امرأ كاملا وكل ما يحسبها ارامعنه بعد
 عطف فيه نارا الاول على امر الاول وهو معمول كل وبارا الثاني على امر الثاني وهو
 معمول تحسین والمحرور مقدم في المعطوفين جميعا واما القرآن فنقولهم في سورة
 الجاثية ان في السموات والارض لايات للذين يوقنون وفي خلقكم وما كانت مدرات
 ايات لعموم يوقنون واخلاف اللسل والنهار وما انزل الله من السماء من رزق
 فأحيا به الارض بعد موتها ونضرب الرياح ايات لعموم يعقلون على القرآين
 جميعا اي على قراءة رفع ايات وقراءة نصها لان الرفع يحساج الى عامل كان
 النصيب يحساج الى عامل واكثر الناس يقرض الاشكال في قراءة النصيب لكون العامل
 لفظيا وهما سوار عطف في هذه الآية واخلاف على السموات وهو معمول الجار
 واما ترى بالنصب فمعطوف على ايات وهو معمول ان وان في الرفع فمعطوف على
 ان

محل الايات وهو معمول التجريد وهذه الامثلة الثلاث قد تقدم فيها الجور
على المنصوب ومثال عدم الجور على الرفع قوله نعم الدار احسن من الحسنى
وزيادة والذكر كسوا السيات جرائية بمثابة عطف فيه الدار كسوا السيات
على الدار احسنوا وجارسته على الحسنى وقد تقدم في الجور على الرفع
في المعطوف فالرئيس الذي ذكره المشاعون للمجاز في مثل قولك الدار زيد
والحجرة عمرو وذلك الرئيس هو تقدم الجور في المعطوف بوجوب ان لا يكون الجوار
مطلقا بل مقدرا لهذا الباب اعني ما تقدم فيه الجور وكذلك يجب الامتناع في غير
اما جواز في الاول فمشهور عن العرب واما الامتناع في غير فليتمسك بما
ذكره المانعون في التعميم اي المانعون مطلقا وهو قولهم حرف العطف ثابت
الى اخره والذي يحرم العطف على عاملين مطلقا كالفرار وغيره لما راي جوار مثل
العطف على عاملين مطلقا ساو ذلك كله وادام العطف على عاملين ساو البت
على ان ما يحفظ على حذف المضاف الذي هو كل الدلالة الاولى عليه وادامه
موجودا مقدرا فذلك في المضاف اليه على اعرابه فعلى ذلك لا يكون قوله وبار بوقد
بالل بالاعطف على عاملين محش كان نادر محفوضا بكل مقدرة في حكم الوجود
فكانه قال وكل نادر ولو صرح وقال وكل نادر لم يكتف عطف على عاملين اتفاقا فذلك اذا
كان كل مراد وجودها لانه يكون عطف على معمولي تحصيل خاصة وهو عامل واحد
ولذلك ساو المثال وادامه جواز واسئل القرية خفض القرية لم يخرج
وورثته وبين هذا بان يكون المضاف مقدما مضافا الى شيء مذكور بعد ذلك

شي آخر هو في المعنى مضاف اليه مثل الاول فهدا شطر جوار من كل المضاعف
المدة على اعرابه ساو قوله نعم ان في السموات الهاء على ان ايات حتى يحاول
الايات الاولى حتى كانت مثل البار وساو قوله نعم والذكر كسوا السيات
على التبت اجزم حياء سته بثلها اي لهم جزاء سته فكون قد عطف جملة
على جملة وما ذهب اليه المتأخرون هو الوجه المستقيم لطاهر القرآن واسعار
العرب فلا حاجة الى النقص وناو بسورة بان ايات الثاني والمالك تالكه
بعده فاما انقطع من المراد من ايات الاول غير المراد من ايات الثاني وكذلك
او المعنى في كل واحد مما ذكرنا من ايات فكيف يستعمل ان ناو بالمالك قد ثبت
ان الوجه في العطف على عاملين ما أحضاره المتأخرون وهذا الخلاف في الموضع
الذي يكون العامل فيه متعدد وليس مثل قولك ان زيد قائم وعمر انطلق وضرب
زيد عمر او كرحاله من ذلك بالاتفاق لان العامل واحد وان كان له اعمال متعددة ولو
كانت الف معمول جاز العطف عليها باتفاق وهذا جميع ما ذكره المصنف في شرح الكاف
واما الى القرآن والمفصل وشرحه وشرح المنطوية وقال ايضا في امالي
المفصل وهذا الذي ذكره مسويه وان كان على خلاف قياس حذف المضاف
مخصوص عنده بكل ومثل اذا قصد به التحقيق لا التشبيه واما اختصنا
بذلك فحش كانت الذات واحدة في المعنى فلما تقدم ما يدل عليه ذلك اعترف
امر الحذف وبقي اثره على ما كان عليه هذا الكلام وادامه بالمثل الذي قصد به
الحقيق ما في قول العرب سلكا نفعا فان المراد منه وان الخطاب في مثل
ولنا ما مثل زيد بخيلا ولا مثل اخيه جانا محور حذف المضاف الى الشاء

لث

لأن الأول قرينة مع دلالة المضاف إليه وهو واحد عليه وكذلك في مثل
قولنا كل رجل عندي وكل امرأة عندك حذفت كل الثاني ليعين ما ذكر
قال التاكيد تابع لقرينة بان التاكيد تابع لقرينة معنى المتنوع
في النسبة أو معناه في الشمول سائر أن المتكلم قد يكون متجوزا فافهم بغيره وباسم
الشيء عن متعلقه وباسم جميع الشيء عن أكثره فإذا قيل ضربت الأمير وجار القوم
سوم السامع أن المراد متعلقا الذي علامة أو بعضهم وكذلك قد يتوهم كون المتكلم
سائيا أو ناسيا فإذا قيل ضربت الأمير الأمير أو نفسه أو قال جارا القوم كلهم
نزول النظم قوله تابع عام في كل تابع وقوله لغيره المتنوع مخرج عنه الصفة والبدل
والعطف ما البدل والعطف قطامر وأما الصفة فلأن وضعها البدل على معنى
في تنوعه وأما دها في بعض المواضع التوضيح لست لأنها وضعت لذكر وقوله في النسبة
أو الشمول مخرج عنه عطف البيان لأن لم يوجب إلا لغيره متنوع وحقق
وكذلك في النسبة ولا في الشمول وذلك لأنه إذا قيل جاني أبو محمد عبد الله مثلا
فقد أوضح عطف البيان الذي هو عبد الله متنوع لأنه دل على نسبة الجاني إلى أبي
محمد الذي عبد الله لا الذي هو غيري ولا يدل على أن نسبة الجاني إليه لا إلى متعلقه
بخلاف التوكيد فإنه إذا اتبع أبو محمد بنفسه يدل على أن نسبة الجاني إلى نفسه
لا إلى متعلقه وأعرض الإمام الحديثي قائلا أن المصنف أخرج الصفة بقوله أم
المتنوع وعطف البيان بقوله في النسبة وفيه نظر إذ لا يفرق أن الـ بالدلالة على
المعنى أو لا **هذا** الفرق هو المحقق كما علمت ما ذكرناه في معنى
العرف وبوجه واحد أفصح في الصورة ونحو واحدة مراتب الصفة وذهب بعضهم

واحدة من ذهب إلى التاكيد

إلى أن التاكيدان قوله واحدة يدل على ما دل عليه قوله وفيه وهو الوجود فصار
عناية فوكرا يميزه والدليل على أنه صفة وليس تأكيدا داخل في حيز الصفة
أوحدها ما دل على معنى في متنوعه وهذه كذلك وليست ساكدة لوجه آخر جاز التاكيد
لأن التاكيد تابع لغيره المتنوع في النسبة أو الشمول وواحدة ليست كذلك لأنها
لم يوضع لغيره المتنوع لأن لغيره معنى المتنوع لا يحقودون الدلالة على معنى
المتنوع لكنها لا تدل عليه أصلا فإن معنى المتنوع النسخة وليس في واحدة كلمة
على نحو واحد وأما فإنها لا تعرف معنى نسبة ولا شمول لأن لغيره معنى النسبة
كما يصور بدون دلالة على معناه الوصفية واحدة ليست كذلك فخرجت واحدة
عن معنى التاكيد أحكاما ونقصا لا إجمالا فلا بد أن يعرف أم المتنوع وأما تفصيلا
فلأنه لا يفرق في النسبة أو الشمول والحاصل أنه لا يصدق عليها القيد الأول
ولا القيد الثاني من التعريف فإن **اللعبة** يدل على الوحدة لأن
وزن فعله بالنسخة للمرة وكذلك واحدة فدل على أنه تابع لغيره المتنوع فماد دل عليها
وقولكم في النسبة أو الشمول لا يقدح فيه أي في كونه من التاكيد لا من أحدهما
أنه لا يصلح للتعريف لما فيه التردد الكسافي للتحديد لأن التردد للتشكيل
والتحديد للبين والشأن أن دعواكم كون النسبة مرعاه الحد لذلك
عليها دليل حتى يدعى في واحدة ونقلا إذا انفى عن واحدة هذا القيد فلا يكون
تاكيدا والجواب أن النسخة لم يوضع للدلالة على الوحدة على حيا لها أي
على الوحدة فقط وإنما وضعت للدلالة على النسخة والدلالة على الوحدة صمما مقصود
بوضع اللفظ المركب من النسبة والهيئة لا كلفي لأن المقصود من وضع اللفظ

المركب الواحد فقط فتصدها الى صنفه ذلك على الوجه قصد اي بان قصد
 تلك الصفات الدالة على الوجه لا بان قصد سائر الصفات الاخرى وادخلها
 ضمنها لتكون ابلغ من دلالة الصنف فوضعوا ذلك اولاً في هذا الجواب
 كما ان الفصح موصوغة للمرة من السج لا انها وضعت للدلالة على الفصح والدلالة
 على الوجه ضمها ان دلالة على الوجه ضمها كذلك على المعنى لان مدلولها
 المطابقة لما هو المراد من الفعل واعلم ان المصنف لم يعرض لجواب قول احدهما انه
 يصلح للتعريف لما فيه من الرد لانه اشارة في اوائل المعنى الى جواب مثل هذا السؤال
 ولا الى جواب قوله والساني انه يرجع دعوى النسبة الى اخره لانه علم ما ذكره في
 بيان معنى الحدان عطف البيان انما خرج عن تعريف التاكيد بهذا القيد وخرج
 التاكيد دلالة على انه لا بد من اعتباره في التعريف واعلم ايضا ان السكالي
 ذهب في مثل هذا الى انه قبل عطف البيان ويحتاج تعريفه الى السط لا يلق
 هذا الكتاب فان قيل جاء الزيدان كلاما مأكدا بالانفاق فلم يقل انه مثل
 فوكحاني رجلان انسان فيكون صفة فالجواب انه غير داخل في هذا الصنف
 لانه لم يوضع للدلالة المعنى وهو داخل في هذا التاكيد لانه دل على ما دل عليه الزيدان
 والدليل على انه يعبرم كلام الزيد لان كل ما هو للشمول اذا اصفتم متحد
 اليه وكل للشمول متحد مع المضاف اليه فيكون كلاما في جاني الزيدان كلاما
 متحد مع الزيد فيكون دالا على عن ما دل عليه الاول فيكون بالحد اختلاف اثنين
 فانه لم يوضع للشمول بل وضع للدلالة على اثنينية في متبوعة في كوحار رجلان انسان
 فيكون صنفه قطعاً واذا انظر الحد فالتوكيد على ضرب من لفظي ومعنوي ونعني باللفظي

ما يعبرم الزيدان

ان يكون لفظ الاول بعينه ليعبرم بالنسبة كقولك حاني زيد زيد والسالك لللفظي
 حاز في الاسم والمفعول والحرف والجملة والظاهر والمضمرة واداء الفعل نحو ضرب
 ضرب زيد لانه معناه الحقيقي الذي هو الاسم لا انما يحتمل اهان ونحوه مثال
 الحرف فلا والله لا يلقى للمابة ولا للمابه ابداد واداء الدال الجملة نحو ضرب زيد ضرب
 زيد والمقصود منه الضرب لا غير ومصدره زيد لا مفعول ومنه قوله النبي صلعم
 لا غرون قريش لا غرون قريشاً مثال المضمرة انا انا قائم ومنه قوله لم اسكن
 انت وزوجك الجنة قيل ان تكرير الفعل على الترادف لا يصور اذ
 لا بد منه من ضمير مرجع المعنى الى تكرير الجملة الى اللفظ المفرد فاداءت قام قام
 زيد فان رجع بدل الاول اضمرت في الثاني وان رفعت بالثاني اضمرت في
 الاول وقيل ان التكرير في المثال للفعل مع قطع النظر عن الفاعل
 وقيل لا يستقيم هذا المعنى عند محو حذف الفاعل اولاً
 الفعل اذا جازي به مجرد تكرير الفعل الاول لا يقتضي فاعلاً وليس هذا من ان السارح
 في شئ يجري فيه حكم السارح وقد مر في باب السارح ما مرشد الله قد وضع في
 كلام حار الله العلامة وغيره في مثل يازد زيد انه يدرك وليس مستقيم لان محرم
 ما ب التوكيد اللفظي فانه لو كان بدلاً لكان زيد بدلاً وايضا فانه لا معنى للبدلية
 فيه اما غير ذلك الكاف ظاهر واما الكل فانه لا بد منه من تقارب بحسب المفهوم
 بين الاول والثاني ليصح ان يقال ان الاول كاليساط لانه الثاني فان قيل
 هذا مناف لما ذكره المصنف في مباحثه التي لفي الجنس مشرح الفصل فانه
 ذهب فيه الى ان بناء ما مر باردا اما لانه توكيد لفظي والتاكيد اللفظي حكمه

لا غرون قريشاً
لما في صيغة
مبسوغة

حكم المولد دليل باريد زيد بالضم لا غير او دل على ان يكون حكمه
بالدليل فيه ناز على اعتقاد حاز الله العلامة لا على اعتقاده وهي تدرج نوع اشعا
هذا فكانه قال انما لانه بالكد كما هو معتقدا وانما لانه بكد كما هو معتقده والمعنوي
انما يكون بالفاظ محصورة وهي النفس والعين وكلاهما وكلاهما واجمع واكثر واتبع والجمع
مع ما اخذ منها يعني ما اخذ من هذه اللفاظ من التشبيه والجمع قال
تقي الدين في شرحه معترضاً للنسب لساكد المعنوي كذا بالفاظ المحصورة اذ قد
يكون بغيرها حيوان وكلام لا يتداولون التاكيد في الفعل وقوله نعم ولا الضالين
اذ لا زائدة واحاب عنه الامام صدر الدين الحديدي ما زهد لا يرد
على المصنف اصلاً فانه اراد ان المعنوي من التاكيد المحدود يختص بالفاظ
محفوظة وليس ما ذكره هذا الفاضل من فلا يرد فالمولان
يعني بالاولين النفس والعين قال المطريزي في المغرب النفس الدم
واما سمي بذلك لان النفس التي هي اسم لحمه الحيوان قوامها بالدم قال
صاحب الصحاح النفس لروح والدم والجسد والنفس العين لعل الاجابات
فلانا نفس ونفس كمنفس اذا اصبته بعين والنافس العين ونفس الشئ
عينه بولده وعينه الشئ نفس يقال هو عينا وهو عينة فعلى ما في
الصحاح النفس المسبوع في التاكيد هو الذي بالمعنى الاخر والمراد بعموم
النفس والعين انه بولدها ما يصح بولده من الاسماء من مرد او تشبعت او جمع
او مذكرة او مؤنث بخلاف كذا فانه مختص بالمشي والباقي بغير المشي واما ما
ما يصح بولده لان من الاسماء ما يصح بولده كالنكرة فان قيل قد جاز

تاكيد النكرة في قوله صلعم بجمع جمعاً فلان احاب عنه المصنف في
شرح المصنوع ما زهد لا يرد على التاكيد معنى سائمه وقيل معنى حامل
ان قيل فقد جاز الكوفون تاكيد النكرة المحدودة كقول الشاعر
قد صرنا بكرة يوماً اجمعاً فلان فاحسب عنه ما ان النكرة المحدود
وهي التي يكون معلومها الطرفين اشبهت المعرفه مع ان البت محمول
وشاد ويختلف صيغها وضعها باعتبار تنوعها فلان التوافق بين الصيغ
والموصوف واجب مع ان الوصف عتار عن الموصوف في المعنى فلذلك
في التاكيد لا يعمد الى اعمار عن المولد اولى واما اختلاف الضمير فلذلك على من يرد
لذلك على انه راجع الى مفرد او مشي او مجموع بقوله ريد نفسه الريدان انفسها
الريدون انفسهم فند نفها الهندان انفسها الهندات انفسهم فياني
نصفه الجمع في النسب والجمع اما في الجمع فواحد واما في النسب فلا مشي
اصف الى مشي ففاسد في الاستعمال الجمع قال المصنف في
شرح المفصل اذا قصد المعبر عن اسن في المعنى مضافين الى اثنين
وهما المتصلان بهما في المعنى غير عن المضاف لفظ الجمع وان كان مشي
في المعنى وسببه كراهة اجماع لفظين تشبعتين فمما بولدها لفظها
ومعنى على ذلك بقوله اضرب رؤوسها ولا فرق بين ان يكون الاول متحداً
في كل واحد منهما او متفرداً اولاً كقولك قطع ايديها وانت تريد ايدى كل واحد
منهما وقال الكوفون شرطه ان يكون الاول متحداً في كل واحد منهما
لقوله نعم قد صغت قلوبكما وهو مردود بقوله فاقطعوا ايديها والمراد ايمانها

اما اختلاف صيغة
اعمار سوغها

فبطلت شرطية الاتحاد قال **فظهر** اما مثل ظهور الترتيب فاستعمل
 هذا الحكم اعني وضع الجمع موضع التثنية وهو ظهور الترتيب والاصل وهو
 لفظ المثني للدلالة على التثنية على القياس الاصل وهو ظهورها في الجمع
 او اسماها وعلما انها لما بعد الاتصال **والثاني** يريد بذكر المثني كذا
 ولا يولد به الا المثني لانه معناه فمتنع ان يولد به المفرد والجمع فالحق في ضمير
 لا باعتبار الافراد والتثنية والجمع لما علمت من انه لا يقع الا بالثنية ولا
 باعتبار الذكر والناث لان لفظ ضمير النسب في المذكور والمؤن واحد
 لا باعتبار التكلم والخطاب والغيبة كقولك حبنا كلانا وحسنا كلانا كما جاز
 كلاهما وان كان المؤن زينت الشافعي كلنا ما وكلنا كما وكلناهما قال
 المصنف في مباحث المنسوب شرح المفصل كلما عند سيويه فعلى اصله
 كلوي ابدلت الواو باراءا بالتاء ولم يكتف بالالف لانهما سلبا
 في قولك رأت امرأتين كلتاهما ومذهب بعض النحويين ان التاء عروضة وان
 الالف لام ووزنه فعمل **قال** والثاني يريد بالباقي كلا او اجمع وهو
 مخصوص بغير المثني مفرد او جمع مفرد او مؤنث ومخالف من ضمائرهما
 في كل باعتبار التكلم والخطاب والغيبة والافراد والجمع والذكر والمؤن
 بقول اشرا في كلي واسرا ما كلنا واشرا اكلك وكلك وكلكم وكلكن واشتره
 كله وكلها وكلهم وكلهن وسقط المثني لانهم لم يستعملوه في النسب استغناء
 بكلاهما **وهو** نظرا لانه انما يكون كذا ان لو اخذ معناها وليس كذلك
 ليعار معنى قولك اشترى العبد من كليهما وكلها ومخالف بين الصغ في البوابة

وهي اجمع والتع وانبع وابضع فقال للمفرد المذكور اجمع وللمؤنث جمعا والجمع
 المذكور اجمعين والجمع المؤنث جمع ولا يقال للمثنى استغناء بكلا
 ولا يولد بكل يعني لا يولد بكل وبانه اجمع واخواته الادوار يصح افرافها
 حببا او جمعا فالاول والخوار القوم كلهم فان القوم له اجزاء وهي احاده
 يصح افرافها احسا والساني نحو اشترت العبد كله فان العبد له اجزاء هي
 العاصم من الصفات الثلاث والربع ولا يصح افرافا بعاضه حسا وهو ظاهر
 ويصح افرافها حكما فانه يصح ان يعلق حكم الشئ ببعضه دون بعض
قال الامام الحنفي الا فراف الحسي ما يكون المحرر لم يولد لفظ
 المؤنث لو صعد لاشيا مجتمعة كالقوم والحكمي ما يكون النحوي لعامله بان
 تناول بعضا دون بعض **اول** الصواب ان يقال والحكمي ما يكون
 للمؤنث لا باعتبار يولد به افعاله عامله واعا يولد بكل واخره لان كلا
 واجمع وضعها للتاكيد لتفيد الشمول والاحاطة في ذلك المحل فاذا كان المؤنث
 دا اجزاء لا يصح افرافها حسا ولا حكما ليسعد مهاد ذلك المعنى كقولك حار
 زيد او ساقر زيد ونحو ذلك لا يولد اجمع لم يندش لم يستفد من قولك حار
 زيد لانه يعلم بالضرورة ان الجاني والمساو وكله ولا تفيد اجمع الشمول قطعا
 فاما اذا قلت ان من القوم كلهم واشتريت العبد كله طهرت فائدة باعتبار
 افادتها الشمول اذ لو افردتها الحازان تكون الاكرام لبعض القوم والشرار
 لبعض العبد على طريق التحويز فبالبقاء لمحبة اختلاف جاز زيد كله
 واذا اكد المعنى اذا اراد بالكد الضمير المرفوع المصل بالنفس والعين محبان يولد

والثاني يريد بذكر المثني كذا
 ولا يولد به الا المثني لانه معناه
 فمتنع ان يولد به المفرد والجمع
 فالحق في ضمير لا باعتبار الافراد
 والتثنية والجمع لما علمت من انه
 لا يقع الا بالثنية ولا باعتبار الذكر
 والناث لان لفظ ضمير النسب في
 المذكور والمؤن واحد لا باعتبار
 التكلم والخطاب والغيبة كقولك
 حبنا كلانا وحسنا كلانا كما جاز
 كلاهما وان كان المؤن زينت
 الشافعي كلنا ما وكلنا كما وكلناهما
 قال المصنف في مباحث المنسوب
 شرح المفصل كلما عند سيويه
 فعلى اصله كلوي ابدلت الواو
 باراءا بالتاء ولم يكتف بالالف
 لانهما سلبا في قولك رأت امرأتين
 كلتاهما ومذهب بعض النحويين
 ان التاء عروضة وان الالف لام
 ووزنه فعمل قال والثاني يريد
 بالباقي كلا او اجمع وهو مخصوص
 بغير المثني مفرد او جمع مفرد
 او مؤنث ومخالف من ضمائرهما
 في كل باعتبار التكلم والخطاب
 والغيبة والافراد والجمع والذكر
 والمؤن بقول اشرا في كلي واسرا
 ما كلنا واشرا اكلك وكلك وكلكم
 وكلكن واشتره كله وكلها وكلهم
 وكلهن وسقط المثني لانهم لم
 يستعملوه في النسب استغناء بكلاهما
 وهو نظرا لانه انما يكون كذا ان
 لو اخذ معناها وليس كذلك ليعار
 معنى قولك اشترى العبد من كليهما
 وكلها ومخالف بين الصغ في البوابة

اولا بضم منفصل مطابق للمبدأ الكواكب زبد جاز هو نفسه وجاءا هما
 وجاءوا هم أنفسهم وكذلك المضمير المتكلم والمخاطب لان المرفوع المتصل من قوله
 الجز فله هو ان يولدوا الجز ما هو كالمستقل من الظواهر مقصودا ان يولدوا
 اولاً بضم معنى الاول مستقل محو هذا المستقل الذي هو النفس والعين
 عليه معنى لفظا وان كان في المعنى تأكيد للمرفوع المتصل لانه هو المقصود
 وانما قال المضمير احرار من الظاهر وانما قال مرفوع احرار من
 المضمير المنصوب وانما قال المتصل احرار من المنفصل فانه يولد في الصور الثلاث
 عشر شرطه مثل جاز زبد نفسه وصرك نفسك وانما في فام لان العلة
 المذكورة منقودة فيها لان الظاهر مستقل والمضمير المنصوب ليس كالمرفوع
 المتصل لاستقلاله بنفسه وانما قال اليك النفس والعين احرار من اكد المضمير
 المرفوع المتصل بعين النفس والعين فانه يولد من غير شرطه مثل القوم جاءوا كلهم
 او اجمعون والفرق ان النفس تستعمل من غير ما يلد معنى ان المرفوع قد وقع
 معربا بالاصالة في كلامهم كثيرا فقال بل نفس وزبد وزيد في نفس
 شريف وعرفت ما في نفسك ولا اكد لك فانه لم يقع معربا بالاصالة اصلا اذ لم يقل
 بل كلهم ولا في كلهم نعم واستعمل كل مبتدأ لا غير لما فيه غير لفظي كان كانه
 غير معرب بالاصالة لفتن ان الدليل لفظا واد كان كذلك كان للنفس والعين
 استقلال فلا يجوز احرارها على غير المستقل وانما غيرها في كلا واجمع غير مستقلين
 فحرر على المستقل وغير المستقل وانما قال غير مستقلين بصيغة المثني لان
 عنهما شأن بناء على ان الكنع وانبع وابضع واجعات الى اجمع

ان العالم

واكد كلام ابن خنيس شعرا به لا اشتقاق لهذه الالفاظ كنطشان في قولهم
 زبد عطشان نطشان ويكون حينئذ من الاسماع الذي يذكر لشدة التوكل
 معربا بها التوافق في الوزن ولا م الفعل كقولهم حزن بسن وقيل لها
 اشتقاق فيكون موضوعه مفيدة ما يفيد الجمع قال **صالح الصحاح**
 الكنع ما خوذ من قولهم الى عله حول كنع اي مام وانبع من السبع وهو طول العنق
 مع شدة معركه وابضع من البضع وهو الجمع والمصنف يريد بكورها انباءا
 لا جمع ان اجمع يكون سابقا عليها ويكون هي اذا جاءت تعاله ولا تقدم
 عليه ولا يحى دونها اما كونها لا تقدم عليه فلانه ادل منها على المعنى المقصود
 الذي هو التمول وكان ما تقدم اجدر واما كونها لا تدرك دون فلفظه دلالة
 على معنى الجمعية لان دلالة الجمع على الجمعية بالاصالة ودلالة غيرها عليها
 عارض لا بد لها من قرينة وقرينتها اجمع فكان اجمع بالذکر وحده ابعلا ذلك
 وقد جاز ذكرها دون في قول الشاعر يا ليتني كنت صبيها رضعها
 بحلي الزلفا حولا الكفا وهو ضعف لقلته وما تقدم بعضها على بعض
 والظاهر الكنع وانبع وابضع اولى اول **لا يحفى عليك ان هذه الاحكام**
 انما نسبهم على ما في الصحاح في غير ابضع **البديع** يعرف
 البدل بانه ما لم مقصود بالذكر المسموع فله للتوطيد والتمهيد وهذا الحد
 انما يكون شاملا لغير بدل العاط اذ بدل العاط لم يذكر ما قبل التوطيد
 ولا تمهيد فان قصد دخول في الحد فله ما لم مقصود ما نسب الى المسموع
 يخرج التوابع كلها ويدخل فيه العطف فاحسنه بقولنا دونه معنى دون

ان العالم
 ان العالم
 ان العالم

المتنوع فان المضمرة في دونه للمتنوع وذلك لان العطف وان كان مقصودا فليس هو
 مقصودا دون المتنوع بخلاف كبدل فانه مقصود بالنسبة دون مسود فادا
 قلت اشترت الخمار بغيرها فالمشترى النصف وانما ذكر المبدل للوطع
 والتمهيد والمعطوف وحل في المعطوف عليه في المعنى الذي سوا المعطوف عليه
 لاجل فان قولنا قام زيد وعمرو سركب من زيد وعمرو في القيام بما هو عام لانه يستحيل
 ان يكون قام زيد ونام عمرو وانما التشريك في معقول القيام لا في القيام المصا
 الى زيد هذا اجمع ما ذكره المصنف في شرح الكاف والمفضل واما ما هو بديل
 الكل البديل يسقم باعتبار دلالاته ودلالة متنوع اربعة اقسام بديل الكل من
 الكل وبديل البعض من الكل وبديل الاشتمال وبديل العطف وذلك لانه لا يخرج اما
 ان يكون مدلوله مدلول الاول او لا فالاول بديل الكل والثاني اما ان يكون
 بعض الاول او لا فالاول بديل البعض والثاني اما ان يكون منه وبين الاول
 ملائمة بغیر البعض والكلمة او لا فالاول بديل الاشتمال والثاني
 بديل العطف وذكر المصنف في امالي الكاف انه انما قال بغيرها بمعنى بغير البعض
 والكلمة لئلا يدخل الاقسام مدحل بديل البعض في حد بديل الاشتمال اذ الملا
 حاصلة بين البعض والاصل الذي هو البعض وفي الكلمة الملائمة بين المدلولين
 في كونها المسمى واحد ولو اخرج عن البعض وحده لكان له وجه وكذا هذا اولى في رفع ما
 توهم اذ يمكن ان يقال ان المدلولين اذا كانا شي واحد فهي حقيقة واحدة والحقيقة
 الواحدة لا تعال منها وبين نفسها ملائمة اذا الملائمة بين الشئين يعصى
 تغايرهما بعلو احدهما بالآخر وليس الامر هكذا فان العلط

حكم

ان الـ

سور ولا يقصد دخوله محذوف احاط به المصنف بان العلط
 وان كان ملاما سور ولكن ذكرها هنا لانه الذي يقال بعد العلط لانه علط
 فاصنف الى العلط لان العلط كان سبب اللاتيان به الا ترى انك اذا اردت
 ان تقول لا يشترى بوما فيقبل اسانك الى ان فله حمار انتبه كان سبب لان
 نقول بوما فالعلط في ان ذكر المبدل على خلاف ما هو عليه هو الذي اوجب ذكر
 البديل فسمي بديل العلط لذلك واما غرض في التسمية فواضح وانما وقع لبعض المحققين
 اختلاف في بديل الاشتمال هل الثاني مشتمل على الاول والاو مشتمل على
 الثاني فان اردت بالاشتمال العلق والثاني مشتمل على الاول وان اردت بالاشتمال
 الدخول والثاني داخل في الاول فان حصر الدار داخل في الدار اذ اقل
 المحتنى الدار حصرها ونحوه وان اردت بالاشتمال الملائمة وكل واحد منهما
 ملائم للآخر فان زيدا ملائم لعمه وعلمه ملائم له واعترض الامام الخدي
 فاما لا فانه نظر لانه ان اراد بالعلق العلق العرف لا يكون سلطانا في العجبة
 زيد سلطانا بكذا وان اراد به النحوى وهو العمل فلا يعلق لواحد منهما بالآخر
 وان اراد اللغوى وكل منهما متعلق بالآخر وحسب لانه يكون بين العلق والملا
 فرق وقال المصنف في شرح المفصل واجتلف في تسمية بديل
الاشتمال المعنى عليه فاما اذا قلت اعجني زيد فمعنى الكلام مشتمل
 على نسبة الاعجاب الى الحسن فالمشتمل عليه في المعنى هو البديل ولذلك يسمى
 بديل الاشتمال وهذا هو الصحيح ويرد عليه البديل كلها كذا فانك اذا قلت
 اعجني بذر اسه فاعجاب بالنسبة الى الراس مثله في النسبة الى الحسن

لان الاول اشتمل
 على الثاني
 لان الثاني اشتمل
 على الاول
 لان الاول اشتمل
 على الثاني

في اشمال المعنى عليه والجواب — ان مثل ذلك لا يضر في الاصطلاح
 في التسمية فلم يسمى سمي باسم جعل علما عليه لمعنى وهو غير محصور في ذلك الاسم
 واما المذهب ان الاولان فلا يستقيمان لانه لو كان لاشمال الاول على الثاني
 لا يمنع اعني زيد سلطانه ولو كان الثاني مشتملا على الاول لا يمنع ضرب
 زيد علامه فان العلامة لا تشمل على زيد قال — الامام الخدي في نظر
 لانه يصرف هذه التسمية مخالفا لخواصه فان يدلي الكل والبعض اقسامها
 باعتبار انها كل المدركة من بعضه لا باعتبار انها كل الكلام وبعضه والحق ان
 المدركة منه مشتملة على البدل لانه اما وصفه بحواجتي زيد علمه او بالعلية وصفه
 فيه بان ملكتي الاول منه وصفه بخوسل زيد ثوبه واعجبي زيد سلطانه فانه الشئ
 منه انه لا بد وما لكد ومحكوم **قال** — ويكونان معرفتين لاجل ان
 يكون البدل مطابقا للمدركة من عرفها وتكرار اختلاف الصفه والمؤكد وقر
 المصنف في شرح الفصل بان الصفه والتأكيد في حكم التبع فاد كان الاول
 معرفة او نكرة كان ما هو كالتمه له كذا والبدل اما ان يقول في حكم تكرار العامل
 فيظهر الامر وصير كالحلقة فلا يلزم التطابق واما ان يكون عاملا على الاول ولكن
 لما كان مقصودا بالاول كالتيم لم يلزم مطابقتها كما يلزم في التيم لقوة ما هو
 اصل وضعف ما هو فرع والبدل اصل لانه مقصود والصفه فرع لانها تيم واعرض عليه
 الامام الخدي في قوله نظر لانه اذا كان البدل منه تيم للبدل فان لم يلزم مطابقة
 البدل لم يلزم مراعاة مطابقتها للبدل لان التيم لا يخالف اصلها اقول —
 لو لم مراعاة مطابقتها للبدل لكان مراعاة مطابقتها للبدل واجبا اذا المطابقة لا

اذ

لا يتصور الامر طرفين وقد ثبت عدم وجوب مطابقة البدل هذا خلف فاداس ان
 يطابقها في التعريف والسكر غير واجب فكون البدل والمبدل منه اما معرفتين واما
 نكروتين واما ان يكون المدركة منه معرفة والبدل نكرة واما ان يكون المدركة منه نكرة
 والبدل معرفة فهذه اربعة اقسام بدل الكل والبعض والاشمال والغلط والحاصل
 من صور الاربعة في الاربعة عشرة صورة مثال المعرفتين في بدل الكل
 زيد حاكم وفي بدل البعض زيد راسه وفي بدل الاشمال زيد علمه وفي بدل الغلط
 زيد الحمار مثال النكروتين في بدل الكل رجل علام كوفي وفي بدل البعض رجل بدله
 وفي بدل الاشمال رجل علمه وفي بدل الغلط رجل حمار قوله في الشرح والتاسع
 بقره ان هذه التي ذكرناها امان صور اربع في المعرفتين واربعة في النكروتين في التاسع
 الى السادس عشر اي ثمان صور اخرى للمختلف اربع لما يكون الاول اي المدركة منه
 معرفة والثاني اي البدل نكرة احدى الاول اي البدل معرفة والثاني اي البدل
 نكرة من الصور الاربعة الاولى هي التي امثلة المعرفتين والثاني اي البدل من الصور
 الاربعة السابعة الى هي امثلة النكروتين فقلت زيد علم كوفي بدل الكل زيد بدله
 وفي بدل البعض زيد علمه في بدل الاشمال زيد حماره في بدل الغلط وان اردت امثلة
 كون الاول نكرة والثاني معرفة احدى الاول اي البدل معرفة والثاني اي البدل
 امثلة المعرفتين فقلت رجل علام كوفي زيد رجل علمه رجل الحمار فان قلت —
 ان المصنف وصف البدل بالحمار والجحور في امثلة النكروتين الاول بدل الغلط فقل
 للفرق فانه قلت — نعم له فانه ودل لانه اخذ امثلة كون المدركة منه
 معرفة والبدل نكرة من الصور الثماني الاولى وهذا انما يصح ان لو كان البدل

والبدل اربعة

واربع اخرى
 نكرة والثاني
 امثلة كون الاول
 معرفة والثاني اي

الثاني التي هي
 والثاني من الصور

الذي هو نكرة موصوفة لان ابدال النكرة بالمعرفة بشرط يكون موصوفاً وبذلك
في غير بدل الغلط كما سيجل في المسئلة المتصلة هذه **قال** واذا كان
نكرة ومعرفة بمعنى ابدال نكرة بمعرفة وجب ان يوصف تلك النكرة مثله قوله
لنسفعاً بالناسه بدل الغلط ناصبه كاذبه خاطئه فانه ابدال منه ناصبه من قوله
الناصه ووصف بقوله كاذبه خاطئه كأنهم كرهوا ان يكون المقصود بالنسبه
نافضاً في الدلالة مع المقصود من كل وجه فاتفق فيه بصفه يكون كالجار لم ينافه
من النقص واعب من الامام الحديثي فالاول المصنف ما هو غير مقصود
من كل وجه فله نظر اول **هذا** السياق شعرياً جعل اول المصنف
من كل وجه متعلقاً بغير المقصود ولكن ان يقال انه متعلق بقوله ناقصاً ويكون
المراد بصفه فحينئذ اسفار التعريف من جهة اسفار الجار لا نقضاً من كل
وجه فان ذلك معلوم الانتفا **قال** المصنف في شرح المفضل وانما
لم يحسن ابدال النكرة بالمعرفة الموصوفة لانها ان كان بدل الكل من الكل وهي
هي في المعنى فلا يحسن ان يولد بالمقصود مع زياده على ما هو غير المقصود وان كان
عبدال الكل من الكل لزم ان يكون مضمراً مع ابدال المبدل منه فان كان متصلاً به
رجع معرفة وان كان مفصلاً عنه رجع موصوفاً به والحال انه غير متصل به كقولك
اعشى زيد راسه وحسنه فلا احد ذلك وجب ما ذكره وهذا في غير بدل الغلط فاما
بدل الغلط فلا يحري فيه ذلك لقوار المعنى المذكور يعني ان وجوب الضمير في بدل
البعض وبدل الاشتمال للعلم انه بعضه وملا بـ وهذا المعنى مستقيم في بدل
العلط اذ قد غلط بذكر زيد وانت يعني حمار الالعن لاجار زيد يلزم فيه ضمير

اد

فقد اجماعاً ان بدل الغلط عندهم مطرح **قال** ويكون طاهر من هذا
نعم اخر ما عدا الطهور والاضمار وليس من نفسه ذلك التقسيم يعني لسر كل واحد
من اقسام التقسيم الاول منقسم الى اقسام هذا التقسيم لانها لا يستقيم
ان يكونا كرتين او مجملين وهما مصران فادعوا منشا دجوها فها علمت ان تقسيم
اخر وهي هذا الاعتبار ايضا ستة عشر لان المبدل منه والبدل اما طاهر ان
او مصران او المبدل منه مطهر والبدل مضمراً او المبدل منه مضمراً والبدل مطهر
فهذه اربعة كل واحد منها يحري في الانواع الاربعه التي هي بدل الكل وبدل البعض
وبدل الاشمال وبدل الغلط فكون ستة عشر فمثلاً المظهر من زيد اخوك
الى اخر الاربعه الاولى التي كانت امثله المعرفين في التقسيم الاول وهي زيد اخوك
زيد راسه زيد عليه زيد الحمار امثله المضمين زيد ضرت اباه في بدل الكل زيد
قطعت اباه في بدل البعض فالضمير الذي هو المبدل منه يعود الى زيد والضمير
الذي هو بدل يعود الى اليه جعل الريد كرهت ما ايا في بدل الغلط قوله في الشرح
ومر العاسع نكرة ان اردت امثله كون المبدل منه طاهر والبدل مضمراً احد
المبدل منه من الصور الاربع الاولى التي هي امثله الطاهر والبدل من الصور الاربع
الثانية التي هي امثله المضمين فقلت ضرت زيد اباه بذكره بقطع زيد
اباه جعل الريد كرهت الريدن اباه حمار الريد كرهت الريد اباه وان ارد
امثله كون المبدل منه مضمراً والبدل طاهر اخذت المبدل منه من الصور الاربع
الساكنه التي هي امثله المضمين والبدل من الصور الاربع الاولى التي هي امثله
الطاهر فقلت ضرت اخاك زيد قطعت راسه زيد كرهت عليه زيد كرهت الحمار

الاشمال حمار المظهر
كرهتها اباه في بدل

احتمل غير وان كان ابو محمد وصح زيد وان كان لان الناس في الى محمد بحسب هذا المذهب
اقل منه في زيد ولا يعنى بالاصح في هذا وذكر المصنف في اما الى الفصل ان الاكثر ان
يكون الثاني اصح مما سطره في الامر على الاكثر وقال في شرح المنظوم في
حاشي زيد او عمرو وقد اوصف زيد بالي عمرو وهو ولد فلان ان قصد ان يصاح
الاول الثاني فهو عطف لان لا بد له والاول هو المقصود وان قصد ان الثاني هو
بالنسبة والاول كالنوطيه له كان بدلا لا موصحا للاول ومثل لقوله اقم بالله ابو
حفص عمر فهو عمر عطف لان لا ينفصل واشتهر امر الموضع عن الاسم دون الكنية روي
ان اعرابا جاء الى عمر رضي الله عنه مسندا فقال له عمر ما فعل ابلك فقال انها نقبت
فيما عمر والله ما نقبت ولا دبرت فقال لاعراب اقم بالله ابو حفص عمر ملتها نقبت
ولا دبر اغفر الله لهم ان كان في **قال** وفيه الفصل من البدل عطف
السان محش المعنى ظاهر لك مما نقلنا في شرح المنظوم واما محش اللفظ فانه
نظيره في موضع اخر هما اسم الفاعل المعرف باللام ادعري ما لنفسه اللام على الجروا
باسم الفاعل نحو الصارب لرحل زيد ومنه ما نشد مسبويا للمراه
انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير رقبه وقوعا وصعنا اياه صرع رجلا
بكر فوقع عليه الطير وبه ربي ففعلت رقبه لي اكل منه والوقوع هنا جمع واقع وهو
ضد الطائر وهو حال الضمير رقبه او في الحار والحور فانه لا يجوز ان يجعل
بدلا من البكري لو جهن دلها المصنف في الشرح احدها ان البدل في حكم تكرر
العامل وزاد عليه في شرح الفصل فاما فكما سمع التارك بشر رجلا لانه مثل
الصارب زيد منع فدرام قال فان قيل يجوز في الشيء باعما ما لا يجوز في

لم يكن فاعلا فاجوز رقبته ومخلة يادهم وان كان بعد رتبته ومخلة يادهم
فذلك رتبته ومخلة يادهم وان كان بعد رتبته ومخلة يادهم
ليس كالعطف لان البدل كله في حكم تكرر العامل والعطف بعضه في حكم تكرر العامل
حوار تابع لسبع حكم تكرر العامل حوار تابع في حكم تكرر العامل واعترض الامام الخدي
عليه السلام فاما راده في شرح الفصل فانه هو ان محشا النخاع المتقدم وكذا
محشا ان عمل عامل المبتوع منجى على التابع في البدل وغيره فحله قولهم البدل
في حكم تكرر العامل على ان عامله مقدر ما قصر الوجه الاحمر والوجهين اللذين
ذكرهما المصنف في الشرح فترى ان البدل منه محشانه غير مقصود بالنسبة
منجى حكما وكما انك اعرض عنه وعن فعله العامل به وادخل العامل في البدل حكما وقد
الا انك صمرت مثله فيه وهذا كله انما جرى عليه واعلم ان ظاهر كلام المصنف في كنهه على ان
ذلك على انه لا يجوز التارك بشر على البدل مطلقا ويجوز على انه عطف بيان وقال تلمذه غدا
مثل الصارب لرحل زيد ان جعلت زيدا في عطف بيان حورية وان جعلت بدلا
نصبته اذ قد سبق ان اسم الفاعل المعرف باللام لا يضاف الا الى معرف باللام
فتدبا بدلا على انه يجوز ان يجعل زيد في المال المذكور بدلا للرجل ان نصبه ولا يجوز
ان يحل البدل الموضع الثاني مما فصله عن البدل هو ان سمع مقدر معرف منادى
كقوله اعلام بشر وبشر لانه لو جعل بدلا لم يكن بدلا وان يكون الحكم الاستفاد لا المقصود
بالنسبة في المعنى فكان حكم المنادى اولى وادخل عطف بيان كان المقصود هو
الاول في كنهه كالحري الصفات في حوار الامر **قال** المبني ما ناسب مستني
الاصل او وقع عمر مركب هذا اخر الكلام في قسم العرب لانه قسم الاسم والاعمال وهو

فلا يلزم

انما ان الصاربه
على ان يكون

ومبنى فلما اكمل القسم الاول وهو المعرب شرع في القسم الاخر وهو المبني فنزل
على المصنف ان قوله هذا اخر الكلام في قسم المعرب غير مستقيم لان هذا اول الكلام
في المبني لا اخر الكلام في اقول جوابه ان نقالا لما يارد هذا السؤال ان لو لم
نكرهنا اشارة الى ما قبل المبني ما اذا كان اشارة اليه فلا واما مقلد قوله لانه قسم
الاسم ولا فمقوله هذا اخر الكلام في المعرب ونفروا ان نقالا ان قوله هذا اخر الكلام في المعرب
موقوف على حق المعرب وكما هو اخره فمقوله لانه قسم الاسم الى معرب ومبنى اشارة الى
الاول وقوله فلما اكمل القسم الاول اشارة الى الثاني نعم انه في التعليل ذكر امر اخر
المعلل يدونه وهو قوله شرع في القسم الاخر فان حقواخر المعرب موقوف على الاخر
المذكور لا على الشروع في المبني وعرف المبني بانه ما ناب مبنى الاصل او وقع
عمره كونه ما ناب مبنى الاصل نبتد على ان البناء يكون مشابهة ما كان
مبنيا بالاصالة وان وجد فيه سبب الاعراب وهو التركيب وقوله او وقع غير مركب
على انه قد سمي الاسم لفقدان سبب الاعراب وهو التركيب واعلم ان قوله في الشرح
لمسألة رشتد الى انه يريد بالمناسبة الواقعة في تعريف المبني المشابهة وذهب
في شرح الفصل الى ان المناسبة اعم من المشابهة فان بعض المبنيات مناسبت
غير مشابهة كالمضاف الى المبني وكما في الفجار وفساق وهذا الذي ذهب اليه في شرح
الفصل مستقيم بالنظر الى سياق الفصل واما بالنظر الى سياق الكافية فغير مستقيم
بيان ان المصنف عرف المعرب الكافية بالركب الذي لم يشبه مبنى الاصل فلو اراد
بالمناسبة الواقعة في تعريف المبني اعم من المشابهة لكانت اعم من المشابهة ما عدا مناسبة
غير مشابهة اذا وقع مركبا مبنيا ومعربا اما لكونه مبنيا ولانه مناسب واما لكونه معربا لانه

المعرب

مركب غير مشابه مبنى الاصل وجب ان الله العلامة لما لم يعرف المعرب عارضا المصنف
في الكافية يستقيم من الكلام على ما ذكره المصنف في المناسبة قوله في الشرح ولست
او هذه بالنسبة لها الحد جواب عن سؤال يعرف السؤال ان هذا الحد مشتمل على
لفظة او التي للتشكيل المناسبة في التحديد الذي للتبيين فيكون فاسدا ونفروا الجواب
ان او كما يكون للتشكيل كقولك ما ادرى ان سمع او لا يكون ايضا للتبيين اقسام الشيء
كما نقالا لانسان عالم او جاهل والمراد منها هنا وهو الثاني وانما نفسه الحد
بها اذا كان المراد بها الشكل ان شكل ان الحد ما هذا وما اذكر والمحقق في
ذكر ان الحد ودهنا نوعان للمبنى نوع يعرفه ما ناب مبنى الاصل ونوع يعرفه
ما وقع غير مركب وكون اقسام المحدود هذان القسمان يميز من او ولهذا الجواب
يعرب اخر وهو ان المراد ما كان على احده من الوصفين لا على النقيض وليس فيه تردد
وانما التردد في احدهما على المعين وهو غير معين في الحد ولا حتى على ان هذا النسب
لكلام المصنف وان قيل مبنى الاصل احصى من المبني والنقبة بالاحصى يعرف بالاحصى
احصى بانه قدم في باب المعرب ان مبنى الاصل هو الامر وعمل الماضي
والحرف فيكون الحاصل من هذا التعريف ان المسمى ما ناب الماضي وعمل الامر
فيقدقع هذا ما ذكره ولم يصل في حد المبني ما لا يختلف اذ لان احدا في الاخر
فسرع على عقله فلا يستقيم ان يحصل فعالة فيؤدي الى الدور كما ذكر في الاعراب
واقول قد تمت في بحث المعرب ما ينبغي هذا ايضا **قال**
والقائه ضم ونفخ يعني ان الحركات الثلاث في الاسكان يقع فيه كما يقع في المعرب فالضم
كقولك منند وقبل وبعد وباريد والفتح كقولهم ابرز وكف ولا رجل والكسر

كقولهم هو لا واسر والاسكان كقولهم منكم وجعلوا الحركات والاسكان
المبني تسميه مخصوصه كما جعلوا الحركات الاعراب وسكونه القابا مخصوصه
ليكون اللقب اذا ذكر مبني على انهم ارادوا حركة احد النوعين او سكونه فاول الامر
فاذا قالوا فليعلم رفع على انها حركة الاعراب واذا قالوا فليعلم علم انها حركة بناء وكذلك يابها
وكذلك جعلوا في الاسم باعسا ووقع الحركة فيه لقباً مخصوصاً فاذا قالوا فليعلم مرفوع
على انهم ارادوا المعرب الذي له الحركة المخصوصه وهذا الاصطلاح للبصر من المعربين
والمشاعرين واما الكوفون فيجوزون كل واحد من اللفظين لكل واحد من المعنيين يعني
انهم يطلقون الرفع على حركة المعرب والمبني وكذلك يطلقون المضم عليها ويطلقون
المرفوع على المعرب والمبني وكذلك يطلقون المضموم فالاسماء الحرة
عبر عن القاب الاعراب بالانواع لان لكل منها افراد اذا الرفع يكون بالضمه و
الالف والواو فله افراد فله الحثيث صار كالنوع المشتمل على افراد متفقه
الحقيقه وليس ثلثي من القاب المبني افراد ولم يذكر بالانواع وازيدان ليس مبني
على الالف بل على الكسر وهو مبني على ما يرفع به اراد به مبني على الهيه التي هي هيه
الرفع وقال اخوه الفاصل صدر الدين الحديثي اعلم نقل وانواعه
لان انواعه لا يخصص الحركات الثلاث والوقف اذ قد مبني الكلام على التوافق
والالف والياء اما الالف فمحصرة اولا في جث اما اولا
فما عرف من ان يازيدان مثلاً ليس مبني على الالف واما ثانياً فلان لقابل ان يقول
اذا كانت الكلمه مبنيه على الواو والالف واما ثانياً فلان لقابل ان يقول اذا كانت
الكلمه مبنيه على الواو والالف كانت مبنيه على الضم فلم يعبر بما يشمل كل الحرف

علم
في قوله فليعلم مرفوع
على انهم ارادوا المعرب
الذي له الحركة المخصوصه
وهذا الاصطلاح للبصر
من المعربين والمشاعرين
يعني انهم يطلقون الرفع
على حركة المعرب والمبني
وكذلك يطلقون المضم
عليها ويطلقون المرفوع
على المعرب والمبني
وكذلك يطلقون المضموم
فالاسماء الحرة
عبر عن القاب الاعراب
بالانواع لان لكل منها
افراد اذا الرفع يكون
بالضمه والالف والواو
فله افراد فله الحثيث
صار كالنوع المشتمل
على افراد متفقه
الحقيقه وليس ثلثي
من القاب المبني افراد
ولم يذكر بالانواع
وازيدان ليس مبني
على الالف بل على الكسر
وهو مبني على ما يرفع
به اراد به مبني على
الهيه التي هي هيه
الرفع وقال اخوه
الفصل صدر الدين
الحديثي اعلم نقل
وانواعه لان انواعه
لا يخصص الحركات
الثلاث والوقف اذ قد
مبني الكلام على
التوافق والالف والياء
اما الالف فمحصرة
اولا في جث اما اولا
فما عرف من ان يازيدان
مثلاً ليس مبني على
الالف واما ثانياً فلان
لقابل ان يقول اذا
كانت الكلمه مبنيه
على الواو والالف
واما ثانياً فلان
لقابل ان يقول اذا
كانت الكلمه مبنيه
على الواو والالف
كانت مبنيه على الضم
فلم يعبر بما يشمل
كل الحرف

واعلم ان مبني الاصل غير داخل في هذا التعريف وذلك غرضنا فان مقصوده تعريف
المبني المخصوص الذي هو الاسم لا تعريف مطلق المبني ولا شيء مما هو مبني الاصل
ما سمع ويدل على ان مقصوده ذلك تصد به شرح المبني بقوله لانه قسم الاسم الى معرب
ومبني المجرى واذا كان كذلك فخرج مبني الاصل عن التعريف بقوله ما ناسب الذي
هو عارض من الاسم لا يكون قادحاً **قال** المضم من المضمات اما
لان وضع بعض منها بالاصاله وضع الحروف في محضرت وضربك فاشبهت الحروف
بذلكم احبب نفسه المضمات مجراها لانها منها وان كانت على اكثر من حرفين
مخرجها واما ما هو واما ما وماك واما الى اخره واما قال بالاصاله
لمخرج نحو يد وب ومثله ما مما للمضم الرايد على حرفين غير مستقيم لان قايح
الحطاب واما لاحتياجها في وضعها الى ما يشين به من فرض الكلم والحطاب
وتقدم الذكر في القاب فاشبهت لذلك الحروف وقوله ما وضع المتكلم يعني ان المضم
ما كان لاحده هذه الاشياء التي هي المتكلم والمخاطب والقاب فلا يكون ذكراً او في
ضاراً على ما تقدم سانه فان قد رد على التعريف قول القابل ان منطلق
يعني نفسه او مخاطبه او غائباً اقدم ذكره فان التعريف صادق عليه مع انه ليس بمضم
والجواب ان ذلك وان صح كما يفعل الخلفاء في قولهم امير المؤمنين رسم
كذا مكان انا ارسم كذا فليس موضوعاً بل على انه متكلم او مخاطب وغائب ذكره خلا
فوك اننا وانت وهو فانه موضوع لما ذكرناه من الدلالة على المتكلم والمخاطب والغائب
المقدم الذكر فان لفظ المتكلم موضوع للمتكلم مع انه ليس بمضم وكذلك
يقول في لفظ المخاطب لفظ الغائب فلا يكون التعريف ما عاها الجواب

تقدم

ان المتكلم لم يوضع للمتكلم واما وضع لشيء له التكلم وهو اعم من المتكلم لصحة قوله
وعلى غير اداسل اما متكلم وانت متكلم وهو متكلم اما المتكلم والمخاطب فواضح باعتبار
ان كلامهما مفسر بشهادة تقاربه فلا يكون امر مختلفا واما الغائب فلما لم يكن
كذلك اشترط ان يقدم ذكر مفسر لهذا المتكلم فلكل اختلاف امر فان يقدم ذكر مفسر
فد يكون لفظا وقد يكون معنى وقد يكون حكما والاول اقسام لان اما ان يقدم الذكر
لفظا خفيا واما ان يقدم لفظا قدرا فالقديم اللفظي خفيا مثل ضرب زيد
علامة والتقديرى مثل قولك ضربت علامة زيد لان زيدا وان كان متأخرا عن الضمير
صورة فهو مقدم تقدير لان رتبة الفاعل التقدم على المفعول والثاني ايضا
فما ان لانه قد يكون ذلك اى التقديم المعنوي من لفظ ما ان يقدم لفظ لا يكون هو
مرجع الضمير ولكن يدل عليه كالفعل الدال على المصدر مثل قوله تعالى اعدوا
هو اقر للتقوى فان اعدوا دال على العدة الذي هو المرجع وقد يكون مسبقا
كقوله تعالى ولا يؤيد لانه لما تقدم ذكر المبرات دل على ان ثمة مورثا اخرى الضمير
الده فحدث المعنى والثالث انما جاز في ضمير الشأن والفتنة وفي
الضمير نعم وفي الضمير تنازع العاملين نحو قولك ضربني وضربت زيدا فاما ضمير
الشأن والفتنة فابا جى به مرجح ان يقدم ذكر قصد العظم القصد مدكرها
بهمة لعظم ومعها في النفس لا كذا ذكر الشئ مهمما لوفرت الدواعي المطلب
علمه وكان في ذلك لعظم ثم يفسر يكون ذلك ابلغ من ذكره اولا مفسرا بوله في السرح
وصار كانه يفرزه مادكره المصنف اما الى المسائل المنفردة فانه انما جاز الاضمار
في الشأن والفتنة ولم يقدم ذكره لانه ضمير نسبة حاصلة من الحرين المميزين

كل ما وذاك معهود لكل عاقل فكان انما اضمر لتقديم امر يد عليه وهو ذلك العهد
السابق قوله في الشرح ولا يلزم على ذلك اضمار اسما الاجناس باعتبار هذا المعنى
اى باعتبار كونها معهودة جواب سوال يعرف السوال مادكره في الامالى بهذه
العبارة فان قيل هذا جاز في المفردات فانه كما يتعقل النسب معقل
المفردات فلجرح اضمار المفردات بناء على ذلك واما سائر الجواب
وقد قرره المصنف في الامالى فهو ان المفرد لو اضمر مع اختلاف حقيقة لم يكن
في الاضمار فائدة للتردد الحاصل فيه من الاف بخلاف النسبة فانها امر متميز
لما التباس فيه بغيره فلكل حوزوا الاضمار في النسبة ولم تحوزوه في المفردات
وقوله في الشرح فلا تجعل لك لفائدة منها يعنى فائدة التفسير لان التردد
بين الاف مناف للتفسير فان قيل ان اراد التردد في نفس الضمير مع قطع
النظر عن المفسر فله العيب حاصل في ضمير الشأن فان المخاطب عند سماع
ضمير الشأن يتردد بين حقائق مختلفة من النسبة وغيرها وان اراد التردد
بعد تفسيره فهو ممنوع في اسما الاجناس فالجواب انما اختار
الثاني فاما اذا قلنا هو رجل فالتردد فيه حاصل بين جميع احوال ملك الحقيقة
واذا قلنا هو صار ب فالتردد فيه حاصل بين حقائق كثيرة بخلاف ضمير الشأن
فاما اذا قلنا هو زيد فانه بعد التفسير لا تعدد فيه لا باعتبار الافراد فانه
شخص من اشخاص الحديث ولا باعتبار الحقائق واما الاضمار في نعم وما به فلا يتم
لما قصد والمدح العام والذم العام نسبوه الى متعقل في الدهن وعرفوه باعتبار
العهد الذهني باللام فقالوا نعم الرجل ونعم الصارب ونعم العالم زيد فلما كان الغرض

انما هو نسبت الى المتعقل في الذهب من ذلك الجنس المذكور حوروا واصار ما سببه
 ما عار ذلك المعنى يعنى المتعقل في الذهب يعنى ان الضمير على المتعقل في الذهب ولا كان
 اضماره اضمار الجنس هو المتعقل في الذهب في حقائق مختلفة الرمو ان احد الحقائق
 عما عتق الجنس المقصود فقالوا نعم رجلا ونعم ضارا وما ابه ذلك ولذا لو قل نعم زيد
 لم يحرفوا لانه تصور هذا الكلام معرفة امور رتبة الاول ان المراد
من الملح العام هو الملح الذي لا خصوصية فيه لانه اذا قل نعم الرجل زيد فقد مدح
مطلقا من غير تعيين خصلة معينة مدحه بها بخلاف ما اذا قل زيد سخي فلك مدح
محصلة معينة ولذا في قوله في الذم العام الثاني بيان الملازمة التي ادعاها
 بقوله لما قصدوا الملح العام والدم العام بسوء الى متعقل في الذهب وتفسيره
 انها لما كانا للمدح العام والذم العام المستبعدا حقيقة اقتضاها لغيره على ان يبلغ
 والذم فابهم المدح او لا بان جعلوه امر استعملوا في الذهب غير معتز في الوجود ثم
 فتروا فحصل ما اقتضاه اما لان الشئ اذا ابيهم فسر كان في النفس او وقع لما جبل الله
 النفوس عليه من الشوق الى معرفة ما قصد به بهامه وكل ما يكون او وقع في النفس يكون
 البغ عالم بكونه كذلك واما لانه اذا ذكر الشئ كذلك كان مذكورا مرتين والمذكور مرتين البغ
 من المذكور مرة واحدة السال ان ذكر الامر المتعقل في الذهب قلنا نعم
 بلام العهد الذهني وقد عر عنه بالضم لان العرض انما هو نسبت الى المتعقل في الذهب
 لحصل الالهام كما عرفت والمضمر مستقل في تحصيل هذا العرض لانه عار عن امر
 معهود لا عن ملفوظ الرابع انه الهم التفسير صورة الاضمار في صورة ذي اللام لان
 لان ذا اللام يد على الجنس المقصود للمنكلم واما الصيغة فلانه صيغة المتعقل الذهني

ثم

الذي يحمل حقائق مختلفة ليس كلها مقصودا للمنكلم وانما مقصوده واحد منها فالمرمو
 بيان احد الحقائق تدكره على الحقيقة المقصود للمنكلم والاضمار في رتبة الاول
 في نعم واما الاضمار في ضري وضرب زيد فاما جار عند محض اجراء المسائل باب
 الفاعلين والمفعولين يعنى ان شاذع الفاعلين محي واحدا فاجري ضري وضرب زيد
 باعمال الثاني محي ضري وضرب زيد باعمال الاول وذلك لغرض المجتنب والاستغناء
 عن ذكر الشئ مرتين ذكر الطاهر اخر امره الا ترى انه لو لم يحرف اضمار الفاعل في ضري لوجب
 ان يقال ضري زيد وضرب زيد لانقال الشرطه ممنوعة لجواز ان يقال ضري زيد وضرب
 لهما نقول ذلك سارم خلاف المفروض اذ كلامنا في اسم طاهر سارع فيه فعلا زواعمال
 الثاني مع اقضا الفعل الاول الفاعل واذا وحي ان يقال ضري زيد وضرب زيد
 ولزم السطو بالموجب للثقل في حوزوا الاضمار في الذكر حتى كانهم قد بوا الجملة
 الثانية التي هي ضربت زيد في مثالنا على الجملة الاولى قال وهو
 متصل هذا القسم للمضمر باعتبار استغنايه عما قبله واحتياجه اليه وسانه ان المضمر
 ان استقل بنفسه بمعنى انه لا يكون محاجا الى كلمة اخرى فله يكون كالتمية
 لها بالهوكا لظاهر في استقلالها كقولك يا اباك واياك فهو منفصل وان لم يستقل
 بمعنى انه لا بد له من كلمة فله يكون كالتمية لها كقولك ضربت وضربت وضربك
 وعلاي وغلامك فهو متصل وانما سمي الثاني متصلا احتياجه الى ما يتصل به
 واذا كان محاجا الى ما يصل به فيكون متصلا قطعاً والا لا يكون محاجا الى
 ما يتصل به وقد فرض احتياجه اليه كما سمي الاول متصلا لانفصاله وعزم غرضه
 الانفصال يعنى انه ليس له هذا الاتصال وادام ذكره هذا الاتصال فكون متصلا

عن هذا الاتصال
 معنى او الانفصال

ومميز اعنه واعرض الامام الفاضل صدر الدين الحيدري عليه السلام لوقا المتصل
ما اتصل بعامله كان اسد فان اكثر الضمار المنفصلة لا يستقل بنفسها بل يحتاج
الى الفاعل بتبين المبدأ بها نحو انت واما كواخواتها فان الاسم مرتب هو المجرور
والنون ومن اياك هو افعال المنفصلة لم يستقل في اللفظ اولاً
هذا انما يتوجه ان لو فصل المصنف المنفصل عما يستقل في اللفظ ولم يفرم به بفسره
بعدم احتياجه الى كلمة اخرى فله يكون كالتمه لها واذا كان كذلك في الحار ان يكون
المنفصل مستقلاً بالمعنى الذي ذكره المصنف مع انه يكون محتاجاً الى الفاعل بتبين المراد
بها وهو مرفوع ومنصوب ومجرور شرع في تقسيم المضمر باعتبار
محله من الاعراب فصار وهو منقسم الى ما ذكر من المرفوع والمنصوب والمجرور لانه يوضع موضع
الظاهر بحيث يمكن ان الظاهر يكون مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً فلهذا كجاء المضمر
والمرفوع هذا انقسم للمضمر بالاعبار من المذكورين الى خمسة اقسام نظر الى الوقوع واما
النظر الى القسم اعلى فهو ستة لان الحاصل من ضرب المثلثة التي هي المرفوع والمنصوب
والمجرور في الاسرار الذين هما المتصل والمنفصل منه الان المجرور متصل ولا يكون
منفصلاً اصلاً فيكون خمسة لانه لما انقسم المثلثة اثنان يعني المرفوع والمنصوب
كل واحد الى اثنان يعني الى المتصل والمنفصل ولم ينقسم الثالث وهو المجرور الى قسمين بل
هو مختص في قسم واحد وحيث ان يكون المضمر خمسة انواع مرفوع متصل ومرفوع منفصل
ومنصوب متصل ومنصوب منفصل ومجرور لا يكون الا متصلاً وانما كان المرفوع
والمنصوب متصلان ومنفصلان لانها يقعان موقفاً ولا شيء قبلها متصلاً ولا شيء على ما
سياتي سائر ان تقدم المنصوب على عامله وان يكون عامله محذوفاً او بان يكون

بعض

عامل المرفوع امرامعنوا واشباهه ولما كان المجرور لا يقدم على جاره ولا يحذف في الجار
في محل يكون مجروراً مضمراً ولا يكون عامله امرامعنوا لم يقع موقفاً كالحج الى انفصاله
فتبقى على اصله في الاتصال وانما قال ولا يحذف في موضع يكون المجرور مضمراً اذ لو كان
المجرور مظهر المجرور حذف الجار منه كما انه محذوف بعمل الفعل في مدخوله ولا كالحذف من ان
وان قياساً مستمراً فالاول يعني المرفوع المتصل ضربت وضربت
الى ضربت وضربت وانما قال ضربت ضربت تبيناً على انه يكون في الفعل
الماضي للفاعل والمفعول ما لم يسم فاعله والثاني يعني المرفوع المنفصل انا الى هن
والمالبس وضربت الى ضربت وضربت وهو المنصوب المتصل ضربت الى ضربت
والرابع وهو المنصوب المنفصل انا الى انا هن والخامس وهو المجرور المتصل غداً
ولي الاغلاهن وظهرت وانما قال علامي ولي سراً على ان المضمر المجرور قد يتصل باسم
وود متصل بحرف جر وهذا المثال الذي ذكرناه في المرفوع المتصل انما هو باعتبار
الفعل للماضي للفاعل والمفعول ما لم يسم فاعله دون غيره من الفعل المضارع والصفة
لان تلك اللفاظ مختصة بالفاعل المضمر المرفوع المتصل في الصفة كالحال المرفوع
المتصل في الماضي وكذلك المرفوع المتصل في المضارع مخالف بعضها المرفوع المتصل
بالماضي وكل نوع من هذه الانواع الخمسة يكون ثمانية عشر مهولاً لان كل واحد منها
اما ان يكون لمكلم او مخاطب او غائب فله ثلثه وكل واحد من هذه الثلثة اما ان
يكون لمفرد او لثنائي او لمجموع صار سبعة وكل واحد من هذه السبعة اما ان يكون لمذكر
او لمؤنث فصار ثمانية عشر للمكلم سبعة وللخاطبة سبعة وللغائبة ستة وصعوا للمكلم
منها لفظين يدلان على السبعة المذكورة وهما ضربت وضربت فضررت مشترك للواحد المذكور

والواحد الموثق وصريا للاربعة للمثنى المذكور والمثنى الموثق والمجموع المذكور
المجموع الموثق ووضعوا للمخاطب منها خمسة الفاظ اربعة صوصيا وهي ضربت
وضربت وضربت وضربت وضربت وضربت وضربت وضربت وضربت وضربت وضربت وضربت
وحكم الغائب حكم المخاطب في الصوصة والاشراك فكون في المثنى واحد
والنصر اربعة كقولك ضربت وضربت وضربت وضربت وضربت وضربت وضربت وضربت وضربت وضربت وضربت وضربت
والاخير مشترك واعلم ان مجموع الفاظ المضمرات في الانواع الخمسة سنوز والاصل
ان يكون سبع لما علم ان كل نوع من هذه الانواع ثمانية عشر مدولا والاصل ان يكون
لكل مدول لفظ واحد لان الاصل عدم الاشتراك والرادف يكون الالفاظ في
كل نوع ما عدا الالفاظ ثمانية عشر والحاصل في ضربت ثمانية عشر في الخمسة تسعون الا
انه لم يحسب للمتكلم الالفطان والمخاطب الا خمسة وللغائب كذلك وانقص في المتكلم
اربعة وفي المخاطب واحد وفي الغائب واحد فالاصغر في كل قسم ستة فمجموع الناقص
في الانواع الخمسة يكون ثلثين لان الستة في الخمسة ثلثون فالباقي يكون ستين
عشرون من الباقي مشترك بين خمسين مع واربعون تصوص بان المشترك ان
لفظين للمتكلم مشتركان بين المعاني كما مر ولفظ واحد في المخاطب بين معنيين وكذلك
الغائب في صري الالفاظ المسير في كل قسم اربعة والمعاني المشتركة عشر والحاصل
من ضرب الالفاظ الاربعة المشتركة في الخمسة التي هي انواع المضمرات عشرون
ومن ضرب المعاني المشتركة في الخمسة خمسون وسان الصور ان الالفاظ
اربعة وهي ضربت وضربت وضربت وضربت وضربت وضربت وضربت وضربت وضربت وضربت وضربت وضربت
وضربت فالمجموع ثمانية والحاصل من ضرب الثمانية في الخمسة التي هي انواع المضمرات اربعون

فالمرفوع المبرر وضعت الضمة المستندة لانه اخضر من البارد
فلا يعدلون عنها الا عند تعذر اللباس كما انهم لا يعدلون عن المتصل الا عند تعذر
فانصنف بعد ان ذكر انواع المضمرات شرع في تبين محال المتصل المستند من
المضمرات على اختلافها فقال المرفوع المتصل خاصة يستند في الماضي للعا
والغائبة مثال الاول زيد قام ومثال الثاني هذا قام فان في الثاني هذا
قامت ضمير وهو غير مستند ليوارد فالجواب ان الشاهد ليس بضمير فورد
اعراضا عما هي حرف يد على ان الفاعل مؤنث لا غير مثلها في قامت هذا والفاعل مستند
لا يظهر اياها فان في الفاعل قد يظهر مثل قولهم قامت هي فلا يصح قوله الفاعل
مستند لا يظهر اياها فالجواب ان ما يظهر السر هو الضمة المستند لان هذا
ضمير متعصل بولده ذكر المستند وانما جعلوا المفرد مستندا دون المثنى والمجموع
لان المفرد سألوا عما جعل الحذف له اوله لانه يكثر اكر منها فحذف الحذف للاكثر وانما
حصر الغائب دون غير المتكلم والمخاطب اما لان قرنته لفظه اذ لا بد وان تقدم
لفظ ورسد عن حاله وهي قرنته الخطاب في التكلم واللفظ افعى واما لانه يعبر
الكثر لان اخبار المتكلم عن غيره اكر اخباره عن نفسه فلما جعلوه مستندا في
ذكر وجب ان يكون بارزا في غيره فكان الحذف اكثر اولى او سول فلما جعلوه مستندا
في الغائب وجب ان يكون بارزا في غيره لئلا يقع اللبس لانهم لو وضعوه مستندا
في غير هذا المحل لم يعلم انه لهذا دون غيره فوقع اللبس ولا يلحق بتقديم مرفوع
عليه الضمة اذ لو الكفى بذلك لاستغنى عن الضمائر فان قيل
لم ينفروا الاستنار في المثنى والمجموع حيث ارزوا خوف اللبس واغفروا

في العاسه مع الالتباس الغائب فالحجاب ان لفظ الغايه يستلزم
تاء التانيث وارتفع اللبس بالحوز والانتثار **قال**
وفي المضارع الصم كستر في المضارع المنكلم مطلقا يعني سواء كان المفرد
اول غير كقولك اوم ونوم فلم يرزوه مع المنكلم اصلا حيث كان بعد ما يرشد
اليه فمحله كغير من الصم ان تعني محمل ما يرشد اليه الصم المستتر في الكلام
كغير المستتر في كالمارز والمنفصل وذكر لان الالتباس بالكارز مشلا انما
كان للدلالة على معناه فلما كان للدلالة على معناه فلما كان القرينه وهي ما يرشد
اليه في المنكلم يبنى عنه فصار كانه بارز وبعبارة اخرى فكان البارز لا التانيث
فلكل المستتر في اوم ونوم لا التباس فيه بسبب القرينه التي هي ما يرشد اليه
فلكل محمل القرينه وهي ما يرشد اليه المستتر فيها كالمارز وانما قلنا
معه ما يرشد اليه لان الهزة تدل على انه المنكلم المفرد والنون تدل على انه
لاحد الاربعه فان **ف** كلف توابه مستتر مع وجود اللبس فيه فان
اضرك محمل المدرك والموت وكذا يصير محملا والشبه والجمع فلبس
هذا اللبس مفتقر في غير المارز والمنفصل كقولك ضربت وضربنا واما ونحن
فلان يعرفه مع محمول الجمله لا ستاره فداو **قال** والمحاط
يعني ان الضمير في المضارع المنكلم مطلقا غير تفصيل وسر في المضارع
المحاط المفرد المذكور فان قرينه الخطاب شعر بان الخطاب كقولك المحاط ان يقوم
ولا يسر في المضارع للمحاط غير معنى عن المفرد المذكور اما انه لا يستتر في شبه
الخطاب جمعه فلما مر في المضارع الغايه واما انه لا يستتر في الخطاب المفرد فلما

التي

ذكره المصنف في امالي المسائل المتفرقة من ان بار المحاط في المضارع لما كان
لا دلالة لها على خصوصية المذكور دون الموت احتاجوا الى ان يجعلوه بارزا
اذا كان الموت بخلاف لماضي فانه استغنوا فيه بتاء التانيث التي اتصل
بالفعل عز ابراه وولدك الترمي وان كان غير حقيقي ولم يلد موها اذا كان
العامل غير حقيقي وهو ظاهر واعلم انهم اغتفروا الاستتار في
المحاط المذكور وان لم التباسه بالغايه لفظا لانه لو ابرز لطلب
لوجود حرف المضارعه في اوله بخلاف لماضي وكذا كستر في المضارع
اذا كان للغائب المفرد المذكور والغايه المفردة الموت كقولك زيد يقوم
وهند يقوم وفي الصفة مطلقا يعني ان الضمير المرفوع لا يكون
في الصفة المستتر اسوا كان المفرد او لمثنى او مجموع مذكرا كان او مؤنثا
كقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون
والهندات ضاربات وانما اوجبوا الاستتار في حيث ان في لفظ الصفة
ما يدل على مهي له الما ترى ان في لفظ ضارب ما يعين للمفرد المذكور اذ لو
كان للمثنى او للمجموع لقب ضاربان او ضاربون ولو كان للمؤنث لقب
ضاربة وكذا كقولك في الباقي فان ضاربة بتاء التانيث فيه ما يعينه
للمفرد الموت وضاربان بالالف والنون للمثنى وضاربون للمجموع
المذكور وضاربات للمجموع المؤنث وتلخص هذا ما ذكره المصنف في امالي
المسائل المتفرقة حيث **قال** وضعوه في الصفات محملا اذا
جرت على مهي له مستتر اكانهم استغنوا بتثنيتهما وجمعها وتانيثها

وتذكرها عن ان يبرزوا ضميرها لانه هذه الاشياء عليها فان
المصنف في الشرح والسوان المشي الموش في علامه التانيث وان كان
الفرق بين المشي المذكور والمشني الموش في باب الضمار منطرحا قبل
فيه نظرا لانه ان اراد الفرق بين الضمير من انفسها فهو فاسد لان لفظها
متحد وهو انما المستتر اوها اوخز وان اراد الفرق بين لفظ الصفة
للمذكر وبينه للموش ايضا فاسد لان هذا الفرق ليس مختصا بالصفة
فان الماضي والمضارع ايضا كذلك لكونه يضر يا وضر يا وضر يا وضر يا
اجيب بان مراده ان المشني الموش في الصفة فيه علامه التانيث
سواء كان مشني المتكلم او المخاطب او الغائب وفي غير الصفة ليس كذلك
لغيره في المشني الموش علامه التانيث فيه في جميع اقسامه فان
قيس الالف في ضاربان ضمير وكذلك الواو في ضاربان فلا يصح قوله
وفي الصفة مطلقا فالجواب ان الالف في ضاربان ليس ضميرا
لانه ينقلب بار في الضب والجر والضمير لا يتغير حالها الا ان تتغير علمها
وكذلك يقول في واو ضاربان فان قيس الالف الى البار في
النصب والجر انما هو متغير علمها وكذلك يغير الواو الى الياء فلهما في الجواب
ان العامل هاهنا اي في ضاربان ليس عاملا في الحقيقة في الضمير نفي اذا
قلنا جاني ضاربان ورايت ضاربان ومررت بضراب ليس العامل الذي
قبل اسم الفاعل عامل الضمير وانما هو اسم الفاعل والضمير فاعل الاسم الفاعل
فكون عامل الضمير اسم الفاعل والضمير في بحاله على ما كان عليه في الرفع لعدم

الشيء

تغير عامله الذي هو اسم الفاعل في الاحوال الثلاثة المذكورة والحاصل
ان المعية هنا غير عامل الضمير وعامل الضمير غير متغير ولا يخفى على كل من قوله
في الشرح والضمير لا يتغير حالها الا ان تتغير علمها مسوقا على ان
امر من الاول وان يغير الالف والواو فما خفي فيه ليس بتغير عامله الثاني
بيان ان الضمير لا يتغير علمه ولما سر الاول بقوله والعامل ههنا
المقوله في الرفع شرع في بيان الثاني بقوله فلو كانت ضمير لم يتغير وتقريره
ان يقال اذا ثبت ان العامل المعية هنا ليس عامل الضمير وعامل الضمير
امر واحد باق بحاله في الاحوال الثلاث فمقول لو كانت هذه ضمير ولم يتغير
فغيره غير عامله لانه علمه بالاستقرار ان الضمير لا يكون الا كذلك لاري ان
البار في بصرين واليون في بصرين والواو في بصرين والالف في بصرين
لا تتغير بوجه لانها ضمير فلو كانت هذه ضمير لم يتغير وما نقل عن الاحقر
مران الباقي بصرين علامه الضمير غير مستقيم لانه لفظ اتصال باخر الفعل
دال على انه هو له ووجب ان يكون ضميرا كالف في فعلان والواو في فعلين
والنار في فعلت وفعلت وكذلك جميع الضماير المرفوعة البارزة ولقد اورد
ان يقول هذا الذي ذكره صادق على ما التايش فانه لفظ اتصال باخر الفعل
دال على انه هو له وليس بضمير اتفاقا ولكن ان يجاب عنه بان مراده
الاتصال اللازم كانه عليه امثلة التذكيرها وهذا لا يصدق على ما التايش
فانه ليس بلازم الاتصال واعلم ان الضمير المستتر وازعجه عنه
بانه مستتر وبانه منقول الى ان محذوف مقدمه شرح به المصنف في شرح الفصل

قال الماخ اما ان يكون الدال على الفاعل في قولنا زيد ضرب هو الفعل نفسه
من غير تقدير او بعد مضمير غير الفعل فان كان لفظ الفعل هو الدال فهو فاسد من
وجهين احدهما انه يودي الى ان ضرب ليس فعلية بل هو اسم سميت له لانه كما
دل على حدث مقترن بزمان فقد دل على شئ اخر وهو ذات الفاعل غير مقترن بزمان
فاشتمل على حقيقة الاسم وحقيقة الفعل وهما متضادان فهو فاسد والاخر
المطابق على ان الجملة مركبة من لفظين منطوق بهما او مقدر فيهما مثل نعم
في جواب فوالا قام زيد منسوب احدهما الى الآخر وعلى هذا لا يكون الدال على لفظ
الفعل اذ لا تقدير عندكم فبطل هذا المذهب وان قيل ان المضمير مقدم
فيجب ان يكون محذوف وانتم تقولون ان الفاعل لا يحذف ولا يلزم ان يكون
كالمفعول والجواب ان الفاعل علم من لغتهم انهم لا يحذفوه وقد بطل
في المفعول المحذوف ما جعله في حكم الموجود وقد بطل على الفاعل ما استغنى
عن التلطف به امثال المفعول المذكور فوله تعالى فيها ما تنهى عن الانفس
لانه لا بد له من مضمير عائد على الموصول ومثال الفاعل المذكور ان يكون بعد بديع ذكر
وكون الفعل الماضي لو احدى مذكر او مؤنث وكونه مضارعاً متكلماً مطلقاً
او الغائب مفرداً وكونه مخاطباً او امر المخاطب مذكر مفرد كلها قران استغنى
لاجلها عن التلطف بالفاظ ذلك على الفاعل والترم الحذف فيها كما التزم حذف
الفعل وغيره في مواضع وكذا لما كان باب المفعول باعتبار مفعولات الحذف غير
تدري في عدم التلطف به محذوف في كل موضع ولما كان الفاعل باعتبار
فاعلية حكمه الوجود عند عدم التلطف به حكمه بانه موجود والا فالضمير في قوله زيد ضرب

في الاحتياج اليه كالضمير في قوله لم فيها ما تنهى عن الانفس وان كان احدهما
فاعلاً والاخر مفعولاً فثبت ان مذهب التقدير هو الصحيح وهذا ما ذكره المصنف
في شرح المفصل **باب** ولا يسوغ المنفصل يربط اصل الضمير بالمنفصل
المستتر لانه احضر ثم المتصل البارز عند خوف اللبس لتعذر الاستئثار
بغيره انما يرتز لتعذر الاستئثار بسبب التباس ثم المنفصل عند تعذر الاتصال
لان المتصل احصر معنى وانما كان الاصل بعد المستتر المتصل لانه احصر
في المنفصل واذا كان المتصل اصلاً بالنسبة الى المنفصل وركب الاصل
لا يسوغ الا عند تعذر فلم يسوغوا ترك المتصل الا عند تعذر فذلك لا يصح
ان يجعل الضمير منفصلاً ونقال ضرب انا ولا ضرب انت وكذلك جمع الباب
الا عند تعذر علم ما سياتي سانه ثم شرع في تبين الامور الموجبة
للا اتصال فقال **وذلك اي** تعذر المتصل قد يكون بالعدم على عامله
مثل اياك ضربت وانما تعذر هذا ان يكون متصلاً لانه اذا تقدم على عامله
وانصالة انما يكون باخر عامله لما علمت فان المتصل هو الذي يكون كالسمه
لما قبله وتتمه الشئ لا يصور الا بان يكون في اخره تعذراً ان يكون متقدماً
متصلاً فوجب العود الى الانفصال وكذلك تعذر ان يكون متصلاً
اذا فصل عنه ومنه عامله لغرض اي لغاية مثل ما ضرب زيد الا انا
فانه فصل هنا من الضمير وعامله لغرض الحصر لانه لا يمكن ان يتصل بعامله
مع وجود الفصل والمحذوفه ان الغرض والاتصال شافيان قطعاً
والاول ثابت مما حذوفه فاسم الثاني وانما قال لغرض احترازه عن مثل

ضرب زيدا انا فانه قد فصل بينه وبينه فاصلي ومع ذلك لم يحذف الانفصال
لان الانفصال هنا لفائدة له اذ ضرب زيدا انا وضربت زيدا معنى واحد فقد
عدل الى المنفصل من غير تعذر بخلاف قولك ما ضرب زيدا انا فانه يخالف
في المعنى لقولك ما ضربت الزيد فوجب الانفصال وكذلك تعذر ان يكون متصلا
اذا حذف عامله لانه يمنع اتصاله بالضمير لعدم كالفاعل والمفعول المحذوران
فعلها كقولك ان ات قت قت وزيدا انا ضربت ضربت ومنه قوله تعالى
قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربّي فان اصله لو تملكون تملكون على ان الثاني تفسير
للاول فلما حذف الفعل الاول للتفسير بالثاني صار الضمير المرفوع المتصل
الذي هو الواو منفصلا وكذلك سعذرا اتصاله اذا كان عاملا معيوبا كما يستدل
والخبر مثل انا زيدا وزيد انت لانه اذا كان عاملا معيوبا والضمير لفظ منع اتصاله
به لانه لا اتصل لفظ بالياء لفظ وكذلك سعذرا اتصاله اذا كان عاملا بالخبر
حرفا والضمير مرفوع مثل ما انت قائما لانه لو اتصل لوجب استناره اذا كان مفعلا
غايما مثلا بعد تقدم ذكر زيد فقال زيدا ما قاما على ان يكون في ما ضمير زيد فودى
الى استنار الضمير في الحرف كذا التالي باطل لان استنار الاسم في الحرف على
خلاف لغتهم وهذا الموجب ما هو على لغة اهل الحجاز لان عامل الضمير عندهم
هو الحرف واما على لغة بني تميم فوجب الانفصال في هذه الصورة هو كون عامل
الضمير معيوبا لانه عندهم مرفوع بالابتداء واما قال والضمير مرفوع
لان الضمير المنصوب والمجرور لا يستتر فلا يودى اتصاله الى موجب الاستنار
في الحرف واعلم ان لما منع ان يمنع الملازمة بعين ما بطل به التالي

ولا كالتعذر بالاتصال اذا كان الضمير استدل به على جهة الفاعلية او المفعولية
صفحة حجت على غير ما هي له اي على صلاحها في المعنى اي تعلقت لفظا بغير ما هي له
معنى وذلك يكون في الاخبار والصفات والاحوال والموصولات بالالف واللام
سالك الاول قوله كذا زيدا صارته هو مثال الثاني مرفوع بوجه ضاربه انا
مثال الثالث يكسر الفرس طارده انا مثال الرابع الفرس الراية هو فعلا
فيها الى المنفصل عند البصر لما يودى اليه من اللبس في كثير من مواضعها
مثل انا زيدا ضاربه انا وانت زيدا ضاربه انت وهو زيدا ضاربه هو فانه لو لم
يبرز فيه انا لعلم ان الضارب للمتكلم او للغائب فان ضارب يصلح ان يكون
للمتكلم والمخاطب والغائب يدل صحة قولك انا ضارب وانت ضارب وهو
ضارب ولما ابرز في التباس واما قال في كثير من مواضعها لانه بعضا
من مواضع الصفة لا التباس فيه مثل هندا زيدا ضارته هي فانه لو لم يبرز فيه
يعلم من التباس الثالث ان الصفة هندا لانه لما وجب الابرار لرفع الثالث
في بعض الصور وجب في الباقي لا طر اذا الباب قوله في الشرح بخلاف
الفعل معناه انا خصصنا الابرار بالصفة لخرج الفعل فانه لا يبرز فيه
لانه لا التباس في الفعل اصلا وادراك ذلك فتمنع الابرار فيه لفقدان علت
وهو التباس فلذلك اي فلاجل التباس في الصفة وعدم التباس في الفعل
اوقعوا هذا الضمير في الاسم يعني في الصفة متصلا وفي الفعل متصلا فقولوا
هندا زيدا ضارته هي وزيدا هندا ضارها هو واما قلت التباس في الفعل
لانك اذا قلت بخبر الزيدون تصرهم علم بقولك تصرهم يعني بالنون في قولك تصرهم

انه من ادخل ضمير المتكلم فلا يتغير اساده الى الريدن وكذلك انما يند اضره
وانت قد تصير وهذا الكلام اعني قوله في الشرح بخلاف الفعل الى اخره
جواب لسؤال اورد الكوفون فالبين لوجبه الاتصال في الصفة الجارية
على غير صاحبها لوجبه الاتصال في الفعل الجارى على غير صاحبه مثل انا
يضر به انا لكن تشيع الاتصال في الفعل وتغير الجواب الى الهنزة والو
والسار في الفعل يد على فهو من المتكلم والمخاطب والغائب فلا يتغير اساده
الى الغير بخلاف الصفة فاز صار با يصلح للجميع معنى المتكلم والمخاطب والغائب
وكذلك ضاربون فانه صالح للثلاثة المذكورة ولقطه واحد يقول انا ضاربون
ضاربون وانت ضارب واسم ضاربون وهو ضارب وهم ضاربون بخلاف صيغة
الفعل على ما تبين قوله في الشرح فان قلت الى نحو شتمت على سوار
تقرر الاول منهما هو ان الصفة ايضا شتمت على قرينه يد على صاحبها فان ضمير
المفعول وهو الها في قولك انا يضر ضارب والسار في قولك انا يضر ضارب والها
في قولك زيد انت ضارب يد على ان الضارب في المثال الاول مثلا المتكلم ادوكا
يد الجواب ان نال ضارب وتقرر السؤال الثاني ان الفعل ايضا
قد حصل فيه الالتباس كما في الصفة فالك اذا قلت ريدع وضربه او ضارب
فالليس حاصل في الالباب فلا شتم في الفعل الا وشتم في اسم الفاعل
مثل انا يضره او ضارب ولا يحصل في اسم الفاعل الها في الموضع الذي حصل
فيه الفعل مثل ريدع وضارب او يضربه فلا مزية اذا للفعل اجاب المصنف
عن الاول بوجهين الوجه الاول ان ما ذكرته قرينة خارجية عن لفظ اسم الفاعل

فان ضمير المفعول كلمة بواسها ليست بخبر فاسم الفاعل بخلاف الفعل فان
القرينة الدالة على فهو وهي حرف المضارعة جزء من لفظ الفعل امر خارج
عنه وللعرب في مثل ذلك مقصد طاهر فلا يجترئون بالقرائن الخارجية
اذا كان قصدهم وضع اللفظ دالا على مقصد دلالة على غير ليراي
دلالة نصرا لا يتنى ابل يقول اكل زيد خبزا فلا بد من رفع زيد ونصب خبر
وان كان القرينة المعنوية بمعنى اللفظة يد على ان اكل اكل زيد والمأكول
الخبر ولكن وضعهم على ان القرينة في نفس اللفظ لا خارج عنه ومثل
ذلك كثيرا فانهم لا يميزون اشتر برجلين لان قرينه اشتر وهي الساد داخله
في رجلين ويا تون بالسار في ثلثة رجال وان علم التذكر من حال الامانة
خارج عن ثلثة والساد داخله فيه ولذلك ياتون باحد الحروف الاربع
السن وسوف وقد وحرف النفي مع ان المحققه الداخلة على الفعل للهروب
منها ووزان الناصبة للفعل وان كان الفرق يحصل مفر علمت وكذلك يطهرون
ان مع لام كي للفرق منها ووزان المحو وان كان الفرق يحصل عاقله لان
لام المحو لا يكون الا بعد النفي الداخلة على كان فيما يحرفه ايضا اذا جرى
اسم الفاعل على غير صاحبه فلا بد من ايراد مستتر الذي هو حجة ولا تكفي
بالمصاف اليه وان علم من ذكره صاحبه لانه خارجي افاد الامام
الحدثي ان هذا اذا امكن وقصد وضع اللفظ كما مر اما اذا لم يمكن او لم
يقصد وضع اللفظ كما مر يحزرون بالقرائن الخارجية كقولك رايت عينا
جارية واكملت الحيا وضرب زيد ساعلك تعذرا لداخلية في الاول ولا التقار

كقوله

علم المخاطب انك بعنا دلم الغنم في الثاني والكاف ان الشام للحم
في الثالث غزان يقول لحم الغنم وشاعل هو لا نكل يفصد دلالة اللحم ولا شاعل
على انهما للغنم والعاش غير احتمال عر الوجه الثاني ان القرينة التي ذكرتها
في الصفة مفعول والمنعول لم يلزم ذكره واذا حذف فلا قرينة اذا قصدوا
الى ان يكون القرينة لازمة في نفس الكلمة حتى لا يقع اللبس عند الحدوث بخلاف
الفعل فان قرينته لازمة لا يحذف اصلا فلا يلزم من الاتصال في الفعل
الاتصال في الاسم والمصنف لم يتعرض لحواب السؤال الثاني وقد احسنه
باز الابرار في زيد عمر وضربه لا يرفع اللبس الى انك لو قلت زيد عمر وضربه
هو يفي اللبس لانه صالح لزيد وعمر ولا يفصل الابرار في هذه الصور شيئا فلا
فان ثب الابرار فيه يفيد لانه يد على ان الفعل لعر صاحبه كما في انا
زيد ضارب انا انما ارفع بالابرار وباز البارر عر الابد الذي هو ضمير الحكم
م يلزم منه ان صار بالانا المقدم لا ان نفس راز يرفع ويد على انه لغرض
وهو لابرر في الفعل لا يرفع اللبس لانه لا يد على ان يضرر للابعد لانه لم يرفع
هو للابعد ولا ابرار فلا يفيد ابرار شيئا فلا يفصل فان في
لم يرفع هذا ان لا يفصل هو في زيد عمر وضارب هو اجيب ابرر
اولا في اخواته لرفع عين البارر للبرر حمل على اخواته في الانفصال فلم يرفع
لازمها وهو دلالة لانه على ان ضارب المسند هو اليه لزيد المقدم وفي زيد
عمر وضربه لم يرفع في شيء من اخواته اصلا فلا يكثر الحمل ولما بان ان نقول
انما يحقق الدلالة المذكورة ان لوم محقق احتمال كونه لعر ومن البين تحقيقه

المال لباس
باري انا

كالموجه في الجواب ان قال الابرار في زيد عمر وضارب وان لم يرفع بها اللبس لا طراد
الباب كما اريد في هند يضررته هو وان لم يحتنف في المال لباس لا طراد الباب
فان قيل فاعل الامر في الفعل اذا جرى على غير صاحبه حملا على الصنف
كما حمل في عليه في العمل اجيب بان الفعل في العمل وفي استنار فاعله
وا برارة وانفصاله اصل فلا يلتزم حمل شيء منها على غيره **قال** واذا
اجتمع ضميران مشرع من مواضع ملتبسة في وقوع المتصل او المتفصل
فهما او يجوز الامر من وانما كان ملتبسة لانه لم يعلم ما لعدم شيء من الثلاث
فيها بل علم منه وجوب الاتصال فها مع ان حكمها ليس وجوب الاتصال فمردك
انه اذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا في مثل الدرهم اعطيتك وضربك
فانه قد اجتمع في اعطيتك ضميران وهما الكاف والها والسر احدهما مرفوعا
لانها مفعول اعطيت وكذلك قد اجتمع في ضربك الياء والكاف والسر احدهما
مرفوعا والاول مضاف اليه والساكن منقول وانما قال وليس احدهما مرفوعا
احترازا من ضربك واكرتك فانه قد اجتمع فيه ضميران ولكن احدهما مرفوع
وحكم البان مختلف اذ لا يجوز في مثل اكرتك الاتصال وفي اعطيتك
يجوز الامر ان **قال** فان كان احدهما يعني ان كان احد الضمير
اعرف وقد مت الاعرف منها كما في المثالين فان الكاف ضمير المخاطب وهو
اعرف من ضمير الغائب والاعرف مقدم وفي المثال الثاني الياء ضمير المتكلم وهو
اعرف من ضمير المخاطب والاعرف مقدم جازان يكون الثاني متصلا نحو اعطيتك
وضربك قبيح وجاز ان يكون الثاني متصلا نحو اعطيتك اياه وضربك اياك

قبيح وهذا معنى قوله فلك الخيار في الثاني ما جاز الاتصال فلا مكانة وما جاز
الاتصال فليعده وشبهه بالمتعذر لا داية الى اجتماع ثلث مضمرات في مثل
اعطيتك وانما شرط في صحة الاتصال ان يكون الماعرف مقدم لانه لو كان
الماعرف موقعا في الجوز في الثاني الى الاتصال نحو اعطيتك اياك لراعه ان تعدوا
الانقصر على الماقوى ويكون الماقوى تابعا للاضعف فمما جعلوه كالكمة الواحدة
وانما قال فمما جعلوه كالكمة الواحدة لانه اذا كان الثاني منفصلا والمنفصل
كالظاهر في الاستبداد بنفسه فلا يلزم فيه ما يلزم في المتصل فان قلت
فقد قدموا الانقصر على الماقوى في قولك ضربتني وضربوك قلت انما يصح
ذلك من جهة ان الاول متوغل في الحزبه لانه فاعل فصار اولي بالمقدم بخلاف
ما نحن فيه فان كلامنا في ما لا يكون احدهما مفعولا والمصنف
في امالي الكافية وفصل الشرط الاول وهو كون احدهما مفعولا من الشرطين الآخرين
وقدمه لانه قصد الى تفهيمها واثبات حكم عند تفهيمها والحكم الذي سب
عند تفهيمها هو وجوب الاتصال لقولك اعطيتك اياه واعطيتك اياك فلو لم
يفصل الشرطين عن الاول وذكرها ذكر واحد لكان الذي يشمل الجميع فكون
الحكم ايضا على الضمير اذا كان احدهما مفعولا بوجوب الاتصال فكون خطا
لانه اذا قال والاف هو منفصل ودخل فيه كون احدهما مفعولا كما في مضمونه
وجوب قولك ضربت اياك وهو خطأ واذا فصلت عن الشرطين الآخرين بقوله
فان كان احدهما كاقوله ولا راجعا الى ما استند بالشرط الاول فسق ذلك
عن محكوم على تفهيمه هنا وقد ذكر حكمه فيما تقدم فبقى ذلك الحكم المذكور غير ناقص

لاضده يعني ضد ما اثبت بالشرط الاول واراد بضد ما اثبت بالشرط
الاول قوله والاول اذا لم يناقضه فسق بحاله معه فلا يلزم وجوب ضربك اياك
فوجب لذلك ان يفصل الاول عن الشرطين الآخرين **قال** **فاما**
فهو منفصل يعني ان لم يكن احدهما اعرف وهو مقدم فلا بد من انفصال الثاني
فقد يكونان مترابطين واحدا وقد يكون الماعرف موقعا لقولك اعطيتك اياي واعطاه
اياك واعطاه اياه اما وجوب الاتصال في العاشر فلكل واحد اجتماع اللفاظ
المتماثلة لو كانا متصلين واما وجوب الاتصال بما كان الماعرف موقعا فلما
عرفت فانه لو جعل الثاني منفصلا للزم ان يكون الماقوى تابعا للاضعف
لانه في العاشر اعطاهما واعطاهما ومنه قول الشاعر
وقد جعلت نفسي لضغمة لضغمة ما تفرع العظم ناهما ومعنى السائر نفسه
طابت لاصابة الشدة فراجح ان هذا القاصد يزيله بالشدة اصابتها مثلها
قال المصنف في امالي الفصل هاتان قصدها سو فوقع في
مثل ما طلبناه له وجعل هذه من افعال المفارقة التي يجب ان تكون خبرها فعلا
مضارعا ولضغمة مفعول تطيب اعمال الفعل في مفعوله وليست بمعنى المفعول
مراجله لانه لم يرداها طللت لاجل الضغمة وانما اراد ان طابت بها والتقليل
هو قوله لضغمة ما اى طابت نفسي لما اصابتني من الشدة لاصابة مفعول
مثلها وبقا لضغمة الشدة وضغمة ما وجاه البت على الوجهين فمفعول الضغمة
مفعولهم عضه الشدة لقوله تفرع العظم ناهما وقوله لضغمة ما مفعولهم
الشدة لان الفاعل هاهنا ضمير من اصحابها وضمير المفعول ضميرها اى لضغمة

تطيب

أما في موضع لا عا حته لجهان مفعول لفاعله ويحوز أن يكون الموصوف
مضغف الشدة لا مضغفني ويكون قوله يرفع العظم بأها ما بالغ في انه عضف الشدة
عضفا قويا بلغ منتهى ما يبلغه العضو وكفى سلوع العظم عن ذلك وموضع الاستشهاد
بجى الضمير العاشر متصل وليس أحدها فاعلا وما ضمر الفاعلين وصمير العصب
وهو فوكها وهو شاذ والقاسر في مثلها الضمير ما اياها كرهية اجتماع ضمير العاشر
الباردة من جنس واحد بخلاف ما لو اختلفا والضمير الاول في موضع خفض
بالإضافة وهو فاعل في المعنى والضمير الثاني في موضع نصب على المفعول
بالمصدر اى لان ضمهاها وترفع العظم بأها موضع صفة اما الضمير الاول
وفصل للضرورة بالجار والمجرور الذى هو لضمهاها وبضعف لاجل الفضل
بين الصفة والموصوف بالاجتناب وهو غير سابع واما في موضع صفة لمعنى قولك
ها اذ معناه لضمهاها مثلها اذ الاول لم نصب هذين واما اصباها مثلها
فهو في المعنى مراد ومثل نكرة وان اضيف الى المعرفة فجاز ان يوصف بالجملة
ويحوز ان يكون يرفع العظم بأها جملة متأنفة لتبيين امر العضم في الموضعين
جميعا فلا موضع لها في الاعراب لانها لم تقع موقع مفرد وما سوهم من ان لضمهاها
مضاف الى المفعول وهما في المعنى فاعل مودى الى انه اضاف الى المفعول
وا في بعده بالفاعل بصيغة ضمير المنصوب مندفع بما تقدم من انه لم يرد ان
الشدة عضف واما اراد انها عضف الشدة اذ لا يستقيم ان يضاف المصدر
الى المفعول وبتى بالفاعل بصيغة ضمير المنصوب باتفاق فوجب جملة على ما
ذكرناه لما يلزم مما اجمع على امتناعه **قال** والمختار من جملة المواضع

الملتبسة خبر كان وخبر كان اذا وقع مضمرا فاما المختار في الانفصال
واما كان كذلك فمعرفة ان خبرها ليس مفعولا على التحقيق وانما هو في المعنى
حكم على فاعلها والمعنى فيه الخبر على ما كان عليه فاجرى في الانفصال مجراه
قبل دخولها تنبيه على استغلاله في الخبرية وخروجه عن المفعولية
معرفة المعنى قال المصنف في شرح المفصل والآخر ان كان ضعيف
عن باب الرفع فقصرت عن اتصال الضمير من كافتت ان واخواتها
ووجه ضعفها ان المنصوب ليس مفعولا في المعنى وايضا فان الكثرة النافذة
على انها لا دلالة لها على الحدث ومنهم من شبهه بالمفعول في ذلك
اى في اتصال الضمير فمجرى في الانفصال مجراه مفعول على السامى ريد فام
وكنته بمعنى وكنت قائما والفصح وكنت اياه **قال** والاكثرة
بمعنى ان اللغة الكثرى في لولا عند مجي الضمير معها هي ان يوقعوا بعدها
صورة الصير المرفوع المنفصل نحو لولا انت وهذه اللغة هي الجارية
على القياس لانه مضمير مبتدأ بقدر لولا انت حاصل او فاعل محذوف
الفعل عند قوم بقدر لولا جعلت فوجب ان يكون مرفوعا منفصلا
اما كونه مرفوعا لانه اما فاعل او مبتدأ واما ما كان فيكون مرفوعا واما
كونه منفصلا فلان عاملا ما معنوى او محذوف وقد علمت ان الضمير يجب
ان يكون منفصلا على هذين المقدرين بوله لولا انت الى اخرها اى لولا
انت ولولا انت ولولا انتما ولولا انتم ولولا انتن وكذلك المنكلم اى
لولا انا ولولا نحن وكذلك الغائب اى لولا هو ولولا هي ولولا هما ولولا هم

س

ولولا هـ واللغة الكثرى في عسى عند محي الضم معها ان يكون معها
صورة ضم من فروع متصل وهي الجارية على القياس لانه ضم لها على متصل
فعل ماض فوجب ان يكون كذلك نحو عسيت الى اخره لعنى عسيت وعسيت
وعسما وعسيت وعسيت وكل المتكلم لعنى عسيت وعسيتا وكذلك
الغائب لعنى عسى وعسيا وعسوا وعست وعسنا وعسيت **قال**
وحا لولاك وعساك يعني ان في لولا وعسى لغة اخرى عند محي الضم
معها على خلاف القياس واقوا بعد لولا صورة الضم المتصل المحفوظ
حول لولا الى اخره يعني لولاك ولولاك ولولاك ولولاك ولولاك
وكذلك المتكلم نحو لولاي ولولانا وكذلك الغائب نحو لولاه ولولاهما
ولولاهم ولولاهن وان اتفق اللفظ في ضم المثنى والمجموع المذكور والمجموع
المؤنث في اللغتين جميعا الا ان المقدر مختلف فانه مقدر على الواو
مضمر منفصل امثله في قولك هما قايما وهم قايما وهن قايما ومقدر
على اللغة الثانية مضمر مجرور امثله في قولك علامها وعلامهم وعلامهن
واقوا بعد عسى صورة ضم المتصل المنصوب هذه اللغة في لولا وعسى
وازيلت هذه الاخرى بالكثرة الا انها ثابتة في لغتهم وان اكرها بعض
النحويين وقد اختلف في تقديرها فذهب سيبويه وقد حكاها عن الخليل
ويونس ان الكاف واخواتها بعد لولا في موضع جر وان لولا على هذه اللغة
يعمل جرا في المضمر وشبهها لادن في عملها الجر في غر غدة وعملها النصب
وغدة وشبهها على ان اللفظة الواحدة قد يكون لها حالان مختلفان

باعتبار ما ينفعها من حرفه للولام مع الضم حال خالفها مع المظهر وان الكاف
واخواتها في عساك في موضع نصب على معنى عليك وعند الاحقر ان المضمرات بعد الكاف
يعنى باب لولا وعسى في محل الرفع على ما كان عليه في اللغة الاخرى الا انه استعمل
لفظ الجرور المتصل للمرفع المنفصل في لولا كما او فوا صيغة المرفوع في الجرور
في قولهم مرت بك انت وبه هو وبنا نحن وما انا كانت واستعمل لفظ المنصوب
المصل للمرفوع المتصل في عسى كما او فوا صيغة المرفوع في محل المنصوب
في قولهم ضربتك انت وضربته هو ورجح مذهب سيبويه بان عرا ولا الداخل
على المضمر من لولا وعسى وهو تغير واحد ثم تغير المضمر بعد ذلك من الرفع الى الجر
والنصب مع المحافظة الداخلية والناصبية ومحى المضمرات عن افراد المصمر
في الانواع الثلاثة التي هي المخاطبة والمتكلم والغائب بعد ذلك في باب لولا وعسى
حار على القياس فلا يلزم على مذهب سيبويه الا تغير واحد ومذهب الاحقر يلزمه
ان يكون قد غتر في لولا اي عشر لفظا من اول الامر وفي عسى كذلك لان الاحقر لم
يسر بعينه المضمر من الرفع الى الجر والنصب على بعينه واحد ليجري مجرى افراد المصمر
بعد ذلك على القياس ورجح مذهب الاحقر بان ايقاع الضامير بعضها مكان
بعضها كثير وما يكون الكلمة بغير عملها باعتبار ما دخل عليه فنادم
ضعف لا يكاد يوجد الا في مثل لادن كانهم اجر وانوزها مجرى السون لما راها
نزع وثبت وانما كان الاحقر عند الروم اما التوهم من المغترانه سون واما
لتشبيهه نوزها بالسون واعلم ان المصنف قال في امالي الخلاف ولا
خفا في ان كلام المذهبين يلزم ارتكاب محذور والنظر في الترجيح في مثل

ذلك انما يكون من ان اخفا المحذورين فمادركه سبويه يلزم منه محذور واحد
وهو تغير لولا وعسى في ان لها علما في الظاهر بخالف عملها في المضمير على هذه اللغة
ثم يكون اختلاف الضامير مبنيا على هذه القاعدة فلا انه خولف في كل فرد ومذهب
الاخفش يلزمه المخالف في كل باب من البابين في جميع محاله وهو اثنا عشر في كل
واحد منها ولا يخفى ان محذورا واحدا اولى من اثني عشر محذورا وفي هذا
ضرب من التحامل على الاخفش وذكر ان المحذور الذي يلزم الاخفش لازم ايضا
على مذهب سبويه وقولهم انه مبني على ان لولا حارة لا يفيد فان المخالف حاصلة
سواء كانت أصلا او بناء ثم ولو سلم تعدد المخالف على مذهب الاخفش وانحاديها
على مذهب سبويه فقد يكون المحذور المتحد بعد محذورات متعددة ولا
خفا في ان اجراء مادركه مجرى لدن بعيد فحش ان لدن مستبعد عن قبال
كلامهم واقع موقع الغلط لما ثبت فيها النون التي هي شبيهة بالسور حتى
توقم انه نون متمتع اضافته ولا شك في انه بعيد جدا وغير مستقيم وما
ذكره الاخفش مبني على باعد كثر مثلها وهو وقوع بعض الصيغ موقع بعض
ثبت لذلك ان مذهب الاخفش في ذلك اظهر هذا مادركه في الامالي وفيه
رجح لمذهب الاخفش ورجح في شرح الفصل مذهب سبويه فالاولى
مذهب يعني الاخفش المذهب على ما قياسي على ما انما كانت تضعيف لقلة
استعماله وشدة هذه الخلاف ما حمل عليه سبويه فانه كثير ما يوقع المرفوع
موقع المحذور في قولهم مرت بك انت تضعيف لا من احداهما انه لم يقع موقع
ضمير اخر اذ لا ضمير منفصل للجر والاخر انه موضع ضرورة اذ لا ضمير للمذكر

وانما يوقع المرفوع موقع المنصوب فليفرقوا من التاكيد ومن البدل فاذا قالوا
ضربت آياه كانت بدلا واذا قالوا ضربته هو كان تاكيدا فصارا معا وهذا
الموقع ضرورة للفرق بين البدل والتاكيد فبقى قول سبويه سالما هذا مادركه
في شرح الفصل فان قيل لم يعلق لولا على قول سبويه قلت
اجاب ابن يعين بانه مثل بحسب زيد وهل من خالف غير الله فان الحار مع ما
رفع بالابتداء ولم يتعلق بشئ وقال الامام الحديثي ان ما بحسب
ومن في مخالفي غير الله زائدة ان لا تختل محذورا المعنى فلا تعلقان بشئ و
لولا ليس كذلك فالظاهر انه عند سبويه يتعلق بجوابه **قال** ونون
الوقاية سماع سران بعض الضامير وهو ما المتكلم يشترط فيه في بعض
المحال زيادة حرف اخر غير نون وهو نون يسمي نون الوقاية لانه واق للفعل عن الكسر
الذي هو اخو الجوه وهذا النون قد يكون لازما اثباته وقد يكون متمعا اثباته
وقد يكون مجزيا اثباته وقد يكون محذورا اثباته وقد يكون مختارا حذفه
فالاول يكون في الماضي مطلقا كقولك ضربت وضربتني فانه يلزم الما
ولا يجوز حذفه عنه بحال للصوت غير الكسر الذي هو شبهة بكسر المجرى
في العروض وكذلك المضارع العربي عن نون الاعراب كقولك يضرب فان نون
الوقاية لازم فيه ايضا لما مر والثاني في مثل غلامي ودلوي وطبي فان
اتصال نون الوقاية مسموع اذ لا حاجة اليه والثالث في مواضع منها
المضارع الذي مع نون الاعراب اعني الامثلة الخمسة فانك في ذلك الخيار
اما الحذف فلكراهة اجتماع النونين مع الاستغناء بنون الاعراب

خوا

عن نون الوقاية قال المصنف في شرح المنظومة قد استغنى
بنون الاعراب عن نون الوقاية ولا سوب عنها نون الاعراب لان ذلك لا يمنع
عن الفعل خارجة عنه فامكن ان يجعل وقاية له والنون في بضع فاعل متصل
كالجزء من الفعل فلم يجعل وقاية له كما في الامثلة فللمجي على القاسر المقدم
طرد الباب والمختار عند الاقتضار واحد ان الوجود نون الاعراب يقوم
مقامها اي يعمل عملها مع انها تدل على الاعراب بخلاف العكس لان نون الوقاية
هي السابعة ومنشأ الفعل وكانت ولي بالحذف ومنها لدن فاك اذا الحقت
بالمتكلم بها مختر نون الوقاية معها وحذفها فقول لدن بالتشديد وان لم
يكن فعلا ولا حرفا ولكنها لما كانت مبنية على السكون حوطة على نكوتها
البناتي قال المصنف في شرح المفصل واذا كانا قد صانوا
الفعل القابل للتحرك والاعراب عن الكسر فلان يصونوا الحرف المبني على
السكون عن الكسر من باب الاولى وكل ان يحذف النون ونقول لدن بالتحفيف
احرار لها محي للاسماء الممكنة لوقوعها على ثلثة احرف ومنها ازواجها
والمراد باخوانها الثلثة التي اخرها النون المشددة دون لت ولعل
فانها من القسرين الباقيين واما الاربعة التي اخرها نون مشددة فمحي فيها
الوجهان فاثبات نون على تشبيهها بالفعل من الوجه الذي سهت
في العمل وحذفها كراهة اجتماع التواتر واذا كانا قد حوزوا الحذف في
بصري مع كونه فعلا فلان يجوزوا في اي اولى لانه حرف قد اجتمع بها تواتر
عند محي نون الوقاية والرابع في مواضع منها ليت فانها يختار منها اثباتا

النون لان المقنضي للاثبات وهو شبهه بالفعل متخف ومقنضي الحرف
متقود فيه اذ لا نون في آخره وجاز حذفها تشبيها لليت لا رغبة التي
واخرها النون المشددة لانها منها ومنها فروع ومنها مثل ليت في
احرار محي النون لكونها على حرفين مبينين على السكون نحو ط على شيتها ان
يدخلها الكسر كما حوطة على الفعل ان يدخلها الكسر ومنها قد وقط فانها
مثل فروع في كونها على حرفين وان كانتا اسمين والخامس لعل فانها عكس
ليت لان المختار في ليت للاثبات وفي لعل الحذف وانما اختير لعل
الحذف فحذف ان فاعلها لغز واللام الاولى ليس بها ومن حرفي الثانية
الاحرف واحد مع شبهها بالنون فلهذا اثبات النون قال
المصنف في شرح المفصل فلما كثرت التماثلات مع المقاربات كان الحذف
اولى قوله في الشرح فاجروها في الاكثر وباحدى اللغتين الحذف فان
لم يعين هذا الدليل المذكور في لعل ان يكون كمن قبل ما اختير
مها الحذف لكن مما استوى فيه الامران باتفاق فلما قد اخترت
عنها في الدليل بقوله واللام الاولى ليس بها ومن الثانية الاحرف واحد
فان الواسطة في كمن واللام الاولى والنوبات محي من **قال**
وسوسط خبر المبتدأ اذا كان معرفة لا يجوز ان يكون المبتدأ نكرة وحينئذ
ليس الخبر بالصفة فاذا فالواصل لا زيد هو المنطلق وسوسط الصيغة المسماة
بالفصل في عرف النحويين وبالرابطة في عرف المنطقيين يعين الخبر لان الرابطة
انما وسوسط من المحكوم عليه والمحكوم به لا بين الصفة والموصوف لا ارتباطا

على احدي لغتي اخوا
يعني بالاكثرة

بطة

بدونها لكونها معلومة الثبوت له عند المنكلم والسامع قال
 الاندلسي شرح قانون الجرولي سمي اهل البصرة بالفصل لوقوع
 من شيين سهار ربط وعلاقة فاصلا بينهما لفظا وان كانا رابطا بينهما
 معنى فان قلت هذه الصيغة اما تكيد او مسدا فعلى الاول
 يكون دالة على بقوة ما ذكر الاول وعلى الثاني يكون دالة على عز ما ذكره
 الاول واما ما كان فلا يكون دالة على النسبة فلهذا الذي
 ذكرت غايته عند لقائه يا هذا اسم واما جعلها اداة اي حرفا فلا بد
 عنده الاعلى النسبة والطاهر انه لا نزاع لاحد ان الاثنان بهذه الصيغة
 انما كالمعتز ما بعده للخبرة وانما يكون كذلك اذا كانت على النسبة نعم لما ذهب
 بعض الى اسميتها تالكيد او مبتدأ فان قلت الدالة على الربط
 ليست هذه الصيغة وانما الدالة عليها الاعراب قلت هذا مع
 انه مخالف لما ذهب اليه المحققون من المنطقيين غير مستقيم فان الاعراب
 في المثال الذي اوردناه دالة على معنى زائد على الذات وهو المنسوب اليه
 شيء تاما وعلى حصول معنى زائد على مفهوم المنطلق وهو المنسوب الى شيء
 تاما والاحتياج الى الرابطة انما كان للدلالة على النسبة الى المنسوب اليه
 معن وهو المبتدأ الذي ذكرت الرابطة بعده وسعني ان لا يتوهم من كون هذه
 الصيغة للفرق بين الخبر والنعت عدم دلالتها على النسبة فانها انما
 كانت فارقة من الخبر والنعت باعتبار انها موصوغة لربط ما بعدها
 بالمبتدأ الذي قبلها وتعيينه للخبر وانما قال قبل العوامل وبعدها

منظر الى القول
 سميتها

ليست على انه يكون هذه الصيغة مع وجود العوامل اللفظية في المبتدأ
 والخبر وعدمها لكونك زيدا هو المنطلق وكان زيدا هو المنطلق وانما قال
 صيغة مرفوعة ليست على انه لم يعتن ان يكون ضمرا وانما هو صيغة محو
 ان يكون ضمرا وان يكون غير ضمير على ما سياتي وانما قال مرفوعة
 ليست على انه لا يكون الا صيغة مرفوعة لان الاصل فيه هو بار المبتدأ
 فاسب احتسار المرفوع للخبر محو تلك اما الالقام فان اما لا بد له
 فصل وقوله مطابق للمبتدأ يريد به ان كان مفردا مذكرا كان هذا
 المتوسط على صيغة المفرد المذكور وكذلك المثنى والجمع وكذلك
 لو قدر الاول منكم او مخاطبا او غائبا كان هذا المتوسط على صيغة
 لكونك ان يريد بها القامان وان الرسات هي القامات ولذلك انما
 نخر القامون وانكر ان القامات وتسمى فضلا عند البصريين لانه فصل
 من كون ما بعده خرا او نعتا لاكر اذا قلت زيد المنطلق حازان سوهم
 السامع ان المنطلق صفة فينتظر الخبر وحازان فهم انه خبر فاذا قلت زيد
 هو المنطلق تعين الخبر فصار هذه الصيغة هي التي فصلت من الخبر والنعت
 وعينت المنطلق للخبر وسمي الكونون عمادا لانه اعتمد عليه في هذا المعنى
 الفصل احصا اذ كل ما وضع للفصل كثر التانيث والاعراب قد اعتمد
 على المراد منه وليس كل ما اعتمد به في شيء يكون فضلا عما ترى ان زيدا في
 زيدا فام معتمدا عليه في المراد منه ولم يفصل شيئا عن شيء واذا كان الفصل
 اخص كان اسمه فضلا اولى لخصوصه لان الاخص يكون مشملا على

الاعم ضرورة عدم تحقق الاختصاص بدون الاعم فيكون اكثر فائدة فيكون اولى
وقد رتب المصنف في شرح الفصل وجده الاولى على طرقة اخرى حيث قال
سمي اهل البصرة لفصله اقرب الى الاصطلاح لان الشيء يسمى باسمه
في اكثر اللفاظ ولما كان المعنى في هذه اللفاظ الفصل كان تسميتها
فصلا اخرى من تسمية الكوفة لها عدا انظر الى ان السامع او المتكلم او هما
جميعا يعتمدان معا على الفصل من الصفة والخبر فسموها باسم ما يلزمها
وتوذي الى معناها وكانت تسمية البصرة من اطهر شرط ان يكون الخبر
معرفا لانه اذا لم يكن معرفا لم يقع ليس لانه اذا قيل زيد منطلقا لا يثبت الخبر
بالنعت فلم يحتج الى ما به الفصل قوله او افعال من كذا عطف على خبر يكون
نعتي شرطه احد الامور الاول ان يكون الخبر معرفا الثاني ان يكون افعال
بفصل يكون مستعلا بمن نعت عنه بقوله او افعال من كذا واغا اجر و افعال
من كذا اخرى المعرفة لما كانت معرفة فاعده مقام اللام قرينة منها اي سببها
شبه اقربا ولد لك لم يجمعوا بين اللام وفعلهم يقولوا الفصل فزيد فلما اشبه
اجزاه مجزاه ولا اي وان لم يشبهه بالقياس ان لا يكون الفصل فزيد لان
افعل فزيد كذا لانه قال المصنف في شرح الفصل فعلى هذا لا يجوز ان
يقول زيد هو علام الرجل وان كان مستعلا دخول حرف التعريف والفرق
بينها ان افعل فزيد اشبه المعرفة بشبه اقربا فحيث المعنى حتى ان معنى
فوكلا افضل من كذا الفصل باعبار فضيلة معودة ولذلك قام مقامه
وليس علام الرجل كذا فانه اغا امتنع دخول حرف التعريف عليه فزجرت ان

المضافة قد يكون للتعريف واللام للتعريف فذكر الجمع بينهما بخلاف الفصل
شكول ولم يشترط في المبتدأ ان يكون معرفة لانه لا يكون الا معرفة وما يقع
نكرة يتناول لا يقع خبر معرفة وقد قيل الخبر بالعرف فعلم انه محصور
ان يكون المبتدأ معرفة **قال** ولا موضع له المعروف من قول الخليل
انه لا موضع له من الاعراب وبعض النحويين يرمي انه موضع من الاعراب وهذا
الخلاف مبني على انه حرف وضمير فان قلنا انه حرف لا يكون له
موضع من الاعراب وقوله في الشرح فان قلنا انه حرف وضع للفصل
في قوله وان كانت حروفا سان لحقته مقدم الشرطية من غير عرض
لثانيتها واما بانها مان اجاب عن سواله وورده الفاعل يكون بكونه اسما
عليها واما تقرير السؤال فهو ان يقال لا يستقيم ان يكون حرفا لان الحروف
يلزم طريق واحد وهذا سبغ باعتبار مهوله بالتكلم والعنة والخطا
ولا افراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وهذه احكام الضمائر
فذلك على انه ليس من قبيل الحروف واما تقرير الجواب فهو ان
يقال تغير لا ينعى حرفية بدليل تغير الحرف في اسم الاسارة
بحوذلك وذلك وذلما وذلما وذلكن واوكك واوكك واوكك وهو
حرف باتفاق لما اشحقه المقدم بما ذكرنا فخر للشرطية مع
تاليها بقوله وادا كان حرفا فلا موضع له من الاعراب كغيره من الحروف
واعلم انه قد احسن عن الجواب المذكور وقد ذكره المصنف في شرح
المفصل فايدوا احسنه بان حرف الخطاب تغير باعتبار الخطاب

وهذا تنبغي اعتبار المضمرات بعين باعتبار المخاطب والغائب والمكلم والسند
عنه باني مثله قد جاء في اياه واياه واماك واماها في الخطا وغير الخطا
وهي حرف على المذهب الصحيح واحسب ان هذه على هذا المذهب اغانا
حتى يراحو فالتبصر صاحب المضمر الذي هو ايا واما حرف حتى به غير مبين
مختلف باختلاف الضماير فليس معروف في اللغة هذا ما ذكره في شرح المفصل
واعلم ان ما ذكره في شرح الكافية لسان حقيقة المقدم غير تام
ثم اسار في الشرح الى وجه اخر بيان حقيقة المقدم بقوله والذي سين
اي حرف ويعبر به ان يقال انه اما حرف او اسم لان بطلان كونه فعلا ظاهرا
ولا حائرا ان يكون اسما معبر ان يكون حرفا وانما قلنا انه لا حائرا ان يكون
اسما لانه لو كان اسما وقد وقع مركبا فلا بد ان يكون موضعا موضع الاعراب
اي يكون له محل في الاعراب كما لضماير كلها ولو كان موضعا موضع الاعراب
لم يحلوا ما ان يكون تابعيا او مستقلا وكلاهما غير مستقيم اما التبعة
فلانه لو كان تبعيا لاختلف باختلاف المتبوع وهو لا يختلف ولو كان
مستقلا لوجب ان يكون مستقلا لانه صيغة مرفوعة ذكره السند ولا
يستقيم ان يكون مبتدأ لان ما بعده يكون منصوبا كقولك كان زيد هو
المنطوق ولو كان مبتدأ تغير رفع ما بعده بالخبر واما بعض النحويين
فيقولون هو ضمير لم موضع في الاعراب ومحارها لعدم ان يكون تابعا ويجب
غير قولهم لو كان تابعا لاختلف باختلاف المتبوع ان ذلك محصور بغير
التاكيد بالضماير واما التاكيد بالضماير فلا يكون في غير هذا الباب

الاصيغة الضمير المرفوع وان اختلف المتبوع كقولك مرتب بك انت
وبه هو وبنينا نحن وكذلك ما اشبهه بحوضه تني انا وضرتنا نحن واداك ان
كذلك فلا يستبعد ان يكون تابعا على ذلك النحو الذي هو التاكيد بالضماير
الغير المختلف باختلاف المتبوع وقوله في الشرح مع ظهور صيغته دليل
اخر على التسمية فان ظهور صيغة بالضماير مما يقتضي اسميته وكذلك
قوله واختلفا في اي مع اختلافها وتوجيه ان حرفا حتى به غير مبين
مختلف باختلاف ما تقدم عليها كاختلاف الضماير باعتبار المكمل والخطا
والغيبة والافراد والتثنية والجمع ليس معروف وهذا مختلف كما ذكرنا
فلا يكون حرفا واذا لم يكن حرفا فيكون اسما والمصنف ابطال كونه تأكيدا
في امالي المسائل المتفرقة هو الذي هو فصل الاجايز ان يكون تأكيدا لانه
لو كان تأكيدا لم يخل اما ان يكون لفظا واما ان يكون معنويا لا حائرا ان
يكون لفظا لان اللفظ اعاده اللفظ الاول بعينه ان كان ظاهرا واعاده
اللفظ ان امكن في اللفظ اذ عليه من باب ان كان مضرا كقولك مرتب بك انت
وراستي انا لا نفهم لما قصدوا الى التاكيد اللفظي فيه وتعد ان يوتي بالمتصل
مع متصل به وجب الانفصال ولما لم يكن ضمير المحرور منفصل حملوه
على المرفوع فلم يقولوا مرتب بك اياك وقالوا مرتب بك انت كما قالوا اما
انا كما سلكا بعد المتصل انوا بالرفوع المنفصل ولا جاز ان يكون منصوبا
لان المعنوي بالفاظ تحفظ ولا يقياس عليها وبعض العرب يجعله مبتدأ
وهذا واضح فيكون قد اخبر عن اسم المولى بالجملة الابتدائية وهو الضمير

وما نسب اليه مفعول زيد هو المنطلق وعليه ما يقال في غير السبعة وكثير
كانوا هم الظالمون واعلم ان هذا الكلام اعني قوله وبعض العرب يحمله
مبتدأ يجوز ان يكون جواباً باختيار الشق الثاني من الترتيب ووجهه
ان يقال بخيار مما تقدم ان يكون معرباً بالاستفاد فيقولكم لو كان كذلك
لوحي ان يكون مبتدأ ورفع ما بعده متبعياً فلان ما يلتزم ذلك فان
بعض العرب يحمله مبتدأ وما بعده خبره **قال** وسقدم قبل الجملة
هذا الضمير على خلاف باب الضماير اذ ليس مرجع اليه ظاهر كما يكون
لغيره الضماير وانما وضعوه لغرض ان يعطوا القصة في نفس السامع
وانما يحصل العظم لذكره لانه منهم بغير الحديث الذي بعده والشيء اذا
كان ذكره بهما مفسراً كان اوقع في النفس من ذكره مفسراً في اول الامر
وانما كان الشيء عند ذكره كذلك اوقع لانه اذا ذكرت الشيء بهما بورد الدعاء
المطلوب عليه لما جبل الله النفوس عليه من التشوق الى معرفة ما قصدها به
ولا انك اذا ذكرت كذلك كان مذكوراً مرتين والمذكور مرتين بالغ من المذكور
مرة واحدة فثبت انه اذا ذكرت الشيء كذلك كان اوقع في النفس واذ كان
اوقع في النفس حصل عظم ذكره كذلك قطعاً قوله في الشرح فقد روا
لذلك متعلق باول هذا الفصل بغيره اذ كان هذا الضمير على خلاف
باب الضماير باعتبار انه ليس له مرجع اليه ظاهر فقد روا لعدم المرجع اليه
له الحديث **المعروف** في الذهن اصمروه لهذا الغرض وهو عظم القصة وانما
لم يأتوا بالسان الذي هو المظهر موضع المظهر المضمحلهم من المظهر وانما

عن ما

وقع اولاً لانه لو وقع اخر اعادة على ما تقدم ولم يحتمل الى تفسير يخرج عما
خبر فيه وجعلوه غائباً لانه للغائب على التحقيق لانه للشان والحدث
وهو غائب سماه النحوتون ضمير الشان والقصة لانه في التحقيق ضمير
لها فاضا فوه الى ما هو صميمه كما نقول في زيد ضميرته الهاء ضمير زيد و
التي مواتفسر بالجملة بعد لانه المراد به الضماير فلا يستقيم تفسير
الهاء ويكون متصلاً ومنفصلاً مستتراً وبارزاً على حسب العوالم
فاعتبر فيه قياس باب الضماير يعني انهم صرفوه ما يقتضيه باب الضماير
فمرجوع متصل ومنفصل ومنصوب متصل ومنفصل ومستتر
وبارز فاذا وقع مبتدأ فوجب ان يكون مرجعاً منفصلاً اما لونه
مرجوعاً فقط واما لونه منفصلاً فلان العامل المعنوي انما يقتضي المنفصل
لقولك هو زيد قائم واد اوقع فاعلاً فوجب ان يكون مستتراً لانه صم
مفرد عام في فعل اما لونه مفرداً فلانه عايد على الحدث وهو مفرد واما
كونه غائباً فلما عرفت واما لونه عايداً فلما عرفت واما لونه في فعل فلانه
عند عدم العوالم مبتدأ فاذا كان فاعلاً فلا يكون الا لفعل داخل على
المبتدأ اعني للفعل الناقص فثبت انه اذا كان فاعلاً فلا يكون الا ضمير
غائب مفرد في الفعل والضمير المفرد الغائب في الفعل لا يكون الا مستتراً
لقولك كان زيد قائم ليس زيد قائم واد اوقع منصوباً فلا بد وان لا يكون
مستتراً اذ لا يستتر المنصوب لقولك زيد قائم **قال** وحذف
منصوباً ضعيفاً يعني في مثل قول الشاعر اذن يدخل الكسسه تو

يلتزمها جازاً وطبائراً وفي قوله اذن من لام في بني بن حسان
المله واعصه في الخطوب وانما ضعف من حيث كان حذف الضمة
مراد لادليل عليه هذا ما ذكره في الشرح ولا يخفى عليك انه غير مستقيم
فان وقوع من الشرطية في التبيين بعد ان ذلك على كون ضمير الشأن
مخذوفاً اذ لو لم يقدر لادى الى دخول ان على الشرط وذلك يمنع فالوجه
ما ذكره في شرح المفصل حيث قال ولا يجوز في سعة الكلام ان يرد قائم
لانه ضمير منصوب فلا يجوز ان يستتر وليس لموضع موضع الحذف فيجوز
وقد جاز في الشعر مخذوفاً لا مستتراً لان الحرف لا يستتر في الشعر
بمن المحذوف والمستتر هلاكه وانما قال وليس لموضع موضع
حذف املا لانه لادليل عليه وانما لان المقصود من الكلام المصدر
هو به التظيم والتمام فلا يلزم الاختصار وانما لانه نفون المقصود
منه محذوفه **قال** الامع ان قد التزموا حذف ضمير الشأن مع
ان المفتوحة اذ خفف كقوله تعالى واخر دعوانهم ان الحمد لله رب العالمين
وانما التزموا ذلك لانه قد ثبت ان ان المكسورة اذا حقت جازاً عاها
كقوله تعالى وان كلاما ليوفيتهم مع كونها بعد عز شبه الفعل
من المفتوحة لما سمي في الحرف انشا الله تعالى فان المفتوحة المحففة
كحذف العمل احدهم ولم يات عاها في الملفوظ به بعدها ولا يقال
عليه ان يندقام ولكن ان زيد بالرفع فقد رواه ذلك ضمير الشأن معولا
لان مخذوفاً تحففاً اما قد مره فليس لاكون لان المكسورة المحففة

على ان المفتوحة المحففة مزية في العمل وانما لانه محذوفاً تحففاً
فلان الموضع موضع خفة دليل وورد ان محففاً **قال**
اعمال الاشارة انما اسم الاشارة املا لان وضعها بالاصالة وضع
الحروف ايضا خذوا وتاوتى ثم حملت ثقتها عليها لانها منها وانما قال
انضالاً لاستعمل هذا الدليل في المضمر وانما لا حياجرها في وضعها
الى ما يتبين به من قرينة الاشارة فيكون بحاجة الى الغير فاشبهت
بذلك لغنى سبب حياجرها الى الغير الحروف فيكون مبتدأ كالحروف
وجاء المصنف اسم الاشارة بقوله ما وضع لشار اليه وهذا
الحذف ان ذكر فيه لفظ الاشارة اليه فليس من قبيل قولك العلم انما هو
لمحمد لانه عالم لان الثاني مشتمل على الدور ولا اول لم يشتمل على
بيان الاول لان العالم موقوف على العلم لان العالم شئ له العلم فالعلم
جزء من العالم والكل موقوف على الجزء فادخل العلم بالعالم بوصف العلم
على العالم الموقوف عليه وهو دور بيان الثاني ان المحدود ههنا
ما سمي باسم الاشارة وفي اصطلاح النحويين وهو داوذاو وتان واولا
والمشار اليه الماخوذ في الحد هو اللغوى وهو المسمى اليه باى شئ كان
ما كذا والطرف او اللفظ وليس المحدود الاشارة للغوية لانه غير محولة
ولا يحتاج ان يحدد في هذا العلم وكذلك لم يحمل المشار اليه لفته
لانه معلوم قبل معرفة اسم الاشارة الاصطلاحية فاذا ذكر في الحد المشار
اليه فلا دور اذ لا يتوقف على المحدود ولا يتوقف المحدود عليه يعني ان لا دور

انما يلزم ان لو تحقق هذا المجموع وهو وقف الحد على المحدود وتوقف المحدود
 على الحد لكان هذا المجموع منتفيا ضرورة انتفاء الشق الاول منه واذا انتفى
 المجموع اسعى الدور قطعاً وقوله اذ قد تعرفوا بالاشارة اللغوية دليل على ان
 الشق الاول من المجموع المذكور يقرر ان يقال ان الشق الاول لا ينافي ان
 متحققا ان لو كان المحدود بالاشارة اللغوية بالمشارة اليه لغة لكنه
 ليس كذلك فان الاشارة اللغوية معلومة غير محتاجة الى تعريف في هذا
 العلم فلا يلزم من عدم احتياجها عدم احتياج الاشارة الاصطلاحية
 الى التعريف اذ قد يعرف الاشارة اللغوية ولا يعرف سماً الاشارة في
 الاصطلاح ولقائل ان يقول الدور عزاصده ساقط لانه حد اسم الاشارة
 لا الاشارة والمشار اليه لم يستثن من اسم الاشارة فلا سوقف عليه
 اصلاً والمشار اليه في المعنى على سبيل ضرب مذكور وموث كل واحد
 منهما مفرد ومثنى ومجموع الا ان العرب صنعت لفظ الجمع للمذكور والمؤث
 مشتركة فصارت اللفاظ خمسة اربعة نصوصاً وواحدة مشتركة
 وهذه ما ليس مرادف مثلاً للمفرد المذكور وذا لم يشأه وثار للمثنى
 المؤث ومنها ما له مرادف للفظ المفرد المؤث فانك تقول تاوتى وتة
 وذه بسكون الهاء وتحي وذهي يا بعد الهاء قال المصنف
 شرح المفصل قال بعض الناس ان المثنى معرب وذلك انه قد
 اختلف اخرج لاختلاف العوامل لوجب ان يكون معرباً قياساً على سائر
 المسان واجب عن ذلك ما وجه احدها ان الدليل قائم على وجوب

انما فيها كلها ووجب الحكم عليها بالبناء واول هذا شكل ووجهه
 ان يقول لو كانت على قياس المثنى لوجب ان يكون اللفظ متقلباً كما تقلب
 اللفظ صائراً واما لم يقلد على انها صيغة موضوعية للمشار اليه المرفوع
 تارة والمنصوب اخرى كما وضعوا اليك المنصوب في المصمات وانت للمرفوع كذا
 لما كان م مع الجمع الصيغة وصح امره ولما كان هنا غير العطف الصيغة
 اشكال امره ولا فرق في التحقيق في تغير الصيغة من ان يكون تغير الجمع
 او تغير البعض الوجه الاخر انها تشدد نونها ولو كانت نون التثنية
 لم تشدد نونها اذ لا يجوز ان يقال رجلان رجلان بالشد يد هذا كله على
 لغة من قال هذان في الرفع وهذا في النصب والجر واما من قال هذان في الاحوال
 كلها فلا اشكال فيها انه مبنى هذا كلامه وانما قال واول هذا شكل
 لان دليل البناء يكون مقتضياً للبناء ولا يلزم من وجود مقتضى وجود مقتضى
 وانما يلزم ان لو لم يحقق المانع والاختلاف هنا مانع وحرف التثنية
 الذي لم يجرى ايله اليه الحقيقة منها وانما هو حرف جى به للسهة على
 المشار اليه قبل لفظه ومعناه تنبيهه بالمحاطة بالاشارة كما حى به
 السهة على النسب الاسنادية كقولك هازد قائم وهذا زيدا قائم ويتصل
 باسم الاشارة من الكاف واخواتها حروف الخطاب والمحاطة بعبار المعنى
 لا زيد على سبيل مفرد ومثنى ومجموع كل واحد منها مذكور وموث فهو كما المضمر
 في الدلالة على احوال المخاطبة في ضمها كضربها مع اسميته واحد مرفوع والمخاطبة

وجمع مع ٦
 كذا على المخاطبة

مشترك من المذكور والمؤث وهذه الحروف انما هي بانسها على حال فرح طية
 فاجعل اسم الاشارة لما يشير اليه او لا على طبقه من فرد وثني ومجموع مذكر
 ومؤنث ثم اجعل حرف الخطاب بعدها على حسب فرح طية في ذلك اي في
 الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فعند الاشارة الى واحد
 مذكر ان خاطبت مثله قلت ذاك فتع الكاف وان خاطبت مؤنثا قلت ذاك
 بكسر الكاف وان خاطبت مثني قلت ذاكما وان خاطبت جمعا مذكرا قلت
 ذاكم وان خاطبت جمعا مؤنثا قلت ذاكن فلهذه خمسة مع المفرد المذكور
 وشهبا مع الاربع البواقي كما يقول مع المفرد المؤنث يا ك تاء كما تاءم تاءك
 ومع تثنية المذكور ذانك ذانك ذانك ذانك ذانك ومع تثنية المؤنث تانك
 تانك تانك تانك تانك ومع الجمع اولك اولك اولك اولك اولك فهذه
 خمسة وعشرون لفظا الستة وثلاثين معنى بيان ان المعاني ستة
 وثلاثون هوانك عرفت ان كل واحد من الاشارة اليه والمخاطب باعبار المعنى
 ستة والستة في الستة ستة وثلاثون وبيان ان الالفاظ خمسة وعشرون
 هوان العرب لم يضع للاشارة الى جمع المذكور والى جمع المؤنث الالفاظ
 واحدا وهو اول صارت سما الاشارة خمسة وكذلك في جانب حرف الخطاب
 لما لم يصع لخطاب المثني المذكور والمثني المؤنث الالفاظ واحدا وهو كما صار
 الالفاظ حرف الخطاب خمسة والخمسة في الخمسة خمسة وعشرون وهي ذاك
 الى ذاك وتلك الى تلك وذاك الى ذاك وتلك الى تلك وتلك الى تلك وتلك الى تلك

وهو المبني من خمسة
 الالفاظ اربعة نصوص
 وواحد مشترك م

دليلا

الفاظ

بيان الخمسة والعشرين
 في الشرح لان كل واحد
 من الخمسة دليل يكون م

الالفاظ خمسة في خمسة والمعاني ستة في ستة للزم منه ان يكون
 الالفاظ خمسة وعشرون والمعاني ستة وثلاثون وقدره ان كل واحد
 من الالفاظ الاشارة وحروف الخطاب خمسة افراد بمعنى ان لكل منها خمسة افراد
 قد بين ان افراد الخمسة باسم الاشارة الستة معان وكذلك افراد الخمسة
 في الخطاب الستة فيكون الالفاظ خمسة في خمسة والمعاني ستة في
 ستة يلزم قطعاً ان يكون الالفاظ خمسة وعشرون والمعاني ستة وثلاثون
 وكان القياس ان الالفاظ ايضا ستة ولشريطة عدد الالفاظ عدد
 المعاني ولكن لما كان في كل خمسة واحد مشترك وحيث يكون الالفاظ الستة
 والثلاثون خمسة وعشرون نقص احد عشر لان الواحد المتقدم من احد الطرفين
 يعني طرف اسم الاشارة وطرف حرف الخطاب ينقص لاجل التقابل الستة
 وتقديره ان اسم الاشارة وحرف الخطاب لو كان ستة على ما يقتضيه
 القياس لكان مع كل واحد من الافراد الستة حرف الخطاب ستة من اسم
 الاشارة ولكان مع كل واحد من الافراد الستة باسم الاشارة ستة من
 حرف الخطاب ولما اقدم من طرف حرف الخطاب واحد نقص من اسم الاشارة
 المقابل الستة التي كانت معه لانعدامه لانه اذا انعدم لا يمكن ان يتركب
 مقابله من اسم الاشارة معه وكذلك ان يقول لما انعدم واحداً وهو السادس
 من جانب الآخر وهو جانب اسم الاشارة انقص من طرف حرف الخطاب المقابل
 له الخمسة التي كانت مع ذلك الواحد المنعدم من اسم الاشارة لانه اذا انعدم

الاصطلاح اعني الذي والتى وليس ذلك اشتقاق الصلة والملاح
 الجملة الخبرية المنسوبة للموصول ولو قال موضع صلة بحمله لا يقع
 عن الصلة ولكن قال يصلح لكون حاريا على الاصطلاح في تسميتها
 ولا كاي ولا جل ان يكون حاريا على الاصطلاح فالصلة وفقر الصلة
 لم يقع الاشكال اولا ولعل ان تقول على ما حكى المصنف
 اما ان المشتق اذا وقف معرفة على معرفة المشنونة يكون المشتق
 معلوما قبله والمعلوم قبل الشيء يكون اجلي منه قطعاً فلا يكون تعريف المشتق
 بالمشنونة تعريف عاسا وفي المعرفة والحالة بنا على ان العالم مثل الشيء
 له العلم فالجهول فلهذا المجموع هو العلم وباقي الاجزاء معلوم فمن علم العلم
 علم العالم ومن جهله جهله لكان له وجه وهذا التعريف الذي ذكره المصنف
 للموصول اولى من قولك في قولك ما لا يتم اسما فان الذي بانفراذه اسم بدليل
 ان ما عرّب من الموصولات يظهر الاعراب في اخره نحو جاني اثم الكرمي ولكن
 لا يكون احد جري جملة الاحمد وعائدا الى الموصول وانما سمى الموصول
 املا لان فيها ما وضع وضع الحرف نحو ما وفرو اللام في اسم الفاعل واسم المفعول
 نحو الضارب والمضروب ثم حملت الموا في علمها لانها من باب واحد واما الاجزاء
 في تمام اجزاء الصلة وعائدا فاشبهت بذلك الحرف لاحتياجه الى متعلق
 لانه ان الحرف الى غير ما يدرك على معنى وهذا احتياج الى غير ما يشبهه المصنف
 واما التشبيه الذي بلام التعريف فاحتج ان وضعها لكون الجملة الداخلة
 هي علمه معرفة ليصلح ان يقع صفة للمعرفة كما ان وضع اللام لكون الاسم الداخل

ان التعريف الاصح في شيء
 قبل ان يعرف المشتق
 في منه

محتاج

في معرفة فلما كانت للتعريف مثل اللام بنيت ثم جرى من الموصولات
 تقع صفة كمن وما جراه تشبيهه له في كونه معرفة وموصولا وانما لم يقع من
 صفة لانهما وصفا للموصوف والصفة جميعا فلذلك يقول في قولك العجني ما صنعت
 له العجني الشيء الذي صنعت فيفسرها بالشيء والذي جميعا وهذا يدل على
 انها للموصوف والصفة جميعا وما وضع لها لا يوصف به هكذا ذكره المصنف
 في غير هذا الكتاب قال المصنف في امالي المسائل المتفرقة كل اسم
 موصول فقياسه ان تعرف به ما بعده فياسا على الضارب فان قيل لو
 كان الذي كالا لفظ اللام في الضارب والرجل لم يفسر لانه ان يكون صلتها معلومة
 للخطا ولما افسرنا ذلك دل على ان التعريف حصل بعرفها فالجواب
 ان ذلك لا يمنع بل هو واحد او في مثله لانه لو لم يكن كذلك لم يكن للالف واللام
 مدلول معين واشترط ذلك لتحصل لها الدلالة الموضوعه في العلم لانه
 الف واللام في الرجل مشروطة بان يكون رجلا معهودا لانه لو لم يكن معهودا لم يحصل
 الدلالة بها على معين وكذلك الضارب فكان ذلك في مقوماتها في دلالتها
 على التعريف لا موانعها والصلوات في اصلها صفات للنكرات في المعنى كما ان
 ضاربا وشبهه قبل التعريف صفة للنكرات فلما اختص الى حرة على المعارف ادخلوا
 عليه الف واللام ليصح به وصف المعرفة ولما كانت الحمل تقع كذلك واختص الى
 جرها على صفات المعارف ادخلوا عليها ما تعرف به كما ادخلوا على صار
 وعلى رجل عند قصد التعريف ما تعرف به **قال** وصلته يعني ان
 صلة الموصول بحب ان يكون جملة خبرية لان الذي وضع وصلة الى وصف المعارف

١٥
فرق

بالجمل فالجمله التي هي صلة بحال يكون من الجمل التي تصح ان يكون صفة
التي تصح ان يكون صفة لبيت الجمله الخبرية فتصح ان يكون الصلة جملة
والتي هي في معنى ما يقع صفة من الموصولات وهو ما مثل الذي في المعنى
كونها معرفة وكونها موصولة واما في ان معنى جابر عرف جابر الرجل الذي
وإذا كان مثلاً في المعنى فوجب ان يكون حكمه كحكم **قال** والمعاد في
العائد بضمير في الصلة يعود على الموصول اذ لم يرد بالعائد الا ذلك واحتج اليه
لان الذي لما وضع لغرض تعريف الجمل وضع بهما اي غير ذلك على جملة متعلقات
ليصح دخوله على الجمل كلها فاجتمع الجملة مبنية لها واجتمع اليه ربطها
ومن تلك الجملة اعني صلتها لئلا يكون اجنبية عنه **قال** وهذه
الالف واللام من جملة الموصولات بالالف واللام معنى الذي وصلته لا يكون الا
الفاعل او المفعول لانهم لما راوها مواقف للالف واللام الحرفية نحو الرجل
لفظاً ومعنى اما لفظاً فواضح واما معنى فلانها للتعريف مثل اللام الحرفية
فلما وافقتا قصدوا ان يدخل الالف على المفرد كما دخلت اللام على المفرد لذلك
المذكورة وخصوها بالجمله اللفظية لسبب كون الفعل اسم فاعل او مفعول
حيثما يقتضيه معنى الفعل فان كان الفعل مبنياً للفاعل يقتضي اسم الفاعل
وان كان الفعل مبنياً للمفعول نحو الذي ضرب اوصر بصيغة المثنى للمفعول
لان معنى المثنى تفاعل **قال** فان كان الفعل مقتضياً اسم المفعول ولم يخلوها
على الجملة الاسمية لتعذر ان يسلك بها مفرد يصح دخول الالف واللام بمعنى
الذي واعلم انه قد ورد هذا بطريق السؤال والجواب كما اوردته

نحو الذي ضرب اوصر
لصيغة المبني للفاعل
سؤال الضارب اسم الفاعل
لان معنى المثنى تفاعل

بحال المفصل اما السؤال فهو ان يقال قولهم صلة الموصول
لا يكون جملة مفعول باسم الفاعل والمفعول في مثل الضارب
وبت فانه صلة وليس جملة واما الجواب فهو ان يقال ان
لفاعل في مثل الضارب في معنى الجملة وانما وقع مفرد لا لانه
استباح له من هذه الالف واللام والالف واللام للتعريف في
قولك الرجل فسلكوا من الجملة اسم فاعل لم يوفروا على الالف واللام
ما ينقصه من المفرد والمعنى على ما كان عليه وكافيه واما بالضمير
شرع في تعداد الموصولات في الذي للمفرد المذكور التي للمفرد
بيت واللدان للمثنى المذكور واللدان للمثنى الموثق وقول
الف والباء يعني بالالف في الرفع والياء في النصب والجر وهذا
لتغير عند اكثر من لسان اعراب لقيام عدة الباء مع ذكر التغير
لذلك الالف والياء في هذان وهذين وقد توهم بعض المتأخرين انه اعراب
لسان اعراب وانما اللذان صيغة موضوع للمثنى المرفوع واللدان
صيغة موضوعه للمصوب والمجذور وانما اتفقوا على التغير في محل شبه
فان اعراب وهو محل اعراب العوامل فتوهم اعراباً فليذكر اي فلان
هذا التغير ليس اعراب لم يقل اللذان سنانة ان هذا التغير
لو كان اعراباً لكان اللذان مثنى لان هذا التغير اعراب في خواص المثنى
ولو كان مثنى لوجب ان يقال اللذان ولما لم يقل اللذان علم انه ليس مثنى
وان هذا التغير ليس اعراباً لعدم ورود اللذان اندفع توهم كون هذا

التغير ابا اندفع لوهم كون هذا التغير اعرابا ولد كل اى ولانه ليس
 حاء اللذان وسكانه انه لو كان اعرابا لم يسبق حاء اللذان في الرفع
 لكنه قد جاز في الرفع وعزم اللذان فلا يكون معربا ولا يكون هذا التغير
 اعرابا والاولى والذين للجماعة المذكورين وجاز في جمع المذكور اللذين بالرفع
 في الرفع مثل اللذان بالالف في الرفع لان اللذان بالالف في الرفع يصح
 والذين بالواو في الرفع فصيح واما الفصح الذين في الاحوال الثلاث
 التي هي الرفع والنصب والجر واللام في الرفع وباربعدها وبغير باربعدها وبغير
 هذه مكسورة وسكانة كل ذلك لغات فيها واللام والواو في كل الجماعات
 الموشى يعني اللامى بلغاتها واللام والواو في كل الجماعات الموشى وما فيها
 لا يعقل ومن يعقل او من لم يزل من لم يعقل وادى للتفصيل قال
 المصنف في امالي الفصل العرس اى تفصيل المتعدد وهي الاستفهام
 معناه السوال عن تعيين جز المتعدد باعتبار ما نسب اليه فاذا قلت
 اى الرجلين عندك فعناه السوال عن بعض احد الرجلين الذي استقر
 عنده واية للموشى وذو معنى الذي في لغة طي في نحو لو عارق ليزم لغير
 بعض ما قد صنعت لا تخين للعظم ذوانا عارقه سمي الشاعر هذه العارقه
 عارقا ومعناه لا كسر العظم الذي اماروه والعرق اخذ للجم غز العظم
 كانه نقول اجموكم فان لم تغير نحوى بعض صنيعكم فسا قبلكم والانتحار
 قد يستعمل بمعنى الاعتماد والميل والتعرض للشيء وكل ذلك متجه في هذا
 البت وذا بعد ما الاستفهام معنى الذي على ما سياتى في اخر هذا الباب

واللام بمعنى الذي والى على حسب بيت عابد فان كان ضمير
 بمعنى التي ثم شت مع سران العابد المفعول يجوز حذفه واما
 ما يد بالمفعول لبيت على انه انقسم امر الى ما يجوز حذفه والى
 زحذفه مع ضربا يجوز وهو المفعول جاني الذي ضربته باثبات
 العابد ويجوز ضربت بحذفه كل من اثبات والحذف فصيح وكل جائز
 اللذان ضربت في التثنية والذين ضربت في الجمع واما جاز حذف
 لما في الكلام من قوة الاشعار به امل ان الموصول وصلت كشي واحد
 لا احساح الى ما ربطها به واما لان الموصول فحش وصعب بعض
 لعابد فاذا حذف شعريا والكلام به بخلاف غيره فان زيدا وخو
 حش هو لم يحش الى عابد واما لم تعرض له ما يحوجه الله كما اذا وقع
 تنادا مخبرا عنه بحجة فلا يدل على دلالة قال المصنف في
 الى المسائل المبرقة الضمار المرفوعة والمجروزة لا بد من اشارتها مثاله
 الصلة فوك جاني الذي قام وجاني الذي مرت به وفي المتدارك قد قام
 زيد مرت به وفي الصفة رابت رجلا قام وضربت رجلا مرت به
 غا كان كذلك لان المرفوع احد جزى الجملة فلا يجوز حذفه بخلاف ما تقدم
 اما المجزوء وان كان فصلا فلا يلزم من حذفه حذف الجار فينوبت معنى
 الجار مع الضم جمعاً فلا يلزم من حوا حذف شيء واحد حذف شيء وقال
 اضاف الى ما الى قبل هذا الكلام الضمار الواقع في الربط وهو ان ربط
 الثاني بالاول على ثلثه اضرب في باب الصلة والصفة والمتدار

عابد ضمير كذا كان اللام
 معنى الذي وان كان م

مفعول

ففي باب الصلة انت في الضم المنسوب للحار ان شئت حذفته وان
انتهى وفي خبر المتدارك الاكثر اثباته وقد حار حذفه قلبه والضم في
ليس كما استوار في الصلة ولا كالصلة لحر المتدارك وسر ذكره وان
مع الموصول واحد فاستغنى بالربط اللفظي عن التمام الضم وخبر
مستقل في الجرمة فلذلك التزم الايمان بالضم في الغاية لمحصل الربط
منه ومن الخبر الآخر والصفة ليست كالصلة في الجرمة ولا كالجرمة
للاستقلال فلما كانت بينهما جعل لها حكمهما فلم يترك الصلة في استوار جواز
الحذف والاثبات كل حرف في ان الاكثر فيه الاثبات **قال** واذا
اخرت ادا علم المخاطب نسبة معناه الى منسوب اليه غير معين عنده
او علم منسوب اليه معينا نسب اليه امر غير معين عنده كما ادا علم نسبة
القيام الى شخص ما ولا يعلم منه شيء آخر عرانة منسوب اليه القيام او علم
منه صفة اخرى غيره ولا يعلم انه زيد مثلا او علم نسبة شيء ما الى القيام
ولا يعلم منه امر اخر ولا انه منسوب اليه يعلم منه امر اخر وراه ولا يعلم انه
زيد وقصد المتكلم ان من المنسوب او المنسوب اليه جهة كونه زيدا عمل
هذا العمل المذكور في قصد من الذي الى اخره فمعنى قولهم عند علم المخاطب
المنسوب او المنسوب اليه على جهة كونه زيدا اخبر عن زيد تبيين المنسوب او
المنسوب اليه بانه زيد وقولهم اخبر عن زيد بالذي ليس على ظاهره لا باعتبار
قولهم عن ولا باعتبار قولهم زيد ولا باعتبار قولهم بالذي اما باعتبار قولهم
زيد فلانه لو كان زيد مخبرا عنه لكان معلوما ولو كان معلوما لم يخبر عنه وانما

غيره

ما كونه مجهولا واما باعتبار عن فلا يستقيم ان يكون على ظاهره لان
ليس عن زيد لان زيدا مخبره فكيف يصح ان يكون مخبرا عنه واما باعتبار
الذي قلنا ظاهره يقتضي ان الذي جعل خبرا وليس كذلك لانه مخبر عنه
هذا الباب وانما ارادوا بقولهم اخبر عن زيد اخبر عن مبهمة هو ذات زيد
في المعنى زيد فمجهول وان ذلك ولما كان المخبر عنه في الحقيقة هو زيد جاز
ان يقال كيف خبر عن زيد وقولهم بالذي الباقى معنى الاستعانة لقولك ليست
بالقلم اي اخبر متوصلا الى هذا الخبر المقصود بالموصول ولا اي وان لم
يحل قولهم في المواضع الثلاثة على غير ظاهره لا يستقيم لما علمت من ان الذي
يخبر عنه لانه زيد مخبره لانه وان ذات زيد مجهول فثبت انه لو حمل قولهم
على ظاهره لا يستقيم فوجب ان يحمل قولهم على غير ظاهره وهو المعنى الذي
ينتهى **قال** تليق المصنف معنى قولهم كيف خبر عن زيد اي عن
سماه وقولهم بالذي اي ادا عبر عن ذلك المسمى بالذي في الذي في موضع
الحال اي معبرا عن ذلك المسمى بالذي ولم يذكر وا المخبر فانه قد علم انه غير
ما عبر عنه بالذي ولو صرح عن معنى قولهم كيف خبر عن زيد في قام زيد لقل
كيف خبر عن مستي زيد بربيع معبرا عن ذلك المسمى بالذي لكن اختصر لفهم
لمقصود **قال** وكذا لالف واللام الاخبار يكون بالذي
والتي وفروعها وبالف واللام لشمولها ذوى العقول وغيرهم وذكرها
مع موصوفاتها وبذواتها فتوسع فيها بالاخبار بها لانه ان مجال الالف
واللام في الاخبار ليس كحال غير فان غير مخبره في الجملة الاسمية والتعليلية

وحمل على ظاهره

واما الالف واللام فلا خبر بها الا في الجملة الفعلية خاصة لما تقدم ذكره
لا يكون الا اسم فاعل او مفعول محض لا خبر به في الجملة الفعلية
اسم الفاعل والمفعول وصحة بناء اسم الفاعل والمفعول يكون في الجملة
لان الاسم لا يصح بناؤها من الجملة الفعلية بخلافها بالامر والنجاة
الاسم لا خبر فيها الا بالذي لا اكل اذا خبرت بالالف واللام وكان
الفعل مسندا الى ضمير غير المخبر عنه في المعنى اي يكون لغز الف واللام
في المعنى فقد جرى اسم الفاعل والمفعول على غير ما هو عليه في الخبر
كما تقدم على ما هو مذهب البصريين فاذا خبرت عن زيد من صرحت زيد باللام
واللام فلا الضار به انا زيد لانه لما ادخل اللام صار الفعل الماضي المنفي
للفاعل اسم الفاعل وجعل موضع زيد ضمرا فالتصريح بضمير المتكلم الذي
هو الفاعل صار مسندا اليه لصفته حركت على غير ما كان اسم الفاعل حركه
على اللام لان صلتها واللام في المعنى عبارة عن زيد الغائب الضارب
ليس له في المعنى وانما هو المتكلم فيحذف عن ذلك الضمير على ما هو مذهب
البصريين وطريقه الاخبار ان تصدر الجملة بالموصول وتعمل موضع الخبر عنه
صمرا عابدا عليه وتخرج ذلك خبرا فاذا خبرت عن زيد من قولك زيد قائم قلت
الذي هو قائم زيد واذا خبرت عن قائم قلت الذي هو زيد قائم واذا خبرت عن
التاء في قولك ضربت زيدا بالذي قلت الذي ضرب زيدا انا سانه اكل لما
دخلت الذي للاخبار صدرتها وجعلت موضع التاء ضمرا فاستتر فيه
لان الفعل صار في اللفظ الذي وهو غائب فالضمير الواقع موضع الخبر عنه يكون

في اللفظ فحان استتر في ضرب لما علم في المضرب واخرت التاء
انفصل لان الضمير الذي يكون خبرا للبنداء بحسب اتصاله لان عامله
ي واذا خبرت عن زيد بالذي قلت الذي ضرب زيد وسانه
وبالالف واللام عن تاء ضربت زيدا قلت الضارب زيدا انا لما اكل
لما ادخلت الف واللام صار الفعل اسم فاعل واستتر فيه الضمير الواقع
موضع الخبر عنه لان الضمير بحسب استناده في الصفة مطلقا وصار التاء
الذي هو الخبر عنه خبرا موقرا وعن زيد بالالف واللام فلا الضار به انا
زيد كما علمت واعلم انه يجب ان تصدر الجملة بالذي اما وضع الذي
في هذا الباب فلما ذكره المصنف في اما الى المسائل المنفردة وتقرر
وانما وضع في ذلك الذي لانه لما وضع لتوصل به الى التعريف عن المنسوب
او المنسوب اليه مع ذكر المنسوب والمنسوب اليه بعده ولذلك اى
ذكر المنسوب والمنسوب اليه لانه لم يوصل الى الجملة مثال الاول
وهو بالتعريف عن المنسوب والمنسوب اليه وهما ابوه وقام مذكوران
بعده مثال الثاني الذي ابوه قام زيد ولما شكك الذي انما وضع لذلك
لغير ما نحن فيه لانه العرض فيما خبر فيه المعنى عن منسوب اليه
او نسب هو الى معن لتبين ذلك اليهم وادان كان كذلك فيحتاج مما نحن فيه
الى لفظ يكون المنسوب اليه والمنسوب مذكورين بعده فيتعين لما عرف
من ان ما وضع للتعريف عن المنسوب والمنسوب اليه مع ذكرها بعده انما هو
الذي واما تصدر الجملة بالذي فلانه الذي يقصد الى الاخبار عنه بناء

هو كزيد الذي ابوه قام
فانه يقرب عن المنسوب
والمنسوب

على ان تعبر عن مبهم لم يعلم منه غيره منسوب اليه او منسوب لغيره
بشيء معين هو زيد في قولنا قصير الجمع اي مجموع الاشياء الملية و
اللفظ الذي عبر عن ذلك المبهم به اعني الموصول والمبهم من المنسوب
والمنسوب المعين منهما مبتدأ فطعا والمبتدأ يكون صدر الجملة و
حوب تصدير المبتدأ الذي هو الموصول في هذا الباب قد عرفت علم
المعاني وان يجعل موضع الخبر عنه ضمير لان المعنى على انك علمت تلك النسبة
على غير جهة الخبر عنه فانك انما علمت على جهة غير جهة كونه زيدا فلا بد من
ذكر الخبر عنه مخبرا لكون ضمير ما ذكره فلا انك اخبرت الخبر عنه عن الجملة
فلو لم يذكر موضعه شيئا اصلا لبقى النسبة الى غير منسوب او المنسوب
من غير نسبة واما كونه نسبة فلان العرض انهم واما كونه ضميرا فلا انك
لو ذكرت موضعه غير ضمير لكانت الجملة اجنبية عن الموصول وان توخر
ذلك الاسم خبرا اما انه خبر فلان المقصود الاخبار به ليتبين المبهم من جهة
فكون خبرا فطعا واما تاخره فلما ثبت حوب تقدم مبتداه الذي هو
الموصول فان تعذر امر هذه الامور تعذر الاخبار على هذه الطريقة
فلا نسف الاخبار عن ضمير الشأن لاستحقاقه ان يكون قبل الجملة
فلو ذهبت خبر عنه قائلا في هو زيد قام الذي هو زيد قام هو اخره خبرا فيطل
ما استحق ضمير الشأن وانما قال على هذه الطريقة لانه قد لا سعد الاخبار
على طريقة اخرى عند تعذر الاخبار على هذه الطريقة ساء على ان الاخبار
على هذه الطريقة لا تحقق الا بحرف هذه الامور الاخبار مطلقا فعند

فذر امر هذه الامور تعذر الاخبار الا الثاني الا ترى انه تعذر الاخبار
عن ضمير الشأن لما ثبت معناه قد اجبر عنه على طريقة اخرى وهي طريقة الاخبار
عن المبتدأ الخبر ولا عن الموصوف لانك لو اخبرت في مثل قولنا جاني زيد
لعاقل عن زيد فحان جعل مكانه ضمير فيستتر في جاني لوجب استئثار الفا على
في ما هي للفا فصر هذا الذي جاني العاقل زيد فيؤدي الى ان يكون الموصوف
ضمرا ولا عن الصفة لانك لو اخبرت في المثال المذكور عن العاقل وقلت
الذي جاني زيد هو العاقل لادى الى ان يكون الصفة مضمرة ولا عن المصدر
العام لانك لو اخبرت في مثل قولنا اعجنني ضرب زيد عمر عن ضرب و
مكانه مستتر اصر هذا الذي اعجنني زيد عمر ضرب فيؤدي الى ان يكون المضمرة
المستتر عاملا في زيد عمر لكن المضمرة لا يكون عاملا اصلا وانما قد المصدر
بالعامل لانه يجوز الاخبار عن المصدر الذي لا يكون عاملا مخو ان خبر
في مثل قولنا ضربت ضربا شديدا عن ضربا قايلا الذي ضربته ضربا شديدا
ولا عن الحال لانك لو اخبرت في مثل قولنا جاء زيد قائما واضعا مكانه
ضمرا منصوبا اصر هذا الذي جاني زيدا قائما فام لادى الى ان يكون المضمرة
حالا وهو عن خازن اصلا لوجب ان يكون الحال نكرة ولا عن الضمير المستحق
لغيرها اي لغير الذي يعنى الرجوع الى غير الذي مثل زيد ضربته فان الضمير منصوب
في ضربته عايد على زيد وهو غير الذي ولا يجوز ان خبر عنه لان غير الذي استحققة
وهو المبتدأ ولو ذهبت خبر عنه لوجب ان يجعل مكانه ضمرا منصوبا فيتصل بضمير
واخرت الضمير الاول خبرا فيصير فوعا فصر هذا الذي زيد ضربته هو يودي

عن قائما

الى ان يبقى الموصول بلا عايد لان الضم الذي جعلت موضع الضم الاول باق
على ما كان عليه من عود على زيد متى الموصول بلا عايد فان قيل
لم لا يجوز ان يكون الضم المورخ جارا عايدا على الموصول فلا يكون الموصول بلا عايد
فالجواب انه لا يستقيم ذلك لان ذلك الضم عايدا باق بعد تمام الموصول
والعايد على الموصول لا يكون في جرائر بعده فانه قيل لم لا يجوز ان يكون
الضم المنصوب عايدا على الموصول والضم المورخ المرفوع عايدا على المبتدأ
فلا يبقى الموصول بلا عايد فالجواب انه لا يستقيم ذلك لان الضم
المورخ المرفوع لا يجوز ان يكون عايدا على المبتدأ احب ان يكون في خبر فانه خبر
الموصول فالخامس انه لا يكون الضم المورخ المرفوع عايدا على الموصول
ولا على المبتدأ لما علمت فلم يبق الا الضم المنصوب المتصل فان اعدته على
المبتدأ بقي الموصول بلا عايد وان اعدته على الموصول بقي المبتدأ بلا عايد فذلك
امتنع الاخبار عن الضم المستحق لغيره **قال** ولا عن اسم المشتمل
عليه لغنى ولا يصح الاخبار عن الاسم المشتمل على الضم المستحق لغير الموصول
بحقوقه زيد فثبت علامه فالضم في علامه راجع على غير الذي والعلام وهو اسم
المشتمل عليه فلا يصح الاخبار عن الغلام لانك اذا اخبرت عنه قال
الذي زيد فثبت علامه فالضم الذي جعلت موضع الغلام ان اعدته على الموصول
بقي المبتدأ بلا عايد وان اعدته على المبتدأ بقي الموصول بلا عايد كما تقدم في الضم
المستحق لغيرها **قال** وما الكلام في الموصولات ومن حمله ما وما
وهذه الثلاثة كاجات موصولة جات غير موصولة ايضا والقياس ان لا يذكر

لان الضم العايد
على المبتدأ
ان

ما هو غير موصولة ايضا والقياس ان لا يذكر ما هو غير موصولة في باب الموصولات
لجعل لغير الموصولة باب براسه لسر فيها الا ان غير الموصولة لما وافق لفظها
يعطى الموصولة لم يجعل لها باب براسه وسكت في ضمن الموصولات وهذا مثل
نزال الذي هو اسم الفعل فانه لما ذكره في باب اسم الفعل ذكر فيه ما وافق نزال
في اللفظ وان لم يكن اسم فعل كتاب فخار وباب يافق وباب باقظام واللام اي
وان لم يكن هذه الموافقة اللفظية وكان القياس يقتضي ان يجعل من اقسام
المنينات ابوابا براسها فمها اي فمن غير الموصولة التي يوافق لفظ الموصولة
ما يكون استنهامية وموصولة وشرطية وموصوفة وثامة بمعنى شئ وصفه
هذا كله اذا كانت اسما وما اذا كانت حرفا فلها معان لس هذا موضعها
ولهذا قال وما الاسم لنبته بتقيده ما بالاسمته على انه لا يذكر
معاني الحرف في هذا الموضع فالموصولة تعدت لغنى المسئلة التي ذكرها في مرج
وله والعايد المنقول يجوز حذفه وهي قوله نعم وما علمت ايدهم وقوله نعم وما
تشبيهه للمفسر والاستنهامية كقولك ما اكلت وما صاغت والشرطية كقولك
كقولك ما تصنع اصنع واستعمالها في الاستنهامية والشرطية لما لا يعقل
كاستعمال الموصولة والموصوفة كقول الشاعر رماكوه النفوس من الهام
له فوجه حل العمار يريد ان فراجا سهلا سهلا لما محل العمار في السهولة
والسرعة قوله تركة النفوس حمله واقعة صفة لما كانه قبل ان يتركه النفوس
وجوز ان يحل ما في قوله رماهي التي رماه رماها وهي الكاف التي هي رماه للرجل
على الحمل الا انه استحس ان يكون موصوفة لوجه من الاول انها اذا جعلت موصوفة

لزم اجراء رب على بابها الكثرة وهوان يكون عاملة داخلة على نكرة موصوفة
لحصول ما وضع له وهو تقييد نوع من جنس الثاني انما اذا جعلت كانه لا يجوز
ان يجعل مفعول نكرة ضمير عام على ما لان ما على هذا المقدور حرف فكون
مفعوله اسما طامرا وقوله من الامر صفة له والمقدر رعا تارة النفور قسما
من الامر ومنه حذف الموصوف واقامة الصفة وهي جار ومجرور في محله
والـ المصنف في شرح الفصل وهذا قليل والثامنة معنى شئ
كقوله تعالى فتعالي اي نعم شئ هي فتعالي هي عائد على الصداقات في قوله ان
تبدوا الصداقات والاصل مع شئ ايها حذف المضاف وهو لا بد
فانقلب المنصل المجرور منفصلا مرفوعا فالانفصال لعدم ما يصل به ولا رتقا
لقامه مقام المضاف المرفوع والصفة كقولك اضرب ضربا ما لغني صرا اي ضرب
كان وهذه عند بعضهم حرف لتقليل واما مرفوعات بحى ما اله في التمام
والصفة فالموصوف لعدم ما لها قول نعم بسط الرزق لمن يشاء
والاستفهامية كقولك من اولك ومن ضربت والشرطية كقولك من ضربت اضرب
والموصوف كقولك رب من منى واستعمالها في وجوبها فمن تعقل كالموصوف
واي واية كمن فالموصوف كقولك اضرب ايهم خرج واتهم خرجت والاستفهامية
كقولك اي الرجل عنده والشرطية كقولك يا تضرع اضرب واية تضرع
اضرب والموصوف كقولك يا الرجل ويا انها الرجل ويا انها المرأة واعلم
ان نسخ المتن هنا مختلف ففي بعضها كمن وهذه النسخة مطابقة للشرح
ومشعرة بان ايا لم يحى صفة وليس كذلك لثبوت قولهم مرتب برجل اي رجل وفي

هو

من عندكم

تغضها كما اله في التمام وهذه النسخة غير مطابقة للشرح مطابقة للوجود ولا
يخفى عليك ان النسخة الاولى ينبغي ان يكون غير استنتار وهي معر وحدثها
دون سائر الموصولات وانما اعربت مع تمام الدليل الذي يقتضي البناء لا لزام لها
المضاف ونفي الى المرفوع والمضاف الى المرفوع هو اسم المتمكن فلا يرد حدث واداد
دون سائر اخوانها فانه ليس فيها ما هو كذلك فاد حذف صدر صلتها رجوعا بها الى البناء
على اللغة الفصحى لا فقارها الى ذلك الصدر كما ينبغي من قبل وبعد لا فقارها في بناء
الى المضاف اليه المحذوف المنوي ولذلك صار مبنيا على الضم مثله اضربهم فام بضم ايم
واصله اضربهم هو فام نصبهم فلما حذف صدر الصلة رجع مبنيا ومنه قوله
ثم لتزغن من كل شيعة اهم اشد والنقد براهم هو فلما حذف صدر صلتها رجوعا بها
الى البناء الذي هو مقتضى اصلها فالـ المصنف في امالي القرآن مذهب
الخليل انه مرفوع على الحكاية بعدوه لتزغن الدين تعالى وهم اهم اشد فني على هذا
استفهامية ولذلك قدر القول ليصح وقوع الاستفهام بعده ومذهب سيبويه انه مني
على الضم لسقوط صدر صلتها ومذهب سيبويه هو الصحيح وقول الخليل يلزم
حذف كثير وهو على خلاف القياس وانما القول الذي يصح حذفه قول معمر غير واقع صله
مثل قوله نعم والملائكة باسطوا ايديهم اخرجوا انفسكم ولذلك قوله تعالى والذين
اتخذوا مزدورهم اوليا ربنا بعدهم ومثله في القرآن كبر واما حذف لصلة الموصوف
جميعا فهو بعيد وانما الاستفهام لا يقع الا بعد افعال العلم والقول على الحكاية
ولا يقع بعد غيره من الافعال بقول علي ازيد عندك ام عمرو ولو قلت ضرب ازيد عندك
ام عمرو لم يجوزوا وتزغن ليس من افعال العلم فاذا ضربت بهم فام فالوجه ان نقول هي

الموصول لان موله ضرب الذي يقال فيه ايم قام وانما فهم مثل ذلك كون اللفظ
صالحا لجملة اخرى مستقيمة فتوهم المتوهم ان جملة على الجملة الاخرى مستقيمة والذي
يدل عليه ان لو قدر ان موضع استفهاما صريحا لجملة اخرى يستقيم باعتبار
لم يحرف فقلت ضربك عندك ام عمرو وكان منافيا لكلام العرب بخلاف قولك
ضربت ايم عندك فلو كان ايم استفهاما محورا فهاد كل التقدير لجاء في الاستفهام
الذي بمعناها وانما يجوز لها ما ذكرناه من كونها موصولة فيثبت ان الوجه مذهب
ولا يلزمه الحذف المسد وهو سانع في كل موضع عند قيام القرينة وانما
لم يقع الاستفهام الا بعد افعال العلم او القول اما القول فلانه يحكي بعده كل شيء
فلا اسكال فيه واما افعال العلم فانما وقع بعدها الاستفهام لاحد الامرين
اما كون الاستفهام مستعلا به فكذلك لو قلت زيدا عندك ام عمرو كان معناه اعلمني
فادانك علم زيدا عندك ام عمرو كان معناه علمك ما نطلب اعلاما لكذا فصح وقوعه
لما بينهما من الاشتراك في معنى العلم وحمل الحسان والظن عليها لكونها من بابها واما
لكثرة في الاستعمال فعملها شان في الكثرة ليس لغيرها كما جعل لها حاصل
في عدم ذلك ولم يكثر غيرها كثرها **قال** وفي ثمانية اصناف وجان احدها ان يكون
ما وحدها معنى اي شيء وذا بمعنى الذي فيكون التقدير اي شيء الذي صنعته فللم
يكون ما لا مبتدأ ويكون الموصول وصلت به خبرا ويكون الراجع الى الموصول محذوف
والتقدير اي شيء الذي صنعته وانما يكون على هذا مبتدأ لتقدير ان يعمل الصلة
فما قبل موصولها او يعمل خبرا والخبر في المبتدأ **قال** الامام الحديثي هذا هو
اد على تقدير نصبه لا يكون ما بعده خبرا ولا خزان يكون ما ذاكها بمعنى اي شيء

هذا الباب
مرفوع القرينة

فيلزم التقدير اي شيء صنعت فيكون ما ذاك في موضع نصب صنعت فيكون الجملة عليه قدم
مفعولها النصب معنى الاستفهام ووجه نصبه لان الفعل تسلط عليه تسلط
المفعول اما لو قدر حذف مضمير منصوب تقديره ما صنعت لجاز ان يكون
ما ذاك في موضع رفع على المبتدأ وخبر الجملة الفعلية والعايد عليه المضمير
المقدر لانه ان الوجه ما تقدم ادلا حاجة الى تقدير هذا المضمير ولد كل اي
ولا جمل ان ما على الاول لا يكون الا مبتدأ وان ما ذاك على الوجه الثاني
في موضع نصب خبره جواب لوجه الاول والرفع وفي جواب لوجه الثاني
النصب ليكون الجواب على طبق السؤال وقوله في الشرح باعتبار القرينة
يتدبره ان يقال ان المطابقة من السؤال والجواب يكون باعتبار ان
مختلفة كما يكون باعتبار تعرف اجزاها وتنكرها وافرادها او تشبيهها
او جمعها الى غير ذلك من الاعتبارات وهنا ليس كذلك بل باعتبار القرينة
في ان دلالة المبتدأ على المبتدأ ودلالة الفعل على الفعل احسن
بمعنى ليطابق في ان ما حذف من الجواب وحذف في السؤال مثله الدال
عليه والدليل على ان ما ذكرناه احسن انه اذا قيل ضربت كان قولك
زيدا بالنصب احسن من قولك زيد بالرفع ولو قيل من المضروب كان قولك
زيد بالرفع احسن من قولك زيدا بالنصب لما ذكرناه من محاسبة المطابقة
واعرض الامام الحديثي قائلا قوله في ان دلالة المبتدأ على المبتدأ اشعر
بان المرفوع ما ذاك صنعت خبر حذف مبتدأ وليس كذلك بل هو مبتدأ حذف
خبره فان قولك زيد في جواب من اولك لا شك انه مبتدأ واول

الوجه

لعلنا ان نقول على ما ذكره الحديث اما اولاً فلا ندعى بلا دليل واما ثانياً
فان زيدا بولك جواب لمن يطلب حكماً بالتعريف على زيد وابوك زيد جواب لمن يطلب
حكماً بالتعريف على بولك كما صرح به صاحب المفتاح في المعاني ولا يخفى ان الغالب
في زيدا بولك انما يطلب الثاني لا الاول فاذا قال المحب زيد يكون تقديره بولك زيد
لا زيدا بولك فيكون زيد خبر مبتدأ محذوف كما نفهم من كلام المصنف في ما اذا صنعت
وعلى كلا الوجهين جاء قوله ثم وبسا بولك ما اذا صنعتون قل العفو قرأ ابو عمر بالرفع
وقرأ الباقر بالنصب وعلى الوجه الثاني جاء قوله تعالى وقيل للذين اتقوا
ما اذا انزل ربكم فالواخرا قوله في الشرح ليس بولك نعم اساطير الاولين الى
احسنه يتوقف تصوره على مقدمة ذكرها المصنف في شرح الفصل فاما هذا
كله انما يكون اذا كان الجيب موافقاً للسائل في احد حربه ومحدفة ويستغنى
بدلاً له كلام السائل على مثل قوله ما كتبت وهو قد كتبت فنقول مصحفاً
او شبهه فاما اذا لم يكن موافقاً له في الفعل بعد تقديره لا خلافاً بالمعنى
اذ نفهم منه الاشياء وهو غير مريد له كما اذا قال له وقد سمع صوتاً ظن
صرا منه فصررت فنقول القابل هو صوت مناديه والنصب ههنا
لا يستقيم لان المحب قاصد فيه في المعنى مثبت لغريم فهو نفس المعنى
اذ انقر هذه المقدمة فنقول ليس بولك نعم اساطير الاولين بعد قوله
واذا قل لهم ما اذا انزل ربكم جواب من هذا الباب لان الجواب في هذا الباب
ان تقدير المبتدأ الذي تكلم به السائل محذوف فاما كلام المحب قال
الامام الحديث الصواب ان تقدير الخبر الذي تكلم به السائل واقول

يمكن دفعه بان يقال معناه ان تقدير المبتدأ في كلام المحب كذا لا يدعى مبتدأ
كان بل ما يكلم به السائل وان لم يكن في كلامه مبتدأ او تقدير الفعل الذي تكلم به
السائل محذوف فاما كلام المحب استغنى بالقرينة الدالة عليه ولا يستقيم
ذلك فيما حفر فيه فانه لم يرد ان الكفار قالوا الذي انزل ربها اساطير الاولين
ولا انزل ربها اساطير الاولين اذ لم يكن ذلك معتقداً فلو لم يرد ذلك المعنى
ولم يخصصه ان كلام المحب لا يوافق كلام السائل في احد حربه ولا يلزم ان يكون
الكفار مقرين بالانزال وليس كذلك قطعاً وانما قصدوا الى كلام منانف ولا
يكون على حسب اعتقادهم اي هذا المقول اساطير الاولين فهو عدول الى كلام منانف
اذ قد علم انهم منكرون للانزال فلم يسق الادعوى هذا اساطير الاولين ولا كس
تعريف الرفع ولما كان المعنى الثاني يعني النصب على خلاف معنى هذا النحو
واراد هذا النحو نحو قوله تعالى اساطير الاولين وهو ما لم يكن المحب موافقاً للسائل
في احد حربه وانما كان على خلافه لان النصب عن كون جواباً لهذا الباب
واما بخلافه فانه تعين لكونه عدولاً الى كلام منانف ولا يكون جواباً لهذا
الباب قطعاً ولما كان على خلافه حتى يعني بقوله تعالى قالوا خيراً منصوباً بتبهما
على انه على غير هذه الطريقة يعني لكون منانف على انهم قصدوا خلاف ما قصد
الكفار المنكرون للانزال قال المصنف في شرح المنظوم لم يقرأ
بالرفع احد منانف على انهم قصدوا خلاف ما قصد منانف من الكفار الذين قيل
لهم ما اذا انزل ربكم قالوا اساطير الاولين فهذا الاستغنى في الرفع لانه عدول
عن الجواب والله اعلم بالصواب **قال** اسماء الافعال فحملت المفعليات اسم

لن

الفعل فسد على ان يحذف فيه عن اربعة حدة ونائية واسميتها ونحوه **الامر**
 اما حدة فقال المصنف فيه ما كان بمعنى الامر او الماضي فالاول مثل رويد
 زيدا فانه بمعنى امهل زيدا والثاني مثل هبات زيد فانه بمعنى بعد ريد واعتر
 عليه الامام الحديثي والملافة فساد لان الاسم لا يكون بمعنى الفعل اصلا
 اذ هما حقيقتان مختلفتان بل الختان يقال هو اسم لفظ فعل الامر والماضي
 فمدلوله لفظ الفعل اذ لودل على ما دل عليه الفعل كان فعلا واما بناؤه
 وذكره وحذف الاول ان وضع بعض منها وضع الحرف نحو قولك قد كى كلف
 ثم حملت البواقي عليه لانها من باب واحد والثاني شبهها بما هي معناه وهو
 فعل الامر والفعل الماضي فعلى الوجه الثاني لا يستقيم ان يفسر ف بمعنى
 اتصبر واوه بمعنى اتوجع لانه لو فسر ف بمعنى اتصبر لاستقيم ان يقال اني ف
 لشبهه بفعل الماضي الذي معناه ولكن يجب ان يفسر ف على الوجه الثاني يتصبر
 واوه بمعنى اتوجعت وعلى الاول لا يمنع ان يفسر ف بمعنى اتصبر واوه بمعنى
 اتوجع **اول** ولقابل ان يقول على الاول ايضا يمنع ان يفسر ف بمعنى واوه بمعنى
 اتوجع والا يلزم خروجها عن التعريف لانها لا تكونان حصة بمعنى الامر والماضي
 ولو قال المصنف في التعريف ما كان بمعنى الامر والخبر لا مستقام منه
 هذا الكلام واما اسميتها فقال فيه هذه اللفاظ وان كانت في معنى فعل
 الامر والفعل الماضي فهي اسما واستدل بعضهم على اسميتها بكونها معولات
 لعوامل الاسماء فانه وقع معولا في قوله فدعوا نزال ومحرورا في قوله يحمله لايز
 كل مطيئة **وال** المصنف هذا الاستدلال ضعيفا لان الفعل الصريح

اتصبر

يقع هذا الموقع اذا المراد به اللفظ ولا يمنع ان يقال دعوة نزال كما تقول
 قلت له نزال وامرته باضربني امرته بهذا اللفظ وقد استدرك على اسميتها دخول
 التنوين على كثير منها وكذا استدرك عليها بتعذر الحرفه والفعلية اما الحرفية
 فواضح فان معناه زائد على معنى الحرف لانه مندا ومنعول مطلق واما الفعلية
 فلان اشياء الافعال صيغ ليس شئ منها على وزن الفعل وهو ممنوع فان صه
 مثل خف وعكران بحاج عنه بان خف ليس بصيغة اصلية وانما هي معنلة
 او بقوله مراده فنعرض منها صاع وحسنة يندفع النقض عن اصله ثبت بطلان
 الحرفية والتعلية فيها فوجب ان يحكم باسميتها وانضافا لها بمعنى المصدر واذا
 كان معنى المصدر وجب ان يكون اسما اما الاول فلان رويد زيد بالاضافة مصدر
 كما يفهم هذا كلام المصنف بعد هذا والمضاف بمعنى رويد زيد الحالي غير المضاف
 فكون الحالي عن المضاف بمعنى المصدر واما الثاني فالافتراق اقول
 ولقابل ان يقول ان المضاف بمعنى الماهال والحالي عن المضاف بمعنى امهل
 فلا يكون احدهما بمعنى الآخر فان قيل كيف يدخل في حد الاسم وفيه
 ادخلها معناها في حد الفعل لانها تدل على معنى في نفسه مقترن باحد لازمه
 الثلاثة كقولك رويد زيد اي امهل زيد فالجواب **ب** ان المراد ببولهم
 مقترن باحد لازمه الثلاثة في حد الفعل وغير مقترن في حد الاسم ان يكون
 الاقتران في اصل الوضع لا باعتبار استعماله على خلاف الأصل واذا شئ خرج
 هذه عن قبيل الفعل وجب ان نعقد انها في اصل وضعها المصدر ثم
 استعملت الزمان في قولك زيد ضارب غلامه غدا فكما صح كونه اسما مع اقتران

على خلاف اصلها كما ان
 اصل ضارب في اصل وضعه
 مجرد عن الزمان ثم استعملت
 الزمان

باحد الزمنة فكذا هذا فان قد لو كان في اصل وضعه على ذلك استعمل
 الاصل كما استعمل فام على اصله قد لا يعد ان يوضع الشيء وضعا
 اصلا ثم لا تنقل الى اصله ويستعمل بحازه وان كان قللا لغنى وفعل التعجب
 قال الامام الحديثي اسم ليس في اصله مصدر اذ لم يوجد مصدر
 ثنائي الاصل ولانه لو كان كذلك لكان الفعل مشتق منه فالخواتم هو اسم
 لفظ الفعل واما موضعه في الاعراب فللخواتم فيه مذهبان احدهما انه في
 موضع نصب على المصدر اي على انه مفعول مطلق كالمثل في رويد زيدا اي ارودا
 زيدا اي ارودا رويدا والنسب اني ان يكون في موضع رفع على المبتدأ
 وفاعله ضمير مستتر فيه والجملة وان كانت مستندة وفاعل مستغنى عن الخبر
 فيها بالفاعل كما استغنى في اقام الزيدان عن الخبر بالفاعل اذا المقصود من
 المبتدأ والخبر منسوب منسوب اليه وهو حاصل في اقام فذلك فيما خرفه والثاني
 اوجه لانه اسم مجرد عن العوامل اللفظية فوجب ان يحكم بالابتداء فيه سادسة
 الخبر كما في قولك اقام الزيدان والوجه الاول ضعف لانه لو كان رويد منصوبا
 نصب المصدر ولا فعل له ملفوظا لوجب ان يكون فعلة مقدرة وخرج عن ان
 يكون اسم فعل كما ان سقيا ورعيا وخيبة وجذعا وغيرها لما كانت مصدرا وكما
 الفعل مع ما مقدرا وخرج وجهان اسماء الافعال وايضا كان يجب ان يكون معرفة
 في ذلك سقيا ورعيا اذ لا موجب للبناء اذ معنى الفعلية انما هو في الفعل المقدر
 لانها ودل على كون معنى الفعلية في الفعل المقدر لا يوجب ان يكون معرفة
 ورعيا فانه ليس مضافا لكون معنى الامر او الماضي في الفعل المقدر لانه

كانت بمعنى النعم
 الزيدان

تص

ذلك اي ولا فعل ان كونه مصدرا لوجب كونه معرفة بانني افلا قصد الى معنى كونه اسم
 فعل فاما واقت واقت واقت واعرب لما قصد الى معنى المصدر فاما واقت بالسور
 فاما اي معنى اسم الفعل ومعنى المصدر معنيان مختلفان فظهر ان المذهب الثاني
 المستقيم ولذلك اي ويكون المستقيم هو المذهب الثاني لما ارادوا المصدر في رويد
 اضافة فاما لو ارود زيدا ولوقت على قياس هذه اللغة اي على اعتبار كونه مصدرا
 رويد زيدا اعني يتوزن رويدا كان مستقيما وتقر به ان يقال كلما هو مصدر
 فاما مضافا ومتون وينعكس هذا لعكس المقيض كلما لا يكون مضافا ولا متونا لا يكون
 مصدرا فريد زيدا الحالى غير المتون ولا مضافا لا يكون مصدرا واذا لم يكن مصدرا
 يكون مبتدأ وهو المطلوب واعتبر من الامام الحديثي قائلا انه ثبت افة
 بالتوزن فهو اسم فعل نون للتذكير لانه مصدر فان في الاحتمال كونه
 مبتدأ مع تجوز وقوعه معمولا للعوامل اللفظية له لقوله اددعت انزال مما
 يتناقضان قلت اجاب عنه الامام الحديثي بان نزالا انما يكون اسم
 فعل جملة مع مستتر اذا اريد منه لفظه انزالا اما اذا اريد لفظه فلا يكون
 كذلك وان بعث لم تقف على هذا المستر وقال ان اسم الفعل وان استقل
 مع فاعله ليس جملة بل هو كما سم الفاعل مع فاعله لانه وقع سندا اليه في قوله اددعت
 نزالا والجملة لا تقع فاعلا واستدل بعضهم على مصدرية اسم الفعل بدخول اللام
 في مثل قولهم هبات لذلك وهبات لما توعدون ووجه هذا الاستدلال ان
 اللام لا يدخل في فعل الفعل فلا يقال بعد لزيد ويدخل في فاعل المصدر مثل بعدا
 لزيد وثبت دخول اللام في فاعل اسم الفعل فيكون مصدرا وهذا الاستدلال

عبر صحيح فان اسم الفعل ليس فعلا صريحا وانما هو فرع على الفعل باعتبار
 معناه واذا كان كذلك فلا يلزم من امتناع دخول اللام في فاعل الفعل الصريح امتناع
 دخوله في الفرع الذي هو معناه لا ترى انك لا تقول ضربت لزيد ما دخلا اللام في
 معمول الفعل الصريح وتقول هذا ضرب لزيد ما دخلا اللام في معمول ما ليس
 فعلا صريحا **قال** **ف** وفعال معنى الامر بمعنى ان كل فعل ثلاثي فلك
 ازمنة منه فبما فاعل معنى افعل لكونك زائد معنى انك وضرب معنى ضرب
 وتراك معنى اترك هكذا ذكره سوسه وانما يتد بالثلاثي لخرج الرابع لانه
 ليس بقياسي عنده من الرابع لقلة مجيئه منه بخلاف الثلاثي فانه لما كثر
 فيه جدا حكم بقياسيته منه ولوقب ان هذه الصيغة تعني
 صيغة فعال من الثلاثي فعل امر لم يكن بعيدا لانها جرت من الفعل على صيغة
 واحدة لجران صيغة افعل ولكنه لم يفلح احد منهم لوجهين احدهما ان
 صيغة فعال لم توجد الا في الاسماء وبما هم راوا دخول الكسرة في الافعال حتى
 قالوا ضربني وضربني فزادوا نون الوقاية بها فدخلت الكسرة في الافعال
 وفعال مصدر معروف لما كان من المشتقات ما وافق فعال الذي هو اسم الفعل في
 الصيغة وان لم يكن من اسماء الافعال ذكره ولم يجعل له باب اخر كما فعل
 في ما الاستفهامية والشرطية والموصوفة وان لم يكن موصولات مع ما الموصولة
 لتوافق الفاعل ما وهو على ثبته اضرب ما هو مصدر معروف لغيره وما هو في
 معنى الصفة مثل يافق ويأخبات وبابه وهذا الباب في بنيان انما
 واختلفوا في علة بناءها منهم من ذهب الى ان علة بناءها ما في الافعال الذي هو

وه الصيغة والعرب
 سبب من ادخال الكسرة
 ثم
 مئة
 في ذكر ما الاستفهامية

اسم الفعل فحش العدل ومنحش الزنة اما العدل فلان فجار معدول عن الفجر
 او الفجرة وفاسق معدول عن فاسقه واما الزنة فالتعاقبها معا في سائر فعال
 ومنهم من ذهب الى ان علة بناءها لضمها معنى الثالث فان فجار متصلا
 الثالث التي في الفجرة لانه معناه وكانه تضمن معنى تارة الثالث وكذلك فعال
 وفاسق وضغف فان تارة الثالث لا يوجب بناء كالا سمار التي هي مؤنثة
 ولا تارة الثالث فيها لنفس واذن وعين وشبهها واجاب **العال**
 هذا التعليل بان هنا تارة الثالث مراده محدود في مثل فجار تضمنها
 الاسم فصار دالا عليها ورغم ان ذلك معلوم من احكامهم لبنائهم احد القسمين
 واعراهم الاخر فاذا قدر هذا القدر حري على قاسر لغتهم ومنهم من ذهب الى
 ان فجار مبني لتضمنه لام التعريف **قال** المصنف هذا غير
 بعيد لما ثبت في امر حش كان بناءه لدك والضرب الثالث ما وضع علما
 للاعلان مؤنثا لقطام وغلاب وحدام لنسوة وانما قال علما لخرج باب
 فاسق وانما قال للاعيان لخرج باب فجار لانه وان كان علما فانه للعا
 للاعيان **قال** الامام الحديثي هذا القول مع قوله بانه معدول
 عن الفجر او الفجرة متضادان اذا المعدول ليس علما للمعدول عنه
 قوله مؤنثا منه على انه لم ينع الى ذلك وهذا القسم مبني في لغة اهل الحجاز
 لمشابهة ما عدم في العدل والزنة وهذا العدل وان كان عدرا اذ ليس
 لنا فاطمة وغالب عدل عنهما حقيقة اي عدل دليل هو خلاف قاعدة كما علم
 ما في اوائل الكتاب وجب المصير اليه **قال** الامام الحديثي ليس

معنى العدل الحقيقي هذا اولا ان المصنف لم يحكم بان معنى العدل
الحقيقي هذا بل استدلك ما سواه على كون هذا العدل بعدرا وهو استدلاله
وبما انه ان العدل الحقيقي لا يمكن ان يوجد بدون مورد معدول ومعدول عنه وحده
قاعدة في المعدول تعلم عدلية والمصنف اراد من قوله ليس مطلقا
وغالاه عدله عنها بحقيقة اسف الاما الثالث وانفاؤه بانه على كون العدل
ليس حقيقيا واذا لم يكن حقيقيا يكون تقديره ما استقام الاستدلال وانما
وجب المصير الى العدل بعد العلم بانهم لا يبينون الاما لم يوجبوا
مانع يمكن سوى ما قدر من العدل فلزم المصير اليه وهو معرب في لغة بني عجم
اعراب بالانصرف الى ما كان اخره راء فانهم يوافقون الحجاز في بناء الالف قليل
من عجم فانهم يعمون الاعراب في جميع الباب وهو لا يجوز اعلى القياس اذ لا فرق
من ما اخره راء وغيره في موجب البناء والاعراب واذا لم يكن في هذا الباب
عله موجبة للبناء وجرأه ولا فرق بين الراء وغيرها ووجه اللغة الكسري
في تميم صغف اما وجه ما هو حصول الامر المقصود الذي هو الامالة كما ان الاعراب
مطلوب ليدل على المعنى فكذلك الامالة لحصل المجانبة اللفظية نغما
فصلح بده والامالة في مثله لا يكون الا المكسرة واذا بنى كسر فحصل عند البناء
الكسر الذي هو موجب للامر المقصود واذا اعرب لم يكسر فلم يحصل موجبه واما
صغفه فلا يتم فورا ما بنى اخره راء وغيره لحصل الامالة بحقيقه موجبا وهذا
الفرق صغف ان لم يثبت في كلامهم موجب البناء قصد حصول موجب الامالة غاية
ما يقال في توجيه اللغة الكسري ان تقدير موجب البناء في الجميع يمكن كما هو

العدل

لغة اهل الحجاز وتقديره انما موجب البناء في جميع هذا الباب يمكن كالقلى في
بني تميم بقصد الفصحانهم اثبات تقديره موجب ما حصل عنه عرض مقصود
وهو الامالة ونفيه فمما يحصل فيه ذلك العرض وانما اعربوه اعرا
مما يصرف لتحقيق العلتين المانعتين للصرف من التعريف والتأنيث وقد قيل
ان فيه على هذه اللغة وفي لغة الاعراب العدل ايضا لما ثبت من انهم حضار
والباب احد لانه علم غير موشه وقد تقدم في تعليل هذه اللغة اي اللغة
الكسري ما رفع ذلك اي ما رفع كونه معدولا والمقدم هو قوله ونفيه فمما لا
يحصل فيه ذلك فانه يدل على ان لا تقدير العدل فمما لا يكون اخره راء وحضار كوكب
فمن سهل قال الاموات اعلم ان الالف اظ وضعت لمعانها
المفرقة لافادة المعاني النسبية فيكون المقصود من وضع اللفظ استعماله
مركبا لافاده نسبة وهذا النوع من المبنيات ليس كذلك وانما وضعه لان
يحكى به صوت او بصوت به للبراهيم فالاول مثل غاق فانه وضع لحكاية
صوت الغراب والثاني مثل خ فانه لفظ وضع لتصويت البعير عند قصد
اناخته فان قيل لم يبق الصوت ما يحكى به او كل كلمة يحكى بها
كما قاله في سائر الحدود قلت احاب عنه الامام الحديثي بانه انما قال هكذا
لان الاصوات لم يوضع فان الاصوات الصادرة من البراهيم ليست موضوعة
ولا ملفوظة والصادرة من نسايت موضوعة فحش ذهابا بل فحش انسا
مولاه هذا اللفظ فان قولك غاق صوت الغراب ما دل بان هذا اللفظ صوت
فلا وضع في الحقيقة واذا لم يكن موضوعة لم يكن كلمة وان صدق انه كلمة بالمحاز

نبحث انه ما اول بالكلمة فلا يحزن ان يعبر عنها بالكلمة اقول هذا الذي
ذكره منافط اذ ذكره المصنف في الشرح فانه صرح فيه بانها موضوعة وعلة بناء
هذا النوع انه لم يوجد فيه العلة المقتضية للاعراب وهو التركيب وان وضعه
على ان ينطبق مفرد الما ترى انك اذا قلت غاق حاكيا للصوت الغراب لم يحتم
الى ما يتركب معه لان وضعه على حكاية وكذا اذا قلت غخ للبعير وسببه
لغير مثل هذا الخيل عند زجره لم يقصد الا الى اسماعه هذا الصوت بحري العادة
باناخه البعيرة او بغرا ناخه البعير كما جرى العادة بزجر الخيل عنده فلم يحتم ما عتاد
المعنى الذي وضع له الى جز آخر يتركب معه فثبت ان وضعه على ان ينطبق
مفردا واد كان كذلك يكون مقتضى للاعراب وهو التركيب مستغنيا فيه فيكون
الاعراب مستغنيا فيه لان عدم العلة علة لعدم العلول واذا اسعى للاعراب
ثبت البناء فان قلت قد يتركب مع غيره كقولك غخ صوت للبعير وغاق حكاية
صوت الغراب وكقولك غاق غاق وكقولك حكي صوت الغراب لغاق
ويشاخ البعير غخ فالجواب ان المقصود به اللفظ في الصور المذكورة
والمعروف ح اي حين ما يقصد به اللفظ ان يحكى على ما هو عليه في اصل وضعه
لان المقصود منه ذلك اللفظ بعينه فلو عبر باعراب وغير لغات هذا المقصود
واذا كان المقصود به اللفظ فلا يعتبر تركيبه كالا غير تركيب قد وضرب ونحوه
في الاعراب لما يقصد به اللفظ لكنه يحكم على محله بالاعراب وانما قال والمعروف
لانه قد جاز اعرابه منصرفا وغير منصرف مركبا قليا قال المصنف
في امالي الفصل اسماء الافعال والاصوات اما ان يقصد بها معانيها التي وصفت

القل

له فيجب بناؤها على ما ينبت عليه فيكون او حركة واما ان يقصد بها غير ذلك
فاذا قصد بها غير فتارة يسمى بها فيكون في المعنى كالعلم وتارة يراد بها نفس
اللفظ كما يستعمل غيرها في اللفاظ لنفس اللفظ وفيها مذهبان احدهما
ان يحكى على ما كانت عليه لقوله عدس ما العباد على امانة امنت وهذا
تحمل فليق وقوله يحتهل انرجون كل مطية امام المطايا سيرها
المقادف والثاني ان يعرب اعراب الاسماء واذا اعربت اعراب الاسماء
المفردة فان كانت اللفظ جازت صرفها ومنعه فالصرف لنقص التذكير ومنع
الصرف بناء على انها اللفظة او الكلمة كما تفعل الامران في الاسماء البلدان
بناء على انها للموضع او للبيعة وان كانت للعلمية نظر فان انضم الى العلمنة
علة اخرى امتنع من الصرف والاصرف كما لو اعرب عدس فان كان اسما لم يذكر
فلس عدس منصرف وان كان لم يوثق منعه من الصرف هذا كلامه
وحكم في موضع آخر من امالي الفصل بان الحكاية هي الاكثر وهكذا نفهم شرح
للكافية فان قلنا فقد قالوا الف ياء الى اخره غير معربة فاذا ركبوها
اعربوها لقولهم الباشقوى وكست الباشقوى لا يكون هذا الا في الجواب
ان الف موضوع اسما لمسمى هو او بيا موضوع لمسمى هو ب لوضع رجل وفسر لاسماها
والمقصود بوضعه اي بوضع الف استعماله مركبا لافادة نسبة فاذا استعمل
غير مركب وجب ساؤه كما لو استعملت رجلا وفسر سا غير مركب وعددة تعديدا
بخلاف ما خرفه فانه اذا استعمل مركبا لم يقصد به الى مدلوله هو اسم
وانما قصد الى ما ذكرناه من حكاية الاصوات او حكاية التصويت للبهيمة

قال الامام الحديثي قول المصنف في الشرح والتصويب للشيعة
سند كذا في قولنا في قولنا لا نأخذ بالابليس مركبا في قولنا صوت
لاناخذ بالابليس نصوبنا له قولنا في قولنا صوت لا نأخذ
الابليس وان لم يكن نصوبنا لها لكت حكاية الصوت في قول المصنف في الشرح
او الصوت ليس عطف على الحكاية كما فهم الامام الحديثي ثم اورد ما ذكره وهو
عطف على الاصوات وما جاء اعرابه مركبا قولنا داعر باسم الشيب في مثله
جوابه في ضرورة وسلام فان شئت حكاية صوت شافرا بالاعراب عند الشراعية
بالجر عند ما جعله مضافا اليه وما قوله لانغش الطرف الاما تخونه داع
يناديه باسم الماء مغموم فحتمل الاعراب والباء فان ما حكاية بغام الظبية
وهو مكسور عند اعرابه فلما ركبه في الست وكسره احتمل ان يكون كسرة كسرة
اعراب وان يكون كسرة بناخدا في ستة البت الاول فانه لم يكن مكسورا عند
الافراد فلما كسره حاله التكب يعبر ان يكون كسرة كسرة اعرابه وضمير الجمع في ما
للابل وجعل الابل متداعيا لان نصوب كل واحد بكسرة غير على الشرب
والمتشابه الحوض المنهدم والبصرة حجارة رخوة والسلام بالكر الحارة ولا
سعر اى لا رفع جعل الداع وهو المصوت مغموما وان كان باعرا لان الخشف
وهو الغزال الحجاويه مثل ذلك او على ارادة دعاء مغموم والتخون التعقد
نصف ان الغزال ناعرا لا رفع طرقة الاجابة امه وهي المتعده وما مصدرية
وفي هذه الاسماء اختلفت في انها اصوات واسماء اختلفت في كونها اصواتا
واسماء لافعال كالا لفاظ التي يقال للبهائم زجرا ودعاء او غيرها كقولك في البعير

الذي

قان بعضهم ذهب الى انه اسم فعل وذهب المصنف الى انه مفعول لانها اذا جعلت
اسما لافعال وليس فيها شيء هو معنى الجذر وجب ان يكون بمعنى الامر والامر
باسما لافعال طلب الفعل من المخاطب فيودى الى ان يكون طالبا لافعال يعقل
امثال الامر بالخطاب وذلك مما يصدر عن الغفلة فان ما لا يعقل وان
فهمته بعض المفردات لا يفهم المركبات لان دلالة المركب لا تخفى دون
ان يكون للعقل فيها مدخل ومثلا لفهم المركبات لا مخاطبة بها عاقل حين
كونه عاقل لا غير عاقل فان **العاقل اذا قال في قلبه قصده** لا
الى مخاطبة ما لا يعقل يطلب الى امثال وهذا معلوم بالضرورة فالجواب
ان قصده الى انقياد ما لا يعقل بالصوت الملفوظ به لما جرى الله تعالى العادة
بالانقياد عن العقل عند الصوت المخصوص الى مخاطبة ما لا يعقل يطلب الى امثال
قال المركبات لما كان الاسم شاملا للقصور وغيره ذكره ما خرج
غيره من جوده وعبد الله وبات يابط شرافان زيدا وان كان اسما لكسرة ليس من
كلمتين وعبد الله علما وان كان اسما من كلمتين الى ان منه ما نسبة في الاصل وكذلك
بات يابط شرافانه وان كان خاليا عن النسبة حال العلم به لكنه قبل العلم به
شتمل على النسبة الاسنادية ويحتمل ان يحكى على اصله قبل التسمية به واذا
وجب حكاية على ما هو عليه في اصله ولا يخفى انه في اصله ليس من المركب الذي
نخذه فلذلك بعد العلم به فان قيل **باب** يابط شرافاني واذا
كان مبنيا فلم يخرج عن الحد فالجواب ان الغرض من هذه الحدة
ما نى بالتركيب وبناء يابط شرافاني للتركيب بل للعلم بانه في اصله مبنى بيانه

فان

ان يقال طرأ وادغام معر ان في الاصل ومجموعهما تحت ان حمله مبنى ادم يعتز به
العوامل فاذا جعل المجموع علماني لعلم انه في اصله كذلك وكذا طرأه لعلم انه من
اي تركيب نقل فليس شافيه للتركيب فان قيل الاسم ليس مركباً ذلك
اسم مركبة ولا شئ من المركب بكلمه احس بان المراد بالاسم العلم
وهو ضعيف لا تتقاضه خمسة عشر فالوجه ان يقال المراد به الاسم التقوي
فان قيل لم نقل المركبات بمجموع كلمتين ليس بينهما ثبوت فيندفع
هذا السؤال بالكلية فالجواب لو قال كذلك لورد عليه زيد
وعمر والفتا فانه يصدق عليه انه مجموع كلمتين الا اخر مع انه ليس من
المركب المحدود وهذا المركب على ضربين ضرب يضم الثاني معنى حرف فيثبان
جميعاً الخمسة عشر وحادي عشر واصلاً خمسة وعشر حذف الواو منها اختصاراً
اما بنا الجزء الثاني فلتضمنه معنى الحرف واما بنا الجزء الاول فلكونه
اشبه صدر الكلمة لغنى اشبه زمير زيد مثلاً وضمة التثنية في قوله واخواتها
لخمسة عشر وحادي عشر والمراد باخوات خمسة عشر احد عشر لثبوتها عشرة اربعة
عشر ستة عشر لثبوتها عشرة و باخوات حادي عشر ثاني عشر ثالث عشر الى تاسع
ومن الضرب الاول قولهم ونفوا في حيض يصير اصله في حيض وصح حذف الواو
فبناء والجزء الاول ما خرد من خاص ادا فتر والثاني من خاص
اي فات وسبب لانه اذا وقع الاختلاط واللبس فمنهم هارب ومنهم فائت
ولذلك قرئ بفتح عوج باهلها متاخرين ومتقدمين فالخبر التاخر والهازي والهازي
التقدم والسبق وكان ينبغي ان يقال حيض يوصى غرامهم ابتغوا الثاني الاول

فصل

نقل واو يار ليشاكل الثاني كما يتلو في قوله علم لا دريت ولا يبيت قولهم
هو جاري بنت بنت اصله تالست او تلبس برودون من القرب والتلا
وهي في موضع الحال كانه ولد وهو جاري ملاصفاً والعامل في الحال ما في جاري
من اللفظ حذف الجر بينا و قولهم سهلاً لهم بين اصله منها وجر حرف
حركتها او بينها وبين حركتها ملها و قولهم تفرقوا شغراً اصله شغراً
وبغراً اي منتشرة في البلاد هايجز من اشعر عليه صبغته اذا
فشت اي اتعت وعر النجم هاج بالمطر والنجم الثريا و قيل كل نجم يزل
المطر عند ظهوره مع العرب واية بالمطر للتقدم وفي كل ذلك معنى الاسرار
والفرق و قولهم تفرقوا شغراً اصله شذر او مذراً من التشذر وهو التفرق
ومن التشذير والميم في مذردل من الباء و قولهم تفرقوا جذع مذع اصله جذعاً
ومذعاً اي منقطعين منتشرين من الجذع وهو القطع ومن قولهم فلان مذاع
اي كذاب لغنى الاسرار وسرها وقوله الاثني عشر استثناء من باب خمسة
لانه بخالفه في البناء واما باب حادي عشر فلما خالف ثاني عشر في البناء وانما امر
الاول من اي عشر مع قام العلة المقضية للبناء في باب ما شبه بالمضا
في حذف النون منه لان الاصل اثنان وعشرة فلما حذف الواو بقي
اثنان عشرة فلهذا النون التي تودن بالانفصال مع حذف الواو الى تود
بالانفصال فحذفوا النون تشبيهاً بالمضاف فلا شبه بالمضاف وب
اجراؤه مجراء في اعطائه حكم الكلمة لاحكام الجز فوجب البقاء على الاعراب وبقى
عشر على نائه لتضمنه معنى الحرف فان قيل الدليل الذي ذكرتم في

حرف

اعراب الجز الاول من ابي عن فام بعنه في الجز الاول من خمسة عشر فانه
بعد حذف الواو منه كرهوا السور الذي يودن بالانفصال لحدوا السور
تشبيها له بالمضاف فالجواب ان الياء من ابي عن كما انه علامة الاعراب فليدرك
من حمله الدليل في هذا الاسم فلا يجوز حذوه فكون الياء التي هو علامة الاعراب
بعد حذف الواو اما والياء معه محال وليس الحركة من خمسة كذلك المصرب
الثاني من تقسيم المركبات ان لا يصح الثاني معنى
حرف كباب بعلي كعرب اخر الاسمين لا تنفاسا لئلا ينافيه وهو تضم الحرف
ومن العرب من شئ الاول في هذا الباب لوجود سبب لئلا ينافيه وهو تنزيه منزله
الجزء هذا هو النصيب ومنهم من عرب الاول فاذا شئ الاول يخرج الحرف ان لفظا
واعراب الاخر على حسب العوايل اذ لا يعرب على هذا التقدير سواء مفعول
هذا بعلي ورايت بعلي ومررت بعلي فلا ينصرف للعلتين ولا يحسن ان
الثاني مضموم حاله الرفع مفعول حاله النصب والجزء على هذه اللغة والاول مفتوح
في الاحوال الثالث واذا عرب الاول وقد ثبت ان الثاني لا بد من اعرابه لم يحسن
ان يعربا جميعا فوجه واحد فوجب ان يكون الاول في الصورة كالماضاف اليه الثاني
في عرب الاول اعراب المضاف بالرفع والنصب والجزء على حسب مقتضيه العوايل
وعرب الثاني بالحذف اعراب المضاف اليه واذا صنع ذلك فهل يكون الثاني
منصرفا او غير منصرف فانقسم هو لا قسمين قسم عرب الثاني اعرابا لا ينصرف
مفعول هذا بعلي ورايت بعلي ومررت بعلي فالثاني عنده مجرور بالفتح
في الاحوال الثالث ومنهم من عرب الثاني اعرابا لا ينصرف مفعول هذا بعلي ورايت

بعليك ومررت بعليك فالثاني عنده مجرور متون في الاحوال واما قوله
افعل هذا مادي ومادي مدي وذهبوا ايدي سبأ فقد عده المحققون من باب المسماة
وهو مشكل فان اصل ايدي مادي مدي يودن مدع مخففت بان طرحت
همزة مدي وبان قلبت همزة مادي مدي مفتوحة وبان اسكنت الياء فوزن مدي
بعد الحذف فعلى واصل فوك ايدي مادي مدي يدار فصنع همزة مادي مادي مادي
وحذفت همزة مادي مادي مادي مادي مادي مادي مادي مادي مادي مادي مادي مادي
مادي مادي مادي مادي مادي مادي مادي مادي مادي مادي مادي مادي مادي مادي
والا يسكنان في اخر الاسم الاول ويحذف الهمزة واسكان الاخر لا يوجب البناء
الا ترى انك لو حذفت قلبت في مدي مدي وفي مادي مادي مادي مادي مادي مادي مادي
على اعرابه وانما غايته ان كان معربا لفظا فصارت معربا تقديرا وكذا ايدي مادي
المعنى ذهبوا مادي مادي مادي مادي مادي مادي مادي مادي مادي مادي مادي مادي
عليهم سبب العزم والهمزة كناية عن الانبأ والاسرة لغنى القراية لانهم في
السوي والبطش هم مدي مادي مادي مادي مادي مادي مادي مادي مادي مادي مادي مادي
مادي مادي مادي مادي مادي مادي مادي مادي مادي مادي مادي مادي مادي مادي مادي
لا يوجب البناء المصنف في شرح المفصل ولو قل ان معرب
على اصله منصوب على الحال الا انهم سكنوا الياء في ايدي مادي مادي مادي مادي مادي
لما جرت في كلامهم كشراف صارت كمالا مثال كما كان ذلك في قولهم اعط القوم بارها
لكان اقرب الى الصواب لانهم حكموا بالبناء لما راوا اسكان الاول وهو في
موضع نصب وراوا صورة المركب والذي يمكن ان يقال في حجتهم في تشييد

مثله في السماجة كما يكنى هذا وهنه عن الفرج وكما يكنى بالغائط عن غيره وهو
 العدم وكما يكنى بوطيت عن غيره وهو نكت ولست ذلك مرادهم اذ لم يكن
 من الكنايات بالتفسير المذكور فيسفي ان لا يذكر في باب الكنايات وانما ذكر فيه
 لما وافق كذا في العدد وهو مبني حتى لا يجعل له باب اخر كما ذكر ما الاستفهامية
 والشرطية في ما الموصولة لما وافقها لفظا وان كانت مخالفة لمعنى ولم استنباه
 وحرية والخبر هو الكلام الذي حكم فيها بنسبة خارجية والمراد بالنسبة
 الخارجية النسبة الخارجية عن كلام النفس التي تعلو بها كلام النفس بالمطابقة
 واللامطابقة مثل قولنا زيد قام فانه يدل على الحكم الموجود في الدهن وهو اسناد
 القيام الى زيد بالاثبات وسمى هذا الحكم كلام النفس وهو متعلق بنسبة خارجية
 من حيث المطابقة واللامطابقة والاثبات هو الكلام الذي لم يحكم فيه
 بنسبة خارجية مثل قم فاعلم ان الحكم فيه بوجود نسبة القيام الى المحاط
 في الخارج لكون صادقا ان طابو كلام النفس الامر الخارجي وكاد ان لم
 يطابقه ولست فيه الا طلب القيام من المحاط بالقيام بالنفس وهو الكلام النفس
 والاثبات يكون بالحروف قال المصنف في امالي المسائل
 المسرفة انما كان الاثبات بالحروف لانه معنى متعلق بحرفين مسند ومسند اليه
 اذ الجمل الاثباتية كالاخبارية في الاسناد وكما ان المعاني التي تتعلق
 بالحرفين في الاخبار لا يكون الا بالحروف كان ولا م الا بتدار والتف في ذلك
 المعاني التي تتعلق بالحرفين في الاثبات الحرف الاستفهام ولست ولعل ولا م
 الامر ولا في النهي واشباه ذلك فاذا وجد معنى انشاء من حرف دل عليه

من غير

فاما ان يكون محذوفاً كهمزة الاستفهام عند بعضهم في هذا ريب واما ان يكون
 الفعل او الاسم او الجملة قد تضمنت ذكر نحوية ومزاوكة وانت طالع وشار
 لم في الاستفهامية واضح وذلك لتضمنها معنى همزة الاستفهام فان قولنا لم رجلا
 عندك معناه اعثرون رجلا عندك وفي الخبرية اما لكونها موضوعا وصع الحرف
 اولشبهتها لفظا باخبرها ولتضمنها معنى انشاء الكسر وهو الحروف عاليا واشهر
 ما تضمنه الحروف فان في الخبرية في الاثبات فلف في علمه ناه لم
 الخبرية اولتضمنها معنى الاثبات فلف جوابه يعلم ما ذكره المصنف
 في امالي المسائل المسرفة وهو قوله لم رجلا غدي تخمل الاثبات والاخبار
 اما الاثبات فمن جهة التكثير لان الحكم عبرة عما في باطنه من التكثير بقوله رجلا
 والكسر معنى محقق ثابت في النفس لا وجود له فخرج حتى يقال باعتبار محتمل
 الامر من ان طابو قصد وان لم يطابق فكدب والاخبار باعتبار الضدية
 فان كونهم عنده له وجود فخرج فالكلام باعتبار محتمل الامر من اعتبار
 المذكور من المختلفين فان في لم يوجد حرف للتكثير حتى يقال تضمنته
 اجب بانه موجود وهو الحسية وان سلم فلم فحشاها انشاء
 الكسر اشبهت ما تضمن الحرف كزومني فاجري مجراه في الاثبات او يقول بصحة
 حرف كسر مقدرا وصعده واما كذا فبني لان اصله اذا دخلت عليه كاف التشبيه
 ثم لما استعمل للكناية انفع على اصله في البناء ليعلم انه نقل منه كما في الجملة
 المسمي بها واما لكونها لكون كناية عن المبني نحو خمسة عشر في مثل اوله كذا
 دهما لكونه المتوسط واذا كان كناية عن المبني اجري مجراه في المبني اما ك

لا
هو

الامة

ابناء

وكن ذب وذس فاهما ينافيان في المعاني والجملة ولا اعرا للجملة
محت هي حملا اذ لا تتورها العوامل في هذه الحثية والاعراب فرع على
اعنوار العوامل وهذا البنا يعني بارت وكن يصح ان يقال انه فاناس بيني
المصل لانه لما كان كناية عن الجملة شابه الجملة التي هو كناية عنها والجملة اعراب
لها لفظي لا عددي محت هي حملا ويصح ان يقال انه ما وقع غير مركب لانه لما كان
حكاية عن الجملة باعتبار كناية عنها فعد وقوعه مركبا بانه امارك تركب المقضي
للاعراب المفردات فاما تركب الجمل فمحت كونهما حملا فلان يقضي اعرابا واذا لم يقضي
اعرابا فلا تركب تركبا تقضيه فيكون ما وقع غير مركب اذ لا يعني بالمبنى الذي وقع
غير مركب لانه ما يكون مركبا يقضيه **قال** فلم الاستفهامية كم
سواك استفهامية او خبرية بحسب حاج الى ميم لعدم دلالتها على الحقيقة فلم الاستفهام
منه محزها منصوب مفرد لانه لما كانت كناية عن العدد جعلت عارة عن وسط
العدد وهو احد عشر الى المائة لانها لو جعلت كناية عن احد الطرفين لكان تحكما ووسط
العدد ممتنع منصوب مفرد فلكم ميمها هو كناية عنه واعترض الامام الحديثي عليه
قال لا حملا على الوسط دون غير ايضا حكم فالوجه ان يقال كم الاستفهامية
لما كانت مقدرة بعدد قرن همزة الاستفهام اشبهت العدد المركب فافرد ميمها
ونصب كميته فتقلم كم هاما لكانت كل خمسة عشر هاما والخبرية ميمها
محور مفرد لانه لما كانت للتكسيرا شابهت العدد الكسر الصريح بمعنى المائة والالف
ومع العدد الصريح الكسر محور مفرد فلكم ميمها يشابهه وجاءت الخبرية
مجموعا ايضا لان العدد الكسر في لفظه ما ينبغي عن كسره الكثرة صرحا وم الخبرية

ليس مثله في الصريح فجعل جمع كانه ثابت عن معنى الصريح في مثله **قال**
ويدخل ميمها يعني يدخل ميمها الاستفهامية والخبرية ودخولها على الخبرية
اكثر امد دخولها في ميم الخبرية فلان لو انكم رجل او رجال عند جواب لمن قال لا دخل
عندكم وهو مقدرة عن لما مر في المنصوب بلا معنى الخبر فناس ان يدخل في الجواب
للتبينة على كونها مقدرة في السؤال واما في الاستفهامية فللمحمل على اخرها
واذا دخلت في الخبرية قدرت الخبرية تامة اي منونة والميم محور عن فاذا لم تدخل
قدرت مضافة ومحور عند عدم دخول من ان قدرت تامة ويكون مفردة **قال**
لها صيد للكلام اما الاستفهامية فلا استفهام واما الخبرية فلما تضمنت معنى
الانثاء في التكرير وانثاء التكرير من انواع مطلق الانثاء فيكون لها صيد
الكلام لان ما يدل على معان انواع الكلام بحسب لصد الكلام وهذا كما
في رتب فانها لما تضمنت معنى الانثاء في الفعل وجب لها صيد الكلام **قال**
وكلاما يقع كل واحد منكم الاستفهامية والخبرية يقع مرفوعا ومنصوبا ومحورا
لقبولها العوامل للرفع والنصب والجر فليتكلم على مواضعكم ولا يخفى عليكم ان
لكم في التركيب مواضع فان ما بعد حرف الجر والمضاف موضع فمواضعها وكذلك
ما قبل الاسم وما قبل الفعل واذا كان لها في التركيب مواضع ينبغي ان تتكلم
على مواضعها التبرير امرها باعتبار الاعراب وكل ما بعده فعل غير متغلب عنه
اي متغلب به اي عامل فيه كان نصبا معمولا على حسبه مفعول به او مصدر
او ظرف فان قلت هل قال مستعمل فيكون او حرف فلن
اجاب عنه الامام الحديثي بانه انما قال كذلك لئلا توهم انه عامل فيه في غير اوقافهم

ارطال
لرفا

سما

در

عرفاً فقولنا زيد مشتعل بعروا خصار اسعاه به كقولكم رجلاً ضربتكم
 غلام ملك فكون مفعولاً به لانه مثل قولك اعترن رجلاً ضربت وكثيراً فاعلم ان
 ملك وكولكم كضمة ضربت وكلمة ضربت فكون مفعولاً مطلقاً لانه مثل
 قولك اعترن صر صر ضربت وكثيراً فاعلم ان ضربت وكولكم كضمة ضربت فكون مفعولاً
 فكون مفعولاً به لانه مثل قولك اعترن يوماً ضربت وكثيراً فاعلم ان ضربت فكون
 قد ثبت في الامثلة المذكورة سعلن الفعل محذوماً على صيغة ما علمت في
 الموصولات فان حذف العاء من الحرة الحلة الى المبتدأ ضعيف لصار الفعل
 حسداً سعلانه فيكون في موضع رفع على المبتدأ ويكون مثل قولك ريد صر
 على معنى صر به وكل ما قبله حرف جر او مضاف فحذف الهمزة لاسطر على الجار غير
 ولا يجوز العاوة اصلاً وان كان زائداً فان كان مفعولاً للحارة
 الذي قبله بطل صدوره فالجواب انه اعترف ذلك ليعذر تقدم مفعول
 الجار عليه لينزلها منزلة الجر فعليه قوة امتزاجها فليدرك اي فلاجل تعذر
 المذكور اعتر تقدم الجار على ما صدر الكلام مفعول بكم رجلاً ضربت وغلام
 كم رجلاً ضربت ويكون اعراب المضاف كاعراب كم لولم يكن مضافاً اليه فليدرك
 نصب المضاف في قولك غلام كم رجلاً ضربت لانه لو لم يكن في هذا التركيب
 مضافاً اليه لكان منصوباً اذ بعده فعل ينضي منصوباً والاي وان لم
 تخف احد القسمين المذكورين فهو مرفوع وصدقنا اسفاً احد القسمين المذكورين
 اما بان لا يكون بعد فعل اصلاً او بان يكون بعده فعل سعل عنه وانما
 يكون مرفوعاً عند عدم نحو احد القسمين لانه اذا لم يكن معه جار وليس بعده

ما يعمل فيه ولا يقدم عليه عامل اخر لوجوب صدوره وحيث ان يكون مجرداً
 عن العوامل اللفظية مسغناً للمبتدأ والحز واداً اردت ان تعرف ما هوها
 فانظر فان كان صدق اسفار احد القسمين المذكورين بالامر الاول فان كان كم غير
 طرف فهو خبر حكوم رجلاً عندكم وان كان كم طرفاً فهو خبر حكوم يوماً فاولاً او كئاساً
 او ما يشبهه من المصادر قال المصنف في اما الى الكافية وانما كان الاول
 مبتدأ لانه اسم مجرد عن العوامل اللفظية ولا مانع من ان يكون مبتدأ فو
 ان يكون اياه واما الثاني فانه لا يقع ان يكون مبتدأ لانه اذا جعلته مبتدأ
 وهو اليوم كنت محذراً عن اليوم واذا وحيث ان يكون محذراً عنه لم يصح الاخبار عنه
 فترانك ولا كتابك اذ لا يجوز يوم الجمعة كتابك لان اليوم لا يكون كتاباً فو
 ان يكون في موضع الخبر لان الظروف خبرها عن اسم الافعال عنها لانه اذا اجرب
 بها فليدرك يوم الجمعة كان معناه فاولاً حاصل في هذا اليوم وكما منصوبه
 في التحقير ما هو في الحقيقة الخبر واذا جعلتها مبتدأ تعذر هذا التقدير فيها
 فوحيث ان يكون محذراً عنها على ما هي عليه في ظاهرها فليكون قد اخبر عن اليوم بالمرأة
 وهو مستعذر هذا كلامه وان كان صدق اسفار احد القسمين المذكورين بالامر الثاني
 اعني بان يكون بعدكم فعل سعل عنه فيجب ان يكون مبتدأ سوار كان طرفاً او
 غير طرف حكوم رجلاً ضربت وكم رجلاً قام وكم يوماً ضربت فوكم يوماً انقص وهو
 ههنا واضح في المبتدأ فحيث كان ما وقع بعدها متعياً للخبر ولو قيل حوار
 النصب فيما اذا سعل الفعل عنه بصريحه مثل قولكم رجلاً ضربت لم يكن بعيداً
 ويكون من باب ما اضمر عاملة على شريطة التفسير غير انه زيداً ضربت ويكون كم منصوب

مبتدأ مثل كم رجلاً
 وان كان كم طرفاً فهو

ولا خبر ما سألنا

بفعل اذا علله ما بعده الا انه محال ان يقدّر فيما يخصه الناصب لعدم كمالها
لئلا يوقعها عند صدر الكلام مع عدم كم رجلا ضربت ضربته فيكون الفرق بينه
وميزان ضربته ان يقدّر الناصب قبل المنصوب وهما بعده لوجود المانع
من تقدمه فان قيل قوله والافوم مفعول مضى وجوب الرفع في مثل
كم رجلا ضربته وليس كذلك لما علم في قوله ولو قيل يجوز ان نصب الى آخره قلت
احاطت به الامام الحديثي بان هذا ليس بقضا واراد ان المقدر كان طاهر
من قال بان السعد في كم رجلا ضربته كم رجلا ضربت ضربته يكون عنده بعد كم فعل
غير مستقل عنه **قال** وكذلك يعني ان اسم الاستفهام والشرط مثل
كم في مواضع الرفع والنصب الجرمانيه مفصلا ان يقال اسم الاستفهام ان كان
قبله حرف جر او مضاف فجور نحو عن مرتب وعلام مضرت وان تعد فعل غير
مسئل عنه كان منصوبا نحو مضرت وان اسفي هذان القسمان واما ان
يكون بعده فعل اصلا او يكون بعده فعل مستقل عنه ففي الصورة الاولى اسم
الاستفهام مستدار ان لم يكن ظرفا نحو ما بولك وخبر ان كان ظرفا نحو متى
سفر وفي الصورة الثانية مسد نحو مضرت وكذلك يقال اسم الشرط ان كان
قبله حرف جر او مضاف فجور نحو بمررت بعلام من ضرب اضرب وان كان
بعده فعل غير مستقل عنه منصوب نحو من ضرب اضرب وان اسفي هذان
القسمان يكون مبتدأ نحو من ضرب اضرب واعلم ان صدق هذا القسم
في كم وفي اسم الاستفهام كان بامر من على ما علمت واما في اسم الشرط فلا يكون
الا بامر واحد لان الشرط لا يكون بعده **الفعل بال** وفي مثل غير

كان

كم عمة هذا البيت اعني كمة كذا جبر وخاله فدعا قد حلت على عاتق الفرد
والفدع الموار في الرسخ واقبال في الامهات من احدهما على صاحبهما والعبار
بالكسر جمع عشرا وهي الناقة التي اتت عليها من يوم ارسل عليها الفحل عشرا شهر
ذم العبد وحريرا واستخف في هذا البيت لان معناه ان عاتق وخاله لا يكن
محملة خدني ورعاة ابلي وولد على عاتق يرد على كره مني لان على يعود المضمر
بخلاف اللام في قوله كذا عال ودعا عليه وبطريق كذا يع القاضى على داري اي
كسبكرها وهذا عاياه الاستخفاف والذم لان معناه كنت اسلك ان
يحل عاتق وان يدخل في زمرة رعائي وخدمي بحسن ولما هن من العيب
والوسع من الدواب لموضع المسدق الذي من الحافر وموصل الوطف
من اليد والرجل والوطف مستدق الذراع والساق من الخيل والابا ويرى
عمة في هذا البيت بالنصب والجر والرفع فالنصب على الاستفهامية وان لم يرد
معنى الاستفهام ولكنه على سبيل التحكم كانه محفود كعند الشاعر ولكنه
اظهر الذهول عن كمة العدد فهو ساك عنه والجر على انها كالحبرة على التحقيق
اي كثير من عاتك وخاله تكل حلت على عاتق واغافا على التحقيق لانها اذا
جعلت اسمها مبه تكون الحبرة بناء على انه لم يرد منها معنى الاستفهام
كما يحق هذا مما نقله في شرح المفصل بعيد هذا ولا يخفى ان كم على هذه
الوجهين مبتدأ اذ ليس قبله حرف جر ولا مضاف وبهذه فعل مستقل عنه وان
قد علمت كونه مبتدأ على هذا التقدير والرفع على ان يكون المحمزة محذوف على انها
كم الاستفهامية على المعنى المتقدم اي على طريق الحكم اي كم مرة على التمسك

عن

لا يكون
خلاف
الادارة

للمصنف

او على انهما **الجزء** اي كم مرة على التكثير فرفع عمة على الابتدار ومصحح كونه
 موصوفا بكونه لكر وخبره ودخلت على عشاري ولم على تقدير رفع عمة في الوجهين
 اي وجه الاستفهامية والخبرية في موضع نصب كان الفعل الواقع بعدها
 وهو حلت وان اخذ المفعول به مصدر للطرف والمصدر فيكون غير مشغول
 عنه مسلطا عليها مسلط الظرفية او سلطا المصدرية **وال**
 المصنف في شرح المفصل والرفع على معنى كم مرة او كم مرة عمة كحللت على
 عشاري فلم مصوب بحلت على الطرف او على المصدر ان جعلنا المراتب
 للحللات فعدده على الاول حلت زمانا كثيرا وعلى الثاني حلت حليا
 كثيرة ولا فرق في المعنى سزان تقدير استفهاما او خبرا اذ معناه في الخبر كثيرا
 من الارباب عاكروا حلالا كل حلت اي كانوا احدثا في اوقات كثيرة واداجلة
 اسعيا بما كان معناه اخبر في اي عهد من الزمان او من الحليات عمة كحال
 حلت على عشاري اي ذلك كثيرة لا عرف عدده فاخبر في عدده وهذا المعنى
 ابلغ من الاول في الذم لما فيه من الاستفزاز فان في الحوز ان نصب
 كم حلت على عدد رفع عمة بالابتداء لان الفعل الواقع حركه على ما قبل
 الابتدار فالجواب ان كون الفعل ومع خرا لا يمنع ذلك من عمله
 قبل الابتداز الا ترى ان قول عمر اريد ضرب وعمر اريد ضارب ويوم الجمعة اريد
 ضارب وادار فف عمة رفعت خالة وقد عار دادا نصبتها نصبتها واد
 خفصتها وادرك واضح لانها تابعان لها **وال** وقد حذف يعني وقد
 حذف محذوف كم اذا كان معلوما لقولكم ما لك اي كم درهما او دينار على حسب

ما يد عليه القرينه ولم ضرب اي كم مرة او ضربت ضربت **قال**
 الظروف اراد بعض الظروف لان ما هو من المبتدات انما هو بعض الظروف لاجتماعها
 منها الظروف المقطوعة عن الاضافة وسمى العبارات لان الاصل فيها ان يكون
 مضافا وغاية الكلمة المضافة ونهايتها اخر المضاف اليه لانه بمنه اذ
 تعينه فاذا حذف المضاف اليه وبمنه المضاف صار اخر المضاف غايه
 مثاله قبل وبعد وكذا في فوق وتحت وامام وما اشبه ذلك وانما استلحقها
 الى ذلك المستوى كاحتياح الحرف الى غيره **وال** الامام الحديثي بيان
 هذا الكلام ومراده منه ان بعض الاسماء لم يستعمل الا مضافا لغيره ونحوه
 وهو دليل على انه وضع لعلو حاصر فلزمه الاضافة ولا يلزم من ذلك ان يعلم حصوله
 العلو بخلاف لفظ العلو فانه استعمل مضافا وغير مضاف فعلم انه وضع لمطلق
 العلو فلا يلزمه الاضافة ولا يلزم من ذلك حرمه فلو كان ذكر المضاف المذعن
 ذكر الحاصر المذعن على موضوعه فانه يد على مدلوله وهو على شيء اصلا فذكر فوق
 مجردا عن الاضافة فاصدا علوا خاصا يكون المضاف اليه الذي يتعين به
 ذلك الخاص سواء له محساج اليه لعلم علوم معين كاحتياح الحرف الى ضمته
 فسيكون كعض الكلمة حينئذ وفرضه بذكره علوا خاصا غير معين او العلو
 مطلقا يكون حسدا محساجا فهو معرب لقوله فساع الى الشراب وكس فلا
 اكادا عصر الماء الفرات ساعا عصر الطعام وسرف بالما وحسن الرنو وسجي بالعظم
 يستعمل هذه الكلمات على هذا الوجه الا انه جعل عصر عنده سرف واستعاره
 اي كس في ذلك في عصره من الفرات مع عدونه في حلفي تشبها فلما رالت

اذا ذكر مجردا عن
 علو خاص ولكن لا يكون
 ذلك الخاص معناه خلاف
 ذكره على منزهة اذ لا يرد

عصتي وذكرا ديراك يارى ساع الى الشراب وقصده انه قبل فرب هذا الشاع
فصار من الغم والبصه بحيث لا يحى الطعام والشراب وحلفه فمكر من
فصار فربه قبل واليه والاعنه الغم وانشد البيت وقال المصنف
في شرح المفصل على بنائها بمعنى الحرف لضمها معنى المضاف اليه
والامام الحديث لم يرد به ما ذكره في شرح الكافية بل مراده منها
وسانه انك اذا قلت حار قبل زيد فاللام معد مراد وجوده والاداء عليه الاضافة
وحرر يدم سر كريد حار زيد وقصد معناه فقل العلم بالمخاطبة وتوسع
ذكره للزوم التكرار وان لا يكون قبل عا حيز هو عا فقل سمنه واذا عا
تضمن اللام كان معناه ايضا مقصود منه وذكره صار بمنعاً من قبل
لضمه اللام كضم ان لهنه الاستفهام وان لم يكن القصد اليه كذلك
يعنى وان لم يرد ولم يقصد معناه فقل سفى فل معرباً وقال المصنف
في شرح المفصل والفرق سها اذا عرّب وسها اذا سكت والحد في الحالتين
انما في البناء متضمن للحذف وتضمن ان حرف الاستفهام واذا عرّب كان
المضاف اليه محذوفاً مراداً في نفسه لا على معنى ان سها يتضمنه فهو
كالطروف في قولك خرجت يوم الجمعة في ان الحرف محذوف لا متضمنه والواجب
البناء وهو معرب بالاتفاق فلما حاز هذه الطروف على الوجهين قدر لكل واحد
ما يليق به مما هو ماسل العرّبة وانما سها هذه الطروف على الحركة لعروض البناء
ولا لتقار السالكين في كثير منها وعلى الضم لانها حركة لا يكون لها في حالة الاعمال
واجري محرى الطرف المعطوع عن الاضافة لا عرّ ولغيره وحسب ان لم يكن طروفاً

واصل الاولي حار زيد لا جاني غرّ زيد وليس الحارى غرّ زيد واصل البناء
حسبى احسبك فلما قطع غرّ وحسب عن الاضافة صار مستأ على الضم وانما
للاحتياج الى ذكر المنهني وانما على الحركة لعروض البناء اولاً لئلا يلزم البناء
السالكين وانما على الضم نسبها لها بالطروف لكثرها فلما اشبهت الطروف
عملت معاً بلتها في البناء على الضم ومنه ساحت وانما سكت احتياجها
الى حمله سر معناها كاحتياج الموصول الى ذكره ولذا كراى للاحتياج الى الحمله
لا يضاف الى الحمله فلو اضيفت الى المفرد لكان مقتضاها عرّ موز عليها
وانما احتاجت الى الحمله لا وضعها المكان مسوب بالنسبة والنسبة فاعية
بالجملة وما جاء مضافاً الى عرّ حلفشاد لا يعمل عليه ولذا كرفت على بنائها
وانما سكت على الحركة لئلا يلزم البناء السالكين وعلى الضم نسبها بالاعمال
من حيث ان الاصل ان يضاف الى المفرد كسا وطروف المكان فلما
الى الحمله صارت كازها لم يصف فاسه فل وقد دخل عليها ما يكون
للجائزات ومنها اذا وانما سكت للمعنى الذي ذكر في حث ولكن لكان
وهذه للزمان وهي محصية معنى الاستقبال وفيها معنى الشرط غالباً
فلذا كرا حثها الفعل قال المصنف اما الى المفصل الاسم
المرفوع بعد اذا فقد رعى وجهه واحد ما ذهب بسوء وهو انه مرفوع بفعل
معدر د عليه ما بعده لا فضاء ما فيها معنى الشرط للفعل فالوجه الثاني
قوله لا خفن ان يكون مبتدأ ما بعده من الفعل خرم والترمو
الفعل خرا سها على افضا اذا الشرط كما الترموا في خبر ان الواقف

لهام

بعدوا الفعل لما نصده لوم ذلك وكلا القولين انفع فالاول يجوز ان
 عرر لا حدها والدي يد على محور الامر المطابق في حوزا الرفع في ما اضم
 عامله اذا وقع بعدها ولو كان قد مر الفعل واجبال محو الرفع بحال ان يدر
 الفعل حسد واجتغير المصنف ويكون اذا لمجرد الطرف له قوله تعالى والفعل
 اذا يغني لانها لو كانت شرطية لوجب ان يكون جوابها مذكورا بعدها او بعدها
 ما عامل جوابها المقوم مقامه وليس هنا جواب مذكور وما تقدمه اقسام الانشا
 المعدر فلا بد وان يكون الجواب المعدر مثله وحسب نفس المعنى ان يصير
 القسم الانشائي معلقا ومقيدا بالشرط والانشائي لا تعلق ولا يفسد
 بشي لوجود ثلثه ذكرها المصنف في امالي الفصل منها ان الانشاء ثابت
 مع اللفظ والمعد نفد موقوف عليه فلا يكون ثبوته مع اللفظ ومنها
 ان المعلق انما يكون في المعنى خيرا والانشاء انما يستلزم اخبارا ومنها
 انما قد علمنا ان القسم ثابت في قصد الحكم وما كان كذلك يصح تعليفه
 وادام بكر للشرط يكون لمجرد الطرف واذ كان كذلك وجب ان يكون له عامل
 قال المصنف في شرح المفصل ولا يستلزم ان يكون طرفا معيولا القسم
 لفساد المعنى ان يصير قسم في هذا الوقت بالليل وليس المعنى على تقييد القسم
 بوقت بل معنى القسم مطلقا فيكون معلقا بقدرة الليل حاصل في هذا
 الوقت فهو اذ في موضع الحال من الليل فالعامل في الحال فعل القسم فاستقام
 حسد المعنى واورد عليه انه لو كان الليل حاصل في هذا الوقت لزم ان
 يكون للزمان زمان وهو محال وايضا يلزم منه تقييد القسم فانك اذا قلت

جاز ريدرك البكا كان المحي مفيد بالركوب فلزم وقوعه فها قرينه فالوجه
 ان يكون بدلا من الليل اي اقيم بوقت عشائه فيستقيم المعنى ولا يلزم الحد
 وكذلك قوله تعالى والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون اذا فيها لمجرد الطرف
 ادلوجعلها شرطية وجب ان يقال نعم ينتصرون بالفتلان الحملة المسته
 الواقعة جوابا للشرط يجب ان يكون بالفتا واما قوله نعم وادلت على علمهم بانها
 ساءت ما كان حجتهم فكل ان يقال انها لمجرد الطرف اذ لو كان للشرط
 لو حبان يكون ما كان منع الفتلان حكم جواب الشرط ولما جاء بغير فادلت على
 انها لمجرد الطرف وعلم ان يقال ان المعنى على قسم مقدم مقدم على ان يكون
 من قبيل ما تقدم القسم اول الكلام على الشرط فيكون الجواب هو ما كان حجتهم
 جوابا للقسم واذ كان جوابا للقسم يكون بغير فادلت على قوله تعالى
 وان اطعمتموهم انكم لمشركون في مقدم القسم اول الكلام على الشرط وكون الجواب
 للقسم من قبيل ان لا يقع بعد اذا الشرطية لا الفعل يلزم وجوب النص
 فما اضم عامله على شرطية النفس اذ وقع بعد ان الشرطية وكجوها عامل يلزم بعد
 الفعل الحرف النخصض واسعمالها للجانزة بما او بغير ما ضعف اما عند
 من قوله انها مضافة الى ما بعدها فلان المصاح حارة والحارة المحرم لان
 المضافة مختصة والحارة مبهمة واما عند منع كونها مضافة
 كالمصنف فلانها للزمان المعتر اي سعتن وتوقع شرطها فكون ما بعدها
 متيقنا وقوعه وموقنة زمانه بخلاف ما لي ان فلما خالفنا معنى خالفنا
 عملا وقد يكون للمفاجاة فيلزم وقوع المبتدأ بعدها كقولك خرجت فاذا ردد

بالليل

بعدها كما يلزم جواب
 فما اضم عامله اذا و

قائم وهي ظرف معمول الماد عليه اذا فاعلي فاجاب كانا فاعل زمان زيد
قائم قال المصنف في شرح الفصل وهو عامل لا يظهر اسعوا عن
عزاهم بقوه ما فيها من الدلالة عليه والذي تدل على ذلك هو كرحح
فاذا زيد بالماضي لو كان العامل حرجح لفسد اذ لا يفصل بين العامل و
معموله بالفاء نعم قد يكون لعطف او لسببه وكلاهما مستبعدان
الامام الحديثي وهو معمول له لما حالي طرف له بخلاف ما شعر به قول
المصنف واوله المصنف ليس نصا في كونه معموله ففكر ان يفهم منه
الحكم بكونه معموله ويلزم ان يكون بعدد المفاجات المبتدأ والحركة
فصدوا الى الفرق معبدها وكان ما سر لروم وقوع المبتدأ والخبر
بعدا للمفاجاة تعني الشرط والمفاجات ان تمتع النصيب ما اضمرا
اذا وقع بعدها كقولك حرجح فاذا عبد الله بصره لروم وقوع المبتدأ
والخبر مناف للنصب ولكنهم جوزوا النصيب على خلاف هذه القاعدة
وهي وجوب وقوع المبتدأ والخبر بعدا للمفاجات مراعاة لصور المبتدأ
والخبر تعني لما كان بعدا لمبتدأ وخبر الخبر مسعول عن المسد ابصر
اخرى هذا الكلام محرم عالم تقع بعدا للمفاجات بخبر بضره فكما حاز
النصب في ذلك حاز هذا كما تم قطعوا النظر عن اذا وروعي مجرد صور المبتدأ
والخبر واول حواز النصيب اما شام قطع النظر عن اذا ولا يحسن ان
قطع النظر عما هو موجودا من روج بالنصب الماشي منه بكونه مرجوحا
فالرفع يكون محتارا واذا طرف زمان الماضي وساهها اما لما ذكر في اذا

بين

واما

واما لان وضعها بالاصالة وضع الحروف وتقع بعدها الجملة ان تعني الاسم
والفعلية نحو حرك اذا زيد قائم واد قام زيد واذ يقوم زيد لانها تعني زمان
مغير شرط فصيح ان تفسر بالفعل تارة وبلاسمية اخرى حيث في المكان و
يفصلها ما يكون للمجازاة والطاهر انها اذا ضمت اليها ما احتمل الحرف
براسه **باب** ومنها ان يوافيها المكان اسمها ما وسطا
نقول ان زيد في الاستفهام وان لم يكن اكن في الشرط وكذلك نقول
اني زيد واني تكرر الكن وقد سئل عن الزمان متى نقول اني الفاعل
اي في اي زمان والحال مثل كيف قال الله نعم فاقوا حركتم اني شينم
وبما وها واضح فان الاستفهامية متضمنة لحرف الاستفهام والظرف
لحرف الشرط ومتى للزمان فهما يعني في الاستفهام والشرط نقول
في الاستفهام متى القتال وفي الشرط متى تاتي انا وان للزمان استنها
لمتى في الاستفهام قال نعم انا ان يوم الدري متى وكيف للحال
اي هو سؤال عن حال المستفهم عنه موصلة ومرض وحوها نقول كيف
زيد بعناء على اي حال هو المرض والمرض قال **تمت** المصنف
كيف جاري مجرى الطرف وليس طرف اذ تدل منه غير الطرف نحو كيف زيد
اصحح ام مرض وقال **الاحسن** ان طرف اذ تدل على ان يكون في اي
حال مودن يدك ويرد عليه الحال فانها مقدمة تعني هو معارض بصفة
تقدروا على وانه محاب بالاسماء واما استعمالها للشرط اذا دخل عليها
ما تضعيف عند البصريين وحاز عند الكوفيين وانما ضعف لانك اذا قلت كيف

واذا زيد يقوم

كذلك ان لم تقدر على الوفاء لما ادعيت سابقا في جميع احواله وفي احوال
ما لا يطلع عليها ولا يمكن ماله فيها خلاف فلو كان محلل احسن **قال**
ومذومند ذكر المصنف في بناء ماثلثة وجوه الاول ذكره في شرح الكافه
وهو ان وضع مذومند الحروف لم يحمى عليه بالانفاقها واعرض بالامام
الحدثي عليه السلام انه ضعيف لان اصل مذومند حذف وسطه بدلالة
نصم ادا لفساكن بحومد الجمعة رجوعا الى اصله كما هم مسمي القوم و
اذا كان اصله ثلاثا لا يكون وضع الحروف الثاني ذكره في شرح
المفصل وهو انها في احد وجهيها حرف وفي جهة الاسمتة لفظا واصل
معناها ملة في شئ بالحرف وهذا المعنى هو الذي يقال في بناء عن
وشبهها اذا وقعت سماء والواجب الاعراب والوجه الثالث ذكره فيها
وهو ان يقال انها مقطوعة عن الاضافة مراده في المعنى ولذلك ثبت من
على الضم كما في ما قطع عن الاضافة الى ترى ان يوك مذومند يوم الجمعة معناه
اول المدة والمضاف اليه متضمها كضم قبل وبعد عند الحذف الى انها
لم يات لا مبنيته لان المضاف اليه لا يذكر ابا معرا ولم يصح بعد بحد
خلاف بل وشبهه فانه يصح ذكر مضافها فصح ان تقدر محذوقا فيعرب
فمن ثم جات مذومند مبنيته ماره ومعربه اخرى ومعناها اما اول المدة قبلها
المفرد المعرفة كقولك ما رايته مذومند الجمعة اي اول المدة التي اسبق فيها
الروية يوم الجمعة وانما وكلها المفرد لسبق ان المقصود هو المعنى الاول
من عيبه وهو الاول ولقيه اذ لو لم يذومند يومان لاحتمل المعنى الثاني وهو

ليس الا وقبل واحاها
مبنيته

جميع المدة فلم تنعزل الاولى التي هي المقصودة وانما اولها المعرفة لفقد المعنى
المقصود بالذكر وهو الاول المعنى فكل لو لم يذومند ما رايته مذومند وان
بمعنى اول المدة لم يفد تعيينا واما معنى الجمع قبلها المقصود بالعدد كقولك
ما رايته مذومند ومان ومذومند اي جمع المدة التي اتت فيها الروية يوما
او سنده وانما اولها المقصود بالعدد لان عرض المصطلح اذا قال مثلا
ما رايته مذومند يومان ان جمع مده عدم الروية هذا العدد
وهو عشرون يوما فلو لم يله ما هو المقصود لا يحصل غرضه **قال**
وقد يقع المصدر مثال المصدر ما رايته زيدا مذومند سفرم مثال الفعل ما رايته
زيدا مذومند سافرما لان ما رايته زيدا مذومند سافر فقد في هذه الصور
زمان بعد مذومند مضاف الى ما بعده والتقدير مذومند زمان سفرم ومذومند زمان
سافر ومذومند زمان ان سافر وانما سافر الزمان لان المعنى في هذه الصور
عليه وذلك لان مذومند بمعنى اول المدة او بمعنى جميع المدة فيكون زمانا
وبما بعده اما مصدرا وفي تاويل المصدر ولا يصح الاخبار عن الزمان
بالمصدر فحان يكون الزمان مقدر السكون الاخبار عن الزمان بالزمان
فتبينه محذوقا الزمان لان المعنى عليه وانما حذف العلم به وانما
اعرابه فثبت ان عند المحقق ما بعده خبره لان المعنى اول المدة يوم الجمعة
او جمع المدة يومان وذلك واضح وقد وهب الزجاجي في قوله انه خبر مذومند
معدوم لان المعنى واللفظ بايا اما المعنى فلا يكبح خبر عن جميع المدة باها
يومان وذلك خبر محقق واما اللفظ لان يومان نكرة لا يصح لها فلا يستقيم

وهذه مشبهة لها من حيث المعنى واللفظ فاجرت مجراها كما قلنا في لاد
بالنسبة الى لاد وعوض للمستقبل المعنى بقوله كما افعله عوض اي لا افعله ايلا
الاما ان ابد استعمل في الاثبات والنفي وعوض مخصوص بالنفي ونست اما المصنف
معنى اللام لان معناها استعراق الزم المستقبل واما القطع بها عن الاضافة
لان المعنى عوض العائضين كما يقول دهر الداهرين ولو لا ذلك لم يكن كالمعنى ايلا لما
لم يقصد هذا المعنى **بالسبب** والظرف اذا اضيف الطرف الى الجملة يجوز
ان ينى على الفتح كقوله تعالى هذا يوم سمع الصادقين صدقهم اما البناء فللتشبيه
بالظرف المحتاجة الى الجمل حيث واذا واذا ما يتبين تشبيها واما البناء
على الحركة فللزوم التقا الساكنين في بعضه لوبى على السكون واما العوض البناء
واما البناء على الحركة المحصورة التي هي الفتحه فللخفيف ويجوز ان يعرب بان
اصله ان يضاف اليها المفرد فيكون اضافة الى الجملة عارضة فلا يعتد بالعارض
واذا لم يعتد بالعارض يكون معربا واذا اضيف الطرف الى الجملة اذ يجوز ايضا ان
يكون منبأ على الفتح وان يكون معربا كقوله تعالى من عذاب يومئذ ومجرى
يومئذ فتح الميم من يومئذ ومجرى وانما جاز في هذا ايضا الوجهان لان الجملة الواو
بعد اذ كما انها تبتدئ فلذلك سر يوم يكون حكم الظرف المضاف الى اذ حكم المضاف
الى الجملة فيجوز فيه البناء على الفتح والمعراب وكذلك مثل وغيره مع ما وان يعنى
واذا اضيف مثل وغيره الى ما وان او ان يجوز فيه البناء على الفتح والمعراب
كقوله قيا مكل مثل ما قام زيد برقع مثل وفتح و قوله الشاعر لم يمنع الشرب
منها غران نطف حامة في غصون ذات او قال ضميرها عائد الى الناقة اي

بالجملة

لم يمنعها ان تترك لها انها سمعت صوت حامة فمعرب يريد انها حادة النفس
فيها وقع ودعرب حده نفسها ودكل محمود فيها والواو والجمع وقوله وهو شجر المقل
وانما استعملها بالظرف لمقدمة فزوجه من احدهما اكثرها
كالظرف وبانها سبها بالجملة التي بعدها كما سب الظرف بها وانما
قلنا انها سبها بالجملة التي بعدها لان ما وان يستلزم ان الجملة
كما يستلزمها اذ فيكون الجملة اللازمة لها **بالسبب** وغيره بها مافسك مثلا
وغيره مشبهتان بها فكلما جاز ان سى الظرف المضاف الى اذ جاز ان ينى
مثل وغيره المشبهتان الطرف في الكثرة عند اضافتها الى ما وان وان
المشبهة اذ في الاحتجاج الى الجملة **بالسبب** المعرفة والنكرة حد
المعرفة بانه ما وضع لشيء بعينه ولا يحفى ان قوله ما وضع لشيء شامل
للمعرفة وغيرها وقوله بعينه محرج بما عدا المعرفة ولا يجوز ان يحدد المعرفة
بامر اللفظي مثل ما يقال المعرفة ما فيه اللام او الاضافة لانها انما كانت
معرفة باعتبار المعنى فان اللفظ انما يكون معرفة باعتبار مدلوله وانما
فان في اللفظ الفاعل الفاعل لفظا لفظا المعارف وهي تكررات لقولهم ارسلها
العراك ومررت بوحده ومررت هم الحمار الغصير واعلم ان العنبر
المعتبر في مدلول المعرفة ليس معنى ان يكون ذلك المدلول معينا عند المطر
على وجه الاستيفاء فانه لو حمل على هذا الخرج كثير من المعارف فان الامساك
ستطرق الى كثير منها مثل العلم الذي فيه اشراك والمعرفة باللام وبعض
من الضامير وانما هو معنى كون اللفظ موضوعا لمعنى على خلاف وضع التكررات

بالظرف واذا
مشبهتان

في كونها موضوعة لواحد لا بعين من احدى مشتركة في معنى كلي واعلم ان الزيادة
وان يقصد المتكلم به التعيين والام لا يكون معرفة مثل وارسلها العرا
والمصنف وان لم يتعرض لهذا الذي ذكرنا فقصدا لتعيين في هذا الموضع الام انه
اعتبر في غيره قال الامام الحديثي فان قيل الرجل يصلح
لكل معهود من ذكر بني آدم وانت لكل مخاطب فلم يخصنا مع من يكون له ذكر رجل
فليس الرجل موضوع لرجل معين باعتبار عهد وحضور وكذا ان موضوع
للمخاطب معين يقصد المتكلم ذلك المعنى عند اللفظ بما يعني اذا قصد الى رجل
معين سلفظ بالرجل للدلالة عليه فلا يصلح ذلك القصد لغرض من المعينات
مخلوفاً لرجل فانه وضع لغرض معين منه فان قصد به معيّنًا منه لم يحز وعلم
منه انه لا يرد على قول الرمحشي اسم الجنس اى النكرة ما علق على شئ وعلى كل
ما اشبه به قول الحاجي المعارف كلها غير العلم بدخل في هذا الحد لان كلا
منها يصلح للشئ ولكل ما اشبهه وبحقيقة ان الاسم ان كان وضع
للمعنى بحث بذلك الاسم فحش هو هو لا فحش فحش فحش متضمنة اليه من
الخارج على معنى لا غير هو العلم وان كان يدعى على معنى لا من حيث هو ذلك الاسم
بل العينة تنضم اليه من الخارج فهو المعروف غير العلم بتنوع خصوصية
القرينة المتضمنة الى كل نوع يعنى انما يصح ذكره او الرجل في خوا الرجل فام
او هو فام اذا تقدم ذكر رجل او ما اشبه ذكره والام يصلح ذكرها ويصلح
ذكر زيد وان لم يقدم ذكر شئ واذا دل الرجل على غير معين ذلك الرجل يكون
لقريته اخرى ويقصد اخر فلم يدل الرجل فحش هو على كل معين من ذكر بني آدم

هذه ما ذكره الامام الحديثي واوله فيه نظر اما اوله فلان المعلوم
منه انه لا يصلح بذلك القصد لغرض من المعينات ولا يلزم منه ان لا يصلح المعين
غيره بقصد اخر واما ثانياً فلان الرمحشي جعل عدم التناول للغرض من العلم
عاماً سواء من المعارف فيكون ما سواء من المعارف متناولاً للغرض عند فيكون ما قاله
المصنف واراد على الرمحشي قال الامام افضل المتأخر من غير ذلك
الرجحاني في شرح المفصل قول الرمحشي اسم الجنس هو ما علق على شئ وعلى
كل ما اشبهه فيه نظر من وجهين الاول ان الواضع لم يضع اسم الجنس على
فرد معين والام كان علماً اسم جنس بل وضعه على افراد الجنس فلا معنى
لنسبته التعليل الى واحد منها دون غيره الشان ان المراد من
الاشياء في قوله وعلى كل ما اشبهه ان كان هو الاتحاد في الحقيقة
وهو الظاهر وهذا الاسم اشياء اذ لا يقال زيد شبه عمر في حقيقة
الانسان بل هو هو في حقيقة الانسان لا ترى انه يمدح الانسان بانه
شبه اياه الكرام وفي المثل من اشبه اياه فاطلم ولو كان الاتحاد في
الحقيقة سمي الاشياء لكان كل احد شبهه ضرورة اتحادها في الحقيقة
فلم يكن في ذلك تخصيص احد حتى يمدح به وان كان المراد هو اشتراكها في
العوارض الخارجية كما يقال زيد شبه القم في ضوءه وخد شبه الورد
في الحمرة فلا يصح اطلاق اسم الجنس على ما شبه فرداً معيناً منه في مثل
هذه الاوصاف الام على طريق التجوز وزعم بعض الشراح وعنى به
ان يشار الى اسم الجنس هو المتواطى وهذا غلط فان الوجود والاضاف اسم جنس

عند النحويين مع انه مشكل بالاعتبار ان يكون الواضع قد وضع هذا اللفظ على ما في
 الداخله تحته المشتركة فمما يد عليه هذا اللفظ من غير نظر الى ان اطلاقه
 على كل ايراد بالسوئية او على بعضه أولى ونعني بالمشارك ان يكون مفوما لا
 او يكون عارضا من عوارضها الجوهرية او متبالا له لدخوله في المعدوم فاته
 اسم جنس مع ان المشترك منها ليس امر او حودا لكنه مقابل للوجود الذي هو
 امر وجودي وقلنا المشترك فمما يد عليه هذا اللفظ احتراز عن اللفظ المشترك
 فان لفظ العنبر لم يدل على معنى مشترك منها وانما يدل على كل فرد من حيث هو
 ذلك الفرد فلا يسمى هذا الاعتبار اسم جنس قال بعض الشراح وعني به
 المصنف هذا الحد مدخول فان المعارف كلها غير العلم بدخل فيه فانها
 كلها يصلح للشيء وكل ما اشبهه فالصحيح ان يقال هو ما علق على شيء لا بعينه
 فليس الاسم مدخولا المعارف فيه بل لا يدخل فيه الا المعروف باللام الجنسية
 وانه داخل فيه واما غير فلم يدخل فيه الا ترى ان هو مثلا وان دل على مذكر عا
 وكرر هذا المعنى لسرا من مفوما للماهيات الداخلة تحته ولا عارضا وجوديا
 لها ولا متبالا ضرورة صدقه على الماهيات المختلفة تمام المقومات والعوارض
 كالواحد والممكن على ما نفى بالعلوق على شيء وعلى كل ما اشبهه ان السامع
 عند سماعه لا يختص به بواحد من تلك الافراد بل يسمعه على سبيل مجموع عنه
 جميع المعارف التي هي عن المعرفة باللام الجنسية الا ترى ان لفظ اناس
 يدل على المنكلم بها فالسامع يختص به ولفظ هو مختصه السامع بواحد
 بعينه مدلول عليه بلفظ او قرينة حتى لو لم يمكنه ذلك لكان ذلك اللفظ

من اللفظ لان هذا كلامه واول الوجه الاول الذي ذكره على جوار الله لا
 يرد اصله لان جوار الله لم يعل اسم الجنس على فرد معين بل وضعه على افراد الجنس
 وانما ان جوار الله لم ينسب التعليق الى واحد دون غيره بل ينسب الى واحد والى
 غيره فلا يصح قوله فلا معنى لنسب التعليق الى واحد دون غيره واما الوجه الثاني
 فذلك لان التثنية استدعى اتحادا بين المثنى والمثنى به فوجب وافرقا فآخر
 وما به الاتحاد قد يكون الحقيقة وقد يكون صفة كما تقرر في علم البيان واما كان
 كذلك فاختار ان المراد من المثنى به هو ان يتحد في الحقيقة ونعني قوله وهذا المسمى
 اشاهها واما اولهم زيد شبه اياه الكرام فبما به الاتحاد فيه هو الصفة الحقيقة
 وما ذكره على المصنف غير صحيح وذلك لان صدقه هو على الماهيات المختلفة
 باعتبار التذكر والغيبة اعني اذا ذكر هو بعد تقدم الانسان فانما يراد منه
 المذكر الغائب عنه وضع لمذكر غائب تقدم ذكره وكونه انسانا في هذا القرض
 انما نشأ من كون ذلك المتقدم انسانا لانه موضوع له ولذلك يقول اذا ذكر هو
 بعد تقدم الفرس فيكون هو موضوعا لان يستعمل في معين من المذكر الغائب
 المتقدم الذكر فافزاده المعينات من المذكرين الغائبين مع قطع النظر عن
 الماهيات الماهيات المختلفة وهي الواجب والانسان والفرس كما يشعر
 كلام الامام الرضائي وهذا المعنى اعني مفهوم المذكر الغائب المتقدم الذكر
 مقوم لافزاده وهي المعينات على ما اعتبرنا وقوله اننا نفى بالعلوق الى اخره ليس
 بمستقيم فان التعليق من الوضع لا يختص بالسامع ما سمعه والعجائز شنع
 على المصنف اعني انه على التعريف الذي ذكره جوار الله لعلامة قابلا ولو فهم

ما علق على شيء
 لولاه الواضع
 اسم الجنس

انه

عام

يعني المصنف معنى قوله ما علق على شيء بعينه لم نقل هذا الكلام فذهب في تعريف
العلم الى ان العلق هو الوضع وفي حد اسم الجنس الى ان العلق على شيء وعلى
كل ما يشبهه هو عدم تخصيص السامع اللفظ بعين **السبب** وهي المصير
المعروفة سبعة انواع المصير والعلم واسم الإشارة والموصول والمنادى وذو اللام
والمضاف الى احدى المعارف اضافة حقيقية اي معنوية وقد ذكر حدودها
فما مر الا ذا اللام والعلم اما المعرفة باللام فتب في تعريفه انه المعين بوجه ما
بعد ان كان لواحد من الجنس وما عرف بالالف واللام قد يكون تعريف جنس
اي حقيقة لقولهم الرجل خير من المرأة وقد يكون تعريف عهد خارجي ان كان
مدلوله معهودا مثل وبن مخاطبك باعتبار تقدم ذكره لقولهم فارسلنا
الى فرعون رسولا فعمى فرعون الرسولوا باعتبار الابصار كقولك يا فاعل
الرجل لرجل امرأه الا باعتبار الحديث كما يجلي عن شخص ثم ياتي ذكر الشخص
مسؤولا الى الرجل وقد ياتي لواحدة لمتفرقة وقد يطلق ذو اللام على واحد
لا باعتبار عهديه ذلك الواحد بعينه سبب تقدم ذكره او مشاهدته
كما كان في المعهود الخارجي بل باعتبار ان حقيقة الصادقة عليه معهود
في الذمراي معلومة للمتكلم والمخاطب وانما صرح اطلاقا على ذلك الواحد مع
ان ما هو المعهود ليس ذلك الواحد بل حقيقة ان ما هو المعهود وهو الحقيقة
مطابقا لذلك الواحد ومطابقا لايه اما باعتبار قيامه به كما نفهم من عبارة
المصنف في غير هذا الكتاب واما باعتبار المفعول كما صرح به الامام الحديثي
كقولك اذا قارنت بلدا لم يدخلها قط انت ولا مخاطبك ادخل السوق وليس

بينك وبين مخاطبك سوق ذلك البلد معهودا لكن حقيقة السوق وان ذلك البلد
سوقا معلوما لك لمخاطبك فنطلق الحقيقة المعلومة على ذلك الواحد المعهود
اعني الخارج **للمطابقة** المذكورة وانما كان المنادى معرفة لانه قصد بقصد
لعينه اي قصد المعرفة وهو قصد المعين والمخصص انه قصد بالمنادى
المعبر كما قصد بمسار المعارف فوجب ان يكون معرفة فوجب ان يدخل في حد المعرفة
وانما قال والمضاف الى احد معنى يعني اضافة معنوية لنخرج كوصار يند
والحسن الوجه لا تخاف ان كانت مضافة فاصابها القطبة لا معنوية بخلاف
علام زيد وعلامك كم حد العلم بقوله ما وضع شيء بعينه غير متساو ولا غير متو
واحد فعوله ما وضع شيء لعينه جنس المعارف كلها واعترض الامام الحديثي
فالملافة نظر لانه لم توقف تصور المصير واسم الإشارة والموصول على تصور
ولم يذكر في حدودها نعم هو عرض عام لها وفصل الذي اللام وخاصة المنادى
والمضاف جنس العلم فان قيل هذا يكون قوله المصير ما وضع مقدرا بقولنا
الاسم المصير ما وضع مقدرا المعرفة الذي وضع لمتكلم فكون جنسا فله
لنزم تكرار الوضع اد الاسم يتضمن الوضع لان الكلمة جنب وكذا المعروف ان
حداه ما وضع شيء بعينه وقد ذكر الوضع في حد العلم وعلم منه
ان قوله المصير ما وضع مقدرا ان المصير اللفظ الذي وضع للمتكلم الى آخره هذا
المقدري في كل حد ذكر فيه الوضع اقول هذا المفهوم جنس المعارف
وعدم ذكره في حدودها لا يدل على انه ليس جنسا وانما يكون كذلك ان لو كانت
حدودها المذكورة ثابتة وليس كذلك فان الحد النام باسم الإشارة مثلا

هو الذي يحقق فيه المعنى ويعبر بدلالة الموضوع هو له والمشار اليه ولو عر عنه
 لقب اسم الاشياء هو المبني الذي بدلالة الموضوع هو معنى هو مشار اليه واما
 حكمه بان هذا المعنى عرض عام لجميع المعارف وفصل الذي للاسم يعبر صحيح كانه
 يقضي ان يكون مفهوم واحد عرضا عاما وفصلا بالنسبة الى شيء واحد وانما
 يكون كذلك بالنسبة الى شئين كما يقرر في علم المنطق وكذلك يقول في حكمه بانه
 حاصلة للنسبة في قوله غير متساو وغير محرج غير المعارف لانها يستعمل
 لعين آخر لا ترى انك اذا قلت انت وانت مخاطبة يداهم ان يقول انت
 لعمري اذا خاطبت ايضا واول موضع واحد ليندفع وهم من شئهم ان زيد اذا سمي
 رجل ثم سمي آخر فهو متساو وغير فلا يكون جامعاً فادق بوضع واحد محرج
 ذلك لانه لا يكون الا بوضع اخر قال المصنف في امالي الكافية وهو في
 الحقيقة غير محتاج اليه ولا اعتراض بريد اذا سمي باعتبار تعدد وضعه
 مندفع من غير حاجة الى زيادة بوضع واحد وذلك ان الواضع لما وضعه شئ بعينه
 في جميع اقدار ان لم يضعه للاحر اصلا فهو غير متساو ما يشبهه قطعاً فلا
 حاجة الى قوله بوضع واحد في التحقيق واعلم ان اجمع وبابه نحو اشتراط
 العبد اجمع معرفة بالانفاق فتعريفه امالاً لا يتقدر الا بضافه وامالاً لا
 علم الجبر كباي اسامته وامالاً لا باب اخر من المعرفة غير السبع المذكور وقد
 سمي بالعرف المتوكدي قال المصنف واما نحو اجمع وبابه وانما كان
 معرفة بعد بضافه فيه فان قولك اشتراط العبد اجمع فتدبره اجمعه
 اي كله لكن التزموا ترك اللفظ بالمضاف اليه للعلم به فلا حاجة الى ان

ط

يحمل باب براسه اي معرفة غير المعارف السبعة وذهب المصنف في
 امالي المسائل المعروفة الى انه لا حاجة الى جعله في باب اسامته وقد مر
 بحث اجمع في مباحث غير المنصرف من هذا الكتاب **قال**
 واعرفها ذهب المصنف الى ان اعرف المعارف المضمر المتكلم بنا على
 انه لا التباس فيه فان القائل اذا قال لا يلبس بغيره اصلاً ولا
 يرد بالاعرفه الا ما كان ابعد عن اللبس وبعد المضمر المتكلم في الاعرف
 المضمر المخاطبة لانه سطر في فيه فالتباس بالاستطر في الحكم الا
 ترى ان القائل اذا قال انت لزيد مثلاً عند مخاطبة جاز ان يلبس
 ما غير حضرة فهو ان الخطاب له قوله والنكر ما وضع فالقيد الاول
 شامل للنكرة والمعرفة والثاني يفصل النكرة عن المعرفة مثال النكرة
 جاني رجل وركبت فرساً هذا موضوع لواحد شائع في امه لا يخص واحداً
 دون اخر باعتبار الوضع بخلاف المعرفة والله اعلم اسما العدد
 ما وضع ندرج في التعريف المذكور واحد واثنان وانما عرفها على وجه
 اوجب بدراهما في التعريف لانها من اسما العدد ما وضع ندرج في التعريف
 المذكور كونها من العدد خلاف لفظي لا معنوي سانه بما ذكره في شرح المفصل
 وهو اما ان فلما تقاد بر احاد الاجناس فالواحد والاثنان على ذلك السان
 بعدد وانما ذكر في العدد لانه محتاج اليهما فاما بعد العشرات فاما حينئذ مع ما
 معها من العدد وان قلت ان العدد عبارة عن مقدار ما الشئ عليه من وحدة
 وغيرها دخل الواحد والاثنان وبيان دخولها في التعريف المذكور هو انه لو قيل

قوله

عند النحوي
 والعدد عند
 الحساب وال

لكم عندكم لصحاح تقول واحد واثنان وصحاح تقول بعد ذلك تسأل كم عندكم فلما
وقع في جواب السؤال عن الكثرة فكون موضوعا لبيان الكثرة وهذا هو معنى الحدة
فكون مندرجا تحت الحد المذكور واعلم ان قوله وسواء قد متسلك لم عندى
وان لم يكن الا واحد واثنان مستغنى عنه في هذا الدليل فان ما قبل ذلك كاف لبيان
دخولها في هذا التعريف وذلك ان كم في قوله القابل كم عندك سؤال عن الكثرة ولما
صح وقوع واحد واثنان في جواب هذا السؤال فكون موضوعا لبيان الكثرة ولما
كونها من العدد عند النحويين فلا يطابقهم على عدد واحد واسم مع ثلثة الى الف
وحق هذا الكلام هو ان ما لا يمكن ان يسمى بالاسماء التي وصف لتقدير الاحاد لها احكام
لفظة احصاء النحويون الى تنويعها لسان كل الاحكام فكأن ثلثة ومائة
والف لا ينفك عن تلك الاحكام المقضية لان اوردتها النحويون في باب اسما
العدد لبيان تلك الاحكام كذلك واحد واثنان لا ينفك عنها فلكل طبق النحويون
على عددها مع ثلثة ومائة والف واعلم ان معنى التعريف ما وضع لسان مقدار
من احاد اسما للجناس ولولم ياول التعريف بهذا واجرى على ظاهره لم يدخل الواحد
والاثنان فيه لانها لا يبينان احاد الجنس وانما سبان فردا او فردتين منه
قال اصولها يعني ان اللفاظ التي يرجع اليها جميع اسما العدد اسما
عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف وما عدا ذلك فمتفرع اما تثنية كالمان
وبائتان او جمع قياسي كاللاف او غير قياسي كعشرين او عطف كثلثة وعشرين او
تركيب كخمسة وعشرين وان شئت قلت وعطف محمول كثلثة وعشرين او في جمل
كاحد عشر على مائتين شرع في تبيين كيفية استعمال اسما العدد المذكورة

على جارتها واراد جارتها المراتب التي لاسما العدد فقال **سواء واحد**
اسان يعني تعري الحاق علامة التانيث بها المذكور نحو قولك عندى رجل واحد
رجلان اثنان وواحدة واثنان وثلاثان يعني بالحاق علامة التانيث
بها للمؤنث نحو قولك امرأة واحدة وامرأتان اثنان فكون واحد واثنان جار سين
على القياس باعتبار انهما ذكر المذكور واسما للمؤنث **قال** ثلثة
هذه مرتبة اخرى من مراتب اسما العدد وخلف باب التذكير والتانيث فيها فانه
نقال ثلثة رجال الى عشرة رجال بالحاق علامة التانيث للمذكر نحو قولك عندى
رجل وثلث نسوة الى عشرة نسوة تعري الحاق علامة التانيث فاقول المذكور وذكر
المؤنث وانما فعلوا ذلك لان الثلثة جماعة فاقول الجماعة في المذكور لانه التانيث
ثم جاوا الى المؤنث فذكروه ارادة للفرق بينهما عند عدم التميز او كراهته ان
يجمعوا من التانيثين فاما هو كاشي الواحد لوقالوا ثلثة نسوة فان قيل
فقد جمعوا بين تانيثين في قولهم احدى عشرة امرأة قلت المحذور اجتماعها
اذا كانا من جنس فان قيل فقد جمعوا بينهما في قولهم ثلثة عشرة امرأة
قلت المحذور اجتماعهما فاما هو كاشي الواحد لفظا كالمثال الذي ذكرناه
فان المضاف والمضاف اليه كاشي الواحد لفظا وليس كذلك فلما ذكرتم فان قيل
فقد جمعوا بينهما في قولهم جارية امرأة قلت المحذور اجتماعهما فاما هو كاشي الواحد
معنى كالمثال الذي ذكرناه فان المفسر والمفسر واحد معنى بخلاف المضاف والمضاف اليه
كاذكرتم فان قيل فقد جمعوا بينهما في قولهم مائة امرأة قلت التانيث في مائة
صار عوضا عن اللام فمتنع حذفها **قال** احد عشر هذه مرتبة اخرى لاسما

العدد ومهار وعرف قياس ما المذكور والتاثير فانه ذكر الاسم في المذكور وانث
في الموشع واحد عشر رجلا غير التاثير في الحزن المذكور وكذلك اثنا عشر رجلا اما عدم
لحوق التاثير واحد ولا اثنى عشر راعوا القطر في التذكر اعتبارا حاله قبل التركيب نه هو
هو وحاله قبل التركيب عدم لحوق التاثير المذكور واما عدم لحوق التاثير بعشر فلا راعوا
عشر في حالها مع اخواتها التي هي ثلثه عشر رجلا وحالها مع اخواتها لعدم لحوق التاثير
يعني انه لا يلحق التاثير بعشر في ثلثه عشر رجلا الى سعة عشر فلهذا لم يلحق بعشر في احد
رجلا واثنا عشر رجلا ليكون مطابقا لخواصها لانه باب واحد فكره المخالفة
فيه ويقال احدى عشرة امرأة واثنا عشرة امرأة بالخاف العلامة بالحزن اثناسا
بالجزء الاول فلم رعاة حاله قبل التركيب نه هو هو واما بالجزء الثاني فلم رعاة
حاله مع اخواتها التي هي ثلثه عشرة امرأة يعني كما الحقوا العلامة بعشر في قولهم
لثلاثة امرأة للموشع التاسع عشرة امرأة الحقوا العلامة ايضا بعشر في
احدى عشرة امرأة واثنا عشرة امرأة للموشع لست مطابقا واما قوله في الشرح
لما انهم غيروا فهو مستثنى من قوله حالها وهو راعوا حال التذكر والتاثير
الى لو احدى واحدة لا جمع احواله لا ترى اهم غير واحد الى احدى واحدة الى
احدى للاختصار لما طالع بالتركيب فان قيل تمتنع اجتماع التاثيرين
فما هو كمله واحده كما تمتنع اعرابان فيه احسب ان الف التاثير غيرة
ما هو نفس الكلمة ولذا لم تستطع في جمع النصح والتكثير بخلاف التاثير اذا قالوا
حلي وحليات وحبال وجفنه وحفان وجففات فليس التاثير المضاد
للتاثير واما اثنتان فانه بني على التاثير اذ لا واحدة فلفظ وكان كالاصل

ايضا

فيمثله مذروان ولو كان له واحد حبان يقال مذبذبان **قال**
ثلثة عشر هذه المرتبة مركبات وهي ثلثة عشر الى تسعة عشر قد الحقوا التاثير
بالجزء الاول منها وطرح في الثاني المذكور وبالعكس للموشع فقا لثلاثة عشر رجلا
الى سعة عشر رجلا وثلثة عشر امرأة الى تسعة عشر امرأة وانما ادخلوا التاثير
في ثلثة للمذكور وطرحوا ثلث للموشع لانه كان كذلك قبل التركيب وروعي عدم
وانما طرحوا التاثير المذكور وادخلوا في عشرة للموشع ثلثة عشر
الى تسعة عشر لانه كرهوا ان يقولوا في المذكور ثلثة عشر باذخال التاثير في
الجزء الثاني ايضا وقد امتزجا فجمعوا بين تائثرين فما هو كالكلمة الواحدة
وانما كرهوا ان يقولوا في الموشع ثلثة عشر بطرح التاثير في الجزء الثاني
ايضا على ما كان اصله في التفريق اي في حاله عدم التركيب فان الاصل في
عشر قبل التركيب طرح التاثير للموشع على ما تقدم لذهاب المانع اي وانما كرهوا
طرح التاثير في الجزء الثاني للموشع بل ادخلوا التاثير فيه لذهاب المانع
الذي قبل التركيب وهو الفرق فان المانع من ادخال التاثير في عشرة قبل التركيب
هو الفرق من المذكور والموشع مع كونه جماعة وهو المقضي لدخول التاثير في خمسة
انهم ادخلوا التاثير في الجزء الثاني مثلثة عشر الى تسعة عشر للموشع لوجود
المقضي وهو كونه جماعة وارتفاع المانع واما قوله في الشرح لانه كان القياس
فتعيل لكون المانع الذي قبل التركيب ذاهبا بعد التركيب ولا يحق ان هذا
انما يسميان امرين احدهما محقق المانع قبل التركيب وثانيهما ذاهبا
وزواله بعد التركيب بيان الامر الاول لانه كان القياس ان يقولوا قبل التركيب

في المونث ايضا عشرة بالتساوي لكنهم لو قالوا بالتساوي يوفق من المذكر والمونث
لوحدها التساوي عشرة للمذكر وطرحوا التساوي عشرة للمونث لمراعاة الفرق بين
المذكر والمونث واما سان الامر الثاني فهو انه لما حصل الفرق بين المذكر
والمونث ههنا اي بعد الركن تانث الجز الاول فثلاثة عشر للمذكر وقد كنز
للمونث فلا يكون حاجة الى ان يراعى الفرق بينهما بالجز الثاني وانما قد علمت
ان مراعاة الفرق كان مانعا من التركيب فادخلنا الثاني عشرة فلما اسع هذا
المانع بعد التركيب خلوا الثاني في الجز الثاني من ثلث عشرة للمونث فبالاثر
عشرة على ما يقتضيه اصله فان اصل ادخال الثاني عشرة للمونث كما تقدم
قال وتعلم اننا اتوا الى اربع فحات في ثلث عشرة للمونث في كل واحدة
وهي عشرة مع امر اجابا فيه فحة وتوا الى المتجانسات موجب للثقل عدل عجم
ففتح شبر عشرة الى الكسرة وفي الفصحى عدلوا من حركة الى سكون ولا يلزم لكل
اي بعشر فحة عشرة في ثلثه عشر للمذكر اذ ليس في عشرة اربع فحات وكذلك يلزم
لعشر فحة عشرة فقولنا رايته عشرة رجال اذ لم يخرج بما فيه فحة **قال**
عشرون واخواتها هذه مره اخرى وهي باس عشرة ومائة ولها حالتان احدهما
ان يكون العقود منفردة والاخرى ان يكون مصمومة مع شيء من احاد العشر
فالعقود المنفردة تطلق على المذكر والمونث بلفظ واحد ولا يفرق بين المذكر والمونث
بالحا والعلامة لقول عشرون رجلا وعشرون امرأة وكذلك يلقون واربعون واربعة
باخواتها ليس واربعين الى سبعين وقوله فيها لغني في المذكر والمونث بلفظ واحد
ولا يجوز ان يوزن بالتساويها للمونث لان الواو والنون فهما في سبيل لفظا ومعنى

يكتسب من المذكر والمونث بالحققة التثنية لا مناقض فكل ما يلحق ما اشبهه **قال**
احد وعشرون هذه هي الحالة الاخرى والعقود في هذه الحالة توني للمذكر
والمونث بلفظ واحد كما في الحالة الاولى واما الاحاد المضمومة الى العقود
فموتى بها للمذكر والمونث كما مر اى كما كان فكل البضم فالواحد والاسان
تذكر للمذكر والمونث للمونث والتثنية الى التسعة تون للمذكر وتذكر للمونث
وبضم الاحاد الى العقود بالعطف بالتركيب والمرح **قال** المحذف
في ما حث المركبات من شرح المفصل لم يمنع غرد لكل اي غر احد عشر الى
تسعة عشرة لان العشرة فادونها السبع منها تعدد واما ثمانية والعشرين فلم يكن
كثرة مما قبلها المحذف ما كثر بالمرح دون ما لم يكثر والدليل على الكثرة
ان كل ما يتعداه فهو في ضمنه يقال للمذكر احد وعشرون رجلا والمونث
احدى وعشرون امرأة عمرو لفظ واحد الى احد ولفظ واحدة الى احدى
فاحد عشر لهما احد وسبعون في الاعداد المنسفة اى الراجعة على العرا
والمنسفة بالتشديد يد كل ما من عقدين وقد تحفف وعز الميرد المنسفة
فواحد الى ثلثه وسف فلان على السبعين اى اذا زاد واحدا الى مذكر
بعدها عشرة وعشرون واخواتها سف وهو عند الثعنين تسعة ومادوها
وعند عدمه بضعة وبضع ولا يحا ورمائة ولا يقال بضعة او بضع ومائة
ولما استعملان من غير سف لقوله نعم في بضع سنين وفي المغرب ان
البضع ما من الثلث الى العشر وعز فتادة الى التسعة والسبع مستويا
فه المذكر والمونث وتقول في العدد المنسفة بضعة عشر رجلا وبضع عشرة

امراة بالها في المذكر ومحدفها في المونث كما يقولون ثلثه عشر رجلا وثلاثة
عشر امراة وكذا الصفة وعشرون رجلا ونضع وعشرون امراة وفي الصحاح
ان بارة مكسور وعص العرب يفتحها وول بـم بالعطف بلفظ ما بعد
الى تسعة وتسعين لغني اكل باخذ الحاشين والثلثه الى التسعة بلفظ المونث
اي المعلومه حكمه للمذكر والمونث فيما تقدم ولعطف عليه الفعاط العفود
الى تسعة وتسعين فيقول للمذكر اسان وعشرون الى اسير وسعير والموث
اسان وعشرون الى اثنتين وتسعين ويقول ثلثه وعشرون الى ثلثه وتسعين
للمذكر وهكذا حتى ينتهي الى تسعة وتسعين والموث ثلث وعشرون الى ثلث
وتسعين وهكذا حتى ينتهي الى تسع وتسعين قوله في الشرح لغني انك
ماحدا المفرد من العشرات واراد بالمفرد من العشرات الواحد والاسن
والثلاثه والاربعه الى التسعة واراد بالعشرات العفود وانما سماه
بمفرد العشرات لتحقيقه في ضم كل عقد فرض وعلم ان فيهم من قوله المفرد
من العشرات المفرد اي المختار من العشرات اي العفود ولو خلاصة
المعنى ان ما هو من العفود في هذه المرسه مضموم الى العفود بالعطف
لا بالركب المزجي **قال** مائة والالف لغني اذا تعدت عشرين
العشرات الى مائة المئات والالوف قلت للمذكر والمونث بلفظ واحد
نحو مائة رجل والالف رجل ومائة امراة والالف امراة ولا تحذف التاء من مائة
للمذكر لانها صارت كالعوض من المحذوف ولا يوتي بالتاء في الالف
للمونث لئلا تشغل لفظا مع انه مستقل معنى وكذا في بقولك التثنية

مائة

مائة رجل ومائة امراة والالف رجل والالف امراة وترك ما من المائة والمائتين
اي لم يتركه لانه قد ثبت بقوله م على ما تقدم فاما من المائة والمائتين من الاحاد
والركبات المعنوية على ما تقدم حكمه للمذكر والمونث ما من المائتين والالف
على ما تقدم لانه سبب ان مائة اذا وقعت من المائتين لكونه على خلاف
القياس وما من الالف والالفين على ما تقدم **قال** وفي ثمانية عشرة
ان كانت ثمانية فالقياس ان يكون مفتوحا لانها ياء قبلها كسر لهما الفتح
لان عجز المراكبة التامث وما قبل ياء التامث مفتوح لهما شبه الالف
التامث فكذا ما قبل ما شبه تاء التامث بحال كون مفتوحا واذا ثبت
وجوب فتح تاء ثمانية عشرة فالقياس ان يحذف الياء الباقية لكسر تحل الفتح
بسل يات فاضيا وقاصية فعلى ثمانية عشرة فتح الياء كما فرنا وجازا سا
بارعاني عشر على سبيل الخفيف مع كونه مركبا واذا جاز في مثل يادار هند
عفت الياء فيها اسكان الياء من اثنائها مع ان فتحها اعراب والاعراب
يحافظ عليه لدلالة على المعنى ولذلك سئل الماسك في حرف في الوقف
في نحو النفر ولا يسفل حركة الباء في نحو قبل وامر فاسكان يارعاني عشرة
اجوز وان كان يارعاني عشرة محذوفه فالوجه بقاء الكسرة على المونث ليدل
على الباء المحذوفة كما في قولك جاني القاض اذا حذف التاء وجاء بها عند حذف
الياء وهو شاذ والذي سوغ ذلك فيه كونه مركبا فروع زيادة استثقاله لجعل
موضع للكسرة فتحه لحذف **قال** وعمر اسم العدد يحاح الى عمر
المستقر فالمصنف بعد الفراغ عن ذكر احكام اسم العدد شرع في ذكر ميمره وابتدأ

كلمة

وجب

هامة

ذكر غير الثلاثة اذ لا يميز واحد وان كان لما سمي ذكره فان من الثلاثة
الى العشرة محصور مجموع اما الحفظ فلا تخم استعملوها مضافا وانما
استعملوها لان ما بعده هو المقصود بدليل ان الثلاثة بهم يصح الكل شي ولا
يبتز منه شي فلما قصد الى تبينها اضيفت المصنف في شرح
المفصل كما يضاف لفروقات في شعر استغناء عما بعده ويكون مفهوما واسمحي
في شرح قوله ومما احدى عشر كلام منقول عن المصنف يشير الى هذا التوحيد والدليل
على ان الثلاثة ليس بمقصود وانما المقصود ما بعده ان الصنف اعلم اني لا للثلاثة
مثل قوله تعالى اني اري سبع بقرات سما في حمار الصفة لانه للعدد فان قيل
هذا مقصور احدى عشر الى تسعة وتعين فان هذا المعنى موجود فيه مع انه غير
مضاف فالجواب ان المانع من الاضافة موجود فيه اما في العمود
فلانه لو اضيف لم يحل اما ان ثبت ثوبه او حذف وكلاهما فيه خروج عن القياس
لانه اذا حذف فما حذف حرفا من كلمة لم يكن سليما وان اسما اثبت فونبا
حيها للثلاثة على الجمع فلما عدت اضافته وجب نصب الميم وما في احدى عشر
وبابه من المركبات فقرأه ان يصير واثنه اسما كاسم الواحد فان قلت
فقد قالوا في اضافة المركب الى غير ميم خمسة عشر زيد وهذه خمسة عشر
فجعلوا في هذه الصور لثلاثة اسما كاسم الواحد فلهذا لسر هذا الذي
ذكرتم مثل ما ذكرنا وذلك لان المضاف اليه ثم اي فبادرنا هو المقصود بالاول
في المعنى وانما جيء به لبيان المضاف وكان الجميع كالشي الواحد والمضاف
هنا اي فبادرنا ثم معاير للاول فلم يكرمه كالشي الواحد واما الجمع

في غير الثلاثة الى العشرة فليطابق العدد في جمعه وجمع ميم الثلاثة
قد يكون لفظا كقولك ثلثة رجال وقد يكون معنى كقولك ثلثة رهط
قال في ثلثه هذا استثناء من قوله مجموع لانه قد جمعوا
مائة او اوقعت ميم الثلاثة الى التسع وكان القياس ان الجمع على ما تقدم
مع الـ ثلث مائة وميتين ولكنهم كرهوا الجمع لما كرر في الجمع معنى التانيث
لان الجمع في المعنى موث ومائة ايضا موث فعاملوه بالحذف لذلك لا
تري ابل اذا قلت مائة امرأة فجمعت مائة صار بها هو كاسم الواحد باشا
وجمع فيه مائة معنى فجمع ثلثة تانيثات فبها هو كاسم الواحد فتروا
جمعه لذلك بخلاف ثلثة رجال فان فيه تانيثين وبعد فيه الماس
المستفاد من جمع العدد اذا ثلثة مفرد وبخلاف ثلثة آلاف فانه
عدم التانيث الذي في لفظ العدد اذا ألف يذكر قال
المصنف في شرح المفصل وقوله عرجل ثلثه سنين فمن قرأ بالتون
على البدل ولا لزم الشذوذ من وجهين احدهما جمع ميم مائة والاخر
نصبه فاذا جعل بدلا خرج عن الشذوذ واستقام الاعراب فيكون
منصوبا على البدل لانه على التمر كانه قال ولشوا سنين ولذلك قوله نعم
اثنى عشر اسباطا ولا لزم الشذوذ في جمع لا غير واذا جعل بدلا
استقام الاعراب قال ابو اسحق لو اتفت سنين على المهر
لوجب ان يكونوا قد لبثوا تسع مائة سنة ووجهه انه فهم من لغة العرب
ان ميم المائة واحد فمائة فاذا قلت مائة رجل فمهرها رجل وهو واحد

الماء واد كان كذلك فليس سنير فكون السنير واحدة من الماء وهي للمياه
 واول السنير ثلثه فبحر ان يكون تسع مائة وهذا بطر في اسبوع اسباطا
 واحدة مائة عشرة ٣ ونبال لو كان عسرا لكانوا استند وثلثه على هذا النحو ان مائة مائة عشرة فاذا
 كان ثلثه كما في الثلثه واحد امل اسبوع عشرة فكون سنه وليس وطها هذا
 كلامه وقال الامام العلامة مولا نادر الدر الحاردي الذي
 ذكره الزجاج في لعمامه سنير لا يحري في اسي عشرة اسباط لان السبط
 ولد الولد ادا كان واحدا واسباط جمعهم وهم كانوا اسي عشرة فلهذا واحد
 منهم اسباط لا سبط واحد ولو قال انني عشرة سبطا لما استقام المعنى
 فتأمل وقد اشار جبار الله الى هذا المعنى في الكشف واما ابن الحاجب
 فظن انه مثل لعمامه سنير وليس كذلك ما عرفت ولذا قاله الزجاج في سن
 دون اسباطا هذا ما قاله وقال ابن المالك رعم الرحشي في
 الكشف ان اسباطا من قوله نعم وقطعناهم اسي عشرة اسباطا ثم
 قال فان لم يمتد بعد العشرة مفرد فواجب مجيء فاجاب
 بان المراد وقطعناهم اسي عشرة فلهذا وان كل قبله اسباطا لا سبط
 فافهم اسباطا موقع فلهذا مقتضى ما ذهب اليه ان يقال ران احدى عشرة
 عاما ادا اريد احدى عشرة جماعة كل واحدة منها انعام ولا بأس بانه لو سا
 استعمالا لكونه كل قبله اسباطا لا سبط محال فلهذا قوله اهل اللغة
 ان السبط في بني اسرائيل عمل القبيلة في العرب فعلى هذا معنا قطعناهم
 اسي عشرة اسباطا قطعناهم اسي عشرة قبائل فاسباط واقع موقع قبائل لا موقع

هنا

ولا

قبله فلا يصح كونه تميزا والتميز محذوف هذا كلام ابن المالك وقال
 الامام الحارثي الظاهر ان الرحشي اعرف باللغة اقول المفهوم
 من الصحاح ان اسباطا واقع موقع قبائل في اصبغ جعله تميزا وحري ما
 ذكره الزجاج في سنير في اسباطا قال ومتمم احدى عشرة لغني
 ان متمم احدى عشرة الى تسعة وسبع يكون منصوبا مفردا اما نصه فلما
 تقدم مضافه واما افراده فلانه انما جاء لسن الدار مثله في عشر رجلا
 وهو حاصل بالافراد كما حصل بالجمع فكان الافراد احف فان قيل
 مقصر هذا بتميز ثلثه واخواته فلهذا احاب عنه المصنف في شرح
 المفصل من وجهين احدهما انه لم يقصد هنا بالذات الاسم المقدم بخلاف
 الاول فانه قصد بالاسم الثاني عن المقصود الاول لانه عشا به فوكك نفس
 زيد على ما تقدم وليس العرون كذلك لان رجلا معها كالصفة بعد عام الموصوف
 فلا يلزم من جمع فوكك ثلثه رجال مع كونه مضافا الى المقصود عشا به ذات
 زيد جمع رجلا بعد تعذر اضافته في فوكك عشرون رجلا الاخر وان سلمت
 المستاواة لانه اعمر في الاول للوجه جمع فلهذا لفظا ومعنى او معنى لفظا
 بخلاف فانه جمع كثره وجمع الكثرة مستقل ردا الى الواحد في الموضع الذي
 لغني ذكر الواحد عنه الا يرى انه فعل مثل ذلك في التصغير فقبل
 احمال في بصغرا حال واعمر لفظ جمع القلة وقبل في بصغرا حال جملا
 ولم يقل جملا استثقال الجمع الكثرة فودا الى الواحد ومتمم مائة تمير المائة
 والالف ومتر ثنية هما اى سنبة الالف والمائة وعشر جمعة اى جمع الالف

هذا

محفوظ مفرد وانما قال وجمعه ولم يقل وجمعها اذ تقدم ان الملمع في العدد
لا يجمع كقولك ثلثمائة درهم كما تقدم على ذلك ولو قال وجمعها لكان خطأ مثلاً ذلك
مائة رجل واللف رجل ومائة رجل والفا رجل ومائة رجل والاول رجل وانما
كان محفوظاً لانه لم يضافه على ما سار اصل العدد فكان اولى وانما قلنا
انكر اضافته لان سوز مائة والفتون التثنية فيها وسوز جميع سابع
اسقاطه للاضافة كسوز ثلثه الى عشر فيكون مقتضى الاضافة موجوداً والمال
منها منفياً فوجب الاضافة وما لو كان مفرداً مع ان القياس جمعه كما جمعه
وثلثه درهم للعد المتقدمة ولانه عدد في معناه كرم فلهذا **قوله** واحم محتمل لئلا
يصح النقل اللفظي الى النقل المعنوي فانما به مفرد ذلك **قال**
واذا كان المعدود يعني ادا كان المعدود مؤنثاً واللفظ الدال عليه مذكراً
او بالعكس وهو ان يكون المعدود مذكراً واللفظ مؤنثاً فوجهان يعني يجوز
اعتبار اللفظ والمعنى مثال الاول ثلثه شخص اذ قصدت بالشخص
المؤنث فالمعدود فيه مؤنث بالفرض واللفظ مذكر فان لفظ الشخص مذكر
فكان يعتبر اللفظ فيقول ثلثه اشخص الحاق التاء ولكن اعتبر المعنى
فيقول ثلث اشخص طرح المثال الثاني بلفظ الفرس واسم الفرس مذكر والمعدود
فيه مذكر لانه افرصاه كذا واللفظ مؤنث فان لفظ الفرس مؤنث فلكان
يعتبر اللفظ فيقول ثلث الفرس غير التاء ولكن اعتبر المعنى فيقول ثلثه الفرس
بالحاق التاء واعتبار اللفظ اقبس لانهم لما حكموا على هذه اللفاظ بالتذكير
والناس لم يعرفوا مدلولها الا ترى ان قول شخص حسن راسه يعتبر اللفظ

فان كان مؤنثاً وفسر حسيه راسها مع اللفظ كذلك واد كان رجلاً و
الدليل عليه قوله لم يخلقكم من نفس واحدة والمراد ادم ولو لم يرعاه اللفظ
لم يقل واحداً **قال** المصنف في امالي الكافية فاما اذا قلت ثلثه
شخص واسم الفرس وبلفظ الفرس واسم الفرس في المونث فليس في الاول الا اثبات
الثا وليس في الثاني الا حذفها وليس ما نحن فيه لفظاً والمعنى على
جهة واحدة وما نحن فيه مفروض في مخالفة اللفظ للمعنى باعتبار المذكر
والثاني ولاجل ذلك ساء الوجهان بطر الى اللفظ بارة والى المعنى
اخرى **قال** ولا يراعى ان القاطع العدد انما قصد بها
الدلالة على التخصيص بالعدد لما لم يكن الجمع مفيداً ذلك فانه لو قيل رجال
لم يعلم عددهم ولو قيل ثلثه وانصر على العدد لم يعلم ما هو الالحقيقة
فاحتج الى ضم العدد مع المميز ليعلم خصوصية العدد والحقيقة فلما كان
مميزاً الواحد والاثني وهو رجل ورجلان سمى عن المعنى جميعاً لان رجلاً كما انه
يدل على الحقيقة كذلك يدل على خصوصية العدد وكذلك رجلان يدل على الحقيقة
ونصوصه العدد استغنى عن لفظ العدد معه فلم يقلوا واحداً رجل ولا
اشا رجلين لما علت ميزان قولهم رجل ورجلان يعني عن المعنيين جميعاً فكان
ذكر العدد ضائعاً وكذلك جميع اسماء الاجناس وسميها كقولك درهم ودرهم
فلما قال واحد درهم ولا اشا درهم وانما قال الف فادته النص المقصود بالعدد
ولم يقل الف فادته الحقيقة والنص المقصود بالعدد لان الاول مفروق عنه
فذلك لم يضره والمراد من النص ما نفيد معنى ولا يحتمل غيره فان قيل

في عبارة المصنف نوع منافاة ودلك ان قوله ولا عمر واحد وان كان يدعى
ترك الممر ودكر الهمزة ودو قوله استعنا لفظ تميز عنهما يدعى دكر الممر وترك
العدد فالجواب ان المراد من قوله ولا عمر واحد وان كان هو ان لا يجمع
سهما وسن عنهما في دفع المنافاة هذا على ان كماله على ترك الممر ودكر العدد
ممنوع بناء على ان صدور السالبة مكران يكون باستفا الموضوع **باب**
وبقول المفرد قال المصنف في شرح الفصل هذا الفصل لتعرف الاسما
الموضوعة لواحد من العدد واداء باعتبار ذلك العدد المشتق من الاسم منه
كقولك الثالث والرابع فتقولك الثالث اسم لواحد باعتبار الثلثة اما لكونه احدها
او مصيرها او مدكورنا الشاوم يذكر في الكافة المعنى الثالث وكذا في المفصل وقوله
وبقول المفرد من المتعدد يعنى انك تشق من لفظ العدد اسما للمفرد من معدوده
نارة باعتبار التصير لان ذلك المفرد صير ما انضم اليه على العدد المشق هو واسم
سانه انك اذا قلت زيد ثالث اثنين والمفرد الذي هو زيد صير لثنتين بسبب دحوله
فيهما وانضمامه اليهما ثلثة والثلثة عدد اشتق من المثلث منه ومبداء باعتبار
التصير الثاني لانه لا بد في هذا الاعتبار من ان يضم المشتق الى عدد اقل منه
بواحد ولا عدد اقل من الواحد فلا يكون الواحد مبداء في هذا الاعتبار فيقول
الساني للذكر والثاني للمؤنث الى العاشر للمذكر والعاشر للمؤنث فالذكر
والثاني في المشتق باي اعتبار كان من الاعتبار المثلثة جاربان على العيان
لان ثامث الثلثة للذكر ثمة انما كان باعتبارها جماعة كما تقدم واما المشتق
فلا تعد فيه اصلا فانه اسم لواحد باعتبار عددها فان كان ذلك الواحد مذكرا

ذكر

تذكرها اشتقوله وان كان مؤنثا فبحب ما يشبه وقوله لا غير اي لا يتعدى باعتبار
هذا المعنى اي باعتبار تصير العاشر والعاشر لانه انما اطلق باعتبار كونه مصيرا
عددا اقل منه لواحد الى ذلك العدد الذي اشتق منه فيكون مبنيا على الفعل
الماضي ان قولك رابع ثلثة انما هو من قولك ربعيت الثلثة اذا حملت هم بنفسك اربعة
فجاء رابع بلفظه من ذلك فموقع على قولك رابع ثلثة اي مصير الثلثة اربعة وانما
يكون ذكر اي ربعيتهم مما كان اقل منه بواحد واما ما زاد على العشرة فليس فعل
هذا المعنى ولا غير فسمي منه اسم الفاعل لذلك اي للتصير وغيره وانما هو اسم محض
فاذا اضيف كاضافة الاسماء شنع ان يكون باعتبار الفعل فممنوع ان يكون
للتصير لان التصير باعتبار الفعلية قطعا فوجب ان يكون اصلا على الوجه
الذي اضيف باعتبار الاسم وتارة اخرى باعتبار حاله فغير ان يتعرض فيه
لانه مصير لكر معناه واحد فحالة هذا العدد فاذا قلنا الثاني هذا المعنى
فمعناه انه واحد من اثنين وقيل لهذا الاطلاق انه باعتبار الحال لانك
اذا قلت زيدا في اثنين فقد بنتت حال زيد وهي كونه واحد من اثنين ومبداءه
في هذا الاعتبار الواحد لانه بالواحد والواحدة بالاول والاول لان
لفظ الواحد لفظ اسم العدد فلو استعملوه لهذا المعنى لاشتبه بالواحد
الذي للعدد الاصلي واذا لم يتعرض في هذا المعنى الى اتم مصير استعمل
فيما زاد على العشرة لذهب المانع لما علمت من ان التصير مانع عن ان يتعدى
العاشر والتقدم براه لا تصير فيه فيكون المانع عن تعدى العاشر منتفيا
فبستعمل فيما زاد على العشرة ايضا فمفعول الحادي عشر في المذكر والحادية عشر في

الموت وكذا إلى التاسع عشر والمائة عشرة وهذه المركبات مبنية وإنما
 ننت للتركيب المقضي لئلا يسميها مثله في أحد عشر والدليل على أن هذا الترتيب
 يقتضيها الاسم معاهو أنه تضمن ثلثه الحرف لأن المعنى تاسع وعشرة دليل على
 الواو طاهر في قول الثالث والعشرون هذا المعنى أي معنى الحاله لانه ثم لم يحد
 منه الواو فلم يبق كافي ثلثه وعشرون وهنا حذف الواو فبينا كلف في ثلثه عشر
 وقد وقع في بعض المصنفات الحادية عشر إلى التاسعة عشر في الموت وكذلك وقع
 في المفصل وهو غلط لأنهم كما ذكروا الاسم في الحادي عشر والثالث عشر والثاني عشر
 في الحادية عشر إلى التاسعة عشر وإنما ذكروا الاسم في الحادي عشر والثالث عشر
 لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى للثاني فيه بخلاف ثلثه عشر وثلثه عشر فله الجماعة
 على ما تقدم وأعلم ان سحر المفصل المصححة المعتمدة عليها الواقعة في
 ومعها الحادية عشر والثالثة عشر إلى التاسعة مائة الاسم للموت ولعل
 المفصل الواقع في المصنف وقع فيه الحادية عشر مرة وباعتبار الحاله اخرى
 تقول في المعنى الاول وهو الذي باعتبار التصير بالثانيين يعني انك اذا اصبقت
 في المعنى الاول فاما نصفه الى عدد اقل منه لواحد لان التصير لا يتحقق ولا يقوى
 الا بعد الواضفة الى عدد اكثر منه او مساو او اقل منه باسرها واكثره
 معنى التصير لما قاله المصنف في شرح المفصل من انه لا يستقيم ان تقول هذا ثالث
 ثلثه اذا لثله لا يصرفها واحد يدخل معها ثلثه لكونها يكون اربعة وكذلك
 لا تقول رابع خمسة لانه بعد اذ الحصة لا يستقيم ان يزيد فيها واحد فصير
 اربعة وهي ستة ولا يستقيم ان تقول هذا رابع اثنين اذا الواحد لا يصير لانه

الاول وتذكر الثاني
 المصنف
 في المعنى
 في المعنى
 في المعنى

الموت

اربعة فوله في الشرح وكذلك رابع وخامس على هذا التقدير يعني لو اصبقت
 رابعاً على تقدير ان يكون معنى التصير كما يضيفه الى عدد اقل منه بواحد
 وكذلك خامس ومن التصير فوله على ما يكون من حوى ثلثه الا هو رابعهم ولا
 خمسة الا هو سادسهم ولفظه في المعنى الثاني بالثالثه مضافه الى
 موافقه في العدد لان المعنى واحد منه فلو اصبقت الى اقل او اكثر فسد
 المعنى لان الثالث في هذا المعنى ليس واحداً من اثنين ولا من اربعة وانما هو
 احد ثلثه اقول — ويقر به ان الثالث في هذا الوجه وان كان
 معنى واحد لكرأي واحد تفوق وانما هو واحد من العدد المشتق هو منه
 وهو الثلثه ولذلك سمي ثالثاً فلو اصبقت الى اقل او اكثر لا يكون واحداً
 منه بل من غير فختل المعنى المراد واعلم ان جاز الله حكم في المفصل
 باضافته في هذا الوجه الى المساوي وقال المصنف في شرح المفصل
 وجاز لكان نصفه الى عدد اكثر من قوله في تفصيل حمله هي عشرة بالها لانا
 او رابعها لانا ومعناه الواحد من العشرة الذي ذكره في موضع العدد المشتق
 هو منه ولم يذكر جاز الله هذا المعنى وهو جاز اكثر هذا الكلام وقال
 الامام الحديثي وهذا الذي ذكره في شرح المفصل هو الحق لان الرابع ليس
 واحداً من الثلثه ولكنه واحد من الخمسة وما فوقها لان في الخمسة وما
 فوقها الاربعة اقول — فمادكره المصنف في شرح المفصل انظر وذلك
 لان الواحد من العشرة لا يتعين ان يكون ثالثاً وان اخذ الواحد باعتبار
 ذكره في موضع الثلثه اعني باعتبار انه مذكور ثالثاً لكون المعنى الثاني

في شيء وانما يكون من المعنى الثالث الذي لم تعرض له جاز الله في الفصل ولا
المصنف في الكافية واما ما قاله الحديثي فليس بصواب لما علمت من ان
رابع الخمسة لا يكون واحدا من العدد المشهور منه بل من غير لكنه حب
ان يكون واحدا منه في المعنى الثاني كما قررنا ومن المعنى الثاني قوله تعالى
لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة **قال** ونقول احادي عشر
بمعنى انه اذا اراد على العشرة لا يستعمل الا على المعنى الثاني كما تقدم من غير
المعنى الاول فيما فوق العشرة فلا يضاف اذن الاول مساوية في العدد
لما علمت من وجوب الاضافة في المعنى الثاني الى المساوي فهو احادي
عشر احد عشر الى باسع عشر تسعة عشر وحادية عشر احدى عشر الى ناسعة
عشر تسع عشر اقول وقد تجاوزنا بالمعنى الثاني عن التاسع عشر كالقائل
الثالث والعشرون بهذا المعنى غايته ان يضاف وان الاضافة غير لازمة
في المعنى جميعا كما ينبغي عنه طاهر عبارة المصنف فالمراد من قوله الى باسع عشر
تسعة عشر هو ان التركيب انتهى اليه لان ما فوقه يكون بالعطف كما في العدد
الصرح وان شئت حدد عشر من الاول بحسبنا فعلى احدى احد عشر المذكور
حادية احدى عشر للمونث الى باسع تسعة عشر وباسعة تسع عشر لان ذكر
المحذوف لا يفسد فمحور ان يكون محذوف العلم به وسفي ان يكون الاول على
هذه اللغة مع ما ذهب اليه التركيب المقضي للبنا والله اعلم بالصواب
قال المذكور والمونث الاصل منها هو المذكور لانه لا يحتاج الى
علامته والمونث يحتاج اليها وغير المحتاج يكون اصلا بالنسبة الى المحتاج

وانما قدم تعريف المونث مع ان الالف تقدم الاصل لان تعريف المذكور يشتمل
على سلب تعريف المونث والسلب مسبق بالاحتياج في التعقيل والذكر فعال
المونث ما فيه علامة الثانية لفظا او تقديرا والمذكر بخلافه يعني ما السرفه
علامة الثانية لفظا ولا تقديرا واداد بقوله لفظا مثل قولك ضاربة وطلحة
وصحار وذكرى وبالاعداد مثل قولك اذن وعين فان التام مقدره لقولك ادسه و
ومجربا في التصغير على انهما مراده اولاجي الثاني صيغة المصغر قياسا الى
الاف كانت ثابتة في صيغة المبكر لفظا نحو ضورية في تصغير ضاربة او بعدد نحو
اذنيه في تصغير اذن ولم يأت في المقدرا لالتا والالف مقصورة او ممدودة
فالاول نحو جلي والثانية نحو صحار وقد زاد بعضهم اليها جعل علامة الثانية
ثلثا التا والالف والياء واستدل عليه بقولهم هذي امه الله فرعم انها للثانية
وليس ذلك بحجة بل هو ان يكون صيغة موضوعة براسها للمونث او يكون الياء
بدلا منها في هذه فلا يكون من علامات الثانية كما بعدد انها المنقلبة من
الثاني في الوقت منها وايضا الكلام في المذكور والمونث اللذين في قسم المكمل وهذه
من قسم المبنيات فلا يكون لذكرها مع ما وجه **قال** وهي حقيقي قسم
المونث لما قسم حقيقي ولفظي فالحقيقي ما بازا به ذكر في الحيوان كما مر ان
بازاها رجلا وناقته لان بازاها جعل يعني ان المونث الحقيقي ما هي صاحبة
الفرج وانما عدل عنه مراعاة للادب سيما جنة التلطف بلفظ الفرج او لان الحنثي
قد يكون مذكرا مع انه صاحب فرج ولا فرق بين ان يكون فيه تاء لفظية او معية
لجدي وعناق وان بحق الحقيقي هذا الوجود الثاني لفظا وادكان كذلك وكل

يكون ما زايه ذكر في الحيوان يكون مونثا حقيقيا سواء كان في لفظه الثاني اولا
 يمكن واللفظي بخلافه وهو ان لا يكون بارا في ذكر في الحيوان وصدا
 اما ان لا يكون ما زايه شي اصلا واما ان يكون ما زايه شي ولكن لا يكون ذلك الحيوان
 واما بان يكون ما زايه شي من الحيوان لكنه لا يكون ذكرا فالاول كعين والثاني
 كظلمة فانها بارا في شي ومع ذلك النور لكنه ليس حيوانا والثالث كحماة
 بيانه انه حماة وحماة مما منه ومن واحدة التاء كترجمة فتاحماة يكون
 للوحدة فخماة يكون واحدا منها وذلك الواحد قد يكون مذكرا وقد يكون مونثا
 فان كان مونثا يكون مونثا حقيقيا لان بارا في ذكر في الحماة وان كان مذكرا
 يكون مونثا لفظيا لانه وان كان ما زايه شي من الحيوان وهو اني الحماة لكنه ليس ذكرا
 وعلت من هذا ان حماة بيانه للوحدة لا يلزم ان يكون مونثا حقيقيا بل يجوز ان يكون
 مونثا لفظيا بناء على كونه مذكرا كما قرنا وكذا كل ما كان قريب ما منه ومن واحد
 التاء كدجاجة وبطة وغلة وعلت ايضا انه لا فرق بين ان يكون المونث اللفظي
 حيوانا او غيره فالتاني كظلمة وعين والاول كدجاجة وحماة اذا قصد به مذكر
 فانه مونث لفظي ولا كاي ويكون دجاجة المقصود به مذكر مونثا لفظيا كان
 قوله من زعم ان الملة في قوله تعالى قالت غلة اني لو ردتنا الثانية قالت
 وهما الجوزان يكون مذكرا في الحقيقة وورودنا الثانية كورودها في فعل المونث
 اللفظي ولا كاي لجوزان يكون الملة مذكرا وورودنا الثانية كورودها في
 فعل المونث اللفظي يقال عندي ثلث من البط ذكر وثقير وان قال لو كان
 الثاني في قالت ليس لان الفاعل اني لم يجوز ان يقال عندي ثلث من البط ذكر

الاول
 المصنف
 في بعض
 المفردات

فان الذي

فالذي يجوز ان يبان بالعدد المونث مع التصريح بالتذكير يجوز ان يبان بعلامه التثنية
 وان كان مذكرا هكذا قرره المصنف في شرح الفصل وان قل يلزم عليكم ان يجوزوا
 قالت طلحة وشبهه من اسماء الاعلام اعتبار اللفظ بها مع انه لا يعتبر لفظها ولا مونث
 مستند لها ولا عدد غيرها قلت احببنا المصنف في شرح الفصل بانه لا
 يلزم لما ذكرناه من الاتفاق على يجوز هذه شاة ذكر ونحن متفقون على امتناع هذه
 طلحة فذلك على الفرق بينهما والسر في ذلك ان طلحة علم قصد فيه الإخراج
 عن موضوعه وجعله له هو له فصارت الثانية نية منبيا فاعبر المعنى وليس كذلك
 باب شاة ونحوها على ان بعض الكوفيين الهم حوازة هذه طلحة وقال طلحة وان كان
 مذكرا وليس ذلك شي هذا ما ذكره المصنف في شرح الفصل وعلم منه بان الملام
 الواقعة في الشرح اعني قوله ولو اعتبروا بانيتها كان اعتبار المدلول الاول
 وذلك لان نائيه لما صار نية منبيا بالنظر الى موضوعه العلمي فيكون كانه مذكرا
 بالنظر اليه فيمتنع اعتبار الثانية بالنظر الى الموضوع العلمي فيكون من الماش
 والمدلول العلمي منافاة فكما اعتبر الماش سفي اعتبار المدلول العلمي فيحقق
 اعتبار المدلول الاصلي لضرورة الحصر وباقى الشرح ظاهر ما نقلناه في شرح
 الفصل **قال** واذا اسند اعلم انه اذا اسند الفعل الماضي
 الى المونث مطلقا يعني من غير تقييد بانه طاهر ومضمحل حقيقي او غير حقيقي فليحق
 في الثانية الساكنة بالفعل واذا كان المراد من المونث مطلق المونث يكون المراد
 من قوله في التام مطلقا للاحاق اي من غير تقييد بانه على سبيل الوجوب وعلى سبيل
 الجواز كقولك قامت هند وهند قامت وعجبتني العين والعين عجبتني والخافهم

هذه العا
 مل

هذه التاليفان من اول الامر بان الفاعل موش وقال ابن المالك
 تاء التاني ان يكون ملحقا بالفاعل لانه يدل على معنى فيه والعلامة انما يكون
 في المعلم لانه لم يوثق به لان بعض الاسماء يتحد فيه لفظ المذكر والموش كربعة
 وهرة وفروقة وراوية وحسب صور وقتل ومذكرا فاصل بفعله ولا بعد
 فيه لان فاعله كجر منه مخوزان يصل به ما يدل على معنى فيه كما يجوز ان يصل
 بالفاعل علامة رفع الفعل نحو يضربان ويضربون ثم ان كان الموش حقيقيا لزم
 لزم الثاني ظاهره ومضمرة لمطابقة المعنى واللفظ جميعا وان كان الموش غير
 حقيقى لزم الثاني في الفعل اذا اسند الى مضمرة كالموش واذا اسند الى ظاهره
 فيه الخيار بقوله في الاول العيز اعجبتني بالتاليف وفي الثاني اعجبتني واعجبتني
 العيز باثبات التاليف وحذفها وانما جاز ذكر في الظاهر لان التاليف فيه لفظي لا
 معنوي وفي لفظ ما يشعر به فاستغنى عن الحاق الثاني في الفعل لانه لم يستغن
 عنها في مضمرة لقوات الصيغة الظاهرة الدالة على كونه موشا فان قيل
 يعلم كونه موشا من الظاهر المقدم المرجوع عليه او من الضمير فالجواب انه
 قد تقدم المذكر ايضا كما تقدم الموش فلا يعلم من هو مما تقدم وكذلك لا يعلم من الضمير
 من هو لانه فان الضمير مستتر وصيغة الضمير راجع الى الموش في هذا الموضع اي في
 موضع الاستدلال مثله للمذكور في انه لا يعلم من هو كل منهما بقدر عدم حقوق التاليف
 لانه لا يعلم حينئذ حصول الضمير والعلم من هو من الضمير متوقف على العلم بضمير
 الضمير قطعاً وقال المصنف في شرح الفصل تاء التاني انما جئ بها
 ليدل على ان الفاعل موش فاذا اسند الى الظاهر فالظاهر نفسه يدل على التاليف

فاستغنى

في هذه العا
 بالفعلم

فاستغنى عنها وليس في الضمير ما يرشد الى ذلك فلم يستغن عنها الاخر هو انه اذا تاليف
 علم انه فاعل برفعه واذا لم يتأخر وكان مضمرا او قد تقدم هو وغيره من المذكرات فلا
 يعلم هل هو للمذكر او للموش الاخر هو انه اذا كان مضمرا قد يكون مستترا لجعل اللفظ
 يدل عليه بخلاف الظاهر هذا ما قاله في شرح المفصل وعكس حمل ما وقع في الشرح
 من قوله وفي لفظ ما ذكر في هذه الوجوه الثلاثة وحكم المثنى ما ذكرناه في الموش
 على اختلاف اقسامه من الحقيقي واللفظي وظاهره ومضمرة حكم المفرد فلو كانت
 الهندان والهندان قامت والعسان اعجبتني في هذا التاليف في هذه الثلاثة التي
 هي ظاهر الحقيقي ومضمرة مضمرة الحقيقي ونقول اعجبتني العيان واعجبتني العيان
 فيكون بالخيار فيها اي في هذه الصورة وهي ظاهر غير الحقيقي كذلك كما في المفرد في
 احكامه وكذلك واذا فصل بين الفعل وظاهر الموش اللفظي حسن حذف التاليف
 لولم فصل فتوكل جاز الرد من تاء احسن من قولك جاز تاء الرد من **قال**
 وحكم اذا اسند الفعل الى الجمع فاما ان يكون اسند الى ظاهره او اسند الى مضمرة
 فان اسند الى ظاهره فحكمه حكم ظاهر غير الحقيقي فيكون الحاق العلامة وحذفها
 جائزا كما اذا اسند الى ظاهر غير الحقيقي واراد بقوله مطلقا جمع مذكر او موش
 يعقل او لا يعقل فهذه اربعة اقسام فلو كان اي فلو كان حكم ظاهر غير الحقيقي بقوله
 جاءت الرجال والزنيات وجاء الرجال والزنيات فجرت العيون وجرى
 العيون ومضت الامام ومضى الامام باثبات الثاني في الفعل وحذفها ووضع في
 اكثر نسخ المتن استثناء ظاهر جمع المذكر السالم عن ظاهر الجمع ومعناه انه يسمع
 الثاني المسند الى ظاهر الجمع المذكر السالم نحو الردون والصارون فلا يقال

في هذه العا
 بالفعلم

الجمع مطلقا حكمه

جاء الزيدون والضرارون بل يحذف التاء وتقال جاز الزيدون والضرارون
لان حوالتي ان يلحق الفاعل كمن منع منه مانع فانصل بالفعل فالتصل بالفعل
لفظا مقدره الفاعل ومنصل به تقديره لكنه يمنع تقديره في الجمع الذي هو بالواو
والنور لان التاء مانع جمع ما هو فيه بالواو والنور ولو تقديره كما في هذا فيكون متافا
لما جمع بالواو والنون فيكون متمعا اتصاله فاذا امتنع اتصاله بتمتع اتصاله
بفعله واما اثبات الثاني في الاقسام الاربعه فلانها في المعنى جماعة واما احدها
فلان تانيث الجماعة في الالف ياتي اذ ليس ياتي بالجماعة ذكر من الحيوان فان
قيل جمع الموتى مثل الضواريب تانيثه معنوي فالجواب انه
لم يعتد به لانه ان اعتبر فيه الجماعة فليس ياتي بها ذكر وان اعتبر مفردة اعني ضاربه
لفظا المفرد فله عراب وضروف كونه جمع المكسر بخلاف المشي فانه يصح اعتبار
مفردة لان لفظ الواحد فيه باق مراد فاسم الفعل فيه احدى فان قيل
فمنع ان يحذف الحاق الثاني في جمع الموتى المصحح مثل الرنبات والمسلمات
فان لفظ المفرد فيه باق مراد كما في المشي فالجواب عنه من وجهين
احدهما انه لم يفعل ذلك لانه لم يلزم الحاق الثاني في مثل الرنبات وان كان
لفظ المفرد فيه اجزاء الباب الجمع محري واحدا وان الجمع بالالف والتاء
محري في صفات من لا يعقل وان كان مذكرا نحو الضاريات للجمع وفي صفات
من يعقل اذا كان مؤنثا نحو الضاريات للنساء فلهذا ان يلزم موافا في الجمع
في مثل جاز الضاريات فبهم انه مؤنث حقيقة في الحسيه فاعتبروا فيه الجماعة
واعترض عليه الامام الحديثي قال لا يحسم ان يقول لا خلاص من التوهم اذا جاز الحاق

في

التاء بالمسند الى الضاريات للنساء والجمع واقول لعل ان يقول من
جانب المصنف لالتباسه في تقدير وجوب التانيث بالتاء واما بتقدير الجواز
فلا ولا يخفى ان تحمل الثاني اسهل وهذا بطريقه فانه التصريفون من ان لم يفرق
بين الاسم والصفة في فعله فقام الواو ولا في فعله فقام الواو ولا في
سهما في فعله فقام الواو ولا في فعله فقام الواو ولا في فعله فقام الواو ولا في
في الاول وذوات الياء في الثاني قليله واذا قلت بل يوع ووع البس في الواو والبس
القليل مغتفر واما ذوات الياء في القسم الثالث وذوات الواو في الرابع فكثير
ففرق بين الاسم والصفة فهما لئلا يحصل اللبس الكثير **قال**
وضمير العاقلين اعلم انه وقع في اكثر نسخ المتن استثنى جمع المذكر المصحح
عن ضمير الجمع والمصنف افاد حكمه عن حكم سائر الجمع في المنطومه فعلى هذا القول
اذا اسند الفعل الى ضمير الجمع فذلك الجمع اما ان يكون جمع المذكر السالم او غير
والثاني اما ان يكون جمع المذكر العاقل او غير والثنائي بلثه اقسام والجمع
خمسه اقسام مذكر مصحح ومذكر يعقل ومذكر لا يعقل ومؤنث يعقل ومؤنث
لا يعقل فالقسم الاول يجمع التاء بالفعل المسند اليه لما مر في اسناده الى
الظاهر بل يجب ان يلحق به الواو ومفعلا لا يريدون جازا ليدل على انه منسوب
الى متعدذ والقسم الثاني يجب ان يلحق بفعله اما التاء او الواو ومفعلا لا الرجال
فعلت وفعلوا والاقسام الثلثة الاخيرة يجب ان يكون فعلها اما بالتاء
واما بالنون مثل الايام مضت ومضت والنساء فعلت وفعلن والعيون
جرت وجرن فاما التانيثان في جميع الاقسام الاربعه بالتاء فلانها جماعة

الحاق

ان
بال

الت

فاقبضوا الواحد الموش على تاديل الجماعة واما المتيان بفعلوا اي بالواو في
 جمع المذكر العاقل وفعل اي بالنون وغيره فلا تناسج فقصدا وان يكون لها
 ضمير يشعر بها واما تخصيصهم ففعلوا المذكر العاقل وفعلوا لاسواء فلغزير الفرق بين
 المذكر العاقل وغيره كما فعلوا ذلك اي كما فرقوا في غيره من الضمار والظواهر من من هم
 اما الضمير فت هو هاهم واما الطاهر فت رجل ورجلان ورجالا وانما خصوا
 المذكر العاقل بالواو دون النون وخصوا غيره بالنون دون الواو ولم يعكسوا لان
 الواو من حروف المد وحروف المد في هذا الباب اي في المذكر العاقل اقعد من الحروف
 الصريحة كما صارت تاديل اعرابهم الاسماح وحروف المد والافعال يعني مثله الخمسة في
 الفعل المضارع بالنون والاسم اصل بالنسبة الى الفعل فلكل اعرابه يكون اصلا
 بالنسبة الى اعراب الفعل فلكل اي فلكون الواو اصلا باعتبار اعرابها فحروف
 المد خصوا المذكر العاقل الذي هو اعلى مرتبة من القسام الثلاثة الاخيرة بالواو
 وجعلوا النون لمنزلة في الرتبة وهذا الضرب من التفرقة يعني المرفة من جميع
 المذكر العاقل وغيره بالواو والنون حاز في جمع الضمار على اختلاف اصنافها
 بقوله في ضمير المرفوع المنفصل انتم بالواو وجميع المذكر العاقل وان بالنون لغزير
 وهم بالواو للاول وهما بالنون للثاني وكذلك المنصوب المتصل ضميركم وضميركن
 وضميرهم وضميرهن وفي المنصوب المتصل اياهم واياهن واياكم واياكن وفي المجرور
 غلامهم وغلامهن وغلامكم وغلامكن والله اعلم **قال** المثنى
 عرف المثنى بقوله ما حو اخره الفاء يامفتوح ما قبلها ونون مكسورة لئلا على ان
 معه مثله من جنسه واللام من قوله ليدل متعلق بحق وبتة بقوله من جنسه على

ان الاسماء المشتركة لا تشي باعتبارها اشتركت فيه اي باعتبار مدلولاتها
 المختلفة وانما تشي باعتبار كل واحد من مدلولاته فادان لب قرآن فاعلم اني
 حصرا وظهر ان لا طهر اوحضا وكذا كحيوان واسبابها ودلالة استقرار
 لغة العرب ودعم بعضهم ان الاسماء المشتركة اذا وقعت بلفظ العموم كان يقع جمعا
 معربا باللام او مواضع العموم مثل ان يقع نكرة في سياق النفي عمت في مدلولاتها
 المختلفة وهذا الذي ذكره المصنف من انه لا يجوز تشبيه الاسم المشترك
 باعتبار مدلولاته المختلفة سري الى ضعف قوله اذ حكم الجمع في عموم المدلولات
 المختلفة حكم التشبيه بناء على انه لا يقابل بالفعل واذا كان حكمها في ذلك واحدا
 فلو صح عمومها في مدلولاتها المختلفة اذا وقعت جمعا لصبغ تشبيهها باعتبار
 مدلولاتها المختلفة كذا لا يصح تشبيهها باعتبارها الماد كره المصنف فلا يصح
 ايضا جمعها باعتبارها وقد اورد على ذلك اي على ما ذكره المصنف من انه لا يصح
 سنده الاسم المشترك باعتبار مدلولاته المختلفة تشبيه العلم المشترك
 وجمعه فقالوا نسبة العلم المشترك الى سمائة كنسبة المشترك الى سمائة
 اذا العلم لم يوضع للقدرا المشترك بين مدلولاته المختلفة وقد صح ان يقال
 الرندان والزندون بالاتفاق فليصح ان يقال القران والقرؤ باعتبار المدلولات
 المختلفة مثل ما صح في العلم قال المصنف وهذا فاسد من وجهين
 فقرر الوجه الاول ان مسمى العلم ذات شخص معين من غير نظر الى حقيقته
 فكونه آدميا او غيره فاذا اجتمع معه مسمى اخر مثله فذلك العلم صح سنده
 لان سماء الثاني من جنس الاول اذ كل منهما ذات لشخص بعينه من غير اعتبار

سمائة كان
 لم يوضع للقدرا

الحقيقة ذكر الشخص وشبه قولك ضربان لفرس ولحمار فانه باعتبار خصوصيتهما
 لا باعتبار حقيقتيهما وقوله لا باعتبار ذاتهما في ذات الشخص بعينه معناه ان
 العلم لا ينفك من امرين الذات والشخص لكن كل منهما ما خذ لا من حيث الخصوصية
 مطلقا يعني ان الذات لم يخذ من حيث هي ذات الانسان والفرس او غيرها بل
 اخذ الذات من حيث هي ذات ما وكل كل الشخص لم يخذ من حيث انه شخص زيد
 او عمرو بل من حيث انه شخص فقط فقوله بما هي ذات اشار الى اخذ الذات لا من حيث
 الخصوصية ولم تعرض في الشخص لاحده من حيث هو هو لانه لا يحفى اعتبار ما
 الشخص بعد ما علم وجوب اعتباره في الذات وما اعراب قوله بما هي ذات الشخص
 بعينه فوجه ان يقال انه يدل من قوله باعتبار ذات ويكون في موضع الحال
 والثانيه للملابسة وما عبارة عن الذات والمعدوم لم يوضع العلم الاحال
 كونه ملابسا ذاتا هي ذات شخص بعينه ويقرب من الوجه الثاني انه لو سلم
 ان العلم الذي فيه اشتراك كالمشرك بالنسبة الى سمياته ولكن لا يلزم
 من صحة الرتبة صحة صحة قرين للخص والظاهر ان القرا اذا كان للخص فهو
 اسم جنس اذ له بهذا المعنى افراد وكذا اذا كان للطهر اذ له ايضا بهذا المعنى
 افراد ووجه شسته باعتبار فردى احد الجنسين فلو عدل عن الاقتصار عن ذلك
 وثني باعتبار فردى الجنسين لورث لبا معنى انه لا يعلم انه ثني باعتبار فردى
 الجنس ولا يحفى ان في تشبيه الاسم المشترك باعتبار فردى جنس واحد لاسم
 اذ لا يعلم من مثله جنس معين فلو حوز بسبه باعتبار فردى جنس يحصل اللبس
 الذي ذكرنا فحوز تشبيه باعتبار فردى جنسين لورث لبا مع وجود لبس اخر

جنس واحد ام ثني
 باعتبار فردى

فليس ثني من سميات العلم احناس يخذ فردان او افراد من جنس واحد منها
 فثني ويجمع حتى اذا عدل عن الاقتصار في التشبيه والجمع على جنس واحد لم يعبأ
 بالاشتراك لورث لبا واما صحة تشبيه العلم مع كونه اذا ثني خرج عن حقيقة
 كونه علما اذ يصير نكرة لما ذكره المصنف في شرح المفصل في باب العلم فان العلم
 انما يكون معرفة على تقدير افراد لموضوعه لانه لم يوضع على الافراد فاذا قصد
 الى تشبيهه وجمعه فقد زال معنى العلم منه فصار نكرة ولم يوضع العلم معرفة
 فصار لى فصار نسبة العلم لتكريم في مثل قولك جائى زيد وزيد اخر فكل في
 استعمالهم مخالف للقياس لان العلم ما وضع لشيء بعينه غير متساو لما اشبهه
 فاذا ذكره بعد استعماله على خلاف ما وضع له فليكن الزيدان كذا وانما قال الزيدان
 بلان التعرف لان بسبه العلم وجمعه سببه دخال لاسم التعرف عليه فلا يكون
 مثني او مجموع من الاعلام الموفيه اللام واما ان الزيدان مثل قولك جاز زيد
 وزيد اخر فلان الزيدان قد اخرج من حيث العلم الذي هو موضعه الى التعرف اخر
 فليكون مستعملا على خلاف ما وضع له فلا شك ان يكون واردا على بسبه العلم
 وجمعه من غير هذه الجهة التي ذكرتم وجواب ان يقال ان العرب وصفت
 الاسم المثني والمجموع للاختلاف والاحصاء كراهة تكرار اللفظ الواحد من
 او مراد متعددة والعلم حق كذلك كثرته فلو لم يثنى العلم ولا يجمع لادى الى
 مثل ما كرهوه في مثل حانى رجل ورجل ورجل ولما علموا انهم اذا جمعوه
 ادى الى ذلك الاشكال المذكور وهو صيرورته نكرة فقصدوا الى الجمع على وجه
 يراعى ما يندفع به ذلك فعوضوه باللف واللام التي للتعريف ليكون كالعوض مما فاته

كما ان جاز زيدا
 اخر كان مستعملا
 خلاف ما وضع له

من العلم المذكورة فكان فيه اي في التشبيه التعويض بوجه بالامر من جميعا ووجه
دفع التكرار المكرره ومحافظه التعريف فكان منه العلم وجمع اولى من تعطيل العلم
منها لانه يدفع التكرار على المقدر الاول ولا يدفع على المقدر الثاني وكان تعريف
وتعويضه عن العلم الغاية عند تشبيهه وجمع اولى من تعطيل تعريفه بالعلم
لانه يلزم اخراجه عن معناه الاصل بالكلية على المقدر الثاني ولا يلزم على المقدر
الاول فان قيل رد على ما ذكرتم قولهم ياريدان وباردون فانه ثنى العلم وجمع
مغريه لم التعريف قلت احاط به المصنف في امالي الفصل من وجهين
احدهما ان قال ياريدان فاسد زيد في قوله جاني زيد من الزيد على اللغة
القليله فكونه في ياريدان مثل ياريدان وباردون مثل ياريدان وباردون
از ياريدان الاصل فيه ياها الريدان وباردون اصل ياها الريدون كما ان
اصل قولك يارجل ياها الرجل ولكن لما كان باب قولك ياها الرجل ان تحذف اللام
وسمى بحرف لنداء فادتها المعنى الذي يفيد اللام اجري قولك ياها الريدان
مجره لانه من باب والذى يدرك على انه منه امتناع زيدان كامتناع رجل كراهه ان
يكثر الحذف **قال** والمقصود اعلام بان بعض الاسماء تعبر عن لفظ المفرد
لعارض فلا حاشي من ان يكون اخر الفاء وهي قبلها الفاء وغيره فان كان
غير ذلك لم تعبر عن لفظ المفرد وان كان اخر حرفا غير صحيح فيقال في فاض فاضيل
امات اليها كالتصحيح وما اخر الفاء وهو الذي اراده بالمقصود بنظر فان كان
الفاء غروا وهو ثلاثي قلت واو اما القلب الى الواو فلذلك الى اصلها واويا
القلب فليعبر بها الفاء اذا اجتمع مع الفاء تشبيهه باللقا الساكنين ولو حذ

ينفسر
في

فليقبس المشي بالمفرد عند سقوط النون بالاضافه ولم يعذر بها واو وان لم
تحرك الواو وانفتح ما قبلها لان الواو وايا اذا وقعت بعدها الف صححتا بديل
دعوا ورسميا وشرطا قلبا لالف واوان يكون الاسم ثلاثيا لان الكلمة اذا زادت
على ذلك لم يعل وواو ايلك سوار كانت ثقلية عن واو وايا واما يعلت يا
لوجهين الوجه الاول انها اذا زادت على ذلك استغلت لكثرة حروف الكلمة وغيرها
الى الثاني انها اخف من الواو والوجه الثالث انها اذا زادت على ذلك
وجب قلبها يا في بعض مصرفاته يعني في اصل الافعال كقولهم اغربت واستغرب
ثم حلت بقتة الواو ان يعني الاسماء عليها هكذا قاله في شرح المفصل واما قوله
في الشرح الا ترى انك اذا قلت اغري فهو بان لوجب القلب في بعض المنصرفات
ثم حل الباقي عليها فانه وجب قلب الواو يا في تعري لانك سار ما قبلها وقلب في
اغريت ايضا وان لم يكن ما قبلها مكسورا حلا على تعري ليتوافقا واذا اورد على
هواه الذين عللوا بالوجه الثاني تعاريفه فانه قلت الواو فيه يا ولم تقلب في
في مضارع وهو تغاري قال هو في جواب الامر اذ اصل تغاري
من غاري لان تفاعل مطاوع فاعل ومضارع غاري الذي هو الاصل تغاري
فكان في غا لما قبلت فيه الواو يا فجرى الفرع وهو تغازيت مجرى الاصل
في القلب قوله في الشرح فاذا لم يكن على هذه الصفة قسم لما ذكره او لا هو
قوله فان كانت الفاء غروا وهو ثلاثي يعني فان لم يكن على الصفة التي ذكرناه
او لا وجب قلبها يا وصدق هذا النفي اما بان يكون الالف منقلب لاء عن الواو
بل عن الياء سوار كان ثلاثيا او غير ثلاثي واما بان يكون الاسم بلا سا ولا

فكون وعا

عن الواو واما ما كان بحرف قبله الفاء اما اذا كانت غير الفاء فللدال في اصلها
واما اذا كانت غير الواو **ومد** ذكرنا على قلبها يا للوحين المذكورين **قال**
والمدود والاسم المدود هو الذي يكون بعد الفاء في اخر همزة وهزة ملاح
فان يكون اصلية او لا واذا لم يكن اصلية ملاح فزان يكون للتانيث او لا
والتي ليست للتانيث قد يكون منقلبة على حرف اصلي وقد يكون للالحاق
فمجموعها اربع فان كان للتانيث كالحمر قلت واو لا غير في لغة ردية فانها
سعى فيها همزة وقد قلبت ياء وان كانت اصلية كقرا بقت همزة على حالها
فاما ببقية الاصلية على حالها فلفوها باصالتها واما قلب همزة التانيث
واو فلا تها زيادة لاصلها في الهمزة لانها الف في الاصل وانما قلبت
همزة لتعذر اجتماعها مع الالف التي قبلها للساكنين ولم يقلب حرف علة اخرى
لان حرف العلة اذا وقعت احرا بعد الالف قلبت همزة لئلا يسبق بالحركة عليها
نحو كسار وورد في القلبي قلبها حرف علة قلبت همزة فلما وقعت المشني في
موضع هي فيه كالمتوسطه لان علامة المشني كجز منه ارتفع المانع من قلبها
حرف علة فقلب الالف علة ايداناً بزيادة ومفارقة اصلها وخصت
الواو لانها مثل الهمزة في القلب فكانت اقرب الى الهمزة من الياء
عليها فاهي الاصل والمنقلبة مثل كسار والتي للالحاق مثل سراح بحوزتها الامران
بغنى القلب والابقاء وانما جاز الامران رداهما الى التشبيه بكل واحد
منهما فان همزة كسار مزجة كونهما غير زيادة اشبهت همزة قراء بقت همزة
مزجة كونها ليست همزة في الاصل اشبهت همزة التانيث فقلبت واو وكذلك

نبتة عليها مزجة انها جى بها المعنى هو الحاق اشبهت الاصلية و
جهة انها ليست في الاصل اشبهت الزائدة **قال** وحذف النون في
المثنى عنابة التوزن في المفرد فكما ان السون يحذف عند الاضافة فكذلك نون
المثنى وهذا الذي ذكره هنا احد المذاهب لثلاثة التي ذكرها في شرح
المفصل حيث **قال** الكوفون يقولون انها عوض من السون ويستبدلو
بقول حاني غلاما غريب فحذفها بدل على انها كالسون ومذهب المصنف انها
عوض من الحركة والسون وسيدلون بقولك الغلامان فاشياءها بدل على انها
كالحركة اذا التوزن لاثباتها مع اللام والوجه انها كالحركة في موضع وكالسون
في موضع ومثلها في موضع فاذا قلت رحلان كانت عوضا من السون والحركة
جمعا واذا قلت الرحلان كانت عوضا من الحركة واذا قلت غلاما زيدا كانت
عوضا من التوزن **قال** وحذفت يعني ان تارة التانيث بحان
لا تحذف عند التثنية لانها في حلة دليل الاسم المثنى فانه يعلم بها كون ال
مثنى للمؤنث واذا كان كذلك فوجب تقبيل غيرهما مما يكون من حلة الدليل في الاسم
كالالف في ضارب والميم والواو في مضروب واستثنى عن ذلك قولهم خصيا
والا لسان في سبه خصية والية وهو وان كان مخالفا للقياس
فوجه انها لما كانا على حال لا يفرقان اذا قل استعالم مفردهما فعلى هذا
فكون المراد من قول لا يفرقان عدم افتراق اللفظ معني انه لا يحل الى المفرد الا قليلا
والقليل في حكم العدم فكما كانتا الساعتين لخصية والية ولما كانا
كذلك تزل منزلة ما وضع وضعا اولاً وبحوزان يرد عدم افتراق معناها بمعنى ان

سم

انضمام واحد الى مثل في غيره من المسيات غير لازم وانما هذا فان الانضمام فنتج لازم
وكان هذا المثني وضع اولاً لا شير كما ان وضع لفظ الواحد ثم سبب انضمام مثله البع
نتج **قال** المجموع وضع في هذا التعريف قوله ماد على احاد موضع جنس
لشموله للمحدود وغيره من اسما المجموع بخور هبط ونف وقوله مقصوده بحروف مفردة
بحر عنده بخور هبط فانه لا مفردة له بحروفه وكذلك بحر بخور وركب بلها وان اطلقت
فليس مقصوده بحروف مفردها كما قصد بخور حال فانه احد حروف مفرد حال وعثر
للمجموع تصديها الاحاد فالاحاد يكون مقصوده بحروف مفردة المغيرة فكون مقصوده
بحروف مفردة قطعاً فان قلت ماد كره المصنف غير صحيح اذ لو صح ذلك لزم
ان يكون المفردة على الاحاد وليس كذلك قطعاً فلا **لا يلزم** ذلك وانما
لزم ان لو قال المصنف مقصوده بمفردة ورفق بين المفرد وحروف المفرد اما
الاحاد في تروكيب فليس مقصوده بحروف المفرد بل هي في وضعها كوضع ر
ونف وانما التنوان ثم اي في باب تروكيب لفظاً موافقاً للنظرها وهو متر ورا
يطلق على مفردها **قال** المصنف في امالي الكافية حرج باب ركب
لانه لم يقصد الدلالة على جماعة الركب ان يوضع ركب ما خور افر اكب وانما
لواو الحروف من غير قصد وانما حكمنا بذلك اي بان تروكيب السجدة
بليد عليه اما نحو فلان موضوع للجنس اي الحقيقة المترتبة لا لاعداد
فصد كما ان عسل او ماء موضوع لذلك فكما ان هذا ليس بمجموع فذلك هذا والذي
يدل على ان غير موضوع للجنس صفة اطلاقه على القليل والكثير فانه يصح ان يطلق
على نصف واحد من احاد وعلى ما به والفي منها وهذا لا يصح الا في اسم الجنس

وانما
١٥

وانما وقع التشبه لم قال انه جمع لمن راي من اطلاقهم مرة على الواحد منها
مخلاف عسل او ماء واجب عن هذه التشبه بان سبب ذلك الاطلاق
ان لا مفرداً سمع عن الاحاد فصح اطلاق لفظ منه عليه وبحقيقة ان ليس بمجموع وانه
في وضعه كوضع عسل او ماء من وجه منها انك تقول عند عدم القصد الى
الانواع عندي خمسة ابطال مرا كما تقول عندي خمسة ابطال عسل
فهذا موضع لا يقع فيه تسمية الاسم للجنس المفرد فقد صح وضع غير موضع عسل
فذلك على انه مثله فان قلت كما صح وضع غير موضع عسل صح وضع
موضع الجمع كما انك تقول عندي خمسة ابطال عسل او صحت وقوع لفظ
لفظ موضع ان لم تقصر ان يكون مثله فلا يتم دليلكم وان افترضنا فكون مراجعاً
لانه صح وقوع موضع الجمع والجواب **ان** كلامنا فيما اذا لم يقصد
المتكلم الانواع فلا يصح ان يقال عند ذلك خمسة ابطال عسل او اذ لو قيل
ذلك لتغير المعنى المراد كما سمر تقول خمسة ابطال عسل لا بناء على ان معنى
الجمع الانواع ومنها ان تصغر تميز ولو كان مراجعاً لكان جمع كثر
اذ ليس من اسس القلة كما يحق بعد هذا ولو كان جمع كثر لم يصغر على بناء
وقد صغر فلا يكون جمعاً ومنها **ان** كون فعل من اسس الجمع
اصل من العرسه فانما ثبت بدليل ثابت لا محتمل ولم يشك من ان اسس
المجموع في غير محل الراء وفي محل الراء غاية الاحتمال ان يكون متممة
وركب مفرد من لها ولا يستلزم محتمل هذا في تروكيبها فلما يستقيم
ان يدعى فانه كوضع عسل لانه لا يفرق منه الا الاحاد فلا يجري فيه الوجه

المول فسقى الوجهان الاخران بمعنى التصغير وكونه على بناء فعل جاريتين
فيه قوله معبراً إشارة الى نحو الفلك فان الحويز يرعون انه مفرد وانه
يطلق جمعاً فاذا جعل مفرداً يجب ان يكون ضمته اصلته كضمه قبل
واذا اطلق جمعاً قدر ان تلك الضمة صارت مبتدلة بضمه مثل ضمه اسد
فيكون غير الضمة التي كانت في فلك المفرد ومثل الفلك عندهم ولهم ناهجان
ونوقهجان فانه اذا جعل مفرداً يكون كسرهما اصلته لكسرة كتاب واذا
جعل جمعاً يكون لكسرة رجال والحاصل انه اورد هذا القيد هذه العبارة
ليشير الى ان المعبر يجب ان يكون حقيقياً بل قد يكون تخفياً وهو كثير
وقد يكون تقديرية كما في فلك وهجان وقد يقال دخل هذا القيد فلك
وهجان كما قرنا وجرح عدل وصف ونحوها فانه مشترك بين المفرد والجماعة
يقال رجل عدل ورجال عدل وليس عدل في رجال عدل جمعاً لعدم المعبر الحقيقي
والعديري فيه بل وضع للجماعة كذلك والجمع مع صحيح ومكسر فالصحيح
ما سلت فيه منه الواحد ويكون الجمع الصحيح المذكور وموت فالحق مع
الصحيح المذكور بالحق اخره او مصموم ما قبلها كوايا مكسور ما قبلها
ونون منقوحة ثم لا يخفى الاسم المجموع هذا الجمع فان يكون منقوصاً وهو ما اخرج
ياه مكسور ما قبلها او منقصور وهو ما اخرج الف مفردة او غير ذلك فان كان
منقوصاً حذف ياءه فيقول قاض فاضون في الرفع وقاضين في النصب
والجر واصله قاضون في الرفع حذفت الضمة استئصالاً لها على الياء
بعد الكسرة فالتقى ساكنان الياء وواو الجمع فحذفت الياء لتقاء الساكنين

ثم قبلوا الكسرة التي على الضاد الضمة ليمكن النطق بالواو فصار فاضون واما
قواضين فاصله قاضين كرهوا الكسرة على الياء بعد الكسرة فحذفوها فالتقى ساكنان
فحذفت وتبقى ما قبل ياء الاعراب مكسوراً على ما كان عليه اذ لم يجمع الى غير ذلك
تقول منتمون ومصطفون في منتم ومصطف في الرفع ومنتم ومصطفون في النصب
والجروان كان مقصوراً حذفت الالف وتبقى ما قبلها مفتوحاً على ما كان عليه
كقولك مصطفون في الرفع ومصطفون في النصب والجر واصله مصطفون ومصطفون
حذفت الياء وانفتح ما قبلها فقلت القيا فالتقى ساكنان الالف وحذف الالف
فحذفت الالف لتقاء الساكنين وتبقى ما قبلها على حاله يعني مفتوحاً اذ لا ضرورة
الى التلحيز لغيره فلذلك قبل مصطفون في الرفع ومصطفون في النصب والجر يفتح
الف في الاحوال الثلث وشرط جمعه جمع التصحيح اذا كان اسماً ان يكون مذكراً
علماً لعقل لان كل من وجد فيه الصفات الثلاث ففيه شرف واجباله سبب
وجود تلك الصفات فيه والاصل من الجمع هو الصحيح لان اصل النعير ان يكون
في الاخر وجمع الصحيح كذلك فلذلك خص به ولذا كرهى ولاجل ان شرط الجمع الصحيح ان
كان اسماً الامور الثلاثة لا يجمع هذا الجمع اذا اسعى امر مثلاً موراً الثلاثة او امر
او جميع الثلاثة لا سبباً لشرطه فلم يجمع نحو عين هذا الجمع لفقدان الصفات
الثلاث ولم يجمع نحو ثوب هذا الجمع لفقدان العلمته والعمل يجمع نحو اعوج علماً
لغيره لانه لا يعقل وجمع نحو زيد وعمر لوجود الشرايط الثلاث وكان يستغنى عن قوله
يذكر لان الكلام في جمع المذكور الصحيح وانما ذكره لاحد امور ثلاثة تفرد
المول لانه ذكره ليدفع وهم من يظنون ان المذكور المتقدم مما اطلق عليه لثرف مدلوله

مراجعة ذكره كاللق لان المراد منه ان ذلك اللفظ مذكور هكذا وجته بل الامام الخميني
اقول على هذا التوجيه سكر قوله او بظن ان نحو طحنا داخل وهو ظاهر فالوجه
في توجيه الوجه الاول ان قال انما ذكر المذكر مع ذكره لرفع وهم من بظن ان المذكر
المفرد مما اطلق على ما جمع بالواو والنون لشرفه من جهة سلامته كاللق لانه
بحال يكون المدلول مذكرا الامر الثاني ان قال ذكره لاحتمال ان يذهل السامع
عن تقدم التذكير الامر الثالث ان قال ذكره لرفع وهم من بظن ان نحو طحنا
واخت علمي رجلين داخل **قال** وان كان صفة تعني وسط جمع النصح
اذا كان صفة ان يكون مذكرا بعقل ولا يجمع العلم مع الصفة لتضادها
فالشرط في الصفة المذكر والعقل لما مر وان لا يكون افعلا فاعل اذا كان
موشه على وزن فعلا مثل احمر فان موشه حمرا لا يجمع هذا الجمع فلا يقال
احمر ون لانه قد جمعوا افعلا فعلى وهو افعلا التفضيل هذا الجمع فقالوا انصلوا
فقصدها العرو في الجمع لمساينة الباس في المعنى ولم يعكس لانه اشرف اذ فيه زيادة
وافعل فعلا كثر فيه العيوب ولا فعلا ان فعلا ان اذا كان موشه فعلى
لسكر ان فان موشه سكرى لا يجمع هذا الجمع لان لهما فعلا ان فعلا مجموعه هذا
الجمع مثل ندمان فان موشه ندمانه وجمعوا ندمان بالواو والنون فقالوا
ندمانون فقصدها الى ان تعرفوا اسمها في الجمع ولم يعكس لان باب ندمان هو الاصل
لدخول الثاني موشه لان الاصل في الثالث **قال** ولا يستوي
تعني وان لا يكون مستويا في لفظة المذكر مع الموشه فالمستوى فيه المذكر والمو
مثل صبور ورجل فانه يقال رجل صبور ورجل وامرأة صبور ورجل لا يجمع هذا

لا يجمع

الجمع فلا يقال رجول ولا رجحات لانهما لا وافقوا اسمها في المفرد لم يخالفوا بينهما
في الجمع لئلا يلزم المخالف بعد الموافقة او لئلا يلزم مزلة الفرع على الاصل بنا
على ان الجمع فرع على المفرد والاصل العرو من المذكر والموش وان لا يكون شرا
تساوت فالصفة التي تكون في لفظها بار التثنية مثل علامة لا يجمع هذا الجمع
للمساواة من علامة الموش وعلامة المذكر وكان يستعني عز قولنا مذكرا
قد قلب شرطه ان يكون مذكرا وعلامة موش وانما ذكره لقطع وهم من شوبهم ان المراد
بالتذكير من جهة المعنى فقطع ذكر الوهم ولا يخفى عليك ان هذا هو الامر الاخير من الامور
الثلاثة التي ذكرها في الاسم ويمكن اجراء الامر من الاولين منها في الصفة ايضا والمصنف
لم يعرض لانه مما اشبهه على المتأمل **قال** ويحذف الجمع المذكر المصحح
يحذف نونه بلاضافة على ما ذكره في نون الاضافة **قال** وقد شد جمع
ارض بالواو والموز مع انها اسم اسف عن الامور الثلاثة المذكورة فكل واحد
الجمع شاذ او كذلك حروف في جمع حرة وهي ارض ذات حجارة سودا ووتر
في جمع اوتر وهي البط وقلوب في جمع قلوب وسنن في جمع سنن وقد تكلف
لتوجيه الشذوذ في سنن وقلوب بانه يعوض عا حروف منه وفي نحو حرة واوتر
بانه كما يعوض لما كانت المعنى واللام حرفا مشددا فاشبه الحرف الواحد فصار
كما لمحذوف لانه وفي هذا الوجه تعسف **قال** والموش لما زيد
في آخر جمع المذكر السالم حرفان اردان نراد في اخر جمع الموش السالم حرفان
وريد الالف والثاني لولتهما به من حيث ان كلامها جارة للتثنية والجماعة اما
بحي الالف للتثنية في حبل وللجمع في حال او اما بحي التثنية فطوائف

واما للجمع فمكاراة فانها جمع كامة وكارة وكار عكسرة ومترئم اللفظ الذي
 جمعه بالالف والتاء اما اسم او صفة فالاسم محي حكمه والصفة اما ان يكون له
 مذكر او له ولا وله وان يكون له مذكر في الجمع بالالف والتاء ان يكون
 مذكره جمع بالواو والنون ولا كلف في الفعل التفضيل فان مذكره وهو
 جمع بالواو والنون وندمانه فان مذكره وهو ندمان جمع بالواو والنون فجمع
 صار به وفصل في ندمانه بالالف والتاء وان لم يجمع مذكره بالواو والنون نحو
 حمار فان مذكره وهو حمار لم يجمع بالواو والنون ولا كسكرى فان مذكره
 وهو سكران لم يجمع بالواو والنون ولا كخرج وصبور فلا يجمع مؤنثه بالالف
 والتاء وسببه اذا لم يكن مذكره جمع بالواو والنون انه لو جمع مصحح بالالف
 والتاء جعل للمؤنث على المذكر مزية والتاء في وهو ان لا يكون له مذكر
 كحائضه ومرضعه وحائض ومرضع فانها من الصفات المختصة بالنساء
 فلا يكون له مذكر اصلا وهذا القسم شرط جمعه هذا الجمع ان لا يكون محذورا عن
 تاء التانيث فان كان محذورا كالحائض ومرضع لم يجمع هذا الجمع لانه اذا كان محذورا
 كالحائض كان اسما لم يحصل له ذلك المعنى لا باعتبار الحدوث وتانيثه باعتبار
 الحدوث كقولك حائضه اذا قصدت الفعل والحدوث ولذا قالوا التاء انما
 تدخل في صفة تدخل في فعلها التاء اي يكون حادثه مجرد فعلها نحو قالت
 في قاعة وحائض من الصفات الثابتة التي لم يقصد بها حدوث وفعل ولذا كان
 الحائض حائض ونحوه لا يدخل فيه التاء لانه على معنى النسب كلابز وتامر يعني
 ان ذلك منسوب اليها لا على معنى حدوثه وحمله على الفعل ولذا لم يرد منه

كضاربه فان
 مذكره جمع بالواو
 والنون

فقول اذ لم يقل ثم ولين ثم حمل عليه حائض وطالق ومرضع وحائضه بالنساء
 يجمع مصحح بالالف والتاء نحو حائضات فالجمع عنها لم يجمع بالالف والتاء ارادة
 للذكر بن الباء بنزول بعكس للمشاكل من المفرد والجمع والباء بنزول جارا لله
 العلامة في تفسير قوله نعم يوم تزوجها يدل على كل مرضعه عما ارضعت فان قلت
 لم يقل مرصعة دون مرضع قلت المرصعة التي هي في حال الارضاع ملقحة
 ثديها الصبي والمرضع التي فشاها ان يرضع وان لم ياشرب الارضاع في حال
 وصفها به فقول مرصعة يدل على ان ذلك الهول اذا فوجئت هذه وقد التقت
 الرضعة بدها ترعده عن فعلها لما لمحقها من الدهشة هذا في الصفة وان لم يكن
 صفة جمع بالالف والتاء مطلقا قال المصنف في شرح المنظومة
 كقولك طلحة وطلحات وزينة وزيينات وهذا يشعر بان المراد من قوله مطلقا
 هو انه سوار كان فيه التاء او لم يكن وعن ان يقال سوار كان له مذكر او لا فانه
 عكس ان سمي امرأة تطلحة ومذكر تطلح وسوار كان فيه التاء او لم يكن كقولك
 طلحة وطلحات وزينة وزيينات وانما جمع الاسم مطلقا غير نظرا الى
 شرط مما ذكرناه بخلاف الصفة لانها للمذكر والمؤنث على حال سواء مراده
 بالسوار ان مذكر الصفة ومؤنثها يشتركان في البنية فيكون سوار المذكر
 والمؤنث ربط في الصفة وهذا يسمى ان سمع المؤنث المذكر في الجمع وغيره
 من الاحكام واما الاسماء وكل واحد منها له باب مستقل في المذكر والمؤنث لا
 شار لها في النسب فلا يكون سوار ربط فلا يلزم ان سمع المؤنث المذكر
 هذا اذا كان له مذكر وان لم يكن له مذكر فلو جمع ذواتا والمجرد عنها كالحائض

وحايضة صحيحة وقد علمت ان لها معنيين مختلفين للزم التباس مع احدهما
معنى الاخر واما الاسم المجرد كرينب وذوات الطلحة اذا قل رينبات وطلحا
فلا يحصل اللبس المذكور فلهذا جمعت الاسماء الموشة كلها بالالف والياء
جمع التكرار ما تغيرت واحدة اى لفظا او تقدير ايدخل فيه فلك وحال
واما المعرف لا اعتمادا على قوله في تعريف الجمع تغصبا وينقسم الجمع كله الى
جمع قلة وجمع كثرة والقياس يقتضى ان يكون لكل مقدار من الجسم اسم خاص
الا انه تعدد لان الاعداد لا تنافي فاقصر و اعلى التميز من القلة والكثرة
جميع القلة من المكسر افعل وافعال وافعله وفعله كالف واثواب واحرة وعلمه
وكذلك جمع التصحيح كله سواء كان للمذكر والمؤنث جمع قلة وما عدا ذلك فهو
جمع كثرة وتغنى بالقلة انه يطلق على العشرة فما دونها طاهر المعنى يدل على ذلك
اذا تجرد عن القرينة الدالة على ان المراد منه فوق العشرة فلهذا حسن ثلثة
اثواب اكثر من ثلثة ثياب وقد استعمل كل واحد منهما موضع احده على سبيل
الاستعارة بان يجعل جمع القلة كاللغة وبالعكس يدعى انه هو فليس صغته
سوار وجد صغته الاصلية كقوله نعم ثلثة قرو في موضع اقرار اوله ثلثة
رجال اذ لم لوحد من لفظ جمع قلة والله اعلم بالصواب **قال**
المصدر يدخل في قوله اسم الحدث ليس جاريا على الفعل ومخرج عنه اسم الله
وقوله الجارى على الفعل يعنى الذى له فعل يصح ان يجرى عليه بياناً لمدلوله مثل
ضربت ضرباً او قال في امالى الكافية قوله الجارى على الفعل احتراز
من اسم الحدث لا يجرى على الفعل نحو ترا وجنداً فانه اسم حدث لكنه غير جار على

للفعل فانه قد ترا وجنداً منصوبان على انه مفعول مطلق بالاتفاق
وكل ما هو مفعول مطلق فهو مصدر بالاتفاق فكون ترا وجنداً مصدرين بالاتفاق
وقد اخرج عن تعريف المصدر فكون مصدرين او غير مصدرين جواب
نعلم من كلام ذكره المصنف في مباحث المفعول المطلق من شرح الفصل وهو
ان المصدر بطول اعتبار من احدهما كل اسم ذكرنا لما فعله فاعل فعله ويطبق
ويراد به كل اسم لحدث له فعل اشتمل عليه كقولك ضربت ضرباً وفلقت قتلان الاول
هو الذى يقصد فى المنصوبات والثاني هو الذى يقصد بالذكر في باب اعمال
المصادر هذا كلامه واذا ثبت هذا ثبت حكم بان ترا وجنداً مصدران رتبة
المصدر بالاعتبار الاول والمخرج عن تعريف المصدر هو المصدر بالاعتبار
الثاني فالمثبت غير المنفى باعتبار المعنى واما اتفاق اللفظ في المصدر والمنفى
فغير ضار ولا يلزم فيه تناقض والمصدر من الثلاثي المجرد سماع يرتقى الى
اثني ولساناً واما في غير الثلاثي المجرد وهو الثلاثي المزيد والرابع
المجرد والمزيد مسمى قياساً فكل فعل يكون على وزن افعل فمصدره افعال
وكل ما هو على وزن افعل فمصدره افعال وكل ما هو على وزن استفعل
فمصدره استفعال وكذلك باقها قال جابر الله العلامة في الفصل
ويجوز في اكثر الثلاثي المزيد وفيه والرابع على سبيل واحد فعلى هذا
فرايد المصنف من قوله في الشرح انك هو ان المصدر وان كان قياساً
في الثلاثي المزيد والرابع لكتبت على طرف متعددة في بعضه فالك يقول
من فعل تفعليلاً وسعله وتفعيل هو الاكثر وسعله لا يكون الا في مفعل اللام

وهذا واضح ولا حاجة الى التفسير والفاروق من ذلك اختلفوا فقال قوم متعلق
بما دل عليه من الناصحين كانه قال اني لانا ناصحين لكما لانا ناصحين فاعلوا المن
الناصحين المذكور تفسير المحذوف المتعلق لكما وقال قوم متعلق بمحذوف مستقل
كانه قال ارادني لكما او تخصي لكما فكانا عندهم حله معرضه حتى بها العرض التخصيص
وقال قوم متعلق بما علون قوله لانا ناصحين لان من الناصحين واقم خبرا متعلق
بمحذوف بانفا وسعلوا ايضا لكما كانه قال اني حاصل من الناصحين لكما بحمل
المعنى ان اللام اوصلت معنى حصول النفع للخاطب لانها متعلقة بالنفع
وكذا يفسر لاحاح السد اول ولا يخفى على ان هذا الذي اختار المصنف
في هذه الآية يقتضي عدم امتناع تقديم ما في خبران وما المصدرتين لكونهما جري
الكلمة باعتبار حرفيهما **قال** ولا يصرفه لانه لو اضمرفه لاضرر المثنى
ولو اضمرفه لمبى لو جبان يكون مستتر لانه ليس في الاسم اضمرفه فروع بارز وذلك
من خواص الفعل ولو اضمرفه مستتر الوجه علامة التشبيه في المصدر لان كل اضمرف
مستتر مثنى لا بد له من دلالة عليه ولو اتصلت علامة النسبة لوجب
ان يقال ضربان مودى الى احدا من محذوفين لانه مستحق للنسبة باعتبار
مدلوله فلو ثبت باعتبار فاعله ايضا ادى الى تثنية وهو غير مستقيم ولو لم يثبت
باعتبار مدلوله ادى الى اسقاط نسبة الاسم الذي استحق النسبة للاسم المستتر
لانه عرض له من فاعله وقال في امالي الكاف لوثني باعتبار فاعله المستتر
وقيل صرنا لكان ظاهرا في تشبيهه بغير الضرب مودى الى ارباب غير ما قصد
لان العرض تشبه الفاعل ولذلك لم يولد لواضمرفه لاضرر المجموع ولو اضمرفه

و

لوجب ان يكون مستترا الى اخره وقد يكون فاعله مثنى فيثنى المصدر باعتبار
الضمير المستتر فيه وقد يكون مثنى ومجموعا ولو لم يجمع لادى الى اسقاط ما استحق
الاسم لذاته فان قيل هذا بعينه يطرد في اسم الفاعل والمفعول
نعم انه اضمرفهما فالجواب انه لا يلزم ذلك في اسم الفاعل والمفعول وعرضا
كالصفة المشبهة اذ ليس اسم الفاعل تغاير مدلول فاعله لان العرض
من اسم الفاعل الدلالة على الفاعل ولا غير لان معنى الضارب من قام به الضرب
فهو هو واداني لم يثنى باعتبار فاعله فوجب فيه الاضمار لذلك وامسح الاضمار
في المصدر **قال** ولا يلزم الفاعل في المصدر كما يلزم ذكره بل يجوز
ان يولد اعشى ضرب زيد او لا يذكر الفاعل واعلم يلزم ذكره لانه من احدهما
ان التمر امة كان يودي الى الاضمار فيه عند ما يكون لغايب متقدم ذكره
او متكلم ومخاطب ولو اضمرفه الى ما ذكرنا من الفساد وثانيهما هو
ان المعنى الذي من اجله وجب ذكر الفاعل في الفعل منقود في المصدر وذلك
لان الفعل مع مفعوله حمله والحمل لا بد لها من مستند اليه فوجب ذكر الفاعل
لحصول حمله مستقلة والمصدر لا يكون مع فاعله حمله ابد لا بد من خبر اخر
غير معموله يكون معه حمله لا ترى انك لو قلت ضرب زيد عمرا لم يترك كل ما احتج
بكونه اعشى او ما اشبهه بخلاف لو قلت ضرب زيد عمرا فليس المعنى الذي
استحق الفعل ذكر الفاعل لاحله منقود في المصدر ولا يلزم من وجوب ذكر
الفاعل في موضع تحت الكلام بتركه معنى الفعل لزوم ذكره في الموضع الذي
لا يحل تركه الكلام وهو المصدر فان قيل فاسم الفاعل لا بد له من فاعل

وليس فاعله احد جرى الجملة في اكثر مواضع كقولك زيد ضارب عمر فاعله في صيغة
 مضمرة هو فاعل وايدكر زيد ضارب علامة عرف لم لا يكون المصدر كذلك او يكون اسم
 الفاعل كالمصدر فالفرق بينهما ان اسم الفاعل لا يعمل الا بمقتضى اعلو من هو له
 او على حرف اسمهم او حرف نفى فان اعتمد على فهو له وجب رجوع الضمير اليه
 لكونه صفة له او خبرا او حالا واذا اعتمد على حرف استفهام او نهي وجب ذكر
 الفاعل لانه ح احد جرى الجملة وكان كالفاعل مع الفعل بخلاف المصدر فان
 عمله ليس كاسم الفاعل في الاعتماد بل المذكور تحت يترك فيه الفاعل وايضا فان
 اسم الفاعل واقع في المعنى موقع الفعل المبني للفاعل كقولك زيد ضارب بمعنى
 زيد يضرب فكما انه لا بد لضرب من فاعل فكذلك لا محل لمحله بخلاف المصدر فانه ليس
 واقعاً موقع الفعل الا ترى اكل لو قلت في موضع زيد يضرب زيد يضرب لم يستقيم
 كما سقم زيد ضارب لان ضاربا معنى يضرب ذكره المصنف في شرح الفصل
قال وبما المصدر يجوز ان يضاف الى الفاعل وكذلك الى المفعول
 سال الاول اعني دفع القصار الثوب ومثال الثاني اعني دفع الثوب
 القصار واصافه الى الفاعل اكثر وانما جازت اضافة الهمالة لانه اسم
 لدلول غير مدلول الفاعل والمفعول ولذلك لم يصدق عليه وكانت نسبتة
 الى فاعله كنه اليد والرجل فجار ان يقول ضرب زيد كما نقول يد زيد واما
 كانت اضافته الى الفاعل اكثر لان المصدر اخضر بالفاعل منه بالمفعول
 حيث كان محلا له والمفعول كالفضل فلما كان اخضر وقت اضافته
 اليه اكثر وذلك لان العلو المعنوي من المصدر وفاعله اكثر منه بينه وبين

بمفعوله لكونه اخضر بالفاعل فسعى ان يكون اضافته الى الفاعل الموحية
 للتعليق اللفظي كالمطابق لللفظ والمعنى **قال** واعماله المصدر المعرف
 بالالف واللام قل اعماله امر من احدهما انه في عمله مقدر بان والفعل
 فاذا دخلت اللام تعذر تقديره بها لانتفاع دخول اللام على الحرف فذلك قل
 اعماله باللام والثاني هو انهم اعلموه على وجه يمكن ذكر الفاعل معه مضافا
 فان قل فليذكر غير مضاف فالجواب انه لا يمكن في كل فاعل الا ترى
 انه لو ذكر فاعله غير مضاف لادى الى تعذر ذكر الفاعل المضمرة فانه لا يستقيم
 ذكره غير مضاف لما عديم من ان المصدر لا يصرفه اولنا ان نقول
 ههنا مثل احتمالات وذلك ان ذكره غير مضاف اما ان يكون مع كون الضمير
 مشتركا او مع انتفاء الضمير المتصل او مع تغير الضمير المتصل الى المنفصل و
 المصنف ابطال الاحتمال الاول والاحتمال الثاني ايضا باطل لانه اذا ذكر
 غير مضاف مع ابقاء الضمير المتصل لعلوا في التثنية الضمير انما فيؤدي الى
 الجمع بين دليل الاتصال والانفصال وهو منافي لقضوا لا بد من ابطال
 الاحتمال الثالث لانه هذا الكلام للام لا دليل على بطلانه في المصدر المعرف بان
 نقول لو قل ضربت او ضربت انت لزم الرجوع الى المنفصل من غير تعذر
 المتصل واعلم ان المصنف ذكر الاحتمالين الآخرين في اما الى المسائل
 المنفرقة على مسئلة ضاربك مع زيادة اخرى وقد قدت في الجميع في باب اضافة
قال فان كان مطلقا المصدر ان كان مفعولا مطلقا وقد تقدم
 معرفة المفعول المطلوب اول المنصوبات فلا يخالف اما ان يكون مما التزم فيه

فاداد دخلت اللام
 تعذر ذكر الفاعل مضافا

ان ابوه ص

۱
 ۲
 ۳
 ۴
 ۵
 ۶
 ۷
 ۸
 ۹
 ۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

سفر

البصيرة ثابتة له فان قصدت الحدوث قلت زيد حاس الان او غدا اولد لك قل
ب في ضيق لما قصد الحدوث ضائق قال الله ثم وضائق به صدر كـ فان قيل
العرف صادق على اسم التفضيل الذي للفاعل فيبغى ان يراد من غير زيادة
على غير المحرر عنه اجب عنه بانه حرج من قول لمن قام به لانه لم يستولن
قام به بل اشتق لمن اتصف بالزيادة على الغير وان كان في بعض المواضع قائما به
فهو امر اتفاقي وليس اشتقاقه من تلك الحبيثة اى من حيث قيامه به بل من حيث
اتصف بالزيادة على الغير فان قيل عالم في قولنا الله نعم عالم اسم فاعل مع
انه حادثا له احس بان العالم من الصعود يد على الحدوث وعدم حدوثه
ودوامه من الشرع والعقل فلا ينافيه **قال** وصيغة اسم الفاعل
له اوزان متعددة فانه كحى من الثلاثى المجرد على وزن فاعل ومنعرج على صيغة
مفعول ومنفعل ومستفعل وغيرها ولم يسم باسم المفعول او باسم المستفعل
بل سمي باسم الفاعل لكثرة الثلاثى المجرد ولتقابل ان يقول هذا الكلام شعر
بان تسميته باسم الفاعل لكونه على وزن فاعل لكنه ليس كذلك بل انما سمي
لكونه اسم مقام به الفعل ومقام به الفعل الفاعل لا المفعول فانه اسم من
وقع عليه الفعل فيكون اسم فاعل سواء بنى من الثلاثى او غيره ثم لما قصدوا
وضعه من غير الثلاثى المجرد قصدوا الى ان يكون في لفظه شئ من حرف شعر
بالباب الذي اسم الفاعل منه ليكون المعنى المختص بكل باب موجودا في اسم
فاعل ذلك الباب فجعلوه على صيغة المضارع لانه وضع موضع حرف المضارعة
مما مضمومة لئلا يشبه بالمضارع وكسروا ما قبل اللام ان لم يكن مكسورا

للفرق بينه وبين اسم المفعول فقالوا مخرج محرج ومن استخرج مستخرج وكذا لك
سائر الارباب **قال** ويعمل اسم الفاعل بعمل فعله شرط ان يكون معنى
الحال والاستقبال ومع ذلك شرط فيه الاعتماد على صاحبه او مخرجه **المتفهم**
او ما التافيه والمراد بالصاحب المحكوم عليه والمراد بالاعتماد عليه كونه محكوما به
على صاحبه تقدمه وانما شرط معنى الحال والاستقبال لتقوى شبهة بالفعل
لعلها ومعنى لانه اذا كان بمعنى الحال والاستقبال كان لفظ الفعل الذي
يشبهه ح اي خيز كون اسم الفاعل معنى الحال والاستقبال مضارعا فيكون
اسم الفاعل موازيا له في اللفظ متفاهما في عدد الحروف وسائر الحركات والسكون
بل وفي خصوصية الحركات ايضا وموافقا له في المعنى مقوى بشبهه فاذا كان
معنى الماضي كان صيغة الفعل الذي يشبهه في المعنى ماضية فلا يبقى في
اسم الفاعل شبهة لفظية به لبيان الصفتين **قال** المصنف في شرح الفصل
اذا كان معنى الماضي لم يكن موافقا للمضارع في المعنى ولا للماضي في اللفظ
فلا يلزم من اعمالهم ما قوى شبهة بالفعل اعمالهم ما لم تقوى **والاعتماد** على
صاحبه لانه الاعتماد اصل وضعه لان ضاربا مثلا مع انه اسم فاعل صفة
لان وضعه للدلالة على ذات باعتبار معنى هو المقصود فالمعنى الذي دل عليه
وضعا سلم صاحبها يقوم ويكون محكوما عليه به اما حقيقة كما لو كان
متداولا كما لو كان موصوفا به وذا حال له فيكون اصل الاعتماد اي تقدم
ذكر صاحبه فذكره بدون صاحبه محرج له عن اصل وضعه ولحقه بالجماد
فلا يعمل مثلا المبتدأ زيد ضارب ابوه لان اوعدا مثلا الموصوف مرت

يجعل ضارب ابوه عمرا لان اوعدا مثلا ذي الحال حاني زيد ضاربا ابوه
عمرا لان اوعدا وانما اشرط عند فقدان هذا الاعتماد ان يحلف الهمزة او
ما نهم لم يستعملوا الصفة قاعة مقام الفعل الذي في هذا الموضع والذي
يدل على انه موضع موضع الفعل في هذا الموضع لا وضع اسما الصفات انه
يستقل بفاعله كلاما كقولك اقام الزيدان فلولا انه غشاة قولك اقوم الزيدان
لم يستقل كلاما اذا الصفة لا يشك استقلالها بفاعلها كلاما لما ذكرناه
متقدما واعلم انه لم يذكر في هذا الكتاب ان الصفة مع الفاعل لا
يستقل كلاما ولعله اشار بقوله ما ذكرنا الى ما ذكره في غير هذا الكتاب وقد
رغم الاحتمال انه يجوز اقام الزيدان على ان يكون اسم الفاعل عاملا في غير
ما ذكرناه من الاعتماد وليس عسقم لانه مخالف الفاعل والاستعمال اما
القياس فلان وقوع اسم الفاعل بمعنى الفعل على خلاف القياس اذ اصل
ان يستعمل كل واحد منهما في معناه واما الاستعمال فان ذلك لم يسمع في
كلام فصيح **قال** وان كان اسم الفاعل اذا كان معنى الماضي وكان
له متعلق بقصد ذكره وجب ان يضاف اسم الفاعل اليه لانه اذا لم يكن له
عمل وقصد الى ذكر متعلقه بعين ان يضاف اليه كما في سائر الاسماء الغيرة
المشتقة فان متعلقها لا يذكر الا مضافا اليها ايضا وكما في المضاف
معنوية لفوات شرط اللفظية وهو كون المضاف صفة مضافا الى المعنى
فبعد التعريف ان كان المضاف اليه معرفة مفعول مرتب بزيد ضارب
امس ولو لم يرتب بزيد ضارب لم يسم بحال ما علمت من ان هذه المضاف معنوية

لانه

يجوز

مفيد لمعرفة المضاف فيكون ضار بك معرفة فلا تحرى صفة للنكرة بخلاف
 مرتب برحل ضار بك لأن أوعدا على ما تقدم فانه يجوز فيه ان يجعل ضار بك
 صفة للنكرة لأن اضافته لفظية وهي لا يفيد التعريف على ما تقدم
 في باب الاضافة فيكون ضار بك نكرة فيصح ان يحرى صفة للنكرة وقد
 خالف الكسائي في ذلك فجعل اسم الفاعل للماضى في العمل مثله في الحال
 والاستعمال وليس مستقيم لمخالفة القياس الذي ذكرناه والاستعمال إنما
 القياس فلا بد من علم انه اذا كان للحال والاستقبال يكون أقوى شها
 بالفعل مما اذا كان للماضى فلا يلزم من استعمالهم الاقوى اعمالهم الاضعف واما
 الاستعمال فلان ذلك لم يشك في كلامهم وقد عتق مثل قولهم ريد معطي عمر
 امير وهي جازية باتفاق فعلا عمل معطي في مفعول ثان وهو للماضى فليكن
 في المفعول الاول وغرم كذلك وليس اقاله في هذا المتكسر بقوى لانه لو كان
 عاملا بمعنى الماضى في لغتهم لوقع عاملا في المفعول الاول وغرم لكثر استعمالهم
 اياه بمعنى الماضى ولم يقع عاملا في مثل ذلك فدل على انه لا يعمل وما ذكره من
 المفعول الثاني فانه عندنا منصوب بفعل معطوف عليه اسم الفاعل
 اعطاء درهما اسروا اذا كان ذلك اى كونه منصوبا بفعل مقدم محتملا وهو ثا
 في لغتهم اجماعا وما ذكره محتمل غرائب فالمصير الى ما ذكرناه هو الوجه والى
 ان مذهب السيراني ان اسم الفاعل بمعنى الماضى يعمل فالاسم الفاعل اذا اضيف
 الى متعلق نصب غيره لان اضافة الى متعلق يد على اقصارها المتعلقات
 فكان الاضافة تقوى عمله فنصب فيهما معطي وان الاضافة كاللام ولانه

كما دلل الاضافة على الارتباط والتعلق فلكل نصب يد عليه فيتعين النصب
 عند تعذر اضافته اليه ووى اللاندسي مذهب بان يكون هو طائر ريد امس
 فاضلا يعرفه بصفتها لفظا لانه اضمطرز وجعل عاملا فيه ولزم حذف
 مفعوله الاول وثاني مفعولى طائر وقد ثبت ان المقصود على احد مفعولى الطئت
 تمنع وجواب الشبهة لا يلزم من اقضائه منعلا اقضائه جمع المتعلقات
 اذ لا يلزم من اقضائه شي للعام اقضائه الخاص ولينسب اليه لا يلزم من محو
 ان يعمل فان اسم المفضي لم يصرف للمفعول ولم يعمل فيه للمانع والفرق بين الاضافة
 واللام محقق لان اسم الفاعل مع اللام جار مجرى الفعل وليس كذلك الاضافة
 فلا يلزم من استعماله مع اللام استعماله مع الاضافة وكما بعد اضافة الى المفعول الثاني
 بعد نصبه له لصعفه اذا كان بمعنى الماضى وما ذكره اللاندسي حواه ان حذف
 احد مفعولى باب علت القرينة جازي ويحى في افعال القلوب ان سب الله تعالى
قال فان دخلت اسم الفاعل اذ ادخل عليه الالف واللام سوى
 الجبيع معنى انه يعمل سوار كان للماضى والحال والاستقبال يقول مرت
 بالصلوات ابوه زيدا امس كما يقول مرت بالضارب ابوه زيدا لان اوعدا واغا
 عمل للماضى اذ دخلت اللام لما تقدم في الموصولات من انما موصولة واصلا
 ان تفضل بحمل فعلية واعمال الفعل باسم الفاعل لا فرائس تحسب انى لفظي
 هو الشبهة منه وبين الام التعريف في الاسم الجامد على ما تقدم في الموصولة
 فحري مجرى الفعل مطلقا وكان ذلك اى كونه فعلا مسبوكا باسم فاعل فاعلا
 مقام ذكر الشبهة المعنوية وهو كونه بمعنى الحال والاستقبال خلاصة هذا

الكلام هو ان اسم الفاعل في هذه الصورة مقدر لجملة فعلية توفرها بالانقيص
الموصول من الجملة فعوى مقدر كونه فعلا ففعل مطلقا واذا عكس الكسائي
على مذهبه وقال اسم الفاعل الذي للماضي عامل لما سئل عن معنى الماضي مع الالف
واللام فالجواب ان اسم الفاعل الذي للماضي على هذه الصفة المذكورة
يعني انه سب فيه ما يقوم مقام شبه المعنوي او يعول يعني انه قوي بقدر
كونه فعلا بخلاف ما عرى عن الالف واللام فلا يلزم من عمله وهو على الصفة التي
ذكرناها تشبيها بالفعل اعماله محمدا عنها **قال** وما وضع للمبالغة
اسم الفاعل الذي قصد به المبالغة في كثرة الفعل وتكرره او دوامه كضرب
ومضروب ومضرب وعليم وحذر مثل اسم الفاعل المتقدم ذكره وهو الذي
على فاعل في العمل عا ح الفاصل المتقدم مع عمل اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال
وكان معتمدا على صاحبه او الهمة او ما ولا يعمل اذا كان للماضي فاذا دخلت
عليه اللام يعمل مطلقا معول زيد ضراب ابو عمر المار او عدا ومررت بزيد الصرا
ابو عمر اسرفان قبل هذه الصيغة لا شبه المضارع لفط لا فاته فيها
ما ذكرناه من الزنة وهو الزنة التي بها تواف المضارع في الحركات والسكون واذا
كان كذلك فسعى ان لا يعمل فالجواب عنه من وجهين احدهما انها اذا عملت لما
فيها من الزيادة في المعنى ما يقوم مقام الزنة لان العمل بحسب مقتضا والمقتضا
بحسب المعنى فاذا زاد معناه من التكرر والدوام يرد اقتضاه معنوي بالزيادة
شبهه بالفعل مقام الزيادة في المعنى مقام شبه اللفظي وثانيهما انها
انما عملت لما فيها من خلف اي نايك العمل عن اسم الفاعل الذي على وزن

فاعل للحال او الاستقبال ولا كراي ولكونها خلفا عما ذكرنا لا يعمل هذه الصيغة
عند كونها بمعنى الماضي لان اسم الفاعل الذي على وزن فاعل للماضي لا يعمل
ولا سوي في العمل شي **قال** والمثنى يعني ان المثنى والمجموع من اسم
الفاعل الذي على فاعل والذي على ابنيته المبالغة جمع تصحيح او تكسير العمل
مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا كقولك الزيدان ضاربان عمران والزيدون
ضاربون عمران او غدا كما تقدم في المفرد اما المثنى والمجموع جمع التصحيح
فانها على ما رواه في الفعل لان ضاربان وضاربون مثل يضربان ويضربون
في الحركات والكنات هم حمل جمع التكسير على جمع التصحيح فان قل التصغير
منع العمل فبلا منع جمع التكسير العمل لتغير النظم به احسب عنه بان التصغير
انما منعه لحدوث معنى فيه غير ما يقى بالفعل وهو الموصوفه بخلاف الجمع
فانه معنى العطف الثالث في الفعل **قال** ويجوز ان يكون حذف
التون من اسم الفاعل المثنى والمجموع اذا كان معروفا باللام عاملا مثل قوله
الحافظ وعورة العشرة لا ياتهم من وراءهم نطف العورة سواء الرجل وكل
ما يستحي منه والنطف المطلق بالعب قوله الحافظ مبتدأ قوله لا ياتهم
الي اخره خبر حذف النون من الحافظون مع العمل والمعرف تخفيفا لان اللام
فيه موصولة فلما نصب ما بعده باسم الفاعل طالت الصلة تحققت بحذف نون
اسم الفاعل تشبيها بالنون بنون الموصولة في مثل قوله وان الذي حانت نفلح دماهم
هم القوم كل القوم بام خالده حان اي هلك حذف النون من الذي لان اصله
الدين بدليل ضمير دماهم فانه راجع اليه ولا حذف من الضاربان والضاربون

لأننا العمل فيه ولا مضاربان زيد المضاف التعريف فيه وأما إذا خفض
المفعول وصل الحافظ موزنة العشرة محررة فحذفها ح لا يضاف لها ما وجب
لحذف النون فلا وجه لعدم حذف محض وأما علم **قال** اسم المفعول
دخل في قوله ما اشتق من فعل اسم الفاعل والصفة المشبهة وغيرها كما في الفصل
واسم الزمان والمكان وقوله لمن وقع عليه محرج عنه جميع ذلك قبل هذا المعنى
غير مانع لأنه يصدق على الفعل التفضيل الذي للمفعول مثل أعدوا اليوم فإنه مشتق
من الفعل لمز ووقع عليه مع أنه ليس باسم المفعول ويمكن أن يجاب عنه مثل ما اجبت
في اسم الفاعل وقد مر فيه وصيغته من الثلاثي على مفعول به سمي أيضاً
لكثرة الثلاثي في كلامهم فصارت كانه الأصل وكان قياسه أن يكون على زنة
مضارعه كما في اسم الفاعل فإن قياسه أيضاً أن يكون على زنة مضارعه
سأله أن يقال لما كان مشابهة اسم الفاعل بالفعل ضعفاً كما علم في المصدر ريد
بعبارة مشابهة بالفعل فبنى على صيغة شبهة بها الفعل لفظاً ومعنى فلم يكن
بناءؤه موافقاً للماضي لفظاً ومعنى فتعذر أن يكون بناءه موافقاً للمضارع فيكون
قياس اسم المفعول أيضاً أن يكون على زنة مضارعه كما قررناه في اسم الفاعل
ولذلك لا يوجب أن قياسه أن يكون على زنة المضارع بقول المحوون أصله
مفعول لكون زنته موافقة لزنة المضارع المحوول في خصوصية الحركة والتكون
ولكنهم كرهوا كونه على زنة مفعول لئلا يلتبس باسم المفعول من الرأعي بالهمزة وأراد
بالرأعي بالهمزة باب الأفعال لأنه يعني بقدر كونه على زنة مفعول يكون
لفظه كلفظ فغير الثلاثي زيادة الواو ونحو الميم فحصل الفرق بينهما وكان

لثلاثي أو بالغير الزيادة لأنها اختلقت له حروفه ولأنه قد سب المعنى في
أحده الذي هو اسم الفاعل في الثلاثي إذا كان الأصل فيه أيضاً أن يكون
على زنة المضارع وفيه نظر فإن اسم الفاعل من الثلاثي على زنة المضارع
ولم يغير عنها واسم المفعول من غير الثلاثي جرى على صيغة مضارعه وهي صيغة
اسم البناء على ألا ترى أنك سمع ما قبل الآخر لحصول الفرق بين اسم الفاعل ولم
يعكس لأن ما قبل الآخر مفتوح في مضارعه يعني المضارع المحوول من غير الثلاثي
المحذ **قال** وأمره يعني أن اسم المفعول يعمل بشرط معنى الحالك أو
الاستقبال والاعتماد على صاحب أو الممثلة أو ما لجميع الأحكام الجارية
في اسم الفاعل جارية في اسم المفعول إلا أن عمله كعمل فاعله وهو الفعل المبني
للمفعول كما أن اسم الفاعل يعمل عمل فاعله وهو المبني للفاعل مفعول زيد
معطى غلامه درهما ولا يذكر الفاعل مع اسم المفعول لأن عمله يعطى بالصفة
المبني للمفعول فكما لا يذكر مع يعطى فاعله لها صيغة موضوعه لما لم اسم فاعله
فذكر الفاعل معها مضافاً لما وضعت له كذلك لا يذكر الفاعل مع اسم المفعول
قال الصفة المشبهة دخل في قوله ما اشتق من فعل الصفة
المشبهة وغيرها من المشتقات وقوله لازم محرج عنه اسم الفاعل المتعدي
واسم المفعول المتعدي وقوله لمن قام به محرج عنه اسم الزمان والمكان واسم
الالة واسم المفعول مما اشتق من فعل لازم وقوله على معنى السوت محرج عنه
اسم الفاعل والفعل الملازم كقيام وقاعد فإنه مشتق من فعل لازم لمز قام به
ولكنه ليس بمعنى الثبوت بل على معنى الحدوث كما تقدم فسر في اسم الفاعل ويعني

باللزام غير المتعدي لانه يلزم فاعله ولا يتعدى الى المفعول فسمى لازما لذلك قال
الامام الحارثي وهذا الحديث على ان نحو ضام البطر والخاص صفة مشبهة
كما هو مذهب المالكي وقوله وصفها بحال الصيغة اسم الفاعل يدل على انه
ليس بصفة مشبهة وسعي ان يذكر ويد اخرج اسم التفضيل من الفعل اللازم
فتراد في آخر حدها لا زيادة على غيره وسميت صفة مشبهة لشبهها باسم
الفاعل معنى لكونها المنزلة به الفعل ونفط لانها تذكر وتوثق بشئ
وجمع بالواو والنون كما سمى الفاعل اولاً ويمكن ان يحاب عن الاول بان
قوله على حسب السماع بان لوجه المخالفة فالمخالفة بين الصفة المشبهة واسم
الفاعل هذا اي بان وزنها سماعي ووزن اسم الفاعل قياسي لا بالوزن فحجر
ان يكون بعض وزن الصفة المشبهة موافقاً لوزن اسم الفاعل وعن
الساكني عتيل ما قرئ في اسم الفاعل وبان اسم التفضيل لا يكون معنى السوت
فخرج بالقيد الاخير **قال** وصفتها يعني ان صيغة الصفة
المشبهة بخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب السماع لانهم لم يحرفوا فيها
على قياس بصل كما في اسم الفاعل واسم المفعول سانه ان قياس
اسم الفاعل ان يكون موافقاً للمضارع في خصوصية الحركات والسكون
كما قرئ ضبط القياس المذكور باصل اي تكون على وزن فاعل مثلاً المثلثة
المجرد فانه اصل اي امر كني منطبق على جميع الافراد فيكون ذلك القياس
مضبوطاً بهذا الاصل واما الصفة فلم تحرفوا فيها على قياس بضبط باصل
اي لم يعتبروا فيها موافقها للماضي او المضارع لضبط بانها على وزن فعل

ويفعل او غيرها بل اتواها مختلفه الضيغ مع اتفاق صيغة الفعل في كثير
منها فان الصفة من فعل بالكسر هي على ربح عالبا وعلى يدن وصفر وغيرها
كما علم في علم النصرف ولم يأت شئ منها على قياس الالوان والحلي فانها
اتت على فعل كاسود وابيض وادعج واشهر وشبهه **قال**
ويعمل الصفة المشبهة عملها عمل فعلها وفعلها لازم فعلها عمل الفعل اللازم
مطلقا اي من غير شرط في الزمان لانها بمعنى السوت ولا حاجة لاشتراط
الزمان فيها لان ما لم يدل على حدوثه لا تقوله بالزمان فلا يصح ان يقال
اعمالها حلال او غيرها واما الاعتماد على صاحبها فذكر ما خور في اصل وضعها
وعملها بعد الهزة وما قد علم مراتب البند الفعل على هذا ينبغي ان لا يذكر
في باب اسم الفاعل ايضا وانما ذكر مع اسم الفاعل على سبيل التنبية والام
والاعلام بان تنفع عملها في مثل قام الزيدان ولما ساه المعلم طريح في
باب الصفة المشبهة لان ما حدثت الفلانة سده من المعلمين تنبيهه له
وليسهل عليه اعساره هنا بعد **قال** ونقسم الصفة اما
ان تكون باللام او تكون محردة عنها وهذا القسم حاصر لدورانها من المعنى والام
معنى ولا يصح ان نقسم الصفة باعتبار اعرافها في نفسها فان ذلك من
احكام اعراب الصفات لغني المشتقات واعراب المشتقات كاعراب غيرها
من الاسماء وقد تقدم اعراب الاسماء مطلقا بالاضالة والسعة واما الكلام
هنا في اعمالها ليعمل اعراب معمولها في ارادها في نفسها باعتبار اعرابها
ثم معمولها المذكور بعد هذا الخ فان يكون مضافا او باللام او محردة عنها

يضاح

ثبات

وهذه قسمه خاصة فصارت ستة اقسام بان الستة ان يقال ان الصفة
 اذا كانت مع اللام فمعمولها اما ان يكون مضافا واما ان يكون معربا باللام
 واما ان يكون مجردا عنها فهذه ثلثة والصفة مع اللام وكحي ثلثة مثلها
 والصفة مجردة عن اللام فيصير المجموع ستة ثم المعمول في كل واحد من الالقسام
 الستة لا يخرج من ان يكون مفعولا او منصوبا او مجرورا وصارت ثمانية عشر قسما
 لان الثلثة في الستة يكون ثمانية عشر كل قسم منها مسألة لا اختصاص
 بحكم من حسن ورفع وزيادة حسن وامتناع وتقصلا بالتمثيل حسن وجه
 رفع المعمول وحسن وجهه بنصب المعمول حرس الوجه برفع المعمول وحسن الوجه
 بحرم حسن وجهه برفع المعمول وحسن وجهها بنصبه وحسن وجهه بحرمه فهذه تسعة
 والصفة مجردة عن اللام وتأتي مثلها والصفة مع اللام كقولك الحس وجهه
 برفع المعمول الحس وجهه بنصبه والحس وجهه بحرمه والحس الوجه برفع الوجه
 بنصب الحسن الوجه بحرم والحسن وجهه برفع المعمول والحسن وجهها بنصبه والحسن
 وجهها بنصبه والحس وجهه بحرم اثان فهذه المسائل ممتنعان بالتناقض
 وهما الحسن وجهه والحسن وجه احداهما ان يكون الصفة باللام مضافة
 الى معول مضاف نحو الحسن وجهه بحرم الوجه والثانية ان يكون الصفة
 باللام مضافة الى معول خال عن المضافة نحو الحسن وجهه فاما الحسن وجهه
 فممتنع لان اضافته لعطية ولا يذم المضافة اللفظية من التخفيف
 وهذا المثال لم يقدف فيه حذفه بل اضافة لان الحذف اما بحذف السون
 او بون السه والجمع من المضاف والسرفه واحد فهذه الثلثة واما

وحسن وجهه
 المعمول

بنصب الحسن الوجه

حذف

بحذف الضمير من المضاف الى المضاف فيه موجود واما الحس وجه فامتنع لانه عكس
 ضيع المضافة الواقعة في كلام العرب اذ هو اضافة معرفة الى معرفة وذلك عكس ما ينبغي
 في المضافة ففكره لذلك فاطرح ومسله منها مختلف فيها وهي قولك مررت برجل
 حسن وجهه مضافة حسن الى وجهه والناس على اجازتها ومنعها بعضهم
 لتوهمه انها مشتملة على اضافة الشيء الى نفسه وهو غير مستقيم لان اضافة
 لفظية وما ذكره من امتناع اضافة الشيء الى نفسه انما هو على اضافة المعنوية
 هذا بعد ان سلم له اشتغالها على اضافة الشيء الى نفسه وهو منار ع فيه
 لانه ان اراد باضافة الشيء الى نفسه اضافة حسن الى وجه وهو في المعنى الوجه
 فهو فاسد من وجه احدها انه ليس للوجه دليل انه فيه صمرا لمن هو له ولذلك شئ
 ويجمع باعتباره لقولهم مررت برجل حسن وجهه ما ومررت برجل حسن
 وجههم والساني انه لو كان كذلك اي لو كان الوجه لم يمتنع اضافته ولم يكن
 ما بابطال الشيء الى نفسه من حيث انه عام اصيافا خاص كما في قولك خاتم
 حديد وكل الدراهم والثالث انه منقوض بحواذ قولك حسن الوجه بالعار وهي
 اقوى المسائل وتوجيهه ان يقال لو صح ما ذكرتم لزم ان يمتنع حسن الوجه بالام
 بعد ما ذكرتم لكنه يجوز بالتعاق وان اراد ما ضاف الشيء الى نفسه اضافة
 الوجه الى الضمير فليس ذلك مضافة الشيء الى نفسه لانه اضافة البعض الى الكل لان
 ضمير وجهه يعود على الموصوف وجهه بعض منه واضافة البعض الى الكل جارية
 بالتعاق والواقى من المسائل ما كان فيه ضمير واحد فهو احسن وما كان فيه ضميران
 فهو احسن وما لا ضمير فيه فهو قبيح اما الاول فلما ذكره المصنف في اما الى الكافية

منك اذا اعلت فانما تعلمها كان منسبه فلا بد من ضمير ونظام منه وسببه
فاد حصل الضمير عن زيادة ولا نقصان اي على ما يقتضيه الكلام من اللسان
بالمحتاج اليه وبرك الفضله واما الثاني فيعبر عن الاول بالافه زياده ضمير
وهو مستغن باحدها ولم يفتح لان زياده الضمير لا يخل به واما الثالث وهو الذي
لشرفه ضمير اصله افتتح لرفع عن الضمير المحتاج اليه في الصفات وفيها يكمل الخبر
عن موصوفه فاد اقصدت الى معرفه الضمير فاعلم ان الثاني وهو معمول
الصفه لا يكون ضمير الما بارزاً لانه ضمير مخفوض والضمير المخفوض لا يكون مستتراً
واد لم يكن الما بارزاً كان ادراكه والعلم به ضرورياً فلا احتياج الى سانه وانما
اللبس في ضمير الصفه لانه قد يكون فيها ضمير مستتر وقد لا يكون فيه ضمير فالمراد
في معرفه ضمير الصفه ان سطره ان كانت رافعه ما بعدها وجب عروها عن الضمير لانه
لا يكون مرفوعاً لمعمول واحد واعترض عليه بان قياسه ان تقول العامل واحد
اقول مراده ان الصفه تحتاج الى معمول واحد اي مرفوع واحد ولا يحى
لاجل معمول واحد مرفوعاً وان كانت غير رافعه لما بعدها وجب ان يكون فيها
ضمير يعود على موصوفها فعلم بذلك وجود الضمير في الصفه وانفاؤه وعلته اي
وعلى ما ذكرها من قولنا فاعلم ان هاتين معرفتي الاحسن والاحسن القبيح في هذه المسائل
وان شئت ان تعرف الاحسن والاحسن والقبيح فانظر فان رفع الصفه ما بعدها
فلا يكون فيه ضمير لما علمت فان كان في معمولها ضمير فهو احسن لانه ليس فيها الا ضمير
واحد كقولك حسن وجهه وان لم يكن في معمولها ضمير فهو قبيح لخلوه عن الضمير
كقولك حسن وجهه وان لم يرفع الصفه ما بعدها سواء نصبت او خفضت فيها

ضمير مستتر هو فاعلمها وح ان لم يكن فما بعد الصفه ضمير فهو احسن لانه لا شمله على
ضمير واحد كقولك حسن وجهه واحسن وجهه وان كان فيه ضمير فهو حسن لانه لا شمله على
ضمير واحد هما المستتر في الصفه وثانها ضمير المفعول كقولك حسن وجهه وحسن وجهه
ثم اعلم انك اذا رفعتها ما بعدها وجب ان يكون مرفوعه لانها كالنفع الرافع
لما بعده لا سبي ولا جمع ولحقه تا الثالث باعتبار مرفوعه مفعول مرفوع وحسن
حسن وجوهها وحسن علمها ومرفوع وحسن حارسه جازيها ما كالمفعول حيث جازيها
واما في الجمع مفعول مرفوع رجاله حسن علمهم ولا تقول حسن علمهم لما قد ساء
من ان الصفه الرافعه لما بعدها كالنفع الرافع لما بعده فكما لا تقول بحسنون غلامهم
جمع الفعل فذلك لا يقول حسن علمهم جمع الصفه ولو قلت مرفوع رجاله حسن
علمهم جمع التكرير لكان جائزاً وليس جمع حسان في هذا المثال لاجل جمع الموصوفين
لانه لو كان جمعه كذلك لكان مجموع الجمع حيث يكون موصوفه مرفوعاً كقولك مرفوع
رجال حسان علمهم فسد ان جمعه ليس لجمع موصوفه وانما جمع لطابق
مرفوعه وجاز الجمع لطابق مرفوعه في جمع التكرير ولم يحرف في جمع السلامة
والسنة لمخالفة جمع التكرير الفعل وموافقته السنة وجمع السلامة
للفعل في صيغة السنة والجمع فذلك حري في التكرير ما لم يحرف في السنة والجمع
السالم وقد تقدم ذلك في التوابع في باب النعت قال المصنف في شرح
المفصل وحسن وجوهها وحسن وجوههم ضعيف ضعيف كقولك في التوابع
واما مرفوع رجاله حسان وجوههم فسد ليس بضعيف لانهم انما كرهوا الاثنان
بالعلامه التي تدل على ما دل عليه علامه الفعل واما جمع التكرير فليس من ذلك

واذا لم يرفع الصفة ما بعدها فلا بد وان يكون فيها ضمير الموصوف فهو الصفة
ان كان موصوفها مؤنثا وبنى وجمع ان كان الموصوف كذلك كما في سائر الصفات
بمعنى المشتقات فنقول مرت رجل حسن الغلام وبامراة حسنة الغلام سواء
في ذلك نصب الغلام وحفصه الا ان اذا حفصته يكون الاضافة اليه فحذف
ما يوح حذف الاضافة من السور ونون التثنية والجمع واسم اذكر اذا
ما بعد الصفة فانما يرفع بانه فاعل الصفة وهو الاصل في عملها اذا لا يقتضي
الصفة الامر فوعا كما ان فعلها لا يقتضي الامر فوعا للزومها واذا نصب ما بعد
نصبه على النسبة بالمفعول ان كان معرفة وعلى التضمن ان كان نكرة ومنهم
يقول ان النصب في الجمع على التشبيه بالمفعول ومنهم من يقول ان النصب في الجمع
على التضمن وليس بالحمد اذ لم ثبت في كلامهم تغيير منصوب معرفة ووجه تشبيهه
بالمفعول انهم لما اجروه مجرى اسم الفاعل في العمل واسم الفاعل يضاف الى مفعوله
المصنوع وليس للصفة مفعول به ولا يجوز اضافتها الى فاعلها ولا يلزم اضافة
الشيء الى نفسه قصدوا التخفيف بالاضافة هنا اي في الصفة فشيء امر
بالمفعول فقصوه ليصح الاضافة اليه وجعلوا الصفة في اللفظ لغزير فذلك
اضمروا فيها المعطاة ضمير حرف عليه في كلتا الحالتين يعني حالة النصب والجر
على ما تقدم في هذا الباب من ان الصفة اذا لم يرفع ما بعدها يجب ان يكون فيها
ضمير الموصوف قال المصنف في شرح المفصل وكل موضع نصب المفعول او
حفظ في الصفة ضمير يعود على ما تقدم مما اعتمدت عليه لانهم لما نصبوا ما بعده
بالمفعول وجعلوا حسنا كانه في الحقيقة لما قبله ثم اتى بالمعول الامر الذي كان به

الامر احسن فالحسن على هذا التقدير محل ما تقدم وذكر المعول تشبها للامر الذي
به حسن لان الشيء قد يكون بحسن محله بحسن امر منضم اليه واذا حفصنا المعول
فالصفة في الحكم حكم المنصوب لان الاضافة فيه لما قبله ثم شبه ما بالاسم
الفاعل في النصب الاضافة حازفة الحسن الوجه وان لم يجر الضارب زيد
لان التخفيف في الحسن الوجه من حذف الضمير من الوجه واستتاره في الحسن
بان ذكر ان الاصل فيه الحسن وجهه فلما قصد الاضافة نصب وجهه
ليلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه وحذف الضمير من وجهه وجعل مستترا في
الحسن لئلا يحذف عن الفاعل وعوض الضمير المحذوف عن وجهه لام التعريف ليلا
يزول تعريفه بالكسبة ثم اصف الحسن الى الوجه فحصل تخفيف محذوف الضمير
عن الوجه واستتاره في الحسن وتعلق بهذا البحث كلام آخر قد مناه في باب
الاضافة وهذا خلاف الضارب فانه لم يندف فيه حذفه ولما كان الحسن الوجه
محمولا على ضارب زيد في النصب وصحة حمل الضارب الرجل على الحسن الوجه
في صحة الاضافة وان لم يندف تخفيفا وخصر التشبيه بان يكون الثاني باللام
لانها في الحسن الوجه هي المصححة لحفص الوجه لما علمت انفا من انه لم يصف
الامر بحقوق امور هي نصب وجهه وحذف الضمير عنه واستتاره في الحسن
وبعض لام التعريف عن التعريف لاضافة الزايل فصحة الاضافة يكون سوقه
على هذه الامور التي من حلهما فيكون لام التعريف في الوجه مصححة لحفصه
قطعا فلم يحسن الغاها لذلك فظهر الفرق بين الضارب زيد والضارب الرجل
خلاف للفرق او قد تقدم ذكره في باب الاضافة ووجه في الشرح ثم لما شبه بباب

اسم الفاعل في النصب والاضافة قل صواب في النصب ليعلم الاضافة اذا نصب
ليس الا في النصب والاضافة بعد النصب فليت بالتبعية بالاضافة استقلال
لذهاب المانع وهو فاعله وجهه وعكس ان قال ان وجهه بعد النصب لم يضر
مفعوله به على الحقيقة بدليل انه نقل عن سيبويه انه قال اذا قلت زيد حسن
الوجه لم يعنى به ان زيدا اوقع بالوجه فعلا بل يعنى الاخبار عن زيد بالحسن
الذى للوجه فدل ما نقل عن سيبويه ان وجهه بعد النصب فاعليه من
حيث المعنى بانه فاضافة الصفة اليه يكون للتشبيه بشار زيدا
وهذا البحث محرم ايضا في قوله في الشرح ولما كان الحسن الوجه محمول على
صارب زيدا في النصب وصحة الاضافة **واسم الفاعل**
كل ما ذكرناه في باب الصفة المشبهة من الوجه الثمانية عشر حار في اسم
الفاعل واسم المفعول اللازمين كقولك زيد حاسن وجهه ومضروب وجهه
فما فيها للزومها ما اتى في الصفة من المحتنع والمختلف والاحسن
والحسن والقبح والشر فيه ان النصب والحفظ للذين يكرن بهما سائل
الصفة انما حار لتبنيها باسم الفاعل المتعدي بيان ذلك ان قلنا ان
القياس ان لا يكون الصفة الفاعل ولا يكون لها مفعول به للزومها فيستفي
النصب واذا اسقى النصب معنى الاضافة لسلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه
فيسقى الحفظ غيرانه لما كانت الصفة المشبهة مشابهة لاسم الفاعل المتعدي
فحش المعنى واللفظ على ما مر نصب معمولها على التشبيه بالمفعول حار
الاضافة بعد النصب فراد وجهان آخران فكرت المسائل بسبب التشبيه

باسم الفاعل المتعدي واذا جار تشبيه الصفة في نصب المفعول فسيده
اسم الفاعل اللازم باسم الفاعل المتعدي اجدر وهو ظاهر وكذلك تشبيه
اسم المفعول اللازم باسم الفاعل المتعدي اجدر لان المناسبة بين اسم
المفعول واسم الفاعل اقوى منها بين الصفة واسم الفاعل وانما قد اسم
الفاعل واسم المفعول بغير المتعدي لوجهين ذكرهما المصنف في شرح الفصل
الاول فكل اذا قلت هذا صارب زيد في داره لم يكن زيد المفعول به ولذلك
اذا قلت هذا معطى العبد لم يكن العبد المفعول به لان اضافة الى المنصوب
هو الوجه لانه معاربه فاضافته الى الفاعل على خلاف الاصل لانه هو هو في
المعنى وانما اصفى الصفة عند عدم المنصوب لانه مشبهة به فاجرى مجراها في الاضافة
اليه كما جرى مجراها في العمل الوجه الثاني انه لو اضيف الى الفاعل وهو متعدي
لم يعمل هل هو مضاف الى الفاعل او الى المفعول بخلاف الصفة وبخلاف غير
المتعدي فانه لا يلتزم اذ لا مفعول له واعلم ان اسم الفاعل اللازم هو
الذي يكون مشتقا من الفعل اللازم كحاسن وقام وقاعد واسم المفعول
اللازم هو الذي يكون مشتقا من فعل متعدي له الى ثان كقولك مضروب
فانه لا يقتضى مفعولا به بخلاف ما اشتق من فعل له بعد الى ثان كعطي فانه
متعدي لقضائه مفعولا به واسم الفاعل اللازم والصفة المشبهة وان
شارك في الوجود المذكور لكهما بغير فان فزوج اخر وذكر ان اسم الفاعل
اللازم محي فيه مسائل بعد استعمالها كاستعمال الصفة وبعد استعمالها
ظاهر وكذلك المسائل نحو زيد قام اما وشبهه وانما بعد استعمالها فحتم

ان الصفة اذا استعملت هذا الاستعمال يعنى اذا نصب مفعولها وصار متعلقا
المعنى للموصوف المقدم على ما تقدم من انه يستتر في النصب والجر في الصفة ضمير
على الموصوف فيكون الموصوف كانه اكتسب كل المعنى يعنى معنى الصفة متعلقة
وان كان في الحقيقة متعلقة ونقدير الكتاب وفرضه انما يكون صحيح سرانه
معنى الصفة في المتعلق الى الموصوف كالحسن بخلاف القيام بانه لا سرى
الى الموصوف من متعلقة فعلى هذا لا يعبر عنه حسن انما لان الانسان يصح
ان يصف بالحسن احببه لا مكان بعدد الكتاب لصحة السراية وبعد
زيد فاما اذا يصح ان يصف الانسان بالقيام لقيام ابيه ادلا على
بعدد الكتاب لصحة السراية فيه فظهر الفرق بين زيد حسن ابا وزيد
فايم ابا المذكور والله اعلم بالصواب **باب** اسم التفضيل
يدخل في قوله ما اشتق من فعل اسم الفاعل واسم الزمان والمكان وغيرها
وهو اسم المفعول والصفة المشبهة وقوله لموصوف يخرج عن اسم الزمان
والمكان وقوله زيادة على غير فصله عما عداه ادلا مشاركة معه في ذلك
والحصول انه انما من قوله زيادة على غير متعلق بقوله لموصوف يعنى انه
اشتق من انصف بالزيادة على الغير وما عداه لم يشتق لما انصف بالزيادة
على غير قال الامام الحديثى اى مع دلالة صغته على زيادة موصوف
في المعنى المشتق منه على غير موصوف فلا يرد هذا ما لا يرد على غير لان دلالة
زاد على غير مادة لا محسنة م ا ف ا د ا ه ا غ ا د ا ك ا ل ا م ا ن ا ه ا
مع ان سائر المشتقات المعدمة لموصوف ملفوظ او مقدرا ايضا لا يتوهم

ان

ان اسم التفضيل لما لم يعمل في الظاهر يكون كالجامد فلا يقع صفة ولو لم يذكره وقال
ما اشتق من فعل زيادة على غير خرج جميع المشتقات سواء اول في بحثنا
اولا فلان لم يشتق الزائد من انصف بالزيادة على الغير وانما اشتق من قام به الزيادة واما
ما سألنا المراد من الزيادة على اصل الفعل المشتق منه كما اعتبر الامام الحديثى ايضا
المراد اني افضل مثلا معناه زيادة الفضل فاسم التفضيل من الزيادة وهو ازيد
معناه زاده الزيادة واما الزائد فلس معناه زيادة الزيادة فخرج عن الحد بقوله
زيادة على غير فلا حاجة الى ان يقال ان دلالة بالمادة واما ما افاده من قوله
وانما ذكر لموصوف الى اخره فهو كلام ويمكن ان يقال ذكره في الحد ليس لاجراء بعض المشتقات
فقط بله وليعلم من الحد الزائد الذى هو موصوف افعل بالمطابقة وهو افعل يعنى
ان اسم التفضيل لا يكون الا على هذه الصيغة الا ما حاشا فخرج من **باب**
وشرط يعنى شرط اسم التفضيل ان سنى من لثاني مجرد لثاني هذه السند يعنى وزن
افعل منه الا ترى ان لا يود هبت سنى من خرج واستخرج افعل مع المحافظة على حرفها
لم يمكن فان زعم زاعم انه كان يمكن باسقاط اللام الثانية من خرج وباسقاط
الرواد من استخرج فليس الواستخرج اللفظ عن ذلك المعنى الى اصل
اخر بالكلية اذ لو قيل اخرج من استخرج لخرج المعنى الى كثير الخروج والمراد كسر الهمزة
واستقط اللام من خرج لخرج المعنى الى كسر الدخول والمراد كسر الدخول وربما
يؤدى حذف اللام من الرابع الى ضرورة الباقي مما لا يستلزم شرط بناء
من لثاني مجرد وكذلك شرط ان يكون اللثاني المجرد ليس يكون وعيب كان باب
الاولان والعيوب كانت فيه الصفات على افضل من غير اعتبار الزيادة على غير يعنى

انه قد جازى مراتب اللوان والعيوب فاعل لغز التفضيل مثل اشهرى دويحا
واعمى دويحا فلو تسمى منه افعال التفضيل بالنسبة بافعال الذى ليس للتفضيل
اللاترى انك لو قلت زيد الاسود على تقدير بناء افعال التفضيل مراتب اللوان
والعيوب لم يعلم انك اردت ان يدوسوا لوانه راد في السواد **قال**
فان قصدت معنى انك اذا قصدت التفضيل في هذه المعاني التي تفضلها افعال من
الفاطها من افعال من فعل يصح بنا الفعل منه وهو اللاتى المجرى الذى ليس يكون
ولا عيب والفعل الذى يصح بنا الفعل منه يكون حسا او كثرة او سرعة او قبحا ثم تاتي
بمصادر تلك الافعال التي تفضل بها افعال منها فتصحبها على التميز بمول زيد
احسن فرع واجابه واكثر منه استخراجا واسرع منه انطلاقا واعم منه عودا
وانما سمها على التمييز لمحقق معنى التميز فيها وهو رفع الابهام المستقر وذلك
لانك اذا قلت زيدا احسن من عمرو لم يعلم ان احسنه منه من اى جهة فاذا قلت
اجابه فرقت الابهام بالاجابة **قال** وقياسه للفاعل معنى ان قياس
اسم التفضيل ان يفضله الفاعل على الفاعل المفعول على المفعول فاذا
قلت زيدا ضرب من عمرو فمعناه ان صار بته زيدا على ضارته عمرو لان
مضروبة زيد رادة على مضروبه عمرو وانما كان قياسه للفاعل لان من احدها
انه في المعنى كالصفة المشبهة معنى ان الصفة زادت على اسم الفاعل لسبب
ثبوت الفعل لذلك اسم التفضيل زاد على اسم الفاعل لسبب كثرة الفعل والصفة
المشبهة للفاعل لانها المنفام به الفعل فيكون اسم التفضيل ايضا للفاعل
والاخر ان الفعل اكثر لازم فلو جعل اسم التفضيل للمفعول لا يمكن بناؤه من

لا

لها افعال اللاتمة التي هي اكثر لبقى اكثر الافعال عتبة عن اسم التفضيل فذلك
اى فلا جعل ما ذكرناه من الممن كان قياسه للفاعل وقد استعملوه للمفعول على
غير قياس كقولهم هو اعذر اى معذور كثيرا والوم اى ملوم واشغل اى مشغول
واشهر اى مشهور كثيرا **قال** واستعمل معنى انه لا يستعمل اسم التفضيل
الا باحد موعر ثلثه هي الاضافة ومنواع التعريف وانما التزم فيه ذلك لان
الغرض اللاتيان به للزيادة اى العرض من اللسان به الزيادة على غير قصد
الى ذكر الغير لتوفر ما يقتضيه معناه وذلك العرض لا يحصل اذا تجرد عن هذه
الثلثة الا ترى انك اذا قلت زيدا شرف بدون واحد منها لم نفهم من هو الذى زاد
عليه في الشرف واذا قلت بمن زيدا شرف من عمر او ببالاضافة مثل زيدا شرف
الناس كان حصول الغرض المذكور واضحا واذا قلت باللام مثل زيدا شرف
فحصول الغرض المذكور مشكلا لانه لم يذكر بعد شئ فلا يعلم من هو الذى زاد عليه
في الشرف لكن الاشكال مندفع لان اللام الذى في اسم التفضيل للعهد فالمفضل
يكون معهودا ولا المفضل معهودا الا اذا علمه المخاطب والمخاطب على الصفة
المذكورة من زيادة موصوفة على شئ معين سانه ان قد تقول زيد افضل من عمرو
م تقول له جاني افضل فهنا ليست تعنى بالافضلته الا الاصلية على عمرو
لانه المعهود يكون المفضل عليه كالمذكور معه فيكون معلوما مفهومه
وهو المقصود فان قيل وجوب الزيادة على المفضل عليه مشكلا لقولهم
وما نرى من اية الا هي اكبر فاختار ان لا يستقيم ان يقال الزيدان كل واحد منهما
افضل من الاخر لما يودى اليه من اثبات الزيادة ونفها في كل واحد منهما فقولهم

يكون

هي أكبر من اختها شاك الجسيم فليزم ان يكون كل واحد منهما أكبر من الآخر في
وذلك يودي الى ان يكون الأكبر ليس بالأكبر قلت احارب عنه المصنف في
امالي القرآن مزوجه احدها ان يكون المراد انما يأتي أكبر مما تقدم فكون المراد
بقوله من اختها من اختها المتقدمة عليها والثاني ان يكون المراد الهاء أكبر من
اختها مزوجه وقد يكون الشيان كل واحد منهما افضل من الآخر مزوجه الثالث
ان يراد الهاء أكبر من اختها عندهم وقت حصولها لان مشاهدة الاله اثر في
النفس عظم ليس للغايب منها وان كان الغايب أكبر فان الانسان عظم عنده
مشاهدة عما سبق عظمها أكبر من عظم علمه بانها سبقت حية وان كان انقلا
حيته اعظم في التحقيق وانما المشاهدة لها اثر في عظيم الشيء في النفس ولا
يجمع بين مزول اللام والاضافة فلا يقال زيد افضل من عمر ولا نعم لياقوت ابن
اللاما ذكرناه من ان الفضل عليه وقد علم ان اللام بعد ذلك فلم يترك الجمع بينهما
معنى وعلم من هذا انه لا يجوز الجمع ايضا بين مزول الاضافة ومن الاضافة واللام
واضافان معنى التعريف باللام جعله للمعهود الفصل على الفضل عليه المعهود
ومعنى تفضله على الفضل عليه المذكور بعدها دون من سوى المذكور بعد
فصر المعنى عند اجتماع مزول اللام بفضله باعبار المعهود لا باعبار المعهود ذلك
مما قلناه وهذا الدليل كما دل على امتناع الجمع بين مزول اللام كذا دل على امتناع
الجمع بين الاضافة واللام وايضا فان من شعر يحتاجه ونقصانه واللام شعر
باسعنايه وكما ان لو جمع بينهما كان كالمجمع من التقيير وهذا الدليل ايضا
يدل على عدم الاجتماع بين الاضافة واللام واذا اضيف فله معناه

رسوله كثر ان يقصده الريادة على من اضيف اليه فيشترط ان يكون
منهم مثل زيد افضل الناس وانما اشترط في هذا المعنى ان يكون من اضيف اليه
داخل في جملة الفضل يحصل الشك من الجمع في المعنى اي اصل الفعل
وانما وجب حصول الشك من الجمع في المعنى لذكره معهم وتقييرهم بالفضل
وانما قلنا انهم مذكور معهم لانا اذا قلنا زيد افضل الناس بالمعنى
الاول فخلاصة معناه زاد فضل زيد على فضل الناس وبشوت زيادة الفضل
بدون سوت اصل الفضل غير معقول فاصل الفضل يكون ثابتا لزيد قطعاً
فكون زيد من جملة الذين ثبت لهم الفضل فيكون مذكوراً معهم قطعاً لانه لا يخفى
بذكره معهم الا هذا واذا كان مذكوراً معهم يحصل الشك المقصود للمتكلم لان
مراد المتكلم من المعنى الاول هو ان الموصوف زاد على المضاف اليهم في الحصول التي
هو وهم فيها شكا كما صرح به جاز العلامة في الفصل في المجزوات وكذا صرح به المصنف
في شرح المنظومة واذا حصل الشك منه وبينهم كون زيد افضل داخل
في جملة المضاف اليهم وقد توهم بعض الناس ان دخول الموصوف في جملة المضاف
اليه ونقص ريادة على المضاف اليهم ساقض وذلك انك اذا قلت زيد افضل
الناس فاستفضل زيد على من اضيف اليه افضل ومن جملة من زيد فاستفضل
زيد على نفسه وهو محال والجواب ان ريد لم يذكر في الناس لغير
التفضيل عليه معهم وانما ذكر لغير التشرية معهم في اصل الفضل فالوجه
الذي ذكر به معهم غير الوجه الذي فضله عليهم وصح ذكر اي ذكره في الناس
وعدم ذكره فيهم للغرضين لان لا فعل حقيقة شوت اصل المعنى والريادة فيه

اما الزيادة فظاهر فان اسم التفضيل موضوع للزيادة واما ثبوت اصل معنى
الزيادة ومع ثبوت اصله وبحق الفرع بدون الاصل محال واداك كان لا فعل حقا
فذكره فمهم وعدم ذكره لكونه باعتبارها بين الجملتين فلا يلزم منه محال وانما يلزم
ان لو كان باعتبار جهة واحدة واعلم ان المعاني المعنوية غير معتبر في البناء
اللغة ما لم يستوافقها استعمال العرب وقد صرح به المصنف في مواضع كثيرة
من كتبه ولاجل ذلك اسع هذا الجواب بقوله والذي يدعى انهم اعتبروها بين الجملتين
في استعمال الفعل سورت مثل قولك زيد قاعا احسن منه قاعدا عن العرب فتوكل
قاعا هي الحال المفضل بها ووكلا قاعا هي الحال المفضل عليها والعامل فيها جميعا
افعل فلوردهت بحمل نسبة افضل اليها واحدة لصار القعود مفضلا ومفضلا
عليه لان قاعدا منفصل عليه وقاعدا مفضل به ونسبته الى قاعا نسبة
المفضل به فاذا التحدث نسبت به اليها لصار نسبته الى قاعدا نسبة
المفضل به والتقدير انه مفضل عليه فلزم صيرورة قاعدا مفضلا عليه
ومفضلا به وكذلك يلزم صيرورة قاعدا مفضلا ومفضلا عليه مثل هذا التقدير
وكون الشيء الواحد مفضلا ومفضلا عليه محال فقلت ان نسبة افضل
الى القيام نسبة الافضلية ونسبته الى القعود نسبة اصل الفضل
فصح العمل بهما بين الجملتين فظهر انتفاء ما توهم في قولهم زيد افضل الناس
من فضيل الشيء على نفسه واذا حققنا وجوب اضافته الى ما هو بعضه امتنع
احسن اخوة لان اخوة مضاف الى ضمير يوسف فعلم ان يوسف ليس في الاخوة
بدليل انك اذا قلت جاني اخوة يوسف لم يكن يوسف من اخوتهم واذا لم يكن يوسف

بن حمله فقد اضيفته الى ما ليس هو بعضه فمتنع لما يحق من انه بحج اضافته
الى ما هو بعضه فان قيل الوصح ما ذكرتم يلزم اذ قيل ان الكرم الناس ان
يكون جميع الناس كرميا في قصد المتكلم وليس كذلك قطعاً وكذلك يقول في قوله اعلم
الا خبركم باحكم الي وافرتم مني ثم قال الا خبركم بافضلكم الي
وابعدكم مني فيلزم ان يكون المخاطبون محبوبين مفضولين مقرين بمفعول
وهو غير جائز ووجه اللزوم انه قد اضاف الاحب والابغض الى المخاطبين
فلزم ان يكونوا مشتركين في اصل ما اصف اليهم من المحبة والبغض فقلت
اجاب عنه في اما الى الفصل من وجهين الاول ان المضاف اليه في هذه المواضع
المعترض بها يجب ان يكون مخصصاً بالمشاركة في اصل المعنى الذي دل عليه
افعل فيكون قوله باحكم احب المحبوبين منكم وكذلك اقرتم وابغضكم وابعدكم
وقوله واكرم الناس وشبهه على ذلك وبحوز ان تقدير مضاف مجذوف كان
فل احب محبوبكم واكرم كرماء الناس ويكون دليل التاويل على احدهما
ما علم من لغتهم انهم لا يطلقون افعل التفضيل الا على ذكر فلما كان ذكر معلوماً
عندهم حتى اطلاق العام مراد به التحصيص بادله من القاعدة المذكورة
عندهم فذلك جاز هذه اللفاظ في نحو هذه المواضع على ما ذكرنا من المعنى
الثاني ان قصد زيادة مطلقة يعني ان مراد المتكلم من المعنى الثاني هو
ان موصوف اسم التفضيل ثبت له اسم الفضل وكثره فاذا قال زيد افضل الناس
بالمعنى الثاني فمعناه ان زيدا ثبت له افضل اكثر فيكون الزيادة ثابتة للموصوف
قطعاً وفي المعنى الاول ايضا وان ثبت له الزيادة الا ان الزيادة فيه مقيدة

بالمضاف اليهم بل هي مطلقة فاصافه على هذا المعنى ليست للتفضيل على المضاف
اليهم معنى ليست للتفضيل في اصل الفعل ولكن لحد التحصيل والوضع كما نصيف
ما لا يفضل فيه من حسن قرش وشبهه معول زيد حسن قرش فكل ما لا يريد
ماضافه حسن انه زائد في الحسن عليهم اذ صغره حسن ليست من صيغ التفضيل
وانما مراد كمن اضافته الى قرش ان الحسن من قرش مقصد باضافه حيز اليهم
التخصيص اي اختصاصه بقرش والوضع سبب اختصاصه بهم فلكل اضافته افكر
في المعنى الثاني فانك انما يقصد بها التخصيص والوضع وقرره انك اذا قلت زيد
افضل فالا فضل فيه غير مختص بقرش فاذا قلت افضل مني فم مثل المختص
بهم وتصح سبب هذا الاختصاص فان قيل لولم يقصد بالفعل المضاف
بالمعنى الثاني الزيادة على الغير فلا يكون الحد جامعاً مخرج هذا الفرد عنه وان
قصد به الزيادة على الغير فارجع الى المعنى الاول فليس يختار الشئ الثاني
من الترتيب ويمنع رجوعه الى المعنى الاول بناء على ما افاده الامام الحديث وهو ان
المعصية في المعنى الثاني على المضاف اليهم بل فيه هذا ما افاده معول
على هذا انما يرجع الى المعنى الاول ان لو كان التفضيل فيه كما كان في المعنى
الاول وليس كذلك بل التفضيل في المعنى الثاني بل فيه بانه ان المتكلم اذا
قال زيد افضل الناس بالمعنى الاول فقصد به ان معصية زيد على من اضاف
اليه افضل في الفضل الثابت لقولهم واذا قال بالمعنى الثاني فقصد به ان
فضله على من اضاف اليه افضل من فعل الزيادة ووقع في الفضل و
امالى المصنف وشرح الهادي وغيرها تفسيراً لفعل هذا الذي نحن بصدد بيان

العام

المفاعل ولم يرد به انه المقصد به الزيادة على الغير اصلاً واللام يكن من التفضيل
في شئ وانما اراد به منه المحصل على انتفاء الشركة فيه في قصد المتكلم كما
انه لا يعصية في اسم الفاعل المضاف واذا ثبت ان اضافته اسم التفضيل
بالمعنى الثاني ليست للتفضيل في اصل الفعل فلا يشترط ان يكون المعضل
بعضاً من المصنف اليه لانها المعنى المقننى لذلك وهو قصد الشركة على ما تقدم
فعلى ذلك يجوز ان تقول يوسف احسن اخوته اذ ليس الغرض بذلك ما تقدم من
قصد الزيادة على من اضاف اليه في اصل الفعل حتى يشترط ان يكون منهم
بل الغرض توصيحه فان اتفقت مشاركة فقلت بمصودة للمتكلم **قال**
وحوز اسم التفضيل اما ان يكون مستعملاً بالاضافة او بمزاولة اللام والاول
اما ان يكون اضافته بالمعنى الاول او بالمعنى الثاني فهذه اربعة اقسام
والمصنف ايراد ان يشير الى المطابقة وتركها في هذه الاقسام الاربعة
وقدم في المتن المضاف بالمعنى الاول وفي الشرح المستعمل عن وما في الشرح
ان لم يوقف على المستعمل بغير معول المستعمل عن مفرد
مذكر لا غير لانهم اخرجوه محرم باب التجب لقربه منه في المعنى ولذلك اشترطوا
فيه شروط التجب فلم ينزل ما سمي منه فعل التجب فلما اخرجوه مجزاً لفظاً
ومعنى افرده كما افرده الفعل وانما جاز في المضاف بالمعنى الاول الافراد
لانه اشبه الذي بمنزلة المفضل عليه معه كما ذكر مع المستعمل عن فلما شبهه
جزي مجزاً في وجوب الافراد وجاز في المطابقة ايضا لانه يخالف المستعمل
عن في محي الاضافة التي من خواص الاسماء جزي الاسماء وانما جاز المعرف

باللام مطابقا لغيره لان المعرف باللام بعد عن شبهة ما اتى بمن وادى شبه
ما اتى بمن كل واحد من الشبهين احدهما مشابهة المستعمل عن الفعل التعجب
والثاني مشابهة المضاف للمستعمل ومنه ان يقال ان المستعمل باللام
بعد عن شبه المستعمل عن فعل التعجب عن شبه المضاف للمستعمل
عن اما بعده عن الشبه الاول فلان المستعمل عن امتنع فيه اللام
سبب وجود من كل امتنع في فعل التعجب والمستعمل باللام لخلوة عن من دخل
فيه اللام المحتنع في فعل التعجب فعند المستعمل باللام سبب دخول اللام فيه
عن ان يكون مسا الفاعل التعجب واما بعده عن الشبه الثاني فلخلوة
عن لفظ واقع من يقوم ذكر اللفظ مقام من هو المضاف اليه فبت ان المستعمل
باللام بعد عن ان يكون مشابها للفاعل وعن ان يكون مشابها لما اشبه
الفعل مجرى مجرى الاسما في وجوب المطابقة لمن هو له وانما جاء المضاف بالمعنى
الثاني مطابقا لغيره لانه مشابه لاسم الفاعل المضاف في عدم المشاركة
في مجراه في وجوب المطابقة **قال** ولا يعمل الفعل التفضيل لا يعمل
في مطهر ولا يقول مرتب برجل افضل منه ابو حفص افضل لانك لو خفضت
افضل يكون صفة لرجل ويكون ابو فاعلا لافضل فيلزم عمله في الظاهر لكنه
لا يعمل فيه ولكن يقول برفع افضل على ان يكون ابو متبدا وافضل خبرا مقدما
لأبوه ويرفع ابوه بالمتبدا بافضل فلا يلزم عمله في الظاهر على هذا وانما لم يرفع
الظاهر لعصانه عما تقدم من اسم الفاعل والصفة المشبهة في مشابهة
الفعل مرحت كان لا شئ ولا جمع ولا نون وشبه ما تقدم انما كان بذلك

فضعف اسم التفضيل عن شبه الفعل هذا ولا النجاة وخبر منه ان قال انما
عمل ما تقدم لان له فعلا بعناه واما هذا فليس له فعلا بعناه في الزيادة فلم يعمل
وانما قال وخبر منه لان ما قاله النحويون لم يحضر من ضعف ما مرحت ان كونه لا
شئ ولا يجمع معص لقوة شبهه بالفعل لان الفعل لا شئ ولا يجمع وليس بغير
لنقصان شبهة به **قال** الامام الحديثي دليل المصنف ايضا ضعيف
لان الصفة المشبهة لا فعل لها بعناها في البتة مع انها تعمل في الظاهر
فخبر منه ان قال له فعلا بعناه بخلاف اسم الفاعل ولم يكن شأها بالاسم
الفاعل لان اسم الفاعل سى وجمع ولا شئ ولا يجمع ما هو الاصل فيه وهو المستعمل
عن فلم يكن عمله على الفعل ولا على ما هو بعناه اي اسم الفاعل بخلاف المصفة
فانه وان لم يكن لها فعل بعناها في البتة لكنها مشابهة اسم الفاعل لانها
سنى وجمع كاسم الفاعل فلا حرج على الصفة في الظاهر ولم يعمل الفعل التفضيل
فيه واول **قال** الامام الحديثي اخذ ما هو خبر من دليل شرح الكافية مما
ذكره المصنف في شرح المفصل حيث قال وانما لم يعمل في الظاهر لانه لسحراريا
على الفعل ولا مشربا به يعنى بالحارى على الفعل اذ لم يجز مجرى اسم الفاعل
في التشبيه والتذكير والتأنيث في ذلك زيد احسن من عمر لان الاصل ولم
سن الامام الحديثي كون المستعمل عن اصلا وبنائه اسم التفضيل محمول على
فعل التعجب لقوة منه في المعنى والمستعمل عن وجب افراده وامتنع تعريفه كما ان
فعل التعجب كذلك بخلاف المستعمل بغيره فان لم يكن فعل التعجب في الامر من
وما وافق اصله في اكثر الاحكام اصل بالنسبة الى ما يكون كذلك **قال**

لما اذا كان يعني اسم التفضيل لا يعمل في مظهر في صورة من الصور التي في صورة
 يوجد فيها الشرائط التي ذكرها فانه يعمل في الظاهر اما الشرائط فهي ان يكون اسم التفضيل
 جاريا على شئ في اللفظ وهو في المعنى لا يكون لذلك الشئ بل يكون لمسبب ويكون ذلك
 المسبب مفضلا باعتبار الاول يعني باعتبار ما العمل جرى عليه لفظا على نسب
 باعتبار غير الاول ويكون اسم التفضيل في سياق النفي والمثالي المشهور في
 هذا الباب ولم يرايت رجلا احسن في عينه الكل منه في غير زيد فان
 في هذا المثال جار في اللفظ على رجلا لانه صفة وليس له في المعنى فانه من
 حيث المعنى للكل وهو مسبب للكل الذي هو مسبب مفضل باعتبار غير الرجل
 على نفسه باعتبار انه في غير زيد والكلام منفي والامام الحديثي فسر المسبب
 بمنع الرجل فانه قالوا ان كان الكل متعلقا لانه مطروف غير الرجل التي
 هي حرة ومرتبطة به بالصبر وانا اول — نفهم من قول المصنف في العبارة
 الثالث بالعريض ومن قول الامام الحديثي بالتصريح ان التفضيل بالحقيقة
 للعين لا للكل في التفضيل والكل يكون مسببا واما ان اسم التفضيل
 يعمل في الظاهر عند تحقق هذه الشرائط فلو جهز الاول اسم التفضيل فيها
 اي في هذه الشرائط يعني في صورة حصول هذه الشرائط يعني الفعل الذي
 اسم التفضيل منه لان قولنا ما رات رجلا احسن في عينه الكل منه في غير
 زيد في معنى ما رات رجلا احسن في عينه الكل احسنه في عين زيد بانه
 ان المعنى الثاني زيادة حسن الكل الذي في غير زيد على الذي في غير الرجل
 وهو منسازم لفي زيادة حسن الكل الذي في غير الرجل على الذي في غير زيد وفي

ذلك يكون العين
 للكل

سببا وانما فلكي معنى قولنا ما رات رجلا احسن في عينه الكل منه في غير زيد بانه
 حسن الكل الذي في غير زيد الذي في غير الرجل وليس معناه في زيادة حسن الكل
 الذي في غير الرجل على الذي في غير زيد لانه يحمل المساواة فان في هذا
 يجوز ان يكون احسن في قولنا ما رات رجلا احسن منه ابوه وافتعال ابوه في معنى ما رات
 رجلا احسنه ابوه اي غلبه بالحسن فكون اسم التفضيل في معنى الفعل الذي هو
 زاد او حسن بمعنى غلبه بالحسن لكنه متمتع بالاتفاق احسنه بان المراد
 من الفعل اسم التفضيل في معناه هو الفعل الذي اشتق اسم التفضيل منه اي فعل
 اتفق متمتع ارتفاع الظاهر باسم التفضيل في صورة التفضيل احسن ليس شتقا
 من زاد ولا من حسن بمعنى غلبه في الحسن الوجه الثاني انه لو لم يرفع الكل بان
 في المثال المذكور كان يرفع بالابتداء ويكون ح احسن مرفوعا على انه خبر المبتدأ
 الذي هو الكل فلزم الفصل بين العامل الذي هو احسن ومعموله الذي هو منه
 باجتنبي وهو الكل لان الكل على بعد وان يكون مرفوعا بالابتداء لا يكون
 معمولا احسن بل يكون معمولا للتجريد فيكون اجنبيا للز العامل ومعموله
 كلمة واحدة وكلما يجوز الفصل بين اجزاء الكلمة الواحدة بالاجتنبي فذلك
 لا يجوز بين ما هو كلمة واحدة واما اذا كان ارتفاع الكل باحسن فلا يلزم
 الفصل بينهما بالاجتنبي لان الكل ايضا معمولا احسن والمعمول لا يكون اجنبيا
 قوله في الشرح في بيان هذا الوجه لتعدى الرفع على الاسماء لقصور عن غير
 معناه رفع الكل سعي ان يكون على انه فاعل احسن والامكان على المبتداء
 لكن رفعه على المبتداء لتعدى الرفع على المبتداء فاصرا الرفع على غير الاسماء

على م

زاد حسن اي
 على حسنه او في
 معنى ما رات رجلا

اي عز الرفع على الفاعلية وانما كان الرفع على المبتدأ قاصرا عن الرفع على الفاعلية
لان الرفع على المبتدأ مستلزم للفساد المذكور وهو الفصل واما الرفع على الفاعلية
فلا تلزم فان قيل على قدر رفع الكل بالاسناد تقدم منه على الكل فيقال
ما رايته رجلا احسن في عينه منه الكل في عين زيد ولا يلزم الفصل المذكور
اجاب عنه المصنف في الشرح بانه لا يجوز ذلك ولا يلزم رجوع الضمير في منه على غيره
مذكور يعني يلزم الاضمار قبل الذكر لانه عايد على الكل والتقدير انه قدم عليه في
نظر وهو ان الكل على قدر كونه مبتدأ في بيته التقديم ومنه في بيته التاخير
لانه من بعد احسن وهو خير فيعود الضمير على غير مذكور بحسب اللفظ وهو جار واقع
كما في قولنا في داره زيد وانما اشترط ان يكون منفعلا لانه لو كان مثبتا لما يكون
في معنى فعلة واذا لم يكن في معنى فعلة فلا يعمل الا ترى ان قولنا رايته رجلا احسن
في عينه الكل منه في عين زيد معناه التفضيل اي زيادة حسن كل عن الرجل
على حسن كل عين زيد وولنا رايته رجلا احسن في عينه الكل منه في عين زيد
معناه التشبيه ومساواة الكلين في الحسن **فان** ذلك يعني ان كل
فما بعد المرفوع عبارة اخصر من تلك العبارة التي هي العادة الاولى ومعناها
معنى عارة الاولى والعبارة التي هي اخصر من الاولى بحصل بان محذوف الضمير
من منع وفي منه عين زيد واذا دخل من على عين زيد مثلا ايا رايته رجلا احسن في
عينه الكل من عين زيد **فان** وان قدمت يعني ان كل عبارة باله اخصر
من الاولى وهذه العبارة السالبة بحصل بان تقدم المفضل عليه في المعنى وهو من
زيد على افضل فستتقنى ما بعد المرفوع والموصوف بمقول ما رايته عين زيد احسن منها

ذلك فكون
تعمل

الكل قال الامام الحديفي انما سمى عن زيد مفضلا عليه انما الحكم قبل دخول
الشيء وقال يعني بان التفضل بالحقيقة للعين لا للكل هذا ما ذكره ولم يتعرض لبيان
كون التفضل بالحقيقة للعين واقتضى انما سمى عن زيد مفضلا عليه باعتبار انه
مفضل عليه لفظا كما يفهم هذا المعنى الذي في كلام المصنف في شرح المنظومة واما
ان الفصل بالحقيقة للعين لا للكل ولان تفاوت الكل الواحد بالاحسن ^{غيرها}
في عينه انما يكون في تفاوت العينين هما او يقول انما كان التفضل بالحقيقة للعين
بالكل لانا اذا فضلنا الشيء على نفسه باعتبار ان فالفصل فيه وان كان
نعنه المفضل عليه من حيث اللفظ لكن من حيث الحقيقة يكون واحد من ذلك
المعتبر من مفضلا عليه كقولك زيد فاما احسن منه فاعدا فالمراد من هذا التركيب
تفضيل احسن قدام زيد على حسن فقوده ولذلك ذهب ارباب المحصول الى ان
فصل الشيء على نفسه باعتبار من حيث الحقيقة لفصل الشيء على غيره
واذا سئل هذا فالاعسار ان فاما خرفه عن الرجل وعين زيد فكون عين زيد
مفضلا عليه من حيث الحقيقة فان **فان** سفي ان يجوز في العبارة
الثالثة رفع احسن اذ لا فصل فيها من العامل ومعموله باحني ولم يحرك بالانفاق
فان اجاب عنه المصنف في الشرح بانها فرفع العبارة الاولى فكما لا يجوز
الرفع في الاصل لا يجوز في المفعول وبان الفصل فيها مقدر ايضا على قدر رفعه
ولو وقع التغير الكثرة في العبارة السالبة من المحذوف والتقديم والتاخير **فان**
سوفم انها غير جازية فذلك احتياج الى ايراد نظرها جاتا في كلام العرب فذا نشد
سيبويه وهو ولا الشاعر مررت على وادي السباع ولا وادي السباع
حيث نظم واديا

حيث نظم واديا

اقلية ركب اتوه تايه واخوف الاما وفي الساري والاستمهاد يحصل
 من البتين بقوله ولا ادى كواحد السباع اقلية ركب لو عبرت بالعبار الاولى
 فله لا ادى واديا اقلية ركب منه في وادي السباع واعمل ههنا وهو اقل
 حري لشي في اللفظ وهو واديا وهو في المعنى السبب هو الركب بفضل باعتبار
 هوله وهو قوله على نفسه باعتبار غيره وهو وادى السباع ولو عبرت بالعلم
 الثالث فله ولا ادى واديا اقلية ركب من وادى السباع والعبارة السابعة
 هي عن ما جاءت في البت فاقول منصوب كانه صفة لمفعول ادى وركب فاعل من يقع
 ما قبل ارباع الحل يا حسن واتوه صفة لركب وتايه اما مصدر على اصله
 لان التيان قد يكون تايه اي سوف وقد يكون بغيره واما مصدر في ما قبل المشتق
 اي متوقفين متلبين فكون حلا واحوف عطف على اقل او على تايه ان جعلت حلا
 والاما وفي الله اسما مفرع اي في كل وقت لا وقت وقاية الله تعالى الساري ويا
 رساله مستقلة في هذه المسئلة من اراد او في ماد كرت ههنا فله راجعا
 قال الفعل ماد دخل في قوله ماد على معنى اي حدث الكلم
 ووله في نفسه محرج عنه الحرف ووله مقترن محرج عنه الاسما التي لا تقترن اصلا
 بالزمان من نحو رجل وفس ووله باحد الازمنة الثلاثة محرج عنه الاسما التي
 تقترن بزمان ولكن لا تقترن بواحد معتر من الازمنة الثلاثة التي هي الماضي و
 الحاضر والمستقبل مثل العتوق والصبح وخرج المصدر عن الحد لانه لا يدرك على زمان
 معين ونحو اس لانه يدرك على نفس الزمان لا على معنى مقترن بزمان ضروري
 يدرك على بعد الدال على الحدث والدال على الدال على الحدث يكون دالا على الحد

كل يكون
 فعل

تاهيات ونحوه
 طار الافعال وان دل
 حدث مقترن بزمان

فلا

فلا يرد ان المراد الدلالة لغو واسطة قال المصنف في الشرح وكل
 ما ورد من الماغراض على حد الاسم باعتبار طرده كجاءت تغبوق وباب سم الماعل
 فهو وارد ههنا على حد الفعل باعتبار عكسه وكل ما ورد على حد الاسم باعتبار
 عكسه كالمضارع والافعال عن المتصرف كعسى وشبهه فهو وارد على حد
 الفعل باعتبار طرده والجواب فله كالجواب فله تقدم وقد تقدم ذلك في
 حد الاسم وفيه نظر لانهم قالوا شرط الحد الاطراد وهو اذا وجد الحد
 وحد المحدود والانعكاس وهو اذا انتفى الحد انتفى المحدود وعلى هذا العتوق
 واسم الماعل واردان على عكس حد الاسم لا على طرده وكذا المضارع والفعل
 غير المتصرف واردان على طرده حد الاسم لا على عكسه ولو فسر الطرد بانه اذا
 وجد المحدود وجد الحد والعكس بانه اذا انتفى المحدود انتفى الحد يستقيم كلامه
 واعلم ان جارا الله العلامة حد الفعل في المفصل بقوله ماد دل على
 امر ان حدث بزمان واعتراض المصنف عليه في شرح المفصل فاما ليس
 هذا بحيث دل الفعل دل على الحدث والزمان جميعا واذا قال ماد دل على
 امر ان حدث فقد جعل الاقران نفسه هو المدلول ومحرج الحدث والزمان
 عن الدلالة ولا ينفع كونها متعلق الامر ان لا يكون قول اعجبني اقران زيد
 وعمود وزها فليس معنى الاعجاب باعتبار الاقران ولا سبه باعتبار
 متعلقه فله كل مضاف ومضاف اليه وان كان متعلقا بالزمان
 اختيارك عن المضاف اخبارك عن المضاف اليه فان قيل
 المقصود من الحد تبين وهو متميز بذكر سوار كان الحدث والزمان مدلوله

او المحصل المقصود من الحد فليس الا قران ليس من مدلوله المشبهة
 وانما جاء لزما لما دل على الفعل على الحدث والزمان كماله واحدة لزما
 اقرانها اذ لا يعمل الا كذا فلم يكره الا قران معنى لم يوسلنا ان الا قران
 مدلوله الفعل فالمقصود من حد هذه اللفاظ تدكر ما هو مدلول باعتبار
 وضعه ولا شك ان الحدث والزمان باعتبار وضعه وكان المرصن لهما باعتبار
 صاعه حدود اللفاظ هو الوجه اللين واوول لقال ان يقول ان
 المصنف جعل في حد الكافة مدلول الفعل الحدث المقر بالزمان فخرج
 الزمان عن الدلالة ولا يفعله جعله المقر صفة للمعنى والزمان متعلقا
 بمقرن فالكقول اعجبني ضرب مقرن بالزمان الحالا وواقع في الزمان الحالا
 دونه فمدح العجايب باعتبار الحدث ولا شبهه باعتبار الزمان فان قيل
 اعتبار الزمان في حد الفعل لدخول فعل الماضي وفعل الحالا هو
 الدال على حدث وزمان بمنزلة الماضي والمستقبل ومعلوم ان ذلك الزمان
 فرد وكل فعل بعينه وقوعه لا سعة ذلك الزمان فصارا ثابته يودي الى التناقض
 لانه لا يكون معناه انه وقع فيه وهو لم يقع فيه وذلك منافضا لما كونه يدرك على كونه
 وقع فهو معنى فعل واما كونه غير واقع فلما علم ان كل فعل لا يمكن وقوعه في
 زمان الحالا فقد اخبر عما يمكن وقوعه بانه وقع وهو فاسد فليس احاط به
 المصنف في امالي المسائل المنفردة هذا مستقيم لو كان العرب ضابقت في
 زمان الحالا هذا المضائق وانما العرب اجرت الزمان المتقارب في اول
 الفعل واخره عن الزمان فثبت هذا على التسامح لا على التضائق ولذا كره

قول يمكن ان يحاط
 اعجاب اقران زيد
 ولا يفعله عجايبها
 كذا يقع اعجاب اقرانها
 في الحالا واما الدلالة
 اقران الحدث والزمان
 نصية للدلالة على الحد
 الزمان وطعنا ضرورة ان
 الدلالة لا تفكر عن الحصول
 وهي حصول النسبة دون
 قول المنسب من خارجا
 دلاله على اقران الحدث
 الزمان ولعل الدلالة عليها
 مع طعنا فلا يلزم خروج
 الزمان عن مدلول

٥١

٥٢

لو كان الفعل عملا يكون عادة لما في شمره واكثر مع ان يعبر عنه بفعل الحالا
 اذا كان الحالا ملتبنا فاذا ثبت ذلك سقط ما يوجه من المتضائق واداسقط
 من وضع الحالا باعتبار الموسعة التي ذكرناها واما انكاره من الحالا فلا ينكره
 عاقل لانه معلوم ضرورة فان قلت خلق الله الزمان وخلق السموات جازع عنه
 ولا يلزم خلق الزمان في زمان اخر ويتسلسل فليس احب عنه بانه لم يدرك
 هنا على الزمان لقيام المانع واعرض عنه تلمذ المصنف فالا وهذا فاسد
 اذ يلزم ان يكون خلقه عن مصدر مضاف الى فاعله وح لا يكون الكلام
 حملا ولما افاد اللفظ حزن ثابته اليه ثم اجاب عنه من وجهين الاول
 ان الزمان على ضرب من زمان محقق وزمان وهمي نفرضه الوهم وكلاما مدلول
 الفعل فكان فاما ذلك اخبر بخلق الله الزمان المحقق في الزمان المقدر فاندفع
 التسلسل وعليه يحمل خلق الارض في يومين وخلق السموات في اربعة ايام الثاني
 ان الفعل يدل على الحقيقة المتعلقة بالمصدر وعلى روبر تلك الحقيقة ان يكون
 ثم ان كان اللفظ يودن بانفصال تلك الحقيقة عن الكون فهو الماضي وان كان
 يودن بانفصال موقعه للمستقبل وان آدن ماخذ في الانفعال فهو الفعل
 الحاضر وهذا القدر هو الذي استزاده على صيغة المصدر بوضعها وهو المعنى
 في الزمان وذلك لا يوقف على وجود الفلك والزمان بل خلق الزمان بعرض له
 ذلك والزمان الذي دلت عليه صيغة الفعل مغاير لما دلت عليه ظروف الزمان
قال وخواص اخذت من بعض خواص الفعل وقد قدم معنى
 الخاص في الاسم والمصنف لم يذكر معنى الخاص في السرح اصلا فكون قوله وقد

في قوله لا يكون معناه انه وقع فيه وهو لم يقع فيه وذلك منافضا لما كونه يدرك على كونه

عدم اشارة الى ما ذكره في غير هذا الكتاب وانما اخصر قد بالفعل لما فيها
من تقريب الزمان الماضي الذي لدخوله من زمان الحال وذكر معنى مختص بالفعل
واختص بالسن وسوف لانها موضوعان لمقترن معنى الاستقبال الذي
هو احد مدلولي مدخولها وهذا يتصور في الفعل فلو كان مختصا بالفعل
واختصاص الجوانم واضح لانه لا جزم في الاستعمال اختصاصه بالفعل لما تحقق
بعد هذا من الجزم في الفعل جعل عوضا عن الجزم في الاسم واذ كان الجزم
مختصا بالفعل يكون موثرا وهو الجازم مختصا ايضا بالفعل واختصاص
لحق تارة فعلت وتعني بخواتم فعلت الضمير البارزة المرفوعة لان الاسماء
لا بارز مرفوع فيها وانما يبرز في الاسماء لانه كان يودي الى اجتماع المعنى التثنية
في المسمى وواي الجمع في المجموع لا ترى انك اذا قلت ضاربان فلما لفظ الف
التثنية وليس يصير دليل انقلابا في النصب والجر فلو اضم منه مرفوع
ما رز للتثنية وهو الالف لاجتماع الف التثنية التي هي الاعراب والالف
السنة التي هي الضم وكذلك الكلام في واو الجمع فان واو ضاربون ليس
بضمير يدل انقلابا في حالة النصب والجر فلو اضم مرفوع ما رز وهو الواو لاجتماع
الواو وانما اختصاص بار التانيث لان وضعها سالكة وانما وضعها سالكة
لكون فرقان بار الاسماء والافعال ولم يعكس ليل لاسم فعل الحركة الى نقل
الفعل او ليل لافوت اعراب الاسم فلزم من الفرق وعدم العكس وجوب اختصاص
السالكة بالفعل **فاما** الماضي يدخل في قوله ما دل على زمان الافعال
كلها وهو قبل زمان اي قبل زمان اخبار كخرج عنه الحال والاستقبال فانه

تيمم لا يعرف غير جامع لان قام في قولنا ان قام زيدت ما خرج مع ايه خارج
عن الحد وغير مانع لدخول المضارع في مثل قولنا لم يقم فلما اجازته
المصنف في امالي الكافية بان المراد الماضي المجرد عن القران في اصل وضعه
واذا اخذ قام مجردا عن القران يدل على زمان قبل زمانك فلو كان غير خارج
عن الحد واذا اخذ يقوم مجردا عنها لم يدل على زمان قبل زمانك فلو كان
غير داخل **فاما** بني الماضي مبني على الفتح مع غير الضمير المرفوع المتحرك
والواو وصدقه اما بان لا يكون معه ضمير اصلا واما بان لا يكون الضمير الذي
معه مرفوعا واما بان لا يكون الضمير المرفوع الذي معه متحركا فالاول مثل
ضرب زيد والثاني مثل ضربك زيد والثالث مثل زيدان ضرا وانما بني
في هذه المواضع الثلاثة على الحركة لانه شبه للمضارع فحسب قيامه مقام
الاسم في قولك زيد ضرب في موضع صارب فلما شبه العرب جعله يحفظ من
الحركات التي هي الاء الاعراب فبني على حركة تنبيهها بذلك على السبب بالمضارع
الذي هو معرب وخص بالفتح لانها اخف الحركات وانما قال مع غير
ضمير المرفوع المتحرك احراز اعم اتصال الضمير المرفوع المتحرك لقولك ضربت وضرت
فانه لا يكون مبنيا على الفتح بل يكون على السكون وانما بني على السكون كراهة
اجتماع اربع تحركات فيما هو كالكلمة الواحدة بدليل ان التافهات كزنا من
المثال فاعل والفاعل كمن بالفعل والثالث الذي كاجر متحرك فلو حرك بالفعل
ايضا لزم اجتماع اربع تحركات واما اذا كان الضمير المتصل بالماضي منصوبا
لقولك ضربني فانه لا يسكن وكذلك اذا كان الضمير المرفوع ساكنا لقولك زيدان

ضربا فلا يكثر الفعل ايضا اما الاول فلان الضم فيه ليس بحرف من الحروف
المنصوب لا يكون حرفا فاجتماع الحركات الاربع فيه لا يكون فها هو كالكلمة
الواحدة واسا الثاني فلان الضم فيه غير متحرك فلم يجتمع فيه اربع متحركات
واذا اتصل بالفعل الماضي صم جماعه مذكر عطف لا كان بالواو وكان ما قبلها
مضمومًا وانما ضم لانهم قصدوا المجانسة حرف العلة لحرمة ما قبله في اجتناب الواو
اعني الالف والياء فالاول في مثل قولك ضربا والثاني في قولك ضربني واذا ثبتت
مراعاة المجانسة في الالف والياء قصدوا الى ان يكون الواو كما خيها في
المجانسة **قال** المضارع يدخل في قوله ما اشبه الاسم الماضي
فانه يشابه الاسم في الجملة الا ترى انهم يقولون زيد ضرب كما يقولون زيد ضارب
فتشابه الاسم باعتبار وقوعه موقع الاسم وقوله باحد حروف نابت بحرف الماضي
لان الماضي لم يشابه الاسم بذلك لغني باحد حروف نابت لان حروف نابت
خصائص المضارع وقوله لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسير سبب للجملة التي بها
اشبه المضارع باحد حروف نابت الاسم سانه انك اذا قلت يضرب يصلح
للزمان الحال وللزمان المستقبل فاذا دخلت عليه السين او سوف وقلت
سيضرب او سوف يضرب تخصص بعد ان كان شائعا كما انك اذا قلت رجل
فانه صالح لذات زيد وعمر وفاد قلت الرجل وادخلت كالم التعريف عليه تخصصه
بالمعهود منه بعد ان كان شائعا فقد اشبه المضارع الاسم **فحش**
والتخصيص فان قلت قال المصنف في شرح الفصل المضارع موضع
واحد من دلولى وهما مختلفان دل على كونه موضع المشتركات ورجل موضوع

لواحد من دلولى الذي هو في المعنى حقيقة واحدة لا اختلاف فيه ودخول
اللام في الرجل محله دل على ما يدل عليه قبل ذلك وهو الرجل المعنى المعين
ودخول حرف الاستقبال ليس كذلك وانما هو في المحقق قرينه يتفصح به اندلوله
في قصد المتكلم من غير زيادة هذا ما قاله ويطهر منه ان شيوع المضارع و
مخالفة شيوع الاسم وتخصيصه فلا يكون المضارع مشابها للاسم فهما
قلت تعلم جوابه من كلام ذكره المصنف في شرح الفصل عقب هذا الذي
نقلتم وهو ان التشبيه بينهما في امر جامع لهما وهو انهما جميعا موضوعان لمعتقد
على البدل ثم يصير كل واحد منهما لمتعين تحرف يدخل عليه بعد ان كان شائعا
فهذا هو الوجه الذي تشابه فيه والافهما مختلفان في الشاع فزوج وفي
التخصيص فزوج على ما تبين وخلصته ما قاله المصنف في شرح الكافية وهو
ان المضارع اشبه الاسم فحش الشاع والتخصيص لغني لا فحش حصو
الشاع والتخصيص وبهذا المعنى من التشابه اعطى الاعراب والافعال اعراب
فهو ليس لمعان يعتبر عليه كما في الاسماء فكون اصلا في اقضا الاعراب وانما
اعرابه لشيء لفظي على سبيل الاستحسان وبهذا المعنى من التشابه في الاصل
لغني في اصل وضع الفعل المضارع وبهذا يشير الكلام الى ان الاسم وان كان
معربا خاله التركيب لكنه مبني في الاصل وليس كذلك الفعل المضارع فانه
في الاصل معرب باعراب استحسان في ثم ميزان اعراب الفعل ليس لمعان يعتبر
عليه بقوله الا ترى ومعناه ان اعراب الفعل لا يكون للمعاني المعتورة عليه
لان صيغ الافعال تختلف ليدل على المعاني المعتورة عليه فان صيغة الماضي

دل على حدث منقرض وصيغة المضارع على حدث متوقع واختلف الفاعل
 بخلاف السامع في صيغتها واحدة مع اختلاف معانيها **قال** فالفرق
 هذا الكلام بيان لمعاني حروف المضارعة واعلام بانها لا تكون كذلك باعتبار
 معانيها يعني ان الهمزة لا تكون حرف المضارعة الا اذا كانت للمضارع والثاني
 لا يكون حرف المضارعة الا عند كونها للمخاطب مثلا وكذا نقول في غيرها ولا يكون
 هذه الحروف حروف مضارعة باعتبار صورها المجردة عن معانيها لان صور بعضها
 قد يكون في غير المضارع كما في اكرمت فان اوله همزة ولكنها ليست للمتكلم بشئها
 مع الغائب والمخاطب فلهذا لا يكون فلو كانت للمتكلم لا يكون الفعل بها مضارع
 فالهمزة للمتكلم مفردة مذكرا كان او مؤنثا والنون للمتكلم اذا كان معه متكلم آخر
 او اكثر سواء كانا او انا او مختلطين منهما ودخل في ذلك معنى ان النون للمتكلم
 المفرد اذا كان معظما ان العاقل المفرد المعظم يتكلم عن نفسه وغيره لا زائبا
 يشارك كونه في غالب امور والساير للمخاطب على اختلاف احواله من فرد ومثنى
 ومجموع مذكر ومؤنث فلهذا قد يكون لمؤنث غائب ولمؤنث غائب فيكون
 الثالثانيه وهذا اولي من قول **قال** الثالث للمخاطب والمؤنث الغائب انه ان
 اراد بالمؤنث الغائب المؤنث الغائب مطلقا فهو باطل جمع المؤنث الغائب يقول
 النساء بصرى فانه مؤنث غائب وليس بالشاوان اراد بالمؤنث الغائب المفرد
 المؤنث الغائب فهو باطل تقولهم المراتان بصرى فانه بالشاوان ليس بمفرد
 للغائب غيرها يعني غير المؤنث الغائب للمؤنث الغائبين لما علمت انهما
 يكونان الياء لربعة مذكر مفرد غائب مذكر مجموع غائب ومذكر مثنى غائب

مؤنث غائب هذا اولي من قولهم الياء الغائب لانهم ارادوا بالغائب الغائب مطلقا
 فهو منقوض بالمؤنث والمؤنث عنده فانه غائب وليس بالياء وان ارادوا بالغائب
 الغائب المفرد فهو منقوض بكون الرجلان بصرى والرجال بصرى والنساء بصرى
 فانه بالياء وليس مفرد مستان قولنا الياء الغائب غيرها اولي من ذلك **قال**
 وحرف المضارعة من حركات حرف المضارعة فانه يجب ان يكون متحركا لوقوعه في
 اول المضارع وامتناع الابتداء بالسكون واصلا للفتح لانها احف الحركات
 ولا من حركات حروف المضارعة الياء والكسر عليها مستثقل جدا وضم في الراءى
 والمراد بالراءى هنا ما ماضيه على اربعة احرف وهو في اربعة ابواب الافعال
 والتفعل والمفاعلة والفعللة وانضم فيه حروف البنية واحد منها وحمل
 الثلاثة الباقية عليه واللسر يكون في باب الافعال فان مضارع ضرب
 بصرى بفتح الياء وفي مضارع اضرب من باب الافعال بحذف الهمزة
 في مضارعة لما سمح في مثال الامر فلو لم يفتح فيه بفتح الياء لكانت
 يعلم مضارع الثلاثي هوام الراءى تضم مضارع باب الافعال ليرتفع الياء
 ولم يفتح الياء الثلاثي هو الاصل والراءى فرع فجعل الاصل وهو الفتح
 لحفته للاصل والفرع واما لان الراءى اقل فجعل الضم للاقل لانه اقل وترك
 الفتح للاكثر لانه اخف لئلا يكثرت النقل واعطوا الكثير الضم ثم لما ضم في مضارع
 الياء ليرتفع الياء ضم في مضارع الياء لثلاثة الباقية وان لم يكن
 بها ليس سندا للفتح لان ما في هذه الابواب الربعة متوافق في عدد
 الحروف وفي خصوصية الحركة والسكون فارادوا بواف مضارعة ما ضم مضارع

س
 وهو الضم للفرع

الحركات الثلاثة الباقية لذلك ولا يرد على ما ذكرناه المأول هو اعراب حرف
واسطاع سطيع فحرف المضارع مضموم مع ان الماضي التثنية اربعة
احرف والجواب عنه انه في الحقيقة رباعي وان اعراب هو اعراب واسطاع
هو اعراب فريدت السيز والها على غير قياس مع الفعل على اصله وانما حكم زيادة
السيز والها لمرن احدهما ان هذه الزيادة ليست من اسبب الفعل والثاني ان
معناه معنى الرباعي فلذلك لم يفتد بالزيادة وضم حرف المضارعة **قال**
ولا يعرب قد تقدم ان المضارع يشبه الاسم فحرف الشاع والتخصيص
ولم يوحده تلك المشابهة في غيره من الافعال مع على اصله في النار ومصار
المضارع معربا وانما يكون المضارع معربا بتلك المشابهة اذا لم يصل به
نون تأكيد ولا نون جمع مونث وانما لم يعرب اذا اتصل به نون تأكيد لانه
لو اعرب على ما قبل النون لا يتبين من المضارع لانه لو قبل في المفرد المذكور
الغائب بصرف بالضم في حال الرفع لا يتضح مع المذكور الغائب فان حكم الجمع
مع نون التأكيد كذلك ولو اعرب على النون لكان اعرابا على ما اشبه السور
لان نون التأكيد مشابهة للنون من حيث ان كلا منهما تابع لحركة اخر الكلمة
فكان لحوو نون التأكيد بالفعل المضارع مانعا من اعرابه وانما لم يعرب المضارع
اذا اتصل به نون جمع مونث لانه لو اعرب فاما ان يعرب بالحركات او بالحروف
فلو اعرب بالحركات لكان على خلاف قياسه لان قياس الفعل المضارع
الذي اتصل به ضمير بارز مرفوع ان يكون اعرابه بالحروف كيصريان وصرتون
وصرين ولو اعرب بالنون لادى الى الجمع من الضمير او نونين مع مخالفة اخواته

اما بيان الجمع من الضمير او النون فهو ان النون الذي حجب للاعراب كما انه اعراب
فاما ان يكون ضميرا ايضا او لا فان كان الاول يلزم اجتماع الضمير من ان النون
الذي قبله ضمير وان كان الثاني يلزم اجتماع النون واما بيان مخالفة اخواته
وارادها بصران وصرتون وصرول كما شتمها لها على الضمير البارز المرفوع كما
اشتمل بصرين وصرين عليه فلانه ليس في اخواته ما فيه ضميران او ويران واعراب
الفعل المضارع رفع ونصب وحزم ولا يدخله حرمان شاع معاني عوامل الجر
فيه بيان ذلك ان عامل الحراما المضاف واما حرف الجر ومعنى المضاركون
شي اخر منسوبا اليه بواسطة حرف الجر هذا المعنى يمنع في الفعل لا متناع
صروه الفعل منسوبا اليه لغرض ومعنى حرف الجر صروه ما بعده متعلقا
عاقبه الى معنوه لما قبله بواسطة الحروف والفعل يمنع ان يقع منعوه واذا
امتنع معاني عوامل الجر في الفعل امتنع عوامله فيه واذا امتنع عوامله
فيه امتنع الحرفه فجعل الحزم عوضا من الحرمان وانما دخله الرفع والنصب لانه وحده
شبيه عامل الرفع والنصب في الاسم في الفعل لان التجرد عن الناصب والحازم
في صرف شبيه التجرد عن العوامل اللفظية العامل في المستد ارفع الفعل به
واذا الناصبة للفعل شبيهه لان الخففة الناصبة للضمير الشان لفظا
وكذا معنى لكونها مصدرين فصب الفعل بها ولم يوجد عوامل الجر في الفعل
كما لم يوجد في الفعل ما هو شبيه عامل الجر **قال** فالصحيح

هذا ان لفصل انواع الافعال باعتبار الاعراب مختلف في انواع الالاف فعال
كما اختلف في انواع الاسماء فيحي تحيينه اي مقصد تبينه مثل تبينه

لان

في الاسماء تعني تفصيل انواع الافعال باعتبار الاعراب في باب
 الفعل كما قصد قبيل تفصيل انواع الاسماء باعتبار الاعراب في باب الاسم
 ومن اللفظي والتقدير في كل واحد منهما السهولة ام التبيين فكل فعل صحيح
 مجرد عن ضمير بارز مرفوع فرفع بالضممة ونصب بالفتحة وجره بالسكون
 لو كان هو يضرب ولن يضرب ولم يضرب ولا يكون الضمير البارز في مضارع الاسماء
 للتثنية والجمع والمخاطبة الموثق واما ذكره سببا لمحالة ولا حتى على انه
 اراد هنا بالصحيح ما اخرم حرفه فمثل قول وعود صحيح وانه بالجمع جمع المذكر
 لانه قد ذكر قبيل ان جمع الموثق مبني والمتصل به ذلك يعني المتصل به بارز
 ضمير المرفوع على اختلاف انواعه تعني انواع الضمير البارز المرفوع لما علمت من انه
 يكون للتثنية والجمع والمخاطبة فكل واحد من هذه الثلاثة نوع او انواع
 المتصل به الضمير البارز المرفوع ويرتفع بالنون ونصب ونجرم بحذفها لو كان
 هما يضربان ويضرون ونصرون ولن يضربوا ولن يضربوا واما اعراب هذا
 بالحرف لانه المثني منه موافق لمثني الاسم فان يضربان موافق لضاربان معنى
 وصورة اما المعنى فلانه مثني مثله واما الصورة فلانه وافقه في عدد الحركات
 وخصوصيتها وفي السكون والجمع منه موافق للجمع الاسم فان يضرون
 موافق لضاريون معنى وصورة كما علمت فلما وافقه جري مجراه في الاعراب بالحرف
 واما نصرون فلم يوافق واحد من مثني الاسم ومجموعة في الامر من لكانه مشابه
 لضربان ويضرون من حيث جاز الضمير فيه بارز اعراف على جري مجراه واما
 اعراب بالنون ثانيا قال المصنف في شرح المفصل فانه لم يكن ان يجعل حرف العلة

ولم يضربوا ولم يضربوا

اعراب الاسماء صاير فلو جعلت اعرابا والاعراب مختلف لادى الى اختلاف
 الاسم الواحد وهو على خاله في المعنى وذلك غير مستقيم فوجب ان يكون ما يكون
 الاعراب فالحرف الحرف المشبهة بحروف العلة وهو النون ولما صار النون اعرابا
 صار مشبها بالحركة فثبت في الرفع كنبوت الضمة وحذف في الجر كحذف الضمة
 ولما حذف في الجر لم يبق للنصب شيء فحصل النصب على الجر كحذف الضمة
 في امالي المسائل المعروفة واما حمل النصب على الجر لان الجر في الافعال انظر
 الجر في الاسماء وحمل النصب على الجر في الاسماء فاعرب بالحروف فوجب ان يحمل
 النصب على الجر في الافعال فاعرب بالحروف لئلا يكون للافعال على الاسماء
 مرة ومعنى قولنا انظر الجر في الاسماء ان الفعل المضارع لما اشبه الاسم اعرب
 بالرفع والنصب وتعد الجر لجمع الجر عوضا عنه فصارت الجر في الافعال انظر الجر
 في الاسماء والمعتل بالواو نحو لغرو وبالسوا نحو يرمي فرفع بالضممة تقدير لانه استغلت
 فيه الضمة على الواو والياء لفظا فحذف كما ذكر في باب قاض في الاسماء ونصب
 بالفتحة لفظا لان الفتحة لم يستقل عليها محلات لفظا وجره بحذف الواو
 والياء لانه لما سكت كلامهم ان جعلوا الجر في غير المعتل حذف ما هو اخر المرفوع
 في مثل المرفوع فوك يضربان ومثل فوك يضرب اما مثل فوك يضربان فاخره نون
 وجره بحذف النون واما مثل يضرب فاخره ضمة وجره بحذف الضمة فسان
 الجر في غير المعتل بحذف اخر المرفوع ولم يكن اخر المعتل الا حرف علة ساكن جعلوا
 جرهم بحذفه والمعتل بالالف مثل خشي يرتفع بالضممة ونصب بالفتحة تقدير على
 ما ذكرناه في باب عصا فان الف لا تقبل الحركات وحذف الف في الجر على ما ذكرناه

في المعقل بالواو والياء **قال** ويرتفع ذهب البصريون الى ان رافع معنى
وهو وقوع موقع الاسم وهو امر معنوي لا لفظي ومذهب الكوفيين ان رافع مجرد
عن الناصب والجازم واختار ابن المالك قول الكوفيين وقال المصنف قول
الكوفيين اقرب على المتعلم من قولهم ويرتفع اذا وقع موقع الاسم لانه يرد عليه اعتراضا
مشككه ويحتاج الى الجواب عنها **قال** قولهم كاد زيد يقوم فانه مرفوع مع انه لم يقع
موقع الاسم اجيب عنه بانه واقع موقع الاسم في اصله لانه خبر مبتدأ في الاصل
وانما عدل عنه الى الفعل لعموم ضميره ورتبه متعلقا بالذي هو من افعال المقادير
المقتضية للاستقبال او الحال كما ياتي والعارض لا اعتبار له وقد جاء بعضه على الاصل
كقوله فابت الى قوم وما كذبنا ومنها قولهم ضرب الزيدان فانه لم يقع موقع الاسم
واحاط عنه حار الله العلامة في الفصل بانه من مطلق صحة وقوع الاسماء وان
من اسند الكلاما منتقلا الى النطق عن الصمت لم يلزمه ان يكون اول كلمة نفوه بها
اسما او فعلا بل سنده كلامه موضع خبر في اي قبل شأ ومنها ما اورده ابن المالك
وهو هلا تفعل ورايت الذي تفعل وما لك لا تفعل فانه مرفوع في هذه المواضع
مع ان الاسم لا يقع فيها فلو كان رافعه ووقع موقع الاسم لوقع في المواضع بل
رافعه واحب عنه بانه انما عتنع ان يقع ما بعده هلا الاسم لضرورة بواسطة
هلا التحضيضية متضم للامر وما عارض بسبب عارض لا يعبر وتفعلي في مالك
لا تفعل في موقع الاسم اذ المعنى ما منعك الفعل لانه منع من اللفظية وجوده
لا النافية للفعل وكذا في الذي تفعل في موضع المفعول فثبت انه يرد على قولهم
ويرتفع اذا وقع موقع الاسم اعراضات مشككه ويحتاج الى الجواب عنها وادعوني

ولم يضر
ولم يضر

بجده ومع ولم يرد عليه اشكال في ال على العاقل بالجر دان الاصل عدم
دخول العوامل فكان المرفوع سابقا على دخول العوامل والتجرد فرفع دخول
العوامل فليكون متاخرا عن دخول العوامل فالرفع المتأخر عن التجرد المتأخر
عن دخول العوامل يكون متاخرا عن دخول العوامل بمرتين وقد ثبت كون
الرفع سابقا على دخول العوامل فلزم كون السابق على شئ متأخرا عنه مرتين
اجيب عنه بانه ليس بشرط التجرد عن الشئ لعدم التلبس به كالمولود
فانه يصح وصفه بالتجرد عن اللباس ولتقابل بالتجرد ان يقول التجرد قد سبق
اعتباره في الاسم فكان اولى وايضا عامل النصب في الافعال شبيه بعامل
النصب في الاسماء فكان رافعه كذلك **قال** وننتصب بان ذكر النواصب
جملة ثم احدث بعضها فليتكلم في التفصيل وندم ان لانه متفق عليها وفي غيرها
خلاف فلي منهم من يؤول اصلها الى ان فاذا ن فاذ وان ولي ناصبه مقدرة
ان فو لا لاناصب عندهم الى ان فان سبب محما شرط ان لا يقع قبلها
فعل علم ولا ظن مثل اريدان بحسن الى وقوله تعالى وان تصوموا خير لكم
وفي المثال الاول النصب بالحركة وفي المثال الثاني النصب بسقوط النون
ومنه قوله نعم يريدون ان يخرجوا من النار والتي تقع بعد العلم هي محففة
م الثقيلة وليست ساقبة الفعل لانه عتنع ووقع المحففة بعد افعال
الرجاء والطمع لا ترى انك لو قلت انني اريد ان يكون لك انك اذ اعلى بثوت
ما في خبره ومحففة وانني اريد على توقعه والشئ الواحد لا يكون متوقعا
حاصلا **قال** المصنف في شرح الفصل فلما ثبت امتناع دخول

افعال الرجا والطعم على المشددة في كلا وجهيها الترمو الذي يدخلها
افعال التحقيق اطلاقا على المشددة لحصل المشاكلة مثل علمت ان سيقوم
وان لا يقوم وانما اورد هذين المثالين لان المحففة يلزمها مع الفعل المن
او حرف النفي ومنه قوله تعالى افلا يرون ان لا يرجع اليهم فليرفع لا تحضأ
بعد فعل العلم والى بعد الفعل فيها الوجهان لانه يصح وقوع المحففة
بعد الظن لان الاشياء ليست بالظن بخلاف غيرها وصح وقوع الناصبة
بعده لانه معنى المصدر فصيح ان يقع مطلقا ومنه قوله تعالى وحسبوا ان
لا يكون فيه بالنصب والرفع فتستقيم النصب اذا سمي وقوعها بعد العلم
والظن لانه اذا سمي الامتناع والجوار يحتمل الوجوب لضرورة الحصر وهذا
الذي ذكره في الشرح عر كافي في معرفة موضع المحففة والناصبه وقد ذكر
المصنف لها ضابطا في اجزاء الحروف المشبهة بالفعل فشرح الفصل
قائلا لفظان اما ان يذكر فعل قلها مسلط عليها او لا فان كان الفعل
مسلط عليها فلا يخ اما ان يكون فعل يحق او ظن او غيرها فالاول يستعين
للمشددة والمحففة منها والثالث يستعين للناصبه والثاني يجوز فيه
الامر ان وان لم يكن قلنا فعل مسلط عليها فلا يخ اما ان يكون مصدرها
الجملة او لا فان صدرها الجملة تعيد للناصبه للفعل مثل قوله تعالى وان
تصوموا خير لكم وان لم تقصدن بها جازة تاجمعا كقولك حسن ان يقوم وحسن
انك يقوم وهذه الضابط لعلم موضع بعض الناصبه وبعض غيرها وموضع جواز
الامر من سوار كذا من شيا للكلام او سماعا اول الذي ذكره في

القسم الثالث من القسم الاول مشكلا لان غير فعل التحقيق والظن قد يكون
منافيا للمعنى المحففة وقد لا يكون فاذا لم يكن منافيا لمخوفه وقوع المحففة
بعده فالشيخ المروقي في قول الحماسي همتان لا اطعم الدهر
بعدهم حياة وكان الصبر ابقى والكرما ان اطعم منصوب بان ولورفع
لجار على ان يكون محففة من الفعل ويكون اسمه مضمرا وهذا الذي ذكره
الشيخ المروقي تدل على ان لا معنى في القسم الثالث لخاصة الفعل
وكثيرا ما صرح الشيخ المروقي في القسم الثالث بحوار الامر من الوجوب
ان جعل القسم الثالث قسما ودل على ان الفعل في هذا القسم اما ان يكون
منافيا للمحففة كافعال الرجا والطعم او لا فان كان منافيا لكان منافيا
وان لم يكن منافيا لها خوز فيها الوجهان ولكن نصب الفعل
مطلقا سواء وقع بعد فعل العلم او الظن او غيرها ومعناها ان المستقبل
فكون مثل ما في انه معنى نفى الاستقبال الا ان لا اذكر في قوله لا ابرح
فاذا اذكرت قلت لن ابرح قال ان المالك قول الرمحري في انودج
لن لتاعدا النفي ضعف وحامله اعتقاد الباطل ان لا يرى الله تعالى جعلنا
الله مراهل الروية وقال الامام الحديثي الرمحري من العبد وشهادة
الاثبات معدم على شهادة النفي فحامل اعتقاده ان لا يرى الله شوب ان
لنا بعد النفي لا العكس والحق ان لنا بعد النفي في الدنيا وادى
مصب شرطن احدهما ان لا بعد ما بعد ما على ما قبلها ونقل عن الامام
عبد القاهر انه قال معنى الاعتقاد ان يرجع الفعل المستقبل الواقع بعد ان

الى شئ قبلها يقتضي فيه رفعها او جرما والشرط الثاني ان يكون الفعل مستقبلا
ومعناها الجواب والجرار سؤل لمن قال انا اسك اذا اجزى اليك فتقولك اذا احسن
اليك جواب لقوله انا اسك وجراره على اثباته فان قدم هذين الشرطين شرط
بطلان نصب كقولك انا اذا احسن اليك فقد اسعينا احدا الشرطين وهو ايضا
الاعتماد لانه قد اعتمد ما بعد ان على ما قبلها فلا تعمل قال المصنف في شرح
المفصل وانما لم تعمل معتمدا ما بعدها على ما قبلها لانه لما قبلها قبل مجيها ومجيها
في مثله لعرض معنى يحصل بلفظها مع بقاء المعنى الاول فبقى لما كان عليه قبل
مجيها اذ انا بقاء المعنى وكراهه ان يتوهم تغير المعنى فيه بسببها بخلاف ذلك
زيد لكرمه وشبهها فانه ليس كذلك ولذا كسر شئت بطلت اذا توسطت او تاخرت
لان الجزئين اللذين مع باب طنب ايضا عند توسطها على حالها في المعنى قبل دخولها
واذا البتت طنت مع تعلقها بالتعلق المعنوي الذي لا ينفك عنه استقلال
الجزئين فلان يلغى اذن اوليها لانهما تعلقها بما بعدها فتلقتا بسبب العمل
ولو كان لها تعلق فليس كتعلق عوامل الاسماء لان ذلك معنوي وهذا لفظي ومن ثم
كان الالف في طنب حائرا وهو هنا واجب وقال تلميذ المصنف انما
لم تعمل معتمدا الضعفا بسبب وقوعها حشوا والاعتماد قد يكون على مبتدأ وقد
يكون على شرط وقد يكون على قسم مثال الاول قد مر ومثال الشرط ان امني اذا اكر
ومثال القسم والله اذن لم افعل وكذلك اذا اسغى شرط الاستقبال كقولك لمن
يحدثك اذن اظنك كاذبا لا سبب لانه اظنك في معنى الحال فيكون شرط الاستقبال
منفيا فلا يعمل قال المصنف في شرح المفصل وانما لم يعمل الالف في المستقبل

اجزى لها مجري النواصب كلها وقال تلميذه الاستقبال شرط في النواصب لان
فعل الحال لا يحقق في الوجود كالمستقبل فلا يعمل فيه عوامل الافعال فان كان
قبلها واو او فله مثل زيد يقوم واذن يذهب وفادن يذهب فالوجهان الاعمال
والالف ان الالف اكثر لحصول الاعتماد به جاز القرآن قال نعم واذن لا يلبثون
يخلص فاذن لا يلبثون وقد جاء واذن لا يلبثون على الاعمال في غير السبعة ووجهه
ان الفعل مستقل مع فاعله من غير ان يربط الى حرف العطف المعتمد ومعنى هذا ما قاله
في شرح المفصل من انه لما لم يكن الواو لتشرى كانت ملغاة واعلم ان
جاء الله العلامة وجه الاعمال لغرضها وجهه به المصنف قال في الكشف
وفي قراءة التي لا يلبثون على اعمال اذن فان لم يوجها القران لم يلبث
انما الشايع وقد عطف فيها الفعل على الفعل وهو مرفوع لوقوع خبره كادو
الفعل في خبر كاد واقع موقع الاسم واما في قراءة التي فيها الجملة براسها التي
هي اذن لا يلبثون عطف على جملة قوله ان كادوا ليستغفروا له وجهه
ايضا ابن عيش قال في شرح المفصل في مباحث الحروف وذكر زيد يقوم
واذن يذهب بحوزة النصب والرفع باعتبارين مختلفين وذلك ان كان عطف
واذن يكرمل على يقوم الذي هو الخبر الغيت اذن من العمل وصار خبره الخبر
لان ما عطف على شئ صار واقعاً موقعه فكان قلنت زيدا ان يكرمل فيكون
قد اعتمد ما بعدها على ما قبلها لانه خبر المبتدأ وان عطفته على الجملة الاولى
كانت الواو كالمستأنفة وصار في حكم ابتداء كلام فاعمل الالف ونصب
نصب ومعناها السببية اي يدل على ان ما قبلها سبب لما بعدها وقد اختلف

هل هي ناصبه بنفسها او باضمار ان والفتح على ان ناصبه بنفسها الحصول
على انها ناصبه في مثل قولهم اسلمت لكى ادخل الجنة واعلم ان كى في قولهم
لمن يقول قصدت فلانا حرف جر عند البصريين وقال الكوفيون انها ليست بحرف جر
جاء الله العلامة مذهب الكوفيين واما انتصاب الفعل بعدها فيلزم مذهب كوفيها
المصنف في شرح الفصل منهم من يقول ان نصب كى بنفسها بدل قولهم لكى تسلم ومنهم
من يقول ان نصب بعد ان وبدل عليه امر ان احدهما ما ثبت من كونها حرف فيكون كاللام
فكما وجب في اللام ان يكون النصب فيها باضمار ان فكذا كوفيه والثاني ما ثبت من ان
ان بعد كى ولو انها مقدره لم يسغ اظهارها الا ترى انك لو قلت لمن ان اضرب زيد لم يحز
والمذهب الثالث ان لها حاله في معنى في مثل لكى هي العالمه وهي ما عداها جائز فند الامر ان
قال وحى جاء المضارع الواقع بعد حتى منصوبا وانتصابه بان مضمره
عند البصريين والكوفيون يزعمون انه منصوب حتى من غير اضمار والذي جعل البصر
على ذلك انهم وجدوا حتى حرف جر ومعناها من المعانيها في غير المواضع فوجب ان يند
ما دخلت عليه اسما ولا يند الفعل اسما الا حرف مصدر وحرف المصدر ان وما وكي
على اختلاف وان لا جارا ان يكون ان ادخل دخولها على الفعل ولا يلام ان الفعل
منصوب وهي لا نصب ظاهر فكيف نصب مضمر ولا جارا ان يكون كى اما عند من
ليست عنده مصدرية فقط واما من قال مصدرية فلان تقديرها ههنا اودى الى الغير
المعنى مع حتى والى التكرير مع اللام ودكر فوك سرت حتى تطلع الشمس فلو قدرت
كى ههنا لند المعنى لانه ليس موضع تعليل وبعد اللام اودى الى تقدير حرف معناها
مع امكان غيره والاولى ثبوتها مع ان مع اللام فدل على انها هي المضمره فيها وفي
ان

انها

غيره لانه يرد على القول بكونه اضمارا في قولهم اودى الى اجتماع حرفين بمعنى واحد
انهم فعلوا ذلك من غير ان يكون كى تكررني واذا لم يكرهوه من غير ان يكون مقدره
فكان ما ذكرناه ثانيا او اولى هدى ذكره المصنف في شرح الفصل وبه يعلم ما في الشرح
ومن شرط النصب بعد حتى ان يكون الفعل مستقبلا عند الاخبار او بالنظر الى ما
قبله واما ما كان فاما ان يكون بمعنى كى او في الاقسام اربعة فوك اسلمت حتى
ادخل الجنة مثال للمستقبل عند الاخبار وحتى فيه بمعنى كى لان ما قبله سب
لما بعده وقد سرت ليدخل البلد سرت حتى ادخلها اذا قصدت الاخبار عن السير
الذي كان الدخول متوقفا عنده دخلت ولم تدخل مثال للمستقبل بالنظر الى
ما قبله لانك اخبرت عن السير المنقضى الذي كان الدخول متوقفا عنده بعد ان
دكر السير ففي حاله اخبارك هذا لا يكون الدخول متوقفا قطعاً وانما هو متوقفا
بالنظر الى ما قبله وهو السير وهذا ايضا بمعنى كى لمحقق السبب بين ما قبل
حتى وما بعده وفوك اسير حتى لغت الشمس اذا قصدت الاخبار عن السير
الذي ينتهي عند غيوبة الشمس مثال للمستقبل عند الاخبار ولا سببية
فيه ما قبل حتى وما بعده فكون معنى الى وفوك وقد سرت الى غيوبة الشمس
كنت سرت اسر حتى لغت الشمس اذا قصدت الاخبار عن السير الذي كان عسوه
الشمس متوقفا عنده مثال للمستقبل بالنظر الى ما قبله مع كونه معنى الى وقوله
في الشرح ولم يتعرض لحصوله اشارة الى رد ما اعترضه جاز الله العلامة في القسم
الذي يكون الفعل الواقع بعد حتى فيه متوقفا بالنظر الى ما قبله فكون ذلك الفعل
منقرا ضاملا انما سوك اذا قصدت الاخبار عن السير الذي كان الدخول متوقفا

عنده كنت سرتا سرحي ادخل البلد بعد وجود الدخول والارضه وكذلك اعلم
 كنت سرتا سرحي بعد الشرح بعد وجود غنوبه الشرح والارضه قال
 للفعل بعد حتى حالان هو في احدهما مستقبل او في حكم المستقبل فصب
 فوك سرتا سرحي ادخلها مصد في كان دخولك متوقفا لما لوحد او كان مقتضيا لما
 في حكم المستقبل حيث انه في وجود السير المفعول فاحله كان متوقفا ورده عليه
 المصنف في شرح الفصل قال لا يولد او كان مقتضيا لوهم انه في هذا الوجه قد يكون
 مقتضيا وان يعبر عن التقضي وليس الامر كذلك فهم لان فوك كنت سرتا سرحي ادخل
 المدينة لا يلزم منه معنى الدخول ولا الاخبار عنه بالمقتضي لو قدر مقتضيا لان
 المعنى الاخبار بوقوع الفعل قبل حتى وبان ما بعد حتى كان ح متوقفا فانت محير بالسير
 ويدخل كان متوقفا عند السير مقصود في العذر في الوقوع ثم هذا الدخول المتوقف
 قد تقع بعد ذلك في الوجود وقد لا تقع ولا تغير ذلك المعنى ولا العسره عما كان عليه
 فذلك يقول بعد وقوع الدخول او تقديره كنت سرتا سرحي ادخل البلد فجد المعنى
 في هذا الاخبار على كلا العذرين واحدا لانه لا يعرض له في اثبات وقوع الدخول ولا
 نفيه وانما هو محير عن دخوله كان متوقفا ولا يختلف بوقوع الدخول بعد ذلك ولا
 باسما هذا ما ذكره المصنف على جوار الله العلامة قال لا علم ان يقال لم يصدر
 خوارم الى التنبه بل لا دني على الاعلى اذ بعد التقضي يصح النصب فاذا لم يكن قد
 فاولى ان يصح اذا لم يثبت وصف المضي **فان** فان اردت يعني
 فان اردت من الفعل الواقع بعد حتى الحال الخفيا او حكاية بطل النصب في الفعل
 ويكون الرفع فيه واجبا مثال الحال الخفيا يكون قد سرت وان ادخل تقول سرت حتى

ان قوله في شرح
 ولم يتعرض لمصو
 ه ال هذا الرد
 ان يمد المصنف
 بما ذكره المصنف
 الله م

ادخل
 الما

البلد يعبر عن الدخول الحاصل حالا مجمعا ومثال الحال بعد ان يكون
 السير والدخول قد وقع جميعا وقصدت الى التعبير عن الدخول الواقع في الوجود
 للحال وانما وجب الرفع عند ارادة الحال لما ذكره المصنف في شرح الفصل فانه انما
 نصبتوا في موضع النصب المذكور لانه امكرفه بعد النصب لا يرى ان الفعل
 مستقبل وان بعد ان فيه محقق لانها للاستقبال فصح بعد الاستقبال
 بخلاف موضع الرفع فانه للحال وبعد ان مع الحال ما قصر لانها للاستقبال
 فلا جامع الحال فذلك كما النصب في مواضع الاستقبال وفان في مواضع الحال
 ويلزم وجوب الرفع ان يكون حتى حرفا ابتداء لانها لو كانت حرف جر لوجب ان
 تفعل الفعل اسما ليصح دخولها عليه ولا تقدر اسما لانها بان لكن تقديره ان ممتنع
 مع وجوب الرفع ويلزم كون حتى حرفا ابتداء ان يكون ما قبل حتى سببا لما بعدها
 بخلاف حال الاستقبال فان الامر في سابقان فيه كانهما لما استعملوها حرف
 ابتداء صار ما بعدها مستقلا في الاخبار به كان الكلام حلت في قصد والى
 قوة الربط بينهما معنى السببه ههنا وفي الاول لم يترموها للربط بالحال
 بالحره وذلك ان حتى في الوجه الاول جاز ومجوز فهو جز ما قبله وفي الوجه
 الثاني مستقل وليس جزا مما قبله فلا يلزم من الراجح السببه في الحملين
 لقوى الربط الراجح السببه فيما الربط مع حرفي بالحره ومثل المصنف
 مثال المحفوظه الحال وهو قولهم مرض حتى لا يروونه فالفعل ههنا فعل حال
 قال المصنف في شرح الفصل فانه لو قدر مستقبل لافسد المعنى من
 جهة ان اسما الرجا المقصود بذكره خطر المرض ولا يحصل ذلك حتى يكون اتقا

الا ان قصدت حكاية
 وقت وجوده وتقول
 امسح حتى ادخل الما
 فكون محيرا عن سير
 عند دخول في الوجود

الرجاء حاصلًا وإذا كان حاصلًا وجب الرفع وما قبلها سبب لما بعده
 المرض سبب لما قبلها فاستقامت المسكة وكذلك قولهم شرب الماء حتى
 بجى البعير بحريظته لو قدر منصوبًا لم يستقم لأن الغرض من ذكر حجر البعير بظنه
 زيادة الارتوار ولا يحصل ذلك إلا أن يكون حاصلًا **قال** ومنشئ
 امتنع علمت ما قرناه أن يكون حتى حرف ابتداء لازم لوجوب الرفع ويكون
 ما قبلها سببًا لما بعده لما زما لوجوب الرفع وإذا كان كذلك فحيث تعذر
 جعل حتى حرف ابتداء امتنع الرفع وكذلك حيث تعذر ما قبل حتى سببًا لما
 بعدها امتنع الرفع فالأول قولك كان سيري حتى أدخلها بالرفع في كان الثاني
 لأنك إذا جعلت الفعل حالًا وجب الحكم به على سبيل الاستقلال وانقطعت
 الجملة عما قبلها والكلام في كان الناقصة فتبقى خبر خبر يفسد معناها أي معنى
 كان الناقصة لأن معنى كان الناقصة نفي خبر أبقاها بغير خبر لفظًا وتوحيدها
 كون مفسدًا لمعناها والثاني استرحت حتى تدخلها بالرفع لأنك إذا جعلت الفعل
 حالًا وجب أن يكون ما قبلها سببًا لما بعده ما يكون حالًا بوقوع السبب شاكًا
 في وقوع السبب لأنك استغفرت عنه وهذا محال فاما إذا قلت كان سيري حتى أدخلها
 وفصدت التامة جال الوجهان النصيب والرفع لا تتقاربان الرفع لأنه إنما كان متمنعًا
 فحيث احتيج إلى خبر فاذ كانت التامة لم يحتج إلى خبر وكذلك إذا قلت انهم سار حتى
 يدخلها يجوز فيه الوجهان لا تتقاربان الرفع لأنه إنما استغفروا عن السائر ولم يشك
 في السير حصل السبب فإذن الرفع لا خلاف استرحت حتى يدخلها **قال** ولم
 كي هذه اللام هي التي في مثل أسلمت لا دخل الجنة ومعناها معنى كي وهو السببية

من حتى حرف ابتداء
 ون كل واحد من كون
 في حرف ابتداء وكون
 قبلها سببًا لما بعده
 زمام

فذلك معنى فلان معناه معنى كي سببًا لم كي ونصب الفعل بعدها بقدر أن
 على ما تقدم تقريره في **قال** ولما لم الحود هذه اللام هي اللام التي
 زيدت للتوكيد بعد نفى داخل على كان مثل قوله تعالى وما كان الله ليُعذِبهم ولما
 لفظ لم كي وتفرق بينهما فحش المعنى فإن تلك للتعليل وهذه ليست للتعليل
 وبأن هذه لو استقطبت لم تختل المعنى المراد وتلك لو استقطبت اختل وبأن هذه بعد
 نفى داخل على كان وتلك ليست كذلك **قال** والفاء المضارع المنصوب
 بعد الفاء التي قبلها الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتثنية والعرض إذا كان
 ما قبلها سببًا لما بعدهما اختلفوا في ناصبه فذهب بعضهم إلى أن ناصبه من مقدمه
 وبعضهم إلى أن ناصبه الفاء واختار المصنف الأول والدليل عليه أن
 هذه الفاء عاطف تعذر حمله على وجه العطف هنا الابتداء والمحل الأول
 أسما وإذا جعل اسمًا فلا يعطف عليه الفعل إلا ما قبله الاسم وسان هذا الكلام
 أنك إذا قلت أكرمني فأكرمك كان الثاني مخالفًا لما ترى أن الأول أمر والثاني
 خبر وكلف سببهم أن يكون الخبر معطوفًا على الأمر فوجب أن يؤول الكلام بحيث
 يصح معاول الفعل المعطوف عليه بمصدر يصح العطف كما أول قائما في ثم قائمًا
 بالمصدر يصح نصبه على المنعول المطلق ويكون معنى أكرمني لكرمك أكرام
 فإذا قدر الأول يكون المعطوف عليه مفردًا فيتعذر عطف المعطوف وهو حمله
 عليه فلا بد وأن يؤول الجملة المعطوفة بمفرد يصح العطف على المفرد الذي قبله
 ولا تقدر الفعل مصدرًا إلا بان أو ما أولك تعذرت كي لتعذر وقوعها بعد الفاء
 لأنها للتعليل والسببية وتعذرت ما لا يؤولها لتعمل فكيف يعمل مقدمه فتعذرت

فذلك
 أملا

ان قال المصنف لا يستقيم قول من زعم انه منصوب بالثلاث لانها لو كانت
لنصب في غير هذا الموضع لغير نصب في موضع لا يكون قبلها احد الاشياء المذكورة
ولما لم نصب في غير هذا الموضع دل على ان الناصب في هذا الموضع غيرها ولا ناصب يقدر
سوى ما تقدم من ان فان زعم ان وقوع احد الاشياء الستة قبل الفاشطية في
نصب الفاشطية المضارع لم يعمل في مثل يقوم زيد فاحسن اليه لغوات الشرط وليس
بمستقيم لان هذه الفاشطية تستقيم ان يكون عاطفة لان العاطفة لا نصب في
الاول او لا الكلام على الوجه الذي ذكرناه فيكون النصب ان مقدرة لا نفا العاطفة
ولا يستقيم ان يكون فارا السببية لوجهين الاول ان فارا السببية مع الجملة
التي بعدها منقطعة عما قبلها بحسب اللفظ فلا فرق بين ان يكون ما قبلها جملة
انشائية او خبرية فلا يكون مشروطة بوقوع الاشياء الستة قبلها والثاني
ان فارا السببية ثبتت حولها على الاسماء ايضا كقوله نعم فانه سوار شهيد
ونواصب الى فعال لا دخولها على الاسماء انتقاما معني نواصب الى افعال في الاسماء
فان اكثرها للاستقبال فثبت ان الفاشطية لا عمل لها وان العامل ان مقدرة
مثال انتهى لا يصحني فاكرمك وتاويله ليكن منك عدم ضرب فاكرام مني مثال
النفى ما ياتينا فحدثنا وتاويله لا يكون منك اسان فحدثنا فحدثنا ما ياتينا
خبري فصيح ان يعطى عليه خبري اخر وهو قولنا فحدثنا اله انه حمل على النهي
لمشاركه النهي في انعدام الفعل فهما في قصد المتكلم فلهذا ذكر اول الكلام
كما اول في النهي مثال الاستفهام انيست كفا زرك وتاويله ليكن
منك يعرف سبب فارة مني مثال التثنية ليتي ملا فانفق وتاويله

ك

ليكن ما لا فافاق مثال العرض لا تنزل فتصبت خيرا وتاويله ان كان
كقوله فاصابتك خيرا وانما اشترط ان يكون قبلها احد الاشياء الستة
اد لو كان خيرا لعرب ما بعده باعرا به عطفا عليه او رفع استينافا وانما اشترط
الغيبية لانه اذا انتفت يرفع على الاستيناف ولا يحتاج الى تقدير وتاويل
مثال قوله الكرمي فاضرك ومنه قوله عليه السلام يموت احد ثلثة من الولد فتمسه
النار فانه لم يرد منه ان يموت ثلثة من الاولاد بسبب لسر النار وانه منتف
خلاف سببية وهو يموت ثلثة من الاولاد اذا لم يقدر موت الولد بسبب لسر
النار **قال** والواو شرط من حكم الواو في ان النصب بعدها سقدر
ان حكم الفاشطية من السان وزعم بعضهم انها الناصبة بنفسها والكلام
معهم على نحو ما ذكر في الفاشطية وان لم يكن في الفاشطية السببية وتقديره ان يقال
ان الواو لو كانت ناصبة لنصب في غير هذا الموضع فان زعم ان وقوع احد الاشياء
الستة قبل الواو شرط للنصب الواو فلا نصب في غير هذا الموضع كتنقيا الشرط
فليس بمستقيم لان هذه الواو ان كانت العاطفة فلا تنصب في عمل الحروف
العطف بالانفاق وان كانت للاستيناف فيكون مع جملة منقطعة
عما قبلها فلا فرق بين ان يكون ما قبلها احد الاشياء الستة او غيره قال
المصنف في امالي المسائل المتفرقة الواو في الامر والنهي والنفى والاستفهام
والتمني والعرض للجمع بين ما قبلها وما بعدها فاذا ثبت الكرمي والكرم فقد
امرت باجماع الكرامين كقوله فقلت ادعي وادعوان اندي لصوتك اني نادى
لغني ان اجماع الصوتين بلغ في السماع وكذا اذا قلت ما ياتينا وحدثنا

عبارة

فمعناه ما يجمع تلك هذه الامران ولم يتعرض لنفي كل واحد على الآخر فلو كان ثابتاً
لو كان ثابتاً وحده او وحده ولا ياتيه صح ان يقال ما ساء وحدثنا وكذلك
ادراكه لاثباتي وحدثني معناه ما يجمع من هذين الفعلين كقولهم تاكل السمك
وتشرب اللبن لا يجمع بينهما ولا كل واحد على الآخر ثم بعد ذلك شرب اللبن
ولم يجمع بينهما لم يكره مخالفاً للثبوت لانه انما هي عن الجمع ولم يجمع وهذه الواو
معناه الجمع من الحكيم المطلوب من امر او نهي واستفهاماً وليست كما في الواو التي
يعطف بها مفرد على مفرد مثله فانها لا تدل على معية ولا ترتيب واذا قلنا
فيها الجمع المطلق فمعناه ان المعطوف والمعطوف عليه اجتماعاً في نسبة الحكم
الهما من غير تعرض لمعية ولا ترتيب والمراد ههنا في قولهم تاكل السمك وتشرب اللبن
الجمع من الفعلين فلا يترك عزان يكونان في وقت واحد فان الفعلين اما ان يكونا
مفترقين او مجتمعين واذا كانا مجتمعين لزم ان يكونا في وقت واحد ولا فها مفترقا
مثال الاستفهام اما ساء وحدثنا ومال التمني ليت ملا وانفقه
قال العرض اما ياتيني وتحدثني قال واوسط تنصب المضارع
بعد او اذا كان بمعنى الى ان وقال سسويه اذا كان بمعنى الى ان والامر
في ذلك الاختلاف قريب وانما قال قريب لانه لا يختلف في ذلك ما هو المقصود
ههنا وهو بعد ان وانما قلنا لا يختلف المقصود لان او ان كان بمعنى الى
والى حرف جر فيجب تقدير ان بعدها كما وجب تقديرها بعد غيرها من حرفي الجر
وهو حتى واللام وان كان او بمعنى الى او لا يقتضي الاسم فوجب تاويل الفعل الذي
بعدها بمصدر ولا بعد الفعل مصدر الا بان او ما اولى لما قرئ في حتى متعين

يقدر تقدير ما ذكره
تقدير

تقدير **والعاطفة** شرط نصب المضارع بعد حرف العطف ان يكون
المعطوف على اسمها يصح تقديره ان بعدها تقديره ان تعالى كون المعطوف على اسمها
لتقديره ان العطف يقتضي اشتراك المعطوف مع المعطوف عليه في العامل ولا مشاركة
الفعل مع الاسم فيه فعطف احدهما على الآخر يوجب الاشتراك فيقدر حرف مصدر ليكون
المعطوف ايضا اسما حتى تخانس في التسمية وعكس اشتراكها في العامل وتعين
تقديره ان لا يثبت تقديرها باصبة على ما تقدم ووجب عند الحاجة الى التقدير
ان تقديره ما ثبت تقديره كقولك اعطني قياضك وخرج فنصبك ان التقدير وان خرج
ليصح العطف على الاسم المتقدم بما جانشه في التسمية **قال** ويجوز
اظهار ان مع لام كي والعاطفة وجب مع في اللام اما جواز اظهارها مع لام كي فلفرض
الفرق سوا من لام الجود فاول الامر اي من غير النظر الى انه كان قبلها كان منفياً
ام لا ولم يعلل كون لام الجود زائدة فالأظهار مع غير الزايدة اولى واعلم ان علماء اللام
الحدثي قايلاً حصل الفرق بانها بعد كان المنفي من اول الامر من غير نظر الى ان
ان ظهرت اوله واول **ان** ما ذكره الامام الحديثي قريبة خارحة
عن اللام بخلاف ما ذكره المصنف فانه قريبة داخله فيه لما ترى انهم زادوا
السنن في قولهم علت ان سيقوم للفرق من المحففة والناصبة وان كان الفرق
منهما حصل علت بنا على ان ان الناصبة بمنع وقوعها بعد علت ولكنهم لم يحرموا
بقلت لكونها قريبة خارحة وسيجي في اجاث الحروف المشبهة بالفعل كلام
المصنف مؤكداً لما ذكرنا واما حوار اظهار ان مع حرف العطف اذا كان المعطوف
على اسم فلعرض الفرق من عاطفة عن صريح الفعل ومن عاطفة صريح الفعل فاول

واعترض عليه الامام الحديث قائلًا الفرق يكون لفظ المعطوف عليه منها اسم صريحها من اول الامر

الامر ووجه فعلًا صريحًا واول الجواب عنه تعيين ما ذكرنا في الجواب عن الاول

واما وجوب الظاهر مع كافي لم كي فلانهم يدخلون حرف الجر على حرف النفي فلو لم يظهر وان هذا لو لست كما في النفي وانما يدخلوا حرف الجر على حرف النفي لان حرف النفي صدر الكلام فلو دخل عليه حرف الجر بطل صدارة حرف النفي فان قبل يلزم دخوله النافه على جمله هي صلة لان فيعود المحذوف لانه سطر صدارة حرف النفي بدخول ان عليه فالجواب ان وقوعه لا يقتضي التمسك بوقوعها بعد حرف الجر فان ان حرف موصول يحوز ان يقع بعدها كما يحوز ان يقع بعد الاسم الموصول بالاجماع في قولهم جاني الذي لا يخرج ولو حذف ان لفظا ما خزن في اعني من لئلا وولي لا النافه حرف الجر كان المحذوف حرف الجر الموصول واللام النفي في الصلة يعني كرفع حرف الجر عن الاسم الموصول في قولهم مرت بالذي لا يخرج وادخله حرف النفي الذي في الصلة وذلك ممتنع لما علمت من ان حرف النفي له صدر الكلام فلو دخل عليه حرف الجر بطل صدارته فلهذا سقط اوله بدخول الجار على الاسماء الشريطة والاستفهامية نحو عن تمر يا مردوعين مرت وثاننا بدخوله على حرف النفي في مثل لا ربه اخشى ومثل لا اجرهم ولكن ان نحاب عن الاول بانه وجد في صورة التقض ما سوغ دخول الجار بخلاف ما خزن فيه وهو ان مدخول الجار لما كان اسما كان محلا لدخول الجار فاعتبر بطلان الصدارة لذلك مع ان الجار في صورة التقض لما كان كالجر لم يبطل الصدارة بالحقيقة ولم يكن بعد الجار فمما خزن فيه لان الجار لما يكون كالجر بالنسبة الى الاسم لا الى الحرف اذ كان في الحرف وعن الثاني بان المتع عن حرفه المدخول على تقدير التسليم

فالجواب

فالجواب ووجه الاسم بعد الحرف قال المصنف في شرح المفصل انما وجبوا الظاهر في مثل المثال اذ دخل حرف الجر على حرف النفي ولا يلزم صحة دخوله على الحرف في مثل لما وان لان ذلك مع ما بعده في باب المصدر مكانه لم يدخل الا على الاسم وقال في المثالين كرهوا ادخال حرف الجر في الصورة على حرف ليس مع ما بعده في تاويل الاسم واعترض عليه الامام الحديث على المصنف قائلًا يلزم على ما ذكره امتناع سيبعد به حتى لا اراه وجوه والذي في المثال المذكور ان ساوى ان في الحكم وهو انه مع ما بعده مفرج يزيد ذلك الاشكال فيه وهو ان لا سقى صدره لا ايضا فلا تتجه التشبيه به وان لم يساوان بنا على انه اسم براسه تقع بعده جملة فلا منافاة بينه وبين النافه الواقعة صدر صلتها فتوكل مرت بالذي لا يخرج مثل مرت رجل لا يصير فلا تتجه التشبيه ايضا اول الجواب عن الاول انما منع اسفا الثاني ان كانت حتى جارة ونعم الملازمة ان كانت عاطفة وابداية وعن الثاني بان الذي ساوى ان في ان مع ما بعده مفرج ولا يبطل بهذا كما لا يبطل صدارة ان وغيرها هذا فانه يحوز وقوع ان بعد الاسم الموصول والتحقيق فيه ان يقال كل ما له صدر الكلام يجب ان يقع صدر جملة ولا يجب تقديمه على كل لفظ في الكلام فاذا وقعت له صدر الجملة التي هي الصلة بعد حصولها صدر الكلام وكون حملها مع الذي مفرد لا يخل بصدورها واما بقيه المواضع التي تنصب فيها الفعل فقد ران فلا يحوز اظهارها في شيء منها كحكي واو والفاء واو او لو قلت اسلمت حتى ان ادخل الحجة واكرمني فان اكرمني وشبهه لم يجوزوا انما الترموا احد في المواضع المذكورة لقيام القرينة الدالة عليها على ما عدم في تفصيلها فان وقوع الفعل بعد حتى الجاهزة قريبه لتقدير

صدارة م

ان بناء على ان حرف الجر لا يدخل الفعل ووقع الاشياء الستة قبل الفاء والاول
الدخول على الفعل المضارع قرينه له كفاية لما كان كذلك يستقيم العطف بحسب الظاهر
فاحتج الى تقدير ان يستقيم العطف على ما رقت قيام القرينه الدالة عليها مع كون
الحذف اخصر فصارت هذه الحروف التي نصب الفعل بعدها باضمار ان على مثل
اقسام قسم يجوز اظهارها وقسم بحسب وقسم عتق وذكر الجازي والواجب فعمل ان ما عدا
فهو المستنوع **قال** ونجزم بلم لما وقع من ذكر رافع المضارع وتوضيح شرح
في بيان جوازها وهي ثلث عشرة ثم قال واما مع كيفما معنى جزم المضارع مع كنهها
واذا ما شاذ اما مع كنهها في الظروف واما مع اذا فلان كالمجازاة انما فعل
لانها تشابه ان الشرطية فحسب الجاهل واذ الوقت المعين فيضعف شابهها
لان ثم قال وبان مقدرة يعني ان الشرطية تجزم مقدرة كما تجزم ظاهره فان
قبل لم حرمته مني وشبهها ولم يحرم الذي اذا انضمت معنى الشرط في قولهم الذي
باتني فله **قال** اجاب المصنف في امالي المسائل المتفرقة بان الذي
وصفت وصلة الى وصف المعارف بالحل فاستبنت كلام التعريف وكان ان لم التعريف
لا يحرم فلكل الذي وبان الحمله التي توصل بها لمدان كون معلومة المخاطب والشرط
لا يكون لهما واما ان الذي مع ما توصل بها اسم مفرد والشرط ما يقضيه كلمتان
مستقلتان فمنها لم وهي عامل الجزم في المضارع مطلقا بخلاف اذن في النوا
فان عملها النصب مقيد ببعض الاحوال لا ترى انها انما تنصب اذا لم يعتمد ما
بقدها على ما قبلها وكان الفعل مستقبلا على ما تقدم جميع ذكر وعمل لم ليس
مقيدا ببعض الاحوال ووضعها لقلب معنى المضارع ماضيا ونفيه نقول لم

لم يبق زيد ومعناه ما قام في الزمان الماضي ومنها الما وهي مثل في ذلك اي
فما ذكرنا من انها تعمل مطلقا وان وضعها لقلب معنى المضارع ماضيا ونفيه
ولما يخص بالاستغراق الى حين ونهاى الى حين الكلام بلما يقول بدم زيد ولم ينفعه
الندم فلا يلزم استمرار استقامت فاع الندم الى حين الكلام بلم واذا لم يدم زيد ولم ينفعه
المكانه بمعناه استمرار ذلك الوقت الكلام بها ويختص لما ايضا يجوز حذف الفعل
بمفعول خرجت ولما اي ولما خرج ولا نقول خرجت لم لان لما زيد على لم يخرج من مكانهم
جعلوا ما زاد عليها سور من باب المحذوف ومنها لام الامر وهي اللام التي تطلب
بها الفعل وتطلب الفعل اما ان يكون من الغائب او من المخاطب او من المتكلم واما ما كان
اما ان يكون من الفاعل او من المفعول ويختص لام الامر باليسر للمخاطب الفاعل لان المخاطب
الفاعل يختص بصيغة الامر على ما سياتي اختصاصه بامثال فاعل الغائب المضرب
زيد بصيغة المبني للفاعل ومثال مفعوله المضرب زيد بصيغة المبني للمفعول
مثال مفعول المخاطب المضرب انت بصيغة المبني للمفعول مثال مفعول المخاطب
لتضرب انت بصيغة المبني للمفعول مثال فاعل المتكلم ومفعوله المضرب
انا ولا تضرب انا وقد جازا لام الامر داخل على المخاطب الفاعل قللا ومنه
قراءة شاذة في قوله تعالى فذلك ولمن حوا وحذفها مع بقا لفظ المضارع
مجرى وما سدرها شاذ كقول الشاعر محمد بن قيس فكل كل نفس اذا ما احف
من امرها ولما الامر مكسورة ابدا فاذا دخل عليها فاء العطف وواو ثم جاز
فيه الوجهان الكسر والسكون كقوله تعالى ولو فواثم لقضوا قريها جميعا
فالكسر على الاصل والاسكان طلبا لتخفيف كما اسكنوا باب كفف وهو ما يكون

على فعل كسر العين فلو الكسب يكون العز ووجه الشبه ان اوله على وزن
كسب بالكسر فكما اسكنوا ثم اسكنوا هنا ومنه ما لا التي للنهي وهي المطلوب
بها ترك الفعل كقول تعالى ولا تسرفوا ولا تكون الاجازة محذوف لا التي لمجرد النفي
فان تلك لا عمل لها في الفعل كقول تعالى وما لكم لا تؤمنون بالله وعرفها بانها التي
لا طلب فيها ومنه ما كالم المجازاة وهي ما يدخل على شين ليحذف الاول
والثاني سببا لغني وضعف لتدل على ان الاول من الشين الذي دخل على ما
سبب الثاني كقولك ان تكرمني اكرمني وسمي الخيون الاول شرطا والثاني جزاء
فاذا كان الفعلان مضارعين فليس فهما الا الجزم كقولك ان تكرمني اكرمني لان
معنى الجزم وهو حرف الشرط موجود ولا مانع من ظهور الاعراب واذا كان المقضي
محققا والمانع منقيا وجب تحقق المقضي وان كان الاول مضارعا دون
الثاني فله كذا في ليس في الاول الجزم لما ذكرناه من ان المقضي متحقق والمانع
منقيا فان كان الثاني مضارعا دون الاول فخير في الثاني الجزم والرفع
اما الجزم فلما ذكرناه واما الرفع فلما ذكره المصنف في شرح الفصل من ان
بطل اللفظ في الشرط الذي هو اقرب اليها جعلت غير عاملة في الجواب الذي
هو ابعد عنها ثم قال وشبه ذلك قولهم والله ان اكرمتني لا اكرمتك وامتناع
والله ان تكرمني لا اكرمتك وكذلك شبه قولهم ان زيد اضربه ضربه وضعف
ان زيد اضربه اضربه لانه لما في الشرط معنى في قولهم والله ان اكرمتني لا اكرمتك
باعتبار الجواب لفظا كره ان يعمل لفظا في الشرط مع الفاعل امر اللفظ في
الجواب حتى بما لا يظهر فيه اعراب فوضع موضع المضارع فكون كانه ملغ باعتبارها

علم

جمعا ولما حذف فعل الشرط في قولك ان زيد اضربه ضربه كره ان يوفي بالمفسر
مجرد ما مع الفصل بينه ومن العامل لضعفه عن العمل مع الفصل فخصر بالما
ليكون كانه ملغ في محذوف اللفظ لحصول الفصل بينه وبين عامله وقد جعل
المبرد الرفع في المضارع اذا كان الثاني مضارعا شاذا كشذوذ رفع المضا
رعة الاولى مضارعا هذا الذي ذكرناه في حواشي الجرم والرفع اذا كان مجردا عن
الفاء اما اذا جاءت الفاء لم يكن الشرط فيه عمل الجزاء باعتبار الفاعل بل
اقسام قسم يجب فيه دخولها وقسم يمنع وقسم يجوز فيه الامران والضابط
فيه ان يقال كل موضع يحقق فيه تاثير الشرط في الجواب يثبت معناه الى الاستقبال
فمنع فيه القائلان الفاء انما توقي به ليرتبط الجواب بالشرط واذا اثر الشرط
في الجواب فحصل الارتباط بينهما بالتاثير فيستغنى فيه عن الارساط بالفاء
وكل موضع لا يحقق فيه تاثير الشرط في الجواب فلا بد فيه من الفاء للحصول
الارساط وكل موضع يحقق فيه احتمالا للتاثير واحتمال عدمه يجوز فيه الامران
اذا تحقق هذا فنقول اذا كان الجزاء ماضيا لفظا او معنى ولا يكون فيه دلل لفظا
ولا بعدا فمسم في الفاء وعبر المصنف في الشرح عن القيد الاخير بقوله
وقصد به الاستقبال بدخول حرف الشرط والذي في الشرح احسن لانه يلزم
من عبارة المتن ان يكون الفاء ممتنعا في عسى وليس يلزم ان يصدق عليه انه ماض
لفظا لعدم كونه مما يجب فيه الفاء ولا يلزم على عبارة الشرح ان يكون للسري عسى
من قبل الممنوع لانه لا يصدق عليه انه مما يقصد به الاستقبال بدخول الشرط واذا
تحقت هذا علمت انه لا بد من زيادة قيد اخر على عبارة المتن ان يقال منصرفا كما

في

مع

شرح الفصل في
تقدير قصد الاستقبال
بقوله في قوله
فعله

في شرح الكافية وانما استعوا في الفا في الماضي المذكور لانهم لما زادوا الجواب
بلزم تأثير الشرط في قلب معناه الى الاستقبال استغنوا عنه عن الرابطة
كقولهم ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمتك لان قولهم اكرمتك وان لم
يكن ماضيا لمطابقه ماض معنى لان لم يعلل المضارع ماضيا والشرط موثر
في الماضي معنى الاستقبال كما هو موثر في الماضي لفظا فهو كالماضي لفظا
وانما قال بغيره قد لم يخرج عنه الماضي المحقق الذي لا يستقيم ان يكون للشرط تأثير
فيه كقولهم ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس ولو لم يخرج لدخل فيما لا يجوز
فيه الفاء وهو واجب فيه دخول الفاء وانما وجب دخول الفاء في الامر والنهي
وغيرهما مما لا يستقيم ان يكون للشرط فيه افادة في معنى الاستقبال فذكر هذا
والمراد في الماضي المحقق قد لفظا او قد راع الفاء قد جاء قوله تعالى ان كان
قبصة قد مضى قبل فصدق وان كان قبصة قد مضى فذكرت بغيره لفظا والفاء
لا زمة لما ذكرناه وانما ثبت قد او قدرت لتكون تنبها على تعذر تأثير الشرط بعدها
للمنافاة بينها وبين تأثير ما بعدها بالاستقبال لانها تتحقق ان الشيء قد وقع ولو
اثر الشرط فيما بعدها الصار متقبلا ولا يستقيم محققا وقع مع ترقية وان كان مضارعا
المضارع المبتدأ والمضارع المنفي بلا يجوز فيها دخول الفاء وخلوها عنها وانما جاز
الوجهان لصحة قدر تأثير الشرط فيهما وصحة نفي تأثيره وذكر ان المنفي بلا ان اجرتها
محرم لن وثبوره موقوف على مقدمه وهي ان لا ياتي اصل وضعها المنفي الاستقبال ولما زادوا
نفي الفعل الواقع بعد ان المصدرية في قولهم اريد ان لا يقوم جردوا عن معنى الاستقبال
واستعملوها للنفي خاصة اذ لم تجردوا عن معنى الاستقبال لاجتماع حرفا استقبال لان

ان يكون للشرط
استقباله لان
ماضي المحقق
لفاء

قوله

لان الاستقبال مثل الواو اذا قرره هذه المقدمة فقوله ان قدرت كما في المضارع
المنفي ما لنفي الاستقبال على ما نفي عليه في اصل وضعه مثل ان فانه في اصل وضعها
انصا للاستقبال تعذر تأثير حرف الشرط كما تعذر مع لن والسين وسوف اذ لا يجتمع على
الفعل حرفا استقبال بمعنى هذا التقدير دخول الفاء وان قدرت كما مجردة عن معنى
الاستقبال سبيله لجرد النفي كما جردت كما عن معنى الاستقبال واستعملت المحرر
في قولهم اريد ان لا يقوم صح ان يكون حرف الشرط تأثير في الفعل فتمنع دخول الفاء كما انهم
لما قصدوا الى نفي الفعل الواقع بعد ان المصدرية جردوا عن معنى الاستقبال واستعملوها
لنفي خاصة وان كانت لا ولي بان تجرد عن معنى الاستقبال من واو وان اما ان فلما
فيها من التاكيد كان تحريدا لتاكيد فيه او توكيدا لضعف بالنسبة الى ما فيه التاكيد
وازالة لضعف سهل واما ما فلكونها للحال واذ كان للحال فلا يمكن تحريدها لان
الحريدها ان يكون حيث يندغم ما افاده ولا شك ان حرف الشرط لا يندغم الحال
واما ان فلكونها مشتركة من النفي والشرط والمشتراك اقل استعمالا من غيرهم وحريدها
ما هو اكثر استعمالا اولى من غيرهم او لكونها موافقة للفظ ان الشرطية فلو احما
او لكونها بمعنى ما في نفي الحال فاما المضارع المبتدأ فان جعلته خبرا مبتدأ محذوف
بعد ما سر حرف الشرط فانه لان افادة الشرط الاستقبال يكون في الفعل لا في الجملة
الاسمية فتعين دخول الفاء وليس بالكثير لما يلزم من اضمار المبتدأ من غير حاجه قال
المصنف في امالي المسائل المسفرة وهذا لعل ولم يرد في القرآن منه الا قوله نعم
ان تضل احدهما فذكر في قرارة حمزة لان نفيه القرار فيتحول ان فليست عندهم
للشرط فخرج ذكر عن الباب ان قدرته نفسه هو الجواب بحقيقة تأثير حرف الشرط

استعملوها

عها

فهو الاستقبال بمعنى حذف النافذ كجاء الامر في المضارع المعنى بل لا
المضارع مثبت اول اذا قدر في المضارع المستغنى هو الجواب
لا يتعين فيه حذف النافذ اذ كان بنفسه هو الجواب ان جعله دالا على الاستقبال
من قبل الشرط امع دخولا لفا وان جعلت الفعل في نفسه مراد به الاستقبال
نحو كان صالحا لوقوعه مشتركا او طاهر فيه عند قوم دخل الفاعل اذ
المصنف في امالي المسائل المرفقة فان قيل فلم لا يقدّر المبتدأ في الماضي
وحججوا دخالا لنافذ اجاب عنه المصنف في شرح الفصل بانه لا يمكن ذلك
في الماضي لانه اذا قدر ذلك صار الفعل في سياق خبر المبتدأ فليزم منه معناه وهو
المضى وسطل افادة الاستقبال فيه لا تقطاعه عن الشرط فمحل معنى الجواب لانه
ح بصير ماضيا فجهت الفعل مستقبلا فجهة الجواب ودكر غير مستقيم واقبل
فقدجا الماضي مصرح به في وكر ان اكرمتني اليوم بعد اكرمتك امس فكيف يكون تقدير
كونه ماضيا في المعنى منسدا فلن اجاب عنه المصنف في شرح الفصل بانه
مع ثم لان المعنى مقصود ليس له الجواب على التاويل المتقدم واما هنا فلم يقصد
نحو المعنى الاستقبال والفعل غير صالح له لا بنفسه ولا بالشرط لانقطاع
عن الشرط بسبب صيرورته خبر المبتدأ فلكل احتمال هنا ولم يخل ثم ثبت انه لا يلزم
من حوز دخوله الفاعل في المضارع حوز دخوله في الماضي قال والا
فالفا معني وان لم يكن من القسم الاول والثاني معني الفاعل التعذر تقديره تأثير
حرف الشرط في غير القسمين الاولين المستغنى والجواب كالمرو والنهي والجملة الاسمية
والعلة الماضية المحققة والمستقبل بغير حرف الشرط كقولك ان اكرمتني فلن

الكرام

الكرام والداخله عليه حرف الحال لا يصدق عليها الضابط الذي للمنتفع الجواب من
قبل الواجب وذكر لقوله والمستقبل بغير حرف الشرط مثالين والمثال الثاني
اعني قوله وان اكرمتني فسوف اكرمك وان صدق عليه انه مضارع مثبت لانه من
قبل الواجب لانه علم ما ذكره في بيان حوز الامر في المضارع المعنى بل ان الشرط
ما فيه استغنى في وكر ان اكرمتني فسوف اكرمك ولا يلزم اجتماع حرفي الاستقبال
على فعل واحد وفي قوله والمستقبل بغير حرف الشرط فائدة اخرى اشار اليها المصنف
في ماله التي على المسائل المرفقة وهي انك اذا قلت ان تكرمني اكرمتك فان جعلت الفعل
في نفسه مراد به الاستقبال فنحو كان صالحا لوقوعه مشتركا او طاهر فيه عند
قوم دخلت الفاعل لان الشرط لم يقدّمه معنى الاستقبال على هذا التقدير واعتصر
عليه الفاضل المحقق صدر الدين الحديدي قائلا لقال ان سول دخولا لفا في نحو
ان اكرمتني فاكرمك لازم لان الجواب لا يخ اما ان يراد به الحال او الاستقبال او ايا
ما كان لا يورفده حرف الشرط اول الجواب عنه ان الجواب لا يراد به في
نفسه الاستقبال ولا يلزم منه ان يراد به الاستقبال اصلا لحوازان يراد به
الاستقبال من قبل الشرط فلا يدخله الفاعل على هذا واما تقديره التاثير في الامر والنهي
لانها انشائية ولا انشائية لا يحقق معناه الا باللفظ فلا يصور فيه افادة
الشرط الاستقبال وكذا الداخل عليه حرف الحال مثل ما وان تعذر تاثير الشرط فيه
الاستقبال لما قاله المصنف في شرح الفصل من ان ما معناها الحال فلم يستقيم
ان يجامع ما يناقضها كما لا يستقيم ان يجامع ان فلا يقال ان ما يقوم لان الاستقبال
والحال ناقصه وكذا لا يعذر تاثير حرف الشرط في ليس وعسى اما ليس فتكونها في الحال واما

عنى فخرجها عن معنى الزمان او خرجها عن معنى الزمان وان لم يقل ان ليس لغير الحالت
 لانها تكون معطوفا على الزمان مطلقا فلا يستقيم ان يصير مستقبلا بآراء الشرط
 لان غير الزمان لا يصير زمانيا اقول ولعل ان نقول على التعليل الذى ذكره المصنف
 فى شرح الفصل على بعد التاثير فى ما انما يلزم التناقض عند التاثير ان لو بقى معنى الحال
 مع صيرورته مستقبلا واما لو انقلب الحال الى الاستقبال فلا كما فى المعنى الغير
 المحقق فانه سلك المضى الى الاستقبال عند تاثير الشرط فيه واما قوله تعالى واذا
 باعضبهم بغفرون والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون واما خلى الجرار فانه على
 مع انه جملة اسمية لان اذا فيها مستعملة لمجرد الزمان لقوله تعالى والليل اذا قسى
 فان اذا فيه لمجرد الزمان على ما مرسانه فى الظروف المبنيه واما قوله تعالى واذا نزل
 عليهم آياتنا بينات ما كان حجتهم بخوزان يكون كذا معنى يكون اذا فيه مستعملة
 لمجرد الزمان وخوزان يكون لسعد رقيم محذوف كانه قتل والله كما قدر فى قوله تعالى وان
 اطعمتهم انكم لم تكفون ولو اذكى ولو اذكى ولو اذكى ولو اذكى ولو اذكى ولو اذكى ولو اذكى
 لانه ح كون اذا فيه مستعملة للشرط من غير ان يقدمها قسم والشرط الذى لا يقدمه
 قسم مفعول وهو مقدم اذا لم يؤثر فى الجزاء بحج دخول الفاء فى حوائه لا متناع ان اكرمنى
 ساكرى ونحوه مما لا تاثيره للشرط فى الجزاء فلو لا تقدم القسم فى قولنا ان اكرمنى
 ساكرى لم يخرج عن **باب** وحى اذا معنى اذا كان الجزاء جملة اسمية تقوم
 اذا التى للمفاجاة مقام الفاعل لانها مثلها فى الدلالة على تعمد ما بعدها لما قبلها
 من غير مهلة وفى امتناع الاستدراك بالبيان يقدمها شئ يرتبط بها ما بعدها كالتا
 وانما لم يكن فى الجملة الفعل كراهة ان لم يقس اذا التى للشرط لان وضع تلك على وقوع الفعل

بقيدها لافضاها الشرط لان وضع تلك على وقوع الفعل بعدها لافضاها الشرط
 فخصوا هذه بالاستمارة لمحصل الفرق بينهما قال المصنف فى شرح الفصل
 ولا يكون الا فى الخبر لقولك ان تكربنى اذا اردت كركل فاما فى غير لو قلت ان تكربنى اذا
 اكرمنى كذا لم يخرجها التى للمفاجاة فلا يقع بعدها الجملة الجزئية لانها وضعت للمفاجاة
 امر محكوم عليه بحكم وذكر انما يكون فى الجملة الجزئية فلا يستقيم فى الامر والنهى ولا فى جمع
 بالانشآت **قال** وان مقدرة على محرم ان مقدرة بعد الامر والنهى
 والامستهم والتمنى والعرض اذا قصد معناها اي معنى ان وهو ان يكون الاول
 سببا للثانى مثال الامر اسلم تدخل الجنة مثال النهى لا تكفر بدخول الجنة مثال الام
 ان يتك اذرك مثال التمنى ليت لي ملائكة مثال العرض لا تنزل تصبى
 فالمتعارف فى هذه الصور محرم بان مقدرة بعد اسلم ان تسلم بدخول الجنة
 ولا تكفر ان لا تدخل الجنة وان يتك ان تعرفى يتك اذرك وليك ملائكة
 كان لي ملائكة مثال النفقة ولا تنزل ان تنزل تصبى خيرا وانما هو تقديران فى هذه الصور
 لما علم ان هذه الامور الخمسة فيها معنى الطلب والطلب لا ينقل عن سبب اي
 عرض حامل للطلب على ذلك الطلب ولا كان عشا وجود ذلك العرض الحامل
 سبب عن المطلوب فى الخارج لان العرض اعنى العلة الغائية تسبب الوجود
 العقلى مسد في الوجود الخارجى فيكون ذلك السبب الخارجى وهو المتضارع المحرم
 المفعول به وما خففه يكون هذا المجموع اعنى الاوامر المتضارع المحرم ومنه
 حرف الشرط والسبب ضرورة ان الاوامر تدل على السبب والمتضارع المحرم
 على الجانم اعنى حرف الشرط واذا كان هذا المجموع قرينة لحرف الشرط والسبب

تكفر

منه ما غزا الاوامر
 الامور الخمسة
 السبب منه ما من
 المستخرج

فلا يكون احتياح الى ذكرها لان قريتها مذكورة وهي **تأ** ايها وكذا كذا في ذلك ان الطلب
لا ينفك عن سبب حائل كما ذكرنا لم تقع الحرم في النفي لان النفي محض والاحتياط لا يلزم
ان يكون لتحصيل سبب عنها بل قد يكون لغرض اطلاع المخاطب على ذلك خاصة فان قيل
اطلاع المخاطب على الخبر اذا كان العرض يكون ذلك سبباً عن الخبر فلا يصح قوله الخبر
لا يلزم ان يكون لتحصيل سبب عنه قلت **تأ** اريد سبباً خارجاً عنه كما صرح به في
شرح المفصل فيكون المعنى لا يلزم ان يكون الخبر لتحصيل سبب خارج عنه فان قيل
اطلاع المخاطب على الخبر خارج عن الخبر فيكون ما هو العرض من الخبر خارجاً عن الخبر
قلت اطلاع المخاطب على الخبر مستلزم لحصوله عنده فالتشئ المتحصل عند
المخاطب هو نفس الخبر بخلاف الطلب فان الشئ المتحصل به لا يكون الا خارجاً عنه وجب
عند اهل التحقيق ان يكون فعل الشرط على خبره في الاثبات والنفي فلا
يجوز ان تكفر بدخل النار بحرم بدخل لان القريته نفي الكفر فاذا قدر السبب كذا صار
السعد فالتك ان لا تدخل النار وهو فاسد وكذلك لا تدن من المسد باكل فان القريته
فيه ايضا نفي الدنو فاذا قدرنا لشرطه نفي القول فالتك ان لا تدن من المسد باكل
فنفى المعنى خلافاً للكسافه اجازة مثل ذلك اذ قد اصبحت ان المعنى في المثال الاول
على فالتك ان تكفر بدخل النار وفي المثال الثاني على فالتك ان تكفر بدخل النار
تدن من المسد باكل واذا اوضح المعنى اجازة الكسافه مثل لا تكفر بدخل النار
بالحرم اعتماداً منه على اوضح المعنى في مثله والاول اصبوب لان الاساتد
على الاثبات منه على النفي والنفي ادلى على النفي منه على الاثبات **تأ**
مثال الامر حد المصنف مثال الامر بقوله صيغة بطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب

كثرت

يخذف حرف المضارعة وهذا احد ما استعمله النحويون والاصوليون صيغة
الامر ولا يصحون بصيغة الامر ما دل على الطلب مطلقاً فان فعل الاسم الفعل
دل على الطلب وليس بصيغة الامر وانما ارادوا نوعاً مخصوصاً من صيغ الطلب
وذلك النوع هو صيغة افعال وخصوا هذا النوع من صيغ الطلب بهذا القلب اعني
بمثال الامر لان هذا المثال اعني مثال الفعل غالب في الطلب وغيره مثل زال وان
كثر في الطلب لكنه كثر في غيره ايضا في الصيغة والمصدر ولا يكون غالباً في الطلب
والصيغة في هذا الحد جنس شامل للحدود وغيره من الماضي والمضارع وقوله
بطلب بها الفعل يخرجها وقوله من الفاعل المخاطب يخرج تحويله ليدل على انه ليس
للفاعل المخاطب وقوله يخذف حرف المضارعة يخرج تحويله ليدل على ان الفاعل
لانه ليس حرف المضارعة وان كان بولهم لتفعل كذا قيل لا ومنه القراءة الشاذة
في قوله نعم مدرك فليس هو بصيغة المخاطب الفاعل **تأ** وحكم آخره يعني
ان تعامله معاملة المجزوم وان لم يكن محروماً وما اى مع ما بالحرم عند البصر من زوال
مقتضى الاعراب فيه وهو حرف المضارعة ولكنهم عاملوه معاملة المجزوم في الصورة
لموافقة معنى ما فيه لام الامر وفرض اى وفرض اى انهم عاملوه معاملة المجزوم فهم
الكوفيون انه مجزوم ولذا لا اى ولا اجل ان تعامله معاملة المضارع المجزوم وجب
ان يضرب باسكان الاخر لانه كذا عند كونه مجزوماً وارم واخر واخر يخذف
لانه يخذف حرف العلم منه اذا كان مجزوماً واضربوا واضربوا يخذف
النون بخذف منه بالحرم **تأ** فان كان يمين وهو ان يكون
الرويس بالرباعى زدت همزة وصل ليوصل بها الى النطق بالسكان والهمزة

المضارع مثال الامر من الافعال
على اختلاف المعنى انما ان يكون
حرف المضارعة ساكن وليس ان
يعد في المضارع ساكن
اولاً فان كان الاول

التي زيدت للتوصل المحو ان يكون ساكنة لانها انما زيدت لتوصل بها الى النطق
بالساكن والتوصل اليه اليه لا يحذف الا حرفها وحركتها فانه ان كان بعد الساكن الذي
بعد حرف المضارعة ضمة اذ لو فتحت وقبل اقل التيسر بالمضارع المكمل وكو كرت وقل
اقل لكان متثنيلا فثبت ريعا للتيسر على بعد الفتح وطلب الخفة بالاتباع على
بعد الكسرة وكروا همزة الوصل فمساواة معنى فمالم يكن بعد الساكن ضمة سواء كان بعد
الساكن كسرة مثل اضرب وفتحه مثل اعلم لانهم لو ضموا في مثل اضرب التيسر
بالماضي الرابعي لمالم اسم فاعله ولو فتحو التيسر بالامر الرابعي اي فرباب الافعال
ولو ضموا في مثل اعلم التيسر بمضارع سالم بسم فاعله ولو فتحو التيسر بالماضي
فتغير الكسر في الصور تنوينا واد بقره راعي الرابعي بالهمزة اعني باب الافعال في مثل
قولك تعلم ويرسل فان الفعل ان كان فرباب الافعال فهمزة في الامر مفتوحة مقطوعة
لانهم جاءوا بالهمزة المحذوفة مضارعة لزوال المقضي لحذفها الماترى ان اصل
قولك تعلم ويرسل وورسل كما يقول دحرج دحرج لان حروف المضارعة هي حروف
الماضي بعد حرف المضارعة وانما حذفوها في المضارعة لان منه اعلم وارسل واصله
اعلم فكم هو اجتماع الهمزة في كلمة فحذفوا الشا من حفف فثم اجروا حروف المضارعة
كلها مجرى واحدا لانه باب واحد حذف الهمزة مع ما قبلها فلما حذفوا حرف المضارعة
لبناء صيغة الامر زال موجب حذف هذه الهمزة فوجب البيان بها اجراء الكلمة على
اصلها ولولم يرد الهمزة الاصلية لا تنقص في الامر من الكلمة حرف وهو غير جائز بالانواع
مع انهم وهذا دليل آخر وتقر به ان يقال اذا حذف حرف المضارعة للامر فرباب الافعال
وجب ان يرد الهمزة الاصلية المحذوفة لانهم لو لم يردوها لاقضى ان يردوا غيرها

مفتوحة مثلها اما رد الهمزة لان ما بعد حرف المضارعة ساكن لان كلامنا
فيه واما ان عدها مفتوحة فلانهم لو كسروا الساكن بالمثلاني الماترى انهم لو قالوا
فاضرب يضرب اضرب بكسر الهمزة لم يعلم امر اضرب هوام مضرب ولا وجه للضم لما تقدم
من حصول الالتباس فانها لو ضمت كسرت الامر فرباب الافعال بالماضي الرابعي
لمالم بسم فاعله والذي يدرك على انهم انما اتوا بهذه الهمزة لزوال مقتضى وهذا دليل
آخر وتقر به ان يقال الهمزة التي في صيغة الامر فرباب الافعال هي الهمزة الاصلية
العائدة لزوال المقضي حذفها لانهم جاءوا بها في موضع ليس بعد حرف المضارعة ساكن
الماترى انهم قالوا في صيغة الامر فرباب المضارعة ويرى اردوا وعدوا رنجيهم بها
في هذا الموضع يدرك على انها الاصلية العائدة لزوال مقتضى حذفها لانه لو كان
التيان بها لغير النطق بالساكن لم يكن للتيان بها في هذا الموضع معنى فثبت
هذه الدلائل الثلاثة ان الهمزة في صيغة الامر فرباب الافعال هي الهمزة الاصلية
العائدة لزوال مقتضى حذفها واذا كانت الهمزة اصلية فوجب ان تكون مفتوحة
مقطوعة لان الاصلية كانت كذلك هذا كله اذا كان بعد حرف المضارعة في المضار
ساكن فان لم يكن بعد حرف المضارعة في المضارعة ساكن نطوبه على ما هو عليه يعني
غير التيان بهمزة الوصل لاستغنائهم عن همزة الوصل لتحركه على اي وجه كان
من صحيح او معتل كما في قولك فرباب دحرج دحرج وكما في قولك فرباب تعلم تعلم وكقولك
فرباب وتري وتري وتري وفيه ويره والترموهاها السكت في مثل ذلك وهو الذي
يكون على حرف واحد من صيغة الامر اذا وقفوا لما يدرهم لو لم ياتوا بها من الاستدراك
ساكن او الوقت على تحرك **قال** فعل سالم بسم فاعله اي فعل المفعول

ع

الذي لم يسم فاعله هو ما حذف فاعله فهو فعل مالم يسم فاعله وقد تقدم في المرفوعا
ما يقيم مقام الفعل وهو الذي يسمى مفعول مالم يسم فاعله والغرض هنا ذكر
ما يلزمه من المعنى عند بناء المفعول واعلم ان البحث عن كنهه بناء
فعل مالم يسم فاعله وبناء المفعول واسم الفاعل واسم المفعول خارج عن علم
النحو لان هذه الامور من احوال الغرض لا يربطها بنية الكلم فالبحث عن كيفية
بنائها يكون من علم التصريف فان كان ماضيا ضم اوله وكسرها قبل آخره كقولك
ضرب وقتل ودحرج وانما ضموا اوله لينتهوا على انه من قبل هذه الصيغة
اي من باب المبني للمفعول فان مجرد الاقتصار على كسرها قبل الآخر قد يكون مكسورا
في المبني للفاعل مثل علم ولوا مصر واعي الضم للسلم الماضي المجهول منه او مجرد
الاترى انك لو قلت علم ضم الهزة وفتح اللام لاحتمال ان يكون الماضي المجهول من
الاعلام كما احتمل ان يكون المضارع المجهول للمتكلم منه او من العلم فتبين فائدة
الضم والكسر جنعا واعرض على الامام الحديثي قائلا هذا ضعيف جدا لانه انما استقيم
ان لو اقم دليل على ان علامة المبني للمفعول لا يكون غير الضم والكسر لم نعلم ذلك وانما
معارض بان الضم والكسر لا يخلصان عن اللبس فان اعلم الذي هو ماض من المفعول
مثل اعلم الذي هو مضارع مبني للفاعل والحق ان يقال انما غير لئلا يلبس المبني
للفاعل وانما خص الماضي بهذا المعنى لانه لما نزع على المبني للفاعل ارادوا ان
يكون على بناء لم يوجد في الاصول فتعين ان يضم اوله ويكسر ثانيه او عكسه والعكس
انقل لان المبتدأ بالانقل واراد انه ما حفت من عكسه ولذا لم يحد قوى ولم يحدد
في وقت ضم اوله وكسرها قبل آخره هذا في الثلاثي المجرى وغيره محمول عليه **قال**

لا يفيد كونه مفعول
هذه الصيغة لان
ما قبل الاخر

من احسن

وتضم يعني الماضي الذي في اوله همزة الوصل اذا بنى للمفعول لم يستصرفه على ضم
الاول وكسرها قبل الآخر لانه لو اقتصروا فيه عليهما وهمزة الوصل وقد علم ان الهمزة
سقطت في الدحرج وحركة الآخر قد ردت الى الوقف فاذا قلت الماسح يحتمل الماسح
ويحتمل مالم يسم فاعله فادى الى لبس الماضي المجهول بالامر موصولا موصوفا فضموا
الثالث ليمدفع هذا اللبس عند الوصل والوقف ولم يضم الثاني لكونه سالنا لا قبل
حركه في اصل نيتة واذا كان اول الماضي تاء زائدة يضم فيه معها الثاني وذلك
في ثلثة ابواب الاول والتفصيل مثل مرج فانه يضم الفاء فيه مع ضم التاء وكسر الراء
اذ لو اقتصروا فيه عليهما وسقطت بفتح سم الفاء لاحتمال الماضي من باب التفصيل كما
احتمل المضارع المعلوم من باب المفعول لان صيغة المضارع المعلوم من التفخيم
للخاطب والغاية كذلك فليست الماضي المجهول من باب التفصيل بالمضارع المعلوم
من باب التفصيل فضم الثاني فيه لم تقع هذا اللبس والثاني باب التفصيل مثل
تجاهل وضم فيه الجيم فعلة الالف واذا بصير نحو هل اذ لو اقتصروا على الضم والكسر
لا لابس الماضي المجهول من باب التفاعل بالمضارع المعلوم من باب المفاعلة لان
تجاهل يضم التاء وكسرها لهما احتمل الماضي والمضارع المذكور والثالث
باب التفصيل مثل تدحرج فانه يضم فيه ايضا الثاني اذ لو اقتصروا على المعرب
العاملين لا لابس الماضي المجهول من التدحرج بالمضارع المعلوم من التدحرج
قال ومعتل العين يعني ان ما اعتل عنه من الثلاثي الماضي نحو
قال وباع ففي مجهول تلك لغات قبل وسع وهذه اللغة ارفع اللغات المذكورة
وسع بالاشمام وهو فصيح وقول وبيع بالواو وهو قليل **قال** ابو شامة في

و

و

شرح الشاطبي ان الاشياء يطلق باعتبارات في عرف القراء الاول حلق حرك
بحرف كما في الصراط ومصيطر والثاني خلط حرك باخرى كما في قبل وغضر والمالث
اخفا الحركة فكون من الاسكان والخر كك في لانا سا على يوسف والراء ضم
بعد الاسكان وهو الذي في باب الوقف وقال المصنف الاشياء هي
اشياء الضم فكون الياء من المضموم والمكسور كما يكون حركة الفاء ما له بين
الفتح والكسر فاما الياء فلان اصله مع فكر هو الكسرة على الياء بعد الضم فاسكنوها
فلم يكثر قاءها ساكنة مع ضم ما قبلها فكان الاولى بعسر الحركة لا تغير الحرف بل
اقل بعسرا وان بعسر الحركة اخف باعتبار انه مستلزم لوجود الاخف وهو الساء ثم
حملوا قبل عليه بان كسر وافاء حلا على مع فاقبلت الواو اواء التجانس الكسرة
قل وانما حملوا قبل مع لانها في باب واحد وقال المصنف في شرح المفصل
لا تقاوم على حركتها مجرى واحد الاول ان يضم ما في شرح الكافية
الى ما في شرح المفصل بان سالا انما حمل قبل على مع لانها في باب واحد باعتبار انهم
اتفقوا على حركتها مجرى واحد واما الواو فلان اصله قول كسر الواو فاسكنوا الواو
فصار قول يواو ساكنة قبلها ضمة فوجب سواها ثم حمل مع عليه بان اسكنوا
الياء فانقلت الياء الواو التجانس الضم وانما حمل عليه لانها في باب واحد
فكون لعدول وسع محمول فيها الاثقل على الاخف فلا جمل ذلك كان اوضح اللغات
واذا كان كذلك كان قبل الواو والواو الى الساء اولي من قبل الياء الى الواو
لان قبل الواو مستلزم حصول اوضح اللغات وقد علم بذلك ضعف لغة قول ووع
لان اصحاب هذه اللغة حملوا الاخف على الاثقل واما الاشياء فلا ينيان ان الاصل

علام

الضم في اول هذه الافعال قال المصنف في شرح المفصل وقد جاز الاشياء
مقروا به في السعة وقد نوى بعضهم ان مثل هذا الاشياء غير ممكن لان الاشياء المحل
عنده هو ضم الشفتين بعد اسكان المسكوت عليه من صوت وذكروا مع قوله بها
ما تقاوم ولم يسق الى ضم الشفتين في حال التصويب وذلك اما ان يكون قبل الصوت
بالفاء او بعدها او معها والجمع غير مستقيم اما قبلها فلا يستقيم لانه حرك يكون
اشياءا للحرف الذي قبلها وايضا فان الحرف الذي قبلها ان كان مضموما لم يقبل
اسماءا الاول انه اذا كان ذلك الحرف الذي قبلها ان كان مضموما
يكون ضم الشفتين عند التصويب به ضروريا ومع وجود ضم الشفتين عند الصوت
به لا يمكن ضم الشفتين مرة اخرى عنده وان كان الحرف الذي قبل الفاء مفتوحا
او مكسورا او ساكنا وضممت شفتك مع التصويب به صار مضموما واما
بعدها فذلك واما معها فلا يستقيم لانه اذا صوت به وضممت الشفتين مع الصوت
ها جات ضمة خالصة لان حصة الضمة الحاصلة ضم الشفتين بالحرف مع الصوت
فوجب ان تحي ضمته خالصة عند ذلك لا يقال ان الاشياء انما يكون بعد الطوقها
في حال المطوب بالياء الساكنة بعدها والمد الذي في الياء الساكنة يمكنه من ذلك
لا ما نقول انه فاسد فحذف ان الاشياء ثابته في مثل قولك بعدد وقل
ما قول مع انه لا ما ساكنه فيه على من الاشياء وايضا فانه لو فعل ما ذكره هذا
العالق في قول وسع لا يفسد الواو والضم الشفتين عندها اذ لا معنى للواو
المدرك والحواش عن ذلك الاشياء ان الاشياء ان كان عند ابتداء الكلمة
فلا اشكالا قول لانه محارح ان يكون ضم الشفتين قبل التصويب

ل

سور

الف

بالفأولا يلزم المحذور الذي ذكره هذا المتوهم لأنه إما يلزم من وجود حرف قبلها
وليس قبل الفاء حرف بالعرض وإن كان الاشتام مع وصلك يا ما يعرفها كان
ضمما للسعر سرعة من النطق بما قبلها وبها فإن ضم زاعم أنه ليس من المطور الحرفين
زمان وإن زمن الفراغ من القول هو من الاستقبال بالحرف الثاني أو قبل
لا معنى هذا الاتحاد الحقيقي لأن مدحه العمل سهو بخلافه وإنما معنى به التوال
لحواس هذا الزعم أنه إذا نظر بحرف من حروف اللسان فمعلوم أن اللسان
مستقل في مكان إلى مكان آخر ومن الانتقال زمانا لك وطعا فمعلوم بذلك أن بين
النطق بالحرفين زمانا والثالث والفرق من الحرف المدغم وغيره
لأن الحرف المدغم أحدهما في الآخر لا يحلكن بينهما زمانا بخلاف غيره ثم لو سلم
لأن الحواشي توقيضم الشفتين سهما في زمن منهما فقصده المتكلم إلى ترك الحرف
الثاني في الزمان الثاني وشغل الزمان الذي كان يكون فيه الحرف الثاني
نضم السعر لمحمد ذلك هذا ما ذكره المصنف في شرح الفصل مع بيان ما يحتاج
اليه فإن قبل المصنف سلم بقوله لم لو سلم له ذلك من الحرفين زمان وقوله
سهما في زمن سهما في ذلك فليس لأنه منافاة لأنه إما سلم انتقال زمان
ثالث هو زمان الانتقال ويكون ذلك الزمان الثالث بعد الفراغ من الحرف
الأول وقبل الاشتغال بالحرف الثاني والزمان الذي استبقوله سهما
في زمن سهما إما يكون بعد الزمان الثالث لوض وجود زمان الثالث وهو
لأن الزمان الثاني ساء أن الزمان الثاني الذي هو الحرف الثاني ولم
نقصه المتكلم فيه إلى الاشتام لكان مشعور بالحرف الثاني وإذا قصد الاشتام

يكون نارا للحرف الثاني في الزمان الثاني وشاغلا إياه بضم الشفتين
وأما أن الاشتام الذي ادعى المصنف ههنا أمكانة وحقيقه هو الاشتام
معنى خلط الحرك بالحرك ولما كان الحرك المحلوط فما خرفه هي الضمة والضمه لا سفل
عن ضم الشفتين عن مدحه وهو ضم الشفتين قال وشله معنى بإقتل
وانفعل المعتل العزيج أن ضم الثالث ضمها وهو ما بعد الساكن وما بعد الساكن
ما قبل حرف العلة وكما قبل الآخر في هذا البناء أصل قولك في اختيار اختيار ضم
الثاني وكما في التقييد انقيد فمعلوم أن تير وقيد ما قبل العوكر مع في امضائية
اللغات المذكورة فوجب أن تحرى اللغات الثلاثة منها دون قولك اسحر واهم
لأن اللغات الثلاثة المذكورة لا تحرى في استفعال وانفعل لأن ما قبل حرف العلة في أصلها
إذا نبيا للمفعول ساكن والضم قبل الساكن فلم يكن شاع في أصل ضرورة أن أصل سم
مكسور وقبلها ضمة وقبلها ساكن فافترقا وحكم الياء المكسورة إذا سكر ما قبلها وكانت
ما قبلها على الأصل وهو الثلاثي أن سكر وملتقى حركتها على ما قبلها وإنا قال وكما
ما قبل أصلها لأنه إذا لم يعل الأصل لم يعل ما صرف منه مثل عور وعور واستعور
فإذا ألقى الحرك فيها على ما قبل حرف العلة نصر اسحر واهم فلهذا وجب فيها لغة واحدة
إذا لم يوجد فيها معصية واللغات قال المصنف في شرح الفصل ولما فيها
قبل اقم واستقيم لا الكسر الصريح لأننا العلة الموجبة لما ذكرناه وهو الضم الذي
هو أصل فمما قبل السات المذكورة التي أن أصل قولك اقم واستقيم اقوم واستقيم
فعل حرك الواو إلى القاف وانقلت بار فلا وجه لضم في القاف ولا اشتام لأن أصلها
السكون والضم والاشتام في قول وبع إنما كان من أجل أن أصلها الضم فسد أن علة ذلك

فإذا ضم ما قبل حرف
العلة

وفي أصلها مكسور

منتفيه في باب اقام واستقيم **قال** وان كان المضارع اذا نفي للفعول
 بضم اوله وفتح ما قبل اخره لم يعم واقتصر على الفتح فما قبل اخره لم يعم في كل علم ولو
 اقتصر على الضم لم يعم في مثل يخرج من الخارج لاحتمال ان يكون مضارعا معلوما
 ومحجوزا عن الفعل وانما قال في مثل يدخل فيه مضارع النفي والمفاعلة والفعلة
 لان حرف المضارع في هذه الثلاثة ايضا مضموم فليزم التباس الجحولة بالمعلوم
 فيها ولا يخفى على كل احد ان هذا ايضا على ما ذكره المصنف ما اورد به الامام الحديث
 على ما ذكره في الماضي فالوجه ان يقال انما ضم اول المضارع حملا على الماضي وانما نفي
 ما قبل اخره للخصف بعد ذلك من عدم الاقتصار على احدهما **قال** ومقتل
 العز المضارع الجحولة اذا كان مقتل العين يقتل عينه الناسوار كان ثلثا يجرها
 او منشعبا منه لانها يجرها وما قبلها نفي في مثل تحار ومقاد وفي حكم المنفوح
 من فاعله ويستفاد من قبلها النفي لما نفي في التصريف وكذا مقتل اللام تحركها
 وانفتاح ما قبلها من يرمى ويستقصي وما مقتل الفاعل يكون الفاعل في المضارع
 الجحولة واواسوار كاسا وما سمي فاعله او واوا كانت محذوفة مما سمي فاعله او ثابته
 فذلك يقول في يياسر نوس لان السا اذا كانت ساكنة وقبلها صمد وجب قبلها واوا في
 لوجل بوجل وفي يعليم يفي بوعد بوفى لان عله حذف الواو بعد وبي ووعها من بار
 وكسرة وكل من سبق اذا نفي للفعول ضرورة انقلاب الكسرة فتحه فيه **قال**
 المتعدي وغير المتعدي الفعل مخبرهما لان المعاني في الاحداث انقسمت قسمين
 قسم يتعلق بغير مقام به يعنى بغير فاعله وقسم يتعلق بغير مقام به يعنى بغير فاعله لنفسه
 وانما قال لنفسه لخرج عنه اللازم فانه يتعلق بغير مقام به لكونه لنفسه بل بواسطة

مقتل الجحولة يتعلق بغير مقام به لنفسه فهو المتعدي كضرب وصل فانه لا يتعلق ب
 الا يتعلق بغير المعاني بالنسبة واستلزم المتعلق بهذا الضرب اي هذا النوع
 هو المتعدي فاذا ذكر ذلك المتعلق سمي مفعولا به اول سوط ان يذكر مع غير
 اسم الفاعل الذي يعنى الماضي وانما قدناه بهذا المحرج مثل زيد صار بغير واس
 فانه ذكره متعلق بالضرب في هذه الصورة مع ان هذا المتعلق ليس مفعولا به ولا لازم
 اسم الفاعل الماضي في المفعول به وهو ممتنع عند غير الكسائي وما يتعلق بغير متعلق
 كقام وقعد واجمر واصفر فهو الذي سمي غير متعلق لجعل ما ذكره ان المتعدي ما توقف
 فهمه على متعلق فان قيل غير المتعدي يدخل في تعريف المتعدي لانه سوف يعطيه
 على فاعله لان ان الفعل لا سوف يعطيه فحينئذ يكون فاعله على من يقوم به لانا
 نفعل العلم ولا يحظر سائرنا من يقوم به ولذا نقول في حده صفة متعلق بالشيء على
 ما هو عليه من غير ان نعرض لذكر الفاعل ولو كان الفاعل ما خود في عملته
 لوجب التعرض في حده كما وجب التعرض لمتعلقة لانا نقول ان المعاني لا يتعلق مع
 قطع النظر عن المحل وانما لم يذكر في حد العلم ونحوه للاستغناء بقولهم صفة لان ذلك
 من مفعولها قلت احاب عنه المصنف في شرح المفصل بان الفاعل في غير المتعدي
 محله وليس متعلقا فان قيل غير المتعدي سوف فهمه على الزمان والمكان وهما
 متعلقاه قلت احاب عنه المصنف في شرح المفصل بانما يتعلق بغير المتعدي مع
 الذهول عن الزمان والمكان ولو كان من عقلت لم يملك عقله حقيقة مع الذهول
 عن ذلك نعم هو لا يوجد الا كذلك كما ان الجسم لا يوجد الا في مكان وزمان ولم يكن ذلك
 من حقيقة م المتعدي قد يتعلق واحد فسمي سعدا الى واحد كضرب منه سمع فانه

وغير المتعدي
 وهو لا يتعلق
 متعلق

من الافعال المتعدية الى واحد في التحقيق كقولك سمعت كلاما وشهدت وقد يتوهم
 انه متعد الى مفعولين من جهة المعنى والاستعمال اما المعنى فلانه سوفت على مسموع
 منه كما سوفت السرقه على سروق منه فالوجه الذي يتعدى به السرقه الى مفعولين موجود
 في السماع واما في جهة الاستعمال فلقولهم سمعت زيدا يقول ذكروا سمعت زيدا قائلا قوله نعم
 هل سمعتم انكم ادعون فلو ان الفعل يتعدى الى مفعولين لم يقل ادعوا لان
 المعنى ح هل سمعتم دعاءكم اذ تدعون وذكر في المحرر في المصنف في ما الى القرآن
 والحواسب عن الاول ان السرقه كالسماع من حيث ان السرقه لا تفعل باعتبار
 معناها الذي وصفت له لا بمسروق منه الا ترى انك لو قدرت شيئا موجودا ليس
 في يدي احد واخذته تخفيه لا تعال له سرقه لفقدان المسروق منه بخلاف السماع
 فانك لو قدرت صوتا لسمعت معنى السمع بالنسبة اليه وكذلك لو قدرت غافلا عن
 المسروق منه لم تفهم معنى السرقه ولو قدرت غافلا عن المسموع منه لم تفهم معنى
 السماع واما المسموع منه بالنسبة الى السمع كالمشعوم منه بالنسبة الى الشم
 فكما ان الشم لا يتعدى الا الى واحد فكذلك السماع والجواب عن الثاني انهم
 لما حذفوا المضاف واقاموا المضاف اليه مقامه للعالم به وجب تقديره باعتبار
 قرينه وقرينه لا يكون الا صوتا فذكر هذه حال من خصوصه ليست مفهومه
 من ذكر المتعلق فبالا او بولاد كفي موضع نصب على الحال وليس مثل قولك سمعت قول زيد
 قائلا او لمثل ضربت زيدا ضاربا بالسوط لانه هنا قدر غير الاول وقدر مثله
 او نوعا فافرقا لذكر وحسب قوله هل سمعتم انكم ادعون على ان المقدر هل سمعتم
 اصواتكم وهو الابع في المعنى المقصود من هل سمعتم دعاءكم لانه اذا احتقوا هم لا يكون

الص

بضوئهم سفا اذراك الدعاء اخبر وقد يتعلق باشي ونسبى متعديا الى اثنين
 كما عطي وعلم الا ترى ان الاعطاء يتعلق باعتبار عقليته باثر واحد المعطى
 والاخر الشيء الذي يعطاه ولو نفيت عن الذهن تعلقه بها او باحدهما لم يعمل الا
 وكذلك علم معنى علم النسبه فانه معلول نفسه بمنسوب منسوب اليه لان ذكر اي
 المنسوب والمنسوب اليه من مفعول النسبه يعني تمنع بفعل النسبه بدو هما
 فيكون علم الذي معنى علم النسبه مما سوف فهمه على ان يكون متعديا الى اثنين
 وقد معلول متعدي بثلاثه كما علم واري الا ترى ان اعلم متعدي بالهمزة عن علم
 المتعدى الى اثنين وزيادة همة التعديه في فعل لوجب لذكر الفعل حصول المعنى
 الذي وضعت له وهو زيادة مفعول هو في المعنى مصير لقيام ذكر الفعل به وادفقت
 اعلمت زيدا فعناه صيرت زيدا عالما اول ان اللام من قوله لقيام يتعلق
 بمصير وسانه ان المكمل اذا قال اعلمت زيدا عرا منطلقا فعناه صيرت زيدا عالما
 بمضمون هذه الجملة اعني عرا منطلقا فالعلم بمضمون هذه الجملة يكون زيدا قطعاً
 والمكمل صير هذا العلم قايما بزيد فيكون المكمل فاعلا للمصير قيام العلم بزيد وزيد
 متعلقا لذكر التصير واذا كان زيدا مفعولا للمصير قيام الفعل به يكون مصير القيام
 العلم به فبان همة التعديه رادت اعلم مفعولا وقد علم ان العلم يتعدى الى
 مفعولين فعد صار اعلم باعتبار همة التعديه متعلق بمصير وباعتبار العلم يتعلق
 بمنسوب ومنسوب اليه فصار يتعلق بثلاثه وكذلك اري من راي معنى علم فانه
 ايضا معلول بثلاثه كما قرر في اعلم وهذا ان الفعل ان يعي اعلم واري متعديان
 الى ثلاثه من غير اسكال وقد اجاز الاخفش اطرد واحسب وانعت واخذ الحكمها

عطاه

قايما

عند القائلين بها حكم اعلم واري معنى من قال بخونا داخل هرة المقدم على طنت و
 وخت وزعت يكون اظنت واحبت وازعت واخلت عنده متعددة الى المثلثة
 كما ان اعلم واري متعديان الى المثلثة بالمقبر الذي حرفه اعلم قال المصنف في
 شرح المنفصل اعلمت وارتب منقولان بالهزة بل المتفاوت وقتد افعال القلوب يختلف
 فيها فالصحيح انما لا تجرى هذا الجري فان المتعدي بالحق الهزة ليس تيسر
 مما كان متعديا الى الواحد فكيف في المتعدي الى اسر ولا سيما اذا كان بابه الفاعلا
 محصورة وغاية ما مع القابل بذكر الحاقه باعلمت وارتب ليس الجيد فان الحاقه في
 اللغة انما يكون بعد علم القاعدة بالهزة استغناء فاما اكثر واما انبا ونا واخر وجر
 فقد ذكرها الخوون في باب المتعدي الى المثلثة وهي في التحقيق متعددة الى واحد قال
 المصنف في شرح المنفصل انه فعل لا يتوقف عقليته الا على متعلق واحد وجب ان
 يكون من المتعدي الى واحد فان زعم ان الثاني والثالث بالنسبة انبات
 واخبرت كالثاني والثالث بالنسبة الى اعلمت كل واحد على القبيلين هما علقتا
 واحدا فذلك شبهه ووجه التبيين في ذلك ان الاعلام منقول من علت وعلم الدال
 على النسب متعلق باشن فادعوى بالهزة صار متعديا الى المثلثة وجب ان يكون
 متعلقا بثلثه واما المفعولان في باب انبات فهما نفس النبا والخبر والحديث
 وهو نفس الفعل وانما ذكر لبيان نوع ذلك الحديث والخبر لا ترى انك اذا قلت رجعت
 فانما نصب على المصدر لانه رجوع وان كان نوع فذلك ههنا المفعول الثاني و
 الثالث حديث وخبر وان كان نوع محصور بخلاف قولك اعلمت فانها من متعلقة
 لا ههنا الخبر والترفيه ان الاعلام متعلق بصير ومحدث هو مركب من خبرين

والجميع متعلقة به وليس شئ منها نوعا له فهو من متعلق العلم لا نفس العلم ولا نوعه
 واما انبا والخبر متعلق بالخبر ولا يتعلق بالخبر هذا المتعلق لانه نفس الخبر
 فاذا ذكر نوعه كان في المعنى مصدرا لسان النوع سفي ان نقول كيف صح ان يقع
 ما ليس بفعل في المعنى مصدرا وهو المفعول الثاني والثالث والجواب
 عن ذلك انه لم يكن مصدرا باعتبار كونه زيدا او قاعا ولكن باعتبار كونه حديثا محصوا
 فالوجه الذي صح الاخبار به عن الحديث اذا قلت حديث زيد عمر ومنطلق هو الذي
 صح به وقوعه مصدرا ومثل ذلك قلت زيد منطلق اذا قلت ان قال غير متعد
 فالحديث الواقع بعد القول بهذا الاعتبار كالمفعول الثاني والثالث في باب
 انبا واخبرت وقوله في شرح الكافية ولكنها لما استلزمته معناه ان انبا
 ونا واخر وخبر وحديث متعدية الى واحد ولكنها اجرت مجرى الاعلام لانها
 مستلزمة لمعنى الاعلام لان الاخبار المستقيم ان يكون عن علم او غير واحد كما
 كذلك يكون مستلزمة لمعنى الاعلام قطعاً وقال جابر الله في المنفصل
 اخرى مجرى اعلمت لموافقته له في معناه ووجه تلمذ المصنف لموافقته بها باشترا
 في اقتضائه مفعول حصل به الفاعل شعورا بوجود النسبة من الثاني والثالث
 وقال المصنف في شرح المعنى قول جابر الله اخرى مجرى اعلمت بربها الاخبار
 بالصورة لما كان المفعول الثاني والثالث بالنظر الى منفرد بها لا يحقق
 معنى المصدرية فهما في الطاهر اخرى مجرى مفعول اعلمت في التسمية لموافقتهما
 له في الصورة والمقدور بوجه فان قيل فما المانع ان يكون انبا كما علم
 فكون متعلقا به كمتعلقات اعلم فكون مفعولات على الحقيقة فالجواب

وانما قلنا انها
 بمعنى الاعلام
 كلها

ان الاعلام هو تمييز غيرك عالما ومتعلو العلم ليس علما وانما هو معلوم متعلق للفعل
كفعل الضرب المضروب بمحصل في النفس حدث عن المعلوم وهي حادثة اخرى
غير المعلوم وان وافقت في نسبة شئ الى شئ فليس نسبة شئ الى شئ من
متعلق الحديث بل هي نفس الحديث بخلاف ما ذكرناه من المعلوم فانه متعلق
للعلم فدل ذلك على ان الحديث مع حدثت والحرع مع اخبر ليس متعلق
للفعل بل هو هو وان المعلومات مع اعلمت ليس العلم وانما هي متعلو العلم
مس الفرق من اعلمت وحدثت هذا ما ذكره في شرح المفصل وانه يعلم ما في
شرح الكافيه واما قوله في شرح المفصل اذا قلنا ان قال غير متعدي فتتبعوا
ذكره في امالي القرآن حيث قال الحمد بعد القول في موضع نصب على المصدر
الموقت للقول عند المحقق وفي موضع نصب على المفعول به في قول الاكثر والصحيح
ان القول غير متعدي وان ما ذكره من مثل ذلك مصدر والدليل عليه انه لو كان
متعديا لكان غير ما سوف عقلت عليه وليس كذلك وان انه ليس غير اكل اذا قلت قلت
بعد اشتغال كماله على القول كما انك اذا قلت تعدت فقد دل على القعود فكما انك اذا ذكرت
قعودا خاصا لا يخرج عن المصدرية في قولك تعدت القرضا بالاعا وقد ذكرنا انك اذا ذكرت
قولا خاصا لا يخرج عن المصدرية وريد قام في قولك قلت زيد قام قولا خاصا لا يفرضا
بالنسبة الى القعود في كونها قعودا خاصا فيجب ان يحكم عليها جميعا بالمصدر
او بالمفعول ولا يقال بالمفعول لما ذكرناه فوجب الحكم بالمصدر وانما نوه اولئك المفعول
من جهة ان القول في عقله بالمفعول كالعلم في عقله بالمعلوم ودهلوا ان ذلك المتعلق
هو نفس القول ولما ذكرنا اعتبار خاصية بخلاف العلم فانه ليس بالمعلوم فافترقا

وان قيل الحمد الواقع بعد القول اذ اني لما لم اسم فاعله تمام مقام الفاعل
كما قاله المصنف في امالي القرآن ومنه قوله تعالى ثم قال هذا الذي كنتم به تكذبون
والمصدر اذا اقم مقام الفاعل لا بد من وصفه فلما اقم ما وقع بعد القول تمام
الفاعل بدون وصف علم انه ليس بمصدر بل احاب عنه المصنف في امالي القرآن
بانه انما يعرف وصف المصدر بالمقام مقام الفاعل اذ وقع بكرة اما اذا كان
معرفه بعد حصوله من التخصيص ما هو اقوى من تخصيص الوصف الا ترى انك اذا
قلت ضرب الضرب واسمى ضربا معهودا لم يحجج ذلك الى وصفه واما اذا قلت
ضرب ضربا تحت الى ان نقول احسن اقوى او ما اشبهه والسر فيه ان
ولو ضرب بعد حصول ضرب فادركت ضربا مطلقا لم يكره ان تتب بامر زائد
على ما دل عليه الفعل وكما انك اسندت الشئ الى نفسه من غير تعدد واد اصبته
فقد ذكرت ما لا يدل عليه الفعل فحصلت فائدة الاسناد واد اوقع معرفه كان
بالصحة اولى واول الحمد بعد القول مسمي على خصوصية ليست مفهومة من
الفعل فاذا اقم مقام الفاعل فقد اتي بامر زائد على ما دل عليه الفعل فحصل
فائدة الاسناد فيصح ان تمام مقام الفاعل من غير وصف لانه هذا الاعتبار
كالصدر المعرفة فكما ان المصدر المعرفة تمام مقام الفاعل من غير وصف
فذلك مقول القول فان قيل علم ما قرر من ان المفعول الثاني والمالك
في انباء واخبر في موضع المصدر الذي هو البناء والخبر وهذا استضي ان يحكي
المفعول ان اي ريعان عن الحكاية لان الخبر مرفوع في الاصل كما ان المفعول
تعدو لما وقع ما وقع المصدر الذي هو القول وجب حكاية ما في قولك قلت زيد قائم

ولما لم يحكم المفعولان في انبئات واجربت ذلك على انها ليسا فقس على ما وقع في موضع
المصدر فليس بجواب عند المصنف في الشرح بما توقف على مقدمه وهي ان
القول اكثر ما يلقى للحكاية فكون المراد به من اللفظ الذي تقدم ذكره واذا كان كذلك
لا يجوز ان يعدل ذلك اللفظ المذكور ولا يلزم الكذب ضرورة اسما المطابقة على هذا
المصدر وقد يجعل القول بمعنى الظرف اشارة الى العلامة في المفصل وتكون في الاستفهام
خاصة مني بغير زيادة مطلقا او بغير زيادة مطلقا وكل يوم بغير مطلقا بمعنى
نظر ونوسليم محمولون باب قلت اجمع مثل طنت وقال ابن عيسى في شرحه قد يخرجون
القول مجرى الظرف فعلموا على فادخل على المبتدأ والخبر نصهما لان القول يدخل
على جملة فيصورها القلب وشرح عنده وذكر هو الظرف والاعتقاد والعبارة باللسان
عنه هو القول فاجروا العبارة على حسب المعبر عنه لا ترى ان يقال ما وكر في مسألة
لذا ومعناه ما ظنك واعتقادك فمنهم من جعل الظرف مطلقا نحو قال زيد عمر مطلقا
من غير اشتراط شيء كما ان الظرف كذلك وهي لغة بني سليم ومنهم من شرط ان يكون معه
استفهام وان يكون القول فعلا للمخاطب وان لا انفصال بين اداة الاستفهام
والفعل بغير الظروف وقال المصنف في شرح المفصل فعل القول اذا
كان مستقلا للمخاطب مستفهما عند مجرى الظرف على اللغة الفصحى وقول
النحويين ان معنى الظرف تسامح ولا يعد يقال ما تقول في هذه المسئلة ومتى
يكون زيدا مطلقا بمعنى اعتقدا وما يظن او ما يعلم ولو كان بمعنى الظرف يصح
الاستفهام بها عما يعلم ولا اجواب ما يكون معلوما ونحو فعل خلافة اذا تخلف المفعول
فتقول الجواب انما يحكي ما وقع بعد القول فحينئذ ان يطلق ويراد به نفس اللفظ

عنه

الذي تقدم ذكره فصار حاصلا راجعا الى معنى الحكاية اذا المراد لفظ هذا
اللفظ ولو عدل عن ذلك اللفظ لمقدم الذكر لكان كذا بالما عرفت والدليل على ان
وجود الحكاية بعد القول انما يكون عند ارادة التلطف للفظ المتقدم هو انه اذا
استعمل في غير اللفظ لما تقدم ذكره في القول بنفسه وهو الذي يكون بمعنى الظرف
على هذا النحو الذي في انباء واخبر من نصب الخبرين مع ان يقول زيدا مطلقا بنصبهما
بمعنى انظر او اعتقدا او تعلم فواقع من المفعول الثاني والثالث بعد انباء واخبر
يكون كالواقع بعد القول بنفسه لا يرد بالانباء والاخبار الى المعنى اللفظي
كما انه لا يرد بالقول بنفسه الى المعنى واذا كانا كالواقع بعده وجب نصبهما للفقدان
فقد الحكاية فيهما لان الحكاية انما تكون عند ارادة اللفظ المتقدم قبل ان المفعول
في انباء واخبر في موقع المصدر وسماها النحويون مفعولا ثانيا والثالث على طريق المسامحة
وانما سماها مفعولين لما ذكرناه من ان الانباء والاخبار والحديث احرى مجرى
لما اخرجت مجراها سمي مفعولا هاءا سمي مفعولا وهذه الافعال المتعدية الى المثلثة
مفعولها الاول للمفعول اعطيت يعني ان شئت ذكرته منفردا اي ذكرت كل واحد
من هذه الافعال منفردا من غير ذكر مفعول معه وان شئت تركت ذكره مع ذكر ما بعده
بمعنى وان شئت حذف المفعول الاول وذكر المفعولين اللذين بعد المفعول الاول
فقول اعطيت ولا يذكر ما بعده كما يقول اعطيت ولا يذكر ما بعده ويقول اعطيت
منطلقا ولا يذكر ما قبله كما يقول اعطيت ثوبا ولا يذكر ما اعطيته واما المفعول
الثاني والثالث فمفعولي علمت يعني انك اذا ذكرت احدهما فلا بد من ذكر الاخر وان
تركها مع اسما قول المفعول الاول في باب اعطيت لاربع حالات الاولى ذكره مع

بل

علام

ذكر الثاني الثاني ذكره مع حذف الثاني الثالث حذفه مع حذف الثاني
 الرابعة حذفه مع ذكر الثاني وكذا المفعول الاول لما عطف له اربع حالات الاول
 ذكره مع ذكر الآخرين الثانيه ذكره مع حذف الآخرين الثالثه حذفه مع حذف
 الآخرين الرابعة حذفه مع ذكر الآخرين والمصنف اشار الى الحالة الثالثة الاول
 باب اعلمت ولا يذكر ما بعده والى الرابعة بقوله وقول اعلمت عرما مطلقا ولا يذكر
 ما قبله والى الحالة الثالثة بقوله فان تركتها مع اساع لانه اما ان اراد به حذفها
 مع حذف الاول ايضا وحذفها مع ذكر الاول سبيل الى الاول لانه سكر كلامه
 لانه علم حذف الجميع بقوله مفعول اعلمت ولا يذكر ما بعده فكون المراد بقوله فان
 تركها ساع حذف الآخرين مع ذكر الاول وهذا عينه الحالة السابعة التي ذكرناها
 ولم يذكر الحالة الاولى وهو ذكر الجسيع لظهورها وانما ساع ترك المفعولين
 باب اعلمت لانهما في المعنى مفعول اعلمت فحذف ساع ترك مفعول اعلمت ساع ترك
 الثاني والثالث في باب اعلمت لانهما وانما وجب عند ذكر احدهما ذكر الآخر لانهما
 في المعنى كالمبتدأ والخبر فكما انه لا بد في المبتدأ عند ذكر الخبر والخبر عند ذكر المبتدأ
 فكذا هذا بخلاف مفعول اعطيت لانهما لا يربط بينهما فلم يلزم ذكر احدهما ذكر الآخر
 وكان الاول من مفعول اعطيت كالمفعول الاول في اعلمت الثاني منها كالسا
 والثالث في اعلمت لانه لا يربط بين الاول والآخرين في اعلمت كما انه لا يربط بين
 مفعول اعطيت انما الربط في باب اعلمت بين الثاني والثالث لانهما معا والاول
قال افعال القلوب صدور الخبر من الكلام بدون الشعور به محال
 وكل خبر صدر عن الكلام لا يكون الا عن شعوره به وذكر الشعور تارة يكون في ضمير

بقوله مفعول اعلمت

العبارة

العلم وتارة في ضمير الظن فافعال القلوب هي الافعال التي تدخل على الجملة الاسمية
 لسان نوعي الشعور بالظن تكون جملة الاسمية عنها وقوله في الشرح لا النسبة
 قد يكون عن علم وقد يكون عن ظن لما علمت فان النسبة لا يكون الا عن شعورها
 والشعور قد يكون في ضمير العلم وقد يكون في ضمير الظن فالنسبة قد يكون عن
 علم وقد يكون عن ظن فاذا قصدت لسان انما عن علم قلت علمت ونحوه واذا قصدت
 انما عن ظن قلت ظنت ونحوه فمبدي علمت ان النسبة عن يقين في عن صحت التكلم
 ويقين بظن ان النسبة عن ظن فمصد هذه الافعال الحرين لانهما
 متعلقان لهما اي لان الحرين متعلقان للنسبة لان النسبة لا تقبل
 بدونها والنسبة متعلقة لهذه الافعال ضرورة كونها عنها فهذه الافعال
 معلول بالنسبة والنسبة بالحرين فهذه الافعال تكون متعلقة بالحرين
 فمصد الحرين كما صرنا عطف ونحوه المفعولين لتعلقه بهما وانما قد علمت
 فهذا ان ما هي عند عين العلم او الظن بالذات وان عايرها لكونه اعم منهما و
 ان الحرين متعلقان لما هي عنه وذكر قول المصنف في اصول الفقه ما عنه
 الذكر الحكمي يكون معين قسم من الاقسام التي فحلتها العلم والظن بالذات اعني
 العدد المشترك بين الاقسام الذي ذكرها في اصول الفقه وهو الادراك او
 الشعور فحمل بعض الشارحين ما عنه ذكر الحكمي على الكلام النفسي وبعضهم على
 مفهوم الكلام الخبري وكلاهما فاسد لانه مستثنى عن كسبه النجوة ان مراده ما
 ذكرناه وقد احتضت هذه الافعال خصائص منها انه اذا ذكر احد المفعولين
 فلا بد من ذكر الآخر بخلاف باب اعطيت لانهما في المعنى على ما كانا منسوبين ومنسوبة

تعليل لقوله يدخل على
 الجملة الاسمية لسان
 ما هي عنه يعني صحت قولك
 يدخل على الجملة الاسمية
 لسان ما هي عنه لان
 النسبة

فلو انصرف على احدهما لاحتل المعنى بخلاف باب اعطيت فان مفعولها ليس
منسوبا ومنسوبا اليه فلكل جاز ذكر احدهما وترك الآخر وفيه نظر مشهور
وقد تعرض له المصنف في مباحث التنافع في شرح المفصل وشرح المنظومة
وهي ان المفعولين في هذا الباب كالمبتدأ والخبر فكما جاز حذف احدهما للقرينة
فلكل يجوز حذف احد المفعولين للقرينة وحكم ايضا حار الله العلامة في الكساف
بجواز الحذف للقرينة قال في تفسير قوله تعالى ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله
امواتا بل في الساعلي ولا تحسبن رسول الله او لا تحسبن حاسب ويجوز ان يكون
الذين قتلوا فاعلا ويكون التقدير ولا تحسبنهم الذين قتلوا امواتا اي لا تحسبن
الذين قتلوا انفسهم امواتا فان قلت كيف جاز حذف لمفعول الاول قلت
هو في الاصل مبتدأ وحذف كالمبتدأ في قوله احياء والمعنى هم احياء الله لا
الكلام عليهم ما ولا ذكر في سورة النور في تفسير قوله لا تحسبن الذين كفروا
معمرين في الارض انه يجوز ان يكون الاصل لا تحسبنهم الذين كفروا ومعمرين
البحر الذي هو المفعول الاول وكان الذي سوغ ذلك ان الفاعل والمفعولين
لما كانا شيئا واحدا فتغذى ذكر الاشياء عن ذكر الثالث واعلم انه قد سبق الى بعض
الادمان ما ذكره جاز الله في سورة النور انهم حيث حكموا بجواز حذف احد
مفعولي افعال القلوب ارادوا بها اذا كان المفعولان والفاعل شيئا واحدا
وحيث حكموا بعدم جوازها ارادوا به خلاف ذلك كقولك علي زيد قائما او ليس
اذا كان الفاعل والمفعولان شيئا واحدا ولائشان منها يكون قرينة للثاني
فيحوز الكتابان معا عن الثالث واذا لم يكن الفاعل والمفعولان شيئا واحدا يكون

هذه القرينة موجودة فيه ولا يلزم من اسبقا قرينة واحدة انتفاء جميع القرين
فيحوز ان يوجد قرينة اخرى فيحوز الحذف سلك القرينة وقد ذكر جاز الله العلامة
في سورة آل عمران في تفسير قوله تعالى ولا تحسبن الذين يخلون بآياتهم الله من فضله
هو خير لهم انه مرفق ولا تحسبن بالثاقدر مضاعفا اي ولا تحسبن بخل الذين يخلون
هو خير لهم ولا ذكر مرفق بالثاقدر جعل فاعلا بحسب ضمير رسول الله او ضمير احد من جعل
فاعله الذين يخلون كان المفعول الاول عنده محذوف فالتقدير ولا تحسبن الذين يخلون
بخلهم هو خير لهم والذي سوغ حذفه دلاله يخلون عليه وهو فصل هذا وهو مد على
ما ذكرناه فان بخلهم ليس يخلون مع انه محذوف واقول ايضا حذف المفعول
على نوعين احدهما ان حذف لفظا وراى معنى وتقديره والثاني ان يحذف بعد الحذف
نسيا منسيا يجوز ان يكون مراد المحو من الحذف حيث حكموا بعدم جواز الحذف
النوع الثاني بناء على انه اذا حذف نسيا منسيا سمي المنسوب اليه بغير منسوب
او بالعكس وهذا امتنع قطعاً فالحذف المقضي اليه يكون غير جاز ومنها
انه يجوز فيها الالغاء وهو ترك اعمالها على سبيل الجواز والالغاء انما يكون
اذا توسطت هذه الافعال من المفعولين او تاخرت عنها بخلاف باب اعطيت فانه لا يجوز
فيه الالغاء بالتوسط والتاخر والفرق انك اذا الغيت افعال المفعول استغنى المفعول
كلما تحقق النسبة الاسنادية بينهما والمفعولان في باب اعطيت لا يستغنان
كلما انغذرت النسبة واذا الغيت افعال القلوب كان ذكرها كذا الطرف في المعنى
فلا اقل زيد طنت قام فليقام في ظني اولى عامل الطرف سانه يتوقف على
استدراكها المصنف في مباحث حروف العطف في شرح المفصل وهو اما اذا قلنا

محذوف

بشها

قام زيد وخرج عمرو فالمراد بمثل ذلك حصول مضمون الجملة حتى كأنه قال حصل زيد وخرج عمرو وادخل محقق هذه المقدمة مقول الطرف فما نحن فيه معقول
 حصل المراد من حيث المعنى فكانه قال حصل مضمون هذه الجملة في ظنهم وقالوا لا استطت
 تبينها على أنها اذا تقدمت علت لقوتها بالمقدم واما اذا توسطت او تأخرت فضعف
 فاخير فيها الوجه الآخر وقد نقل جواز الالغاء مع تقدمها وهو ضعيف قوله في الشرح
 ولا يستدل بمثل قولهم اسارة الى سوال وجوابه موقف مع فهمه على مقدمه
 وهي انك اذا قلت علت ان زيدا قام بغير اللام يكون ان مفتوحه وقد اختلف في تقدير
 فلما كثر على انها باسمها وخبرها سدت مسددا للمفعولين لان المعنى يقتضي منسوباً ومنسوباً
 اليه وذلك حاصل وقال بعضهم لا للمفعول الثاني محذوف فاذا قلت علت ان
 زيدا قام فالقدير علت قيامه حاصل لا لكنه حذف للعلم به واذا جئت باللام كسرت
 ان وعلقت الفعل والكسر واجب على كلا التقديرين ما على التقدير الاول فلانه لما جات
 اللام علم ان العمل علت فما دخلت فيه فصارت جملة على جملها مسعلة واذا دخلت
 ان مع الجملة المستقلة وهي على استقلالها وجب لكسر ولا كسر لم يقع اللام مع المفرد
 واذا انقصر هذه المقدمة مقول فان قل قولكم اذا تقدمت فعال القلوب
 على المفعولين لا يجوز إلغاؤها باطل بقولهم علت ان زيدا قام بكسر ان فان علت
 مع عدم مع ان عملها لما علم في المقدمة من ان محي اللام موجب لعدم عمل الفعل
 فالجواب اننا سلمنا انه لا عمل لها الا ان هذه الصورة من باب التعليق
 كما علم في المقدمة وكلامنا في الالغاء ومنها اننا نعلق التعليق ان تنفع العمل
 لغاها من لزومه بخلاف الالغاء فان معناه ان يجوز ترك اعمالها العارضة وهو

فتوح لما فتن معناه
 على التقدير الثاني فلانه
 من تقدير مفعول آخر لبطا
 تكون اللام

واقول ايضا ليقال ان يقول السوال الذي يدعى على قوله وهما متضادان عن اصله
 ساقط فان الكلام فمافيه علمته موثوره وفي الفرض المذكور لا تأثير للعلمية اصلا
قال وخالف سبويه الاحقر كل صفة اذا سمي بها وفيها
 علمته مع الصفة اي الاصلية ثم نكرت في الاخير بصرها بعد التنكير وبطرد
 ما ذكرناه من ان كل مافيه علمته موثوره اذا نكرت بصرها لانه اذا نكرت زالت العلمية
 ولم يبق الا على سب واحد وهو وزن الفعل وسبويه يمنع صرفه ويعتبر الصفة
 بعد التنكير في منع الصرف لما تقدم معني في باب الوصف من ان المعنى الوصف
 في الاصل وهذه وصف في الاصل فوجب اعتبارها وان استعملت في غير الوصف
 كما تمت اعتبار الوصف الاصل في اسود وارقم وادهم بالادب المتقدم في
 باب الوصف وقد اورد على سبويه امور منها انهم قالوا وانما في افضل
 العلم وهو مثله يعني لو اسع صرف احمر بعد التنكير لا منع صرف افضل اذا سمي
 به بعد التنكير لكنه منصرف باتفاقها اجاب عنه المصنف في شرح
 المفصل بانه معالطه وسبويه باسطة ما ذكره في اما الى الخلاف وهو ان افضل
 اذا سمي به لم يسم بصفة حتى يقال انها تعتبر بعد التنكير لان شرط استعماله صفة
 الالف واللام والاضافة او فرقت ان ليس مما نحن فيه بل هو علمته اظهر
 لما نأول لو انصرف احمر بعد التنكير لا يضر في افضل من انك اذا سمي به بعد التنكير
 وهم موافقون في ذلك فلما جات منك مع افضل صارت بها كاحمر فوجب منع صرفه
 بعد التنكير فكذلك منع صرف احمر واشكل ما يرد على سبويه باب حاتم وضارب
 لغو الصفات اذا سمي بها فانه يقال لو صح اعتبار الصفة الاصلية بعد زوالها

بالصفة لوجه منع حاتم من الصرف للعلمية والوصفية وهو معروف بالاجماع
 واذا ثبت ان الوصفية الاصلية غير متبركة مع الاسمية فعلمت ان اجاعا
 فحرا ذكرنا احمر لم نذكر الاما استغنى عن اعتبار الوصفية فلا وجه لتقديرها
 بعد الحكم بانقائها والجواب انه قد ثبت اعتبار الوصفية بعد الاسمية
 في مثل اسود وارقم وانما لم يعتبر في حاتم لما منع خاص لعن الفرق متحقق من عدم
 جواز اعتبار الوصف الاصلية في حاتم علما ونحوها اعتبارا في احمر بعد
 تنكيره بانه هو انما علم ان الوصفية بنا في العلمية في المعنى لان العلمية
 وضع الشيء لئلا يعبث لا يتجاوز الوصفية وضع الشيء لمقام به ذلك
 المعنى مطلقا فكيف يكون الشيء محضا غير مختص واذا تحققت حصول التضاد
 بينهما فامتنع اعتبار الوصفية الاصلية في حاتم علما اذ لو اعتبر فيه منع
 صرف بالصفة الاصلية والعلمية الحاصرة لزم اعتبار متضادين
 في حكم واحد وهو منع الصرف واما احمر علما فادانكر ذلك لما منع اعتبار الوصفية
 فاعتبرت لزوال المانع فوافقت عليه اخرى وهي وزن الفعل فامتنع من الصرف
 للصفة الاصلية ووزن الفعل فلم يلزم اعتبار ضد في حكم واحد اذ لا
 تضاد بين العلمية ووزن الفعل قال المصنف ومذهب سيبويه
 اول ما ثبت مقدما من اعتبار الوصفية الاصلية وان راى الحقيقة بما معنى
 ويلزم الاخفش صرف ما علم ان العرب يمنع الصرف نحو اسود ومنع صرف
 ما علم ان العرب يصره نحو مررت ببسوة اربع فان في فقد اعسر والو
 الاصلية في الجمع والالف واللام مع العلمة فانهم جمعوا احمر علما على حدة

باب

فتنوه لساقص مع
 على التعديل في
 من بعد مفعول
 يكون اللام

باعتبار صفة الاصلية وكذا اذ خلوا اللام قد باعتبارها فلم يعسر الصفة
 مع العلمية في منع صرف حاتم علما والجواب انه لا يكثر اعتبارها مع العلمية
 في منع صرف حاتم علما واللام اعتبارا للضد في اثبات حكم واحد واما اعتبار
 مع العلمة فليس لاثبات حكم واحد فان مقتضى الوصفية الاصلية في
 احمر علما دخول اللام والجمع ما يقتضيه الوصفية ومقتضى العلمة منع صرفه
 مع وزن الفعل وبما حكمان مختلفان فان في ان كان المراد
 من اعتبار الضد في اثبات حكم واحد هما اجتماعهما فاللزم ممنوع فان
 الوصف في الاصل والعلم في الحال فلم يحتجعا اصلا وان كان المراد من اعتبار
 اثبات مقتضاهما وهو منع الصرف فاللزم مسلم لكن الاستحالة ممنوع فان
 المستحيل انما هو اجتماع الضدين لا اعتبارها فالجواب انما حذر الثا
 ونسول ان يقال اعتبار الوصف كقايه فلزم ابراهم اجتماع الضدين اذ لا يخلو
 عنه لم يتأمل هذا التامل الدقيق وكما يحتجب عن اجتماع الضدين معا تحتجب
 عما لو جليها ما ولقائل ان يقول الكلام مع مزلة تامل اذ لو منع عمر فالترجيح
 لكلام الاخفش اذ الاصل الصرف واعلم ان قد لا يبراهم لم يتعصر
 له المصنف في شرح الكافية وكذا في شرح المنقذ وانما تعرض له في شرح المنظومة
 وفي ايماء الخلاف فالظاهر ان الحقيقة غير بالمتبرك بالجملة توجهه ما ذكرنا
قال جميع الباب باللام والاضافة جميع باب غير المنصرف اذا
 اضيف او دخله لام العرف نحو الكريب لانه دخل عليه ما هو من خواص
 الاسماء فقابل شد الفعل فرجع الى اصله وهو الصرف وفيه لان الكبر

ها

على

ها

ن

لم يزل عنه المفعول والالتصاف للعلتين فلما كان زوال التنوين من الالف
او المضافه للعلتين زوال موجب منع الكسر فدخل وهذا قول اكثرهم ومنشأ الخلا
ازناش السبب زهاب التنوين والكسر معا اما التنوين فلما قرأوا الكسر فلتفله
كالننوين مع الاستغناء عنه بالفتحة فيكون باحرم وبلا حرم منصرفا لما عرفت
فدخل الكسر يكون لانصرافه وقد ازم اذا وقع فاعلا او مفعولا ودخل عليه حرف
خفصر واجاب عنه المصنف في شرح المفصل بثبته وجوه ثلثة الاولى الوجه الاول
هو انهما مفعولان في الالف فلا يري حكم الشبه اليها بل لا يسميها هو الغرض من
وضع الالف المفعول المفرد وهو اداة النسب والالف لم يجر حكم الشبه اليها الفاعلية
والمفعولية فلا يكونان متساويين لغرض المنصرف فيخرج حصوله لا يصير منصرفا اما
لو انضما الى اللام او المضافه يصير منصرفا لهما باللام او المضافه الوجه
الثاني ان اللام او المضافه بقومان مقام التنوين فكانه منون بخلاف غيرها
الوجه الثالث ان ذلك يتغير به نفس المدلول والعوامل لا تغير عن مدلوله او دها
التنوين لا غير والكسر الاعرابي لما شابه في ان كلاهما محتصر باخر الاسم المعرب
ويطرا وزولا ولما اندازما كما عرفت بانه نال بنبعته مخافة ان يدخل التنوين
لئلا يزيلها الواقف فلما زال التنوين من الالف لم يبق له عاقبة رجوع لذهاب موجب
ذهابه وهو خوف دخول التنوين بدخوله فيكون بلا حرم وباحرم غير منصرف **باب**
المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية قدم المرفوع لان الكلام يتم بالمرفوع
وان لم يذكر غيره ولا يتم بغيره فغير ذكر المرفوع وانت قد علمت فيما قرأت على الفاعلة
هو المرفوع وان المرفوع يكون بالضم والواو والالف فمما اراد ان المرفوع ما اشتمل على

واحد من هذه الامور مثله ان تدفع في قام زيد مرفوع بالضمه فكون الرفع مشتملا على
علم الفاعلية فلان في **ذكر الضمير العايد الى المرفوع** والواجب
ان يوثقه قلنا يعلم جوابه من كلام ذكره المصنف في شرح المفصل حيث قال فيه
قوله وسمى الجملة بحوز ان يكون بالياء والياء وضابطه ان كل لفظين وضعتا الذات
واحدة احدهما موصلة والاخرى مذكره وبوسطهما ضمير جار يانث الضمير وتذكر
والسائت ههنا احسن لان الجملة موصلة وهي خبر عنها اقول لا يخفى
على ان تصور هذا الكلام انما يتم بامور ثلثة احدها بيان كون
كون الجملة خبرا في هذا التركيب وثانها بيان حوز الوجهين اعني التذكير والمثا
في الصورة المذكورة وثالثها بيان لزوم كون الثاني احسن من كونها خبرا اما
الامر الاول مستحق من كلام ذكره المصنف في امالي المفصل في بحث
الاختصاص من حيث قال ان انفسهم وان كان مفعولا فهو في المعنى خبر عن
الرجل لا ان يقول عينت الرجل المذكور اخا في معنى الرجل المذكور اخوك واما
الامر الثاني فهو ان اللفظين اذا كانا كذلك يكون كل واحد منهما منزلة الاخر فجار
اجرا حكمه عليه لا تزي ان الخبر لما كان في معنى المبتدأ وسماء سماء جاز
اجرا حكمه عليه في التذكير كما في قوله تعالى ذلك الكتاب اذا جعل ذلك مستدار
والكتاب خبره فانه اجري فيه حكم الخبر على المبتدأ في التذكير لانه ذكر اسم المبتدأ
والمشار اليه موصلة هي الصورة كما اجري حكمه عليه في الثاني في قولهم وكانت
اتك نصر على جارا للعلامه في الكشف واما الامر الثالث فنقول فيه ان الخبر
محط الفائدة على ما صرح به المصنف في شرح المفصل في فصل خبر المبتدأ والخبر

يث

شاة

وسواء الذوات معلومة في الغلبة أو في الجبروت أو في صفاتها
 ولا يخفى أن اعتبارها هو محط القابضة أو ولد ذلك تمام خبره من الخبر في نفسه
 فوهم ما جات حاجتك على أحد السندين إذا فسر هذا محمول جملة في قوله ونسبتي
 جملة خبر في المعنى بمعنى الكلام جملة باعتبارها كذا في هذا الكلام من شرح
 المفصل اعرف قوله لا في الجملة موثقة ومخرج عنها قد اشبه على كثير من
 المحصلين الناظرين فيه حتى على الامام افضل الملائكة والذين انجاني وانه لما لم
 يتبين له ما إذا المصنف في شرحه للمفصل لا التذكير هنا اولى لان الصمير
 فيه الذي قام مقام الفاعل للكلام وهو مذكروا في الجملة في فصله زائدة
 لا غير بها في تذكر الفعل وبانتهى اذا تحققت هذا فمما يحسن بصدده يحوز تذكر
 الضمير وبانتهى وتذكر احسن للعرفت وهذا امر اخر مقتضاه ولو لم يذكر
 وهو ان الشك في ما يحسن بصدده مفسر ومعرف والمعرف اكثر فائدة لكالاته على
 المقصود بالنفصل وكالاته المعرف عليه بلا مجال فاعاره لكونه اكثر فائدة
 اولى وقد يحاج عنه بانه راجع الى المرفوع المشترك من المرفوعات لا في الجملة
 يكون المحقق في المتخوية وانما جمع اعلاما بانها انواع مختلفة فان قلنا
 علم الفاعلية انما هو المرفوع فلنرم تعريف المرفوع الذي هو المشتق بالرفع
 الذي هو مشتق منه والمصنف لا يحجز تعريف المشتق بالمشتق منه كما ينبغي
 تعريفه في تعريف المفعول به والموصول اياه فالجواب عند تعلم من
 كلام ذكره المصنف في امالي الكافية حيث قال نفي العلم اللقب الذي
 جعل دليله اعلم بما مضى الف واول في مثل جاز زيد والزيدان واخوه هذا كالا

الماخرون

الباخر فالصنف في شرح المفصل والتعلق عند دخول حرف الابد
 والاستفهام والنفي لا نكلا واعلمتها جعلت ما بعد لام الابد او حرف الاستفهام
 والنفي معمول لما قبله فيخرج عن ان يكون له صدر الكلام وهو موضوع في صدر الكلام
 فلا يلزم له قبله فمما بعده فوجب له الالف لذلك وموضع نصب باعتبار المعنى
 لانه متعلق بالنظر الى جملة مستقلة وكونه متعلقا بالنظر باعتبار المعنى
 لا يحرج عن ان يكون له صدر الكلام الا ترى انك اذا قلت زيد ما ضربته او زيد
 هل ضربته لم يحرج بوقوع خبر الجبلة عن ان يكون له صدر الكلام لانه وقع في جملة
 في صدر الكلام فقد ورفعه ما يتضيه فذلك هنا واذا دخل على هذه الجملة
 كان في المعنى المسند اليه هو المفعول الاول والمسند هو المفعول الثاني
 واحلف في علت هل قام زيد محوזה قوم ومنعه قوم على اتفاقهم على علمه عند
 او عرفا ما من اجازة فانه نظر الى صورة الجملة وهي حاصلة في الموضعين مثلها في
 ان يدقام ام عمرو والذي منع زعم ان مضمون الاستفهام لا يصح ان يكون متعلقا
 للعلم الا بتاويل وهو ان يكون ما يقال في جوابه والذي يقال في جواب الاستفهام
 مع ام احد الشئيين يسويا اليه ذلك الحكم فحصل تعلو العلم شئ على صنفه
 فاذا قلت علت ان زيد عندك ام عمرو فمعناه علت احدهما معيا على صنفه وهو كونه عندك
 لان ذلك الذي يقال في جوابه واما اذا قال هل زيد قام فليس هذا انسيه قيام الى زيد
 ونفيه حتى يصح ان يقال ان العلم اذا دخل عليه تعلق بذلك حسب ما تعلق مع
 ام واما جوابه نعم او لا فهو غير متعين فكيف يصح تعلو العلم على ذلك وكما بان معنى
 نعم نعم زيد قام ومعنى لا ما زيد قايما ولو لم يكن يستقيم ان يكون نعم او لا كلاما فحصل

جوابه

المقصود من محكوم عليه وبحكمه في الجواب وهو المصنف للنفق مثل المهر وأما علي
أي الرطب وما أشبهه مما معناه طلب التعقيد وهو في الجواب سوار هذا ما ذكره المصنف
في شرح الفصل وبه محقق في الشرح قوله في الشرح كان المعنى هو الذي أراد قوله
وفي شرح الفصل وإذا دخل على هذه الجملة كان في المعنى المسند إليه هو المفعول الأول
والمسند هو المفعول الثاني قوله في المرح ولا يرد توجيه هذا السؤال قال في المسألة
مسألة اللام في إفضاء الصدارة فكما جاز عليت لزيد فام بدون الأعمال العطا فكذا سفيان
أن يجوز عليت لزيد فام بالكسر دون الأعمال العطا والجواب أنه إن عملها بأن يجعل
المكسورة مفتوحة فيكون معك في موضع نصب فلا يعود إلى التعليل لأن كان الأعمال
والقدم كما لا يعلو في عليت لزيد مطلقا كان الأعمال مع التقدم وقد أحلت في عدد
عليت أن زيد مطلق على المذهب كما عليت فام قال المصنف في أمالي المسائل
المعروفة أيضا سدت أن المسددة والحففة سد المفعولين في بار طنت وأخواتها
لأسمائها على محكوم وبحكمه عليه وهو ما تقتضيه وتعلق بهما في المعنى على حسب
ما كان فلم يسم إلى أمر آخر وضمها جاز كسر ما عند دخول اللام كقولك طس أن زيد
لقام ولولا أن معناها ما ذكرنا لم يحد ذلك لا ترى أن لا يقول العجني أن زيد القائم
لغيره بعدد ما في معنى الجملة المستقلة لكونه فاعلا وضمها انضاعطف على موضعها
بالرفع أن كاس مفتوحة لفظا لأنها في المعنى المكسورة باعتبار ما ذكرناه مفعول
طس أن زيد فام وعرفوه لا يجوز ذلك في المفتوحة لكونها ليست في معنى الجملة ومنها
أن يجوز أن يكون فاعلا ومنعولها ضمير في شيء واحد مثل عليتني منطلقا فإن
جميعا ضمير المتكلم وعلتني فاعلا فافانها ضمير المخاطب ومنه لدراسي مع رسول الله

مع

شها

معلم بخلاف غيرها من الأفعال فإنه إذا كان ذكر عدلوا في المفعول عن المضمر إلى لفظ
نفس مضاف إلى ذلك المضمر كقولك ضربت نفسي وضربت نفسي وإنما بدلوا المفعول بلفظ
النفس في غير أفعال القلوب كما نقرر في المعتاد فإن فعل الفاعل لا يتعلق بنفسه
فلهذا وإنما يتعلق بغيره فلو قال ضربتني وضربت كل سبق إلى الفهم ما هو الغالب
ما هو الغالب في المعايير منها ولم تقو حركة المضمر فاعله هذا الالتباس مع قيام هذا
الغالب فابدلوا المفعول بلفظ النفس إذا ما بالعدد وعز ذلك الغالب بخلاف ما عليت
وطس فإنه ليس الغالب فيها التغير بل علم الإنسان بصفت نفسه وظنه إياها
الكثر فكان ذلك الغالب الذي غير الأصل لأجله متغيرا فخرجت هذه بمعنى أفعال القلوب
على أصلها وهو استعمال المضمرات في محالها من غير تغييرها ضرورة أنه لما لم يدل
الضمير بلفظ النفس في أفعال القلوب كانت المضمرات باقية في محالها وعلى الشرح
المروفي في شرح الحماسة هذا الحكم بما حاصله بأن تأثيرات هذه الأفعال الحقيقية
في المفعول الثاني لأن التقى والشك سعلقان به فكون التغير حاصلين
الفاعل وما هو مفعول بالحقيقة فلا يحتاج إلى البيان بالنفس وقد جاء في
وعدمتي محمودة محمودة عليتني قال المصنف في شرح الفصل وإنما جرحنا محمودة عليتني
لأنها ضدان لو حدثت وجدت من أفعال القلوب فحملت على ضدها ولا بعدد
أن يحمل الشيء على ضده قال جرحان العود لقد كان لي عرس من عرسى وعم
الحاق منها متخرج حران العير كسر الجيم مقدم عنقه من مدحجه إلى محوره
ولذلك من الغرس والعود نفخ العين الممثلة واسكان الواو المسنن الابل وهو
الذي جاوز في السن البازك وصر المرأة امرأة زوجها لا هنا تضر صاحبها

ونقول زجر حته عز كذا اي باعده عنه وقد كان في عن ضرب من عملها في منها بعد
 وغدسي حشو مشو على سبيل الدعاء وجران العود لفت شاعر من غير واحد السور
 وانما لقب بذلك لقوله في هذه القصيدة خذ احدا بها حار في فاني راحا العود يدك
 يصلح يعني انه قد كان يخذ حلا العير سوطا يضرب به الضرب وقد كان جلد في
 فوصعه في الشمس ليحرق فراه بعد ايام وقد احدثت فاحبر امراته بذلك وخوفها به
 وهو معنى يهدي على خلاف القياس المقرر اذ قد تقرر في كلام العرب بدل الضم المفعول
 في افعال القلوب بالنسبة للشيء الذي ذكر ولم يبدل في معنى فيكون على خلاف القياس
 المفرد واذا كان جاريا على القياس الاصل لان الاستعمال المضمرات في محالها
 من غير تغير لها **فان** ولعنها معنى اخر يدعي ان عدى الافعال انما كان باعتبار
 معانيها فعلم ان هذه الافعال انما تعدت الى مفعول باعتبار ان معناها تستضي مشوبا
 ونسوبا اليه فاذا استعمل بعضها على معنى اخر لا تستضي الاستغناء واحدا وجب
 ان يكون ما سجد الى واحد بطس اذا استعملت بمعنى انها تستضي الا واحدا فوجد ان
 كبح عما يحرفه الى ما سجد الى واحد وعلى الشيء معنى عرفه في نفسه كذلك وانما
 قال في نفسه لان على الذي سجد الى اسر مع عرف الشيء للشيء في نفسه بل على
 صفة وراية بمعنى ابصرته عسى كذا ووجدت الضالة معنى اصبتها كذا قال
 المصنف في شرح المفصل ولم يذكر ان رعت لها وجهان ايضا مثل غيرها مع انهم
 يقولون زعت بمعنى كلفت وهو لفظ زعت المتعدي الى مفعول لانه قصد الى استعمال
 هذه الالفاظ مع تقايرها افعال القلوب فان قيل فوات اذا كان
 مزوثة العين فهي ابصرت وليست من افعال القلوب فالجواب انها وان

غير

متعلقا

كأن

كانت للاخبار معناها ايضا علم بالحاسه فلم يخرج عن معنى العلم بالكلية ولكن
 اذا اورد وجدت الضالة بمعنى اصبتها فان وجدت مثلهم اي فان وجدت هنا مثل
 م الا انه لم يعمى اصبتها على صفة ومنها اصبتها في نفسها وكانت مثلها وليس كذلك رعت
 بمعنى كلفت مع زعت التي معنى هذا الباب هذا ما ذكره المصنف في شرح المفصل وعلم
 سند عديم ذكر وجد معنى عصي وجبت معنى **علا** **الافعال الناقصة**
 سميت هذه الافعال ناقصة لان غيرها سمى كلاما مرفوعا وهذه ان لم تذكر منصوبا مع
 المرفوع لم تكن كلاما ونقصانها امتناع التعلق بها **فان** المصنف في اما الى السائل
 المسفر قد لا يصح التعلق بالافعال الناقصة لانها لم تقصد بها في التحقيق نسبة حدث
 محقق الى فاعلها ومعنى قولنا حدث محقق يعني والخبر وافادة الخبر معنى بالنسبة
 الى الجند مع بقاءه مخبرا عنه على ما كان عليه في الاستدلال ولذا كنون كثير من النحويين
 انه لا دلالة لها على الحدث اصلا وانما وصفت للدلالة على مجرد الزمان فذلك لم
 يات عاملة في شيء غير الاسم والخبر والافعال الناقصة ما وضع لتقرر الفاعل على صفة
 لانها كلها اشتركت في ان وضعها على ان نسب الى الفاعل باعتبار صفة فان قيل
 قوله في الشرح لانها كلها اشتركت في ان وضعها غير مستقيم لانه لا يصح الاستدلال
 على موت الحد للمحدود كما ذكره المصنف في مبادئ اصول الفقه فالجواب ان
 قوله لانها كلها اشتركت تعليل لقوله وضع لتقرر الفاعل على صفة وليس هذا الاستدلال
 على موت الحد للمحدود فلذلك اى فلاجل انها وصفت لتقرر الفاعل على صفة او فلاجل
 ان وضعها على ان نسب الى الفاعل باعتبار صفة لم يكره من الخبر والاما ان كان
 بد من الخبر فلا يكون منسوبا الى الفاعل باعتبار صفة فكون محال لمقتضى وضعها

انه لم يرد ان
 وانما اردت ان
 المشو والارد
 من ذلك حاصل
 كان وانما قصد
 بها الدلالة على

ل

ولم يذكر سببونه منها الما كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان محور من الفعل
مما لا يستغنى عن الخبر بمعنى ما وضع لغير الفاعل على صفة **بالسبب** وقد جار
بمعنى وقد استعمل جار في هذا المعنى وهو تفرير الفاعل على صفة مثل ما جازت حاجتك
فان معناه اثبات حصول الفاعل على معنى ما ذكر منصوبا فان جعلت مستغنى ما
نافيه وجان يكون ذلك اي جازت شئ تقدم ذكره بنا على ان فاعله يكون مضمرا مستترا
فيه عايدا على غير مذكور مقدم يكون الفعل لذلك الشئ الذي تقدم ذكره قطعاً فيكون
المعنى بلى ان يكون ذلك على قدر حاجة المخاطب كما لو كان المخاطب محتاجا الى عراده
وهي واحدة عرابا ليس فطلب من المتكلم كل صبره له حاجة والحال ان تلك الكيل
صلح له احتياج المخاطب معقول المتكلم له ما جازت حاجتك بمعنى لم يحصل هذه الكيل
الى طلبتها منى على القدر المحتاج اليه بمعنى ليت لا يقد باحتياجه وان جعلت
استغنايته كان في جازت ضمير مرفوع يعود على ما وضع يانث ذلك الضمير ان كان
عايدا على ما هو وهو مذكور في عبارة عن اى شئ للاخبار عنه بالحاجة وهي موشة
كقولك زكارت امك فانك انت الضمير المستتر في الاخبار عنه بالموثف فيكون المعنى
ان المخاطب احتاج من شئ الى مقدار محصور من اوسر نسين له نفسه المتكلم عنده
ذلك الشئ باعتبار مقدار يكون المعنى اى مقدار حصل باعتبار حاجتك وعلى هذا يكون
عبارة عن المخاطب وسؤال المتكلم يكون عن المقدار بلى على ان المتكلم المحور عالما به
ان يكون ضمير له عبارة عن المتكلم ويكون المعنى ان المتكلم يكون عالما بالمقدار ولا يكون
بالشئ نيبا الى المتكلم المخاطب عن محصور ذلك الشئ باعتبار مقداره فكانه قال اى شئ
باعتبار حاجتك بمعنى اى حقيقة يحتاج الى من اوسر منها واعلم ان ج

سنة

هو من افعال النافضة بمعنى صار كما صرح به جاراه العلامة في المفصل وأشار
المصنف ايضا اليه في مباحث الحال مرسح المفصل ورح الاحتياج في بيان
معنى هذا التركيب لهذا التطويل لكفى ان يقال معناه اية حاجة صارت حاجتك
كما قاله تلميذ المصنف **المصنف** في شرح المفصل هل ينصرف في ذلك على
هذا الجمل او يعدي الى غير فيه نظر والاول ان يعدي لانهم يقولون جاء البر
قفر من حال وهو ضعيف لانهم لم يقصدوا الاخبار عن البر بالبحر في نفسه وانما
قصدوا حصوله على هذه الصفة فوجان يكون ما نحن فيه واذا ثبت ذلك صح
في غير الموضع المذكور واعرض تلميذه فابلا فيه نظرا لم يقصدوا صيرورته على
ذلك بعد ان لم يكن عليها بل قصدوا ان جاء مفصلا وجعل اسفاله من الجمل الى العلم
بحيث الى العالم وكذا جار قصد من افعال النافضة في قولهم تعدت كانه امر
اى صارت قال **المصنف** في شرح المفصل والظاهر ان محصور محل فانه
لم يعرف في غير اذ لا يقال تعدت كانه على نحو صار كانه بنا ولكن لم يعد ان يقال تعد
زيد كانه سلطان على نحو ما نحن فيه من ارادة ثبوت على هذه الصفة فنكون محصورا
بمثل ذلك **قال** يدخل على الجملة الاسمية ليعطاه الخبر حكم معناها
بغير ما تقدم فحدها لانه يظهر بقوله يدخل على الجملة الاسمية ان فاعلها كان
بندار قل دحولها وان الصفة كانت خبرا له وايضا ان قوله ما وضع لغير القفا
بلى صفة يدخل على حصول الصفة للفاعل ويظهر هنا ان حصول تلك الصفة للفاعل
بلى معنى ذلك الفعل من اثبات ونفي او ضرورة او باعتبار زمان مخصوص على
سياق وحمل الامام الحديث الحكم في قوله حكم معناها على الاثر وقرره بان اصبح

وصاعين على انه قد

علمه

عل

مثلا من حيث ان معناها استمر في هذا الوقت حاصل الخبرين اذ كلاهما في وقت
الصبح كذا خصص اثر معناه وهو وجود شيء في وقت الصبح دون غير الخبر الذي
هو موضع الفائدة فكذلك نسبت الى موهوله في هذا الوقت فاعطى الصبح في ذلك
اصح زيد عالما فائدة الصباح حتى صار المعنى انه منسوب الى زيد في هذا الوقت
دون غير من المواقف واثر معناه في الخبر ظهور فيه وقيامه به بالحقيقة
وقال اخوه الفاصل صدر الدر الحديث في قوله اعطاء الخبر يجوز ان يكون من اضافة
المصدر الى المفعول اي ليعطى هذه الافعال الخبر حكم معناها ويجوز ان يكون اضافة
الى الفاعل وهو الاصول عندي والمعنى لغند الخبر حكم معناها فان عالما في ذلك
اصبح زيد عالما هو الذي لغند اثر الصباح وحكمه ولتأمل ان نقول الخبر حكم معناها
لغند ولا خفا في وجوب العبارة من المعطى والمعطى والجواب عنه ان كونه
حراما من جهة كونه حكما للمعنى لا من جهة اعتبار اللفظ وحكم معناها باعتبار المفهوم
وحق فالعبارة حاصلة هذا كلامه اولا — هو اضافة المصدر الى المفعول
واضافة الحكم الى المعنى من اضافة العام الى الخاص اصابا والمه لتخصيص وتبين
كما يقال حكم العام اي الحكم الذي هو القسام فكون الحكم عن المعنى بالذات
وان تغاير بالعموم والخصوص وقوله في الشرح على حب معنى ذلك الفعل من ثبات
او نفى او صيرورة بدون التعرر للحكم فيه اشارة الى اتحاد الحكم والمعنى
قال المصنف في شرح المفصل كلها مشتركة في انها ثبتت للخبر حكم معناها
ولما كان معنى صار لا سعال وجب ان يكون ذلك الحكم ثابتا للخبر فاذا قلنا صار زيد
عالما ففي عالم حكم الاستسالة لانه الحال الذي اسفل لها واصبح وامسى واصحى اذا

كانت ناقصة وحيث ان يعطى الخبر حكم معناها ومعناها المدل على الدخول في
هذه المواقف فحيث يكون الخبر دخلا في هذه المواقف في حال نسبته لمن
هوله فاذا قلنا اصبح زيد عالما بعد اعطيت اصبح عالما حكم الصباح حتى صار المعنى
انه منسوب الى صاحبه في وقت الصباح دون غير ذلك امسى واصحى هدا عبارة
وهي تدل بالشرح على ما ذكرناه من ان اضافة الاعطاء اضافة الى المفعول واطرافه
الحكم الى المعنى اضافة العام الى الخاص لان قوله حكم الاستسالة وحكم الصباح يدل
على الامر الثاني وقوله فقد اعطيت اصبح عالما حكم الصباح على الامر الاول
واذا علمت ان هذه الافعال تدخل على الجملة الاسمية لا على الخبر حكم معناها
فاعلم انها يرفع الخبر الاول من الجملة الاسمية وتسمى اسمها وصفت الثاني و
تسمى خبرها لغنى اسمها مضافا الى ما ذكرناه وكذلك الخبر فان كان المذكور كان مثل
اسم كان وخبر كان وكذلك خبرها وانما نسبوه الى كان اشعارا بانها متعلقة
والافلس هو اسم المكان ولا خبر عنها في الحقيقة وقد يضاف الشيء الى الشيء
بادنى سبب ولم يقولوا في مثل ضرب زيد غمرا اسم وخبره فاعل ومنعول للفرق
بين العاين في اسم متعلقا بهما في الاعراب ففعلوا الاسم والخبر متعلقات
افعال الناقصة المذكورة فاذا قالوا اسم وخبر علم انهم قصدوا الى هذا النوع
من الافعال وايضا فان المرفوع والمنصوب هنا ليس كخو المنصوب المرفوع في
ضرب اذ منصوب ضرب مفعول في الحقيقة وليس منصوب كان كذلك ثم شاع
تبيين معناها باعتبار استعمالها في قول وفي غير ان كان لها اي ان كان الغنى
لها لغنى باعتبار استعمالها في معنى الافعال الناقصة وفي غير معنى الافعال الناقصة

ان كان لها معنى غير معنى الافعال الناقصة فقال وكان يكون ناقصة فتقدم ما
 الباب له ثم سر معناها وهو ثبوت خبرها لفاعلها ما ضياء الماضي بعد كل غي
 ضربين احدهما ان يقصد الدوام كقوله نعم وكذا الله سمعاً بصيراً والثاني ان يقصد
 الانقطاع كقوله لعمرك ان لي مثلاً ويكون بمعنى صار كقوله الساعين
 يتبها قفر والمطى كانها قطا الحزن قد كانت فراخاً بيوضها اليها الفداء التي
 يتأ فيها والقفر الخالي وكان في هذا البت معنى صار لما ذكره المصنف في شرح
 الفصل فانه تعذر حملها على احد الوجوه الباقية اذ لا يستقيم الناقصة ما يورد
 الى عكس المعنى لانها تسع منها بان الفراح ساءل على السض لان المعنى يصير كان
 السفر فراحاً وهو عكسه لان كان الفراح ساءل ما كان مودياً الى عكس المعنى
 تعذر حمله على ذلك ولا يستقيم التامة لانه يجب ان يكون فراخاً حالاً ولازم ان يكون
 السفر في حال كونه فراخاً وهو فاسد ولا يستقيم الرأفة من حيث اللفظ ومن حيث
 المعنى اما اللفظ فليصير فراخاً واما المعنى فللاخبار عن السض بانه فراح ولا
 يستقيم التي فيها ضمير الشأن كقولك كان زيدا لانه من بعضهما ويكون فيها ضمير
 الشأن كقولك كان زيد قائماً ففي كان ضمير وهو اسمها والجملة خبرها وهذه الي فيها
 ضمير الشأن هي من الناقصة في التحقيق لانها تفر الشئ على صفة ولا بد لها من
 اسم وخبر لانه سوط ان يكون مرفوعاً ضمير الحدث وهو ضمير الشأن ولا يكون
 خبرها الجملة ولا يكون قد ضمير عايد على المبند فلما انفردت هذه الصفات
 جعلت قسماً براسه تقريباً على المبند فان قيل فلو لم يلبس الطيب المسك ان
 جعل فيه اسم ليس ضمير الشأن والاقصه والجملة بعد مفسره فلا يستقيم لان

الشأن م

قال الجر فهو من الضافه باذ في ملاحظة اي الملقوط في حالة الجر فان قيل
 النص يقتضي وجود النص اذ الحمل على المودوم يمنع لكونه لا وجود
 له في امر زيدا فكل حمل عليه وكذا قال في قولنا زيدا مسلمات
 قلت في هذه الشبه بيان معنى الحمل وقد ذكره المصنف في امالي
 الفصل حيث قال معنى قولهم حمل الرفع على الحر والنصب على الجر واشيا
 اي ان لفظ الاصل اخر غير ما تقتضيه لفظ اصله وحمله فالحمل هو الذي
 عدل عن لفظ اصله وان كان في الحقيقة من حيث المعنى موجوداً والحمل عليه
 هو اللفظ الذي وضع لغير اصله وان كان في المعنى غير موجود مثلاً ان اذا
 قلت مررت باحد فان الجر محمول على النص لان الجر منها ذكر منه لفظ
 غير ما تقتضيه لفظ اصله فهو المحمول والمدكور لفظ الاصل اخر مما ذكر
 وهو الحر وعلى هذا فموضع المواضع كلها فاذا قلت لولاك فالرفع محمول على الحر
 واذا قلت عساك فالرفع محمول على النص واذا قلت ما انا كانت وجدت
 اللفظ الحر وليس هذا اللفظ لفظ الجر وقد علمت انه المحمول ثم نظراً الذي
 هو اصل اللفظ فعلم انه للرفع فتحكم بانه محمول عليه وعلى هذا جرى المسائل
 كلها هذا ما ذكره في الامالي اقول هذا الكلام مع كونه مشتملاً
 على ما في معنى الحمل ايضاً على ما حكاه في توجيه قوله في الشرح لفظ الجر
 قال المصنف في اماليه التي على المسائل المتفرقة انما حمل النص
 على الجر والجر على النص ولم يحل واحد منهما على الرفع لا مورا احدهما انما
 الرفع محمل احدهما على الآخر ولم يحل على الاثنان لئلا يكثر الثقل

فقط

مه

الثاني انهما كلاما في الاصل لما هو فاضل والرفع موضوع لما هو واحد في الحمل فحمل
احدهما على الآخر لا شرا كما في ذلك الثالث هو انهما كلاما في الاصل المتعلقان بالفعل
والرفع ليس متعلق بالفعل في الاصل فاما هو لم يسم فحمل احدهما على الآخر لا شرا
فذلك اخوك اعراب الاسماء الستة تمام الحروف اعني ان بالاول وفي
الرفع والالف في النص والسار في الخبر اذا كانت هذه الاسماء مضافة الى غير المتكلم
وكانت مفردة مبكرة واما اعرب بالحروف حينئذ وعدل فيها عن الحركات لانها لما
تكرر حصل التعدد في معانيها اذ معنى كل واحد منها يتوقف على الاضافة لانها
كلها امور نسبية واواخرها عند تحقق القيود المذكورة فيها حروف تسمى ان يكون
اعرابا لما عجزت الحركات في الخفة والحكم بل لم يضرب ولم يعرف في كون الحركات
بعضها مع بعضها كثر الاستعمال جعل اعرابها بالحروف يعني ان الامور المذكورة
اقضت ان يعرف بالحروف ما اقتضاه الامر الاول فلان الزيادة في المعنى اقتضت
الزيادة في الاعراب بالحروف زائدة على الحركات لجعل اعرابها بالحروف واما
اقضاء الامر من الاخرين فلان كثر استعمالها اقتضت التخفيف فيها والحال
ان اواخرها حروف تسمى ان يكون اعرابا فلما دخل الحركات ايضا مع وجود تلك
الحروف فيها زداد اللفظ فليزم النقل فلما جعلت تلك الحروف اعرابا حصل
التخفيف في الشرح جعل المضاف والمضاف اليه كشي واحد هذا الكلام جريبت عن
سوال يمكن ان يورد هنا تفرع السؤال ان يقال لا اعم برسود اثبات التعدد في
مفهوم الاسماء الستة ولا يلزم من كون الاسماء الستة امور اضافة التعدد في
مفهومها غاية اذ معناه واحد من المضافين فان مفهوم الاربعة واحد وهو واحد

قوله

من المضافين نعم ان تعقله متوقف على تعقل اواخرها فانما جاب بقوله جعل
المضاف والمضاف اليه كالشي الواحد وتوجيهه ان مفهوم الاسماء الستة
متوقف على المضاف اليه فلما كان مفهوما متوقفا على المضاف اليه جعل المضاف
والمضاف اليه كالشي الواحد واعتبره وقد مر مفهوم الاسماء الستة فحصل فيه
التعدد على هذا وقوله في الشرح مع كثرتها في الكلام قد دخلت اثنى في كون اعرابها
بالحروف كما قررنا هذا تفرعا في الشرح وانت علمت مما قررنا ان الامور المذكورة
مقتضية لكون اعرابها بالحروف وذهب المصنف في شرح الكافية الى ان الاسماء
الستة بالحروف تشابهها المشي والجمع وجعل الامور المذكورة وجه التشابه
وهو ايضا مستقيم لانه لا حاجة الى حمل ما في شرح الكافية على ما ذهب اليه في غير
ولنرجع الى القيود فبقولنا اختر بقوله مضافة عن كونها مقطوعة فان اعرابها
حينئذ يكون تمام الحركات وبقوله لا غيرها المتكلم عن كونها مضافة الى المتكلم
فان اعرابها حينئذ يكون تمام الحركات قد مر او بقولنا مفردة اخترنا عن كونها
مبكرة او مجموعا فان حكمها احكامها ونقولنا مبكرة عن كونها مصغرة واما عالم العرب
بالحروف عند انتفاء قدر من القيود لعدم تحقق مجموع الامور الثلاثة على ما يتضح
للتأمل والعلية في المجموع والمصنف لم يعرض للقيود الاخيرين اذ في قوله اخوك
اشارة اليها وعرض للقيود الاول لانه لو لم يذكرها التوهم اختصاص الحكم بطلق
المضافة وليس كذلك اذ عند اضافتها الى المتكلم لا يحقق فيها الحكم المذكور فليس
في كيد وكما ان الابد لم يتكرر معنى اذ ليست امر نسبيا فذلك فاما حسن بان
مفهوم من الشفيعين والهة الاحتماعه انه يحقق اذا كان على الوجه فلا يتصور

غيره

بدونه اما اذا سفلت افعال النعم لشفان بخلاف اليد فان قيل ان كان
واو فوق زائدة للاعراب يكون له اسم متكرر على حرف واحد وان كان اصلها يكون
كلها اخرها واو قبل ضمة وهو مفوض اذ كل ما هو كذلك بحرفه قبل الضمة
ما كاد اجيب عند اخبار القسم الاول واللام لزام من دفعه عن المتعين
اصلا لا يكون اقل من ثلثه وباختيار القسم الثاني واللام لزام من دفعه لاما اخر
واو قبل ضمة اغار فرض اذ لم تكن الواو اعرابا وما هو اعراب غير مفوض لانه لا يبقى
على كل الوجه **المثنى اعراب المثنى والجمع المذكور السالم بعض**
الحروف اعني انة بالالف في الرفع وبالياء في المنصب والجر هذه
المثنى وفي المجموع بالواو في الرفع وبالياء في المنصب والجر
ففيها مخالفة لاصل من وجهين احدهما العدول عن الحركات فهما وثانها العدول
عن الترتيب المذكور في الاعراب بالحروف امسا على كون اعرابها بالحروف
فهي انما لما تكثر بالمعنى الذي عرفت في الاسماء الستة واواخرها حروف قبل
ان يكون اعرابها مع انهما كثير الاستعمال جعل اعرابها بالحروف يعني ان الامور
المذكورة اقتضت ان يكون اعرابها بالحروف بعد ما قد ساء في الاسماء الستة
واما على العدول عن الترتيب المذكور فتحقق بعد هذا واهل النحويون ذكر كل واحد
مفردا للفظ مثنى المعنى وهو وهم لانه لا يصح دخوله في المثنى اذ ليس مثنى لان المثنى
كل اسم كان موضوعا لمفرد الحق اخره الفاء يارب يدرك على ان مع مثله من جنس
وليس كذلك لان قولك كل ليس موضوعا لشيء وانما هو اسم موضوع لمفرد غير بالاصالة
وهو موافق للمثنى في المعنى فلهذا كان له حكم المثنى وانما يكون له حكم المثنى عند

اضافته الى المصم وجهه ان اتصال المصم خصوصا المصم المحرور بما قبله اشد
من اتصال المظهر به ليصير المصم حركا كالف والنون في المثنى فيكون له حكم المثنى
فان كان المظهر اعرابا يكون بالحركات تقديره والدليل عليه انه اسم
معروف ما عرفت ان آخر الف فوجب ان يعرب بالحركات تقديره كعضا ورجا وكذا
اهل النحويون ذكر ان شير وهو وهم بعد ما عرفت في كلا وانما هو اسم مجرى مجرى المثنى
لان معناه معنى المثنى ووصفه وصغره وانما يقتصر على قوله معناه معنى المثنى
لانه لو اقتصر عليه لما اقتصر الدليل بكلا اذا اضيف الى المظهر وكذا كل اهل النحويين
ذكر اولي هذا الموضع اي عند بيان اعراب الجمع المذكور السالم هو وهم لانه لا يصح دخوله
في الجمع المذكور السالم لان حقيقته هذا الجمع ثبوت مفرد الحق اخره واو واو
ونون كذلك على ان معه اكثر منه وليس اوله واو واو واو واو واو واو
لجماعه يعني اصحابه وذوي وانما هو اسم حمل على الجمع لانه اشد معنى وكذا لفظا
لوجود الواو في اخره وانما لم يذكر المصنف ولا غيره ذوو في قولك ذو مال لانه داخل
في جمع المذكور السالم لان قولك المفرد ذو مال وفي الجمع ذو مال واهلوا ايضا
عشرين واخواتها من مثنى واربعين لاسبعين ونفروا كثر واو لو فان قيل
ان ثلثة موضوع لشيء فيكون مثنى جمعا له فليجيب احاب المصنف عنه
في شرح الكافية بما ذكره في شرح المفضل وهوان هذه الالفاظ ليست
جمعا لما انضمت به الزيادة اما في عشرين فواضع واما في غيره فليست الثلثون
ثلثة مجموع لما يلزم من صحة اطلاقها على تسعة وكذا البواقي ولو وضع الامر
عشرين لم ينعرض له اولا في جواب شرح الكافية بل يرجع الى العلة التي وعدنا ذكرها

فنقول على ذلك ان على محالفة رفع المشي ونصبه ونصب الجمع المذكور السالم
 انهما اي المشي والجمع لو اجرا على القياس المذكور في الاعراب لو كان يكون
 نصهما بالالف فصار القياس المذكور ذلك ولو كان نصهما بالالف لكان
 ان يقال في نصب التنبيه ضاربان بوزن مكسورة وفي نصب الجمع ضاربان
 بوزن مفتوحة ولو لم يكن ذلك لاذى اللبس رفع الاعراب اي النص على جاز
 اللبس منه وهو الالف لم يجعل نصبا لالف للتحكم طامع ان حمل
 نصهما على حرفي لغرضه وان المشي والجمع على حدة لما اختلف في لزوم صحة
 بناء الواحد منهما في المشابهة منهما فلما حذف الالف من نص واحد ما حذف
 من نص الآخر كما انهم لما حذفوا الواو من واحد حذفوا آخره وحمل النص على
 اخيه الجمل ثابت اي لبس الواو في المشابهة لهما في غير هذا الباب
 فانها علامتان لما هو فضل في الكلام فيكون المراد بهذا الباب المشي والجمع
 وقد لوحده هكذا لبس الواو في غير هذا الباب اي في باب غير المنصرف جمع
 الموش السالم وفي هذا الوجه نظر لان حمل النص على الجز في جمع الموش
 السالم انما ثبت محله هنا ولو ثبت محله هنا بالحمل ثمة لدار ولم يسقط
 الالف عن غير النص كما اسقطت من النص لكونها اخف الحروف والغاها
 بالكلية مع اعتبار الالف خلاف الحكمة بقصد جعلها عوضا عما هي اي
 الالف اخف منها وهي الواو لان في تعويض الالف عن الواو حصول الحذف التي
 هي امر مطلوب فحلت الالف على الرفع اي على علامة الرفع التي هي الواو في المشي
 لانه السابق على الجمع وكان اول من الجمع بها اي بالالف التي هي اخف فان قيل

في باب الاعراب
 في باب الاعراب
 في باب الاعراب

قصد جعلها بديلا عما اخف منها لا بتعويض منه جعلها عوضا عن الرفع لانه اخف
 من الالف انما قلنا لم يجعل عوضا عن حرف المشي قلنا احاط المصنف عنه في شرح
 في باب الاعراب في قوله لا يكون قد ثبت حمل النص على الجز في الالف التي
 هي كالكترة وحمل النص على الجز انما يكون بعد ان كان الجز بالالف فحمل قد
 فرضنا على علامة الجز لان علامة الالف في تعويض التعويض عن علامة الرفع وهي الواو
 ونقرر الوجه الثاني ان الرفع سبق الاعراب لانه علم لما رتبته بالتقدم على
 ما النص في الجز عليه واقواه لان الكلام سم بالرفع لا باخوة فكان اول هذا العلم
 فثبت بذلك الدليل على ان الترتيب مخصوص في اعراب المشي والجمع
 التقدير فيما تعذر الاعراب تقدير لفظي والتقدير متعذر ومستعمل
 فالتعذر في موضع الاول الاسم المقصور وهو ما اخذ الف مفردة كالعصا
 والرحا وقياس الاسم المقصور ان يكون معربا بالحركات لانه اسم مفرد منصرف
 ولكنه لما كان اخر الفاء تعذر قبوله بالحركات لان الالف لا يكون لها ساكنة
 فوجب ان يعرب تقديره في جميع وجوهه الثاني باب غلام وهو كل اسم كان
 قبل ياء الاضافة معربا بالحركات فالقيد الاول اخرج خمسة عشر والثالث
 نحو صاري وضارب وانما اعرب باب غلام تقدير لانهم لما اوجبوا ان يكون
 حركة ما قبل ياء المتكلم كسرة لنسب الكسرة اليه تعذر اعراجه بالحركات لما في حال
 الرفع والنصب من تضادها الكسرة واما الجز فلضادة مثله ايضا
 اذا اكثران لم يجتمعان على حرف واحد فان قيل لا يجوز ان يحكم بكسرة
 الاعراب وزوال كسرة التثنية قلنا لمعاني المصنف عنه في شرح المنظومة

في باب الاعراب

وفيما لبس التي على المسائل المنفرقة بامعنا. انك قد التفت في الساحة
لمعنى ان التركيب فرع المفرد ولا يكون الاعراب الا بعد التركيب ولا اعراب
فرع الفرع وهذه الكسرة تامة للكلمة في حال المفرد قبل التركيب
للاعراب واذا كانت سابقة وقد ثبت اعتبارهم اياها فلا ينبغي ان يحكم بوقاها
مع بقا ذلك المعنى غير موجب فان الاصل انما كان على ما كان وقد زعم
بعضهم ان ياب على مسمى وهو وهم لان الاضافة لا موجب يبدل غلا اكل
وعلاية فلا وجه لعله مبني مع صحة كونه معرا واعرض ان الماس على المصنف
بان الاول موجب للبناء دون النشاء والمخصص ان البناء الغتان السكون
والفتح فلو كان المضاف اليها معر بالانقلاب في الرفع والاسكونها وانضمام
ما قبلها ففعل اللفظ غلاما موصيغ لفظا ولا قبلت في النص الفاعل كما
واقبح ما قبلها ولا يرد باب علامه لانه مخصوص بالنداء وهو باب تغيير
اقول هذا الذي ذكره في علاني ليس بموجب البناء لان موجب بناء الاسم
مناسبتة لما لا عكرا اصلا لوجه قريب وبعد كما ذكره جاره العلامة
في المفضل ولا يحتفل في علاني فكيف يصير مبني انما ذكره موجب لكون اعرابه
تقدير لان الاعراب اللفظي على ما قبل البناء مستلزم معتقدا كما ذكره في معنى
الاعراب اللفظي فيه لان ملزوم المنع يكون متفيا قطعيا قال
صاحب الشوك الانصاف ان القول ببناء اظهر اقوال القول بالبناء
من غير دليل البناء يكون خطأ لانه اظهر والمستقل انضاف في موضعين
الاول باب قاض وهو ما اخره ياب قاضا كسرة واعراب في الرفع والجر تقدير

الضمة والكسرة فثبت ان على البناء المكسورة ما قبلها المحذوف فان بقي ما كان
الواو والثبوت في الفت الباقان لم يكن فيه ثبوت الياء فيه ساكنه في حال
البناء واعراب باب قاض في النص لفظي بول رأيت قاضيا ورأيت القاض
لحقة الفتحة على الياء المكسورة ما قبلها بخلاف الضمة والكسرة فذكر اي ما ذكرنا
من حقه الفتحة على الياء بخلاف الضمة والكسرة انقسم امره فاعرب في الرفع والجر
تقدير وفي النص لفظا الموضع النشاء المستقل نحو مسلم وهو كاجمع مذكر
سالم اصفته الى ياء المتكلم واعراب مسلم في الرفع تقدير وفي النص والجر
لفظي وانما كان كذلك لان اصله في الرفع مسلمي فاحققت الياء والواو وسبقت
احدهما بالسكون فوجب قبل الواو ياء وادغامها في ياء المتكلم فعلم ما ذكرنا انه
عدل بالقلب عن الواو التي كانت علامة الرفع لاجل اشتغالها مع الياء كما
عدل بالحدف عن رفع قاض بالضمة لاجل الاستقلال ولما عدل بالقلب عن
الواو وجب ان يحكم عليه في حال الرفع بالاعراب بعد اذا القلب يخرج الحرف
عن حقيقته وفي حال النص والجر ياء الاعراب فيه ثابتة على حالها بول
رأيت مسلمي ومررت مسلمي واذا كانت ثابتة وجب ان يحكم باعرابه لفظا فيهما
لان لفظ الاعراب على حاله لم يتغير بالاضافة اليه بالادغام والادغام لا يخرج
الحرف عن حقيقته وسكونه فلا يخرج الياء ايضا مما خوفه عن حقيقته
وسكونه الذي هو وضع ياء الاعراب فذكر اي للعدول بالقلب عن الواو في
الرفع وثبوت الياء في النص والجر حكم عليه في حال الرفع بالاعراب التقدير
في حال النص والجر بالاعراب اللفظي فان ثبت ان هذا كان الياء منقلبة

عن الواو علامه الرفع كما كان علامه للجمع اجنب بان الواو علامه
للجمع فحش انه حرف علة وهو باق وعلامه للرفع فحش خصوصيته
وهي لم يتوان قب ل خصوصية الواو ان لم يتوان في بدله فيكون
الباق لم يجوز ان يكون مع بالاعراب للفظ في حال الرفع لوجوده في خصوصية
الواو كما انهم حكموا على غير المنصرف في الحز وعلى جمع الموش السالم في نصب
بالاعراب للفظ لوجود البدل فيها وهو الفتح في الماثل والكسرة في الشاذ
فلن الحواب عنه اما اولها فان ذكر قبل الحز والحز في باب الاعراب
انما يكون من النصب والجر لا من الرفع لما مر في اعراب غير المنصرف واما ثانيا
فبان الواو في حكم الموجود اما لان المقدرا الاصلي معبر قطعاً واما لان
الواو لا يلا في حكم الباقي واذ كان في حكم الموجود يكون الرفع بالواو
التقدير لا يلا لافعال الاعراب التقديرى بالاعراب ما هو في حكم الموجود
فلو كان خصوصية الباء اعرابا لكان لكلمة واحدة اعرابا تقديري و
لفظي ولم يبعد مثله بخلاف الكسرة في غير المنصرف والفتحة في جمع الموش
السالم فانها ليست في حكم الموجود فان قب اصل عصي فاص
عصو وقاضي ثم اعل على الوجوب فان اريد بالتعذر ما لا يجوز ان ينطبق
فاعراب قاضي يكون متعذرا ايضا وان اريد ما لا يكثر النطق به فلا يكون
اعراب عصا متعذرا بل مستثناة احسب بانه كان للواضع غناية
بشان من تكلم بكلمة وكان عالما بالحالات التي تؤول اليها الكلمات
في التركيب بالحالات التي لبعض الاعراب فيه بحسب كل تركيب ففرضها على

تلك الحالة واعلم بان الوقوع في التركيب الشتمل على المتكلم تركبته ولا يقف
زايه على ان عصبوا اذا وقع في التركيب تحرك واو فسقط الفاعل ففرضها
محركا وقلب الفاعل ولا علم ان فاضي اذا وقع في التركيب تحرك بالضم في حال الرفع
وبالكسرة في حال الجر ويلزم التثنية بالضم والكسرة حذفها فالمتكلم وحده عصا
واخر الفاعل ففرضها اعرابا ووجد قاضي ساكنا الباء فامكنه ان تحرك بالجر كما
لكن علم استثقال الضمة والكسرة عليها فلم يحرك بها لانه حر كة بمها
حال التركيب ثم اعلم ان حيز الاشكال قال الامام الحنفي في رفع مسلي على هذا
يكون متعذرا وطاهر كلام المصنف انه مستثقل اقول فيه نظر اذ
قلب المواضع واو مسلي ما انما كان لا يستثقلها مع الباء والمتكلم امكنه
ان يعيدها لعله باستثقالها فيكون مستثقل لا متعذرا
واللفظي فيما عداه يعني اذا علم ما اعراب تقدير على الوجهين المذكورين من عموم
وهو ما اعراب في احواله التثنية تقدير اكراب عصا وعلاني وخصوص وهو ما
اخر في بعض احواله تقدير اكراب قاضي ومسلي فما سوى ذلك مع لفظ
قال عن المنصرف قال المصنف في شرح المفصل طاهر كلام حار الله
وكلام النحويين ان هذه القسمة في كونه منصرفا وغير منصرف حاصلة لجميع
المعرب وتفسرهم كل واحد من القسمين بنفي الحصر وذلك انهم فسروا بانه الذي
يدخله الحركات الثلاث والتثنية لعدم شبه الفعل وفسروا غير المنصرف بانه
الذي يجزله عنه الجر والنون شبه الفعل وتحرك بالفتح في موضع الجر فعلى
الاسق اسماء كثيرة لا يدخل تحت واحد منها جمع المذكور بالسالم فانه لا يدخل

الحركات لثلاث في التنوين فلا يكون منصرفا فلا ينحرف عنه الجوز والنون
ولا تحرك ما فتح فلا يكون غير منصرف فلم يدخل تحت واحد منها ولا كالحسين
ما عرب بالحروف فانه لا يدخل فيما ذكره على انهم لا يريدوا الحروف
انما اسماء المعرفة منها ما هو منصرف ومنها ما هو غير منصرف ولم يخصصوا
لما عدلها لما كان المقصود انما هو المنصرف وغير المنصرف اما لو قيل المنصرف
ما ليس فيه علتان من التسع وغير المنصرف ما فيه علتان وثانيتها
فيما لو لا هي لكان فيه ثلث الحركات وتنوين التمكن كان حصرافكون على
هذا رجلان اسم امرأة غير منصرف ورجلان تشبه رجل منصرفا اذا تقرر
فنقول ان المصنف لما اراد الحصر فالغير المنصرف ما فيه علتان فترفع
او واحدة منها تقوم مقامها ليعلم منه ان ما لم يذكر فيه العلتان او
الواحدة يكون منصرفا والتسع هو التسع المذكورة في البيتين
وحكم حكم المنصرف ان لا يدخله كونه تنوينا شبه بالفعل وشبهه بالفعل
لكونه فرعا من حمتين لان العلة كلها فرعة قال المصنف في اماله
التي على السبيل المتفرقة العدد فرع لانه لا بد من اصل هو معدول عنه فالمعدول
عنه هو الاصل تحقيقا او تقدير على ما ذكرنا واذا كان ذلك هو الاصل فالمعدول
فرع وانما كان الوصف فرع لانه لا يعقل وصفه لا متقدم هو صوفي فوجد
الوصف مرتب عليه فهو فرع لذلك والثاني فرع التذكير لان المذكورة
في الاصل من حيث كانت اللفاظ القياسية محرم على المذكر بنفسها كاسماء
الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة فاذا قصد الى الثاني زيدت

غيره

العلامة لذلك فناء في قولك قامة يد على ذات قام هذا ذلك المعنى كلف في قولك قام محمدا
في زيادة التشديد على ان الذات موشة وكان فرع ذلك وانما كانت المعرفة فرع على
الذات من حيث وضع اللفاظ القابلة للتعريف للنكرة فاذا قصد الى التعريف
زيد عليها ما يجعلها معرفة كقولك رجل ورجل او وضعت وصعنا ثانيا للمعرفة كقولك
حضر للنهر محله علما فكان فرع ذلك وانما كانت العجته فرع لان كلام العرب
في اصل موضوعهم دور ادخال غير فيه فاذا ادخلوا شاعرا غير كلامهم فهو فرع
على كلامهم في التحقيق فهو اظهر الفروع وانما كانت اللف والنون فرع على المرند
عليه اذ لا يعقل زيادة الامر به عليه فكان فرع ذلك ووزن الفعل فرع على
وزن الاسم لانه اذا حقق الفعل فرع على الاسم من حيث الاشتقاق والاستقلال
فوزن الفرع فرع على وزن الاصل لان الاصل اذا اقدم فقد تقدم وزنه لانه
صفة والفرع اذا تأخر تأخر وزنه وكان فرع ذلك هذا ما ذكره في الامالي
ولم يذكر الجمع والتركيب لظهور في عينيهما واذا ثبت انهما فرع وحصل في الاسم
اشان منهما صار ما فرعا من حيث يشبه الفعل الذي هو فرع على الاسم
من حيثين احدهما ان الاسم مستغنى عنه وهو غير مستغنى لان الاسم وضع محكما
عليه ومحكوما به والفعل لم يوضع المحكوما به فاستغنى الاسم في استقلاله
الكلام به عن الفعل والفعل لم يستغنى عنه في ذلك والثاني ان الفعل مشتق
من الاسم والمشتق فرع عن المشتق فلهما شبه الفعل قطع عماليس
في الفعل وهو التنوين والخرى لفظ الجز اعني الكسر كما تقدم تقرر في اعرب
المصنف قال المصنف في شرح المنطوقه فلما شبه الفعل عما ذكر قطع

انهم

عما قطع عنه الفعل وهو السور بتون الصرف والجر تابع نهية فذات السور
بالعلتين عنهما كذا قول لا يخفى عليك ان هذا الكلام اعلم بان من الحديث
نوحه زوال السور او لا والثاني نوحه زوال الكسر تعالى اما الامر الاول
فقد ذكره الامام الحديثي في شرحه للكافية وهو وانما منع من الاسم بالعلتين
تونسه من جمع خواصه لانهم لما ارادوا ان يرفعوا الاسم عن الفعل لفظا
ادخلوا السور من الحروف على ذلك بعد اعرابه احر الاسم ما اخر الفعل لانه دال
على التمام والكمال فهو بالاسم اولى وكان الفعل قبله فحذف المعنى لدلالة
على المصدر واقضاه الفاعل فلو الحذف لصار ثقل فلما انقص ثقله عن المنصرف
بالعلتين منع منه السور الدال على التمام ولما لم يندخله واما الاسم
الثاني فقد ذكره اخوه الامام صدر الدين الحديثي مع انه يعرض الامر الاول ايضا
وهو ان المحققين حذفوا السور لانه في الاخر ثم حذفوا الجر لانه من شأنهم اذا
حذفوا شيئا ان يحدفوا الذي قبله ان كان تبارك بحذف المحذوف لا ترى ان
يحدفوا الواو فاعلم كحذف ضمة الميم ايضا لان بقاء الضمة بحذف الواو المحذوف
فكذلك بقاء الجر بحذف السور فحذفوا الجر لحذف السور اقول وكأنه اخذ هذا المعنى
مما ذكره المصنف في شرح المفصل حيث قال ويتبعه الجر لانه يلزمه واذا انتفى
عن غير عوض استغنى عنه ومراده من الملازمة بينهما ان كل موضع يدخله الكسر
يدخله السور او عوضه وكل موضع يدخله السور يدخله الكسر وانما قال بغير عوض
لان السور لو انتفى مع التاني بغير عوض وهو لام التعريف والاضافة فالسور
يكون ملاحظا ويبقى بعد السور عوضه لان عوضه مثله فيبقى الكسر الذي يلزمه

واما لو انتفى عن غير عوض فلا يكون ملاحظا اصلا فيراد باللازمة وهو الكسر فان
يقول ان لا يندفع ما غير المنصرف بالضمه والفتحة فهذا استغنى بذلك عن
ذكر الكسر ~~فلا~~ احاب المصنف عنه في امالي الكافية بان اعاد ذكر ذلك
منه لاجل السور فقلت وحكم ما لا ينصرف ان لا يدخله كسر ولا تنوز لا عرف ان
هذا الحكم الخاص لا يدخله ولعل مراده من هذا الكلام ان حكم غير المنصرف لما كان
متعددا وقد ذكر واحداهما تقدم فاعاده عند ذكر الاخر لان الحكم المتعدد للشي
ذكره مجموعا في موضع واحد او ضبطا واسهل حفظا قال المصنف في
شرح المنظومة هذا اذا كان الكسر في الاسم مخصوصا بالجر لو كان منصرفا ونفخ
ان كان قبل الفتح فممنوع كان فامات الوسمي غير منصرف وهو على ما كان عليه
قبل العلين لان الكسر ليس مخصوصا بالجر لو لم يكن غير منصرف وكانه لا قبل الفتح
فهو بقدر العلين وعدمه على حال واحدة لما ذكرت وكذا الضاربان والضادون
بقدر العلين فان قبل لم يقطع عنه الفاعلية والمفعولية مع انها ايضا
من خواص الاسم احب عامر والسور الغرض من الوضع وهو افادة التبع
فان قبل كون الاسم عاملا فرع على الفعل فينبغي على هذا انه اذا انضم
الى الاسم العامل سببا اخر ان يمنع من الصرف فقلت احاب عنه المصنف
في شرح المفصل من وجهين احدهما ان الاسم لم يرفعته بل بما سوار في اقتضا
العمل والعمل انما هو باقتضا الكلمة في المعنى وكما ان الفعل يعمل لانه يقتضي
متعلقا فالاسم المقتضي متعلقا لذلك لا ترى ان ضاربا في اقتضا ضارب
من كسرت في اقتضا ذلك الثاني سئل ان كونه عاملا فرع لانه لم يعتبر

المعان يصير بالاسم فرعاً غير لا معان اشترك فيها الاصل والفرع
 ترى ان الجملة انما اعتبرت لان الاسم اذا قامت به الجملة صار كالحرف فيكون فرعاً
 على العربة فالذي اعتبر انما هو معان فروع تقوم بالاسم فيصير فرعاً على الاسم
 موجود في الاصل وما ذكرناه انما هو معنى اشترك فيه الاسم والفعل مجتمعاً ولا يخفى
 فيه كون الاسم فرعاً على الفعل في ذلك فانه لا يفرق بينهما فان
 قيل المصنف فرع على المكيه وكذلك المنسوب فرع على المنسوب اليه بالمعنى الذي
 ذكرت قلنا اجاب عنه الامام الحديث في شرحه للكافية بانها بيان ان
 الفعل انما هو موصوفان حقيقة والموصوف مستداليه معنى كذا في الجمع والتأني
 فان الفعل انما يقع جمعا وموشاة الحقيقة فلم يجمع الهمالانها بيان حقيقة
 ولذلك يوجد الحقيقة فيهما والفعل لا يوصف بالانتهى ولا يحد صوابه هذا وامنع
 ضروب زيد البطلان شبهة بالفعل الموجب للفعل بالتصغير وادافيا بالفعل
 بعد ان الاسم غير شبهة فكيف شبهة به فان قيل المسمى الاسم شبه
 واحد وامنع من الصرف لشبهين وكلاهما من خروج عن اصله قلنا
 اجاب عنه المصنف في اماليه التي على المسائل المتفرقة بان شبه الواحد الحرف
 بعد عن الاستدلال وتقر به ما يترتب منه ومنه مناسبة الالف في الجنس العام وهو
 كونه كلمة وشبه الاسم بالفعل وان كان نوعاً آخر الا انه ليس في البعد عن الاسم
 كالحرف الا ترى انك اذا قمت الكلمة خرج الحرف ولا لانه احد القسمين في معنى الاسم
 والفعل مشترك في فرق منهما بوصف احصين وصفها بالنسبة الى الحرف فيقد
 علم هذا ان المناسبة الواحدة بين المسمى وبين ما هو بعد منه لا قيام مناسباً

متعلد بينه وبين ما هو قريب منه فان قيل هيئات ونواها
 اشبه بالفعل فوجهه بيان ان هذا ليس غير المنصرف المشابه للفعل من وجه
 احسن بان هيئات اشبه الماضي ونواها مثال الامر المبني بالاصل
 وغير المنصرف شبه الفعل مطلقاً والفعل مطلقاً ليس من الاصل فان قيل
 شبه الفعل الماضي ومثال الامر احب وشبه المضارع المعرب ايضا
 وشبهه به اقوى منه بهما وسانه ان الماضي المنقضي المولى من الاحداث والامر
 للمستقبل من الاحداث والاسم الموجود فالك انما نقول زيد اخوك اذا كانت
 الاخوة موجودة لزيد غير منقضية وكذا المضارع فالك اذا قلنا يضر زيد
 فلا بد من وجود المضرب او وجود حامل الامكانه ولذلك صح ان زيد يقوم
 واسمع ان زيد القام ويجوز غير المنصرف بحذف ضرورة
 الشعر والنسب للضرورة فلا يباح حذف الشئ الى اصله واصل الاسماء الضرف
 فان قيل الضرورة موجبة لا مجوزة فلم يقل بحذف قلنا اجاب عنه صاحب
 الشكوك بانه العالم بقيل لانه عطف على الضرورة الساس وهو لا موجب بالحوز
 او اراد بالضرورة القدر المشترك من ما ذكره الوزن وحذف به وذلك
 مجوز لا موجب والنسب على قسمين ساس لكانت منصرفه انضم اليها غير
 منصرف مثل قوله تعالى سلاسل واعلا او سعار فان سلاسلها انضم
 الى الاسماء المنصرفه خزان ترددها اي سبب كل الاسماء المنصرفه الى
 اصلها اي اصل كل الاسماء المنصرفه واصلها الضرف وانما صرف غير المنصرف
 من القسم مراعاة لتناسب الاسماء المجمعة قال المصنف في امالي الكافية

التي قد يكون غير فصيح مطلقا ام فصح فصحا شال ذلك ان الله سار الخلق البصيح
 لا يكاد يسمع ايداء قال الله تعالى كما يدركون وقال كيف يبار الخلق ثم قال
 اولم ير كيف بيد الله الخلق فجاء رابعا فصحا لما حنته من القياس وهو
 قوله بعده وكذا ما نحن بصدده من قوله سلاسل واعلام واباه وروى ان بعض الشعراء
 قال لكاتبه اكتب لي ازارا من الركب فحار وفعي بضم الراء في ابحار فقال يا سيدي
 ابحار يعني بكر الراء اقصم واكثر فقال اكتب لي ابحار من الركب فحار وقال الكاتب نظر الى
 اللغة الفصيحة القماشية وهذا نظر الى تناسب اللفظ الثاني من المناسب
 تناس في رؤس الامى والفواصل كقوارير الاول فانه راسه ورؤس الامى في اخواتها
 في الوقف بلا الف فحسن صرفه لوقوف عليه بلا الف فتناسب رؤس الامى قال
 المصنف في شرح المنظومة ما معناه ان قوارير الثاني ما يجوز صرفه اذا صرف الاول
 فكون صرف الانضمام منوز اليه فكون صرف لتناسب الكلمات ويكون من القسم
 الاول وانما سمى اخر الامة راسها لانه لم يرم من الادب تسميته اخر الامة وهو قريب
 من راس الامة الاخرى فسماه راس الامة وقد يقال ان الراس يطلق كثيرا ويراد به
 الطرف مع قطع النظر عن الاستدارة والامهات كما يقال احد راسي الجبل متصل بكذا
 والاخر بكذا فلهذا سمى راس الامة راسا لانها راس الامة كما قال احد راسي الجبل متصل بكذا
 بعضهم صرف مثل ذلك اي ما صرف للتناسب لكونه الاصل وفيه اشارة الى الخور
 الامر فيه وهو باطل الامتناع جواز مثل قولك حار ابرهم واحمد في السفة اجما
 منهم فثبت ان الوجه ما ذكرناه من قصد التناسب اقول لعل ان يقول
 حكمه بالانصراف للضرورة او التناوب مستلزم لبطلان التعريف لوجود العلين

فيما حكم بانصراف للضرورة او التناوب فلا يكون التعريف مانعا ولو قيل ان تعريف
 لوجود العلين في ذلك لم يترتب حكمه عليه لمنع التناسب او الضرورة ذلك كما قاله
 المصنف في رجلان اسم امرأة لكان كلاما مستقيما ولا سطر التعريف
 وما يقوم مقامهما الجمع والثاني الثاني المقصورة اراد بالثاني الثاني المقصورة
 والمدودة وانما قام الجمع مقام العلين لان هذا الجمع هو الجمع الذي على صيغة منتهى
 الجمع ومعنى كونه على صيغة منتهى الجمع ان كل ما جمع من جمع ليس جمع من اخرى الا
 اذا كان على هذه الصيغة فانه لا يجمع وان جمع من هذه الصيغة منتهى صيغة الجمع
 واقواها واعدتها من المفرد فذلك كونه على صيغة منتهى الجمع من له جمع ثان
 وانما قام كل واحد من الفين الثاني مقام علين للزومها الاسم لزومها لا يمكن ان
 بحال الامرى انهما لا يحدان في جمع التفسير نحو سكرى وسكرارى ولا في التصغير ولا في
 النسبة بخلاف التاء نحو حنفه وجفنان من له لزومها من له ثالث ثان
 العدل العدل معناه ان يعدل عن صيغة الى صيغة اخرى وذلك
 على ضربين تحقيق وتقدير والتحقيق ان تحقق بالنظر اليه في نفسه يدل
 ذلك على معنى خلاف قاعدة فواعده لغتهم يكون فيه والاخر ان يكون غير محقق
 بالنظر اليه في نفسه وانما جبر اليه للضرورة لكونه وقع عن مصرف قال
 المصنف في شرح المنظومة واعني بالتحقيق ما ثبت معرفته صرفا ولم يصرف ونعني
 بالتقدير ما سوقف معرفته على منع الصرف وكلا العدلين لا بد ان يكون محروجا
 به عن اللفظ الاصل والمعنى الاصل والادى الى ورود ما لا يحصى كثير من
 المودعات فحش اللفظ قال الاحكام الحديث في شرحه للكافية

يعنى

لا يثبت له
 في القياس
 في القياس
 في القياس

كما ذكرنا وحلفنا بانه قول الجمع والمصغرات والمنسوبات والمنبئات الغير
 القاسية وغيرها واما في التخييل فثلاث في ثلثه ثلثه ثلثه
 ثلثه هو الاصل فلو في شرح الكافية وبان انه هو الاصل هو ان افعال العدد
 المستعملة هي من واحد الى عشرة وهي احدها يمكن ان يكون مراده به ما ذكره المصنف
 في شرح المفصل وهو ان الاصل في اسماء العدد اللفاظ المشهورة وهي واحد
 اثنان ثلثه وكان قاسم ذلك ان يقال ثلثه ثلثه ثلثه فلما اخرج الصيغة كان عددا
 محققا وذكر الامام الحديثي له توجيه من آخرين الاول ان اسماء العدد المستعملة
 للتكرار المعنوي لفظا مكررا هي مطردة من واحد الى عشرة والاطراد دليل
 الاصل والحقيقة وهو احدها وما استعملت فيها على صيغة فعال ومنفعل
 لم يثنى اطراده وانما قال الى عشرة اذ لا خلاف ان ما فوقه مكررا للفظ التوجيه
 الثاني اسماء العدد المستعملة للتكرار المعنوي على فعال ومنفعل لم يطرده لانه لم
 يستعمل الا من واحد الى عشرة فلا يكون اصلا وثلث منها قول
 لا يخفى عليك ان هي من قوله في الشرح وهي احدها على هذا التوجيه الاخر عايد
 على ثلث وعلى التوجيه الاول وكذا على ما ذكره المصنف في شرح المفصل عايد
 على ثلثه وكذلك لا يخفى عليك ان التوجيه الاخير غير مستقيم لان المصنف
 لم يعتقد استعمال فعال ومنفعل الى عشرة على ما صرح به بعد هذا وكلف توجيه
 مقالة على ما يراه فاسد قوله في الشرح والاخر يعني ان الدليل الاخر على ان ثلثه
 ثلثه هو الاصل هو ان معنى ثلث الحصر في تقسيم فهو على الصيغة المشتقة
 هي منها يعني ان معناه في حار القوم ثلث مخصرا لا يرد ولا ناقصا في تقسيم القوم باعتبار

الجمع الثلاثي المشتقة ثلث منها واصل ذلك يعني الحصر المذكور في كلامهم ان تكرار
 الاسم المرد تقسيم الاشياء عليه فقال احار القوم رجلا رجلا ورجلين رجلين جماعة
 جماعة فلما ورد ثلث غير مكرر علم انه فرع عن مكرر وذلك المكرر انما هو ثلثه قبل
 انه ممنوع طو اذ ان يكون المكرر ثلث ثلث ثلث فلو الجواب عنه فوجه الاول
 ان المصنف انما حكم بكونه معدولا عن ثلثه ثلثه لان العدد على المعنى ايضا واجب
 عنده كما صرح به في شرح المنظومة واداهم بكونه معدولا عن ثلثه ثلثه فلا يكون
 عدلا عن المعنى اصلا والثالث انه انما حكم بكونه معدولا عن ثلثه ثلثه لاجتماع
 التوجيه على ذلك والثالث ان غرضه اثبات العدد غير مكرر يدرك على الحصر المذكور
 والثاني في ثلث لم يكرر للحصر المذكور بالثبات لفظي ويدرك على الوجهين
 الاخيرين كلامه في اماليه التي على المسائل المتفرقة حيث قال قوله عليه الصلوة
 والسلام صلوة اللب مشني مشني ثلثا لانه كان قال اثنان اثنان الا
 نرى ان واحده تفيد المعنى المقصود واذ كرر اللفظ بعد اللفظ الذي معناه
 فهو تأكيد لفظي فذلك هو خلاف ان معنى مشني اثنان اثنان وشبهه ما تقدم
 ذكره ولذلك يعني لان واحدة منها تفيد المعنى المقصود انما يجوز ان مشني
 وشبهه معدولا عن لفظ اثنان اثنان ولذلك اي بكونه معدولا عن مشني من الصواب
 بانضمامه الى الصفه فان قيل فعلى ما ذكرتم يكون في نحو مشني عدلا عن
 جسته والوصفيه التوفي لا اثر لها اما للاستغناء عنها واما لان اسم
 العدد ليس صفه في الاصل فوقعه صفه بكون طاربه فلا يكون لها اثر ولذلك
 تنسوبة اربع وتعرض لهذا المعنى بعض النحويين وجعله بمثابة الجمع وال

٩٥

الثانية

يعني

الثالث في قيام مقام غير التكرار في المعنى فقال في هذه عدل في وجه
 لانه معدول عن اثنين باعتبار لفظه ومعناه واما اللفظ فواضح واما المعنى
 فلا افادة منه في ما افاده اسم العدد مكررا فلب احاط به المصنف في ما له
 التي على المسائل المعروفة بان هذا الذي قاله وان كان متضمنا بالنظر في الذي ذكرناه
 فليس يستقيم لان الصنف في اسما العدد انما اعتبر ان شرط الاعتبار مفقود هو
 كونه موضوعا صنف في الاصل واسما العدد ليست كذلك وهذه الاسماء المعدولة
 وان كانت معدولة عن اسما العدد فانما عدلت عن اسم العدد باعتبار وقوعه
 صنفه باعتبار كونه عددا لا ترى ان لا يستعمل موضع العدد البتة وهو موضوع
 صنف في الاصل وكما ان اثنين اثنين يكون الاصل في ذلك شيئا وشبهه وهو الوضع
 الاصل فان قيل فيسعى ان لا يصرف في قولنا اشترى الحمار اربعة اربعا
 لانه لا يستعمل الاصل في ذلك يستقيم لان هذا كان موضوعا للعدد على التحقيق
 هذه اللفظ وانما زيد التكرار لغنى اقتضاء بخلاف شيئا وشبهه فله موضوع
 في الاصل صنفه وادان كان كذلك فلا حاجة الى تكلف تقديره ان مع الاستعانة
 عنه ونقلا الحاد وموعد وشاومني وثلاث وثلاث وربع ومربع وهل قضا
 عداه الى التسعة او لا يقال فيه بخلاف اصحهما لانه لم يثبت وقد نص البخاري في
 صحيحه على ذلك قال المصنف في شرح المنظومة عدل بلفظ ثلث عن لفظ ثلثة
 وعن معناه الاصل في معنى العدد الى المعنى انقسام الجملة الى هذه الصنف الثلاثة
 واعرض الامام الحنفى عليه السلام بان ثلث ليس معدولا عن ثلثة او ثلثة ثلثة مطلقا
 بل ثلثة ثلثة في قولنا اشترى الحمار بالقوم ثلثة ثلثة يد عليه كلامهم وثلاثة

لا يصح حضاها جعل علما
 وراويل اورد عليه سراويل
 اذا لم ينصرف وتغير المراد مثل ما مر في حضاها وسراويل في الاعراض اشكل
 حضاها اذ كونه جمعا في الاصل غير محقق ولا كذا في كونه اشكالا صطرب فيه فقال
 قوم هو اعجمي معرب شروا الخ على ما ورد في العربية من مصابيح وسلمها تشبها
 له بما هو مشبه ويلزم هو كما ان يقولوا في اسباب الجمع وما اشبهه وكذلك يقولون
 بعضهم وقال قوم هو عربي ولكل جمع في التقدير فيقولون سراويل في العدد جمعا
 لسراويل ثم اطلق اسم جنس على هذه الالة المفردة بمعنى ثم نقل الى اسم الجنس وجعل اسم
 جنس للمفرد وانما قال المفرد ادلو اطلق على الجمع ليكون فيه اشكال كما قال
 المصنف في اما الى الكافية فانه اذا استعمل جمعا فلا علم التفرقة وهو الى النقل
 في اسما الاجناس من الجمع الى المفرد بعد لانهم يفعلون فاسم الجنس الى العلم لا
 فاسم الجنس الى اسم الجنس قوله في الشرح وجوابه يعني للقالين بالقول الثاني
 ان يجيبوا عن هذا الاعراض بعد الفعل مما تفرق وما ذكره المصنف في اما الى الكافية
 وهو ان يقع ههنا في حشاها لا بد من كتاب محذور واحد بل يلزم منه مخالفة
 امر معلوم والاخر يلزم منه اربكات امر مستبعد وذلك لانه اذا ثبت كونه غير
 منصرف وثباته لا يقع الصنف الى العلل المذكورة وكل هذه معلومة ولا مانع فيه
 للصرف عن تقديره الا ما ذكره وان كان بعد افعال كان في كل المستبعد كمالا
 يلزم منه في هذا معلوم كل ما ذكرنا بتقدير عدم انصرف سراويل واما اذا صرف
 في اشكال على ما ذكرنا لا نألف الجمع المانع شرط صيغة منه في الجمع وقد

كونه لا ينظر في الاحاد فلا اشكال عليه صرف ولم يصرف امتا اليه
صرف فلما مر في باب راد حصار واما اذا صرف فلا يلزم صرف مثل
مصارع لوجود نظير في الاحاد وهو سر او يراعي ان يرفع
الاشكال عن نفسه بقدر انصرف ايضا بان يقول ما راي ان لا ينظر في كلام
العرب في الاحاد مطلقا بل على هذا الكلام المصنف في امالي الكافية حيث قال
واذا صرف سر او يراعي هو ان يكون انحرافا والام يصح فونم لا ينظر في الاحاد
لا انه اذا لم يكن انحرافا وقد صرف وحيث ان يكون مفردا وهو على رتبة ما قالوا انه
لازمة عليه في الاحاد

وحيث جاز قال
المصنف في شرح المنظومة ان كل ما كان بهذا السابا خرج ما قبلها كسر فانه
محرم في فاضل في الرفع والجر بقوله من جوار ومررت بجوار وقوله في نصب
رايت جوارى وقال في امالي الكافية النص في الرفع لم يحل الا على لغة واحدة واما
حال الجر فاللغة الفصحى من جوار والشاذ من جوارى وهي رديئة
وقد وقع الخلاف من سبويه ومما قاله بقوله ومن المبرج ومن قال بقوله في التقدير
في جوار في الرفع والجر على اللغة الفصحى وان كانوا متفقين على اللفظ فقال
سبويه هو غير منصرف كساجد وما فيه من التنوين اغا هو تنوين العوض لا تنوين
الصرف وقال المبرج منصرف لفقدها المانع من الصرف والتنوين الصرف وقد
احتج لسبويه بان اصل جوارى منونا اذا اصل الاسماء النصب والصرف فحققت
فيه العلة المانعة للصرف فحذف التنوين وحذف الضمة على السار استحقاقا
لما عدل له وهذا الاستدلال ضعيف فحيث انه من غير علم

وبعد في الاعلال المبرج سلم انه اصله ولكنه تعدد النظر في الاعلال
قبل النظر في منع الصرف ثم نهض ذلك اماره في كونه منصرفا فحيث ان النظر
في الاعلال ينظر في تحقيق الصيغة والنظر في منع الصرف نظر فيما منع الاعراب
المعرب فرفع فاستعده فرع الفرع والنظر فيما هو الاصل مقدم على النظر في فرع
واذا اعل او احدث الياء الفاعل الساكنين الياء وتنوزل الصرف ثم ينظر
الى ما منع الصرف فلم يوجد ذلك الوزن ففي الاسم منصرفا على حاله ونقوى ما ذكره
المبرج من عدم الاعلال على منع الصرف بما قال في اللغة الفصحى في مررت
جوار ولو كان الامر على ما ذكر اوله لوجب ان يقال مررت بجوارى على ما هو في
اللغة الرديئة والاولى ان ينظر في استدلال اخر يقال المحذوف بالاعلال في
حكم الموجود في الامور الاعرابية بانفاقه في الرفع والجر فاقاض ومررت بجوار ولو
كان في حكم عدم لوجب ان يقول هذا قاض ضم الضاد ولو لا تقدير وجودها وجب
كسر الصاد في حال الرفع فالموجب لكسر الضاد كونه في حكم الموجود وادراكا في حكم
الموجود باعتبار امر عربي وحيث ان يكون في حكم الموجود باعتبار امر لفظي مثله
ودليل اخر وهو ان يقال الدليل على ان المحذوف بالاعلال في حكم الموجود بالنظر
الى منع الصرف باعتبار الصيغة اطباقه على ان باب على وادنى اصله اعلى
وادنى فالاعلال قبل النظر في منع الصرف فيحرك الياء وتنفع ما قبلها فينقل الياء
فيجتمع ساكنان فيحذف الالف فيبقى اعل منونا ووزن اعلى افغى وافغى ليس بالفعل
لما عدل له وهذا الاستدلال ضعيف فحيث انه من غير علم

جوار اذا فرفسها هذا ما ذكره في الامالي ومحل منه المتن والشرح واعتز
الامام الحديث على الدليل الثاني من بابي شرح الكافه من حين الاول
انه مسمي على انه منع من الصرف وفي الاعلال والصرف الثاني ان محذوف
اللام لا يخرج الكلمة عن وزن الفعل اقوال الاعتراض الاول مندفع
بان قول المصنف في الشرح والممانع منه وزن الفعل متعلو باول الدليل
لا نقوله واصله اوى اوى في قوله واصله اوى ياء منونه ونقد بكلامه
والساقى اعما منفقوز على منع الصرف في مثل قولك زيد اسقى اوى والممانع منه
وزن الفعل والصفة ووزن الفعل انما يكون باعتبار الصيغة التي هي
واصله اوى فحركة الياء الى اخره وهذا بعينه ما قرره في الامالي ولا اعتراض
الثاني غير وارد ايضا لان المصنف يقول لو كان الاعلال في اوى محذوف اللام
بوزن افعي محذوف الزنه ولا نقول لو كان الاعلال في اوى باسمه اللام ساكنه
والحاصل انك اذا نامت ما نقلناه عن الامالي تنبئت بعدم ورود هذا الاعتراض
فان قالوا ان اوى مثل افعل وغيره منصرف بعد الاعلال الثبوت لا الف في
جوار لم يشك التناهي حتى يحكم عنصرفه فهو فاسد فوجه ان ثبوتها في اوى انما
كان بسبب الحكم بعدم انصرافه فانه لو صرفه لزال التالف كما في جوار فان جوار لو
اعله وحكم بعدم صرفه لبقثت الياء بعد اى بعد الحكم بعدم صرفه باسمه فلا وجه
لحذفها وانما حذف بقدر انصرفه عنده اى عند القابل بصرف جوار والذي
اوجب عنده عدم بقاء الصيغة بعدم الحذف بالاعلال على صيغة اللفظ

وقف

فانما التنوين على مذهب سيبويه قل هو تنوين عوض فالواو الثاني المحذوفه والاول
ان يقال اعلا الياء بالسكون لان حذف الياء انما كان لسبب وجود التنوين فكيف
يصح ان يكون عوضا عنها ولم يحذف لعدم وجودها وانما يكون الشيء عوضا عن الشيء
بعد ثبوت حذفه لغرض بانه ان يقال اذا حذف الياء لاجل التنوين فلا يكون التنوين
عوضا عنها لانه حينئذ كان كالمشتبه للياء والعوض عن الشيء وجب ان يكون مناسبا
لشيء من افعالها واذا كان كذلك فوجب ان يقال انه عوض عن الاعلال لان الاعلال
ثابت قبل فتح التنوين فانه انما صار يحذف الحركة خفيفا واسما ببدله من الصرف
او الفعل لمنع الصرف فحي بالتنوين ذلك فلما جاز التنوين عدشوت الاعلال
اجتمع ساكنان فحذف الياء ليعار الساكنين ولعل ان يقول هذا في حال
الرفع مسلم واما في حال الجر فممنوع بانه على انه بعد الاعلال لما حكم منع الصرف
وحذف التنوين من الصرف سمي ان يعود الياء مفتوحا بقوله الفتح وقام
موجبها ولو سلم انه يعود ساكن الكسر سمي ان يفتح لما ذكرنا ولا يحتاج الى
تنوين العوض ولو سلم الاحتياج فلا التناهي الساكنين اصلا فان قيل
لا شك ان اصل اوى اوى ثم قلبت الياء الفاء وحذفت للتنوين ثم حذفت ياء
الصرف ورجع الالف ساكنا لان الاصل في الاسماء الصرف ثم الاعلال
ثم اعتبار منع الصرف فهذا عوض عن الاعلال للتنوين كما في جوار اجب
بان مد الالف ياء على مد الياء فصارت كل الراء عوضا عن الحركة فلا حاجة
الى عوض آخر لحصول الفعل فاداجار والى النصبت انقول الحسيم على قولهم

ل

ف

لفظا بخلاف حال الجوفان بعضهم فتحه لفظا واما حلقا فلانه في حلقه النصب
ممنوع عن الصرف بالاعا ومن العرب من قولهم جوارى في الحضر وهي
قلسه ووجهها انه قد مر في قوله وهو ممنوع والممنوع من الصرف حركة الفتح
في الجتر كما في النصب وقد قيل في النصب ان جوارى بالفتح والفتحة
فلكل هذا اي جوارى اول فنه نظر الجواز ان يكون وجهها ماد كونا
في الماراد على حال جوارى فالـ المصنف في امالي الكافه وسيبويه
نظر اصله في انما كذا اخره بار معتله وهي غير منصرف لغرض عن اعلاله تنونا
فمحذوف الياء النقاء الساكن والمبرد يحكي على اصله في انه لا يعرض له سكت النون
ان كان نون الصرف ومحذوف ان كانت علة لمنع الصرف وعلها اختلفوا في
امرأة سميتها قاض وسبويه يقول هذه قاض ومررت بقاض ورايت القاضي
والمبرد يقول هذه قاضى اثبات الياء ورايت قاضى ومررت بقاضى لانهم لم يختلفوا
هنا في ان فيه ما يمنع الصرف فلا تنون للصرف فوجب عند المبرد ان لا يكون
فيه ووجب عند سبويه ان يكون فيه تنون العوض لجوارى ثم حاروا في اختلاف
لفظا فيه ولم يختلف في لفظ جوارى فحشانه لم يتفق على ان فيه ما يمنع الصرف
وانما اتفقوا سبويه القائل فيه بوجود علة منع الصرف فوجب تنون العوض
وان المبرد الذي يقول لا تنون للعوض لسببه فيه علة تمنع من الصرف فاتفق
القولان في وجود التنون واللفظ واحد التركيب اعلم المصنف
في التركيب شرطين احدهما عدى والاخر وجودى اما الاول فان لا يكون باضافه
ولا باسناد لان الاضافه يجمعها عن المنصرف منها فاه في حكاها

ان يكون التركيب ما نفا والاسناد موجب للبناء وغير المنصرف نوع للمعرب
فلا دخول للبنى فيه واما الثاني فان يكون علمه لانه اذا لم يكن علمه لانه في معرض الزوال
بخلافه اذا كان علمه فان يكون لازما فاعند به عند اللزوم مثاله عليك فان بعدا
في الاصل ضم وبك موضع ركبنا وصير علما الالف والنون افاد الامام
الحديثي الف والنون فرعه لفظية وليس علمه محدداتها زائدتان اخر الاسماء
لانه محدد منع صرف محدود وحجرت اذا سمي بها لم يجمعها مع انهما علامتا التذكير
علة وذلك انما تحقق اذا لم يجمعها نارا الثالث فالمراد بقولنا الف والنون
المرديتان علة الف والنون علامتان للتذكير لما نعتان الثالثة فان قيل
ايتم مع ذلك المضارعة قلـ الكوفون لم يعتبروا المضارعة بل قالوا الف
والنون للتذكير علة اذا كانا مع العلم او الصفه والبصرون لما رواه ان علك
المنع كلها فرعه والف والنون فحش كانهما علامتا التذكير اصل ولا يحسن او
لا يميز ان يؤخذ افعار ملك الحجة لكر لما كان الفا السانث في صحر او عا و الف
والنون شبهتهما اما فحش انها احتصان المذكور وعن ان التاء ولا سقلب
الف في التصغير بار واما لانهما ضداهما في المعنى والاضد شبه الضد فحش ان
كل في طرف فاعطيا حكمها وهو منع الصرف فحش المضارعة فغيرها بالالف
والنون المضارعتين لالفى التانيب تشبها على ان فرعتها فحش انها مضار
لها وان السبب هو المجموع ثم الف والنون ان كانت في اسم غير صفة فشرط اعتبار
العلمه لكون بابه قبل التاء بعده ذلك غير الشبه المذكور فاذا كان علما

من

عتان

ها

ووقع في عارته التي في شرح الكافية نوع منافاة فان اوطا يد على ان العلية
في الاسم شرط لقوة الشبه باللفظ البانث واخرها يد على ان شرط الشبه وان
كان في اسم هو صفة فالمعبر فيه ان لا يكون له فعلانية وفي المعبر وجود
فعل وانما اعتبر الشرط الاول والثاني لتحقيق ايضا شهما باللفظ البانث كما اذا
كانت لها فعلية لم نقل فيها فعلانية اسمعنا بفعل وكذا اذا انتفت فعلانية فيقد
انتم دخولنا التانيث عليه فقد حصل الشبه بذكر اي بالشرط الاول وبالشرط
الثاني ومن ثم اي ومراجلة اختلاف القياس في الشرط اختلف في رخص فمن قال
المعبر اسماء فعلانية منعها الصفة لحصول الشرط وهو انتفاء فعلانية اذ لا يقال
فيه رجاء بنا على انه لم يستعمل في موشة ومقال الشرط وجود فعلية صفة لا اسماء
الشرط اذ لا يقال فيه رخصي والاولى لغني منع صرف رخص اوجبه من حين احدهما
ان اللفظ والنون عندنا كانت مانعة لا متاع دخولنا التانيث واذا كان
رخصي مما يدخل عليه نارا التانيث فقد صحت شهما باللفظ البانث ووجود فعلية
ليس مقصودا في نفسه بل المنع من دخول التانيث عليه للاستعانة به عليه
انما المقصود لتحقيق امتناع دخولنا التانيث عليها فاذا امتنع دخولنا التانيث
عليها لغري اي لغز وجود فعلية فقد حصل المقصود وهو حصول الشرط فمسمع
التانيث انه لو قدر استواء الامر في شريطة وجود فعلية وشرطه اسماء فعلانية
فهذا اي فلازم مختارنا وهو منع صرف رخص اوجبه لان فعلانية المنع الكثرة كلامهم
اذا كان صفة فيمنع ان يحمل رخص اذا احتمل امرن على الكثرة لانه اولي قيل
رخص محاذ والمجاز ان لم يستلزم الحقيقة تحقيقا للكرامة وانه

كما ذكر في عسى ونعم والمقدر في حكم الملقوط وتقدر فعلانية او لان التانيث
اصله التانيث اجب ان فعلان فعلى اكثر فعلان فعلانية فاذا قدر رخص
موشة ففعلية ولا يكرها الكثرة والمقدر في حكم الموجود كانه منع صرفا كره وهو عظم
الكثرة او الحثف وادراى من الماددة وهي نغمة في الحثف مع انه لا موشة
ملفولما ولم يختلف في زمان لانه لم ينتف منه فعلانية ولم يوجد فعلية ولم يختلف
في سكران في انه ممنوع من الصرف لا سماء فعلانية اذ لا يقال في موشة سكرانه
ولو وجد فعلية اذ يقال في موشة سكرى ولا يحتمل على ان عدم الاختلاف في
زمان لا اتفاق على صفة وفي سكران لا اتفاق على عدم صفة وهذا معنى قوله
في الشرح بخلاف زمان وزن الفعل شرط وزر الفعل
ان يختص بالفعل كشره ضرب فان وزن فعل وفعل يختص بالفعل فان وجد
في الاسم يكون علما متفوقا من الفعل كيدرا اسم ما وعثر اسم مكان وقد ينقل الي
اسم الجسر شاذ الدليل اسم دويبة يشبه ابن عرس كما قال اشعث في دم جيش
ابن سفيان حمز غر المدينة بعد بدر جاءوا بجيش لو فس معرب ما كان
الامر من الدليل الغر من الزوال اخر الليل وفي الدليل حتى مكنانية او يكون
اوله زيادة كزيادة الفعل وهذا اولي من قول زقال او يكون غالبا على الفعل فانه
عرب تقيم لو حمز احدها انه ردا الى الجمالة اذ لا يعرف كثرته على الاسم الا بعد الاحا
ما وقع منه في الاسماء والافعال واعترض ابن اياس على هذا الوجه بان قال قول ابن
الحاجضعة لان نقل ايمه اللغة ليس ولا يرد واذا انقلوا عدم البانثا قالوا

من

طه

الكثرة وهذا ظاهر واعرض الامام الحديث على الواحد بان قال يلزم ان لا يحكم بحصول
شتم ضرب ونحوها بالفعل الا لا تعرف الاحتصاص بالبعد الاحاطة بجميع ما وقع
منها الوجه الثاني انه باطل بالفعل فان افعال الاسماء اكثر منه في الافعال
وهو مع ذلك اي مع كونه اكثر في الاسماء معتبر في منع الصرف فلو كان اعتبار
لغلبته في الفعل لم يمنع افعال لغلبته في الاسم والدليل على ان افعال الاسماء
الكثرة ما مر في ثلاث الاول افعال اسما اما للتفضيل واما لغيره اي للصفة
لانه ان لم يكن من الاسماء والعيوب فيمنع منه افعال للفصل وان كان من
الاسماء او العيوب فيمنع منه افعال للصفة نحو اخرج واعرج وافعل في الافعال
ما يكون الا في بعض ما جاز فيه فعل اي في بعض مضارع فعل نفع العين
وفي بعض مضارع فعل كسر العين فان الماضي اذا كان بكسر العين يحى مضارعه
على فعل نفع العين وعلى فعل كسر العين واذا كان الماضي نفع العين فيضارعه
بحي يضم العين وفتحها وكسرها فاعل يكون في بعض مضارع فعل بالفتح
وفي بعض من مضارع فعل بالكسر وفي غير ذلك فلا كافي لاصي الافعال
وافعال المحب وبما في القلة وقوع افعال في الاسماء من غير فعل نفع
وقوع في الاسم افعال من غير ان يكون مشتقا من الفعل كاجد واخذ وافعى
وارب واشباه ذلك فوقع افعال في الاسم بمقابل هذا القسم القليل في
القلة اي وقوع افعال في الاسم كثر اذا التقابل في القلة يستلزم كثر احد
المتقابلين فثبت ان هذا القول وهو ان تعال او يكون اوله زيادة كزيادة اول
دهوى وهذا القول مناسب في منع الصرف لشيء

الحكمة هي التي تستغل بالافادة ولوقفت الطرقات المسلكية محرر فكيف صح ان يقع الحلة
بعده مفسر على هذا التقدير فلهذا احاطت به المصنف في امالي المسائل المتفرقة
بان الحلة المذكورة مفسر لما قبلها مثبتا كان او منقيا وما خرفه كذلك لا يرى
في قوله وليس فيها شق الدار مذول ان معناه ليس الحديث وكذلك ما خرف فيه
لان المستثنى منه مثبتا كان او منقيا وما خرفه كذلك محذوف تقديره ليس الحديث
الطبي شي من الاشياء المسك ويكون تامه سكت على من فوجها وهذه ليست
فهذا الباب لم يمدلوا سلكا فاعلمها من غير قصد كانه قال سدا ووجد كقولهم
ان كان دوسرة وسمت هذه تامه لاستعنا بها عن الخبر كما سميت افعال هذا الباب
نافعة لاحاسنها الى الخبر ويكون زائدة وهي التي تكون وجودها وعدمها بالخل
بالمعنى الاصل في الحلة مثل لم يوجد كان مثلهم فانه اذا حذف كان منه سعى
الاصلي بحالة ضرورة ان الماضي نعم مل وانما قد المعنى بالاصلي لان الزايد
لا سفل عن كيد والساكد نفوت محذوف ومثله في الزيادة ما في قولهم ان ماضاهم
كان زيدا فانه انما زيد كان فيه لما كيد ثبوت الخبر للبند او هو فايته بعد الحذف
مع بقائه المعنى الاصل اعني الثبوت بحاله وقد قيل ان كان في قوله تعالى
لم يكن له قلب والحق السمع سوحد على الحب فاذ كانت نافعة كان قلب
اسمها وله حرها وان كانت اسمها كان قلبا عليها وله متعلقها وان كانت زائدة كان
له قلب مبتدا وخبر والمعنى له قلب واذا كانت ضمرا لسان كان فيها ضمير الحديث
هو اسمها وله قلب مبتدا وخبر في موضع خبرها وان كانت بمعنى صار فالاعراب كما اذا
كانت نافعة وصار معنى الانفعال اي اسما للفاعل الى تلك الصفة وقد

وقد يكون اسما باعتبار الحقائق اي اسما لغير حقيقة الى اخرى كقولك ضل
الطريق خزا وقد يكون باعتبار العوارض اي يكون الاسما لاسماء عارضة
الى عارض كقولك صار زيد غنيا وقد يكون الاسما لاسماء لمكان الى اخر
كقولك صار زيد الى عمر **واصبح** واسمى واضمحى لغير ان مضمون الجملة ما وقات
يعني انها تدخل بعد ان هذا الخبر لهذا الفاعل في هذه الاوقات الخاصة
التي هي الصباح والضحى والمساء فساد الفاعل صدر الدين الحديثي ان
المراد بالاوقات هي الزمان التي تدل كل واحدة عليها بخصوصيتها
وهي لا تختلف بحسب المضي والاستقبال بخلاف الزمان الذي تدل عليه الفعل
فانه يختلف ما ذكره لذلك قال باوقاتها ولم يقل بازمانها اذ لو ذكر الزمان
لجاء التقصير على لكل فعل يدخل حمله اسمته كفعال القلوب وكان وصار وما
دام وما زال وغيرها فانها ايضا لغير ان مضمون الجملة ما زمانها وهو المضي
او الاستقبال على حسب ما يتفق فلو ذكر الاوقات دون الزمان ويكون
تامة بمعنى دخل في الصباح والضحى والمساء فلا يحتاج الى منصوب كقولك
اصبحا واسمى اي جعلنا في هذه الاوقات ومعنى صار وقد تقدم معنى صار
وظلت وبات لغير ان مضمون الجملة بوقتها كما تقدم في اصبح واسمى واضمحى
وظلت باعتبار النهار وبات باعتبار الليل فاذا قلت ظل زيد سايرا اي ثبت له
ذلك في جميع نهاره وبات زيد سايرا اي ثبت له ذلك في جميع ليله ومعنى صار وقد
تقدم معناه قال الله تعالى واذا بشر احدكم بآية مني فليسمعها بوجه مسود اي بصبر وان
كان ليلا **فالت** وما زال الافعال الاربعة التي هي ما زال وما برح

وباتى وما انفك الاستمرار خبرها الفاعلها مذقوله يعني ان معناها ان
هذا الخبر حاصل للفاعل على سبيل الاستمرار مد كان قابلا في المعتاد
لانه لانهم من قول القائل ما زال زيد سايرا انه كان كذلك في اول وجوده وبقائه
بمعنى فقال ما زال زيد سايرا وكذلك ما قلنا ان معناها اني فلو استعملت
غير النفي لاستعمل المعنى لانها اذا كانت بمعنى لا يكون للثبوت والاستمرار
الذي هو معنى كونها باقصر فلما دخل النفي على النفي صار المعنى للاشبات
ويكون الميكلم قاصدا بالنفي على النفي للاشبات وانه ما اسقى سائبا الاسما
قد يكون في ضمير نفي النفي وقد لا يكون والثاني غير مفيد لان الثابت لم
ينف وما الاول فانه مفيد لان من احدها السوء والاخر انه لم ينف
الثابت وانما قصد المنكلم للاشبات وانه ما اسقى يحصل ما هو المقصود
معنى هذه الافعال لانه اذا ثبت ولم يستمر والاستمرار هو المقصود
معنى هذه الافعال بخلاف مجرد الثبوت وهو الذي لا يكون في ضمير نفي النفي
فانه لا يلزم منه الاستمرار وقد حطى ذو الرمة في قوله حراحح ما سفل الاسما
على الخسف او رمى بها لئلا اقصر الخرج الضامر من الجود ومن السام
الطويلة الطهر والخسف عبارة عن القهر والجور يصف سوء حاله من
امر من مملكتنا ناخبة على سوء الحال وورث الهلال او الرمي في بلد فقرا
بمعنى السير المدفوع واما خطي ذوا الرمة في قوله ما سفل الاسما لانه لا يقال
كان زيدا لانه لما بنا على ان الاستثناء المفعول لا يقع في الاسماء واذا امتنع
كان زيدا لانه لما بنا على ان الاستثناء المفعول لا يقع في الاسماء لان الاشبات

مناخه

فهي الكادح **بانه** ليس خبرها بفعل الا مباحة بل الخبر على الخسف وهو
اي الخسف اسو الاحوال فكون المعنى انما مستمرة على اسو الحال في كل حال
الاف في حال كونها مباحة فيكون مثل قولك لا يزال زيد شجاعا اما ما شاع فاعل
هذا المكون المباحة بمعنى ابرك الابل وهو جعله باركا في قولهم في عند قصد
وعلى الخسف معلق محذوف لانه الخبر فكون نصيبا مباحة على انه حال لا خبر ولا استثناء
مفرع كما نقول ما جئت لراك كما كانه قال ما ينفلك مباحة ثم استثنى المباحة بعد
ان كمل اسمها وخبرها على انه حال مستثنى من احوال عامة مقدرة اي ما ينفلك على
الخسف في حال من الاحوال المباحة في حال المباحة فانه يحصل لها راحة وهذا الجواب
ضعيف لانه اذا جعل مباحة حاله وعامله الطرف الذي بعده يكون مثل قولك
زيد قائما في الدار في تقدم الحال على عامله المعنوي وهو ضعيف وذكر المصنف في
شرح المفصل وجهين آخرين لصعفه احدهما انه استثناء مفرع والاستثناء
المفرع قل ان مان في المبتدأ انما ياتي في المنفى والاخر ان الاستثناء المفرع انما
يكون المستثنى مقدرا قبله وهذا انما بعد المستثنى منه بعده لانه مستثنى من
الاحوال للضم المستتر في على الخسف لان المقدرا ما ينفلك مباحة في جميع الاحوال
المباحة في حال المباحة فكون المستثنى منه مقدرا بعده وذكر كرم بعده في الاستثناء
المفرع وعلى الرداي وعلى وجه الفساد وهو وجه الخطية يكون مباحة خبرا
وعلى الخسف معلقا اما على ان انا خبرا على الخسف عوض من انا خبرا على
الارض كقولهم نخته سهم ضرب وجع واما على معنى الالتزام والاهانة و
المادة كما نقول نخته على كذا اي الزمته اباؤي لانه لما عيب على

بمعنى المراد بالخسف
اسو الاحوال

بمعنى

في البيت فقال انما قلت المباحة ولما ل الشجر واليد ذهب الكسائي
وما دام قال جار الله العلامة في المفصل ما دام توقفت
للفعل في قولك اخبر ما من جالس اوقال المصنف في شرح المفصل
ان اراد بالفعل دام نفسها او خبرها فلنفس ذلك عتق اذ ليس توقفت نفسها
ولا خبرها وان اراد بالفعل الذي يصحها فلم يثبت لما دام خصوصية
مع ان المقصود في هذا الموضع بيان خصوصية ما دام وانما ظن المفسر
لما دام خصوصية اذ توقفت الفعل معنى لقطه ما المصدرية في كل فعل استعمل
فيه ما المصدرية للطرفه كقولك اجلس ما جلت وما كنت بشدة ذكر والعر
في هذا الموضع بيان معناها المتقدمة باعتبار حاجتها الى الخبر لسان معنى
لقطه ما المصدرية التي للطرف فان ذكر نعم ما الطرفه انما وقعت والاولى
ان يقال وما دام توقفت لمرعدة بثوت خبرها لاسمها وانما ظن بالامر
ولم يقل بالفعل لتشمل الفعل وشبهه لانه قد يصحها الفعل وقد يصحها
شبه الفعل وقوله مرعدة بثوت خبرها لاسمها مما يميزه ما دام عن غيرها مما
يكون فيه ما المصدرية التي للطرف فان ذكر نعم ما الطرفه انما وقعت والاولى
الى الطرف توقفت لمرعدة بثوت ذلك الفعل الواقع معها الفاعل وليس توقفت
للمرعدة سوت خبرها لفاعلا فاذا قلت اجلس ما جلت فاما توقفت للجلوس
بمرعدة بثوت القيام منسوبا الى المحاطب فهذا هو المعنى بمرعدة ما دام عن سائر
الافعال التي يصحها ما الطرفه وكان العرض لبيان اهمه من التعرض لبيان
الامر العام الذي لا خصوصية لما دام فيه **باب** ومنه احتاج

١٢٣

يد

الذي

يعني ومكون للوقت اخراج الكلام لانه طرف بيانه ان كل ما يرد على توقيت
 امر عدة لا يكون الا طرفا نحو قولهم انتك مقدم الحاج فمقدم لانه على توقيت
 الحياتين عدة قدوم الحاج مصدر وقع طرفا لان معنى الكلام انتك وقت قدوم
 الحاج فكون مدلول المقدم الوقت فكون طرفا وقولهم اجلس ما كنت
 فان ما المصدرية في ما كنت لانه لها على توقيت الجلوس عدة ثبوت الكناية
 وقت طرفا لان معنى الكلام اجلس وقت كياتك فكون ما كنت الوقت فكون
 طرفا وما دام في قولك اكرمتك ما دمت فانما يدلك على توقيت الاكرام عدة ثبوت
 الخبر لهذا الفاعل فكون طرفا والطرف فضله فله بدعيه فكل كلام من حمله اسمية
 او فعلية لفظا او تقديرية كغيره من الفضلات **قال** وليس معنى ليس
 نفى مضمون الجملة فاذا قلت ليس زيد عالما فمعناه حصول هذه الصفة منفية
 عن هذا الفاعل ثم اختلف فذهب بعضهم الى انه يقتضي وصعها نفى مضمون
 الجملة في الحال وهذا مذهب اكثر من وهو لا يقولون لو قلت ليس زيد عالما غدا
 لم يستقم وقد ذهب بعضهم الى انه للنفي مطلقا حاله كان او غير **قال**
 المصنف في شرح المفصل ولا بعد في ذلك **قال** الله يوم ماتهم ليس مصروفا
 عنهم وهذا نفى لكون العذاب مصروفا عنهم يوم القيامة فهو نفى في المستقبل
 وهو غير ما عموما حلا فتم شرح ذكر احكام هذه الاخبار باعتبار التقدم
 والتاخير ويجوز تقدم اخبارها كلها على اسمائها ولا اشكال في ذلك اذ ليس
 فيه التقدم المنصوب على المرفوع فما عامله فعل وانما قال في ما عامله فعل المحرر
 ما زيد فايما اذ لا يجوز فيه تقدم المنصوب على المرفوع لما لم يكن العامل فعلا وانما

فقال

تقدم الاخبار عليها نفسها ففي ذلك على ان انقسام قسم يجوز وهو كان
 الى راح نفى باعتبار الترتيب المتقدم من غير تفصيل وانما جاز التقدم في هذا
 القسم لانها افعال صريحة ولا مانع فجاز تقدم المنصوب عليها كغيرها من المنصوبات
 التي عاملها فعل صريح وانما قال افعال المحرر ما زيد فايما وان ردا فام وانما
 قال صريح المحرر زيد في الدار فايما فان في الدار فعل لكنه ليس صريحا ضرورة
 كونه فعلا معنويا وانما قال ولا مانع المحرر ما اوله ما من افعال الناقصة
 فايما وان كان فعلا صريحا لكونه مانع فلا يجوز التقدم فيه لوجود المانع
 وقسم لا يجوز وهو ما اوله وما اوله ما قد يكون فايما فيه في مثل ما يرح
 فكون المانع ما يلزم من تقدم ما في حيز النفي عليه وقد يكون مصدرية وهي
 في ما دام حاصه فمسمع لما يلزم من تقدم ما في حيز الصلة على الموصول ضرورة
 ان ما المصدرية موصولة بما بعدها وخالف ابن كسان في غير ما يرام ما اوله
 ما يعني لم يخالف في ما دام فلم يجوز التقدم فيه لتحقق المصدرية وخالف في
 ما راعه التي اولها ما النافية فحوز التقدم وراى انه لما اصرح مع الفعل
 وصل معنى الثبوت صار كانه معنى ثبت فلا نفى محقق فيه فاذا قدم ما يلزم
 لعدم ما في حيز النفي **قال** المصنف في شرح المفصل ان كسان
 يوهيم ان حكم النفي نزول لزال النفي وليس مستقيم فانه لو قل ما الى زيد اكلا
 لكان اشبا للاكل ولو قل اكلا ما الى زيد لم يحرك ان حكم النفي ثابت وانما انفق
 انه دخل على فعل معناه النفي فصارت المعنى بالآخره اسما ما اوله ان معنى النفي
 حاصل لم يرجع اليه بان الذي دخل عليه نفيا فلف نزول معنى النفي وباعثا

يد

الذي

حصل المعنى مثبتا فالوجه ما علمه العامة ولذلك لم يعرف مثل ذلك وانفيا
في كلامهم ونسب محقق وهو ليس راعى الفعل فيه جواز التقديم ونسب
واعى معنى النفي فيه منع التقديم والصحيح الاول لما ثبت مثل قوله تعالى
الا يوم باسمهم ليس مصروف عنهم ويوم باسمهم معول لمصرفا واذا اعدم
العامل جاز عدم العامل ايضا لان عدم المعول فرع عدم العامل قال
المصنف في شرح المسطورة من الخ لانه ان يكون اما جواز تقديمه لا تساعدهم في
الطروف فلا يلزم عدم غير الطرف **قال** افعال المقارنة عرف بالمصنف
افعال المقارنة بقوله ما وضع لدنو الخبر جارا او حصولا واخذه فيه وقال
في امالي الكافية قوله جارا او حصولا واخذه يريد ان القرب مرجو وحاصل شروع
في متعلق القرب فاذا قلت عسى الله ان يشفي ريدا فرب الشفاء مرجو واذا قلت
كادت الشمس تغيب فرب الغيبوبة حاصل واذا قلت طعن بحصف جعل لعله
فمعناه انه اخذ في الحصف والقول وافول فعلى ما قاله في الامالي يكون
رجا في موضع الحال من الدنو والمعنى وضع لدنو حال كون الدنو مرجوا او حاصل او
شروعا في متعلقه وقال صاحب الشكوك قوله جارا او حصولا واخذه نصب
على الحال من حيث الظاهر فيكون العامل قوله لدنو الخبر مفيد لان دنو الخبر شعيرة
غير حاصل ولا مأخوذة فيه والحالة تقتضي المقارنة من العامل والحال ولا يصح ان
يجعل من الاحوال المعدية لان كل واحد محقق بالنظر الى الخبر فانصاية على التميز فان
دنو الخبر احتمالات شتى فبانه قد يكون بطريق الرجاء وقد يكون بطريق الحصول وقد
يكون بطريق الاخذ قوله انه حال من الدنو وهو مفعول لوضع فيكون عامل الحال

فزم

الخبر

يكون

وضع فادفع ما ذكره من المحذور ولا نسعم ان جعل غيرا من دنو الخبر لانه لا يكون
غيرا من المضاف ولا من المضاف اليه اذ لا ايهام في واحد منهما فكون غيرا
من النسب المضاف فيه فكون اصل الكلام ما وضع لدنو جارا الخبر مخرج الى ما
لن مراد للمصنف ان مراده من قوله دنو الخبر جارا ورجاء الخبر كما صرح في الامالي
وعلى جملة غيرا من النسب يكون معناه ورجاء الخبر ورجاء القرب وقرب
الرجاء وافعال المقارنة في التحقيق من اخوات كان وذلك ان افعال المقارنة
هي التي لمقر الفاعل على صفة على سبيل المقارنة من جارا او حصولا واخذه
مدخل على المبدأ والخبر اعطا الخبر حكم معناه ما من مقاربه مخصوصه وانما
قال مخصوصه وانما قال مخصوصه وانما قال مقاربه سوغت الى المقاربه المرجوة
والحاصل والمشرع في متعلقها من اخوات كان وكونها من اخوات
كان امضى ان لا يجعل لها باب راسه واما قوله لا لتراهم في خبرها ان يكون
فعلا مضارعا لغرض وقد جاء قوله فابتلى بهم وما كدت ساعا على الاصل
فان من روى الحديث لم اكسا احسب بان رواه ما كدت اصبح واقس
محرمة المعنى اذا مراد رجعت الى سلق وكدت لا او ورجاء المقاربه التكلف
فالاول يعني الموضوع للرجاء عسى وهو غير متصرف لتضمنه معنى الانشائية لان
الاصل ان يكون الدال على معان هي انواع الانشائية الحروف كالممنوعة وليتولعل
ولم الامر لانها معان متعلقة بالاسناد في الانشائية فهي معان متعلقة في الخبر
وهي لا يكون الا بالحروف كان ولم الا مبتدأ وحرف النفي فاذا وجدنا ما عرفت
فالحرف ما محذوف نحو زيد عندك ام عمرو واما تضمنه فعل او اسم او جملة نحو بعث

٢٢٥

اريد

الذي

ومزاولك وانت طالق وقد يدرك عليه الصيغة كاضرب عند البصر قد ثبت
معنى الانشاء واذا تضمن مع الانشاء الشد الحرف فيكون غير متصرف كالخرف
واستعمال عسى على ضرب من احدهما ان تقول عسى زيد ان يخرج فذكر لها
مرفوعا ومنصوبا او شرط في منصوبها ان يكون ان مع الفعل بقر المعنا
في الترجي لان الترجي لا يكون الا في المستقبل فقصدا وان يعبروا عن الترجي
بلفظ يطابقه فغير عند بان لانها لا يكون الا للاستقبال كما ان الترجي لا يكون
الا فيه قال المصنف اما الى السائل المتفرقة انا وقعت ان في خبر عسى
دون السين وسوف لانهن احداهما انه يقول بلا اسم الذي هو المصدر والمعنى
عليه فكانت اولى مما لا يقول بذكر وهما السين وسوف والثاني ان عسى فيها
معنى الانشاء والسين وسوف مع ما بعدها يستقلان جملة خبرية بخلاف ان مع
فعلها فانها لا تستقل جملة اصلا فكان وقوع ما لا يكون فيه في الظاهر منافاة
بينه وبين ما هو في حرم اولى من وقوع ما بينهما المناقاة وهما الانشاء واما امتناع
الاولين فواضح لانها للشيء وهذه للاشياء وهما متنافيان والثاني من استعمال
عسى ان تقول عسى ان يخرج زيد فيجعل ما كان منصوبا في موضع رفع وسعني عن
المرفوع اي عما كان مرفوعا في الاصل كما استغنوا في قولهم علمت ان زيدا قام عن الخبر
اي عما كان خبرا في الاصل وانا استغنوا في قولهم علمت ان زيدا قام عن الخبر حيث
ان المذكور بعد علمت يستعمل على المقصود وهو المنسوب والمنسوب اليه واذا ثبت
الاستغناء عن الخبر علمت ان زيدا قائم لا يستعمل ما بعد علمت على ما هو المقصود ثبت
الاستغناء في عسى ان يخرج زيد عما كان مرفوعا في الاصل لان ما بعد عسى في قوله

عسى ان يخرج زيد يستعمل على المقصود وهو المنسوب والمنسوب اليه وقال في
علمت ان زيدا قام ان الخبر محذوف والقدر علمت قيام زيد حاصلا فلا يعد ان تقول
هنا محذوف الخبر ويكون المقدر عند عسى حروج زيد ان يحصل واما اذا كان فاعل
عسى مضرا فعدم تقدم ما فيه من الخلاف في المضمرة قال وقد محذوف ان
تشبه ما لعسى كما دلت ما كانت كاد وعسى مشتركتين في اصل معنى المقاربة وان اختلفتا
في وجه المقاربة حلت كل واحدة منهما على صاحبتها تشبها لهما بها ومشاركتها
لها في اصل معناها فحدث ان فرغ من ذلك ودخلت في كاد والثاني معنى الثاني
من الثلثة الاول وهو ما كان لدنو الخبر على سبيل الحصول كاد يقول كاد حدث
السمس عرب زيد ان دنوها اي دنو غيبتها فحصل قال المصنف
في شرح المفصل وهو خبر محض بعرب حرمها فلهذا كانت متصرفة تصرف لفعال
وخبرها مشروطة فيه ان يكون فعلا مضارعاً للكون سها على انه المقصود بالتعب
وليدل على معنى علا وجه تأكيد القرب قول واغائب التنبية الى المضاعف
لان الماضي منعرض فلا يكون فيه تنبيه على قرب الحصول واما اولى على وجه
تأكيد القرب فمعناه ان معنى الحال في الخبر ينبغي ان يكون على وجه عكس ان تؤكد
به قرب الخبر على سبيل الحصول فتح لا يكون على وجه عكس ان تؤكد وقوع الخبر حال
التكلم به وانما لا يكون منافيا لمعنى كاد فذكر الوجه هو ان يكون معنى الحال
في الخبر مؤكدا بل يكون بحيث يكون اقرب الى الوقوع وح يكون مؤكدا للمعنى كاد
وحكم المصنف في شرح المفصل في جعل واخواتها بان تحقق الحال في خبر فعل و
اخواتها كثير من الخبر في كاد وهذا يدل على ما قرناه وقول المصنف في شرح الكافية

نار

ال

والترم في خبرها ان يكون فعل حال تقرر لما يقتضيه معناها من مقارنه الخصول
 محمول عليه يعنى على ما وردنا بكلام المصنف في شرح المنفصل ولولم يحمل عليه
 بل حمل على ظاهره لم يستقم لانه اذا كان الخبر حال يكون دالا على حصوله وكاد يدل
 على انه قريب من الحصول والعرض الحصول يكون حاصله فلو كان حاله مما ساق في الترميم
 كما انه يترجم **قال** واذا دخل اخلف الناس في كاد اذا دخل عليها النفي
 فقال قوم يكون معناه الاثبات ماضيا كان او مستقبلا وقال قوم يكون
 معناه في الماضي الاثبات في المستقبل كالافعال يعنى يكون معناه النفي كغيرها
 من الافعال الدال على حرف النفي وقال قوم هو كالافعال وهو الصحيح والذي
 يدل عليه انما فاطعون بان كل فعل لم يدخل عليه حرف النفي فمعناه الثبوت لم يركب
 اليه على حبه وصح له فاذا دخل عليه النفي كان نفيًا لذلك المعنى عن نفي اليه
 وهذا امر مقطوع به في لغتهم فوجب ان يندرج كاد في هذا الامر العام المعلوم من
 لغتهم وشبهه من قال انها للاثبات في الماضي والمستقبل اما في الماضي قوله نعم
 فذبحوها وما كادوا يفعلون وقد دحوا وما في المستقبل فخطيبه الشعراء
 ذا الرمة في قوله اذا غر الجرح المحسن لم يكدر سحر الهوى من حب مية سرح قال
 الاصمعي الر ترابنا الشئ ومنه بر الحقي ورسيها وذكر حين سدار والمعنى
 اذا غر الجرحان العاشقين هوى الحبس يترتب من البراح اول هوى هذه المارة فانه
 اولى بامتناع البراح ومنه اسم محبوبته ويرجع نزول في منه لا ابرح الفعل ذكر اليه
 كما ان لا فعله وقبله الرئيس الثابت للامكانه يقول ان الهوى من رسوخته
 في القلب وثبوت فيه وغلبته على طباعه بحيث لا يتوهم عليه البراح وان ذلك لا يقارب

فيه ان يكون فضلا عن ان يكون البراح روى ان ذا الرمة لما انشد قصيدته التي
 منها هذا البيت اخذ عليه من حصصه من الادب وقالوا له فقد سرح فاقرب نزول الحب
 موقوف عن غيرهم بل اجدوا غلط الشعراء ذا الرمة لانهم فهموا ان معنى لم يكدر
 يهودى الى ان يكون معنى البيت ان ريس الهوى سرح اي يزول ولكن بعد طول وانما
 قال بعد طول لانه اذا انشئ الغريب يحقق البعد وهو المراد بالطول ولولا انهم فهموا
 الاثبات لم يكن لخطبتهم اياه ولا التغيير معنى فيكون خطيبه الشعراء لذي الرمة
 ويعبر دليلا على انه للاثبات وليس ما احتجوا به بشئ اما قوله نعم وما كادوا يفعلون
 فعلى معنى انهم ما قاربوا ان يفعلوا قبل الدخيل والذي يترجم ما سبق من لغتهم و
 استفادهم فما الاحتجاج فيه الى التفسير فوله انهم اتخذوا هرا واودع لنا بك سبي
 لنا ما لو ضا اذع لنا بين لنا ما هي ان البعث تشابه علينا وهذا المعنى ذاب من
 لا يفعل ولا يقارب ان يفعل وفعلهم بعد ذلك لا ينافي في مقارنتهم للفعل قبله
 لانه قد يلحق من ذلك دابة الى الفعل ولا يوجد وقوع الدخيل من قوله وما كادوا يفعلون
 وانما يوجد من قوله قد جوحها وشبهه لم نفهم من معنى الفعل الهوى المقاربه ثم لم ينكر
 ان الغرض في مثل ذلك اي في نفي الفعل الدال على مقاربه الوجود جرى على نحو ذلك
 يعنى على نحو ما ذكر من انه يدل على ثبوت الفعل وانتقائه قبله فاذا قيل ما كاد زيد
 يسافر معناه سافر بعد ان لم يقارب ذلك وهذا الذي غرقم يعنى دلاله نفي
 للفعل المذكور على الثبوت بعد نفي المقاربه هو الذي غرقم فانهم ركوا الشواهد
 الذي هو نفي المقاربه واخذوا الشواهد الثاني وهو السوت حتى توهموا انه ضار
 للاثبات واما قول الشاعر لم يكدر سحر الهوى فلا ينبغي ان يحل على العلط لانه مثل

هي اذع لنا بك
 ولو لا ما دل على ذلك
 قد جوحها

قوله نعم او كطلمات في بحر حتى نفيه موج من فوق موج من فوقه عاب طلمات بعضها
فوق بعض اذا اخرج يده لم يكد يراها في هذه الاثبات اذ لو حمل على الاثبات
معنى انه يراها فقد المعنى لانه لو حمل على معنى يراها يكون مثل قولك ظلمة عظيمة
ليس فوقها ظلمة لشدة قوتها اذا اخرج الانسان يده يراها وهذا ظاهر للناس
لانه مستلزم للتناقض لان قولك ظلمة عظيمة ليس فوقها ظلمة لشدة قوتها انما سبق
لتأكيد المسالفة في وصف الظلمة بالشدة ولا يخفى ان تأكيد المسالفة مستلزم
لعدم روية اليد عند اخرجها وهو مناقض للرؤية وفي الامه ايضا لو حمل لم يكد يراها على
انه يراها يلزم التناقض وهو محال فوجب ان يحمل على نفى المعارفة اي اذا اخرج
يده لم تقاربه رؤيتها وهذا اي نفى مقارنة الروية لانه اذا انفتحت المقارنة للرؤية
كانت الروية بعد فيندفع التناقض يحمل قوله نعم لم يكد يراها على نفى مقارنة
الرؤية ويجعل المناسبة بينه وبين ما قبله لان تأكيد المسالفة في وصف
الظلمة بالشدة معصرا لعدم روية اليد عند اخرجها وهذا حاصل على قدر حمل
لم يكد يراها على النفي ولما كان لم يكد ريسر الهوى في قوله ذي الرمة مثل قوله لم
لم يكد يراها فلا ينبغي ان يخطأ بل ينبغي ان يحمل على هذا المعنى يعني على المقارنة
فكون قصده انه اذا غلبت الحجة المجتزئة لم يعارض حتى العسر ونفي معارضة بعض الحجت
ابلع من نفي بعض الحجت لانه اذا استقى مقارنة النفي كان النفي بعدو محطاً
دا الرمة فذهب مذهب من استدله بقوله اي يقول في خطاه في ان كاد اذا دخل
علها النفي يكون للاثبات فالدليل على الجميع ناهض يعني لما كان الدار حطاً واذا
الرمة فالمراد بهذا المذهب الفاسد كان رد قولهم بالدليل الذي رده مذهب من

خ من نفي نفس الروية

استدل بتخفيفهم وما روي من تخفيف الشعر **قال** المصنف في شرح
المفصل انه عثر مروي عن ربيعة له لوجه صحيح **وقال** تلميذه ان
عندسه قال ان ابن شبرمة انكر مدح ذي الرمة فعزم فلما انصرفت
حدث الى فقال لخطا ابن شبرمة حين انكر على ذي الرمة ما انكر واخطا
ذو الرمة حين عثر شعراً لقول ابن شبرمة ما عناه هو كقوله تعالى لم يكد يراها
واما هو لم يراها ولم يقارب ان يراها واما من فرق بين الماضي والمستقبل
بحمل الماضي على الاثبات وحمل المستقبل على النفي فلما رآه من قريب احتمال
الاثبات في قوله نعم وما كادوا يفعلون وبعد احتمال في قوله نعم لم يكد يراها وقد
اورد على الفارقين بين الماضي والمستقبل ان قوله تعالى لم يكد يراها يعني ما كاد
لان لم يقل المضارع ماضياً فيلزمهم ان يكون للاثبات لانهم يحملون الماضي على الاثبات
واذا كان قوله نعم لم يكد يراها للاثبات باعتبار انه معنى ما كاد يلزم فساد المعنى لما يلزم
من انه مستلزم للتناقض واجاب عنه المصنف بانه لا يلزم ذلك لانه في سياق الشرط
وهو اذا اخرج وما في سياق الشرط معناه المستقبل وان كان قبل وقوعه في سياق الشرط
معنى الماضي فمثل اراد ذلك عليهم فتبين انه داخل فاقصده من المستقبل **قال**
والثالث يعني والثالث مما هو لدنوا الخبر هو الذي لدنوه على سبيل الاخذ وهو جعل و
طفق واخذ وكره ففهم الافعال موضوعه لمقارنة خبرها على سبيل الاخذ فلهذا ترى
لكل اذا قلت جعل زيد يقول فغناء اخذ في القول وقوله وهو مثل كاد يعني في الاستعانة
بالفعل المضارع من غير ان لما قاله المصنف في شرح المفصل من ان خبرها محقق في الحال
الكثر من الخبر في كاد واذا كان استعمال كاد بفعل الحال فلهذا اجتمع من غير ان الخبر الاثبات

بان على حال خلاف كاد لانه في كاد يصح تقديره مستقبلا على وجه دفع دخول ذلك
وهنا لا وجه لتقديره مستقبلا لكونه مشروعا فيه فقد تحقق في معنى الحال
فلم يكن دخولا في وجه وقال ايضا في شرح المفصل قبل هذا الكلام جعلوا
معناها دون الخبر على معنى الاخذ فيه والشرع فهي مخالفة لمعنى الاستعانة
والرجاء ومخالفة لكاد لحصول الشروع بها خبرت به معها وليس في كاد شروع والجميع
من باب واحد باعتبار اصل المقاربة واعلم ان ما قاله في شرح الكافة من ان جعل
زيد نقول معناه اخذ في القول فيه تساهل والوجه ان معناه اخذ في القول الذي
تعلق به القرب واما قوله في شرح المفصل لكونه مشروعا فيه فللاعتقاد على ما قد مر
قوله والجميع من باب واحد باعتبار اصل المقاربة وقوله في او شكل وهي مثل عى وكاد
يعني از او شكل عى في الاستعمال على المذهبين في عسى في اثبات المنصور وحذفه
مفعولا او شكا زيدا ان محي واو شكا ان محي زيد ومثل كاد في الاستعمال مفعولا او شكا
زيد محي ولما قيل ان نولا او شكا ان كانت من القسم الثالث فسعى ان منع استعمالها
مع ان لما قلناه من شرح المفصل واللام لم يذكرها في القسم الثالث وعلم ان يقال انها
لست من القسم الثالث ولم يذكرها فيه وانما ذكرها بعد فراغه منه وكانها مستتره بن
معارضة الخبر على سبيل الرجاء وعلى سبيل الحصول فلذلك استعملت مع ان ومع حذفها
وحاربه العلامة وضع في المفصل او شكا وحدها فصلا بعد فصل عسى وفصل كاد
وبعد فصل او شكا وضع فصلا آخر لكرر واخذ وجعل وطفو وفي ترسه اشاره
ما الى ما ذكرناه **قال** افعال التعجب افعال النفس يحدث
في النفس عند مشاهدته ما يجعل سببه ونقل في العادة وجوده ولهذا يصح التعجب

على الله تعالى لانه عالم لا يحفى عليه شيء وما ورد منه تعالى نحو ما اصبرهم على النار مصرود
الى المخاطبات ان يحزن سعي العباد عنه والمصنف عرف افعال التعجب بقوله ما وضع
التعجب في شرح غير التعجب تحت ويحتمل لانه لا يشاء وكذا انهم رجلا زيدا لها وان كان
الانسان فليس له انشا التعجب وانما هي انشا المدح وقولهم لله اس واهاله وقوله صلح
لا يحرر رضى الله عنه سبحانه ان الموضع لا يحسن باللاما التعجب لانه وان كان انشا
التعجب ليس افعالا والمراد بالالفعل الذي هو ما افعلة وافعله فلهذا قال وهو صيغة
قال الامام الفاضل صدر الدين الحيدري يعني ما وضع لانشا تعجب من سلفه
فخرج عن التعريف نحو عجب ويحتمل وهو ظاهر واقول **قال** الامام العجيب والتعجب
ليس موضوعا لانشا التعجب وانما هو موضوع لانشا طلب التعجب ووزن بعد من انشا
طلب التعجب وانشا التعجب يخرج عن التعريف مثال الامر المذكور بالمضاف اليه الملقب
لا بمقدر اضيف اليه المضاف اليه الملقب **قال** المصنف في اماله
المسائل المتفرقة الفرق بين الانشا والخبر ان كل كلام في النسخ على وفق العلم والحج
بحققتا او تقديره او خبر وكل كلام في النسخ عينة لا باعتبار تعلق العلم والحج
فهو المعنى بالانشا وسأنا اكل اذا قام بسلك طلب العلم فزيد وعلم حصول ذلك الطلب
فاد اقصدا للمعنى طلب باعتبار تعلق العلم به فطلب فزيد ما وان قصد
المعنى عن طلب من غير نظر الى تعلق العلم به فطلب فزيد وليس فزيد وكذا اذا
قام بسلك تعجب فغير عينة باعتبار حصوله متعلقا للعلم فطلب تعجب فزيد وعلم
باعتباره فغير ذلك لقلنا ما احسنه او ما اعلمه وما اشبهه مما هي موضع
في العجب وكذلك المقدر في جميع معاني الانشا كالا استفهام والنداء واماميين

نشا

٢٢٩

الحرف احتمال الصدق والكذب فيرسم فيكون له وقع عقلته فلا يستقيم ان يجعل
معنا السامع الى الدور واعلم ان تعريف الحرف احتمال الصدق والكذب في
الدور ولا كل اعراض عن المصنف في اصول الفقه وعرفه في بانه الكلام المحكوم فيه
بنسبه خارجيه فورد عليه انه يلزم ان يكون تعريف الحرف جامع وتعريف الحرف
غير مانع لان ايراد كذا او استغنى عن كذا في ردا واطلاقا في الخارجيه لها فان
اطلاقا في كذا مثلا بمعنى ما ردد ولا خارجي خارجيه له فذلك لا طلبا في الضرورة كونه
معناه فليزم ان يكون السامع انما اخباره فذلك عدل الى التعريف المذكور في الامالي
واعلم ايضا انه قد احسن السؤال الذي على تعريف الاول بحواجز الجواب
الاول ذكره الامام المحقق في الملل والدين السمرقندي قايلا لا نسلم وجود ايراد الحرف
في تعريف الصادق والكاذب لحوال ان يقال الصادق هو الذي يقول ما يكون كذا والكاذب
هو الذي يقول ما لم يكن كذا والجواب الثاني ذكره برهان المحقق في
الملل والدين من الله سبحانه فبالا الصدق والكذب في الاعراض الدائره للحرف تعريف
بما تعريف يسمى او رد تفسير اللاسم وتعيين المعناه من بين ساير التراكيب وليس
ذلك دورا وتقريره ان معنى الحرف في حث هو هو معلوم ومفروض انه مدلول
لهذا اللفظ بحمول والمراد من التعريف هو العلم به حث هو مدلول هذا اللفظ
فاذا عرف معنى الحرف حث انه مدلول هذا اللفظ بالعرض الذي للحرف كونه دورا
وانما يكون دورا ان لو احتاج العرض الذي الى تعريفه بمعنى الحرف حث انه مدلول
لهذا اللفظ لكنه ليس كذلك لحوال ان لا يكون العرض الذي محتاجا الى التعريف اصلا
ويكون محتاجا الى التعريف كمن يعرف معنى الحرف ويعرف معنى الحرف كمن يعرف معنى الحرف

انه مدلول لهذا اللفظ بل معناه مفروض هو فان قيل التعريف الاول
وان مع هذا الوجه لكنه اختل في وجه اخر وذلك لان الخبر ان كان صادقا فلا
يحمل اللاب وان كان كاذبا فلا يحمل الصدق واحسب عنه بان المراد احتمال
الصدق والكذب بحسب مفهومه الذي هو الاخبار بشي عن شي وتعين احدهما في الخارج
انما يكون مراد من حث المتكلم او الماده او غير ذلك وبان المراد احتمال الصدق
والكذب على سبيل البدل ففيها امر اخر وهو ان الصدق والكذب باعتبار مطابقتها
مطابقة الخبر فلا مطابقة للواقع كاد هبلية الجمهور بل انه لا يصح ان يكون
المراد بالواقع الموجود في الخارج اذ لا شك في تحقق كثير من الاخبار الصادقة
التي لا وجود لمفهومه في الخارج مثل قولنا سر كذا الباري ممنوع واحتماع التقيض
عرا حتم الصدق فلا يحتمل المطابقة فيه لا ناعلم بعنا ان المطابقة لا يمكن
ان تصور الامرين شيين متغايرين بالشخص ومحدد فيما يقع به المطابقة فالوجه
ان يراد بالواقع الواقع في نفس الامر بمعنى انه في نفسه كذلك اعم من ان يكون موجودا
في الخارج او لا فانه اذا وجد قيام زيد مثلا في الخارج لوجد القيام في نفسه اقله
اذا تحقق ان الساس المعنوي في الخارج لونه في نفسه لا يلزم ان يكون في الخارج
لان ما لا يكون موجودا في الخارج لا يكون موصوفا بشي في الخارج
وهي صفتان افعال التخييل صفتان ما افعله وانقلبه لقولك ما احسنه
واحسنه وهي غير مصرفه بمعنى انها لا تكون منها مضارع وكما امر ولا هي وانما
لم تنصرف لانها لما تضمنت معنى الانشاء اشبهت الحروف فامتنعت من التصرف
لذلك كعسى والطاهر انما تضمنتا اللام لان اكثر التثنية مستعمل باللام نحو يا

ولله سعي على الامام دو حذوه دك فاذا كان الكرم العجب باللام فالظاهر ان اللام
له وان اللفاظ الى السعي واللام فيها متفقة لها **قال** ولا سان فعل
السعي لاني لا اريد ان يكون لونا ولا عيبا كانهم لما قصدوا المساعي العجب
احررها فاجري فيه افعال التفضيل المتنافية في المساعي ولما عدم هذه الشروط
مع علاها في باب اسم التفضيل ليعودها والكسبي هنا سان اشراكها فيها بقوله لا سان
الامام سعي منه افعال التفضيل **قال** وسوصل معنى اذا قصدوا العجب في
المعاني التي بعد رتبة فعل العجب منها توصلوا على ما توصل به الى التفضيل فيها
ثان بنوا افعال وافعل من فعل يصح شأوه منه من حسن او شدة او غير ذلك على حسب
الذي يقصدونهم ما تون مصادر تلك الافعال وتصونها على المفعول به في الصيغة
الاولى وهي صيغة ما افعله ويدخلون الباء عليها في الصيغة الثانية وهي صيغة افعل
وانما نصبوا هذا على المفعول به وفي افعال التفضيل على التميز لان اسم التفضيل
لا يعمل في الفاعل والمفعول به الظاهر بخلاف فعل العجب فانه يعمل فيهما فاعا لواما
احسن استخراجه واحسن استخراجه وما اسد دحرجه واشدد دحرجه وكذلك
ما اشبهه **قال** ولا يتصرف لا يجوز التصرف في صيغة العجب تقدم
فلا يقال احسن ما زيد واحسن زيدا ما ولا يتاخر فلا يقال ما زيد احسن وزيدا احسن
ولم يرد قوله تقدم مقدم معوله لانه لا يعلم امتناع تقدمه على ما ولم يرد
ما حركه لمصل واجاز الما في الفصل بالطرف منه قوله ما احسن بالحل ان
يصنف وعالم صرف فيها لما تضمنه من معنى الانشا الذي له صدر الكلام وانما
الفصل في رعايه راي انها كالمثال الى لا سعي فاجراها على طرفه واحدة واعلم

انه لا بد في هذا المحل من بيان معنى المثل وان عدم التغير فيه وسان مشابهة
فعل العجب للمثل اما الما لان فعلان مما قاله جابر الله العلامة في الكسافي المثل في
اصل كلامهم بمعنى المثل وهو النظم فنل القول السابق والمثل مضمرة بوزن
ولم يضر واما رايه هلا للتفسير كما حد بر بالنداء والنداء في قولهم فوافقه
غراه من بعض الوجوه ومنه حفوظ عليه وحكي من التغير هذا الكلام وقوله ومنه اي وقيل
ان مثل مضمرة بوزن لم يغير لانه لما ثبت المضرب بالمورد صار المضرب كانه المورد فلا
يغير ذلك اللفظ من ذكره وبأسه وافراده وجمعه عند استعماله في المضرب بل سعي على
طرفه واحدة كما انه يكون على طرفه واحدة عند استعماله في المورد ويجوز ان يكون ثم
اسان الى قوله فيه غراه فكون معناه ان المثل لما كان فيه غراه فلا يغير اذا لو غير
لرعا يوب عراسه واما مشابهة فعل العجب للمثل في ان المثل مخرج عن الموضع الى
الى غير ذلك فعل العجب كما يحقوه في اعرابه واذا سان فعل العجب مشابهة للمثل
فما ان المثل لا يغير بل يكون على طرفه واحدة دائما فذلك فعل العجب مشابهة له واما
اعراب صيغة فعل العجب ففعل فيه صيغة ما افعله ما ابتدائه نكرة فيها عند سبويه
كان اصله شئ حسن زيدا كما نقول امر افعده عن الخروج بمعنى ما افعده الامر فابعد
من الفعل والفاعل والمفعول في موضع رفع خبرها فاما المصحح لا ابتدائه بالكرة وهنا
كونه في معنى كلام هو ففعل فاعل فذلك احتاج الى ان يشبهه بامر في قوله امر افعده عن
الخروج ليصح لا ابتدائه بالكرة فان ففعل اذا كان ما بمعنى شئ فهلا استعمل
شئ في موضع ما فان استعمال ما ليس بشئ اولي فليست احب عنه بان ما اخف
وقال ابن يعيش لان ما اشدها ما لان شيا استعمل للقليل والمعجب معطى للام الذي

صلى

احسن زيداً فكانه اذا قال ما احسن زيداً جعل الاشياء المحسنة متكاملة فيه واذا
قال شئ احسنه فصرح به على جهة واحدة ومذهب الحنفية ان اصلها ان يكون
ما موصولة والجملة بعدها صلة لها وخبر المبدأ محذوف وكان اصله الذي احسن زيداً
شئ محذوف والخبر مذهب بعضهم الى ان ما استفهامية مبتدأة ما بعده الخبر كان
اصلها اي شئ احسن زيداً وهذه البقعة برأت كلها باعتبار الاصل قبل نقلها
الى النصب على انها الآن بهذا المعنى وانما معناها الآن الانشا كما تقول
في بعت فعل ماض وفاعل لغني في الاصل اذا كنت تريد به معنى الانشا فلكل
هذا ومذهب سبويه اطهر من وجه وهو انه لا يقد يرفيه ولم يسفل من انشا الى
انشا بخلاف مذهب الحنفية لانه يلزم منه حذف الخبر بخلاف مذهب من
جعل ما استفهامية فانه يلزم النقل من انشا الى انشا وهو بعيد ومذهب الحنفية
اوجه من حيث ان استعمال ما الموصولة ثابت في استعمال ما معنى شئ مبتدأة لم يشبه
وهذا بعينه جاز في مذهب من جعل ما استفهامية فان استعمال ما الاستفهامية
كثير ولكن ضعف من حيث ان نقل ما الاستفهامية الى النصب كما تقدم من ان النقل
من انشا الى انشا بعيد فان قيل ههنا التعدية يريد مفعولاً وانت اذا قلت
ما اضرب زيداً لم يرد المفعول واذا قلت ما علم زيداً نقص منه مفعولاً لانه كان
تعدى الى مفعولين والآن تعدى الى مفعول واحد فلهذا احب عنه في شرح الهادي
بان باب النصب باب ما لغة في المدح او الذم والمساغة فيها لا يكون الا بعد تكرار ذكر
الفعل منه حتى يصير كالطبيعة والغريزة ففعل في الصدر الى فعل بالضم وهذا البناء
لا يكون متعدياً فمقلوه للنصب بالضم فعدى الى مفعول واحد واما احسن زيداً فاصله

بمعنى اي اخباري عند سبويه كان اصله احسن زيداً صار فاحسن كاذب البعير
اي صار ذاعمة وزيد فاعل زيد الباقي الفاعل لما ارد النقل الى انشا النصب
غير الى صيغة الامر اما التغير فلا شعاعاً بتغير المعنى واما التغير الى صيغة الامر
فلان الامر انشا والنصب ايضاً انشا ولا يصح عند سبويه في افعل لان يريد عنده
فاعل ومدركه يظهره في التنبيه والجمع والمانع فقال يا عمر ان احسن يريد وما
هذا احسن يريد ويستغنى احسن يريد واحسن يريد وليس هذا امر للمخاطب احسن
زيد وانما نادى بهم لاستماع كلامك فليس احسن للمخاطب حتى يكون فيه ضمير على فني
المخاطب بل هو لزيد المذكور بعد فان قيل كيف صار المتعجب منه فاعلاً في احسن
زيد وهو في قوله ما احسن زيداً مفعولاً فلهذا احب عنه بانه اذا كان المهن في
ما احسن للتعدية يكون زيداً فاعلاً فها معنى واحسن عنه في شرح الهادي ما
معناه ان محسن زيداً شئ فيه من وجهه او عينه او كرمه لا خارج عنه والشئ كذا
حملته محسن ما فيه فيصح ان يكون معناه احسن زيداً هذا الاعتبار لانه ان يكون زيد
فاعلاً في هذا اللفظ مفعولاً في ذكر اللفظ اذا المعنى واحد وفما ذهب اليه سبويه
شذوذ ان احدهما استعمال الامر بمعنى الماضي والاخر زيادة البناء في
الفاعل قال الامام الحديثي لسبويه ان يقول البير الحار صيغة الامر عند
نصبه المعنى ولم يكن حين كان خيراً هذه الصيغة وزاد البناء في الفاعل الفاعل
لا بعد شاذ او ذهب الحنفية وغيرهم الى ان افعل في الاصل امر لكل احديهما بحمل
زيداً كرمياً في قوله اكرم زيداً وحسن في قوله احسن زيداً وما اشبهه في افعل
ضمير الفاعل لا بد منه كما في كل مثال امر هو الواحد المذكور لانه مجرى مستثنى للواحد

م

انما

والاشين والجماعة لانه جرى مجرى المثال فاعترف له كجره مستترا مطلقا اليها
على هذا الوجه الثاني اما زائدة في المفعول مثلها في قوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم
الى التهلكة واما للتعدية ومدار هذين الوجهين على ان الهزة في الفعل للتعدية
او للصيرورة فان كانت الهزة للتعدية لم يكون الباء زائدة في المفعول وتقر
ان نقال لانه في الاصل امر من الكرم ثم بدا اي جعلته كرميا وكان اصل الكرم يزيد
الكرم زيدا اي اجعل زيدا كرميا ثم رددت اليها فقل الكرم يزيد واستعمل صيغة
الامر للامر ثم نعتت اليه معنى التعجب وان كانت الهزة للصيرورة لكون الباء للتعدية
وكان الكرم يزيد من قولهم الكرم زيدا اي صلوذا كرم فعدر الهزة للصيرورة
في اغد البعير اي صار ذا غدة ثم جى بالباء الصير متعديا فصيرها كان فاعلا
بها وتقر به ان نقال كان اصلا كرم اي صير ذا كرم ثم عدى بالياء فصار الفاعل فيه
مصيبرا غيره صار ذا كرم كما تقول قمت فكون انت القائم ثم تقول قمت يزيد
فما بالياء للتعدى فصير الداخل هي عليه هو الفاعل لذلك الفعل قل دخولها
فصار معنى الكرم يزيد في الاصل على هذا التناول صير زيدا صابرا ذا كرم فافاد
التصريفه محي الباء للتعدى لان هذا المعنى مستفادة من الباء للتعدى واما كونه
صابرا ذاك فاستفاد من الصيغة التي هي الكرم قوله في الشرح وتعمل الفعل
صير الفاعل لذلك الصيرورة الفاعل مفعولا به لانه اذا صار الفاعل مفعولا بصير
خاليا عن الفاعل فاستتر في الفعل ضمير للفاعل ولا يبقى الفعل بلا فاعل
افعال المدح والذم افعال المدح والذم التي يوجب لها ما وضع لانتا مدح او ذم
فليس مدحت زيدا ولا ذمته ولا شرف ولا كرم ولا حق ولا كرم فهذا الباب

اللام بخبر لا للانشاء ولا مثل فوكما احسن زيدا واحسن زيد وعسى لها وان كان
للانشاء لكنها ليست كانشاء مدح او ذم ولا مثال الامر من مثل مدحت وذممت
لما علت في افعال التعجب فمنها نعم وبسر وشرطها ان يكون فاعلها معرفا باللام او
مضافا الى المعرف به او مصمرا بمنزلة منسوبة او بما مثل نعم الرجل او غلام الرجل
او نعم رجلا او نعا زيد وكذا كمثل ليس واغا فاعلوا ذلك لان نعم موضوع لمذح فاعله
مدحا عاما وكون فاعله مدحا كذلك استبعاد تحقيقه ليعنى بان تعبر عنه تركيب
بوجب كونه اوقع في النفس فافهم الفاعل اوله وفسر ثانيا فمفع في النفس منه موقع اي
وقع ليس لما وقع مفسرا اوله فان الشئ اذا بهم ثم فسر كان اوقع في النفس من وقوعه
مفسرا من اول الامر لانه من تقدم ما في تعريف المضمرة والفاعل اذا كان معرفا باللام يكون
بها فان التعريف فيه ليس تعريف واحد معروف في الخارج وانما هو تعريف المعهود
في الذهن وهو منهم بحسب الخارج كقولك ادخل السوق وان لم يكن سلكا ومنه مخاطبك
سوق معروف في الخارج فعناه ادخل الشئ المطابق للسوق المتصور في ذهنك
وهو وان كان معرفة هذا الاعتبار فهو مبهم باعتبار الخارج لانه لم يعلم اي فرد
هو افراد الخارج فالتصنيف في شرح المفصل ووزانه في الابهام
والمعريف اسامه فانك اذا قلت قل ولا انا اسامة فان اسامة ههنا وان كان
معرفة باعتبار الذهن لانه انك تذكره باعتبار الوجود ومنه يعني ومراجلة ان تعريفه
يعرف المعهود في الذهن كتعريف اسامة توهم كثير من النحويين انه للعموم لصلوح
المعهود في الذهن للمتعدد وليس الامر على ذلك اذ لا نفس لعام خشت انه عام
واحد وكذلك لا شئ ولا يجمع العام عند ارادة العموم منه ولما فسر هذا المعرف

س

باللام بواحد وثني وجمع دل على انه ليس للعموم والفاعل المضاف الى المرفع باللام
كقولك نعم علام الرجل كالفاعل المرفع باللام في كونه بهما باعتبار انه مضاف الى
المعرف متعرف المرفوع الذهني والفاعل المضمر المنكر منصوبه كذا في كالمعرف
باللام في الابهام لانهم لما جوزوا نعم لواحد في الذهن من الجنس بمعنى في صورة كون فاعله
معرفا باللام جوزوا نعم لممدوح معروف في الذهن فاضروا ذلك الممدوح لذكر اى الحصول
الابهام بالضمير كما حصل بذي اللام وتقرره ان يقال يجب ان يكون نعم منصوبا الى
متعقل في الذهن ليحصل منه ايهام في فاعله والتعبير عن ذلك المنعقل في الذهن بحوز
ان يكون بالمعرف باللام الذهني وحوز ان يكون بالضمير العايد اليه لان الغرض
وهو ايهام الفاعل حاصل سواء عبر عنه بذي اللام او بالضمير ما حصول الابهام عند
التعبير عنه بذي اللام فلا علة وما حصوله عند التعبير عنه بالضمير فلان الضمير
لا يكون عايدا على امر مفلوط واعايد يكون عايدا على امر في الذهن وهو مبهم قطعاً وقد
مر في المضمر عام تحقيق هذه الجاث ولما كان الغرض حاصل لا فاضل الفاعل اضم
الفاعل فمرفوعه اما باسم جنس لما قصدوا اضمه واحده واما بما بمعنى شيئا وهو راجع
الى ذلك بمعنى تفسير الضمير بما معنى شي راجع الى تفسيره باسم جنس لان شيئا فرد من
افراد اسم الجنس قال ابن المالك سمع ان يكون ما عتبر في هذا الباب كونه
مساوية للضمير في الابهام ولا عتبر لان التميز لسان جنس المميز عنه واجاب عنه
الامام الحديثي بان ما ليس مساويا للضمير لان المراد به شي له عظم كثير كما ذكر ان نعش
في ما احسنه مثال تفسير ما قوله نعم نعماهي وهي عايد الى الصدقات او
الى الابداء وهذا هو الظاهر بدليل قوله وان تحفوها وتوتوها الفقر او هو خير لكم فذكر

الضمير العايد على الاختفاء ولو قصد الصدقات لقال هي وان الضمير وان كان
عايدا الى الابداء لانه على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وحوز اعطاء
السابق حق المضاف المحذوف في الاعراب وغيره والتقدير نعمنا ابداءها قوله
في الشرح قوله تعالى بسما اشترى به قدروه ان يقال سما اسماء ومع حوز فيه ان يكون
فاعله مضمرا عنرا بما وحوز ان يكون فاعله ما على ان يكون ما موصولة وجاز ان يكون
نعم ما الموصولة فاعله ليس لما فيها من الابهام كافي للمعرف باللام وعلى التقديرين
مخصوصه اما محذوف وما مذكور مثال المحذوف قوله تعالى وليس يا اشترى به اسم
فان المحصور فيه محذوف قدروه وليس يا اشترى به انفسهم ذلك محذوف ذكر وهو المحصور
ومثال المذكور قوله نعم سما اشترى به انفسهم ان يكروا فان المحصور فيه ان يكروا
وهو مذكور وبعد ذلك يعني بعد الفاعل المذكور حتى اسم مرفوع نقالة المحصور
بالمدح او الذم وفي اعرابه وجهان احدهما ان يكون مبتدأ ما قبله خبره كان الاصل
زد نعم الرجل واستغنى عن العايد الى المبتدأ لما ذكر ظاهر الكناية اري الموت
سبق الموت شي فانه استغنى فيه عن الظاهر بالمضمرة في معنى سبقه شي وانما
اعتيد الظاهر لان القصد انه عظم والظاهر ابلغ في الدلالة عليه فان قيل يلزم ان لا
يكون للذهني ح لكنه قابل بانه للذهني اجب بانه بعد التقدم يكون للذهني
مع بقا الربط وهذا خير من قول من قال انما استغنى عن العايد لما في الفاعل
من معنى العموم لما تقدم من ان جعله للعموم غلط لا فانقطع ان المتكلم بقوله نعم العبد
صحب لم يقصد مدح جميع من في العالم وانما قصد مدح ما يطابق هذا الفاعل
المذكور فجعله للعموم غلط فبانه كان في الاصل زد نعم الرجل على انه مبتدأ وخبر

م
١٥

ثم غير التقديم والتأخير لحصل الجاهل والفسر المتقدم فكلاهما قال المصنف
في شرح المفصل ان زعموا ان المحصور بالمدح مرفوع على الابتدائي الاصل ونعم
الرجل خبره والجملة اذا وقعت خبرا فلا بد من ضمير يعود عليه او ما يقوم مقامه
لم يقدّر هذا الفاعل اسم جنس لم يصب لعدم الضمير وما يقوم مقامه والجواب ان هذه
لا تعارض الامور القطعية وما ذكرناه بقطع به وايضا فادكرتوه انما هو واحد الاحتمالين
في الاعراب فان تعذر احدهما عين الآخر وما ذكرناه متعين وايضا الضمير تقدير
وجوده لا على المحصور فانما يتفقون على صحة نعم رجلا زيد وزيد محتمل ان يكون
مبتدأ كما زعم خبر نعم وما يصح ان يقال الضمير عايد على زيد لانه محب ان لا يكون عايدا
على مقدم اذ لو عاد على زيد المتقدم لفظا بعد الزوج مطابقة الضمير في الافراد
والتشبه والجمع لكنه لا يطابق اذ يصح نعم رجلين زيدان ونعم رجلا زيدون
وايضا لو عاد الضمير تقدير وجوده على المحصور لفظا الجاهل الذي هو مقصود
في عرض الباب لا نقول ان الضمير في الاصل كان عايدا على المحصور فلما نقل الى معنى
الانثا جعل الضمير مفعول فرفع لاسعدان يقال ان الضمير في نعم رجلين زيدان
ونعم رجلا زيدون كان مطابقا للاصل وبعد نقله الى الانثا اسمى المطابقة
فلا يلزم علينا ان لو كان الضمير عايدا على المحصور لفانتهما وكذا لا يرد
علينا نعم رجلين زيدان لما نقول ان لا تنكر ان الاصل كان كذا كذا ثم غروا انما
الكلام في مدلوله في حال استعماله للانثا ثم قال ما معناه المحقق في قوله
شبهتم امران احدهما ان الرجل هو عينه زيد المذكور اخرا فالاصل ان يكون موضع
الرجل ضمير عايد على زيد فاستعمل الرجل بارة على زيد ضمرا كما في قولهم رجلا زيدا

فكلاهما كان في قولهم نعم الرجل زيد وحصل الجاهل بتأخير المفسر عنه والآخر ان اذا
قصد به مفعول به في كان كاسم الفاعل في المعنى فزجرت ان تطابق كل فرد خارجي
فالمطابقة كالاستعراق كما ان الحقة الذهبية صالحة لكل فرد خارجي فنصل
لان محمل راجع اليه لان كل فرد خارجي مندرج تحت في المعنى فان قصدوا بقولهم
اسم جنس هذا المعنى فهو مستقيم وان قصدوا بحقيق وضعه للجملة على المفصل فهو
مردود كما تقدم والوجه الثاني في اعراب المحصور ان يكون خبر مبتدأ محذوف
كأنه لما قيل نعم الرجل زيد فغيره فقبل هو زيد ثم حذف المبتدأ فصلا الكلام
بمعنى انما مدح عام لزيد بحري بعد ذكر بحري الجملة الواحدة فالوجه الاول للاصل
فيه كلام واحد والوجه الثاني للاصل فيه كلامان م عري بحري كلام واحد ورح
المصنف في شرح المفصل الوجه الثاني بانه ليس في الوجه الثاني مما هو خلاف
الاصل الا حذف المبتدأ وهو شائع كروا ما الاول فان فيه تقدم الخبر الذي هو
فعل المبتدأ وحلوا الجز الذي هو جملة عن عايد المبتدأ ووقع الظاهر موضع الضمير
وهو شاذ وبان الجاهل والمفسر على الوجه الثاني بحقيق وعلى الاول بعدرى
قال وشرط المحصور شرط ان يكون مطابقا للفاعل في اواره وتشبيهه
وجمعهم وتذكره وتبينه لان المحصور في المعنى نفس للفاعل فموجب مطابقة له بقول
نعم الرجل زيد ونعم الرجلان زيدان ونعم الرجال زيدون ونعمت المرأة هند
قال وبس مثل اوردت له تعالى بس مثل القوم الذين كذبوا اعراضا
يعسر لانه قد شوهم ان الذين بسه هو المحصور باللام فلا يطابق الفاعل وهو
قوله نعم مثل القوم لان الذين كذبوا ليسوا مثل القوم فان مثل القوم مفرد والذين

الوجه

كذبوا جمع والجمع لا يكون المفرد واحاب عنه بانه متاويل وقد باؤك على
احدها ان يكون المضاف محذوفا كان اصله بس مثل القوم الذين كذبوا المحذوف
المضاف واهم المضاف اليه وهو الذين كذبوا انما به فطابق المحصور الفاعل لهما
جميعا مفردان على التاويل والثاني ان يكون الذين كذبوا صفة للقوم وقد محصور
بعده بواكانه فل بس مثل القوم المكذبين مثلهم **قال** وقد محذوف المحصور
يردانه قد تقوم قومه تبين بها معنى المحصور بالمدح او الذم محذوف اللفظ الدال
عليه اختصارا لقوله نعم نعم العبد لانه قد علم مساق الآية ان تفسيره ابو بكة
قبل نعم العبد ابو بة ونعم العبد هو وهو ضمير ابو بة وهو المقدر على الوجه الثاني من
اعراب المحصور حين مبتدا محذوف اي هو هو وليس ذكره كحوا انا انا وشعري شعري
واعاد ذلك من نحو زيد اخوك لا ترى ان الضمير الاول في قوله هو هو يعود على العبد الموضع
سهما والضمير الثاني المحصور بالمدح يعود على ابو بكة فقلت العبد المذكور ابو بة
قطر انه من نحو فوك زيد اخوك وما حذف منه المحصور قوله نعم نعم الماهدون لانه قد علم
مساق الآية ان المعنى نعم الماهدون **نحو** **قال** وسار ومن افعال الذم
سار يستعمل سارا استعمال يسر وان كانت تقع في الاخبار كقولك سار في ذلك
وهو نقص سوتى وقد جعل قوله نعم سار مثلا للقوم على انها بمعنى بس وقد
محذوف ليطابق المحصور الفاعل فقل المقدر سار مثلا مثل القوم كاحد
الوجهين في بس مثل القوم **قال** ومنها جذا فعني من الافعال التي
لانشأ المدح جذا ولذا كان عامله نعم في كونهم جعلوا فاعله سها مفسرة
بالمحصور على نحو ما فعلوا في قوله نعم الرجل زيد وانما فعلها لما خضت من احكام

لنحو منها عدم المطابقة بين المحصور والفاعل ومنها ان فاعلها لا يكون الا
لفظا داخل في نعم وبس فان فاعلها على ما تقدم وانما خضت اسم الاشارة لانه
من الاسماء المتهمة والعرض لاهام فكان مناسب للمعنى المقصود واختصر من
اسماء الاشارة زادون اخواتها لانه اللفظ السابق لانه مذكر مفرد والمذكر
المفرد هو السابق وما عداه وقع عليه وانما ضمروا في باب نعم وبس دون جذا لانه
نعم وبس كثيرا فاستعمل فيها ما هو اخصر لوجوب الاستتار لاجل الاختصار
التي هو الا واد حتى لا يودي الى زيادة لفظ عند الامرار بخلاف جذا فانه لم
يكثر فاعتبروا فيها التلطف ذم مع كونهم وفوا باصل المعنى في الاهام والتفسير
وذا في جذا وان كانت من العاط الاشارة لم يرد بها اشار اليه بعينه في الحاء
وانما ارد بها اشار اليه في الذم يعني انها عبارة عن الحاضرة في الذم على
وجه العظم والمحبة في العلوب كما قيل في الرجل في قوله نعم الرجل وسافر
داغ هذا اللفظ الذي هو المفرد المذكور وان كان المدح مذكرا مشا او مجموعا
او مذكرا او مؤنثا كانهم عاملوه معاملة المضمرة نعم في انه لا يختلف باختلاف
احواض المدح وشبهه بالمضمرة نعم رجلا زيد اوى منه بالطاهر في نعم الرجل
زيد لزيادة ايهامه ولانه لم يكن اسما طاهرا ومطابقا للرجل في نعم الرجل زيد
للمحصور واحد لم يحذف نعم رجلا زيد وحذا زيد لم يحصل الفرق بين الاسم المطهر
وغنم في المطابقة ولم يعكس لانه حوا والطاهر على غنم في المطابقة مرة واعراب
المحصور بالمدح في جذا كما عراب المحصور في نعم نحو زيد اقبل جذا زيد ان يكون
زيد مبتدا وحذا خبرا معما وان يكون زيد حرم مبتدا محذوفا كانه لما قيل جذا

قيل هو قيل زيدا هو زيد فحذف هو **ف** **تتميز** التان قبل المحصور
 او بعده في صورة جذا بالحال او التميز على وفي المحصور في الافراد والتشبيه
 والجمع والتذكير والمانيه جازي كقولك جذا رجلا زيدا وجذا ركبنا
 زيدا وجذا زيدا ركبنا واغلام التميز في جذا والتروا في نعم اذا كان الفاعل
 مضمرا مع ان الفاعل فيها جمعاً عبارة عن اريد هني لا من احدها ان الفاعل في
 جذا له لفظ مخصوص والفاعل في نعم مستر اللفظ لا يجعل لغير الملقوطه على
 الملقوطه مزية في البيان والثاني انهم لو لم يميزوا في نعم لا لتبس الفاعل بالمحصور
 بالمدح في كثير من مواضع وذلك في نعم رجلا السلطان فلو ذهبت بحذف جذا لم يدر
 هل السلطان فاعل والمخصوص بالمدح محذوف او سد كرا والفاعل مضمور السلطان
 هو المحصور بالمدح بخلاف جذا فان لفظه ابرشدا الى انه الفاعل واغافا
 لا لتبس في كثير من المواضع لان الالتباس يحصل في جميع المواضع عند عدم ذكر
 التميز فانه لا التباس في مثل نعم رجلا زيدا لو حذف وقيل نعم زيدا الفاعل في
 بات نعم لا يكون علما ومن مواضع الالتباس مثل قولك نعم رجلا اعلام السلطان
 واما بجي الحال فواضح من حيث انه لا يكون الا في موضع يحقق فيه فاعل او مفعول
 يحقق الحالة في جذا واضح ومعنى الحالة فيه ان قربة من القلوب في هذه الحالة فالتقدير
 لا يكون للانشاء **ف** **الحرف** ماد على معنى في غير مقدم ان وضع الكلام
 لافادة معناها الا فرادى على ضربين احدهما ان يوضع الكلمة دالة على معناها
 بغيرها بمعنى ان دلالتها على معناها لا يتوقف على متعلقها وذلك هو الاسم والفعل
 فان تعرض لاحدهما لزمه فهو فعل والا فهو اسم والثاني ما يكون دلالتها على معناها

مثله

عنابر الوضع وذلك هو المسمى بالحرف وهو معنى قولهم
 ماد على معنى في غير وذلك الغير هو متعلقه واعلم ان المصنف لم يذكر هذا
 التقدير فيما تقدم من شرح الكافية واغاد كره في اما الى الكافية والمفهوم مما ذكره
 هنا ان ضمير نفسه في جذا الاسم والفعل وضمير غره في جذا الحرف عابدا الى ما وا
 في شرح الفصل عوده الى معنى ونحو قد مناجم دكر في اوائل الكتاب واغافا
 هذا المعنى بالافرادى لان المعنى التركيبي كالفاعل والمفعول مثلا في الاسم
 قد يوقف دلالة عليه على متعلق هو الفعل واما المعنى الافرادى فلم يوقف الدلالة
 عليه على ذكر المتعلق الا في الحرف **ف** **و** من احتياج قد علمت ان معنى
 ماد على معنى في غير هو ان دلالة باعسار الوضع سوفت على متعلقه فهو
 لفظ ثم اشارة الى معنى ماد على معنى في غير معنى ومزاج ان دلالة الحرف
 باعسار الوضع سوفت على متعلقه لم يكن يدرك ذلك المتعلق وذلك المعلوم اما
 اسم بحوان زيدا قام واما فعل نحو قد قام زيدا ولم يذكر من ذلك المتعلق
 الذي هو الاسم والفعل فلا استقلال للاسم او فعل فادام استقلال حراء
 الا باسم او فعل فكون محاجا في جرئته للكلام الى اسم او فعل
 حروف الجر قال المصنف في شرح الفصل ما معناه سميت باعتبار معناها
 كما في حروف النفي وحروف الاستفهام فسميت حروف الجر لانها تحرم معنى الافعال
 الى الاسماء فكون المراد من الجر المصدر ووجه اخر وهو ان يكون المراد من الجر
 نفس الاعراب وكانها اضيفت الى الاعراب الذي هو معمولها كما يقال خرف
 المصوب وحروف الجرهم وكلها اشتركت في انها وضعت للاقتضاء بفعل او

٢٣٧

أو شبهه إلى ما يليه قال المصنف في أمالي المفصل والمسائل المستوفية
بعضى بعضى أي توصل ولما كانت هذه الحروف لهذا المعنى لم يكره من فعل أو ما هو
في معنى فعل توصل معناه إلى ما بعده فدل على احتياج إلى مفعول الذي وصل
معناه هو الذي يعلق الحرف كقولك سرت من البصرة فمن أوصلت معنى السير
إلى البصرة على معنى المبتدأ وهو متعلق به فإذا قال النحوي يعلق هذا الحرف
أوما العامل فيه فاعلم أن ما الذي أوصل هذا الحرف معناه فهو عبارات عن
معنى واحد ومن احتاج الطرف إلى مفعول فحيث كان مقدرا لحرف الجر
كل اسم مقدرا لحرف الجر فإنه لا بد له من ذلك لما ذكرناه مثال الفعل مرتب زيد
شبه الفعل مروري زيد حسن ومثال معنى الفعل نحو قولك زيد في الدار كرا
وهذا في الدار أبوك فالعامل في كرا مكرا في ذلك في الدار من معنى الاستقرار
والعامل في قولك في الدار ما في هذا من معنى الإشارة عمل ذلك أي معنى الفعل
الذي في المثالين في مدخل الجار على نحو عمله في الطرف والحال في مثل قولك زيد
في الدار يوما وزيد في الدار قاعا وقول المصنف عمل ذلك في الجار فيه تسامح
إذا العامل إنما يعمل في الاسم الذي يلي الجار كما في الجار قال الأناط الحديث
الحار والمجور إذا صار عوضا عن عاملها حكم على محلهما بأعراب هو أعرابه
مقال محل الكرام في مرتب بر محل الكرام حروف في زيد من الكرام رفع إذا ما
لم يصير عوضا فالظاهر أن محل المجور نصبت كذا نصبت كذا متعلقين متعديين
بذلك مرتب زيد جزت زيدا وإن الحار بصيرت للفعل كالوعدى بالهمزة نحو
زيد ولد كذا نصبت معطوفة وصفته ونحو أن محمل محلهما النصيب والجار مجرور

وبالله سيرة الكرم **باب** وهو من وإلى العشرة الأولى من حروف الخ
التي عددها لا يكون الأحرف والخمسة التي يليها يكون حرفا واسما والثلثة
التي يلي الخمسة يكون حرفا وفعلًا فإن فعل بعد دعوم على اسما وفعلًا وحرفا
فلم يعد ذلك فالجواب أن ما قصد إلى هذا التقسيم باعتبار المحافظة على اللفظ
والمعنى الأصلي يعني أن يعد الاسم إذا كان موافقا للحرف في اللفظ والمعنى الأصلي
وكذلك ما بعد الفعل بهذا الشرط ولا أي وإن لم يعتبر هذا الشرط بل التقى في
لكان معنى أن يعد في العشرة الأولى للام وحرفا وفعلًا لأن اللام أمر مطلق
ومر من زمان عين وكذلك سعي أن يعد إلى حرفا واسما في ذلك إلى زيد معنى نعم زيد
لكنهم لما اعتبروا الشرط المذكور لم يعدوا اللام فعلًا وحرفًا المحال للام الفعلية
لحرفه لفظا ومعنى أما لفظا فلأن اللام الفعلية عن الفعل وأما معنى
ولم يعدوا أيضا فعلًا وحرفًا لأن من التي هي فعل فالفعل وله من خلاف التي هي
حرف فمحال لفظا ومعنى ولم يعدوا أيضا إلى حرفا واسما لأن التي هي اسم
أصل ألفها ما وكذلك لم يعدوا على فعلًا وحرفًا لأن على التي للفعلية أصل ألفها
عن واو إلى الحرفية أصل ألفها فافهم فإن قلنا من كل على الجواب الذي
ذكرت أن لا يعد حاشا وعدا وخلا فاعلم أن ألفها إذا كانت فعلا منقلبة
وإذا كانت حرفا غير منقلبة وقد جعلت انقلابا لفظا مانعا عن العد في على
فليكن أيضا مانعا في حاشا وعدا وخلا فالجواب أن اللفظ بعد حاشا
في مثل قولك حاشيتك ولم يعدا وخلا في مثل قولك عدوت وخلوت يعني لم يعد
وعدا وخلا التي هي أفعال متصرفة لأن انقلابها مانعا عن عددها بل أبعاد

حاشا وعدا خلا الواقعة المستعملة الاستثنا و
الافعال ولا كذا لا يحى لها مضارع ولا سند الى متكلم ولا حاشيت سهر
فلم يجعل لها اصل واذا كان الاسم اذا شبه الحرف نحو اذ معنى لم يكن له
اصل فالنعل اذا شبه الحرف اولى واجدر ان لا يكون له لغة اصل ووجه
ان الفعل اولى بالحرف من الهمزة لانه لا سند اليه كما لا سند الى الحرف
وللاستدراك قدم من حروف الجر ما لا يكون الا حرفا وهي العشرة الاولى لان تقديم
ما التاء اولى واجدر منها ما هو في كون للاستدراك الغاية لكونها
من الصيغة ومعنى استدا الغاية اي المحل الذي ابتدى فيه ذلك الفعل المتعلقه
هي به والغاية هي لانها فاعلا والاسد الغاية اي ابتدا النهاية التي وصل
بالفعل اليها وعرها ما بها التي يصلح قبالتها الى لفظا او قدرا كقولك مررت
من البصرة الى بغداد وقد حى في بعض المواضع مستبعدا فيها لانها
كقولك زيدا افضل من عمرو واعود بالله من السطان الرحيم واسباها والمعنى
اخذ في استدا الفضله من هذا المذكور فاذا اخذ في الاستدراك منه فله منتهى
ولذلك اعود بالله من السطان الرحيم فان معناه ابتدأت بالاستعاذه من هذا
المستعاذ منه فهو اولى باعتبار اسد هذا الفعل وانما استبعد تقدير الاستعاذه
لانه غير مقصود للتكلم ولو عرض به بالمبتدأ منه او نفا كذا في شرح الفصل
واما اليه من انه انما استبعد لكونه لا يفهم فيه منتهى معين لعدم القصد
لانه المعنى لا يفسى الا المبتدأ منه ويكون للتبيين ويعرف بان يجعل مكانا
الذي فستقيم المعنى كقوله نعم فاجتنبوا الرجس من الاوثان المعنى فاجتنبوا

الذي هو وثن ويكون للتبعيض ويعرف بان يجعل مكانا بعض مستقيم المعنى كقولك
اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم فان قيل يصح ان يجعل في هذا المثال
الذي مكانا من ان يقال اخذت الذي هو درهم فكون من التبيين فليس التبعيض
مستلزم للسنن فهذا الاعتبار يصح ان يجعل الذي مكانا من التبعيض ولا يلزم
منه ان ليس له لوجه المطابقة في التبيين والمطابقة في التبيين
بانه عا ذكره المصنف في امالي المسائل المتفرقة وهو ان يقال الفرق بين التبيين
والتبعيض ان التبعيض ان يكون ما قبل من بعضا لما بعدهما والتبيين ان يكون
مطابقا ولا ذلك كان التبعيض مستلزما للسنن لانه اذا كان جنسا له كان فيه
تبيينه لا يكون في التبيين تبعيض لان شرطه المطابقة كقوله تعالى فاجتنبوا
الرجس من الاوثان فالرجس هنا ليس بعضا للاوثان وانما اراد به الاوثان وكان
مطابقا في قصد المتكلم والرجس وان كان يصح ان يطلق على اعم من الاوثان فيصح
اطلاقه على الاوثان ولا ذلك فترها ولا يستقيم ان يكون هنا للتبعيض لان الاعم
لا يكون بعضا للاخص المطابق ولا يكون بعضا المطابقة ويكون زائدة في غير موجب
اما في المعنى كقولك ما حاني من احد واماني الاستفهام كقولك هل جاءك من احد ويعرف
بانها لو حدثت لبقى اصل المعنى على حاله وانما فال اصل المعنى لانه لا يحفى ان المعنى
الذي زيدت لاجل الاستقوى وخالف لاجل الحذف والكوفون وقالوا محور زائدة تلي في
الموجب واستدلوا بقوله تعالى تعزكم من ذنوبكم وهو لم يزد كان مطر فان من
في المثالين زائدة والمعنى تعزكم من ذنوبكم وقد كان مطر وهذا المثالان ليسا بواحد
في المراد اما قوله نعم تعزكم من ذنوبكم فاجتنبوا الرجس من الاوثان المعنى فاجتنبوا

كون

س

بكم بعض دنوكم فان قتل المحور ان يكون من اله للتعص والناقص قوله
ان الله يعفر الذنوب جميعا فلما انما يلزم السافران لو كان الايمان خطا من هذه الامة
وكان قوله نعم ان الله يعفر الذنوب جميعا خطا باعنا جميع هذه الامة لكن هذا غير لازم
لجواز ان يكون قوله نعم ان الله يعفر الذنوب جميعا مخصوصا ببعض هذه الامة ولا بعد
في ذلك لجواز ان يعفر بعض الذنوب بقوم من هذه الامة وجميع القوم اخر هذه الامة
ولو سلمنا ان قوله نعم يعفر الذنوب جميعا عام لجميع هذه الامة فلا يلزم ايضا تافيق
وانما يلزم لو كان قوله نعم يعفر لكم بعض دنوكم خطا بهذه الامة لكنه ليس خطا بهذه
الامة بل هو خطا بكلمة نوح واما ولم قد كان من مطر فيجوز ان يكون المعنى قد
كان شئ من مطر فيكون من المطر لبعض واما للتعص واما للتبذير فلا يلزم هذا الاصل مع هذه
المحتملات قال المصنف في شرح الفصل من استقرى كلام العرب اذ
استقر علم استفاضة مات من رجل وضرب من رجل ومثله فان قيل قد
قولهم قد كان من مطر ومعناه كان مطر بعد اوجب عن ذلك ان قل هو على الحكم
كان قاله اهل كان من مطر فاحب بقوله قد كان من مطر واسد ذلك انه على معنى
البتعص كقولك اخذت من الدراهم كذا قلت قد كان شئ من المطر ولا بعد في مثل ذلك
فحد في الموصوف واقبت الصفة مقامه لقوله نعم ومثرات النخل والاعناب تتحدون
من داي ثم تتحدون منه **والى اللانها** قد جاءت الى وما بعدها دخل
في الحكم فاما ما وجأت وما بعدها غير داخل فمنهم من حكم بالاشتراك ومنهم من حكم بظهور
الدخول ومنهم من حكم بظهور اسما الدخول وقيل ان كان ما بعدها ليس من جنس ما قبلها
لم يدخل وان كان من جنسه دخل والمذهب انما ظاهره في اللانها فلا يدخل ما بعدها

ما قبلها الا بمجاز فان قيل غل المرافق والكعين واحب ذلك انما فهم
من طعن قوله نعم وايدىكم الى المرافق وارحكم الى الكعين فكون طاهر الامة دالا على
الدخول اجاب عن غل المرافق والكعين على القول بالوجوب لم يوجد ولم يفهم
من الامة وانما اخذوهم من سائر علم فالامة لم تدل عليه بظاهرها بل بالقرينة
وهو سائر علم السلام ونفع فليس المعنى مع ومنه قوله نعم ولا تاكلوا اموالهم
الى اموالكم قال حار الله في الفصل كونها بمعنى المصاحبة في قوله عز وجل
ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم راجع الى معنى اللانها قال **تليد** الحار
في شرح الفصل التقدير في الامة مضموم الى اموالكم او على بعض اكلوا معنى
تضموا وهذا رد على من قولها انها معنى مع في قوله نعم من انصارى الى الله اي من يضم
في بصرته الى الله **قال** وحتى كذا حتى مثل الى معنى انها ايضا للانها
اللانها ظاهرة في ان ما بعدها يدخل في ما قبلها كقولك اكلت السمكة حتى راسها
وغت البارحة حتى الصباح والمعنى اكلت الراس وسم الصباح وتختص بالظاهر
وهو الذي يدل على امتناعها انها مستعملة كثيرا كاستعمال الى ولو كان ذلك
جاء الوقوع ولو وقع لعل مع نون وكثرة المستقرن والناقضين وحكمه وكلا استعماله
انها لو ادخلت على المضمرة لوقفت احشاء لا ثبتوا مع المضمرة الفاء فيما عدا الف
اماله الى الياء كقولك عليه واليه ولده وذلك كل الف اصل لها وذلك
كل الف اخر حرف او اسم غير متمكن اتصاله بمضمرة ولو قبلوها ما خالفوا القاعدة
الاصيلة في ان المضمرة لا عبر الكلمة غير حاجبة لا تستغنى عنهم عنها بالي هذا جميع ما
في شرح الكافه وشرح الفصل واغرض المصنف في شرح الفصل على هذا

الدليل عامناه ان هذا التعليل الذي ذكره في امتناع دخول حتى على المضمر للاستغناء
بالظاهر اذ قلنا ان اليمين حتى في دخول ما بعدها فاما قبلها واما اذ قلنا ان اليمين
مشتركة في الدخول وعدم الدخول كان ظهور هذا التعليل دون ذلك فهو على الاول اطهر منه
على الثاني وعلى الثالث اطهر منه على الثالث فالنقل شيء واحد لكن يختلف ظهوره
المقارن ثم اجاب عنه بانه لما صح استعمال اليمين حتى على كل تقدير في المقادير المله
وهو كون اليمين حتى وكونها مشتركة وكونها محالة حتى في الظهور استغنى باليمين حتى ولم
ينظر الى ظهور كونها معنى حتى وعدم الظهور واجازا لم يرد دخول حتى في المضمر وحتي انه
حرف كالي قد دخل على المضمر مثلها والجواب ما قدمناه من انه لم يوجد في كلام العرب
ومزحه برك استعماله **والسبب** وفي للظرفه الطرفه ان يكون الشيء مقرا للغير محطاه
شعوره باحل فيه اما في كل كوكب المالك في الكيس والحمرة في الدم واما في بعضه كقولنا
زيد في دمشق ويكون في معنى على قلنا ومنه قوله تعالى ولا صلبتم في خذوع الخلود
جاءه في الفصل الى انما في اليمين على ما هو وانما قصد المبالغة في الاستعارة فاستعمل
حرف الطرفه وقال المصنف في شرح الفصل وانما حكم بانها بمعنى على ما في الكلام
من معنى الاستعلاء والموضع صالح لها على حسب ما يقصد المتكلم من معنى الطرفه في الاستعلاء
وكذلك ما كان مثله لقوله في الارض وجلس على الارض ومنه قوله نعم حتى اذا كنتم في الفلك
وقال فاذا استويت انت وموسى على الفلك واما نحو جلست في الدار فهذا موضع في دون
على والذي عجزت عن موقعها ان كل ما كان فيه معنى الاحتمال او ما نزل من كونه فهو موضع
في وكل ما كان فيه معنى الاستعلاء دون الطرفه فهو موضع على وكل ما كان فيه
معنى استعلاء ومعنى استعلاء فهو صالح لكل واحد منهما فلذلك حمل صاحب الكتاب

واذا قلنا ان اليمين حتى
الحق فحده ان حتى طاهر
في الدخول والى طاهر في عدم
لدخول كان ظهور هذا التعليل
دون ذلك

جلس

فوالذي حذع الحفل على ما في الطرفه ولم ينعقد بقوله وقال يا معني على وقد سر وجه القوم
وقال المصنف في امالي القرآن ان قيل لاجاب على قوله تعالى وعلوها وعلى الفلك يحل
ولم يقاس والاستعمال ينضج في اما القياس فلا ينعني الطرفه فعدت في الدار واما الاستعمال
فلقوله قلنا احمل فيها واسلك فيها فالجواب ان على في هذا الموضع اوضح من حيث ان
ما ذكر فيه في ما يكون باطن الفلك وهو لاكثر فليس في كل مكان في احسن لتحقيق معنى الطرفه و
معنى على ان المذكور محمول على الزواح كلها وكان الكره في باطن الفلك واعلى السفن
مخصوص بالاديشين على ما هو العادة فلما خضوا في قوله وعلوها وعلى الفلك يحلون كما
اوضح وفي هذا الموضع لم يرد ذكر المعنى من الزواح وانما اردت المحاطون خاصة وليسوا في
العادة في باطن الفلك وانما يكون على ظاهرها في الاستعمال وسها على
هذا المعنى وهذا احسن من قولنا انما على لعدم على في قوله عليها لما سر الفلك ومن
الامام مشاكه الحفل فلما انما على في حمل اليمين على في الاخر لان هذا مراعاة امر لفظي
وما تقدم لم معنى ولا نه نعتنه لفظي المحالفة من وجه آخر لان تكرار الحرف بالمعنى
الواحد ليس من باب المجانسة ولا البدع فلا يحسن ان يخالف الاصل لاجله فان قيل
لو انما على ما ذكرناه في استخسان على كانت على احسن لقوله اما حملنا درتهم في الفلك
المشعرون فعد حتى نفي ذلك على ان ما ذكر من تقدم على هو السبب فالجواب عنه من وجهين
احدهما ان المراد التنبية على ذلك المعنى المذكور في قوله العمل في الكلام بها فاحصر الكلام
للعلم به فخر في الامر فيه على ذلك المجزى فذلك حتى في الثاني ان يكون ذلك الامر اللفظي
مرحبا للامتين بعد ما على انه سئل في السبب فيكون ح المعنى المذكور هو المصنف
لحوار على وعلى رحمه لا حد الجارين ولا يلزم كونها مرجحة كون سببا مستغلا واما

كوكب

٢٤

مراعاة

قوله فاذا استويت انت فمض على الملك وانما اوقفه تعلو ما في الاستواء من معنى
 الاستعلاء الا ترى ان قوله تعالى ثم استوى على العرش وقوله قد استوى بشر على الخزف
 وما قوله اركبوا فيها وركبا في السفينة وقوله فاذا ركبوا في الفلك فذا قصد في معنى الركوب
 من معنى الثبوت كقوله ولا ضللتكم في جذوع النخل واذا استنجيت في الصلابة في قصد
 معنى الثبوت فاستعمالها في الركوب جدير **بال** والباء الباء يكون للدلالة
 كقولك مرتب زيدا في التصور موري بالمكان الذي يلابسه زيد ويكون للاستعانة
 كقولك كتبت بالقلم ويكون للمصاحبة كقولك اشترى الفرس بمرجه ولجامه ويكون للقبالة
 كقولك بعثت هذا وهذا ويكون للتعدية حرجت زيدا واعلم ان التعدية هي ان يضم
 الفعل معنى النصير بادخال الهزة او التضعيف في الفعل او بادخال الفاء في فاعل
 الفعل وهذا هو المراد من التعدية فما خففه وبطلت التعدية على معنى اخراج هذا
 وهو علو العامل الى معوله بواسطة حرف الجر والتعدية بهذا المعنى متحققة في جميع
 موارد حرف الجر ويكون للطرف كقولك طبت وجئت بالمسجد ويكون زائدة وذلك على
 قسمين الاول فاسي وذلك في الخبر الذي في السفي والاستفهام كقولك هل زيد بقاء
 زيد بقاء والثاني سماعي وذلك في غير ما ذكرنا كقولهم في حبسك زيد والقييد كقولك
 زيد والقييد **فان** واللام اللام يكون للاختصاص كقولك حاني اح له
 وعلام له ويكون للتغليب كقولك حبستك للسمن واللبن ولا امل الا ابر ويكون بمعنى
 غير في مثل قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان اراد باللام الذي في
 قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين آمنوا ما ذكرنا ان المالك وهو اللام الداخلة اسم
 من عاتك حقيقته او حكما من قال قولك اعلق به واختلفوا في هذه اللام فقال

فكلمته ان الرفع هو المرد به مدلوله باعتبار الاشتقاق وانما اراد به
 في الاصطلاح ما جعل لقباً للمعنى المخصوص الطاري على الاسم ولا يخفى ان
 المرفوع ليس مشتقاً من الرفع هذا الاعتبار في دفع السؤال ووجه اخر في
 الجواب قد احاط به المصنف في امالي الكافية عن الابراد على حد المعنوية
 تقر به ان المرفوع لم يمتد به قصد مدلوله باعتبار الاشتقاق وانما قصد
 به في الاصطلاح اللقب على نوع مخصوص من الاسم وهو الاسم الحاصل فيه
 الاعراب المخصوص فقصد تعريف ذلك النوع لا باعتبار اصل الاشتقاق في
 لفظ مرفوع في الاصل وعدمه كما لو سمت ولد الجرس وجعلته علما فيه فان
 معنى الاشتقاق عن مراد بعد صيرورته علما وان كان قد اذكر مراداً ولا يصح
 كون الواضع قصداً الى التسمية بحسن لوجود حسن حصل في المستقيم فان
 ذلك في بعض الاسماء بسبب تخصيصه بذلك الاسم لا ان معنى الاشتقاق
 باوقفه بعد صيرورته علماً الا ترى انك نفهم مدلوله مع قطع النظر عن الحسن
 ولذلك نفهم مدلوله من انهم مدلوله حسن باعتبار الاشتقاق واد كان كذلك
 فلا فرق بين ان يعرف بما هو مشتق منه او بغيره **فان** فمنه
 الفاعل اي من الذي اشتمل على علم الفاعلية هو الفاعل والفاعل ما ذكره
 قوله ما يستند اليه بدخل فيه الفاعل وغيره وقوله او شبهه ليدخل فيه
 يجوز يد قام ابوه فان ابوه فاعل بالاتفاق فلم يقصر على قوله الفعل يخرج عن هذا
 التعريف ابوه في مثل قولنا زيد قام ابوه فاد قوله او شبهه قد جعل فيه مثل
 ما ذكرنا وقوله وقدم عليه ليخرج عنه نحو قولك زيد قام فانه توهم ان زيد هو المستند
 اليه

قام فيظن انه دخل وليس هو فاعلا وانما هو مبتدأ وهذا المصنف في شرح
وعنه الى انه لا يحتاج الى هذا القيد فالا ما حصله ان زيد المبتدأ اليه قام
اسند المضمير فيه وهو ضمير جميع اسد ان زيد المبتدأ انفق ان الضمير
هو زيد فنوم انه وارد وليس وارد لان هذه كماله عتبه وكلامنا اي حذنا باعتبار ذلك
اللفظة فان قلت ما ذكره في شرح الفصل وغيره ان لا يجوز ان يرد قد لدفع
الارهام الجمال بل دفع الارهام بان بين جهة عدم ورود اجيب بان الفاعل
وان كان لازم التأخير عن فعله قد نظر المبتدأ جواز تقديمه عليه فلا بد من ان
ناخرم في التعريف قوله على جهة قيامه به اي قيام المسند بفعل الفعل او شبهه بما
اسند اليه اخذ من مفعول ما لم يسم فاعله فانه اسند الفعل اليه وقدم عليه فلو
لم يحضر عليه لادخل في الحد وليس هو فاعل عند مخرج هذا الحد والذي يحلونه في انواع
الفاعل المختارون عنه بهذا القيد واخير قوله على جهة قيامه ولم يبق افعاله ليدخل
فيه ما هو قائم به على الحقيقة وهو ان يكون الفعل امر او جودا نحو علم زيد وما هو جار
مجره في النغمة والمقدري عاينه بان عبر عنه بصيغة كما عبر عن الاول بها او بغيره
بان عبر عنه بانه فعل مبني للفاعل كما عبر عن القول به وقد رتب ما قدر في الاول من
الاسناد والباب كله واحد في كونه فاعلا سواء فيه معنى محقق يقوم للفاعل او مجر
منسبه نحو قرئ زيد من الحد او اضافة وهي النسبة المتكررة نحو يني ربه وحاور
زيد وعرف فان قلت لم يدخل في الاضافات في العبارة الاولى وخرجت
عن العبارة الثانية قلت لا لانه العبارة الاولى على ان المعبر انما هو
من حيزه ان قيامه ولا اعتبار لما عرض من كون معنى الفاعل معنى محققا او غير منسب

وامر دني وقال المصنف في اما الى المسائل المنفرقة الفاعل هو الذي
الفعل اليه ولا فرق بين ان يكون الفعل افعلا على امر او جودا او نسي او
امر دني زلوا المعاني المحفولة كلها منزلة واحدة ولم يفرقوا بين وجودي وغيره فقال
الاول علم زيد ومثال الثاني بعد زيد ومثال الثالث استحالة الجمع من الضدين
وشبهه وانما جمعوا به لان العرصة هذه الحكم الهام كانت الاحكام
كلها منفردة او محكوم عليه بها جميعها نزلت منزلة واحدة ولم يفرقوا في ذلك وجودا
ولانها واحدة ولا عدا فذلك اجرها مجرى واحد ولا فرق بين ان يكون هذه الامور
مشبه او منفية او مستغما عنها او مشروطة او مأمورا بها او مهربا عنها
لان الغرض ذكرها متعلقة عن هي له على اختلاف الاحكام المتعلقة بها وسمي
النحوون الفاعل على ما فهموه فهذا المعنى عن العرب في ان السابك في ذلك واحد
هذا ما ذكره في الامالي ولا يصح ان يحمل قوله وما هو جار مجر على ان المراد ما هو فاعل
محار لان المصنف قال في اما الى المسائل المنفرقة قول النحو من الفاعل على
ضرا حصة ومجاز ليس يستقيم فالحجاز مثل مات زيد وسقط الجدار وبيان
انه ليس يستقيم ان الحجاز فرع الحقيقة فلا بد في هذا اللفظ ان يكون له حقيقة
م مقل عنها الى الحجاز ولا حقيقة له البتة لا تخارجه الاسناد حتى يقال
انه مجاز وايضا فان الفاعل عبارة عما نسب اليه وقدم عليه على جهة قيامه به
وهذا موجود فيما ذكره قولنا مات زيد اذا الفعل مقدم عليه ومسند اليه على جهة
قيامه به فان الموت قام زيد والوقوع قام بالحائط هذا لا شك فيه فلا عذر بتوهم
فاعل حقيقة وفاعل مجازا قول الوجه الاخير لا ينطبق على مثال قوله نعم

جدا يريدان يتصرفان الارادة لا يقوم بالجداد فلا يندفع على الوجه الذي
فان قيل صار في مثل قولك زيد صار زيد و زيد صار زيد ان كان متساويا
المرفوع به يلزم ان يكون معه كلاما وان لم يكن متساويا لكون المرفوع به فاعلا
والجواب عنه ان احراز القسم الاول ولا يلزم ان يكون كلاما فان الكلام
هو الذي يستعمل بالافادة باعتبار النسب المتكسر اليه وهذا ليس كذلك
لان وضع هذه التسمية على ان يكون معتقدا على فري لان وضعها على ان يفيد
معنى في ذات تقدم ذكرها ولذلك لما خرج بعضها عن هذا المعنى وجعل المعنى الفعل
اشترط تقدم ما يكون كالعرض على استحقاقه من الاعتقاد وكالدال على اخرجه
من وضعه الاصل الى هذا الوضع جاز ان يكون مع مرفوعه حملا وهذا الجواب
اشار اليه المصنف في امالي المسائل المتفرقة **قال** - **والاصل** ان
لمفعلة لانه احد جزى الجملة لان الكلام يحصل من الفعل والفاعل لا من الفعل
والمفعول فيكون ما عداها فضله وقد وجب تقدم الفعل كما علم من الحد فوجان
يكون الاصل ان لمفعلة لانه المحتاج اليه لما عرفت من انه احد جزى الجملة **ج**
اليه اولى بالتقدم عن غير من فان قدم عليه المفعول كان في التسمية موخر لما
ذكرناه من ان الاصل ان لمفعلة الفاعل الفعل قوله في الشرح معه معنى بان الفاعل
احد جزى الجملة اذا كان مع الفعل يعني اذا كان فاعل الفعل وانما اذا كان الفاعل
مع غير الفعل فانه قد يكون احد جزى الجملة والاصل في القسم الاول ان لمفعلة
للدال المذكور فيكون الاصل في القسم الثاني ايضا ان لمفعلة العامل وان لم
يوجد فيه الدال المذكور لانه فاعل مثل الاول **ومرغه ذهب**

المصنف في شرح الكافية وفي شرح المنظومة الى ان اثر ما تقدم وانا اورد
بما في شرح المنظومة لانه اكثر فائدة **قال** - **فيه** فلاجل ذلك حازت مسئلة
ضرب علامة زيد وامتنعت ضرب علامة زيد لان ضمير الغائب لا يرد على
ما تقدم ذكره لفظا ومعنى او معنى اللفظ لا معنى فان عاد على غير مذكور معنى
ولا لفظا لم يخرج ضرب علامة زيد وان كان زيد متأخر اللفظا لما كان متقدما
معنى فحاشا كان فاعلا وامتنعت ضرب علامة زيد لان الضمير لزيد وهو متأخر
لفظا ومعنى اما تأخر لفظا فمعلوم ضرورة واما تأخر المعنى فلا يرد على المنع
وهو متأخر عن الفاعل معنى ولو لم يثبت من تقدم الفاعل في المعنى لكان المستكنا
جائزا ان معا او متعنان معا فلما جازت الاول وامتنعت الثانية علم ان
مبنى على ما ذكرناه معنى من اصل الفاعل ان لمفعلة لانه مناسب وثبت الحكم
يعني حواز المسئلة الاولى وامتناع المسئلة الثانية على وفقه وذلك ان
مفعلة حواز المسئلة الاولى وامتناع المسئلة الثانية دليل على كون اصل
الفاعل ان لمفعلة كما ذهب اليه المصنف في شرح المفصل ونفرد ما ذكره الامام
الحديثي وهو ان حواز ضرب علامة زيد يحق ان زيد مقدم معنى اذ لو تأخر معنى
كما تأخر لفظا لمتنع لعود الضمير الى المتأخر لفظا ومعنى وامتناع ضرب علامة
زيد دليل على ان زيد كما تأخر لفظا تأخر معنى اذ لو قدم معنى لجاز واذا اختلف المسئلة
جاز وامتناعا ولا سبب للجواز سوى انه اولى بالتقديم وهو مناسب لما مر وجب
التعليل به واذا كان علة الجواز اولوية التقديم لا غير والجواز واقع فعله ايضا
يكون واقعة **وهي** ان اصل الفاعل ان لمفعلة فيلزم الحكم بان الاصل

اول لفظا

مسئلة

ج

م

ن

ان فعله فاذا قدم عليه غيره كان في التثنية موقرا وهذا المطلوب **الطلب**
واذا استعمل العرب بيان لما تعرض فوجب تقديم الفاعل الذي هو المصطلح بعد ان
كان حازا لاجره فمنه ان يستعمل العرب في الفاعل والمفعول وانفس القران
المعنوية كقولك ضرب موسى عيسى فان كان الضارب موسى وجب تقديمه وان كان عيسى
وجب تقديمه لانهم لو جازوا تقدم المفعول لجاز اللبس لان اكل موسى الكثرى فهذا
وان استعمل العرب في الجائز في التقديم لما فيه من القرينة الدافعة للبراد
يشكل ان موسى اكل والكثرى ما كولا فلم يوجب تقديم المفعول في مثله ومنها ان يقع
الفاعل مضمرا متصلا فانه يجب تقديمه على المفعول كقوله فاعلم اني سوا
كان المفعول متصلا او منفصلا نحو ضربت زيدا فاعلم وانما وجب تقدم
الفاعل من الالة لا عكس لانه لان الغرض ان الفاعل مضمرا متصلا فالناحية
مع كونه متصلا غير ممكن فتعني انه لو اخر لوجب ان يكون منفصلا لكنه غير سماع
ادلا سوغ المنفصل الا عند تقدم المتصل كما سيأتي في المضمات انشا الله تعالى
ومنها يقع المفعول بعد الا ومعناها كقولك ما ضربت زيدا لعمري وانما وجب تقدم
الفاعل على المفعول في هذه الصورة لان المفعول حينئذ يكون **المفعول**
وما بعد الا المفعول هو المقصود بالابيات دون ما عداه من الجنس المنفوق

قلت ما ضرب زيدا لعمري فقد ثبت حين وقوع عليه ضرب زيد واثبت منه
عمرا لغيره وحاصله ما ذكره المصنف في شرح المنظومة وهو ان الغرض حصر مضمرة
زيد في عمري وخاصة اي لا مضروب زيد سوى عمري فلو قدر له مضروب اخر لم يستقم
واما بيان الحصر فقد ذكره صاحب المفتاح في فصل القصر والمعاني فالما انك

كقوله ما ضرب زيدا لعمري ان يقتصر قبل الاستثنى منه لصح الاخر
منه ولزم ان يقتصر على ما لعدم المحصر ولزم ان يقتصر مناسبا للمستثنى الذي
هو عمري في جنسه وصفه فاعني بوصفه كونه فاعلا او مفعولا او حالا او
عنع ان يكون صورة الكلام المأهلا ما ضربت زيدا لعمري واستلزام هذا
الكلام فصل الفاعل والمفعول ضروري وكذلك اي وجب تقدم الفاعل
اذا قلت انما ضربت زيدا لعمري انما يقع ثانيا اي اخر بعد اعثارة الواقع بعد الا
للعرض المذكور يعني الغرض من قولك انما ضربت زيدا لعمري حصر مضروبه زيد في عمري
فوجب فيه ما وجب في المذكور معه الا من تقدم الفاعل على المفعول فيما نحن فيه

اذ لو اخر لنعكس المعنى **قال** واذا اتصل به سان لما تعرضت
تقدم المفعول على الفاعل الذي هو على خلاف الاصل منها ان يتصل بالفاعل
ضمير المفعول كقولك ضربت زيدا لعمري وانما وجب تقدم المفعول هنا لانه لو لم تقدم
المفعول هنا رجع الضمير الى المتاخر لفظا ومعنى فرجع الى ارب ضربت علامه
رأه او قد تقدم اذ ذلك ممتنع فوجب التاخر للدليل الذي ذكرناه ومنها ان يكون
المفعول ضمرا متصلا والفاعل غير مضمرا متصلا نحو ضربت زيدا وما ضربني الا انت
وانما وجب التقدم هنا لانه لو لم تقدم المفعول لوجب ان يكون منفصلا لان
التاخير مع الاتصال غير ممكن لكن لا يجوز ان يكون منفصلا لانه ثبت في مثل
ذلك الاتصال لان الاتصال عكس وانما بالواجب عند مكانه وامتنع تاخير
لكل اي لما ذكرنا فان لم تقدم المفعول الى اخره وانما قال وهو اي الفاعل غير
متصل اذ لو اتصل الفاعل ايضا نحو ضربت زيدا لعمري لوجب تقدم الفاعل لانه الاصل ولا يجوز

للعدول عنه ومنها ان يقع الفاعل بعد الاو معناها كقولك ما ضرب عمر الزيد
 وانما وجب تقدم المفعول هنا لان الغرض من اني جئت الفاعل ان واساها الزيد
 خاصة اي الغرض من اني جئت عمر في زيد فلودعت في المفعول كالفعل المعنى
 وهذه المسئلة على ما ذكرناه قريب عندنا من المفعول الاول والادب على ما عكس
 المسئلة الاولى انك اذا قلت ما ضرب عمر الزيد فلو كان في ضمير ما ضرب عمر زيد
 لم يصدق الكلام المذكور ان الكلام المذكور انما يصدق حيث يخصضاربه عمرو في
 زيد وعلى العبد المذكور انما يخصضاربه عمرو في زيد فلا يصدق الكلام المذكور
 ولو قدر ان مفعولا اخر غير عمر ولم يخل به اي لم يذب الكلام المذكور انما يخصضاربه
 عمرو في زيد حاصل عندنا من مفعولا اخر غير عمر واذ قلت ما ضرب زيد لا عمر فلو قدر
 مفعولا اخر غير عمر لم يصدق الكلام المذكور بل ما عرفت في ما ضرب عمر الزيد ولو
 قدر ان فاعلا اخر غير زيد لم يخل به فببين ان كل واحدة من المسئلتين على الاخرى
 في المعنى فوجب التزام ما ذكرته في كل واحدة منهما من وجوب تقدم الفاعل في الاولى
 ووجوب تقدم المفعول في الثانية فان قلنا بالمانع ان يقال في المسئلة
 الاولى ما ضرب الزيد عمرو ويكون فيها تقدم المفعول على الفاعل وفي الثانية
 ما ضرب الزيد عمرو ويكون فيها تقدم الفاعل على المفعول وحاصل هذا السؤال
 ان غرض المتكلم انما يثبت تقدم المفعول مع الما اما اذا قدم مع الما ويكون
 الحصر فيما يلي الا فلا اقل اجاب عنه المصنف في شرح المصنوع بان لا
 يستقيم لانه لو جاز تعدد المستثنى المفعول في قولك ما ضرب الزيد
 عمر اي ما ضرب احد الزيد عمر كان الحصر فيما معا والغرض من الحصر في احدهما فيرجع

احد

الكلام بذلك في معنى اخر غير مقصود وان لم يجوز كانت المسئلة الاولى مستعذ
 لبقائها بلا فاعل وما يقوم مقام الفاعل لان السبق يوجب ضرب زيد في
 ضرب الاول بلا فاعل وفي الثانية يكون عمر منصوبا بفعل مقدم غير ضرب الاول
 فصير جملتين فلا يكون فيه تقدم فاعل على مفعول الا قول لا يخفى على ان
 هذا الجواب انما يتم بان زيد في قولنا ما ضرب الزيد عمر امتنع ان يكونا
 معمولين لضرب المفعول ولم يتعرض له المصنف في هذا الجواب فيكون هذا الجواب
 غير تام وقال المصنف في اما الى الكافية لا بد في المستثنى المفعول من
 قدر عام فلو استعملوا بعد الاستثنى لوجب ان يكون قبلها عامان فاذا
 قلت ما ضرب الزيد عمر اما ان يقول عام لهما او لهما عامان او لاحدهما دون
 الاخر الاول مخالف للثاني يودي الى اثبات امر خارج عن القياس من
 غير ثبوت ولو جاز ذلك في الما لشرح جاز فمافوقها وذلك ظاهر البطلان والثالث
 يودي الى اللبس فما قصد فلذلك حكموا بان الاشتثنى المفعول انما يكون لواحد ولو
 ما جاز على ما يوجب غير ذلك بانه متعلق بما دل عليه الاول فاذا قلت ما ضرب الزيد
 زيد عمر افصح يجوز ذلك لا على انه لضرب الاول ولكن لفعل محذوف دل عليه الاول
 كان سالا سال عمرو ضرب فقال عمر اي ضرب عمر اقول ولما قيل ان
 بخلاف القسم الثالث ونقول العام لا يقدر الا الذي دل عليه الما فان العام انما
 يقدر للمستثنى المفعول لا الغير والمستثنى المفعول هو الذي دل عليه الما فلا يحصل
 اللبس اصلا فثبت ان جواب شرح المصنوع لا يتم عادة في الاما الى ايضا
 نعم عامة بما ذكره ابن المالك وهو ان الاشتثنى في حكم جملتين متنافيتين لان

وعمر في قولنا ما ضرب
 الزيد عمر

معنى جارا القوم الازيد جارا القوم ما منهم زيد وهذا يقتضي ان لا يعمل ما قبل
الافما بعدها للملاح ان الاعشاب ما الا في صورة لا مندوحة عنه وهي اعمال
ما قبل الا في المستثنى المبقى على اصله وفما بعد الا المفعول وهو المستثنى المفعول
حقيقا او تقدير نحو ما خافي احدنا لا زيد على البدل وفيما بعده المقدمة على
المستثنى منه والمتوسطة بينهما وبين صفتها لانه يكثر الاضمار ان
العامل بعد الا في الصور للكثر وقوعها نحو ما قام الازيد او ما قام الازيد وما
جار الازيد القوم وما مررت باحد الازيد اخير من روي وان لا يجوز ما ضرب
الازيد عمر او لا الازيد لانه ان كان مستثنى فهو ممنوع وان كان المستثنى
ما على الازيدون الاخر يكون ما قبله عاملا فيما بعده في غير الصور الاربعة وهو
ممنوع وما ورد في عامل للثاني فتقدر ما ضرب الازيد ما ضرب زيد
وزيد صاحب المفتاح الحواز التقديم حيث قال في فصل الفرض ولكن ان
يقول في الاول ما ضرب الازيد وفي الثاني ما ضرب الازيد عمر مقدم
وتؤخر الا ان هذا التقديم والتاخير لا يستلزم قصر الصفة قبل عامتها
على الموصوف فلان دور في الاستعمال لان الصفة المقصورة على عمر وفي
قولنا ما ضرب زيد الازيد ما ضرب زيد الضرب مطلقا والصفة
المقصورة على زيد في قولنا ما ضرب عمر الازيد هي الضرب لعمر او قولنا
على صاحب المفتاح ازحكى حواز التقديم ازاشت بورد في الاستعمال
فهو غير مستقيم فان ما ورد في الاستعمال لا يمكن ان يكون الثاني فيه معروفا
لعامل مقدر كما ذكره ابن الحاجب وابن المالك واصول الابواب لا يشك في هذا

بعض شيئا واخذ لم تعد مع سكالاف ما ذكر اول قوله مسند اليه احراز
الفاظ التي تقع بها كالفاء العدد والفاط حروف الجار فاما اسما مجزوعا عن
العوامل اللفظة لكنها غير معرفة اصل الفقدان سلك الاعراب وهو المسمى بالاسناد
واذا لم يكن هذه اللفاظ مع معرفة اصلها فلا يكون مسندا اليها لان المسند اليه لابد
له من اعراب لا انفاء قوله او الصفة اشار الى نوع اخر من المسند فان المسند انواعا
احدها ما تقدم والاخر الصفة المذكورة مثل اقام الزيدان ولم يدخل هذا النوع
فما تقدم لانه ليس مسندا اليه فان اقام مبتدا بانفاق الزيدان فاعل فاذا كان
لكل فلا يكون فاما مسندا اليه فلا يكون مسندا والمسند اليه فاعل الذي هو
سادمسد الخبر فلا بد يعني واذا كان مبتدا فلا يكون داخلا في قوله وهو الاسم
المجرد عن العوامل اللفظة مسندا اليه فلا بد من الغرض له باراد لفظه او التقى
للتنوع هنا لا بد من الحد قال الامام الحنفى وانما شرطه
ان يكون بعد حرف السبق يخرج عنه نحو لسا فاما زيد وعرفا م زيد وانما قيد
بالف الاستفهام اذ لا يقع موقع غير ادوات الاستفهام غير الهمزة لا بد
الاسم ما امكن دخول الفعل وهنا امكن ان يقال اهل او متى يقوم الزيدان
ولا يقال اهل او متى فاما الزيدان وقال ابن المالك صاحب
شرح الهادى جميع ادوات الاستفهام كالهمزة في وقوع الصفة الواقعة
للمفصل بعد ما نحو هل صار بخوك ونصارى البكران ولم يذكر فيه شاهدا
قوله رافعه لطاهر احراز من توهم متى في حوزة ادار مع مضمرا في مثل اولئك
الواو اعا الزيدان فانه لو اقصرت عنى وانما احراز غير مستلزم في هذا

لا بد

التي لا لو اقصد وندلحل فيه مثل ذلك وليس عندنا انما نقول ان الرفع
لضرورة غير مانع قال المصنف في امالي الكافي بقوله يرفع لظاهر
احكام من مثل قولهم اقام هو فانه لم يختلف في ان قام خير من اقام
فوجب في التنبيه اقامان هما وفي الجمع اقامون هم ولا يجوز اقام فاولا اقام
هم وبذلك جاز قوله عليه السلام او مخرجي هم بنشدن الباء ما ذكرناه ولو كان
على غير ذلك كان او مخرجي هم بحذف الباء لان من يدان لا ترى لك بغير مخرج ثم تضيفه
بغير مخرجي كما تقول حصري وليس كذلك في التشديد ولم يحرم المضمير في ذلك بحري
المظهر لما يوردى اليه من جعل المتصل منفصلا لا سيما بان يقدم ذكر ما يعود
اليه هذا المضمير فلا يخلو اما ان يكون في اسم الفاعل مضمير غير هذا المنفصل اولا
فان كان الاول فهو المقصود ويحب ان يكون عريضا لا بعد فوجب الاحتراز منه
لو حجب خبره فيه لانه ان لم يكن فيه مضمير فربما ظل لما يوردى اليه من جعل المتصل
منفصلا لا يراه ان ادا جعلته معري عن المضمير المتصل جعلت المضمير المرفوع باسم
الفاعل منفصلا مع امكان الانفا هذا ما ذكره في الامالي ولعل ان نقول ان المرفوع
في القسم الاول المقصود فان اللازم منه هو ان الصفة لا يرفع المضمير المنفصل ولكنها
رفع المضمير المستتر فيها ولم لا يفي في كون الصفة مبتدأ رفعها المضمير المستتر
فهي لا بد له من دليل قال المصنف في امالي السبل المتفرقة ما يندفع
به هذا وهو انه لم يقل اضار ان ولا رايان خيبه من فهم ان الجاري صفة
على ذات عدم ذكرها وقال ان المالك الحجابي الشيطان ان يكون المرفوع بالصفة
منفصلا وان كان مضمير القول خلية ما وافي بعدى انما اذا لم يكونا

على

في الماضي وهذا ايضا دليل على وجوب انما قبله سبب ما بعده لا بالعكس
فان قيل بعد اتفاق الفضا على مثل السبل يكون ذوله من الاعيان منكم
في انه على الحكم المذكور قوله نعم ما انا الله على رسوله من اهل القرى فقلت
والرسول ولي القرى والسامى والمسالك السبل واتفاقهم على ذلك دليل على ان
ما بعدك سبب لما قبلها اذ لا فرق بين قولك حيث لك كرمي وكلمني ما بعد
فليس احاطة به بان ذلك ما خود بطرنا اخر عرطه بوجه اللفظ وهو
انك ما كان بعد كلام كى سبب لما قبلها فوجب ان يكون ذلك المعنى هو الحاصل
لما قبلها ومعنى السبب الشرعي المعاني التي ثبت بالحكم فاذا ذكر حكم وحل
سبب الحمول من مضمير معنى مناسبت علم ان ذلك المعنى هو سبب الحكم اذ لا معنى
للسبب والعلل في اصطلاحهم الا ذلك وكما تسميتهم اياه سببا وعللا جازيا
على ما سبب اصطلاحا عليه فاستقام على ذلك الاقوال كلها واقول
الواقع في المنفصل لا يصح ان يكون وجوده سببا لوجود الواقع في الماضي
لكن يصح ان يكون تصويره سببا لوجود الواقع في الماضي كما ان السبب
السؤال في السؤال الاول بقوله يصح ان يكون العلم باللام سببا على
الحجى في حيث لك كرمي فعلى هذا تخيل ان يكون ما بعد كلام كى
في حيث لك كرمي سببا بهذا المعنى والمصنف لم يبطل هذا الاحتمال
فان قيل الحد الذي ذكره المصنف للمفعول لا يصدق
على ما سبب في قولنا ماضية ناديا لم يفعل له فعل مذكور مع انه من
وذلك اتفاقا فليس

مثل

الفعل الذي هو الضرب او الفعل الذي هو ^{الضرب} اعني معنى حرف
التي تحتها هذا العلم ما ذكره المصنف في الامالي قال في امالي
المران اذا قلت ما ضربته للتأديف فان قصدت في ضرب معاد بالتأديف
فاللام متعلقة بضربت ولم تنف الضربا بخصوصا والتأديف تعلل
للضرب وان اردت في الضرب مطلقا على كل حال فاللام متعلقة بالتفي
والتعلل للتفي ويكون المعنى ان امصار الضرب كان من اجل التأديف
لانه قد يودع بعض الناس بترك الضرب بالاضرب ولا يستبعد تعلق
الحرف بالحرف الذي فيه معنى التفي جواز قولهم ما اكرمته لتأديفه
وما اكرمته للاحسان اليه فكل ما علقته هنا بالفعل فسد المعنى
ادلم يرد اكرمته ما دسا ولا اكرمته احسانا فاذا تعلق بما في الحرف
من معنى اسفى لان المعنى ان اسفا لالكرام لاجل التأديف وانتفاء الاهانة
لجل الاحسان وقوله نعم ما انت نعمه ركب محنون الثاني نعمه ركب
متعلقة بالتفي لا بقوله محنون اذ لو علق به لكان المراد في الحنون ونعمه الله
وذلك غير مستقيم لوجهين احدهما انه لا يوصف حنون بانه من نعمه الله نعم
والاخر انه لم يرد في حنون مخصوصا وانما اردت نفسه عموما فتحق ان المعنى
انه اسفى عن الحنون مطلقا بنعمة الله وعلى هذا الحكم في العلوق فان
صح تعلقه بالفعل والاعلاق بالحرف على ما تقر وعلى هذا وعلى هذا قوله
لنر عليكم جناح ان يتنوعوا فضلا ربيكم في ان معناه في ان سعيوا في
متعلقة بجناح والمعنى ان الجناح في انتفاء التجارة منتف وتعلق

بليس بعيد لانه لم يرد مطلقا ومحل انتفاء التجارة طرفا للتفي
فهذا بعد ان يكون متعلقا وقال في امالي المفصل على قول
الشاعر في المفصل كالتفي منهم فضلا على عدم اذ لا اكاد من الامور احتمل
من الامور منفعوله ولا يصح ان يكون معمولا لاحتمل انتفاء المعنى اذ الاحتمال
لم يكن من اجل ايام فحصد بالتفي وانما يصح مثل ذلك لو كان قصد الى شيء
يصح ان يكون معمولا مثل ذلك ثم ينبغي تخصيصه بالقول ما جرت طعنا في
تركه فان المحي قد يكون طعنا في الرعي المحي المقيد بعلة الطمع ولذلك لم يلزم منه
نفي المحي لغرضه لانه لم يتعرض له بل قد نفى عنه اثبات محي لغرضه عند قول
بالمفهوم اما لوقال ما كلفتك بشي للتحفيف عليك فلا يستقيم ان يكون تعليل
لكلفتك فانه لا يصح ان يكون التخفيف علة للتكليف وانما علة نفي التكليف
اي انتفى التكليف من اجل غرض التخفيف وصدق هو انه اذا تعلق الفعل بشي
فلا بد ان يعقل مثبتا في نفسه ثم تعلق التفي به واذا تعلق التفي به انتفى
المقيد بما تعلق ولا ينتفي مطلقا اذ لم ينفه الا مقيدا ومن اجل ذلك
امتنع معلوم من المقار باحتمل ومنتغ ايضا تعلقه بالكل ولا يتصور
تعلل مقاربه الاحتمال بالامور لانه عكس المعنى على ما تقدم في احتمال
فوجب ان يكون متعلقا بالتفي اذ هو السبب في التفي لان المعنى انتفى مقاربه
الاحتمال من اجل الامور لا ترى انك لو قلت بل قال اسفى مقاربه الاحتمال
ما سبب ذلك اصح ان نقول سببه المقار ولو قلت لم قال ما سبب مقاربه
الاحتمال او ما سبب الاحتمال سببه المقار لكان فاسدا فهدا ما يوضح

تعليل للنفي وغير مستقيم انه تعليل لا يحمل اوله هذا ما ذكره المصنف
في الجواب الى وان تحقق الجواب الذي ذكرناه فاعلم ان فعله ان فعله للتأديب
فعل في الحاج والانتفاء يعني كف النفس بقدر ان يراد في الضرر مطلقا
او في التعقل بقدر ان يراد في ضرب مطلق بالتأديب قال الامام
صدر الدر الحديث قد مر الله روجه في قول المصنف اذ لم يرد انكره ما رتبنا
نظر لان ظاهره يعني ان اللام لو تعلقت بالفعل لكان المعنى انكره للتأديب
واهانته للاحسان اليه وليس اللام عليه اذ تعلو اللام بالفعل تقضي انفا
الكرام المعلقة بالتأديب فافاء الالهانة المعلقة بالاحسان بل الصوت
ان يقال هكذا اذ لم يرد انكره ما رتبنا ما رتبنا ما رتبنا
هذا انما نشأ عن عدم تأمل كلام المصنف ومراعاة مرفوعه اذ لم يرد انكره
تأديبا هو ان الاحسان الى زيد يمنع ان يكون ما عا على الالهانة اليه
فالالهانة الى زيد المعلقة بالاحسان اليه تكون ممتعة وهذا الامتناع
مركوز في جميع الالهان فلا يكون النفي قولنا ما اهانته بالاحسان
اليه اذ المعلوم انتفائه لا يحتاج الى نفي واذا كان كذلك فلا يكون
حرف الجر متعلقا بالفعل اذ لو تعلو بالفعل لكان المعنى على نفي الالهانة
المعلقة بالاحسان وقد علمت انه ليس كذلك وهذا هو تقدير المراد الذي ذكره
المصنف في اما الى المفصل وينبغي فيه النظر المذكور واما قوله بل الصوت
ان يقال هكذا اذ لم يرد انكره ما رتبنا ما رتبنا ما رتبنا
المعنى حسد يكون نفي الالهانة

هذا هو المعنى
المراد به
المراد به

واما انما
بانه لا

الجزء الثاني لاحتمال ان يكون انتفائه بانتفاء الالهانة فان قلت
لا يصح ان يكون انتفاء الالهانة المعلقة بالاحسان باسفار الالهانة
لانها لو كان كذلك لما كان احسانا مفعولا له لانه لم يفعل له فعل مدكو
انتفاء الالهانة فلهذا هذا مشترك الالزام فاما يقول لو كان
اسفار الالهانة المعلقة بالاحسان باسفار الاحسان فلا يكون الاحسان
مفعولا له لان ما هو المفعول له حيث انما هو الاحسان
وشرط نصبه شرط نصب المفعول له ان يكون اللام مقدر الالهانة لو كان
موجوده في اللفظ وجاعا لها لان حرف الجر لا يلقى
وانما يحذف اللام من المفعول له انما يحذف اذا كان فعلا اي مصدر الفاعل
الفعل المعلق اي يكون فاعل الفعل المعلق به وانما اشترط ذلك ليعني
القربة الدالة على حذف اللام لان الاصل اشياء كما ان الاصل اشياء
في في الظرفية فلهذا ان يحذفها في موضع لم تقو قربة ومعلوم ان يكون
فعلا او يكون لمفعول الفعل الاول او يكون متفارا بما يغايب على النظر كونه على كونه
ملازما للفعل غالبا وكان اشترطه دلالة على حذف اللام فلا يحذف الحذف
مقولا حيث لا يمكن فانه ليس فعلا ولا مفعولا حيث لا يمكن وان الاحكام
فعل كلفه ليس فعلا لفاعل الفعل المعلق فان الفعل المعلق هو المحي وفاعله
ضمير المتكلم والاحكام فعل المخاطب ولا فرق حيث لا يمكن ان يراى كغدا فان
فاعل الفعل المعلق ضمير المتكلم ولا فرق كلفه انتفاءه في الوجود
المفعول معه المذكور الجنس وقوله بعد الواو وحج المذكور

هذا هو المعنى
المراد به

هذا هو المعنى
المراد به

هذا هو المعنى
المراد به

تعدر الذاو كالفاء ثم وغيرها وقوله اي بغير نوا او نواحة المصاحبة المطلقة
فان الذاو هذه موصوغة للمصاحبة المطلقة سواء لم يكن تشريك في الحكم نحو
شرو المطر او يكون تشريك لم يكن مقصوده بل القصد الى مطلق المصاحبة نحو
جئت زيد انخرج ما وقع بعد واو العطف نحو جاء زيد ويكنى بها مع كذا لانه على
المصاحبة دالة على التشريك في الفاعل وقوله معول فعل مخرج ما يصاحب
معول غير فعل نحو زيد وعمرا وخوك قوله لفظا او معنى تفصيل للعامل المراد ليدخل
فيه النوعان فاللفظي مثل قولك جئت والمعنوي مثل قولك مالك وما شئت
وقال بعضهم في حد المفعول معه المذكور بعد الواو مشاركة فاعل
فعل فتوهم اختصاص المفعول معه بمشاركه الفاعل وتوهم هذا انشاء
فانما قدم على ان عمرا في نحو ضربت زيد وعمرا مفعولا به وليس مفعولا معه وهذا
ضعيف كما هم متفقون على ان زيد في جئت ليس مفعولا معه والمعنى
لكا ان زيد لم يدرهم فلا يكون مفعولا معه محضاً بمشاركه الفاعل والجواب عن
مثل ضربت زيد وعمرا انه وجد ما هو اول منه وهو العطف لانه اكثر في كلامهم
وللا يلزم الاختلاف في العامل في قوله لانه يلزم منه
رفع زيد في جئت انا وزيد لانه اولى به الى اخر ما قال وانما جمعوا على ان عمرا في
ضربت زيد وعمرا عطف لانه العرب لم يقصد بالواو في مثل ذلك المثال مطلق
المصاحبة لئلا يشبه بالعطف فالصواب ان يقال المذكور بعد الواو انما
جعل مفعولا معه ان لم يصلح للعطف وجئت انا وزيد لم يشبه بالعطف
وضربت زيد وعمرا يشبه به فلا يعمل مفعولا معه فان قصد معنى المعية

منه
نحو
ضربت
زيد
وعمر
لان
زيد
اول
منه
وعمر
ثاني

يذكر جمع
فان كان العامل لفظيا وحده العطف بان
يكون الفاعل انما مظهر او مضمرا موكدا بالضمير المنفصل احاد الوجه في الرفع
على العطف والنصب على المفعول معه ولا طرفة برفع اذا اردت الاسناد اليها
وخصه اذا اردت مطلق المعية نحو جاء زيد وعمرا وحسب ايا وزيد وزيدا وان
لم يحرك العطف بان يكون الفاعل مضمرا غير موكدا بالمنفصل تغير النصيحة اذا جاز
النصب عند تعدر العطف مع العامل الذي هو معنى الفعل فذلك في الفعل الصريح
اجوز لانه اقوى عملا واذا كان العامل معنى وجاز العطف بعين مثل ما زيد
وعمر وان العطف هو الاصل للكثرة وليكون العامل حينئذ لفظيا وهو اللام
وهذا المثال فلا حاجة الى تكلف في جهة اخرى وهوان جعل عاملا للمعنى الذي
هو عامل ضعيف كما صار اليه بالضرورة والفرق بينه وبين القسم الاول
وهو الذي العامل فيه فعل صريح انه عامل قوي فيجوز ان نصب مع حاز ان
يرفع لقوته وهذا معنى ليس بفعل فلم يقولك القوة فذلك بعين العطف في هذا ولا
اي وان لم يحرك العطف يكون المعطوف عليه مضمرا مجزوا نحو ما كل وزيد وما
شئت وعمرا تغير النصيب على المفعول معه باعمال معنى الفعل لانه لما تعدر
العطف وجب الرجوع الى بعد ما استقيم وهو النصيب على المفعول معه
باعمال معنى الفعل والمثال المذكور ان وما قوله مالك وزيد وما شئت وعمرا
في معنى الفعل لان المراد منهما ما تصنع وزيد فاعلان كما يعمل الدار نحو زيد
فالدار عندك في معنى استقرت في الدار فذلك يختل المعنى
لا ينبغي ان نصب ان قصد به ولا اعيد العامل وعطف

منه
نحو
ضربت
زيد
وعمر
لان
زيد
اول
منه
وعمر
ثاني

فان ان حركت البر في قولك عاشان قد والبرسفة والمعنى الكارثاها كما ذكرت
 ما هو ان نصبت المعنى بالتضع في صحة البر غير شامل انكار البر
 الخال احد الحالا ماد كره فقول ما بين نعم الحال وغيره من التميز والصفة وقوله
 هي خرج التميز فانه من الذات وقوله الفاعل او المفعول قال
 المصنف في امالي الفصل في المعنى الذي وضع لاجله الحال فصلا عن غيره
 ولا لاجل جميع حدود النحوس لا يمكن ان يكون الا كذلك لان اللفاظ حيث
 كونها الفاظ لا تختلف بعضها عن بعض حقيقة نفسه بل كل ما حقيقة وحده
 وانما يختلف جهة الموضوعات فيجعل الموضوعات كما حقا فقولها تقديرا
 ويجدها ولما يحتمل ذلك وادخل الحال ذكر المعنى الذي وضع لاجله الحال
 وجعله فصلا لانه هو الذي عتره غيره فان قيل جميع اورد الصفة
 لا يخرج عن هذا التعريف فان قولك حاني رجل عالم لفظا لا على هيئة فاعل
 وقولك اكرمته رجلا عالما لفظا لا على هيئة مفعول قل
 اجاب عنه المصنف في شرح المفصل بان المراد من حدود الالفاظ ان يكون
 اللفظ دالا على ما ذكره واضمعا واذا كان الحال هو الدال على هيئة الفاعل
 باعتبار الوضع خرجت الصفة عن ذلك ان قولك حاني رجل عالم لا دالا
 على هيئة ذات وانما احد كونه فاعلا عن جهة دلالة لها خلاف الحال فانها
 موضوع دالة على هيئة فاعل او مفعول بنفسها وشبه ذلك بانك تقول زيد
 رجل عالم فحد ذلك عالم في مثل ذلك لانه لما تقدم ولا تقول زيد قاعا
 اخوك لا تنافي الفاعل والمفعول فثبت ان الحال دلالة على هيئة الفاعل

او المفعول والصفة دالة على هيئة ذات مطلقا غير عسر واجاب عنه
 في امالي الفصل في هذه العبارة وجوابه ان يقال قوله لبيان هيئة الفاعل
 تنبيه على اعتبار الفاعلية في بيان الهيئة وفي قولك حاني رجل عالم
 لم يحى بالعاقلة سانا لزيد باعتبار الفاعلية وانما جيت به بيانا باعدا
 الذات لا باعتبار كونها فاعلا اقول لا يحفى عليك ان خلاصة
 العبارة هي ان الحال اللفظ الذي وضع لبيان هيئة الذات باعتبار
 كونها فاعلا او مفعولا والصفة ليست كذلك قوله في الشرح فنقد الفعل
 المذكور بها فاذا قل حان زيد راكبا فقد حكمت على المحي المذكور بقيد الركوب
 فترى ان حال المكان اعتبار الفاعلية في الحال ضروري او جف قولنا جراد
 زيد راكبا ان يكون فاعله زيد للمحي مقيدا بالركوب واذا كان الفاعل
 باعتبار الفاعلية مسددا بالحال يتقيد الفعل المذكور بالتبعية بالحال
 فالمحي المذكور انما ثبت لزيد بقيد الركوب فينتهي المحي عند انتقار الركوب
 فيكون المحي المذكور محكوما عليه وقيد الركوب محكوما به معنى يكون ذلك
 القول في قوله قولنا محي زيد مقيدا بالركوب بسمي الحال مقيد بكسر السا
 لان قولك حان زيد محتمل هاتين محلفه وقولك راكبا قد قيدته وخصه بهيئة
 معينه وانما قال لفظا او معنى لنسبته به على ان كل واحد
 الفاعل والمفعول قد يكون لفظا وقد يكون معنى فلو لم نقله لنوهم احتضا
 الفاعل والمفعول باللفظ مثال ذلك والمفعول لفظا ضرب زيد
 المحي قايما حاله من انما شئت ان يكون ههنا فاعلا والمفعول

واقف

七

فان هذا كذا كذا...
وودعنا هذا ان الحكمان بالخالن خبر وصاحبها محزنة والخرن ان يكون نكرة
في المعنى والمبتدأ معرفه غالباً ويكون الخال نكرة وصاحبها معرفه غالباً
على هذا ما قاله السكاكي في معاني المفصاح ان حكم الخال مع ذى الخال لا يأنظر
حكم الخبر مع المحرنة الا اذا الغيت هو في قوله هو الخوسا لى الحوتن وبار
في قوله جاز زيد الكبا لى زيد الكبا وضربت في قوله ضربت القمر مكتوفاً بقى
القمر مكتوف وكذا الباب في حاله وذا الخال خبراً ومحرراً عنه والمصنف
انما علمنا هذا في شرح المفصل وارسلها العرا لورد
في اعراضاً على كون الخال نكرة فان العرا في قوله الشاعر ارسلها العرا
ولم يدهلوم استفوعاً لغرض الدخال حاله مع انه معرفه قال
صاحب الضحاح العرا كذا الدال والمعر ك موضع الحرب واعتروا اى اردحوا
في المعركة يقال اوردا لى العرا كذا اوردها جميعاً الماء وعصر الله عليه
العصر تنقضا اى كدرة وعصر الانسان بالكر اذا لم يتم مراده وكذا البعير
اذا لم يتم شربه والدخال كذا الورد ان شرب البعير ثم ردد العطر الى الحوص
ويدخل من يعرف عطا ينزل شرب منه ما عاة لم يكن حارب و
البيت للبيد نصف حار واثمة وكذا كذا وحده في مررت بزيد وحده حال
مع انه معرفه واحاب غنبا نة ما ولد وفي ما ولد وجهان احدهما انه في
المعنى نكرة وان كان اللفظ معرفه في قوله ارسلها معركه ومعنى الثاني
مررت بزيد فالتفت في شرح المفصل ولا بعد في كوز النية

كون لقطه انط المعرفه ومعنا...
صار نكرة والوجه الثاني وهو احب ان يقال العرا كذا متعولاً مطلقاً
مخدوف وهو الخال والنقد رارسلم العرا كذا وكذا مررت وحده
تدبره بغير وحده فالخال مخدوف وهو منفرد وحده متعولاً مطلقاً على ما كان
قل اخذ في الفعل وقد يقال ان وحده مصدر مخدوف لى وايد اصله الخاد
ويقال حار وحده وحده وحده قال صاحب الضحاح يقول
وحده وهو منصوب عند اهل البصرة على المصدر في كل حال كما في قوله
او حده بروقنى احاداً الى اخره ثم وضعت وحده هذا الموضع وقال ابو العباس
يحمل انشاؤها اخر وهو ان يكون الرجل في نفسه منفرداً كما في قوله
رايت رجلاً منفرداً انفراداً ثم وضعت وحده موضعه قال فان
كان اذا كان صاحب الخال نكرة وجب تقدم الخال عليه لانها الوايت مؤخره لا تبت
بالصفة في ما اذا كان صاحبها نكرة منصوبة نحو رايت راكبا رجلاً فقدمت
فهذه الصورة لتمييزها وواجب التقديم فيها وجب في غيرها نحو جاني راكبا رجل
لا طراد الباب قال ولا تقدم على العامل اذا كان العامل
في الخال معني لا تقدم عليه لان العامل المعنوي ليس تقوى قوة اللفظ
واللفظ قد تضعف بالتاخر بدليل حوازي زيد ضربت وامتناع ضربت لزيد
لما دخلوا اللام في الصورة الاولى دل على ضعفه بالتاخر لى باللام للاعانة
على العمل وامتناعهم من ادخال اللام المعني في الصورة الثانية دل على قوة
عند التقديم والعامل المعنوي ضعيف في نفسه فاذا تأخر ضعف

مقدم على العامل المعنوي نحو اكل يوم كل ثوب
 كذا جاز قد عده عليه لان الطرف اتسع فيه للكثر فاعنه
 فيه ما لا يجر غير
 ولا على المحرور على الاصح قال
 في اما الى الفصل للبحر في هذا خلاف منهم من عتبه وهو اكثر البصر
 في شق فحتم انه لم يوجد في كلام العرب ولا على حمله على المرفوع والمنضوب
 وان لم يسمع لظهور الفرق بينهما هو ان الحال في المعنى معمولة لما عمل في
 صاحبها والعامل في صاحبها هو الفعل والحادث جمعا الا ان عمل الحادث لفظي
 وعمل الفعل معنوي فدمغي ان يكونا عاملين في الحال فحتم اللفظ والمعنى لا
 انهما هما العكس عمل الفعل اللفظي وعمل الحرف معنوي والعرب لا تقدم معمول
 الجار عليه فكما لا يجوز تقدم زيد على السار فكذلك لا يجوز تقدم فرع الذي هو حاله
 ومعمول غامله على الباء وقد اجاز بعض النحويين حكما عليه بانه كالمرفوع والنصب
 ولم يثبتوا للفرق ولو لا الفرق لكان الامر على ما قالوه هذا ما ذكره في الاما الى
 اقول اذا اردت تترك ما في الشرح على ما ذكره في الاما الى فصل ان قوله في الشرح
 فلحال في المعنى معناه ان الحال في المعنى معمولة لما عمل في المحرور وقول
 وحكمه اي وحكم المحرور وهو لا عراب يعني الجر مسجبة على الحال في المعنى يعني ان الحال
 انما محرور في المعنى بحرف الجر فهذا معنى مناسب لمنع تقدم حال المحرور ولم
 يسمع عن العرب مخالفة في الحكم المعنى لم يسمع عن العرب ونوع التقديم المخالف
 لا متناع التقديم فلا يصار الى انه مجرد قياس يعني في حال المحرور
 على غيرها قوله في الشرح وعنه
 دون تفرقه ما ذكره المصنف في شرح المعنى

والاشتباه غير فلا بد من سانه لينظر فيه فان قيل هو التقديم
 في انما قوله لا يجوز قطعا في انما وان جاز في ما والوجهين ذكرها صاحب
 المتناع الاول انما والاصل في باب القصر وانما فاعنه عليه الثاني ان
 التقديم في ما والاعتراف ليس وفي انما مودة الى التباس واقول لا متناع التقديم
 في انما بما يقتضي امتناعه في ما والاحرى باب الحصر على سن واحد **قال**
 وقد حذف الفعل حوازا وذلك اي الحذف على سبيل الجواز عند قيام
 الفرائض حاله كانه او مقاليه مثال الاول ان يقال عند بلوش ثي الصبيان
 مثال الثاني اي فعله الصبيان مثال الثالث كقولك لم يقل مرقام زيد
 وقد فاعل الفعل مقدرد عليه قوله السائل مرقام ولو لا ذلك اي لو لم يقل
 مرقام مرقام او شبهه لم يحذف الا ترى ان لو قلنا زيد مرقم قرينه لم
 نقدر ان شيئا قبل زيد مبتدأ والمحذوف خبره ليشاكل الجواب السؤال اقول
 الجواب عنه ان مرقام في معنى زيد فام اعراف مرقام وزيد في قولنا زيد فام يجوز
 ان يكون مبتدأ او لا ولي ان يكون فاعلا للفعل محذوف فيكون زيد فام حمله
 فعلته على الوجه الاول فيقولنا فام حمله اسمية بحسب الظاهر وحمله فعله
 محتمل انه في معنى زيد فام الذي هو حمله فعلية على الوجه الاول فيكون
 الاول ان يحاب مرقام بالحمله الفعلية لان اعتبار المعنى اولا وهو السر
 في ان الاستعمال على ان يحاب غير المحملة الاستفهامية الاستمه بالفعليه
 اقول نعم وليس سانه من خلق السموات والارض ليقولن حلهم العز العلم وكذا
 اي انكم قال احل لكم الطيبات وقد همل الامام ع الدبر المجاني عن هذا الجسم

باز فلك زید فی جواب فرام مستد النشاکل وقال المثال الصحيح هل يخرج
 اذ تقدروا هل يخرج زيد خرج اذ لا يقع بعد هذا الفعل الا عند الاحتش
 فلا اجاز ان يدخل الحذف واللام في الحديث هذا المختار
 لان غير الاحتش لا يخرج زيد خرج الا على شذوذ لان في الاصل يقع فيجب
 ان يدخل الفعل اذا امكن وان لا يحد ففعلة بخلاف الهم لانه اصل في الاستفهام
 فاسع فيه وقع هذا الوجه هل زيد خرج لكان من الواجب حذف فعله الجازو
 منه اي وما حذف الفعل حوازا للقيام ونسبه قوله تعالى يستخلف فيها بالغدو
 والاصال رجال في قاة ابر عام واليكم نفع الباء وذلك اي بيان انه مما خزن فيه
 الباء نفع الباء ان رجلا لا يصلح ان يكون مفعولا بيسخ فاعلا ولا
 مفعولا لم يسم فاعله اما الاول فليس استخ الباء الذي حذف الفاعل
 معه واما الثاني فلفساد المعنى لانه يودي ان يكون الرجال هم المستخين
 في البيوت المذكورة في العظيم واذا لم يصلح ان يكون رجال مفعولا بيسخ فوجه
 ان تقدروا فاعلا حذف فعله لعدم ما يدرك عليه من حمله اخرى لانه اذا قل
 سح فقد علم ان ثم فاعلا ولكن لم يذكر فكان سالا سالا عنه فقال سح
 قيل في جواب رجال فاعلا فاعل الفعل مقدم على نحو ما تقدم اي في المثال الاول
 وهو زيد في جواب من قوله فرام قوله في الشرح لعدم ما يدرك عليه من حمله اخرى
 وانما قد بقوله من حمله اخرى لم يخرج مثله نعم وان احد من المشركين استجارك فان
 القرينة فيه في حمله واحدة فلا يكون مما خزن فيه بل هو من الواجب حذفه على ما سجي
 بيانه ولا كقول الشاعر وليك برد ضارع لخصومة ومختبط مما يطعم الطولج

فيه

اي سجد رجال

زيد بن ثابت في الضارع الدليل الخاضع والمختبط الطالب للمعرفة واصله
 الضارب الفجر لسقط ورفها وما في قام صخرة ويطعم سكر والطولج جمع مطبخ
 وقيل المطاوح للجمعية على حذف الزوائد ونظره لواقع واحدة من المحققين
 واداد المصنف بقوله ولا كانه ايضا مما خزن فيه لانه لما قال السك من علم ان
 ثم من سكره فكانه سكر وقيل من سكر في جواب ضارع اي سكره ضارع
 فهو على ما ذكرناه في الآية وقرئ سح في الآية وروى في البيت ليكن معلوم من فلا
 يكون شيئا منها محذوف **قال** وجوبا في مثل وان احد من المشركين
 استجارك حذف الفعل وجوبا انما يكون في موضع وقع بعد محمل الفعل المحذوف
 فعل قال الامام الحديثي وليكن مراده ان يقع بعد فاعل الفعل المحذوف فعل
 مستد الى ضمير او ملائمة نحو هذا زيد قام ابو تقديره هذا الاسم زيد قام ابو
 او وقع بعد محمل الفعل المحذوف ما نزل من ان مفسر للفعل المحذوف وانما
 المزمع حذفه كراهته ان يجمعوا من المفسر والمفسر لانه لم يأتوا بالثاني الى تفسير
 الاول فلو ذكر الاول معه لوقع ذكر الثاني ضاعا وهذا القول ان زيد قام قت
 قال حذفته فعل الواقع بعد ان لوجود مفسرهم ولو قل ان قام زيد قام
 قت لم يحرم ما ذكرناه من كراهته الجمع من المفسر والمفسر ومثال ما نزل من ذلك
 الفعل المفسر ان المفتوحة واقعة بعد لو كقولك لو انك خنتي لا كرمك قال التقدير
 لو شئت انك خنتي ولكنهم حذفوه لما ذكرناه من كراهته الجمع من المفسر والمفسر
 لان ان المفتوحة على السور وكانت كما يفسر فاجرتين محي الفعل المفسر
 لذلك لانها على السور ولا كراي ولا لانه ان على السور لو قلت في مثل وانك

65

جيتي جيتي كجيتي كجيتي لم يحذفوا لفظا من المفرد في المعنى للفعل
المحذوف والمصنف اما الى السائل المتفرقة المشترط في القرينه
للمفسر المحذوف في مثل قوله تعالى وان احد من المشركين استجار كان يكون في
كلام واحد حتى لا يرد قوله تعالى سخر له فيها بالعدو والاصال رجالا فلان قالوا
لو قال ان حذف الفعل واجب لم يكن مستقيما لان الفعل هنا الوظهر كما جازا
او القرينه الظاهر والمقدرة جلتان فادقيدنا بما ذكرنا انفسه هذا الاشكال
بالكلية **وال** وقد يحذف ان اي وقد يحذف الفعل والفاعل وذلك
ايضا او حذف الفعل والفاعل عند حصول القرينه كما اذا قيل اقام زيد
في نعم فالقدر نعم قام زيد وولما تقدم وهو سوال السائل لم يكن نعم مفيدا شيئا
لان حرف لا يفيد الامع حمله فعليه او اسمية لان حرف الاحكام بدل من الجملة
واذا كان نعم لا يفيد الامع حمله فوجب تقدير الجملة وقد رت جملتها هنا فعلته
لكون موافقة لقرينتها التي هو سوال السائل وهو اي قدرها حمله فعلته
اولى من قدرها اسمية لما يلزم من المخالفة لو قدر اسمية منها ومن قرينتها
واما قول المصنف في الآية مرفوعا ففاعل ايضا الفعل محذوف لقيام
قرينه عند ايراد هذا الكلام يعني لان القرينه في اصل المثال دللت على المرفوع
ثم جرى مثله في مثل ذلك ما قارب فكون مثله اعلا امر لا يجوز محامله الفعل
معه وهو كونه مثله فان المثال لا يجد التغير اليها سبيل كما يحى في افعال
التعب ونحو هذا الكلام في كافيته كان الانسان اهلا لها مجتهدا فيها
ولكنه امتنع عليه لعارض عرض عليه فخرجت منه واصله ان رجلا كان على

وهذا واحد

في الكلام

محط عنده امرأة فزوجته امرأة ولم نال عهدا فها محط به عنده وفما تجتبه
النساء الى يعولنهن ولم يحط بعد ذلك فطلعن اوقات الاخطية فلا الية
ثم جرى مثله في ذلك وشبهه وحظية فعلته مرفوعا محط خطوة والاية
المقصرة من الما بالواذا قصر وهو فعله بمعنى فاعلة فان قلت لم يكونان
فعله والاصل خطوة والويه ثم قلب على الية كما في قوله نعم وما كانت اكل نغيا
قلت فعول سنوي فيه المذكر والمؤنث ويروي هذا المثل منصوبا ومرفوعا
فاذا نصب فلا يكون من هذا الباب وانما يكون من باب خبر كان المحذوف عامله على بعد
ان كان خطية لم تكن مقصورة واذا رفع كان من هذا الباب فذلك قد المصنف
بقوله مرفوعا وخوزان بقدر كان تامة ونافضة اذا لم يخذ ذلك المعنى اي ان لم
لك خطية ان جعلت تامة وان لم يكن خطية ان جعلت نافضة وهو فلا الية
ان نصب يكون منصوبا بان كان مقدرة وانما رفع جازان يكون خبر مبتدأ محذوف
بقدره وانما غير اليه الالة وضع لا موضع غير مكرار وودك قتل وساغ
لكونه مثلا وخوزان يكون لا معنى ليس وجبها محذوف اي الية حاصلة
وهو ايضا قليل فان قلت قد جعلوا هذا فرب ما يحل اضماعا عامله
مع انفساء المفسر عند قلت الامثال المحذوف من التغير لا يكون
لغيره وولم ياد لك هذا جميع ما في الشرح وشرح المصنف وشرح المفصل التلميح
مع بيان ما احتاج اليه **ك** واذا سارع الشارع توجيه عاملين
مقاومين تقيضان في المعنى طاهر بعد ما يصلح كل منهما ان يعمل فيه وانما قلنا
مقاومين لخرج التاكيد فانه لتبعته ضعف فلا تقاومه المتبوع وانما قلنا

المفصل

في المعنى لان فاعل ضربني اذا قلت اضربني واكرمت زيداً فحش اللفظ
مضمرة فيه ومنقول اكرمت فذلك زيدا فلم تنوحها في اللفظ الى واحد هو فاعل الظاهر
كلها اذا وجها الى مضمرة استويا في صحة الاضمار فهما لان الفعلين ان كانا
متكلم قلت وضربت واكرمت فحش لان الفعل الذي للمتكلم يجب ان يتصل
ضمير المتكلم به لا بغيره فان الضمير المتصل بغيره لا يصلح ان يكون له وان كانا لغير
قلت زيداً وضربت واكرم وان كانا لمحا طلت ضرت واكرم ونحوه واذا استويا
في صحة الاضمار فهما فلم تنارعا شي لان كل واحد منهما محله مثل ما يجب
للاخر وكل واحد منهما قد اخذ معموله وشرط هذا الباب ان يكون الفعلان يفتح
عمل كل واحد منهما في ذلك المعمول هذا لانه يتراد ذكر المصنف في شرح الكافية واماها
فان قلت فما يصنع مثل ما ضرب وما اكرم الا انا اولاً انت ولا هو ونحو فانها
فعلان ونحوهما المضمرة سازعا لانه يصلح ان يكون لكل واحد منهما كالظاهر قلت
قد ذكر ذلك بعض النحاة وهو غلط لانه لو كان من هذا الباب لو كان يكون في
احدهما المضمرة لهما موجهان الى الفاعل فقال ما ضربت وما اكرم الا انا وما
ضرب وما اكرمت الا انت وعند ذلك نفس المعنى لانه ينتفي احد الفعلين عن
المذكور بعدهما والمقصود حصرهما فيه وانا هذا الكلام
ما ضربت الا انت وما اكرم الا انت فحذف ذلك فاحدهما خفي فاعلم ان
لانه لم يحم حذف الفاعل والحوار عنه ان المتع حذف الفاعل لفظاً ومعنى ما
حذف لفظاً مع وجوده معنى فلا امتناع فيه وهذا الذي قاله انا مثلاً فاعل
لها معنى وان كان من حش اللفظ لهما قال بعد ما يخرج اذا

توسط نحو ضربت واكرمت فان الشارح ضعيف بتقديم المعمول ولا تقاوم الاول
ولم يخرج اذا تقدم عليه ما يجوز ضربت واكرمت فان الشارح ضعيف بالتقدم الفصل
في التقاوم الاول ولقال ان يقول النحاة قد يقع في غير الفعل نحو انا ضاربت
ومكومت زيدا وايضا قد ينزع اكثر من فعلين كقول الحماسي طلبت فلم ادرك
يوحى ولستى قدوت فلم ابغ الذي بعد ما قال الشيخ المزي في قوله
يوحى تعلق البار منه بطلت والمعنى تبدل وجهي كانه تولى الطلب بنفسه وابد
وجهه وحاشه فيه فلم يدرك المطلوب ومنقول طلبت محذوف دل عليه قوله
فلم ابغ الذي وقد تدره طلبت بعد السات الذي سد وجهي فلم الله ولستى
قدوت فلم اغد ولا تمنع ان تعلق البار من قوله يوحى يادرك وهو المختار عند
اصحابنا البصريين ويكون التقدير طلبت الذي فلم ادرك سد وجهي وقوله
بعد ما يجوز ان يكون العامل فيه طلبت وكل واحد من الافعال الخمسة طلبت
وادرك وقدوت ولم ابغ والمعنى بعد موت سائر هذا كلامه ولا يخفى عليك انه
تسارع في هذا البيت فعلان وهما طلبت وادرك وجهه وبشاه افعال وهي طلبت وادرك
لان الذي واربعه افعال وهي طلبت وادرك وقدوت ولم ابغ الى بعد ذلك
ان حكم تسارع غير الفعلين يعلم من الخبر الذي ذكره المصنف
تسارع الفعلين فلذلك اقتصر على قوله واذا تسارع الفعلان قال الامام
الحديث في شرحه للكافية لا تسارع في مرفوع سببي نحو زيد منطلق ومسرع اخوه
اذ لو تسارعا ورفع اخوه باحدهما اضمرت في الاخر ضمير ارجع اليه فلا يرتبط
بافيه ضمير بالمتبدا اذ لم يرفع ضميره وكما ما التبر بصمير وما سمع منه جعل الا

لا

سم

المتاخر بتدار مخبر عنه بالعامل المتقدم عليه وفي كل ضمير راجع اليه وهو
معها خبر عن الاول كقول كثير قضي كادي دز قوت غريمه وعنه محطوك معنى غريمها
تقديره وعنه غريمها محطوك معنى اقول فيه بحث اما اوله فلان اطلاق المسند
السببي على ما يتصل بالفعل غير صحيح واما ثانيا فلان عود الضمير الى الاسم المتاخر
المشتمل على ضمير ما قبله يحقو التباس بضمير المبتدأ والارباب طرية **قال**
وقد يكون في الفاعلية **قال** المصنف في شرح المنظوم قد يكون سار عما
على جهة الفاعلية فهما معا كقولك ضربني واكرمني زيد وقد يكون على جهة المفعولة
فهما كقولك ضربت واكرمت زيدا وقد يكون الاول على جهة الفاعلة والثاني على
جهة المفعولة كقولك ضربني واكرمت زيدا وقد يكون عكس هذا كقولك ضربت واكرمت زيدا
قال الامام الحديثي وانما قال مختلفين لئلا يتوهم ان مراده ما تارة في الفاعلة
والمفعولة متفقين نحو ضرب واكرمت زيدا فانه وان تارة عاينها الى ان حكم هذا
علم مما اذا تارة في الفاعلية فقط وفي المفعولة فقط اذ حكم المجموع معلوم من حكم
افراده فلا حاجة الى تكرير ساء وقد يقال ان قولهم مختلفين حال من الفعلان فيكون
سارع الفعلين مقيد لانهما مختلفان اما معنى نحو ضربت واكرمت زيدا واما اقضا
نحو اكرمني واكرمت زيدا **قال** تلفا اصلا يكون الثاني تأكيد للاول لا سارع
المؤكد والمؤكد في شيء اصلا **قال** وبخار البصريون **قال** المصنف
في امالي الكافية اعمال كل واحد من الفعلين الموحدين الطاهر واحد في المعنى جاز لا
ان اخبار البصريين اعمال الثاني والكوفيين الاول ومعنى اعماله فيه ان جعله مع
ما يقتضيه تعلقه به من رفع او نصب او خفض حرف جازاذا اعلمت احد ما فدم لم يحز

ان تعمل الاخر فيه ولا بد من ان يكون متعلقا بالآخر مضمرا او محذوفا او مظهر اهدا
كلامه في امالي واستدل بذهب البصريين انه لا يلزم منه الفصل من العامل
ومعوله وبانهم حملوا الاعراب على الجوار وان افسد المعنى لقولهم هذا خبر ضمت
خبره واستدل بذهب الكوفيين انه لو لم يترك الغناء بالسابق لما قدم ولذلك
حمل الجواب للقسم اذا تقدم على الشرط وما في الكلام واستيعاب ادلة المذهب
وجمع احدهما يحتاج الى كلام اطول لا يلبث ان يراوده هذا الكتاب فليدرك اخرته
الى شرح المفصل **قال** وان اعلمت الثاني **قال** المصنف في
امالي الكافية فان اعمل الثاني لم يخل الاول من ان يكون متوجها على جهة
الفاعلة او المفعولة فان كان موجها على جهة الفاعلة ففعله ثلثه
مذهب احدها وهو المختار ان يكون مضمرا على وفق الظاهر كقولك ضرباني وضرب
الزيد وشبهه وهو وان كان في الضمار قبل الذكر لانه قد ثبت ان العرب
قد اغتفرت تزيلا منزلة المذكور للاختصار والاختصار كما فعلت مثله في قولك
هو زيد قائم ونعم رجلا زيد لغرض والثاني مذهب الكسائي وهو انه يحذف
الضمارة قبل الذكر فيقول ضربني وضربت الزيد وانما وقع في
اي انه اضمار قبل الذكر وان الاضمار قبل الذكر مستبعد في كلام
العرب يخرج جانب حذف الفاعل من الفعل الى الاضمار قبل الذكر وليس
بالجيد لانه قد ثبت في كلامهم الاضمار قبل الذكر لغرض ولم يثبت في كلامهم حذف
الفاعل على امر ثبت مثله او من جملة على وجه لم يثبت مثله في كلامهم والثاني
مذهب الفراء وهو انه لا يجوز الاضمار ولا الحذف فيمنع جوار المذهب جميعا

اما الاضمار فهما واما الاظهار في الاول والاظهار في الثاني وقال في شرح
الكافية مذهب الفراء مردود لانه ثبت في العرب مثله لقوله ومثما مدنا
كأقنونا جري فوقها واستشعر لون مذهب وكذا بالنصب عطف على المنصوب
فما سبق والكمات جمع المكنى لم يستعمل الكفا بكنيت وهو تصغير زعيم والكت
مالونه من الحمرين والسواد والمدامة التي تشبه لونها لون الدم لشدة حمرة
والمتزحمة الظفر وجعل اللون اللاصق بالجلود كالشعور وهو الثوب
الذي على الحسد والمذهب هنا الذهب لونه الشئ مذهب الضمير في استشعر
وكذا ضمير فوقها عاد الى المتون ولا يخفى على كل ان معنى قوله وجاز على ما في الاما
هو جواز واحد من اضمار الفاعل كما هو المذهب المختار وحذفه كما هو مذهب الكس
والست الذي اوردته في الشرح اعني قوله ومثما محتمل لاضمار الفاعل وحذفه فكون
دالا على جواز المذهبين فكون مبطلا لمذهب الفراء **قال** وحذفت
المفعول **قال** المصنف في امالي الكافية وان كان الاول موحها على جهة
المفعولية حذف قوله واحدا ان كان مما سوغ حذفه كقولك ضربت وضرب
زيد لانهم في غيبة عن ان يضره قبل الذكر مع كونه فضلا بخلاف اضمار الفاعل
فانه لا بد من ذكره فلا يلزم من القياس لاهر موجب مخالفة لاهر غير موجب
ووقع في كلام المتأخرين من العلماء اضمارة وليس بالجد وقوله استغنى عنه
احرازه فان يكون المفعول ثانيا ياب علمت كقولك حسبي منطلقا وحسبت
زيدا منطلقا او ثانيا ياب علمت كقولك اعطيت زيدا عمرا منطلقا واعطته آية
منطلقا فانه محظا فانه لا لو حذف المفعول الثاني حذف ما لا يجوز حذفه

ومثاني في اية واز اضمرة اضمرة مفعول قبل الذكر وما لم يسغ حذف
ولا اضمار موجب للعدول الى الظاهر اقول الظاهر انه لا فائدة للتفسير
بالمفعول الثاني فانه لو وقع التنازع في المفعول الاول كان الحكم كذلك كقولك
حسبت قاعدا وحسبت زيدا قاعدا فاما اذا عملت الثاني محظا في
الاول لانه لا يجوز الحذف في الاول ولا الاضمار بعد ما ذكر في المفعول الثاني
مدرك على هذا قول المصنف في شرح المنظومة ولا فرق بين الاول والثاني وور
المصنف هذا الدليل في شرح المنظومة وشرح المفصل **قال**
في شرح المنظومة هذا قول الجوزي ولو قيل يجوز حذفه لقام القرينة
الدالة عليه في جملة لم يترك بعد اعراض الصواب كما حذف خبر المبتدأ عند
قام القرينة فقد حذف الاول في مثل قوله تعالى ولا تحسبن الذين عايناهم
الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة غير حمزة والمعنى خيرا لهم هو خيرا لهم **قال**
الامام الحذف انما يجوز اذا لم يود الى اللبس في التنازع لا لخلوعه اذا لا
يلزم من كون مفعول احده الفعلين فاما ان يكون مفعول الآخر قاعدا بالاعراب
ان محالفا والصواب ان يقال فان لم يستغنى عنه اخر مضمرا يحوطني وطمئت
زيدا نطقا آية اقول ما ذكره لا يتوحد على المصنف اصلا فانه انما حكم
بحواز الحذف حيث يوجد القرينة ومع وجود القرينة لا يبرر وما قوله اخر مضمرا
فيه ايضا نظر لان الظاهر انه لا يجوز الانفصال مع الاستغناء عنه بالا
قال وان عملت الاول وان عملت الاول لم يحل الثاني فان
يكون موحها على جهة الفاعلية او المفعولية ايضا فان كان موحها على جهة

هم

الحديث

ظهاير

الفاعل له وحده اضراره انما فاعلي وفق الظاهر كقولك ضربت وضرباني الزيد
اذ لم يفرق اضراره قبل الذكر فيقوم امتناع الاضرار الى الحذف كما قال الكسائي
لو تومم الامتناع كما قال الفراء في الاول لا ترى ان التقدير ضربت الزيد
وضرباني وحكم ما كان مقدما في التقدير حكم المقدم حقيقة وكما التزم على جواز
ضربت الزيد وضرباني فذلك ضربت وضرباني الزيد ان لم يفرق بينهما في التقديم
والتاخير الحار وذاك مثل ضرب زيد علامة وضرب علامة زيد فالاضمار في قولك
ضرب علامة زيد ما يقع على باب ما كان زيدا في التقدير مقدما فلهذا لم يادكرناه من
المسئلة المتقدمة وان كان الثاني موحها على حده المفعول والكلام في
اعمال الاول فالاحار الاضرار ان لم يكن ويجوز الحذف ان كان مما حذف كقولك
ضربني وضربته زيد وانما اختار الاضرار لانه ممكن والمعنى عليه وكان ادعى المعنى
وانفى للالباس ويجوز الحذف لانه فضلا كما يجوز ان نقول ضربت فرغان يذكرو
المفعول وهذا كله اذا لم يمنع مانع من الاضرار والحذف فاما اذا منع مانع وجب
الظهار يعني في مثل حسبي وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا اظهر
منطلقين لتحقق المانع من الاضرار والحذف ما مانع الاضرار فلا يلزم لوضوح
مفردا لم يستقم لانه ما الى حسبهما فصح ان يكون شي ولو اض
لم يستقم لانه عا على شي او ضمير المفرد لا يكون شي واما ما ذكر في
فلا لانه مفعول ثان في باب طند ففرانه في المعنى كما حد جزى الجملة فلا يسوغ
حذفه فلما امتنع الاضرار والحذف وجب اظهار هذا جميع ما ذكره المصنف في
شرح الكافية والظاهر ان قل الشارح انما يكون حيث يصلح ان يكون الظاهر

لكل واحد من الفعلين والظاهر في هذا المثال لا يصلح للثاني لانه مفرد ومفعول
الاول فشي فلا يحقوا الشارح في هذا المثال احب بانها سارعا الى القدر
المشترك من المفرد والمثنى والجمع والقدر المشترك بينهما غير ما قطعنا فلما اعمل
الاول افرق قال المصنف في امالي المسائل المتقدمة لافعال المتقدمة الى
مفعولين متغايرين كما عطيته وكسوت في باب اعمال الفعلين انك اذا عملت الثاني والاول
محتاج الى فاعل فلهذا المفرد المذكور اعطاني واعطيت زيدا وهما وفي التشبيه
اعطاني واعطيت الزيد درهمين وفي الجمع اعطوني واعطيت الزيد درهم وان
اعملت الثاني والاول يحتاج الى مفعول فلهذا المفرد المذكور اعطاني واعطيت
زيد درهم وفي التشبيه اعطيت واعطاني الزيد درهم وفي الجمع اعطيت واعطوني
الزيد درهم وان اعملت الاول والثاني يحتاج الى فاعل فلهذا المفرد المذكور
اعطيت واعطاني او اياه زيدا وهما وفي التشبيه اعطيت واعطانيها او اياها
الزيد درهمين وفي الجمع اعطيت واعطونيها او اياها الزيد درهم وان اعملت
الاول والثاني يحتاج الى مفعول فلهذا المفرد اعطاني واعطيت اياه
زيد درهم وفي التشبيه اعطاني واعطيت اياها الزيد درهم وفي الجمع
واعطيتهم اياها الزيد درهم وفي المسائل اشكال وبيان
الاسم المضمير لاول الاسم الظاهر وان كان في هذه المسائل ان الدرهم
المعطى باعتبار الفعل الاول هو الدرهم باعتبار الفعل الثاني تحت
المسائل فلا اشكال وليس بالظاهر وان كان درهم كل واحد من الفعلين غير الاخرى
باعتبار اشكال فزعمة ان الضمير يعود على شي وهو غير وتوجيه ان يقال

ان يقال المراد منها حذف المثل للعلم به كانه قال اعطيت درهم واعطاني
مثلا حذف المثل فصار الضمير افعاء وقع مثل ضرب باعراه ومثاله قولهم
ضربت ضرب زيد والمعنى ضربت مثل ضرب زيد فحذف للعلم وحذف المضاف
حاز في كل موضع يكون في الكلام قرينة تدل عليه وقال المصنف في شرح المفصل
ما علم ان يكون بقرينة ما ذكره الامام الحارثي وهو ان طنت وطنته او اياه ردا
منطلقا الشكل لان منطلقا الظاهر للغائب فلا يرجع اليه ضمير المتكلم اذ يصير
المتكلم غائبا والجواب انه لم يقصد بداية المتكلم او الغائب بل المقصود
بذاته مقامه بالانطلاق وضمير المتكلم او الغائب وغيره بحسب المواضع فيعود
الضمير اليه لا باعتبار انه للغائب بل باعتبار ذاته ولا يصير المتكلم غائبا ولا علم
لان الضمير كعادة الرجوع اليه ولو اعيد منطلو فطس منطلقا يصح
مستتره للمتكلم فكذا ضمير **ف** وقول امر القيس استدل الكوفو
بقول امر القيس ولو اتى اسعى لادى معيشه كفا في ولم اطلب قليل من المال
على ان اعماله الاولى افصح لان الشاعر فصيح وكان يمكنه اعمال الثاني فلما اعمل
الاول فغير ضرورة ذلك على ان اعمال الشاعر ليس بالافصح اذ لا قال لغديك
اي لغديا ذكرنا فان اعماله الاولى غير ضرورة تكون دالة على ان اعماله الثانية
ليس بالافصح بانه اعمل الاول مع ارتكاب ما يلزمه فحذف المفعول من الثاني
ولو اعمل الثاني لم يلزمه ارتكاب هو محذور وورد كل اي اعماله الاولى مع ارتكاب
الآخره ظاهرا فان اعماله الاولى افصح والجواب منع ان يكون هذا البيت من هذا
الباب وسانه ان شرط هذا الباب ان يكون الفعلان موجبين الى شيء واحد

وتعقروا كون اعماله الثانية

نحو المعنى لان الفعلين من حيث اللفظ لم يوحها الى شيء واحد كما مر في الباب
ولو وخذ الفعلان ههنا الى شيء واحد فسد المعنى لان اول البيت لو و لو تدل
على امتناع الشيء لا امتناع غيره واذا كان بعد ما من لفظا كان منفيا في المعنى
وان كان مع اللفظا كان مسما معنى لانها تدل على امتناعه واسماع النفي
اثبات واذا قلت لو اكرمتني اكرمتك فلا اكراما ان منفيان معنى واذا قلت
لو ما ضربتني لما ضربت كذا الضمان مثبتان معنى واذا كنت كذا فقول بعد لو
في البيت اسعى وكفا في وهما مثبتان لفظا فيكونان منفيين معنى ولم اطلب
معطوف على كفا في فكون في سياق لو وهو مني لفظا فصير منسا معنى فلو و
ولم اطلب لقليل لسا قضا ولا البيت اخر اذ يصير معناه ما ثبت سعى لادى
معيشه اي لقليل وما كفا في قليل واطلب لقليل فكونا باسما سعيه
لقليل ومثبتا سعيه لقليل وهو ساقط منسب للمعنى فثبت ان هذا البيت
ليس من هذا الباب لما ادى من فساد المعنى فلا يكون ولم اطلب موجها
الى قليل بل يكون مفعولا محذورا وهو الملك كما يدل عليه البيت الثاني قال
المصنف في شرح المنظومة وايضا فانه قد علم في سياق ذلك لقوله ولكما اسعى
للمجد وثلا وقد يدرك الحمد الموثل امثالي فعلم بذلك تعذر نصب قليل باطلب
وعلم ان المقصود كفا في قليل من المال ولم اطلب الملك فلم يكن من هذا الباب اذ لم
يوجه الفعل الثاني الى ما وجه اليه الاول فوجب رفع قليل اذ لا عامل له سواء
وهذا معنى كلام سيبويه وقد اورد ابو علي اليفت مستدركا له للكوفي فلم يحرف عليه
ما ذكرناه عن سيبويه وغيره ولكنه لم يجعل الواو عاطفة في سياق جواب لو فحي

البيد

المنع المذكور وانما جعلها او الحال كانه قال كفا في قليل من المال في حال كونه
لم اطلبه وهذا الاعتبار يقع ان يكون من هذا الباب وما ذكره سيبويه اظهر
لوجوه ذكرها المصنف في شرح الفصل الاول ازوا والعطف اكثر والثاني
ان سياق الشعر يدل على ان طالب الملك **قال** مفعول ما لم نسف فاعله
هو كل مفعول حذف فاعله واقم هو مقامه يريد ان ذلك المفعول اقيم مقام الفاعل
معنى بان اسند اليه كما كان اسند اليه اذ يمنع الحكم بدون المحكوم عليه
ولفظا بان رفع كما كان الفاعل مرفوعا لان الرفع سمة السند اليه وان لم يصدر
عنه الفعل كما في المنفى وقوله وشرط ان تغتر بمعنى به از شرطه ان تغتر صيغة
الفعل المسمى فعل وتعمل ويريد معنى فعل وتعمل ما ذكره في شرح الفصل وهو
كل صيغة اسندت لا على حرفه قياما محلها ولا برتبة وزن فعل وتعمل محصور
والا لم يندرج فيه استخرج ويندرج **قال** ولا يقع اخذ يتربى لا يصح
من المعامل ان يقام مقام الفاعل فيها المفعول الثاني مراتب علمت والثالث
مراتب علمت فانه لا يصح اقامته مقام الفاعل لان مراتب علمت واعلمت دخل
على المسند والخبر والمفعول الثاني في باب علمت والثالث في باب علمت خبر
المبتدأ فلو اقيم مقام **الصار** مخبرا عنه وهذا باطل لان **ان**
مخبرا عنه هكذا علمت **الحكم** في شرح الكافية وفيه منع وهو ان
الخبر لا يكون مخبرا عنه بالنسبة الى ما اخبر به عنه اما بالنسبة الى شيء اخر
فجار لو وقع كثر الكوثر اعني ضرب زيد عمر او كثر الكوثر زيد ضارب ابو عمر اذا
جعل ضارب خبر زيد وابوه فاعلا الضارب وهنا ايضا كذلك فان المفعول الثاني

في باب علمت حرا بالنسبة الى المفعول الاول مخبرا عنه بالنسبة الى العلم وكذلك
يعول في الثالث مراتب علمت وعلة المصنف في غير شرح الكافية بان المفعول
الثاني اسند فلو اقيم مقام الفاعل يكون اسندا و اسندا اليه في جملة واحدة
ونقصه الامام الحديث بما ذكرنا ثم قال ولو قال لو اقيم مقام الفاعل يكون اسندا
واسندا اليه من جهة واحدة لكان حسنا وهذا كذلك اقول **وهو** نظير
فان جهة كونه اسندا من جهة كونه اسندا اليه كما بينا ويمكن ان يقر كلام المصنف
هكذا ان المفعول الثاني في باب علمت مفعولا با اعتبار كونه اسندا فلو اقيم
مقام الفاعل لصار اسندا اليه باعتبار كونه اسندا وذلك باطل ويندفع
النقص بهذا التقدير فليتامر وعلة تليد المصنف في شرحه للفصل بان
المفعول الثاني في باب علمت خبر عن المفعول الاول فاشبه الفعل فلا يقيم
مقام الفاعل كما لا يقيم الفعل مقامه ومنها المفعول له فانه لا يصح اقامته
مقام الفاعل وعلة المصنف في شرح الكافية بما تقر به ان المفعول له قد يكون
علة لافعال متعددة كقولك ضربت واكرمت واعطيت اكراما لزيد فلو اقيم هذا
المفعول مقام الفاعل فاما ان يقام مقام المجموع اى كل واحد ومقام البعض
وع **يد** يترجم خلوت بعض الافعال عن الفاعل **الاسند** اليه وهو باطل
اما **ان** مقام المجموع فلا نعلم قطعا **ان** يكون معمولا لكل واحد
في حالة واحدة والا لزم نواردا العوامل على واحد فلا بد وان يتعلق
بالحدها وحينئذ يخلو غير غير المسند اليه فلما اذا اقيم مقام المجموع فلا نعلم
قطعا **ان** لا يعلم ان يكون معمولا لكل واحد في حالة واحدة والا لزم نواردا العوامل

على معمول واحد فلا بد ان تعلق باحدها وحسب مخلوعه عن المسند اليه
فاما اذا اقيم مقام البعض فواضح فلما لم يطرده هذه القاعدة للعرب فتنوعوا في اقامته
مقام الفاعل في الموضع الذي لا تعدد فيه الافعال لذلك لم يعدم الماخذ فان قيل
فلزم ان لا يقام المفعول به مقام الفاعل لعينه هذا الدليل اجيب
بان المفعول به اذا كان مفعولا لافعال متعددة عكس ان يقام مقام بعض ونضم
في بعض فلا يلزم خلو البعض عن المسند اليه فان قيل لم ينعزل هكذا في
المفعول به اجيب بانه لا عكس في المفعول به لانه ان اضم مع اللام يلزم استناد
الحرف وهو غير جائز وان اضم بدون اللام لا يكون مفعولا لانه ان المفعول
لا المجرد عن اللام لا يكون مصرا اذا اللام لا تحذف عنه الا اذا كان مصدرا
ضادا عن فاعل الفعل المعلق فان قيل لا تحذف في ظرف اذا كان
مضمرا فيلزم ان لا يقام مقام الفاعل لعنه ما ذكر في المفعول به اجيب
بانه قد تحذف منه في على الاتساع اي على التشبيه بالمفعول به نحو يوم الجمعة
سرتة فيحذف ضرب كرم يوم الجمعة على ذلك ويكون فاعل بعض مستترا ومنها
المفعول به وهو ايضا محتمل لا يصح اقامته مقام الفاعل المذكور بحرف العطف
فلو اقمناه مقام الفاعل لكان اما ان تحذف الواو تبقى فان حذفها
خرج المفعول به عن ان يكون مفعولا معه فانه لا يعقل بدون الواو وان لم
يحذفها استنعى الركنين لانه ليس فاعله فانه يكون عطفا عن غير معطوف عليه فان
هذه الواو وان كنا اسمها واو المفعول به اصلها للعطف واعترض الامام الحنفية
عليه بان لقائل يقول لا يحذف الواو وهو يدعي ان ما بعدهما مشاركا لحدوث

او

قوله لفظا لاسما كما ان ضرب زيد مفعول محدود وقوله لفظا لاسما اذا
لا يتحقق مفعول من غير فاعل اصلا وقد جاء العطف من غير ذكر معطوف عليه لفظا
واو الحواشي عنه ان الفاعل يبار الفعل للمفعول محذوف نسيان منسب
صرح به جار الله في المفصل في فصل حذف المفعول به واذا كان كذلك يلزم ما ذكره
المصنف لو اقيم مقام الفاعل مع الواو واما قوله اذا لا يتحقق مفعول من غير فاعل
فيه نظر فان المفعول لا بد له من فاعل في نفس الامر واما في اللفظ او في ايراده
المتكلم فلا وكلام ابن بعث في شرح ذلك الفصل في المفصل يدعي عليه حيث
قال اذا بني الفعل للمفعول لم يترك الغرض الاخبار عن الفاعل وانما كان الغرض
بيان من وقع به الفعل فصارت الفاعل نسيان منسيا واشتغل الفعل بالمفعول
وارتفع وتم الكلام به من غير سوى المسواه قال واذا وجد
المفعول به تعذر له واستدل عليه المصنف في شرح الكافية بما شطه ما
ذكره في شرح المفصل وهو انه اذا حذف الفاعل فلا ولا ان يقام مقامه
ما كان اقرب الى الفعل وليس في المناهات ما هو اقرب الى الفعل من المفعول به
لانه من معقولته كما ان الفاعل من معقولته فاذا حذف احدهما وجب اقامه
الآخر مقامه فان قيل استدعاء الفعل للمصدر اقرب حيث كان
واصل اليه لغرض اسطة حرف جر لفظا ولا بعد يرافقه اجاب عنه
المصنف في شرح الكافية بان في الفعل دلالة على المصدر فان اقمناه مقام الفاعل
لم يترك الكلام فائدة متجددة فان قولنا ضربت كذا يفيد شيئا فان ضربت شجرة
فان قيل فنقول ضربت شجرة واشتد فيه منهي زائد على الفعل

عند

فلم يكن اول قلبي اجاب عنه المصنف في شرح المفضل بالكلية في
الامر في خاصه ولذلك حكم على شدة بانه صفة وانما يكون الصفة بعد
تتمه الاسم فصار فوك ضرب ضرب وضرب ضرب شديداً ان الاسناد الى ضرب
(فهما سوار فان قيل) فالمتعدي اليه المتعدي اليه هو في المعنى يقتضي
الفعل ولو كان المفعول به غير حرف اولي وقد قلنا ان الاولوية فيه على بقية
المفاعيل لاجل الاقضاء والفعل يقتضيها جميعاً اقضاء واحداً قلنا
اجاب عنه المصنف في شرح المفضل بان العرب لم تعدت الفعل الى احدهما بنفسه
والى الاخر بواسطة فصارت الصورة كانه اقوى منه باعتبار اقضاء الفعل
مفعولوه او لذلك فان قيل ان المفعول به غير حرف اولي منه فلم لا يكون
المفعول به مقتضياً على بقية المفاعيل التي اتمت الالاف في مقتضى الفعل وليست
بقية المفاعيل مقتضياتاً قلنا اجاب عنه المصنف في شرح المفضل
بانه لما كان متعدداً اليه حرف جوه مجرى امثاله ما تعدى اليه الفعل بحرف
جزء لكونه السابك على حال واحدة فاجروا قولهم استغفرت الله من الذنب عني
من الذي مجرى قولهم استغفرت الله في الدار اعني في الدار فان كان من الذنب
من مقتضياتة وليس في الدار في اقضاء الفعل لما اشار به في باب الجار والمجرور
فجعلوا الحكم في الجميع من كان ذلك او لا ولكن على سبيل الاستدلال
باب اعطيت انما كان الاول ضرباً اعطيت
اول من الثاني لان الاول ضرباً اعطيت فيه فاعلت ما فرحت به الاخذ فاشبه
الفاعل لتلك الجملة فيرفع قيامه مقام الفاعل اي سبب تلك الجملة او سبب

تلك الشبهة قال المصنف في شرح المفضل وهذا المطلق هو اسم المحوز
مطلقاً وشروطه ان لا يقع له فلو قلت اعطيت العبد الجارية لم يتم مقام الفاعل
لان الاول لانك لو اذقت كما واحد وقع للبر لا تعرف الاخذ من الماخوذ فلذلك لو لم يترس
للمفعول به وقلت اعطيت العبد الجارية لكان تقديم الاخر معتبراً خوف اللبس
لانك اذا اذقت الاول في الباء بمقام الفاعل جاز التقديم والتأخير لا يتفان
اللبس لا ترى انك اذا قلت اعطيت العبد الجارية او اعطيت الجارية العبد كان اللبس
مستغنياً بخلاف حاله في المنصوب فبالو قد وقع للبر لا ترى انك اذا قلت
اعطيت العبد الجارية فمفهوم ان العبد هو الاخذ فلو ذهبت نقول اعطيت الجارية
العبد وعدم واستقصى المعنى الاول وقع للبر لا اعراب مخصوص في احدهما
غير **باب** المبتدأ هو الاسم انما قال الاسم معنى لفظاً محوزاً وقام او
تقدم او نحو قوله وان تصوموا خير لكم للنبيه به على ان غير ما يكون مبتدأ اما
الجوف فلا لا يصلح ان يكون جزء من الكلام واما الفعل فلا لا وضع لستد الى ما
بعده واما الجملة فلما قال المصنف في امالي المسائل المتفرقة من ان الجملة اذا اذقت
بالاسم فاعطيت باسم تركة صفة فترجم جازان مع صفة وحالاً وجزاوم تقع مبتدأ
لعدم التصحيف فيها لا ترى انه لو قل قام ابوه في الدار على منى رجل قام ابوه في الدار
يرجع الضمير الى غير المذكور وهو غير سائغ ولو صرح بقولنا رجل قام ابوه في الدار لكان
رجل مبتدأ وقام ابوه صفة لا مبتدأ فان قيل ان الماخوذ حذف والموصوف
واقامة الصفة مقامه فيصح كما صح ضارب في الدار وشبهه فالجواب
ان حذف الموصوف وان كان غير قياس انما يسوغ اذا كانت الصفة اسماً كالوصوف

اقامة مقامه واجراء طائرا وكما يلزم معرفة اقامة اسم مع مقام باسم
 عنه ما هو في اول الاسم مقام الاسم ولما قولهم ما منهم ما تثنى في
 حاله ولا فهو وان كان في حذف الموصوف وقامه الصفه مقامه مع
 كونهما جملتين على خلاف القياس فلا يعارض عليه هذا ما ذكره المصنف في الامالي
 فان قيل فقد صرح المصنف في شرح المفصل في اجاث خبر المبتدأ بان الفعل
 في قوله تعالى سوار عليهم اندرهم ام لم يندرهم مبتدأ مقدر المصدر وهو صاف
 لما قاله في الامالي فلان احاط عنه المصنف في امالي المسائل المتفرقة
 بما قرره الامام الحديث وهو انه مؤلف مع الهمزة مصدر معرفه فان الهمزة وام
 هنا لتحقيق معنى النسبة لدخولهما في الاستفهام وما يحق لها النسبة
 يكون محكوما عليه بها فكون اسما فاما خصا هذه الفايده في هذا الموضع كان
 موضعها وكما صح وقوع الجمله مع ان مبتدأ فرحت كونهما مؤلف مصدر معرفه
 فذلك يصح مع الهمزة وام وقال المحدث وهو الخاكي عما يؤثر في معناه ولفظه
 فان كان معه ما يؤثر في معناه ولفظه فان كان معه ما يؤثر في معناه الجونا
 زيد قائم او في لفظ نحو من خالق غير الله لا محجبه عن كونه مجردا وقال
 عن العوامل اللفظية بحج عنه ما يدخل عليه ازواجها وكان واخواتها
 وطنت واخواتها لانه ان ما دخل عليه واحد ماد كراش المبتدأ في
 كونه اسما سندوا لا تميز اليه عنه الا بالتحديد قال المصنف في
 امالي المسائل المعرفه العوامل اللفظية مطلقه على كان واخواتها وعلى
 طنت واخواتها وما الحجازيه وحروف الجر وان كانت لفظيه ايضا الا انها لما كانا

ذكر
 في

صار اليه باسم حدث ان جدد وصفه او اسم الحدث لا فعله
 فاعل ان جعلت ما موصوله في خبره على ان لا يجوز ان جمعها معناه الى شيء
 منها لما مر ومنع ذلك الجواب من ان لا معنى لذلك الحدث حتى يراى منه
 ان مدلوله حروف معناه بل ذلك الحدث نفس المعنى فالوجه ان لا يجمع بينها ونقول
 هو اسم فعله فاعل او هو ما فعله فاعل او هو ما فعله فاعل الى اخره نعم
 لو تون اسم وجعل ما زائدة او صفه يستقيم المعنى وقد ورد على هذا قولهم ضرب
 ضرب شديد فانه اسم لما فعله فاعل فعل مذكور معناه ولفظه فهو ان دخل
 في الحد واداد حل في الحد فحج ان نتصبا كانه انما حد لعرف فتصبي كان
 الفاعل انما حد لعرف برفع واللازم وهو وجوب باطل فسطا المألوم وهو
 الدخول في الحد فحج اخراجه عن الحد زيادة قيد بعد قوله معناه وهو غير مقام
 الفاعل وهو غير وارد لانه عندنا داخل في الحد ولا شك ان ذكرنا تعرفه هنا
 لتنصب ولكن بعد ان عرفنا ان منة فسمما بحرفه وهو اذا قصد اقامته
 مقام الفاعل وجعله احد الجزئين فاذا حصل الاعلام بذلك اي بما ذكرنا من ان منة
 قسمما بحرفه ثم حدوا المفعول المطلق باعشار ما هو مفعول مطلق فحج
 دخول الرفع في الحد وان كان الغرض من محذوفه ان ما تقدم
 من تحصيله اي اخراجه عن الحكم الذي هو عليه حاصر وقد ذكر
 حكم الرفع واذا كان خاصا حكم الرفع يكون ما عجز حكم المفعول المطلق
 هو النص قطعا والخاص المخرج عن حكم المفعول المطلق يكون فردا او فردا
 ما يكون واجبا دخوله في حده فلا يجوز اخراجه عن حده نعم واذا كان ما تقدم

الانتصاب

نفي حصصه بكانه و...
عرفنا ان رفته واجبها سدم واستغنى...
ما نصب هذا الحدود في محل الحاصل...
لا فائدة فيه زائد لانا لو ذكرناه...
الى ان يخرج هذا القسم اعني ما اقيم مقام الفاعل...
علم حوجه عنه قل هذا وحاصل قوله...
المعترض بقوله واذا دخل في الحد...
فبحر اخرج المرفوع عن الحد...
القسم الحام حكمه الرفع لزم منه...
لكن خطأ محض لا ينبغي ان يكون...
المفعول المطلق نفسه يرتفع اذا اقيم مقام الفاعل...
مفعول مطلق وليس مفعول مطلق من جهة واحدة...
بالسبب المستقيم واعلم ان نفي قول المعترض...
ريادة قد عكس نفي الملازمة ضرورة ان انفار اللازم...
ان لو كانت الملازمة صادقة والمصنف لم ينفه به...
عن الملازمة وانما فعل هذا لتبسيطها به على ان المعترض...
عن الحد باتفاق اللازم يكون جوابه نفي الوجوب...
الخراج ابتداء عن ان نفي الملازمة من الدخول في الحد...
لكن الجواب نفي الخراج من جهة لزوم الساقط وهو السري لزوم الفساد

صار البتة...
فاه الاقرب به والمفعول فيه...
شرط في نصب هذا...
في الحقيقة وقد ورد في ذلك المفعول به...
مع انه مرفوع والمفعول فيه فان يوم الجمعة في سرت في يوم الجمعة...
مع انه مجرور وعنده ذلك كالتفسير فان وسامته مجرور والمستثنى فان قسامته مرفوع...
على البدلية والفاعلة وسامته مجرور ويوجد في بعض نسخ الشرح والمفعول...
معه وهو خطأ فان المرفوع بعد الواو في قولنا احسب ان لا يزيد ليس مفعول معه...
وكذلك المحفوظ في قولنا ما كرتد وعمره فان في...
مكرهت كراهتي فان كراهتي قد يكون مفعول به اذا اردت بها كراهة صادرة عن...
الفاعل قبل الفعل مع انه يصدق عليها التعريف وهو ظاهر احسن عنه...
بان المراد بما فعله ما صدر عنه بصدور الفعل المذكور فكراهتي ان صدرت...
عن المتكلم بصدور الفعل المذكور فهو مفعول مطلق وان اردت بها كراهة...
صادرة عنه قبلها والصادر عن المتكلم بصدور هذا الفعل كراهة كذلك كراهة يكون...
مفعول به ولا يردك لانها لم تصدر عن المتكلم بصدور الفعل المذكور...
ويكون للتاكيد فاما للتاكيد فاما لا يردك لانه على جهة له فعله وزعم بعض المتأخرين...
ان المفعول المطلق ناس عن تكرير الفعل الذي هو قسم الاسم والصواب...
انه يؤكد وتكرير للفعل الذي هو الحدث الصادر عن الفاعل فاذا قلت ضيقضها...
فكذلك قلت او قلت ضيقضها لانه لم يدل على الزمان الذي يدل عليه الفعل القيم

للأسم وكان فائدة ناكدة المضرب لانا كذا فاعله ولو كان ما كان ضربا آخر
لأفاد ناكدها والذي للنوع هو أن يخص بعض أنواع الفعل أما ما يخص
مثل رجع القهقرى أو نصفه مع وجوده أي مع وجود الموصوف أو وجود
المفعول المطلق مثل ضربا سديدا أو مع حذفه مثل ضرب أي ضرب وضرب
ضربا لا ميرا ومع هذا العدد مثل ضرب الضرب الذي تعلمه فإن قيل
النوع إذا علم من الصفة لا من المفعول المطلق أحسن بأن المفعول
المطلق الذي للنوع هو الذي يخص بعض أنواع الفعل إجماع أن يكون حصو
به نفسه أو غيره ولا يخفى أن المفعول المطلق الموصوف يخص بعض أنواع الفعل
بواسطة الصفة والذي للعدد هو ما يصاغ للمرات كقولك ضربت ضربه وضربت
قوله فالاول لا شئ ولا يجمع بخلاف أخيه لأنه موضوع للحقيقة
بأسهل جهة اطلاقه للقليل والكثير منه على اختلاف أنواعه وإذا كان كذلك
لعدته ثبته وجمعه إذا تشبهت أو ما يكون إذا احتقوا أن متقاربا اشتراكا في
في اسم واحد من علامات التشبه في أحدها اختصاصا وهذا قد عذر أن يكون
معه مثله لأنه المحقق على اختلافها فاستحال أن يحصل معه مثله وأما الثاني
والثالث فصح التشبه فيهما لصحة حصول مثله مع ما الثاني فلا للنوع
المتنوع عن نوع آخر فإذا انضم إليه نوع آخر سلك ما الذي به يكون التشبه وأما
الثالث فظاهر **قوله** وقد يكون تعريفا أي تعريفا للفعل مثل
فعدت جلوسا لأن الشرط أن يكون بمعنى كما علم من تعريفه سواء كان لفظا أو تعريفا
لفظه ثم اختلفوا في ذلك فمنهم من قال لا بد أن نص جلوسا بعدد في تعدد

جلوسا لأنه في مفعول مطلقا وموكل لا يخلو بقدر عدم الاحتياج
إليه ولا يستعمل في حلفه أو في قوله ولا ضرورة شيا وقال سبويه
هو منصوب بحلف مفذرا واستدل أبو علي بسبويه بقوله لعدت على الدهر
الافتقار والخازم البطل السالك الثغرة البقطان كالحا مشي أهلوا عليها
لخيفل الفضل فعوله مشي منصوب على مفذرا بالسالك لأنه موصوف بالبقطان
ولا توصف الموصوف قل عامه فلا يقال حررت بالصارب الطرف ريدا بل يقال
بالصارب ريدا الطرف قوله كالحا حاله منضم للبقطان ولخيفل فخصه كالم
والفضل فخصه بسببه المرأة في شئها وأهلوا الكبير الشئ قال المصنف
في أمالي المسائل المتفرقة قوله خلق الله السموات فقال إن الخلق هو المخلوق
وواجب أن يكون السموات مفعولا مطلقا لسان النوع إذ حقيقة المصدر
المسمى بالمفعول المطلق أن يكون اسما لما دل عليه فعل الفاعل المذكور وهذا
كذلك لما ثبتنا على أن الخلق هو المخلوق ولا فرق بين قولك خلق الله خلقا وبين
قوله خلق الله السموات إلا ما في الأول من إطلاق وفي الثاني من التخصيص
فهو مثل قولك فعدت فعود الوعدت الترقصا فإن أحدهما السالك والآخر لسان
النوع وإن استويا في حقيقة المصدر وهذا أمر مقطوع به بعد ما ثبت أن المخلوق
وهو الخلق ومن قال بأن المخلوق غير الخلق وإنما هو مفعول الخلق وجب أن يقول
السموات مفعول به مثله في قولك ضربت ريدا ولكن لا يستقيم ولا لا يستقيم
أن يكون المخلوق مفعول الخلق لأنه لو كان متعلقا لم يخل أن يكون الخلق المتعلق
وردا أو مخلوقا فإن كان مخلوقا تسلسل فكان باطلا وإن كان قد عفا طرأ لأنه

فلو لم يحترق منده لورد نقضا وانما كان قوله النار من افعال غير انما بقوله
النار يخرج غرضه الفعل لان افعال الا قبل هذه النار فلما قبل لا قبل
الفعل اخرج غرضه بخلاف احر فان لم يوشد بنا اخر لا تار فيه نحو حمار وحرار
ملا موشد كاد والحر فان فـ اطلاقا في العدل ووزن الفعل ان كان
اسما فشرطه العلم كما قال الف والنون اركان اسما فشرطه العلمية اجيب
بان العدل ووزن الفعل اذا كانا في اسم وان لم يمنع الصرف الامع العلمية
لكن العلمية ليست مقوية ومتممة لما لا كما ان العلمية علم مستقلة فذلك منها
علم مستقلة بخلاف الف والنون فان العلمية متممة لما مر ان الف والنون
في الاسم يحتاج الى العلمية وكذا قبل اذا نكر وعروا ببقا على سب واحد واذا نكر
عثمان لا يسمي على سبب اصلا **والد** وما فيه علمية مؤثرة فان يكون لا
اثر لها كرجل سمي بمساجد او حرارة لا اثر للعلمية لاستقلال الحكم بالجمعية
والفنا الثانية وانما عبر بهذا القيد ليلا ينتقض هذه القاعدة اعني وما فيه
علمية مؤثرة الى اخره مساجد وحرارة علمية فانها اذا نكر يكونان غير منصرفين وانما
انصرف كل ما فيه علمية مؤثرة لما تبين من تفصيل ما تقدم ان العلمية لا جامع شيئا
من العلل حال كونها مؤثرة الا وهي شرط فيه اي في ذلك الشيء لا العدل ووزن
الفعل فانها لا جامعها وليست شرط فيها وسان ذلك ان العلمية المؤثرة بشرط
في غير العدل ووزن الفعل ان الوصف لا جامع العلمية مؤثرة لما تبين من
التضاد على ما سيجي بيانه فسقط والتاثير ان كان بلا الف فلما جامع مؤثرة
فسقط وان كان نفعها سوا كان النار او معنويا فقد تقدم انها شرطية في العلم

هي شرطية في العلم لا جامع مؤثرة فسقط والركب شرط العلمية ولا
النون او كانا في اسم فشرطه العلمية وان كان في وصف فلا جامع لما بينهما
من التضاد فان قيل العلم ساقى بالذات الوصف والجمع اما منافاته
للو وصف فلما سيجي بيانه واما بالجمع فلما قاله المصنف في اما في الكاف فمر ان الجمع
لا جامع العلمية لما بينهما من المناقاة لا كما اذا سميت به فقد خرج عن كونها
جمعا واذا كان كذلك فاي حاجة الى تقييد عدم جامعته اياها بالموثرة
اجاب عنه الامام الحديثي بان قال بعد زوالها اعتبار بقاها تاثيرها
كبقاها ولم ساقى بالذات زوالها وتأثيرها بعد زوالها فقيده وقال يمنع
مؤثرته الوصف معه للتضاد ومؤثرته مع الجمع والحق المانث لعدم
الحاجة اليه فلم سوى لم يخرج عن هذا الذي ذكرنا من ان العلمية لا
جامع شيئا وهي مؤثرة الا وهي شرطية في غير العدل ووزن الفعل فانها
بجامعها غير شرطية اما لو العلمية مؤثرة مع كل واحد منهما فلمنع
صرف عروا جمدا واما كوز العلمية غير شرطية فيها فلا انها لو كانت شرطية لهما
لما امسح العدل ووزن الفعل من الصرف مع علمية لكنه يمنع مثل
ذلك واستمر اذا نكر هذا فاذا نكر كل ما فيه علمية مؤثرة فان لم يكر في
واحد من العدل ووزن الفعل بقي بلا سبب اصلا لان العلمية تزول
بالنكر وبزول كون الباقي سببا لكون العلمية شرطية فيها واما اذا
انتفى الشرط اسفل الشروط وادانكر وفيه احدها بقي على سبب واحد وهو
العدل واما وزن الفعل لان العلمية تزول بالنكر قوله

في الشرح وان كان معها امر اخر جواب عن سوال مقدمه وبعد السوال انه
يمكن ان يكون مع العدل والعلمية او مع وزن الفعل والعلمية سبب
فادكر قول العلميه وسبق العدل والسبب الاخر يكون غير منصرف لوجود
العلميه فاقصص ما ذكرتم بهذه الصورة وتقرر الجواب ان الكلام بما فيه علميه
مؤثره فكون الوصف والجمع والفاعل الثاني خارج عنه وكل سبب هو
غيرها وعر العدل ووزن الفعل والعلميه شرط لغيره عند التنكير قطعاً
لنوال شرطه وهو العلميه فلا ينتقض ما ذكرنا بما ذكرتم فتبين ان كل ما فيه
علميه مؤثره اذا لم يصر في اعلم انه اشار في اشارة هذا الكلام الى جواب
سوال بقوله وهما متضادان فلا يكون الا احدها فقرر السوال انه
يمكن ان يحكم العلميه والعدل ووزن الفعل في اسم والعلميه ليست
شرطاً لها فاذا لم يبق سببان اعوا العدل ووزن الفعل فانقض ما ذكرتم
وتقرر الجواب ان العدل ووزن الفعل متضادان لان العدل
لا يكون الا بالاوزان المذكوره ولا شئ فيها من اوزان الفعل فلا يكون الا
مع العلميه الا احدها واذا كان بينهما تضاد فلا يكون مع العلميه
الا احدهما فان قيل اخر في قولك مرتب يزيد ويرجل اخر عدل ووزن
الفعل قل احاب عنه الامام الحديثي بانه اذا جعل اصلاً اخر منه
فجحد مذهب من لا يوجب العدل اقول وللمشكل ان نقول اذا جعل
اصلاً اخر بالالف في اللام بحقوقه العدل ووزن الفعل فيعود
الاشكال فالوجه في جواب هذا الاشكال بما قدمته في باب الع

الصفة في المقصود بالنداء فجعلوا الاعراب بالجر التي كان يصفها الواشع
النداء تنبيهاً على انه المنادي والثاني ذكره المصنف في شرح المفصل وهو ان
صفة الملبم لما كانت مع الملبم كالشئ الواحد بخلاف صفة غير الملبم بدليل حوا
مرتب يزيد في الدار الكريم وامتناع مرتب في الدار الكريم صار الرجل
في قولك يا ايها الرجل كانه منزه الاسم فجعلوا حركه الاعراب الحركه التي يكون
له لو كان منزه الاسم حقيقه وعلى ذلك استقيم قياسه على ما زيد الطر
لظهور الفرق بينهما بما ذكره المصنف فان قيل اذا كان الرجل هو المقصود
كما علم من امر الاول لا يكون صفة لانها لم يكن مقصوده احسب
ان معنى قولنا ان الصفة غير مقصوده انها غير مقصوده بالنسبة الى منوعها
لانها غير مقصوده اصلاً فالرجل وان لم يقصد بالنسبة بحيث انه المنادي
اذ لو كان كذلك لوجب ان يكون ياداً خلافه مقصود في الاصل والحقيقه
بانه مطلوب اقباله وسعي ان يكون منادى لانه منع دخول حرف النداء
عنه اللام فتوصل باني وجعل بالاعمال وصار صفة لانه على معنى فيه
ومعناه انه مطلوب اقباله اصلاً وحقيقه مقصوده ومعناه كماله على معنى
في متبوعه صفة وغير مقصوده بالنسبة ولا يلزم من كونه غير مقصوده بالنسبة
حوا حذفه فان رجلاً في رتبة رجلاً غير مقصوده بالنسبة مع انه لا يجوز حذفه
لرفع اهام الهاء فان قيل اذا كان الرجل هو المقصود بالنداء فلم
لا يجوز في تابعه الوجهان كما في تابع ما زيد الطر في الجواب ان الرجل
معرب مرفوع وتابع المعرب المرفوع يجب ان يكون مرفوعاً سواء كان مرفوعاً او مضافاً

فنعول يا ايها المايزون ان المضاف الى المضاف هو الاول لا الثاني
فان قلت يجوز ان يحذف المضاف من العاقل وان زيد في مفعول
المعرب عن اللفظ احسن بان زيد في المثالين كان مفعولاً بصيغة
باد في تغيير وهو قطع المضاف وحذف ان ومعناه باق على ما كان مفعولاً
بالحذف الرجل في ما هما الرجل فانه وان لم ينصوب المضاف بان كان مفعولاً
لكنه لا يكاد ينصرف منصوباً لانه عنده تغييرات كثيرة فحذف وفصل واقامه
ما والرجل مقام ادعوا والكاف وغيرها ومعناه او كان مفعولاً خبري ولان
انثاني فظهر الفرق وقالوا يا الله حاشه ادخلوا
ما على الاسم في هذا اللفظ ادوزغس وان كان فيه لام التعريف املا في
منزله منزله الماص للزومها وعوضها عن المفعول التي يوافقها ان اصله الماله
فعلت خرك المخرج الى اللام فحذفت فصار اللام ثم ادعوا اللام في اللام فقالوا
الله ثم فخموا بعد الفتح والضم دور الكسر قال المايزون في شرح
القانون الجولي من خواص هذا الاسم العرب تعلقظ لانه فلا ينصرف ما على
مخرجها كما ينصرف في مخرج اللحم واللبس فيخرج منه حتى ينتشر في اللحم
فيكاد يعلوه ويكون ذلكها مادام قبلها فتحة او ضمة فان كان قبلها
كسرة جرت على اصلها من التثنية نحو سم الله ادا لكسرة فزد داعي الى ما له
ويرقق اللام مناسب للامالة وتعلقظ الفخيم لما ودد لكسرة فيضار
عوضا عن المحذوف فثبت هذا الميراث اعني لزومها وعوضها عن اللام فيه
نار له منزله حرف في حرف الكلمة فحذف ادخل حرف لنداء عليه

الاول محذوف والمذكور اخر هو خير الله في النسخ ولا يتم
في السبيل والاول في المثالين المذكورين في التثنية انما هو محذوف
بوصلة واما لانهم كرهوا ان ياتوا باسم مبهمة يطلقونه على الباري لانه رعايته
في تحقير محض الى كماله في علم المعاني واما لان اطلاق الاسماء عليه تعالى
موقوف على الادز ولم يحذف في ايتها وهذا حتى يصح يا ايها الله
ولكن في مثل ياتهم تم عدى والمصنف في شرح المنظومة يعي اذا نودي المفرد
ثم كره مضافاً في الاول وجهان واما نصب الثاني فلا اشكال فيه لانه مصداق
او كره مضافاً اما الضم في الاول فقط لانه منادى مفرد وكان منصوباً واما النص
فعلى وجه واحد هما ان يراد بتم الاول المضاف الى عدى المذكور اخر انما كذا
لفظاً بلفظ تم الثاني والسالك للفظي بالي ولا يغير ما قبله وما بعده عما كان
عليه فلذلك بقي منصوباً وانما قلنا لا يلد باللفظ لان المعنوي قد تغير ما قبله
بحوضته انت نفسك زيد فان نفسك اقصى زاده انت بما قبله الثاني ان المراد
ياتهم عدى تم عدى فحذف المضاف اليه استغناء عنه بذكره اخر لانه هو الذي
انهم قالوا من دراغي وجهه الاسد فحذفوا التوزن من دراغي لكونه عندهم مضافاً
لامضاف اليه لانه لا يقدح في الاسد المستغنى بذكره اخر او الحذف في ياتهم عدى
تم عدى اخذ لانه اتفاق المضاف والمضاف اليه جميعاً في اللفظ وما اقدم فالمصداق
فيه مختلف فاذا جاز ذلك فيه مع اخلا والمضاف لاتفاق المضاف اليه فهو
مع اعا والمضاف والمضاف اليه اولى والمحذوف منه فيه مذهباً ان احداً
ان المحذوف منه المضاف اليه هو الاول الثاني مضاف الى عدى وهذا

هو الظاهر والادب عليه انما هو الاول
امر من محذوف احدهما التقديم والتأخير غير فائدة والاخر هو المحذوف
المضاف والمضاف اليه والمذهب الاخر ان تم الاول مضاف الى عدى المذكور ويتم
الثاني مضاف الى عدى محذوف ووجهه انه لو لم يكن كذلك لادى الى ان يكون
المتاخر لفظا ومعنى دالا على تقدم والمعقول ان المتقدم يدل على المتأخر والحوال
عاد كره اصحاب المذهب الاول بان الفصل والتقديم والتأخير لا سعة الكلام
ولا تمنع بيانه ان حذف المضاف اليه من الثاني وتم الاول مضاف الى عدى المذكور
فصار ياتى عدى يتم فتم الثاني غير تام لان عام الاسم اذا لم يكن في اللام باليون
او المضافه فاخر عدى ليكون عوضا لفظا عن عام يتم الثاني وتم الاول بما بعد
وها الامان جميعا الا ترى انك اذا قلت ياتى عدى يتم لم يكن مستقيما لانه لم يتم
ولم يعوض عن عامه واذا اخبرت وقلت ياتى عدى عوضت عن عدى المحذوف
لفظا مثله وصارتم عدى بالنسبة الى الاول كالقيام فلاجل ذلك كان التقديم والتأخير
والفصل هذا جميع ما ذكره المصنف في شرح الكافيه متناول الكلام المذهبين
وقال المصنف في اجابات المضافه في شرح الفصل مذهب سبويه
ان علامه مضاف الى اسام المذکور اخره وحذف المضاف اليه فكانه اراد ان
يحل الدال على الحذف متديما في المعنى والادب يحبان لعقل المدلول
وانما اخره لانه لو وقع موضعه غير الجاء الثاني مضافا الى عدى مضافه
ولما تقوم مقام مضافه فاخره ليكون كالعوض من المضاف اليه بداهة
اسما وهو في المعنى غير مانس اليه علامه ومذهبه في زيد وعمر وقام ان خبر

الاول محذوف والمذكور اخره هو خبر الثاني والفرق بينهما انه قد وضعتم اي
في البيت امر واجب التأخير وذلك الامر ما ذكره من قوله لو وقع موضعه غير الجاء
الثاني مضافا الى اخره مع محذوف الذي اوجب التقديم وهو ان الدليل يحبان
يكون قبل المدلول وهما معني في زيد وعمر وقام لو كان خبرا عن الاول لوقع في
موضعه غير ضرورة اي مع عدم الضرورة وهو اي عدم الضرورة انه يجوز ان
يكون خبرا مبتدأ محذوف واما اوله فلخص هذا الفرق هو انه تحقق في
البيت موجب المتأخر مع تحقق موجب التقديم واما في قوله زيد وعمر وقام بحق
موجب التقديم واسم موجب التأخير فلو كان قائم خبرا عن الاول لوجب تقديمه
فلما لم يقدم علم انه خبر عن الثاني وشرع في معنى الاسات الموردة في هذا
الموضع وهي ثلثة الاول ياتى عدى لا ابالك لا يلقينكم في سورة عمر هذا البيت
لجرر مخاطبة قوم عمر لجرار التثنية وسبب ذلك ان عمر كان مع عمر بن الخطاب
فوعدهم قوم عمر بحرصهم عليه يقول كفوة عنى حتى لا يلقينكم في هجا واحش
بسبب تعرضه الى قال الجوهري في الاما لكر هو مدح ومعناه انك يا جده
كرم وشجاع باسل لا يحتاج الى اسيرك وتقوم بامرك وقال
الازهرى هو شتم واذا قلت لا ابالك ما ترك من الشتمه شيئا اي لست
بأبرز شدة بل لرسه ولا بدعي لاسم البيت الثاني يا من راى عارضا استبر
من ذراعى وجهه الاسد اراد بالذراع ذراع الاسد وهاكول كان نيران
وجهه الاسد اراد به النجم والنادى في البيت محذوف كانه قال يا قوم من
راى البيت الثالث علامه او بداهة الخ هذا الجراء البداهة اول اخرى

النفس والعلاء حري
والجزارة من الفرس راسه وعواذته والنهد العظيم ولم يردان على قواعده
لحاكرا واغاريدان عظامه عظمه **والمضاف المنادي**
اذا اصف الى بار المتكلم فيه وجوه الاول اثبات بار المتكلم مفعولا للوجه
الثاني اسما للمكلم ساكنا وهذا الوجهان لا يختصان بالمنادي بل
لكونان فيه وفي غيره ووجه ما ذكر في المحرور ان الله تعالى الوجه
الثالث ان يحذف الباء وتبقى ما قبله مكمورا ووجهه ان المنادي
كسر الباء استعمال فلما كثر حذف الباء للتحفيف وتبقى ما قبله ليدل على الباء
المحذوف وهذا الوجه الرابع ان قبل الباء الفاء والكسرة فحده ووجهه ان
الالف والفتحة اخف من الباء والكسرة وقد خفف له كما قبل في دعوى دعا
وفي ما قبله في طي قال الله تعالى يا اسفا على يوسف ويخفف
الحاء لبيان الالف في الوقف خاصة لانها هاء السكت وهي لا تكون الا
في الوقف وقالوا ما الى وما الى اذا كان المنادي ابالوا ما مضافا الى
بار المتكلم فيه الوجه المذكورة ووجه آخر وهو ان تكتب بار المتكلم نارة
ووجهه انه حذف الباء من اليد والى لانه الكسرة عليها م دخلها
النار اما في ما م فقط لانه موث واما في ما الى فللمحمل على ما امر جعلت
عوضا عن الباء قال **حالة العلامة في الكشاف في تفسير سورة**
فان قلت كيف حال الحاقها الثانية بالمدكر قلت كما جاز
بحرف كحامه ذكر وشاة ذكر ورجل ربعة وعلام بفعلة فان قلت

ساجد

فلم يزل محذوف والمذكور اخره خذ الى الالف الثانية
والاخره ثانيا في ان كل واحد منهما زيادة مضمون الى الاسم في لغز
ويحذف في ما بال الكسر لانها بدل من حرف ناسب الكسر والفتح لانها
بدل من حرف متحرك بالفتح **والالف دون التاني** انهم
من الالف والتاوي يقولون يا اتا ويا اتا ولا يجمعون من الباء والباء
ولا يقولون يا اتى ويا اتى والفرق انهم لو قالوا يا اتى ويا اتى يجمعون
من العوض والمعوذ لما علمت ان النار عوض عن بار المتكلم والجمع من
العوض والمعوذ مستنع واما الجمع من الالف والتاوي فانه جمع من
عوضين وهو جائز **وقالوا ما انما** ويا انما مفعول من الوجه
حيث كان المنادي مضافا الى بار المتكلم اما اذا كان المنادي مضافا
الى اسم مضاف الى بار المتكلم فيل يحذف في الاحكام المقدمة بمعنى الوجه
الرابعة المقدمة او لانه تفصل وهو ان يقال الخ فان يكون المنادي
لعط ان مضاف الى ام او عم مضاف الى بار المتكلم او غير فان كان الثاني
مثلا باعلام امي ويا اعلام عمي ومثل يا انما عمي ولا يحذف في الوجهان
الاولان اما ملان المنادي وغير وان كان الاول مثلا يا انما
ويا انما عمي فيحذف في الوجهين الاربعة المذكورة قوله في الشرح واما حري
منه في قولهم يا انما عمي يعني انما حري الاحكام المقدمة من
منادي مضاف الى مضاف الى بار المتكلم في قولهم يا انما عمي ويا انما عمي خاصة
لان في غير سببه ان هذا يعني يا انما عمي كثر كثر يا اعلامي وان

٢٦٩

لم يكن من بابيه لغيره انما الارباع المتكلمة بالاعلام في المعاملات
 لتشاركته في الغيب وهو الكثرة بخلاف نفسه الباب يعني القسم الثاني
 من القسمين اللذين اوردناهما فانه لم يكثر كثره باغلا في فلم تعامل تلك المعاملة
 وكوز في ما انزاعى وما انزاعى وجه آخر وهو ان حذف الالف من ما ان اما
 وما انزاعى وهو وجه فصيح وان لم يحى مثله في ما اعلام اما ان ما انزاعى وما
 انزاعى الطول لفظا من ذلك فباب من الحذف كثر منه واما لانه في صور المركب
 فجعلت حركته حركة المركبات **وترخم المنادى** جابر يريد
 ان الترخم في المنادى جابر في سعة الكلام وفي غير المنادى اغا يكون في
 ضرورة الشعر وان شديويه الاضحت جالما رما ما واضحت
 منك شاعرة اما الجبل الغد والرياح جمع رمة وهي الجبل البالي
 واما ما مرخ امانة وهي اسم اضح وساعة خرها قال
 المصنف في شرح المفصل هذا البيت واضح فما ادعاه سبويه ورده المرد
 باز الرواية وما عدى كعبدك يا امانة وهو تعسفاته والترخم حذف
 في اخر الاسم بحذف اخره وسه لان اخرها لم يحذف وكذا فاض
 وعصافان المحذوف منهما للاعلال والحاصل ان الحذف في الرخم لمجرد
 الحذف اي لعله مطردة بل في باب الابدال بخلاف الاعلال فان
 الحذف فيه لعله مطردة وان لم منه التحذف هكذا فهم ما ذكره تلميذ
 ان الحاجة في شرح المفصل ومخرج ايضا اب ويدودم لانه كثر استعمالها
 ولاها فعد ان تفي على السكون بصراغاه بعد ما يقول الامر المطلوب

بالكرة والنحو **الترخم**
 فلما لم يبق له من الاعلام
 وان حرب ان الحذف في الاعلام والحقها فرفق
 وم لان الهاء شبه الالف خفاء ومخرجها والحق من العلة حلا فحذف
 والحذف الذي في اب ويدودم وست وفي مقال النوع من الاعلال ومخرج انضاح
 واصلة مخرج وانما حذف فرائع اب سلسر وهذا قل مع ان الحاصل الاجل في
قال **وترخم** شرط الرخم ان لا يكون مضافا للغير الرخم في
 المضاف لان الاسم المضاف حكمه بعد التسمية حكمه قبل التسمية لانهما
 اسمان معربان باعرا من مختلفين فلورخم فاما ان رخم الاول واما ان رخم
 الثاني الاول لاستقيم لان الرخم سمي في وسط الكلمة من حيث المعنى في حكم
 جزء من الاول وذلك على خلاف الرخم والثاني لاستقيم لانه ليس غنادي
 لان الذي وقع عليه النذر لفظا هو الاول فلما روى الامر ان معنى اللفظ
 والمعنى بعد الرخم فان **فلم** امتناع رخم معد كرب
 ورفع اخره **قلت** اجاب عنه المصنف في الشرح بان الامتراح في
 بعد كرب اقوى الا ترى انك تقول معد كرب ويرفع اخره ولو لا قوة الامتراح
 العرب هذا الاعراب فقد نال عز الشاء حكم الاستقلال لفظا بخلاف
 المضاف وهو الوجه الذي منع من ترخم المضاف اليه فظهر الفرق بينهما
 هو الاستقلال اللفظي مناسب للترخم في معد كرب باعتبار زواله وترك
 الترخم في المضاف اليه باعتبار بقاءه ولا مستغاث لان المستغاث مطلق
 فيه رفع الصوت والحوار به فهو المطلوب لطولته الحذف منه ولهذا
 يد في اخره **قال** **ولا حمله لان** **الحكم** ان يحكى على الامتراح

فان كان في آخره **ن** سمى **ن** نحو انما اجعلها اي جمعنا
وزيدنا معا في اصلها المعنى واحد كما في اسما وروان ودمشق فان الالف
في صحاح مختلفتان معاني اصلها المعنى واحد وهو التانيث والالف والنون
في سكران مختلفتان معاني اصلها المعنى واحد وهو التذكير وباء في التثنية
احللتا مع المعنى التثنية محذوفان مع انهما لما كان في حكم زيادة واحد
نزل منزلة الزيادة الواحدة قال الامام الحديثي اخبرني عتقا
لا زيادة في اخره كجعفر وعافيه زيادة واحدة كزرق وعافيه زيادان لكن
لم يزد امعا كما لو جمع زرق على زرق ثم اشبع كسرة الفاق حتى يصير زرقا
فان السالم يرد مع الهمزة بعد وعافيا زيادان في المعنى كعصيب او لعين
بقامتا اذا جعل ياءه للتانيث والالف علامة التثنية او لحدتها المعنى
دور اخر كعقرب فان الف للتانيث ولا معنى لنونه فان محذوف في الجمع
حرف واحد وانما قال في اصلها اي وجعل ما هافه علما وقابلا للرحم تشرها
على انهما حاله العلمية لفسدان معنى فان السائين في بصري علما لا يدلان
على معنى وعد محو صحاح ما زيادناه في حكم واحد حكم التثنية يعني ان الف
زيد لمد الصوت وهمزة للتانيث لانها المدة عن الالف التي كانت للتانيث
لكن الالف اذا حكم الهمزة وغلب حكم الهمزة عليه حتى يقال انهما
للتانيث محذوفان معاني الترخيم هذا كلامه واعلم ان في اسما
حشا اخر وهو انه قد اختلف فيه على ما فيه زيادان في حكم الواحد
حرف صحيح وقبله مدة قال المصنف في شرح المفصل

بالكسرة والفتحة والياء وانه
الضمة والفتحة والياء وانه

منه سوية انما زيادنا زورنه فعلا من الواو **ن** سمى **ن** وادهره على غير
فان كملت في ما واحد وقد دهره غير الى ان اسما انما جمع اسم سمي
به المونث واسم من الصرف للتانيث المعنوي والعلمه فعلى هذا يكون اخر حرفا
صحيحا وقبله مدة فكون مثل عمار ومذهب سوية اقرب الى المعنى لان
اسما الاعلام اكثرها صفات ولم يسم بالجمع لانما اذا زدد الاسم سكونه
جمعاً ومن كونه صفة كان حمله على الوصفه اولى واعقد سوية قلب
الواو همز محافظة على هذا المعنى ومذهب غير اجري على معصية الفاط لان
فلا الواو همزة اذا قدر وسما على خلاف القياس ولا ضرورة تلجى الى ذلك واذا لم
تكر الواو منقلبه وجب ان يكون افعلا وهذا وان كان قويا وانما خالده سوية
لكثرة التسمية بالصفات وقتله بالجمع فزاد ان فلا الواو همز اقرب
من سميهم بالجمع هذا كلامه فان في الرحمان مع سوية لانه لو سمى
به مذكر كما سمع من الصرف انما لو كان جمعا لم يمتنع من الصرف حسنة
لثروا للتانيث المعنوي **ن** سمى **ن** احوار عنه المصنف في شرح التصريف
بازاقتناعه من الصرف جسيمة لانه اسم مونث سمي به مذكر فاعتبر التانيث
فيه كونه **ن** سمى **ن** او حرف صحيح قبله مدة يعني بالمد هنا زياده
حرف معروف المد ساكن مثاله عار منصور ساكن فادار خم قبل ما ع واما
محذوف الحرف وانما محذوف فيه حرفان زياده حرف معروف المد ساكن مثاله
عمار منصور ساكن يدي لانه لم يزد من حذف الحرف الصحيح واذا حذف
الصحيح فحرف العلة الزائدة اولى واما في الفتح محذوف لانها ليس

مراده ولا يارعه **المراد** انما هو كذا **المراد** انما هو كذا
ما لم يزد في ما وانما قال اكثر من اربعة احرف لانه لو كانت اربعة لم يزد
لا يجوز حذف حرفين منه لما مر ولو لم يزد حرفان في كل ما كان قبل الحرف
منه وهو اكثر من اربعة احرف لكان مغنيا عن هذا القسم والقسم الذي قبله
وانما عدل الى هذا القسم اي التيسير والفصل الامر من الاول والتبني على
عنه حذف الحرفين فان حذف الحرفين في القسم الاول مغايرة لعله حذف
الحرفين في القسم الثاني والثاني في الاعلام منفصل احكام الواقع في كلامهم
ما يحدف منه حرفان فانما يحدف منه حرفان له حكمان الاول ان يكون في
آخر زائدتان في حكم الواحدة والثاني ان يكون في آخر حرف صحيح قبله
وان كان مركبا معي بالمركب ليس مضافا ولا مجعلا
المركب الذي هو مضاف او مجعلا قد استثنى لما عديم من اشباع الترخيم منه وانما
يحدف من المركب المذكور الحرف الثاني لان الحرف الثاني منه عتابة زيادة
الحرف بعد تمام نية الاسم فاشتهرت بالسنة والحق السانث وكما حذف
ما بالسنة والحق السانث بالرحم يحدف الجزء الاخير من المركب بطريق الاول
لما فيه من الاستشغال بزيادة لفظه لانه مركب كلمتين وعلما ان يكون قوله مع
ما فيه من الاستشغال لاشارة الى ان الحرف يحدف الجزء الاخير من المركب
ويظهر ان الاستشغال انما هو في الحرف الثاني لغنى غائبا الثقل منه
بزيادة لفظه على لفظ الاول والرحم للتحفيف فاحذف به ما نشأ
الثقل منه وهذا بطريقه ما لا شبهة فيه في وجب حذف الخامس من تصغير الخامس

بالكسرة والفتحة والياء
الضمة

وهو قوله لا زال في سهوله حتى يبلغ الخامس ثم يندفع فانما حذف الذي ارتدع
عنه **المراد** ان كان غير ذلك في غير ما ذكر من الصور انما يحدف حرف
واحد لانه لم يوجد مناسبا يحدف لاجله اكثر من حرف وهذا هو الاصل والزيادة
انما كانت لعارض كما في الصور المذكورة فادان الى العارض بقى على الاصل **المراد**
وهو في حكم السانث المحذوف بالرحم في حكم السانث على الماكر في اللغة
لانه في حكم الموجود لانه مراد اذا القابل باحار معلوم منه انه فاصد حارث واذا
كان في حكم الموجود لفظا ومعنى ما لفظا فلانه اردت لفظ حار لفظ حارث غير انه
يحدف آخره بخسفا واما معنى فلانه ارد به سمي حارث فالاولى بقا ما بقى على ما كان
عليه فلذلك يقال في حارث وغود وكروان ما حار كسر الراء وما غو ما غار الواو
وما كرو ما غار الواو مفتوحة فسقى ما قبل المحذوف على حاله **المراد**
وقد جعل اسما براسه وفيه لغة اخرى فلسه وهي ان يكون الباقي اسما برا
وبوجهها انهم يقدرون المحذوف في اسم ما حتى كان الاسم نبي على هذه الحروف
الباقية فلذلك عاملوه معاملة الاسم المنفصل لان الحذف فيه لا للاعلال
الحقيقي ومن لغتهم ان الحذف لا للاعلال الحقيقي كما بعدوم بدليل انه اعرب يدوم
وعطى لفظا لما كان حذفه للتحفيف وان كان فيه شبهة للاعلال كما مر ولو حذف
للاعلال الحقيقي مع الباق على حاله بدليل عصا وقاض فانه مع المعرب على الصا
والضاد وهذا التمرير يندفع الساقض عن كلام المصنف فانه قال في شرح المنفصل
مع مع اذ لا يكون التماثل على حرفين وليس هذا كيد ودم لانه انما صار كذلك لئلا
مراد عدل وقال المصنف في شرح الكاف انما حذف من يدوم

بجمعها اعلالا فهدا وجه طامر نفوذ هذه اللغة القليلة بقول في محار
محار بالضم لانه يكون بالضم لو كان اسما مستقلا ونقول في غود ماغي لاكر لما
حذف اللام بالرخم وفدرت الباء في اسما براسه وجان تعامل معاملة فيا
كلامهم وقام كلامهم ان اذا وقع اخر الاسم واولها ضمة قلبوا الضمة كثره والواو
باء فوجب ان يقال ماغي ونقول في كروان باكر ابله الف لا بل ما حذفته الف واليون
نسا منبأ اتقى اخر الاسم واولها فتح وحكم امثالها ان قلب
الف فوجب ان يقال باكر قال الامام المحقق صدر الدين الحلي
رحمه الله في انشراح الدرر انما اورد المصنف من امثلة لان التغير على
اللغة الثانية اما في الحركة فقط او في الحرف فقط او في الحركة والحرف جميعا
فلا اول مثل باحاد والثاني مثل باكر او السال مثل ماغي ولو رخت باحوها
لقلت باحوها لا بل ما حذفته الف في اخر الاسم ما منظر بعد الف زيادة
فياسها ان نقلت من اقول لا تحفي على ان هذا على اللغة الثانية
واما على اللغة الاولى فلا قلب من الباء كما نقلت وواكر والفا وقد عمو
اكر اذا رخت فاضون اسم رجل فله على اللغة الاولى ما قاضي باثبات الباء و
ان حذفها انما كان لعارض لفظي وهو وجود صورة الواو فلما حذف في الرخم
زال موجب حذفها وجب ردها وانما قال لعارض لفظي اذا لعارض المعنوي
لذلك فان الباء حذف من اربعة اذ عرصة اطلاله على الموش ثم لا عاذا
اجعل علما كوفد واول لا تحفي على ان هذا مشكل فان الواو وان
حذفت للثاني حكم الموجود فقاس اللغة الاولى انما انما انما

بالكسرة والفتح والياء ونان

مصنوعه فغير ما بعد ما وما على ما ذكرنا امران الاول ما كان المصنف في
شرح المفصل كحذف قالوا في فاضون علما ما قاضي باثبات الباء على اللعين
ولو قيل بحذف ذكر على الكسرة لم يعد والثاني قوله في شرح الكاف وقد زعموا
فانه لم ينسب اليه ونسب الى النحس حش قال وقد زعموا واورد على
الزاعمين ترخم محم فان قياس على ان يقال ما محم كرا ان الرار اصلها
الكسرة وانما سكت لعارض لادغام لوجود مثلها فاذا رخم فقد لاك الموجب
للسكون وهم لا يقولونه ويقولون محم باسكان الرار فاحسب
عن ذلك بان بار قاضي شيت في مواضع كثر محورات فاضيا وقاضيه والقاضي
فلها اصل في الاثبات لفظا وانما ذكر الاثبات لعارض خلاف الرار في محم فانها
لم شيت كره فيه بوجه من الوجوه فانه لم يتحرك اصلا فلهذا وجب الرد في
فاضون ولم يحجب الكسرة في محم وهذا قول الفارسي قال وقد
استعملوا صيغة النذر العرب محم بابا على باب اخر مع اخلا فها لا شيت الهاء في
اخر عام مثا ذلك قولهم اما انا فاعل اما الرجل اصله تخصيص المنادي
لطلب اقباله على كمن نقل الى معنى الاختصاص محم عن معنى طلب اقباله في قولك
اما انا فاعل اما الرجل وقولهم سوار على فقام فعدت اصله سوال عن تعسر
مع التسوية بينهما ثم نقل الى الحذف بمعنى التسوية فغير سوال لعلك سوار على فقام
ام فعدت النذر والمندوب شيت في باب الاختصاص سانه اكر اذا ناديت
زيدا مثلا تقولك يارب فاحضر زيد بطلب اقباله واذا ناديت به تقولك ولا يرب
فقد احصى الجمع عليه فاسر كما في الاختصاص فاستعمل صيغة الندوي

اللغة

في المندوب **باب** الالف في المندوب **باب** الالف في المندوب
المتفجع عليه شامل للمندوب وغيره مثل اولك الله علم وفوله يا اودوا
نصته عنه وانما حدة بلامه لا يدخله سواها من حروف النداء فصلها للضم
واغلا يدخله سواها لانه لما احتج في المندوب بالحرف لندا ادخل فيه بلامه
اشهر حروف النداء واوسع بحال الالف يستعمل للفرد والبعيد ثم اردوا النص
فجعلوا له حرفا يخص به لخصيص النص فيه ويرفع اللبس وهو **باب**
وحكمه حكم المندوب في الاعراب والناحك المنادى لانه لما حمل المندوب
على لفظه يعني ان استعمالها فيه اجرو مجراه في تقاصله فان كان مفردا
معرفه ضم وان كان طويلا يعني مضافا او مشبها به نصب وكله كقوله كقوله
والعله واحده مثال المفرد وازيداه مثال المضاف واعبد المطلباء مثال
المشبه بالمضاف واضار بازيداه فان **باب** اضار ما كن فلا
احد **باب** انه تعرف بيا اذا قصد به معين **باب** وكان ياد بحوز
ان نزل في اخر المندوب حرف مد لانه لما قصد وانطوى الصوت به ليكون
اظهر في تحصيل الغرض من المندوب يجوز وازيداه حرف المد وكانت الالف في
لانها احرف زيادتها اكثر لانها اقعد في المد فاختارها **باب**
فان حفت اللبس بزيادة الالف قد نوجب التباسا فحسد براد حرف مد من
حذفه في اخر المندوب بانه اكل اذا قلت في نذ غلام المرأة المخاطبة
واعلام مكاه بالالف التيسر نذ غلام الرجل المخاطب وحركة اخرى كسر يند
التي هي من حسن لكر فصار واعلام مكاه وكله اذا قلت في نذ غلام جمع المدكر

المخاطبة واعلام مكاه بالالف التيسر نذ غلام المخبر ويكره وان كان ساد
الالف في الفصل المنكر للضم فريد الواو قبل واعلام مكاه واذا وقف فلكل ان
زيد لمار السكت اما زيادة الالف فليان حرف المد واما زيادتها في الوقف فلا
مختصة به لانه وضعها **باب** ولا نذ لك المعروف قال
المصنف في شرح المفصل لاندك الاسم المعروف في الدال على المندوب
مخصوص لفظه فاما النكرات واسما الاشارة فليست بهذا القول لان
النادب غرضه الجوار يدكر في شفع عليه اما التعريف واما الاقامة عذر في ذلك
ولا يحصل هذا المعنى لان يكون الاسم كما ذكرناه ولا فرق بين ان يكون علما
او كالعالم وعلى ذلك وافر حفر بين من زماه منزله واعبد المطلباء هذا كلاً
اذا عرف هذا فلا مندب لكره ولا اليهم فلا يجوز وارجلاه ولا واهذا ولا وافر
الكرم الضيوفاه واجازة الكوفون لقول العرب وافر حفر بين من زماه
عنه بانه بمنزله واعبد المطلباء اذ شاع واشتهر ان حافوه هو **باب**
واشنع مثل وازيداه اختلفوا في حوز الحق علامة المندوب بصفته فوس
لجيز والخليل عنقه واستدل بوس على مذهبه بان الصفة مع الموصوف
كالضاف مع المضاف اليه كما جازوا امير المؤمنين جاز وازيد الطويل
قال المصنف في امالي المسائل الخلاف والجواب
الفرق وذلك ان المضاف والمضاف اليه تركيبا وصار مدلولها واحدا
فصار كل واحد منهما كالنار من نذ حتى اكل لو فصلت احدهما عن الاخر لكان
المدلول اصلا وليس كذلك الصفة والموصوف فان الموصوف مستقل بالمدلول

مع الهمزة عن الضمة اذ لم يأت بعد عام الاول وكما له تعرض فقد مر الفرق
بين الصفة والموصوف والمضاف والمضاف اليه وقال في شرح
المنطوية وايضا فانه فياس في اللغة فيكون باطلا ووجه قول الخليل ان
العلامة اعم للمندوب والمندوب في قولنا وارب الطويلة هو الموصوف
لا الصفة قال الخليل لو حاز وارب الطويلة يريد ان الاسم
الاول هو المندوب وجاءت الصفة بعد عام بحكمة فلو لحقت علامة المندوب
الطويل للحقت ما ليس عندوب وكان يجب ان يكون ما ليس عندوب مطلقا
ولما لا ان يقولوا يلزم من حوز الحرف العلامة بصفة المندوب حوز الحرف بصفة
ما ليس عندوب وكحوز حذف الحرف نفى حذف حرف
النداء وحذفه على ثلث اقسام ممنوع وحازير وواجب فالممنوع في اسم الجنس
قال المصنف المراد باسم الجنس كل ذكر قبل النداء يصح نعتها اي
باللام واختر بالسكر عر مثل يازيد وباعلام هذه لانه معرفة قبل النداء واختر
بالقيد الاخر عر مثل يا ايها الرجل وباعلام رجل لان اللام لا يدخل
في حوز حذف حرف النداء عنها قال المصنف في اني الى السائل المتفرقة
واما استنع حذف عر مثل يا رجل لان اصلها يا ايها الرجل وبانها المارة
فاستعينوا بقولهم عن الالف واللام لانها على العرف المستفاد من
الالف واللام ولما حذف الالف واللام استعني غرضها لانها اغا وضعت
وصلة الى نداء ما في الالف واللام ففي يا رجل فاحذف حرف النداء الكثرة الحذف
واختر واعا كان ما ايها الرجل هو الاصل لعلك يا رجل لان المقصود نداء الالف

في حوز الحرف
النداء

ومعلوم انهم لم يجمعوا في تعريف وقد علم ان تعريف الالف واللام
هو الاصل واذا كان تعريف الالف واللام هو الاصل وجب ان يكون يا ايها الرجل
هو الاصل لانه لا يقال الا ذلك وكذلك يمنع الحذف عن اسم الاشارة مثل يا هذا
لان اصله ينادى با دخال الوصلة مثل يا ايها الرجل واللام اجتمع العرفين
وهو ممنوع فحذف الوصلة اما ان التعريف مختلفان او لا نعم قد مر في تعريف الالف
مستفيا كما بعد بعضهم انما تعريف الالف في هذا فلو حذفوا يا ايها الرجل
منع الحذف عن المستغاث والمندوب يكون معناها ناس التكرار يحصل
الغرض حتى حوز والزيادة على لفظ الاسم فكان معناها ناسيا في الحذف
ولذلك اي ولكونه مناسباً للتكرار لم يرخ والحازير مثل يوسف اعرض وباعلام ذا
وباعلام رجل والدليل على حوز الحذف هنا ان المحذوف اسم الرجل المندوب
فلا يلزم من امتناع حذف مور متعدد امتناع حذف واحد وهو
عن اسم الجنس في قولهم اصبح ليل واود مخوف واطرق كرا وهو شاد اما اصبح ليل
مثل انصرف في شدة طلب الشيء وفي اول قولهم اطرقت يا امرئ القيس
وكان ينبغي ان يقول اصبح ليل فمقول فريعت لا خطاب اليها
لست عطف لفظ تصغيرها فالت اصبح ليل واود مخوف مثل النقص على حلقص
والنقص من الشدايد واطرق كرا مثل لم ينكح وحصر اول منه ذلك كان اصله
خطاب الكروان بلا طر او لوجود النعام ولذلك يقال انعام اطرقت كرا ان النعام
والفري وبما ان الكروان يخاف النعام والواحد في الهمز واغا وضعت
اقوع الميم خلقا عنه هذا على مذهب الصريين وهذه الكوفون انك

شان

٢٩

معد

لام

اللهم بالله
 وقالوا اللهم
 وحذف المنادي لتمام قرينه فاعلم ان المنادي
 مفعول به والمفعول به يجوز حذف لتمام القرينه فلهذا يجوز حذف المنادي
 للقرينه مثل قوله تعالى الا يا اسجدوا على قراة تحف الا فيكون الاحرف
 منه واحرف ندا والمنادي محذوف بعد الالهة والاسجدوا على
 قراة تشدها يكون اصله ان لا يسجدوا فيسجدوا ويكون فعلا مضارعا
 منصوبا بان الناصبه اذ عنون ان في فعله والله اعلم
 الثالث ما اضم عاملة اي الثالث من المعاني التي يجب حذف الفعل
 منها المفعول به الذي اضم عاملة مشروط بان يكون له مفسر وهو قياسي
 كالثاني وهو كل اسم كما ذكره قوله كل اسم هو المقصود فان الكلام في
 المفعول به وهو يكون الاله اسما وفعله فعل محرج عنه ما بعد اسم
 وغيره اي غير الاسم مما ليس بفعل يجوز حذفه وورد ابو منطل وزيد
 في الدار فاني زيدا في الامثلة المذكورة وان كان اسما للز ليس بعد فعل
 فلا يكون مما حذفه قوله وشبهه لدخول زيد انت محسوس عليه وشبهه
 حواريك انت صاربه فان زيدا في المثالين مما حذفه وليس بعد فعل
 فعلا وشبهه لدخول قوله مستغفل عنه ضمير المحرج مثل زيد اضرب
 فانه الفعل ليس بعلة لا عنه ضمير والباب معقود لما نصب بفعل مقدر
 فتبين هذا الجيد المحرج مثل ما ذكره قوله او معلقه لدخوله ما علق
 الفعل فيه معقود الضمير وورد المصنف في امالي الكافية لثاله زيدا

فبكانه بالضم غلامه وزيد اضرب عمرا واخاه وزيد اسميت به واما مثله
 زيد اضرب رجلا خبثه قال الامام الحديثي اي بما عمل في ضمير
 الاسم المقدم يجوز حذفه اضرب علامه اول هذا الذي ذكره منقول
 بقولك زيد اضرب عمرا واخاه وزيد اضرب رجلا خبثه فان ما اشتغل
 الفعل به في الصورتين لم يعمل في ضمير الاسم المقدم وكتب الامام صدر
 الدين الحديثي على حاشية الفصل الفعل اما ان يشتغل بضمير واما
 ان يشتغل بما هو ضمير وهو اما ان يكون مضافا الى ضمير او
 معطوفا عليه المضاف الى ضمير او موصوفا بما يعمل في ضمير او مضافا
 بما يضاف الى ضمير يجوز حذفه عمرا في دارة اول هذا الذي
 ذكره غير تام فان المصنف حكم على قول المتنبي ولو قل القيت في شق
 من السقم ما غرت فخط كاتب بانه مراب ما اضم عاملة مع انه غير المقام
 التي ذكرها وهو ظاهر بان الامر الكلي الشامل لجميع صور هذا الباب ان
 يقال الفعل اما ان يلتبس بالضمير فيه او يعرف بواسطه واحده او اكثر
 وسند كرهذا مزيد سان في ازيد ذهب به **قال** لو سطر
 عليه يعني لو سطر على الاسم المقدم بان تقدر كونه عاملا للنصب احترامه
 عما وقع منه ما لا صدر الكلام مثل زيد هل ضربته فانه اسم بعده فعل
 ليس بعلة عنه ضمير ولكنه لو سطر عليه لم ينصب لانه لا يعمل به بعد
 الاستفهام فما قبله قال المصنف في امالي الكافية
 ليس من شرط هذا الباب ان يصح نصب الفعل حقيقة وانما معنى قوله

لوسلط عليه نصبه لان الفعل فحمله لو قدر المبدأ في حقه
 على الاسم لنصبه ويوجد في نسخ المتر او مناسبه والطاهر انما الحقه
 عن المصنف انه لا يوجد هذا اللفظ في شيء من كتب المصنف والحمله انما زده هذا
 ليدخل فيه الامثلة الثلثة الاخيره فان التام في المصنف نفس الفصل
 المذكور بعد الاسم باناسب توجه ما فان قيل لا بد من زيادة
 قيد اخر على التعريف زاده ابن المالك وهو ينسب المقدم الى ما بعد ليخرج في
 الدار زيد فاضرب وقوله تعالى السارق والسارقة فاقطعوا على يدهن سبويه
 قلت في جوابه بان هذا والمثاله خرج بقوله لوسلط عليه نصبه
 بان الفعل فحمله لا يعمل في مبتدا فحمله اخرى فان قيل
 يجوز ان يضربته داخل في الحد فيجب نصبه احس بان المراد
 كل اسم المفعول به وزيد في زيد يضربه ليس مفعولا به لانه انما ذكر ليحتمل
 عليه لا لثبوت من وقع عليه الفعل فلا يدخل في الحد فان قيل
 اذا اراد به المفعول به وقال بعده هذا واختار الرفع اي رفع ذلك الاسم بالابتداء
 وما هو مفعول به كيف يصح ان يختار رفعه احس بان المراد منه
 الاسم المفعول المقيد هذه القيود ان راعى عند قصدانه وقع عليه الفعل
 او قيل ان قصد به ذلك اختار ان يرفع بالابتداء اي جعله مبتدا اولي من
 جعله مفعولا به قال وينصب اي نصب فعل محذوف وجوبا
 نفس نوعه ما بعده وانما انتصب مع حذف فعله ولم يصرف في خلاف سلام
 عليك واصله سلم لان ما بعده قرينه ذالة على خصوصية المحذوف

مثاله

فكانه باق وعلامه وزيد نصب بما بعده خلافا للكوفي لانه لا يستقيم ان
 يعمل الفعل اعمالين من جهة واحدة اي نصب عن طاهر ومضمرا فحمله
 المفعول به الواحد ولا يستقيم ان يقال زيد في زيد اضربه بذلك الهاء
 لانه شعذرة في زيد اكلت طعامه اذ يلزم ان يكون زيدا ما كوله واول
 وكذلك يجوز ان يقال الهاء بذلك مرزدا لانه لو جعل بذلك مرزدا وعرف تقدير
 فعل اصلا في زيد يلزم دخول العامل اولا في البدل وهو غير سايف وان قدر
 فعل في زيد حصل المطلوب فان المطلوب هنا انه لا بد من تقدير فعل
 ناصب قال المصنف في امالي المسائل المتفرقة لا يجوز ان
 يكون زيدا ضربته بذلك الهاء في ضربته لو حين احدهما التقديم اذ هو تابع
 والثاني الفصل بينهما بالحمله ولا يجوز ان يكون الهاء بذلك مرزدا للفصل
 بينهما بالحمله الفعلية وانما قال بغير نوعه لان المفسر انما يدل
 على المقدار المشترك من جميع الافراد اذ لو دل على فرد خاص دون غيره
 لا يمنع بعد غيره وليس كذلك قطعاً قال المصنف في شرح المنظومة
 وانما وجب حذف الفعل لانه فسر بما بعده ولا يجمعون بين المفسر والمفسر
 وما يتوهم من قوله تعالي رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين
 انه اتى بالفعل مع كونه قد فرغ من تقويم وانما هو مثل قولك علمت زيد اعلمته
 كاتبا لم يحى الفعل الثاني لمجرد تفسير الفعل الاول وانما جاءت الجملة الثانية
 تبين الجملة الاولى قبل تمامها باعتبار ما تعلق به مكوّنهم ساجدين
 افتقاراً الى جاز الله العلامه في الكشاف فان قلت

بما معنى كرايات فلست ليس تكرار اغاها كلام بل انما نقول على تقدير
سوال وقع جوابا له كان يعقوب علم قال له عند قوله اني رايت احد عشر كوكبا كيف
رايتها سايلا في حال روتها فقال رايتها لم لي ساجد في راسي
ان المقدر الناصب للاسم الذي يحرضه ان امكن ان يكون مثل المذكور
كان تقديره اولي لان المذكور حينئذ يكون ادلة على المحذوف واغاقا لاول
لان تقديره ليس بواجب اذ يصح تقدير ما هو عام وان لم يكن تقديره فقد رتب
الفعل المذكور مع معموله الخاص وذلك المعنى مرادف للفعل المذكور وان لم
يكن ذلك فقد رتب معنى الفعل المذكور مع معموله العام وان لم يكن معنى هذين
ما هو عام الافعال وهو الملازمة فان اي فعل فرض منع ان يتحقق دون
الملازمة فغير عكس فالاول زيدا ضربته والثاني زيدا ضربته مررت به فانه
لا يمكن تقدير مررت كان مررت لاصب المفعول واذا ضم مررت مع معمول
حاصر مثل مررت بك و مررت بزيدا فكون معنى المحاورة معدرجا وزنت
والثالث زيدا ضربته علامه لا يمكن تقدير ضربته اذ ليس المعنى على ان المتكلم ضرب
زيدا و ضربت اذ ضم مع معمول خاص مثل ضربت وكضرت زيدا يكون معنى
الضرب وقد عرفت ان لا يستقيم تقديره واذا ضم مع معمول عام مثل ضربت
النصارى يكون معنى الاهاية لا الضرب اذ ضرب المتكلم جميع النصارى
عنه من صور واهانتهم متصور فيقدر اهت زيدا ضربت علامه وهذا مستقيم
فان ضربت علامه زيدا لم اهانة زيد والرابع زيدا ضربت عليه اي اسطرته
لا يمكن تقديره بوجه ولا معنى مع معمول الخاص فانه ايضا الجبر ليس

فان ضربت علامه زيدا لم اهانة زيد والرابع زيدا ضربت عليه اي اسطرته

المعنى على ان المراد تقديره ومعنى الجبر مع معمول تام يكون الاهاية او نحوها
وليس المعنى ايضا ان المتكلم اهانة زيدا ومعدرا عام الافعال وهو الملازمة لانه
مستقيم والراية عليه مشكوك فيه فعلى هذا يجب حذف قوله الخاص والعام قوله
في الشرح وهذا المقدر مبتدأ خبر محذوف يدل عليه ما بعده تقديره وهذا
المقدر مثل الفعل المذكور او معناه مع معمول الخاص او معناه مع معمول
العام او الملازمة وقوله ان امكن تقديره مثل الفعل الى اخره جمله مبنية
لهذه الجملة المحذوف خبرها **والرفع** وكما ان الرفع اعلم ان
الاسم مما يحذفه يختار رفعه نارة ونصبه اخرى وسنوى الامر ان تارة
ويجب نصبه اخرى ولا يكون لزوم الرفع لان الباب معقود للمفعول المصوب
بفعل مقدر فلا يستقيم لزوم الرفع لانه محجوب عن حقيقته فالمصنف شرع
في بيان الاول فاعمال ويجتاز الرفع بالابتداء عند عدم قرينه خلافه الضم
في خلافه يعود على الرفع اي عند عدم قرينه خلاف الرفع قوله بالابتداء اي
رفعها يكون بالابتداء لا بالفاعلية لئلا يلزم حذف معرضه ومنه ومثاله
زيدا ضربته قال **سواء** النصب عن كثير والرفع اجود لانه
لا يلزم مع الرفع تقديره ولا حذف وفي النصب يلزم التقدير والحذف فكان
الرفع اوله لانه لا يلزم عدم لزوم التقدير والحذف فان **وس**
في المثال الذي ذكرتم اعني في زيد اضرته قرينه خلاف الرفع اعني قرينه
النصب موجودة وهي ضربته فانه مفسر للتقدير الناصب ويكون قرينه للنصب
الادب قرينه خلاف الرفع قرينه النصب الجار والواو

٢١٩

[illegible]

لكن لا يغدو الاستغناء

ان يقع بعد حرف النون وانما كان مع استوفى الفعل مع
كلا استغناء وعلة كعلمه وانما قال بعد حرف لم يخرج السرفاء بعد الرفع
وقد كان من التقيد بحرف نفي لا يحصر بالفعل يخرج لما وقع بعد
حرف نفي يحصر بالفعل مثل لم ولما وانما كان بحسب نصبه ومنه ان يقع
بعد اذا الشرطية مثل اذا زيد تلقاه فاكرمه فانه يختار نصبه لا قضاها
الفعل لما فيها معنى الشرط ومما وجد خولا اذا الشرطية الفعل لفظا او
بعد ما كان الشرطية بلزيم ان يوجب النص في هذا الباب كان الشرطية كونه
الرفع في هذا الباب دليل على انه لا يلزم دخولها الفعل قال الامام
الحديثي هذا الالزام خطأ فان ما وجد دخولها الفعل اوجب بعدها نصب
وسواء لم لم يوجب دخولها الفعل لم يوجب بعدها النص ومنه
ان يقع بعد حيث مثل حيث ردا ضربه فانه يحار نصبه حيث
ان حيث وان اضيف الى كلتا الجملتين الاسمية والفعلية الا ان اضافتها
الى الفعلية اغلب واكثر فلهذا كان المختار بعدها النص ومنه
الامر والنهي مثل زيد اضربه عر ولا يصح هذه ايضا قرينة من قران النص
لما تقدم من ان جعله خبرا مفسرا فافاة الطلب الى جوار حتى ترجع النص
مع وجود قرينة الرفع التي هي اما والاصل الذي هو سبب لانه التقدير والجذف
وقرينة الرفع هذه عامة ما سوى الطلب من قران النص وهو العطف على
الجمله الفعلية على ما عرفت وما ذاك الا لقونها في اقتضاها النص حتى غلبت
ما عطف عليها ومنه ما عطف خوف لير المفسر بالصفة مثل انا كل شي

في قوله ان يقع بعد حرف النون وانما كان مع استوفى الفعل مع كلا استغناء وعلة كعلمه وانما قال بعد حرف لم يخرج السرفاء بعد الرفع وقد كان من التقيد بحرف نفي لا يحصر بالفعل يخرج لما وقع بعد حرف نفي يحصر بالفعل مثل لم ولما وانما كان بحسب نصبه ومنه ان يقع بعد اذا الشرطية مثل اذا زيد تلقاه فاكرمه فانه يختار نصبه لا قضاها الفعل لما فيها معنى الشرط ومما وجد خولا اذا الشرطية الفعل لفظا او بعد ما كان الشرطية بلزيم ان يوجب النص في هذا الباب كان الشرطية كونه الرفع في هذا الباب دليل على انه لا يلزم دخولها الفعل قال الامام الحديثي هذا الالزام خطأ فان ما وجد دخولها الفعل اوجب بعدها نصب وسواء لم لم يوجب دخولها الفعل لم يوجب بعدها النص ومنه ان يقع بعد حيث مثل حيث ردا ضربه فانه يحار نصبه حيث ان حيث وان اضيف الى كلتا الجملتين الاسمية والفعلية الا ان اضافتها الى الفعلية اغلب واكثر فلهذا كان المختار بعدها النص ومنه الامر والنهي مثل زيد اضربه عر ولا يصح هذه ايضا قرينة من قران النص لما تقدم من ان جعله خبرا مفسرا فافاة الطلب الى جوار حتى ترجع النص مع وجود قرينة الرفع التي هي اما والاصل الذي هو سبب لانه التقدير والجذف وقرينة الرفع هذه عامة ما سوى الطلب من قران النص وهو العطف على الجمله الفعلية على ما عرفت وما ذاك الا لقونها في اقتضاها النص حتى غلبت ما عطف عليها ومنه ما عطف خوف لير المفسر بالصفة مثل انا كل شي

في قوله ان يقع بعد حرف النون وانما كان مع استوفى الفعل مع كلا استغناء وعلة كعلمه وانما قال بعد حرف لم يخرج السرفاء بعد الرفع وقد كان من التقيد بحرف نفي لا يحصر بالفعل يخرج لما وقع بعد حرف نفي يحصر بالفعل مثل لم ولما وانما كان بحسب نصبه ومنه ان يقع بعد اذا الشرطية مثل اذا زيد تلقاه فاكرمه فانه يختار نصبه لا قضاها الفعل لما فيها معنى الشرط ومما وجد خولا اذا الشرطية الفعل لفظا او بعد ما كان الشرطية بلزيم ان يوجب النص في هذا الباب كان الشرطية كونه الرفع في هذا الباب دليل على انه لا يلزم دخولها الفعل قال الامام الحديثي هذا الالزام خطأ فان ما وجد دخولها الفعل اوجب بعدها نصب وسواء لم لم يوجب دخولها الفعل لم يوجب بعدها النص ومنه ان يقع بعد حيث مثل حيث ردا ضربه فانه يحار نصبه حيث ان حيث وان اضيف الى كلتا الجملتين الاسمية والفعلية الا ان اضافتها الى الفعلية اغلب واكثر فلهذا كان المختار بعدها النص ومنه الامر والنهي مثل زيد اضربه عر ولا يصح هذه ايضا قرينة من قران النص لما تقدم من ان جعله خبرا مفسرا فافاة الطلب الى جوار حتى ترجع النص مع وجود قرينة الرفع التي هي اما والاصل الذي هو سبب لانه التقدير والجذف وقرينة الرفع هذه عامة ما سوى الطلب من قران النص وهو العطف على الجمله الفعلية على ما عرفت وما ذاك الا لقونها في اقتضاها النص حتى غلبت ما عطف عليها ومنه ما عطف خوف لير المفسر بالصفة مثل انا كل شي

وهو لفظ الجمع م ان كان في الجملة رغبة ان كان سون نحو رطل
رثا او سون التثنية نحو سون من حار ان يضاف الى الجمع ما لا يندى رطل
رثا وهو اسم من وانما جاز اضافته لانه امكنت اضافته وكما يرفع الامام بالنصب
رفع بالاضافة لجاز الوجهان لاستواء دلالتها على العرض المقصود فان قيل
لم لم يقل سون او نون التثنية او نون الجمع لدخوله في الرفع دون حنون وجو
احب بان هذا ليس من عمل المفرد في سمي وانما ذلك من عمل ما يضاف الى الجمل
والكلام لان في مع المفرد ولا فلا اي وان لم يكن المنزعة
سون او نون منه فلا يجوز الاضافه وذلك اي عدم حواز الاضافه لتعذرها
لانه ان كان مثل عشر زرها تعذر اضافته اذ لا يستقيم حذف النون مع الا
ضافه ولا بقاؤها لما قاله المصنف في شرح المفصل لانه لو لم يكن نون شبه نون
التثنية الجمع المحقق فكما ان نون الجمع المحقق لا يستقيم حذف النون مع الا
لجذيف نون ليست في الحقيقة نون جمع ولا كذلك على التمسك مثلها زيد ايتعذر
اضافته وبيان تعذر الاضافه هو انه لو اضيف الى الجمل اما ان يضاف المضاف او المضاف
اليه او كلاهما ولا يمكن اضافة المضاف لانه لو اتقى الضم يلزم الفصل من المضاف و
المضاف اليه وان حذف في المعنى لانه يصير المعنى الى ستة المثلية الى زيد
والعرض انما هو شبه المثلية الى التمرة ولا يمكن اضافة المضاف الى لفساد المعنى
الانرى انك اذا قلت عندي مثل تمر زيد فاصفت تمر الى زيد لم يكن معنى ان ليس
العرض تسمى التمرة بالزيد وانما العرض سمن مثل التمرة بالزيد وكانت الاضافة
له في ما ليس مقصود في المعنى ولا يمكن اضافة ما جمعا لما تقدم من ان شاع انه فيه

291

كل واحد منها واذا استغنى عن كل واحد منها عاد ذكر كان اشباع اضافتها جميعا
 اجدر هذا جمع ما ذكره المصنف في شرح الكافية وشرح المفصل وقررد على اشباع
 ما فيه الاضافة في اجاث العلم من شرح المفصل بوجه اخر ولنا بحث على كل واحد
 من التمرين ليس هذا موضع ذكره وعن غير هذا هو الثاني من
 اقسام المفرد وهو كل نوع اصف لاجنبه كقولك خاتم حديد او باب ساجاو ما
 اشبهه الذي اكل اذا قلت ثوب احتمل ان يكون من خرا او قطن وغيره فاذا قلت
 حرا وقطنا بعد بينت اهما ذات مدكوزة والحصل اكثر لانه ليس من باب المقادير
 والاضافة مستقيمة وهي الاصل في الباب وكانت اولى بذكرها وانما قال وهي
 الاصل لان الاضافة اخف وانما قال ليس من باب المقادير لان المقادير مع الاضا
 في بعضها نحو عشرون رهما وعلى التفرقة مثلها زيدا واشباع الاضافة في بعض
 لعدم اوليتها في الباقي ولا اشباع في البعض هنا فكون الاضافة هنا اكثر او
 سوا التفرقة والمميز هنا محددان ذاتا ودك مقتصر على لولة الاضافة لحصل الاتحاد
 والامتناع في اللفظ والمعنى وليس كذلك في المقادير لانه لم يصدق
 على شئ واحدانه صاع وغيره **والثاني** عن نسبة في جملة قد علمت
 ان الهمزة نوع برفع الهمزة عن ذات مدكوزة ونوع برفع الهمزة عن ذات
 مقدرة والمصنف بعد الفراغ عن الاول شرع في الثاني وقسمه الى ثلاثة
 اقسام وذلك لان الهمزة في هذا النوع برفع الهمزة عن الذات المقدرة التي هي
 في كل نسبة المحتاجة الى البيان اما ان يكون في ما صاهما اي في ما شابهها
 واما ان يكون في اضافة فالاول كقولك طاب بدا با و ابوة و دارا و علما فان

في ما ان يكون في

لان المحكوم به قد سمع معرفة لفظ الكثرة تكون نكرة من اجل
 ما اوله بمحكوم عليه بالانطلاق وسحق في اجاث المتكثرة في موضوع
 لهذا وانما احتصر المجرى لان الجرو صاع على المضاف اليه والافعال لا سمع لضاف اليها
 فلا يصح دخول الجرف بها وانما لم سمع الافعال مضافا اليها والوجه الاول ان المضاف
 في المعنى محكوم عليه لانه منسوب اليه او لان علام زيدا في معنى زيدا لعل في المعنى
 الوحدة الثانية ان الغرض من وضع المضاف اليه تعريف المضاف ووضع الافعال
 على التنكير كما في قوله المضاف اليها اي فلم يفسد الافعال الاضافة اليها وانما
 احتصر الاسم بالنون قال المصنف في الشرح ونفي تنوين التثنية والتثنية لم يذكر
 سوز العوض والمقابلة وان اتفق اختصاصها بالاسم لانه يذكر خواص يقتضيه ذاتها
 الاسم وذاته لا يقتضي الاسم لان تنوين العوض يمكن ان سمع في الافعال المعتلة اللام
 التي اسقطت لامها الجازم عوضا عن اللام المحذوفة وتنوين المقابلة يمكن ان سمع في
 فعل المضارع المدرك مخاطب الواحد في مقابلة النون في الواحدة المخاطبة لكن
 اتفق عدم دخولها في الفعل واما سوز التثنية والتثنية فيقتضي ذاته الاسم
 اما سوز التثنية وان معناه كوز الداخل عليه لم يشبه الفعل من الوجهين
 المعبرين منع الصرف ولا حفي ان هذا لا يكون في الاسم واما سوز التثنية فلانه
 يدرك على ان مدخوله غير معين والفعل وضعه على التنكير فلا يحتاج الى تنوين التنكير
 واما تنوين النون وهو التنوين الذي يلحق اخر الايات في الاضافة المصرية لتحسين
 النشأ تشبه التثنية بحقوله يا ابتاعك او عساكا وكذا في قبائك من غير
 الا اختصاصه بالاسم بل سمع القبيل كقوله اقل اليوم عادلا والعقابين

٢٩٢

وقول ان اصبته اصاب وانما اختصر الاسم بالاسناد اليه قال المصنف
في شرح المفصل يريد بالاسناد اليه هنا الاجازة عنه بان يقع مبتدأ وما هو في
معناه لازما او وضعه لا بحسبه وعنه وانما اختصر الاسم بالاصناف وازاد به
كونه مصافا اذ لو اراد المضاف اليه لكان الاضافة اليه كما قال والاسناد اليه
لان العرض لام من وضع المضاف تعريف المضاف والاسم قبل التعريف والافعال
لا قبل التعريف فلم يصح دخول المضاف في الافعال وكذا ان يريد ان المضاف والمضاف
اليه كليهما خواص الاسم اما المضاف فلما فرنا واما المضاف اليه فلان العرض
الاسم من وضع المضاف تعريف المضاف والاسم قبل التعريف يعرف المضاف بالاضافة
الى الاسم اذ كان معروفا واما الفعل فلا قبل التعريف فلا يكون معرفة اصلا فلا
يعرف شي بالاضافة اليه قال المصنف في شرح المفصل والاضافة
لكذا من خواص الاسم الا انه لم يرد جار الله بها الاضافة مطلقا فان اسما
الزمان يضاف الى الفعل وانما اراد المضاف وازاد الجميع لانه انما يضاف الى الفعل
تاويل المصدر فهذا الذي ذكره المصنف في شرح المفصل يدل على حواجز حمل الاضافة
على المضاف فقط وعلى المضاف والمضاف اليه **المعرب المركب الذي**
لم يشبه مبنى الاصل قال المصنف في ايراد الكاف وهم بعض الاصحاب
ان المركب لا يطلق الا على الجملة بأكملها وليس يستقيم ان يقال اذ اذ ان يذوق
ان يقول ركب زيد مع قام فزيد مفعول ركب وكل مفعول للفعل يصح اطلاقه
مفعول اليه فيصح اطلاقه عليه فيصح ان يطلق على زيد مركب كما صح اطلاقه
مضروب على زيد اذ قيل ضربته زيد فزيد مفعول فيصح اطلاقه لفظ المركب على كل مفرد

اجزاء الجملة وازاد عن الاصل ما لا يحتاج الى الاعراب اصلا فحشاه لا يقع
فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا اليه وهو الحرف والفعل الماضي ومثال الامر
والجملة وحشاه هي جملة اي جملة لم يقع موقع المفرد ولو اقتصرت على المعرب على قول المالك
لا دخل فيه هو كما في قام هو ارفاهة مركب وليس معرب فلا بد من الاحتراز عنه وعن
امثاله فقال الذي لم يشبه مبنى الاصل يخرج امثاله هذه المبتدات ولو اقتص
على قوله الذي لم يشبه لاحرفه نحو اب واحد واثان واسماء الاصوات وغيرها
من الاسماء التي لم تركب مع غيرها ركسا نحو جمل الاعراب فانها كلها لم يشبه مبنى الاصل
وهي مبتدات بالانفاق لان المبتدات قد يكون لانها سبب الاعراب وهو المركب وقد يكون
لوجود مانع من عرض في حد المعرب لوجود سبب الاعراب بقوله المركب ولا تنافي المانع
بقوله الذي لم يشبه مبنى الاصل وانما غرضه ان يحق المعرب ان يكون بالاصح
فان الشيء ينتفي باسما المقنضي كما سبغ بحق المانع وان وجد المقنضي واعلم
انه لا بد لتتام هذا الموضع من معرفة ان صدق قولنا الاسما التي لم تركب مع غيرها
تركسا نحو جمل الاعراب اما باسفار المركب وعدم احاطة الاعراب وان وجد التركيب
فان غاق في قولنا غاق صوت الغراب وان كان مركبا مبنى لان المركب انما يوجب الاعراب
اذا اسند الى المعنى وهنا اسند الى اللفظ وانما منع الاسناد الى اللفظ لكونه
معربا لانه يشبه مبنى الاصل حينئذ لان مرشاة مبنى الاصل ان يقع مبتدأ او خبرا
باختبار اللفظ لقولنا ضرب فعل ماض ومن حرف جر ان المركب انما كان مبتدأ
للاعراب لان كل نوع من المركب مقتضى نوع من الاعراب واذ كان الشيء محشوا
بمقتضى النوع من الحكم يكون مطلقه مقتضى المطلوب ذكر الحكم

١٩٣

فان قيل لاقام في قولنا قام زيد مركب على ما ذكرتم فينبغي ان يكون مغريا لدخوله
في الحد قلت احاط المصنف عنه في امالي الكافية باز المراد بالمركب
الاسم المركب اذ هذا الحد اعاجي في النوع من الاسماء وهو المعرب وادخله في
حد بعد ذكره فاذا اراد ذلك فقول المركب انما ارد اسم المركب ولكنه حذف الوصف
واقبل الصفة مقامه فان قيل التعريف غير جامع لان اياي قولنا ان
انهم خرج معرب بالقياس في تعريف لا يصدق عليه لانه يشبه معنى الاصل
قلت احاط عنه المصنف في امالي الكافية بما معناه انه قارنه لزوم الاضافة
التي في خواص الاسماء فعملت جهة الشبه ومنع اثره فالشبه يكون كالمشتق
وهذا الحد الذي ذكره المصنف وفي فحدهم المعرب بانه الذي يختلف آخره باحدا
العوامل الا انه حد الشيء ما هو احق من المحدود اي بما سوف علم معرفة المعرب
فان الاحق من الشيء قد يكون باعتبار توقفه عليه كما هو مقرر في موضعه
وهو موافق لما ذهب اليه المصنف في اوال المبني من شرح الكافية وكذا الماذهب
اليه في شرح المفصل وبان توقفه على معرفة المعرب ان الغرض من المعرب
لتعرف كونه مما يختلف آخره فيختلف آخره فاختلف الآخر في الغرض من معرفة المعرب
والغرض من الشيء متوقف على الشيء فاختلف الآخر متوقف على معرفة المعرب فاذا
حد المعرب به سوف معرفة المعرب عليه فلزم الدور وهذا الحد الفاعل بانه المرفوع
بالفعل فان الغرض من حد الفاعل ان يعرف ليرفع فكون الرفع غرضا في معرفة الفاعل
فلو وجد الفاعل يلزم الدور واعلم ان هذا الدور انما يلزم اذا قصد الى
تعريف حقيقة ليميز عند المنشي للكلام ليعطيه بعد تعلقه بالاختلاف لانه انما

فان

تعريف

نقطه الاختلاف بعد معرفة كونه معربا فاذا جعل الاختلاف حدا فقد
توقف كل واحد منهما على الآخر لانه لا يتعقله حتى يكون مختلفا احده ولا يكون
مختلفا حتى يتعقله فاما اذا عرفت به ما هو موجود فيما يكلم به منكم فلا يلزم دور
تحقق هذا ماد كره المصنف في شرح المفصل على تعريف حار الله المفعول معه بانه
المنصور بعد الواو الكاينة بمعنى مع ويختلف آخره باحدا والعو
هذا حكم للمعرب بعد عام الحد فلا ينوهم ورود ما اورد على النحويين الذين يحدون
المعرب بانه الذي يختلف آخره باختلاف العوامل وقوله لفظا او تقديرا انقسم
للاختلاف فمثال الاول اجاني زيد ورايت زيدا ومررت زيدا ومثال الثاني اجاني
هذه عصا ورايت عصا ومررت بعصا وشي في بيان مواضع التقدير وتعلم
منه انما سواء لفظا واحدا الى ان مواضع اللفظ هي
للعرب ما يختلف آخره به الضمير في يعود على ما وفي آخر يعود على المعرب اي
للعرب الشئ الذي يختلف آخر المعرب به وما اختلف آخر المعرب به انما هو
الحركات والحروف فالاعراب انما تكون الحركات والحروف وهذا الذي ذكره المصنف
اول من حد الاعراب باختلاف الآخر ما اختلف آخره به فعبارة المصنف
اسد لانه عبارة المصنف عليه بالمطابقة واهم نكل العبارة لان دلاله
الاختلاف على ما اختلف باللام والحديد كذا بالفاظ مطابقة وان
عنه فهو امر لا يتحقق اذ نحن نقطع ان المتكلم اذا قال جاز زيد ورايت زيدا ومررت
زيدا انه ليس في آخر زيد الا ضم وفتح وكسر لا امر اخر سمي اختلافا او الضم والفتح و
ما اختلف به ولو سلم ان ثم اتي في آخر زيدا مرافا ويدا فلا بد ان يكون

٩٩

ناشأ عن متعدد من الضم والفتح والكسر لان الامور الزائدة على هذا تسليم
تكونه انما هو الاختلاف والاختلاف لا يحصل الا من متعدد والاختلاف
عن متعدد بطل تقسيم الاعراب الى تلكه يعني ان لا يمكن تقسيم الاعراب اصلا
لان مورد التقسيم يجب ان يعقل عن كل واحد من الاقسام بانفراده والاختلاف
لا يعقل عن كل واحد من الاقسام بانفراده وانما لو كان الاعراب هو الاختلاف
لكون كل اسم في اول تركبه مبتدأ اذ لا اختلاف في حالة واحدة قال
ابن المالك لا يقال بطلن عليه اي على الاسم في اول تركبه الاختلاف لان حركته
منقول اليها من السكون الذي كان قبل المركب كما نقول يدخل في المبنى على
على الحركة لانه منتقل اليها من اصله الحالة المنتقل عنها حاصله عام فان
قيل بطلن عليه الاختلاف لانه قابل للاختلاف فله
احاب المصنف عنه في امالي الكافية فوجهين الاول اذ قلنا يد برك خال
معددا فليكن هذه الاسماء معربات لانها فاعلمه الثاني ان الاذي قابل لان يكون
عاما ولا يلزم وجود القابل وجود المقبول والذي يدل على ان الاعراب عند
المحقق ما اختلف اخره برون وقع في بعض عبارات المناخر من ما شعر بخلافه انهم
منفقون على ان انواعه رفع ونصب وجر وان الضمة في قام زدد رفع والفتحة
في ضرت زدد نصب والكسرة في مررت زدد جر ومضرورة النوع ان يوجد فيه حقيقة
الجس وهذا غير ما فصدناه قال المصنف في امالي الكافية ليس عندي
اختلاف هو اعراب السه وهو لم ازمنة اختلفا هو الاعراب انما هو نواع
تعبارة فان قيل لو كان الحركات والحروف اعرابا لم يصف اليه اذ لا

في قوله بطلن عليه اي على الاسم في اول تركبه الاختلاف لان حركته منتقل اليها من السكون الذي كان قبل المركب كما نقول يدخل في المبنى على على الحركة لانه منتقل اليها من اصله الحالة المنتقل عنها حاصله عام فان قيل بطلن عليه الاختلاف لانه قابل للاختلاف فله

يضاف الشيء الى نفسه وقد صرح ان نقال ضم الاعراب في اعراب قلنا
ما جاب المصنف عنه في شرح المفصل بان هذا مضاف الى الاعراب لا الى الحركات لان
الحركات في الحروف يكون اعرابا وعنه فاضيفت الى الاعراب لمحضها وبينا بانها المراد
لا مضافا للشيء الى نفسه وذلك حازر لا اتفاقا قال الامام الحدي
لو كان الاعراب اختلف اخره بمرحكات وحروف لكان مساويا ومشتراكا وكلاهما
مشتق اما الاول فلانه يكون الاعراب شيئا واحدا وهو القدر المشترك
منهما فلا يتصور فيه ان يختلف اخر المعرب من حال الى حال وان كان الثاني
فلانه لا قسم حبيب باعتبار مدلوله لكن انقسم لقوله وانواعه رفع ونصب
جر اقول وللمصنف ان تحار القسم الاول ويقولان كونه مساويا
يقضي ان يكون معنى واحد اعترى مختلف في افراده لا ان لا يختلف به عند تحقيقه
في افراده امر اخر ولقابل ان نقول ان التعريف الذي ذكره المصنف للاعراب
لا يصدق على اعراب المعرب في اول تركبه اذ لا يصدق على الضمة مثلا في
ولنا حازر ما اختلف اخر المعرب به اذ لا يختلف الاعراب عند التبديل
لذلك على المعاني المعنوية على هذا تنبى على وضع الاعراب في الاسماء
واعا قال في الاسماء لان على اعراب الفعل ليست هذا الذي ذكره فان الاعراب
فيه ليس لمعان يعتبر على وانما وضع الاسماء في الاعراب لان الاسماء يحصل
لها معان مختلفة بالركب فان مبنى الاسم ابا او ادى واما تركب كالفاعلة
والمفعولة والاضافة فلو غير الصيغ اى لو وضع لكل معنى صيغة براسها
للكثرة الصيغ وان يموها من غير تعبير هذا ادى الى التباين معانيها

96

الأتري أكل إذا قلت ما أحسن وفخنتون أحسن مع رفع زيد نفعهم الفاعلية
ومع نصب زيد نفعهم منه المفعولية وإذا ضمنتون أحسن مع خفض زيد نفعهم منه
الاضافة فلولم لغز الآخر فما خرفه في المثال لم نفعهم واحد من هذه المعاني
فيقول الصيغة مفردة وغير وأخرها فلم يود إلى كثرة الصيغ وانتهى للبشر
لما حصل من العبرة على وأخرها قال في الشرح وهو من معاني كلام العرب قال
الإمام الحديثي أي هو من خواص كلام العرب وسمعت حاذقاً في هذا الكتاب
يقول معناه تبعه الصيغة مفردة وغير الآخر من معاني كلامهم أي ما يقصده
العرب في كلامهم فإنه ثبت في غير هذا الباب مثل قام وقامه وقامان وقامون
وإذا ثبت في غير هذا الباب أيضاً وأما وضع الأعراب في الآخر فقد ذكره المصنف
في أماليه التي على المسائل المتفرقة له وجهين الأول أن الآخر ليس بما بعد حركته
وسكونه من نسبة الكلمة بدليل أنه محل التغير والوقف والحدف بخلاف غير فلولم
وضع الأعراب في غيره لا أدى إلى الإخلال بالبنية وإلى اللبس فلا بد من حسيده
هل حركته لبس الصيغة أو الأعراب والوجه الثاني الأعراب دليل معاني
زايدة على المفعولية المدلول فلا ينبغي أن يوثق بها إلا بعد ثبوت ذكر المدلول
وذلك يقتضي أن يكون آخر الآية لا ثبت ذكر المدلول حتى يتم صيغته فلو جعل
في أوله أو وسطه لكان ذلك على شيء قل ثبوت ما سوفف عليه هذا هو الذي
ذكره المصنف في المال وفي قرب من الوجه الثاني ما ذكره في شرح الهادي وهو
أن يعرف الاسم دال على الذات والأعراب دال على معنى زائد على الذات والدال
يتقدم في الوجود الخارجي على ذلك المعنى الزائد فتقدم في الوجود اللفظي الدال

على الذات على الدال على المعنى الزائد
الأعراب دالاً وضع ليدل على المعاني التركيبية والمعاني التركيبية منحصرة
في ثلاثة هي الفاعلية والمفعولية والاضافة فوضع لكل واحد من المعاني نوع
من الأعراب فأنواع الأعراب يكون ثلاثة الرفع والنصب والجر فالرفع علم الفاعلية
قال المصنف في شرح المنظومة تعي الرفع علم الفاعل وما أشبهه
والنصب علم المفعولية أي علم المفعول وما أشبهه والجر علم الضافة
ولم يقل الضافة إذ لم يشبه شيء بالضاف إليه فإن قيل — طالعاً
في قولنا يا طالعاً جلاً مشابهاً للضاف وكذا في قولنا لا عشر درهما
فكون جلاً ودرهما مشابهاً للضاف إليه فانتقض ما ذكرتم فإنه لم يشبه
شيء بالضاف إليه أحجب — بأن المراد أنه لم يحضر شيء تشبهاً بالضاف
إليه ولعل أن يقولوا أن الضاف لا يشبه بالضاف عند المصنف
فكون لزيد مشابهاً للضاف إليه قطعاً فحفظه يكون للتشبيه بالضاف
وعلى أن يحار عنه يمنع المقدمة الثانية **قوله** العامل ما به يتقوم المعنى
المقتضى فسر العامل بهذا لأنه بضمه قوله وحيلف آخره باحلاف العوامل
وكان العامل غير بنفسه فاحتاج إلى تفسيره ولم تقدم تفسيره على **قوله** الأعراب
ليلا يلزم تعريفه بغير معلوم لأن الأعراب حيز من حيز الكلام ما به يتقوم
المعنى المقصود للأعراب والمعنى المقصود للأعراب الفاعلية والمفعولية والاضافة
وأما أفصل الأعراب خففه بالناسه والمعنى المقصود لولم يعبر الآخر كما مر
ولا يتقوم أي لا يحصل لكل واحد منها إلا بافتراض فعل أو نحو ينضم إليه في

لكن

عله

المركبة فاعلته ولا واحد من اجزاء التركيب فذلك هو المنضم
 اليه المستقل والحاصل منه ذلك المعنى هو الذي يعنى عالمه مثاله اذا
 قلت قام زيد فالمقتضى للرفع الفاعله وهي لم يحصل زيد الا بتمام المسند
 اليه لا يك لو قطعت النظر عنه لم نعلم الفاعلته اذا الفاعلته لا يقوم
 زيد من حيث هو هو معام هو العامل وان وقع اختلاف في العامل في بعض
 الصور كما في عامل المستثنى والمضاف والتابع فذلك الاختلاف يكون اخللا
 في هذه القاعدة وانما هو اختلاف في بعض ما يتحقق به المعنى المقتضى
 فالمراد المنصرف لما كان كل واحد من انواع الاعراب التي هي
 الرفع والنصب والجر ما مور متعده هي حركات كل نوع اذا النوع لا بدله من
 الحركات التي اتيح اليها تقسيم الاسماء لتعرف ما يستحقه كل واحد من الرفع و
 النصب والجر اى لتعرف الحركات الحاصلة لكل نوع وللكل صنف من
 اصناف الاسماء مثلا حركات الرفع التي هي الضمة والالف والواو لا يقع
 في جميع اصناف الاسماء بل انما يقع الضمة في بعض اصناف الاسماء والالف
 في بعضها والواو في بعضها فقسما لا باعتبار انها منصرفة او غير منصرفة
 ولا باعتبار انها معرفة بالاضالة او بالتبعه ولا باعتبار انها مذكورة او موشة
 الى غير ذلك فقسما لا باعتبار مواقع الامور المتعددة اى باعتبار
 كون الاسماء مواقع الامور المتعددة في كل واحد من الرفع والنصب والجر والحاصل
 ان علم هذا التقسيم امر ان احدها حركات كل نوع اعني كون الرفع بالضمة
 والالف والواو وكون النصب بالفتحة والكسرة والالف والياء وكون الجر

في هذا التقسيم
 انما هو التقسيم
 على ما هو المتعارف
 في علم النحو

بالكسرة والفتحة والياء وثانيهما موضع كل حرف اعني ان اسم هو موضع
 الضمة في الرفع واني اسم هو موضع الالف في الرفع واني اسم هو موضع الواو
 في الرفع ولذلك في النصب والجر والياء ان اصل ما اعرب
 ان يعرب بالحركات لانها اخف من الحروف فوجب ان لا يعدل عنها الا
 لغرض واصل ما اعرب بالرفع ان يكون بالضمة فما اعرب بالحركات كان الرفع
 علم الفاعلته والفاعل قبل لان الفاعل واحد ليس الا قبل والضم قبل الحركات
 فيحصل الرفع بالضمة ليقول الثقل وان يكون بالواو فما اعرب بالحروف كان الواو
 اخت الضمة وما اعرب بالنصب اصله ان يكون بالفتحة فما اعرب بالحركات كان النصب
 علم المفعوله والمفعول كثير والفتح اخف الحركات فيحصل النصب بالفتحة لتكثر الحقة
 وما اعرب بالحروف ان يكون بالالف لان الالف اخف الفتحة وتعتبر للحركة
 الكسرة فيكون اصل الجر الكسرة فما اعرب بالحركات والياء اخت الكسرة فيكون اصل
 الجر الياء فما اعرب بالحروف فليطلب على موضع عدل فيه عن الاصل الذي ذكرناه
 انما يحق هذا القول فالمراد المنصرف في الجمع المكسر المنصرف بالضمة في الرفع و
 والفتحة في النصب والكسرة في الجر فهذا حاربان على القياس المذكور
 والمراد يراى ما ليس بحلقة وقد يراى ما ليس بمضاف ولا مشتبه به وقد يراى ما
 ما ليس بشئ ولا مجموع واراد بالمراد هنا هذا الاخير واحرز بالمنصرف عن غير
 المنصرف واحرز في الجمع بالمكسر عن المصحح وبالنصريف عن جمع المكسر العر المنصرف
 فان الاعراب في المواضع المخرجه بالفتحة المذكورة ليس على الرسم المذكور في المرفوع
 المنصرف والجمع المكسر المنصرف على ما سيأتي **قوله** جمع المونث السالم

ت
 ١٩٧

سنة

٢٩٨

ل

نريد جمع المونث السالم ما الخواجره الف ونا للجمع فخرج حوار طاة اذ الالف
والتاء في آخره ليست بالجمع واعراب جمع المونث السالم بالضمه في الرفع والكسر
والكسرة في النصب والجر ورفع ونصبه جاربان على القياس ولم يخرج على القياس
في النصب بل حمل النصب على الجر وعلمه ان جمع المذكر السالم حمل فيه النصب
على الحركات كما سيأتي نعلمه فهذا احذر ان يحل لئلا يكون للمونث الذي هو فرع من مرتبة
على اصله الذي هو المذكر وبيان الاحذرية انه لو لم يحل نصب الجمع المذكر السالم
على جرة لم يلزم خلاف الامر الاستحسان ولو لم يحل هنا لم يلزم خلاف الامر العقلي
وهو مرتبة الفرع على الاصل فان قيل فالمرتبة حاصلة لان اعراب بالحركة
وهو اصل اجيب بانه اذا كان اصلا للخفضة واعراب الجمع المذكر السالم
والتثنية على الوح الذي ذكره بالحروف اخف من اعرابها بالحركات فصار
اعراب التثنية والجمع المذكر السالم بالحروف وهو الاصل فلا عزة ايضا
ولغايل ان يقول ينبغي ان يذكر اولات بمعنى صاحبات كما ذكر اول ولو بعد جمع المذكر
السالم فان اعرابها كاعراب هذات وليس الالف والتاء في آخرها بالجمع اذ
لا مفرد لها فلفظها **قوله** عن المنصرف اعراب عن المنصرف بالضمه
في الرفع وبالفتح في النصب والجر فهو جار على القياس في الرفع والنصب
وخالف به في الجر فحمل على النصب وعلمه ان غير المنصرف اشبه بالفعل
لما فيه من العلين الفرعين على ما سيأتي بيان كونه مشابها بالفعل بسبب
العلتين فقطع عن الكسر الذي لا مدخل له فيما شبهه غير المنصرف به وقوله
في الشرح عن لفظ الجر يريد بلفظ الجر الكسر لان الكسر قد يكون ملفوظا في

لم